



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي



كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
مخبر التنمية الاجتماعية وخدمة المجتمع

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث (LMD)

الشعبة: العلوم الاجتماعية

التخصص: علم اجتماع الانحراف والجريمة

علاقة الظروف الأسرية بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري - دراسة ميدانية بولاية الوادي -

إعداد الطالبة: حورية وصيف البير

إشراف: أ.د. لامية بوبيدي

نوقشت أمام لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
ربيعة نبار	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	رئيسا
لامية بوبيدي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
يعقوب سالم	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مناقشا
عبد الله رقيق	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مناقشا
إيناس بوسحلة	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	مناقشا
فتيحة لبني	أستاذ التعليم العالي	جامعة تبسة	مناقشا

السنة الجامعية: 1447-1448 هـ / 2025-2026 م



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي



كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
مخبر التنمية الاجتماعية وخدمة المجتمع

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث (LMD)
الشعبة: العلوم الاجتماعية
التخصص: علم اجتماع الانحراف والجريمة

علاقة الظروف الأسرية بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري - دراسة ميدانية بولاية الوادي -

إعداد الطالبة: حورية وصيف البيز

إشراف: أ.د. لامية بوبيدي

نوقشت أمام لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
ريجة نبار	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	رئيسا
لامية بوبيدي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
يعقوب سالم	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مناقشا
عبد الله رقيق	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مناقشا
إيناس بوسحلة	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	مناقشا
فتيحة لبني	أستاذ التعليم العالي	جامعة تبسة	مناقشا

السنة الجامعية: 1447-1448 هـ / 2025-2026 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَقُلْ رَبِّ ادْخِلْنِيْ مُدْخَلَ صِدْقٍ

وَاُخْرِجْنِيْ مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَلْ لِّيْ

مِنْ لَّدُنْكَ مُلْكًا نَّاصِرًا ﴿

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود:88]

الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وبه نستعين وعليه نتوكل وله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، وصلي اللهم وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

أتقدم بأسى عبارات الشكر وأصدق معاني الامتنان إلى الأستاذة الدكتورة:
"لامية بوبيدي" التي شرفتني بالإشراف على هذه الأطروحة، فكانت مثالا للعلم والخلق والاحترافية الأكاديمية.

أن توجيهاتها الرصينة وملاحظاتها الدقيقة ومساندتها المستمرة، كانت من أبرز الأسباب في اكتمال هذا العمل ونجاحه فجزاها الله عني كل خير وبارك في علمها وجهدها. كما أقدم خالص شكري وعظيم تقديري إلى أساتذة كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية كل باسمه ومقامه، الذين كان لهم دور محوري في تكويني العلمي والمنهجي طيلة هذه الفترة فكل الاحترام والعرفان لما قدموه من عطاء.

ولا يفوتني أن أوجه عميق الشكر إلى مؤسسة إعادة التربية والتأهيل بولاية الوادي، من أعلى سلطة إدارية إلى كل واحد من الأعوان ساهم بجهده ومساعدته في إنجاح الجانب الميداني من هذه الدراسة لما لقيته من تعاون كريم وتسهيلات مقدرة.

كما أخص بالشكر والتقدير مديرية الأمن الولائي بولاية الوادي، على تعاونها المثمر ومَدِّي بالمعطيات والمعلومات ذات الصلة بمحاور الدراسة، في صورة تعكس وعيا مؤسساتيًا بأهمية البحث العلمي في معالجة الظواهر الاجتماعية.

موريت

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ [الإسراء:24]

إلى من أحبهم القلب ورافقوني بالدعاء والدعم والصبر والديّ الكريمين، منبع البركة والنور، الداعمين لي في صمت "أمي الحبيبة"، التي احتضنت ضعفي وسهرت لأجلي بدعائها وحنانها و"أبي الفاضل"، الذي زرع في نفسي الإصرار والعزيمة فكان قدوتي في الصبر والمروءة.

إلى روح غابت عنا تاركة في القلب أثراً لا يُمحى، التي علمتنا أن الحياة تجربة تُعاش بالرضا واللفظ، "زوجة أبي" رحمها الله، ومنحها نوراً لا ينطفئ. إلى أولئك الذين كانوا لي وطناً وسنداً في لحظات التحدي والانتظار "إخوتي وأخواتي وأبنائهم" حفظهم الله.

إلى صبر قلبي الغائب عنا، الحاضر في وجداني أهدي إليك هذه الصفحات فهي تحمل بعضاً من نبضك فيّ وبعضاً من صبرك في روعي "أخي نوح".

إلى كل أصدقائي وصديقاتي الذين لم يكونوا يوماً مجرد رفاق درب بل كانوا سنداً في لحظات التعب والخذلان بلغ الله مقاصدهم.

حورية

ملخص الدراسة باللغة العربية:

سعت هذه الدراسة إلى استقصاء العلاقة بين الظروف الأسرية وارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري، من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- هل للظروف الأسرية علاقة بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري؟

ويندرج ضمن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية من أبرزها:

- ما طبيعة جرائم الاعتداء المرتكبة في المجتمع الجزائري من طرف المودعين بالمؤسسة العقابية وموقف أسرهم من ذلك؟
- هل للعلاقات الأسرية علاقة بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري؟
- هل للظروف الاقتصادية علاقة بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري؟
- هل للظروف السكنية علاقة بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري؟

وتماشيا مع طبيعة الموضوع فقد اعتمدت الدراسة منهجا سوسيولوجيا وصفيا تحليليا لجمع البيانات مستخدمين أداة الاستمارة كأداة رئيسية، حيث طبقت على عينة قصدية من مرتكبي الجرائم الذين تم تنفيذ حكم قضائي نهائي ضدهم، وقدر عددهم بـ (131) من مجموع (338) مفردة.

أظهرت هذه الدراسة نتائج هامة منها:

إن موقف أسر المبحوثين كان يميل نحو الرفض والإقصاء والتهميش، كما أظهرت بعض الأسر تواطؤا ضمنيا من خلال تقبل سلوكيات أفرادها أو ممارسة أشكال تعنيف ضدهم، وأن التهميش الاجتماعي والتمييز الذي يشعر به بعض المبحوثين ساهم في تكوين نزعة عداوية ترجمت إلى ممارسة أعمال إجرامية.

هناك علاقة بين الظروف الأسرية واحتمالية ارتفاع ارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري، فعلى مستوى العلاقات الأسرية تبين أن ضعف الروابط الأسرية والاجتماعية وقلة الحوار وغياب التواصل الفعال بين أفراد الأسرة إضافة إلى استخدام أساليب المفاضلة والتمييز بين الأبناء والإهمال والمعاملة الخاطئة وغياب الرقابة الأسرية وفقدان الاحتواء في أساليب التنشئة، كلها عوامل خصبة تدفع إلى ارتكاب جرائم الاعتداء وانتشارها، وهذا ما تناولته الدراسة في محور العلاقات الأسرية وارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري في الأسئلة المطروحة على مفردات الدراسة.

أما على المستوى الاقتصادي فقد برزت البطالة والفقر وتدني الدخل الفردي كعوامل ضاغطة تعمق الشعور بالإقصاء والتهميش وغياب العدالة الاجتماعية مع عدم وجود رقابة، يدفع البعض إلى اللجوء إلى ممارسة الأفعال الإجرامية الغير مشروعة كرد فعل اجتماعي تجاه هذه الظروف، وهذا ما تم تناوله في محور الظروف الاقتصادية وارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري في الأسئلة المطروحة على مفردات الدراسة.

وعلى الصعيد السكني فإن الإقامة في مساكن غير ملائمة ضمن أحياء متدهورة تعاني الإهمال العمراني والاجتماعي وغياب المرافق الضرورية التي تحيل دون وجود راحة وخصوصية مستقلة يفاقم من المشكلات الاجتماعية التي تقود إلى ارتكاب الأفعال الإجرامية، وهذا ما تم تناوله في محور الظروف السكنية وارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري في الأسئلة المطروحة على مفردات الدراسة.

خلصت الدراسة إلى أن معالجة ظاهرة جرائم الاعتداء تتداخل فيها جملة من الظروف الأسرية الكامنة التي لا يمكن أن تتم بمعزل عن تفكيكها سواء كانت مرتبة بالعلاقات الأسرية والاقتصادية والسكنية أو غيرها، وقدمت في ختامها مجموعة من التوصيات والمقترحات الموجهة للأسرة ولمختلف المؤسسات التربوية والاجتماعية وصناع القرار، بهدف التقليل من نقشي وتنامي هذه الظاهرة.

Abstract:

This study aimed to investigate the relationship between family circumstances and the commission of assault crimes in Algerian society, by posing the following main question:

- Are family circumstances related to the commission of assault crimes in Algerian society?

This main question encompasses a number of sub-questions, most notably:

- What is the nature of the assault crimes committed in Algerian society by those incarcerated in the penal institution, and what is the position of their families regarding this?
- Do family relationships have a connection to the commission of assault crimes in Algerian society?
- Are family relationships related to the commission of assault crimes in Algerian society?
- Are economic circumstances related to the commission of assault crimes in Algerian society?

In line with the nature of the topic, the study adopted a descriptive-analytical sociological approach to data collection, using a questionnaire as the primary instrument. The questionnaire was administered to a purposive sample of (131) offenders against whom a final court ruling had been executed, out of a total of (338) individuals.

This study revealed several important findings, including:

The attitudes of the respondents' families ranged from rejection and exclusion to marginalization. Some families also demonstrated tacit complicity by accepting the behavior of their members or by perpetrating forms of violence against them. Furthermore, the social marginalization and discrimination felt by some respondents contributed to the development of an aggressive tendency that translated into criminal acts.

There is a relationship between family circumstances and the likelihood of increased assault crimes in Algerian society. At the level of family relationships, it was found that weak family and social bonds, limited dialogue, and the absence of effective communication among family members, in addition to the use of favoritism and discrimination among children, neglect, mistreatment, lack of parental supervision, and a lack of inclusion in upbringing methods, are all fertile grounds for the commission and spread of assault crimes. This is what the study addressed in the section on family relationships and the commission of assault crimes in Algerian society, through the questions posed to the study participants. On the economic level, unemployment, poverty, and low per capita income have emerged as pressing factors that deepen feelings of exclusion, marginalization, and a lack of social justice. This, coupled with the absence of oversight, pushes some to resort to illegal and criminal acts as a social reaction to these conditions. This was addressed in the section on economic conditions and the commission of assault crimes in Algerian society, as reflected in the questions posed to the study's participants.

Regarding housing, living in inadequate dwellings within dilapidated neighborhoods suffering from urban and social neglect and lacking essential amenities, which prevents comfort and privacy, exacerbates social problems that lead to the commission of criminal acts. This was also addressed in the section on housing conditions and the commission of assault crimes in Algerian society, as reflected in the questions posed to the study's participants. The study concluded that addressing the phenomenon of assault crimes involves a number of underlying family circumstances that cannot be addressed in isolation from their dismantling, whether they are related to family, economic, housing, or other relationships. In conclusion, it presented a set of recommendations and proposals directed to the family, various educational and social institutions, and decision-makers, with the aim of reducing the spread and growth of this phenomenon.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	شكر وعرفان
-	إهداء
أ	ملخص الدراسة باللغة العربية
ب	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية
ج	فهرس المحتويات
و	فهرس الجداول
ل	فهرس الأشكال
1	مقدمة
القسم النظري	
الفصل الأول: الإطار الإشكالي والمفاهيمي للدراسة	
7	تمهيد
8	1- إشكالية الدراسة
12	2- تحديد فرضيات الدراسة
13	3- أهمية الدراسة
14	4- أهداف الدراسة
15	5- مبررات اختيار موضوع الدراسة
17	6- أبعاد مشكلة الدراسة
18	7- تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة
34	8- المقاربة النظرية المعتمدة في الدراسة
43	خلاصة
الفصل الثاني: الدراسات السابقة	
46	تمهيد
47	1- عرض الدراسات السابقة
74	2- تعقيب ومناقشة الدراسات السابقة
78	3- أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة في دعم الدراسة الحالية
79	4- مكانة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

80	خلاصة
الفصل الثالث: سوسيولوجيا الأسرة والأسرة الجزائرية	
83	تمهيد
84	1- ماهية الأسرة
95	2- إطلالة تاريخية حول الأسرة الجزائرية
99	3- الخصائص الاجتماعية للأسرة الجزائرية
102	4- أهم التغيرات الاجتماعية الحاصلة في الأسرة الجزائرية
103	5- العلاقات الأسرية في المجتمع الجزائري
105	خلاصة
الفصل الرابع: سوسيولوجيا الجريمة وجرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري	
108	تمهيد
109	1- نشأة الجريمة
109	2- تصنيف الجرائم
111	3- انعكاسات الجريمة على المجتمع
114	4- أنواع جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري
122	5- أهم الظروف الأسرية المؤدية إلى ارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري
140	6- واقع جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري
145	7- واقع جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري ولاية الوادي نموذجا
162	خلاصة
الفصل الخامس: بعض النظريات المفسرة للجريمة	
165	تمهيد
166	1- نظرية التقليد الاجتماعي
168	2- نظرية الأنوميا
171	3- نظرية الضغط
173	4- نظرية الضبط الاجتماعي
176	5- نظرية الاختلاط التفاضلي
180	6- النظرية الأيكولوجية
183	7- نظرية التفكك الاجتماعي

183	8- نظرية النوافذ المكسورة
184	9- نظرية الوصم الاجتماعي
185	10- النظرية الاقتصادية
189	11- النظرية التكاملية
190	12- النظرية الإسلامية
192	خلاصة
القسم الميداني	
الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	
196	تمهيد
197	1- المنهج المستخدم في الدراسة
200	2- أدوات جمع البيانات
205	3- مجالات الدراسة
208	4- عينة الدراسة
209	5- الدراسة الاستطلاعية
210	6- الخصائص السيكمترية للدراسة
211	7- الأساليب الإحصائية
212	خلاصة
الفصل السابع: عرض وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة	
216	تمهيد
217	1- عرض وتحليل النتائج في ضوء فرضيات الدراسة
375	2- عرض النتائج العامة للدراسة
387	3- مناقشة وتفسير النتائج في ضوء فرضيات الدراسة
435	خلاصة
437	الخاتمة
443	قائمة المصادر والمراجع
-	الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يبين إجمالي عدد القضايا المسجلة للجرائم المرتكبة في الجزائر (من سنة 2019 إلى غاية سنة 2023)	140
02	يبين عدد المتورطين في جرائم المخدرات في المجتمع الجزائري (من 2019 (السداسي الأول)، من سنة 2023)	142
03	يبين الكميات المحجوزة لجرائم المخدرات في المجتمع الجزائري (من 2019 غاية الثلاثي الأول من سنة 2023)	144
04	يبين إجمالي عدد القضايا المسجلة للجرائم المرتكبة في ولاية الوادي (من سنة 2019 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2023)	145
05	يبين إجمالي القضايا المسجلة المتعلقة بجرائم الاعتداء على الأشخاص في ولاية الوادي (من 2021- إلى السداسي الأول 2023)	148
06	يبين إجمالي عدد المتورطين في جرائم الاعتداء على الأشخاص بولاية الوادي (من 2021- إلى السداسي الأول 2023)	151
07	يبين إجمالي القضايا المسجلة لجرائم الاعتداء ضد الممتلكات بولاية الوادي (من 2021- إلى السداسي الأول 2023)	152
08	يبين إجمالي عدد المتورطين في جرائم الاعتداء على الممتلكات بولاية الوادي (من 2021 - السداسي الأول من 2023)	155
09	يبين إجمالي عدد القضايا المسجلة لجرائم المخدرات والمؤثرات العقلية في ولاية الوادي (من 2019 - السداسي الأول 2023)	157
10	يبين عدد المتورطين في جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية بولاية الوادي (من 2021 إلى السداسي الأول 2023)	160
11	يبين توزيع المبحوثين حسب متغير الجنس	217
12	يبين توزيع المبحوثين حسب متغير السن	219
13	يبين توزيع المبحوثين حسب متغير الحالة العائلية	222
14	يبين توزيع المبحوثين حسب متغير المستوى التعليمي	224
15	يبين استجابات المبحوثين حول عدد مرات دخولهم السجن	226
16	يبين استجابات المبحوثين حول زيارة أفراد أسرهم لهم في السجن	228

229	يبين استجابات المبحوثين حول موقف أسرته من دخولهم السجن	17
231	يبين استجابات المبحوثين حول الجرائم المرتكبة من طرفهم	18
234	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كانوا تحت تأثير المخدر حين ارتكاب جرائم الاعتداء	19
235	يبين استجابات المبحوثين حول ما إن قاموا بجلب المخدرات إلى المنزل وما إذا كان بسبب ذلك يقع توتر علاقاتهم الأسرية	20
237	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان قد تم طردهم من المنزل مع توضيح أسباب الطرد	21
239	يبين استجابات المبحوثين حول الأسلوب المعتمد لسد الحاجات الأسرية	22
241	يبين استجابات المبحوثين حول المستهدفين من الأسلوب الأكثر اعتمادا لسد الحاجات	23
242	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان هناك معايير معتمدة عند اختيارهم لهدفهم أثناء التعدي	24
243	يبين استجابات المبحوثين حول الأسلوب المعتمد أثناء عملية التعدي	25
245	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا سبق وإن حدثت جرائم اعتداء داخل حيّهم ومعرفة طبيعة هذا الاعتداء	26
247	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كانوا قد تاجروا بالمخدرات من أجل تغيير ظروفهم السكنية وإن كان يتم ذلك داخل الحي	27
249	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كانوا قد ارتكبوا جريمة اعتداء في الحي الذي يقيمون فيه ومعرفة طبيعة هذا الاعتداء	28
252	يبين استجابات المبحوثين حول ردود أفعالهم حين يتم اكتشافهم أثناء ارتكاب جرائم الاعتداء	29
254	يبين استجابات المبحوثين حول موقف أسرهم تجاه أفعال التعدي التي قاوموا بها	30
255	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا أثرت جرائم الاعتداء التي ارتكبتها على أفراد أسرهم	31
256	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان الوالدين مسبوقين عدليا وسبب دخولهم السجن في حال اجابتهم بنعم	32
258	يبين استجابات المبحوثين حول موقفهم تجاه دخول والديهم السجن	33
259	يبين استجابات المبحوثين حول تعاطي الوالدين للمخدرات داخل المنزل	34

261	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان الضرب أسلوب معتمد بين والديهم	35
263	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كانوا يقومون بضرب زوجتهم وإذا قاموا بذلك هل يكونوا تحت تأثير المخدر	36
266	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا قدمت زوجتهم شكوى ضدهم	37
267	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان توتر للعلاقة الأسرية مع زوجتهم يدفع بك إلى ارتكاب احدى هذه الجرائم	38
269	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كانوا يقومون بضرب أبنائهم	39
271	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان يدمن أحد أفراد الأسرة على الكحول والمخدرات مع كيفية التعامل معهم داخل أسرهم	40
273	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا أرتكب أحد أفراد أسرتهم جريمة اعتداء مع طبيعة هذا الاعتداء	41
275	يبين استجابات المبحوثين حول كون الوالدين على قيد الحياة	42
277	يبين استجابات المبحوثين حول طبيعة العلاقة بين والديهم وسبب توترها	43
279	يبين استجابات المبحوثين حول موقفهم تجاه توتر العلاقة بين والديهم	44
281	يبين استجابات المبحوثين حول طبيعة العلاقة بينهم وبين والديهم	45
283	يبين استجابات المبحوثين حول سمة توتر العلاقة بينهم وبين والديهم.	46
284	يبين استجابات المبحوثين حول موقفهم تجاه توتر العلاقة بينهم وبين والديهم	47
286	يبين استجابات المبحوثين حول تمييز والديهم بينهم وبين إخوتهم	48
287	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان يتم استشارتهم ومشاركتهم في اتخاذ القرارات	49
289	يبين استجابات المبحوثين حول طبيعة العلاقة بينهم وبين إخوتهم	50
290	يبين استجابات المبحوثين حول طبيعة العلاقة بين والديهم وإخوتهم	51
292	يبين استجابات المبحوثين حول تأثير توتر العلاقة بين أباء المبحوثين وإخوانهم على علاقتهم بالمبحوث	52
293	يبين استجابات المبحوثين حول معرفة تكرار حدوث التوتر مع من يحدث دائما	53
295	يبين استجابات المبحوثين حول كيفية تصرفهم في حالة حدوث توتر للعلاقة بين أفراد أسرتهم	54

296	يبين استجابات المبحوثين حول كيفية معالجة التوتر داخل أسرهم.	55
297	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان في اعتقادهم أن المحيط الأسري الغير متعلم يؤثر على طبيعة العلاقات الأسرية ويؤدي ذلك إلى ارتكاب جرائم الاعتداء	56
299	يبين استجابات المبحوثين حول طبيعة العلاقة بينهم وبين أبنائهم إذا كانوا متزوجين	57
300	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان هناك تواصل وحوار بينهم وبين أبنائهم قبل دخولك السجن مع أسباب عدم التواصل في حال اجابتهم بـ (لا)	58
302	يبين استجابات المبحوثين حول طبيعة العلاقات بينهم وبين زوجتهم وأسباب توترها	59
305	يبين استجابات المبحوثين حول موقفهم تجاه توتر العلاقة بينهم وبين زوجتهم	60
306	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كانوا يعملوا قبل دخولك السجن	61
308	يبين استجابات المبحوثين حول طبيعة عملهم قبل دخولهم السجن	62
310	يبين استجابات المبحوثين حول طبيعة الأجر الذي يتقاضونه	63
311	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كانت زوجات المبحوثين تعمل	64
313	يبين استجابات المبحوثين حول طبيعة عمل زوجاتهم	65
314	يبين استجابات المبحوثين حول مشاركة زوجتهم لهم في توفير المتطلبات الأسرية	66
315	يبين استجابات المبحوثين حول كيفية رؤيتهم لظروفهم الاقتصادية	67
317	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان دخل الأسرة الشهري كاف لسد حاجات الأسرة	68
318	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان تتلقى أسرهم إعانة مادية ومن يقدم لهم هذه الاعانة في حال اجابتهم بنعم	69
320	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كانوا يفكرون في التعدي مرة أخرى للتأمين حاجات الأسرة بعد خروجك من السجن	70
322	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان في اعتقادهم أن ممارستهم لجرائم الاعتداء يحسن من معيشتهم الأسرية	71
323	يبين استجابات المبحوثين حول مل إذا كان يتم تزويدهم بمبلغ خاص بهم من قبل أسرهم	72
324	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كانوا يعملوا على توفير مصروفهم بمفردهم وكيفية توفير ذلك	73

326	يبين استجابات المبحوثين حول طبيعة الحاجة التي دفعت بهم إلى ارتكاب جرائم الاعتداء	74
327	يبين استجابات المبحوثين حول معرفة بدافع ماذا كانوا يقوموا بجرائم الاعتداء	75
329	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذ كانوا يشعرون بالحرج حين ينعثون أسرته بالفقر وكيفية التصرف معهم	76
331	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان في اعتقادهم أن تغييب العدالة الاجتماعية دفع بهم إلى ارتكاب الأفعال الإجرامية	77
333	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان الفقر يسبب توتر اجتماعي يؤدي إلى ارتكاب جرائم الاعتداء وطبيعة هذا الاعتداء	78
336	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا واجهوا ضغوط اقتصادية دفعت بهم إلى ارتكاب جرائم الاعتداء وفي فيما تمثلت هذه الضغوط	79
339	يبين استجابات المبحوثين حول طبيعة المنطقة التي يقيمون فيه	80
341	يبين استجابات المبحوثين حول مكان إقامتهم مع أسرهم	81
342	يبين استجابات المبحوثين حول نوعية المسكن الذي يقيمون فيه مع أسرهم	82
344	يبين استجابات المبحوثين حول طبيعة المسكن الذي يقيمون فيه مع أسرهم	83
346	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان في اعتقادهم أن المسكن الذي يقيمون فيه لائق للسكن	84
347	يبين استجابات المبحوثين حول عدد الغرف داخل المسكن الذي يقيمون فيه مع أسرهم	85
348	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان لديهم غرفة خاصة	86
349	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان تتوفر بغرفتهم وسائل الراحة	87
350	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كانوا يضطرون أحيانا إلى المبيت خارج المسكن وأين يكون ذلك	88
353	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا فكروا في الانتقال من مسكنهم والعيش في مسكن آخر	89
354	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان في اعتقادهم أن خصائص المسكن الذي يقيمون فيه يشجع على ارتكاب جرائم الاعتداء	90
356	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان الحي الذي متواجدون فيه يقيم فيه مسبقين عدليا وأسباب تواجدهم	91

358	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان الحي السكني الذي يقيمون فيه يتوفر على مرافق العمومية	92
359	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان هناك تفاعل بين أفراد أسرهم وبين أفراد الحي السكني الذي يقيمون فيه	93
360	يبين استجابات المبحوثين حول ما كان لديهم علاقات مع سكان الحي	94
361	يبين استجابات المبحوثين حول طبيعة العلاقة بينهم وبين سكان الحي	95
362	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان في اعتقادهم أن سلوكيات الأفراد مقبولة اجتماعيا داخل الحي	96
364	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان في اعتقادهم أن طبيعة علاقتهم مع سكان الحي شجعتهم على ارتكاب جرائم	97
365	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان في اعتقادهم أن الظروف السكنية أثرت على سلوكياتهم الاجتماعية داخل الحي السكني وما إذا حدث ذلك بسبب التميز الاجتماعي	98
367	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كانوا يعتقدون أن قلة الفرص الاقتصادية في الحي السكني تدفع إلى ارتكاب جرائم الاعتداء	99
368	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان ينزعج السكان من تصرفاتهم داخل الحي السكني	100
369	يبين استجابات المبحوثين حول ما كانوا تعتقدون أن خصائص الحي السكني الذي يقيمون فيه يشجع على ارتكاب جرائم الاعتداء	101
371	يبين استجابات المبحوثين حول موقف الجيران من أفعال الاعتداء تجاههم	102
372	يبين استجابات المبحوثين حول ما كانوا يعتقدون أن موقف الجيران يتغير بناء على طبيعة الاعتداء	103
373	يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان في اعتقادهم أن معاملة الجيران معهم تتغير بعد خروجهم من السجن	104

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يبين عدد المتورطين في جرائم المخدرات في المجتمع الجزائري	143
02	يبين القضايا المسجلة لجرائم الاعتداء على الأشخاص في ولاية الوادي (من 2021- إلى السداسي الأول 2023)	150
03	يبين عدد المتورطين في جرائم الاعتداء على الأشخاص في ولاية الوادي (من 2021- إلى السداسي الأول 2023)	152
04	يبين إجمالي القضايا المسجلة لجرائم الاعتداء ضد الممتلكات بولاية الوادي (من 2021- إلى السداسي الأول 2023)	154
05	يبين المتورطين في جرائم الاعتداء ضد الممتلكات بولاية الوادي (من 2021- إلى السداسي الأول 2023)	156
06	يبين إجمالي القضايا المسجلة لجرائم المخدرات والمؤثرات العقلية بولاية الوادي (من 2021- إلى السداسي الأول 2023)	159
07	يبين عدد المتورطين في جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية بولاية الوادي (من 2021- إلى السداسي الأول 2023)	161
08	يبين توزيع المبحوثين حسب متغير الجنس	219
09	يبين توزيع المبحوثين حسب متغير السن	221
10	يبين توزيع المبحوثين حسب متغير الحالة العائلية	223
11	يبين توزيع المبحوثين حسب متغير المستوى الدراسي	226

مقدمة

مُقدِّمة:

يشهد المجتمع الجزائري على غرار العديد من المجتمعات المعاصرة، تحولات عميقة تمس بنيته الاجتماعية، الاقتصادية، والمجالية، كما أفرزت هذه التحولات الناجمة عن تسارع التحديث وتقلص دور البنى التقليدية وتراجع سلطة المؤسسات الاجتماعية أنماطا جديدة أفرزت تحديات غير مسبقة، من أبرزها تصاعد معدلات الجرائم المرتكبة وتغير طبيعتها لاسيما جرائم الاعتداء بمختلف أشكالها.

في خضم هذا التحول تراجعت الأسرة الجزائرية عن أداء دورها التقليدي كمؤسسة مركزية وبدأت تعيش حالة من الاختلالات الوظيفية نتيجة تظافر عدة عوامل من بينها ضعف الروابط الأسرية وتوتر العلاقات بين أفرادها وتفككها، تزايد الضغوط الاقتصادية، هشاشة السكن وانتشار النزعة الفردانية على حساب القيم الجماعية، كما ساهم انهيار شبكة القيم والمعايير الاجتماعية في تعطيل آليات الضبط الاجتماعي، مما ساهم في انتشار مختلف الممارسات والأفعال الإجرامية.

وإذا كانت الجريمة تمثل أحد أبعادها تعبيرا عن أزمة الاندماج الاجتماعي، فإن جرائم الاعتداء على وجه الخصوص سواء تلك التي تستهدف الأشخاص (كالضرب، التهديد، الجروح، القتل)، والممتلكات (كالسرقة بمختلف أنماطها) أو تلك التي تمس الصالح العام (كالمخدرات) حيث تعكس في عمقها تفككا في البنية الاجتماعية وخللا في الوظائف الأسرية والسكنية والاقتصادية.

وليس في المبالغة القول إن هذه الظروف وما رافقها من هشاشة سكنية واقتصادية وضعف في بنية علاقاتها الأسرية تشكل بيئة خصبة لإنتاج أفعال مستهجنة وغير مقبولة اجتماعيا وهو ما يجعل من الضروري إعادة قراءة العلاقة بين الظروف الأسرية بمختلف أبعادها (العلاقات داخل الأسرة، الوضع الاقتصادي، نوع الحي والمسكن)، وجرائم الاعتداء ضمن تحليل سوسيولوجي يركز على النية الاجتماعية.

وإذا نظرنا إلى الظروف التي تحيط بالأسرة الجزائرية في الوقت الراهن، فإننا نلتمس بوضوح حجم الضغوط المتراكمة تبدأ من الفقر والبطالة وتدني مستويات الدخل وصولا إلى

ظروف سكنية هشة في أحياء تعاني من الاكتظاظ وانعدام المرافق وانتشار مظاهر التهميش الاجتماعي وغياب العدالة والإقصاء، هذه الأوضاع لا تؤثر فقط في البناء المادي للأسرة بل تمتد لتعوض تماسكها الداخلي وتضعف سلطة الرقابة الأسرية وتولد أنماطا من الأفعال الإجرامية تتجلى في مختلف مظاهرها.

ولم يقتصر الأمر على تدهور الأوضاع الاقتصادية والمجالية بل صاحب اضطراب أسري وصراع داخلي أدى إلى تراجع المرجعيات القيمية حيث أفضت إلى انفلات في المعايير المجتمعية. ومن هذا المنطلق تأسست هذه الدراسة الموسومة بـ "علاقة الظروف الأسرية بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري دراسة ميدانية بولاية الوادي"، والتي هدفت إلى التعرف وفهم العلاقة بين الظروف الأسرية وارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري، وقد قسمنا هذه الدراسة إلى قسمين: قسم نظري وقسم ميداني، وقد ضمت الدراسة سبعة فصول نوردها على النحو التالي:

الفصل الأول: الموسوم بـ "الإطار الإشكالي والمفاهيمي للدراسة"، وقد تضمن إشكالية الدراسة، وتحديد فرضيات الدراسة، وأهمية وأهداف الدراسة، بالإضافة إلى مبررات اختيار موضوع الدراسة، وأبعاد مشكلة الدراسة، كما تضمن الفصل تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة بالإضافة إلى المقاربة النظرية المعتمدة في الدراسة.

الفصل الثاني: الموسوم بـ "الدراسات السابقة" وقد تضمن مختلف عرض الدراسات السابقة ثم التعقيب عليها ومناقشتها، كما تضمن أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة في دعم الدراسة الحالية بالإضافة إلى مكانة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.

الفصل الثالث: الموسوم بـ "سوسيولوجيا الأسرة والأسرة الجزائرية" وقد تضمن ماهية الأسرة ثم تم عرض إطلالة تاريخية حول الأسرة الجزائرية، كما تضمن أيضا الخصائص الاجتماعية وأهم التغيرات الاجتماعية الحاصلة في الأسرة الجزائرية، ثم التعرّيج إلى العلاقات الأسرية في المجتمع الجزائري.

الفصل الرابع: الموسوم بـ "سوسيولوجيا الجريمة وجرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري"، وقد تطرقنا فيه إلى نشأة الجريمة، تصنيف الجرائم، انعكاسات الجريمة على المجتمع،

أنواع جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري، أهم الظروف الأسرية المؤدية إلى ارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري، واقع جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري، وأخيرا واقع جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري ولاية الوادي نموذجا.

الفصل الخامس: الموسوم بـ "بعض النظريات المفسرة للجريمة" وقد تطرقنا فيه إلى مجموعة من النظريات والمتمثلة في نظرية التقليد الاجتماعي لغابرييل تارد، نظرية الأنوميا لإميل دوركايم، نظرية الضغط لروبيرت مرتون، نظرية الضبط الاجتماعي لترافيس هيرشي، نظرية الاختلاط التفاضلي لسذرلاند، النظرية الإيكولوجية، نظرية التفكك الاجتماعي لشو ومكاي، نظرية النوافذ المكسورة لفيليب زيماردو، نظرية الوصم الاجتماعي لهوارد بيكر، النظرية الاقتصادية، النظرية التكاملية، النظرية الإسلامية.

الفصل السادس: الموسوم بـ "الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية"، حيث احتوى على المنهج المستخدم في الدراسة وتبيين أدوات جمع البيانات ومجالات الدراسة، ثم عينة الدراسة فضلا عن الدراسة الاستطلاعية والخصائص السيكمترية والأساليب الإحصائية.

الفصل السابع: الموسوم بـ "عرض وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة"، حيث تضمن عرض وتحليل وتحليل النتائج في ضوء فرضيات الدراسة، ثم عرض النتائج العامة للدراسة، وفي الأخير مناقشة وتفسير النتائج في ضوء فرضيات الدراسة.

وفي الخاتمة تطرقنا إلى النتائج والتوصيات وصعوبات الدراسة بالإضافة إلى قائمة المراجع، وكذا الملاحق المتعلقة بموضوع الدراسة.

القسم النظري

الفصل الأول

الفصل الأول: الإطار الإشكالي والمفاهيمي للدراسة

تمهيد

- 1- إشكالية الدراسة
- 2- تحديد فرضيات الدراسة
- 3- أهمية الدراسة
- 4- أهداف الدراسة
- 5- مبررات اختيار موضوع الدراسة
- 6- أبعاد مشكلة الدراسة
- 7- تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة
- 8- المقاربة النظرية المعتمدة في الدراسة

خلاصة

تمهيد:

على الرغم من ما تؤديه الأسرة من دورا محوريا في تنشئة الأفراد وضبط سلوكهم وفقا لمنظومة من القيم والمعايير العرفية والقانونية، غير أنها تتعرض لاختلالات ناتجة عن ظروف أسرية واقتصادية وسكنية قد تؤدي إلى إضعاف وظيفتها، وفي ظل هذا الضعف قد يصبح الفرد أكثر عرضة لارتكاب جرائم الاعتداء التي تعدّ مؤشرا خطيرا يؤدي إلى خلل في التوازن الأسري والاجتماعي.

وانطلاقا من هذا المنظور التصوري، تطرح هذه الدراسة إشكالية مركزية تتمثل في البحث عن علاقة الظروف الأسرية بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري. وسيتم في هذا الفصل التمهيدي التطرق إلى إشكالية الدراسة بالاستعانة بأهم التعاريف والمفاهيم الدقيقة المتعلقة بالموضوع، كما سنعرض مختلف المبررات والأسباب التي دفعتنا إلى تبني هذه الإشكالية بالذات، بالنظر إلى راهنيتها وأهميتها العلمية والمجتمعية. فضلا عن ذلك سيتم تقديم الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من خلال هذه الدراسة.

1 - إشكالية الدراسة:

يعتبر وجود الأسرة امتداد للحياة البشرية، وسر البقاء الإنساني، والأسرة من أهم الجماعات الإنسانية وأعظمها تأثيرا على الفرد وعلى المجتمع، حيث أنها لها دورا مركزيا في تنشئة الأفراد وتنمية القيم والضوابط السلوكية لديهم، يقول تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾¹.

ولذا تعد الأسرة نسق من الأنساق الاجتماعية، التي عن طريقها تتكون مختلف التجمعات الاجتماعية، التي تساهم في البناء الاجتماعي، فهي تعمل على تنظيم وضبط سلوكيات الأفراد، فالدور الذي تلعبه الأسرة في نقل الثقافة المجتمعية والمعايير والقيم والقواعد الأخلاقية هو دورا محوري، فعبورها يكتسب الفرد قواعد التفاعل الاجتماعي وأنماط التفكير والانضباط، كما أنها تشكل الإطار الأول الذي يواجه فيه الفرد مختلف التحديات الاقتصادية والاجتماعية، فالأسرة في المجتمع بمثابة الهيكل أو البناء القاعدي الذي يقوم على التلاحم والترابط في أداء وظائفها وتلبية حاجات أفرادها، فإذا كانت الأسرة هي الوعاء الذي ينمو فيه الفرد ويتزود منها بمختلف المكتسبات المعيارية والقيمية، التي تنمي شخصيته وتؤثر في تكوينه فأنها تعمل أيضا على تحقيق الانسجام بين الوسائل والحاجات بهدف البحث عن الاستقرار وتوفير المناخ الأسري المناسب الذي يتجلى عادة في طبيعة العلاقات السائدة داخل الوسط الأسري، وهذا ما يجعل منها وحدة فرعية تساهم في تشكيل البناء الاجتماعي النموذجي.

غير أنه قد تعترض بعض الأسر ظروف تعيق تحقيق أهدافها، وأي خلل في بنائها النسقي يؤثر على الحياة الاجتماعية بمختلف أوجهها، ويعزى هذا الخلل إلى وجود ظروف أسرية كطبيعة العلاقات الأسرية، فعدم الفاعلية وعدم استجابة الأبناء من طرف الآباء تعمل على تشتت العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة، مما يجعل الفرد يعيش حالة من التوتر والاعتراب داخل الأسرة الذي غالبا ما يفقد فيها توازنه العاطفي، وهذا بدوره يدفعه إلى المحاولة لفرض نمطية سلوكه

¹ القرآن الكريم، سورة النحل، الآية 72.

خارج أسرته، ويدفع به إلى الوقوع في مشكلات اجتماعية قد تقوده إلى ارتكاب أفعال إجرامية، ولا تقتصر الظروف الأسرية أو العوامل على طبيعة العلاقات الأسرية السائدة بل تتنوع في مجملها حسب الحالة التي تعيشها الأسرة، كتندي المستوى المعيشي للأسرة والمسكن الغير ملائم والحي السكني وانخفاض الدخل الفردي للأسرة، والفقر والبطالة وهي كلها ظروف لا تستطيع الأسرة من خلالها تلبية متطلبات أفرادها مما يدفع بالفرد إلى محاولة إشباع رغباته بوسائل غير مشروعة، التي تستنزف المورد البشري وتهدد تماسكه الاجتماعي وتنتهك الحياة الأسرية للأفراد والمعايير الاجتماعية، هذه الظروف التي تعتبر من أهم التحديات المثيرة للجدل والتي تؤثر على الفرد والمجتمع، فيدخل الأسرة في حالة آلا نظام وآلا توازن وآلا توافق بين بنيتها وبين مجموع القيم والمعايير السائدة فيها، وينعكس ذلك بدوره على الحياة الاجتماعية.

ولقد مرّت الأسرة الجزائرية كباقي الأسر في كل المجتمعات بالعديد من التغيرات والتي كان لها ارتباط وثيق بالتحويلات التي عرفها المجتمع الجزائري، وتعتبر هذه التحويلات ما هي إلا مجموع لمختلف الظروف التي تتعرض لها الأسرة الجزائرية، والتي انعكست بحدّة على بنيتها ووظائفها وادوارها الأسرية، فكرس الدستور والميثاق الوطني هذا الاهتمام في المادة (65) من دستور (1996)، واهتم بها كل من قانون الأسرة وقانون الحالة المدنية والقانون المدني للأسرة وهذا الاهتمام لا يخلو من التغيرات الديناميكية التي تؤثر بشكل مباشر على الوسط الأسري، مما ينتج عنه ظهور تغير في نمطية القواعد الأسرية التي تؤدي إلى حالات من التوتر في طبيعة العلاقات الأسرية والاجتماعية، وباعتبار أن هذه الأسر لا تعيش بمعزل عن محيطها، بل هي جزء لا يتجزأ من المجتمع تتأثر به وتؤثر فيه، فقد باتت العديد منها تواجه مشكلات وظروفا قاهرة، من شأنها إحداث اختلالات في أدائها النسقي، سواء كان ذلك من حيث تفكك في شبكة العلاقات بين أفرادها أو من حيث المعاناة الاقتصادية والسكنية كالفقر والبطالة والعيش في مساكن غير لائقة، أو تواجدهم ضمن أحياء تفتقر إلى الأمن والأمان، وهو ما قد يفضي في بعض الحالات إلى بروز سلوكيات مستهجنة

الفصل الأول: الإطار الإشكالي والمفاهيمي للدراسة

كالانحراف والجريمة، التي باتت تهدد أمن واستقرار المجتمع رغم أطره الثقافية الضابطة التي تحكمه ومناهجه الإسلامية الثابتة وقوانينه التشريعية المحددة دستوريا.

وفي سياق الحديث عن الجريمة التي لا تعتبر ظاهرة حديثة بل صاحبت المجتمعات البشرية منذ نشأتها، إلا أنّ طبيعتها وأشكالها وأسبابها تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسكنية المحيطة بها، لذلك فهي لم تعدّ مجرد ظاهرة فردية بل هي نتاج تفاعل معقد بين الفرد ومحيطه الاجتماعي، حيث تتشابك فيها عدّة ظروف أسرية تفرض عليها التعدد في صورها وأشكالها منها جرائم الاعتداء.

هذه الأخيرة التي تعدّ من الموضوعات التي اهتم بها الكثير من الدارسين باعتبارها فعل إجرامي وسلوك مستهجن شهدتها لمجتمعات البشرية المتقدمة منها والنامية، وتتنوع هذه الجرائم حسب طبيعتها وأشكالها كجرائم الاعتداء المتمثلة في المساس بالممتلكات كالسرقة الموصوفة والبسيطة وجرائم الاعتداء المتمثلة في المساس بالأشخاص كجرائم القتل ومحاولاته والضرب والجروح والتهديد وغيرها ناهيك عن جرائم المخدرات، هذه الجرائم وما تخلفه من إفرازات مرتبطة بجوانب الحياة الاجتماعية وما يتصل بها من تحولات وتغيرات بدرجات متفاوتة.

والجزائر باعتبارها جزءا من هذا المحيط الدولي والإقليمي، فهي ليست في منأى عن هذه الظاهرة التي عرفت في السنوات الأخيرة تناميا ملحوظا في معدلاتها، في العقود الأخيرة، الأمر الذي دفع بالدولة إلى تسخير مختلف الوسائل والأليات القانونية والأمنية والقضائية والمدنية لمجابهتها والحدّ من أثارها السلبية على الفرد والمجتمع على حدّ سواء، رغم ذلك تظل مجهودات المبدولة من طرف المصالح الأمنية المتخصصة غير كافية في ظل تنامي وارتفاع معدلاتها حيث أكدت مصالح الشرطة القضائية خلال تصريحاتها في المؤتمر الصحفي أن معدل الجريمة في الجزائر ارتفع مقارنة بسنة (2019) التي تم تسجيل (93602) قضية حيث تم تسجيل (250 ألف) سنة (2020) قضية تورط فيها (220 ألف) شخص في حين تأكد ذات المصالح في تصريح لها في وكالة الأنباء الجزائرية أنها قد سجلت ما يقارب (258171) قضية سنة (2020)، في حين كانت الحصيلة لسنة (2021) مقدرة بـ

(296148) قضية عولج منها (205570) قضية، كما أفضت الحصيلة لسنة (2022) الصادرة عن مصالح الأمن والدرك الوطني ما يزيد عن (350452) قضية تم على إثرها معالجة (252083) قضية إضافة إلى جرائم مخالفة تشريع المخدرات، فقد تم حجز ما يقدر بـ (2085923) قرص سنة (2019) من مختلف المؤثرات العقلية في حين تم حجز ما يقدر بـ (6045289) قرص، أما في سنة (2021) فقد كانت الحصيلة مقدرة بـ (5267694) قرص من مختلف المؤثرات العقلية، ورصد ما يقدر بـ (10379704) قرص سنة (2022) كما تم تسجيل (4274615) قرص من مختلف المؤثرات العقلية خلال الثلاثي الأول من سنة (2023)، وهذا حسب معطيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدmanها.

وباعتبار أن ولاية الوادي هي جزء المجتمع الجزائري فقد سجلت هي الأخرى حصيلة من الجرائم التي تنوعت كل منها حسب طبيعتها وخصائصها نتيجة عدّة تحولات وتغيرات اجتماعية واقتصادية وحتى الثقافية منها التي شهدتها المجتمع وكان لها انعكاس واضح على الحياة الاجتماعية، حيث سجلت مصالح الشرطة القضائية لولاية الوادي سنة (2019) (1035) قضية متعلقة بالمساس بالملكات، و(646) قضية متعلقة بالمساس بالأشخاص، في حين تم تسجيل (760) قضية سنة (2020) متعلقة بالمساس بالملكات، وتسجيل (545) قضية متعلقة بالمساس بالأشخاص، في حين تم حجز جرائم مخالفة تشريع المخدرات بين عامي (2019-2020) ما يقدر بـ (129.42 كلغ و240016) قرص مهلوس، كل هذه المؤشرات تستدعي التفسير والتحليل للفعل الجرمي المرتكب وجرائم الاعتداء المرتكبة، لأن التفكير في ظاهرة الجريمة يستلزم علينا بضرورة البحث في تفاصيل كيفية التعامل معها، لما لها من خصائص وما يميز طابعها الاجتماعي فاعتبارها فعل مستهجن يخضع لجملة من التغيرات المعقدة والمتداخلة، لذا كان لزاما علينا أن ندرس هذا الموضوع مع أخذ بعين الاعتبار مختلف الظروف والعوامل المتعددة بهدف البحث عن الظروف الأسرية التي أدت إلى تنامي هذه الظاهرة.

وتأسيسا على ما تقدم طرحه تبرز أهمية دراسة موضوع علاقة الظروف الأسرية بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري، وانطلقت هذه الدراسة في ظل تباين علاقتها بالظروف الأسرية سواء ما تعلق بشبكة العلاقات التي تحكمها، أو الظروف الاقتصادية التي تعيشها أو البيئة السكنية التي تتموقع فيها، وذلك من أجل التعرف على طبيعة جرائم الاعتداء الممارسة من طرف المحكومين الذين تم إصدار حكم قضائي ضدهم بشكل نهائي والمتواجدين بمؤسسة إعادة التربية والتأهيل بولاية الوادي محاولين طرح التساؤل الرئيسي التالي:

• هل للظروف الأسرية علاقة بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري؟

وتتدرج ضمن هذا التساؤل الرئيسي أربعة تساؤلات فرعية وهي كالتالي:

- ما طبيعة جرائم الاعتداء المرتكبة في المجتمع الجزائري من طرف المودعين بالمؤسسة العقابية وموقف أسرهم من ذلك؟
- هل للعلاقات الأسرية علاقة بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري؟
- هل للظروف الاقتصادية للأسرة علاقة بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري؟
- هل للظروف السكنية للأسرة علاقة بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري؟

2- تحديد فرضيات الدراسة:

وللإجابة على التساؤل العام والتساؤلات الفرعية فقد تم صياغة عدّة الفرضيات. إذ تعدّ الفرضيات "تعميم مبدئي يطرح جوابا وتفسيرا تظل صحته وصلاحيته موضع اختبار، لذلك هي احتمالية مشكوك فيها تحتاج إلى تحقيق انبريقي لإثباتها"¹.

2-1- الفرضية العامة:

- للظروف الأسرية علاقة بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري.

وتتدرج ضمن الفرضية العامة أربعة فرضيات فرعية وهي كالاتي:

¹ عبد الغني عماد، علم الاجتماع والبحث العلمي، الإشكالية، المنهج، المقاربات، دار الطليعة بيروت، لبنان، 2016، ص41.

2-2- الفرضيات الفرعية:

- تنوعت جرائم الاعتداء المرتكبة في المجتمع الجزائري من طرف المودعين بالمؤسسة العقابية وموقف أسرهم يعزى إلى (إقصاء، تهमيش، طرد، تمييز).
- للعلاقات الأسرية علاقة بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري.
- للظروف الاقتصادية للأسرة علاقة بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري.
- للظروف السكنية للأسرة علاقة بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري.

3- أهمية الدراسة:

إن لكل دراسة أكاديمية أهميتها التي تدفع الباحث لسبر أغوارها، ومحاولة التوصل إلى نتائج تجيب على تساؤلاتها ويكون طريقة في ذلك الأدوات المختلفة للبحث العلمي ومناهجه مع استخدامها بطريقة علمية وموضوعية، والبحث العلمي في علم الاجتماع يسعى إلى تحقيق هدفين رئيسيين: أولها نظري والثاني علمي والهدف النظري: يتم خلاله التعرف على طبيعة الحقائق والعلاقات الاجتماعية والنظم الاجتماعية، أما الهدف العملي: فيمكن الاستفادة منه في وضع خطة للإصلاح على أساس سليم وفق ما يرتضيه التطور الطبيعي للمجتمع¹.

وبذلك فإن أهمية هذه الدراسة، تكمن في:

إلقاء الضوء على موضوع هام الذي يرتبط بالأسرة، وما يحيط بها من ظروف أسرية يدخلها في ألا وظيفية وتكون عاملا اجتماعيا من العوامل، التي تؤدي إلى ارتكاب الجرائم وبذلك كلما كان هناك اهتمام أكثر بالأسرة وما يتعلق بها من ظروف أسرية محيطة بها كلما كان هناك اقل جرائم مرتكبة.

¹ عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع، مكتبة الشرق، القاهرة، مصر، 1997، ص98-99.

كما تكمن أهمية هذه الدراسة كونها تعالج موضوع علاقة الظروف الأسرية بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري، ضمن إطاره الاجتماعي، وهذا من خلال الأخذ بعين الاعتبار البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد وبالخصوص البيئة الأسرية.

وباعتبار أن تعدد الظروف الأسرية تحدث خلل لدى حياة الفرد يدفعه إلى مخالفة كل المعايير الاجتماعية وحتى القانونية التي قد تدفعه إلى ممارسة فعل إجرامي فإن هذه الدراسة تبحث عن طبيعة هذه الجرائم وما يرتبط بها من عوامل اجتماعية وظروف الأسرية التي تسهم في ارتفاع وتواتر معدلات جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري.

أيضا تكمن أهمية هذه الدراسة كونها تلفت أنظار مسؤولي هيئات السلطة التنفيذية في البلاد كل حسب مجاله وتخصصه في الأخذ بعين الاعتبار تحسين وضعية الأسر الجزائرية ومساندتها وتقديم كل الدعم المادي والمعنوي للارتقاء بواقع معيشتها من خلال النظر في متطلباتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما أنها تعتبر من الدراسات المهمة التي يمكن أن تساعد الجهات المختصة كمصالح الشرطة القضائية والمؤسسات العقابية في وضع رؤية استشرافية قد تساعد في الحد من انتشار جرائم الاعتداء المرتكبة في المجتمع الجزائري، وذلك من خلال التحليل السوسيولوجي، لمختلف الظروف الأسرية التي لها علاقة بتنامي معدلات الجريمة في المجتمع الجزائري.

4- أهداف الدراسة:

ونسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على ادبيات الموضوع المدروس.
- التعرف على علاقة بعض الظروف الأسرية التي لها علاقة بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري.

- التعرف على طبيعة جرائم الاعتداء المرتكبة في المجتمع الجزائري مع رصد أبرز أنواع الاعتداءات المرتكبة ضد الأشخاص والممتلكات والمخدرات ومحاولة ربطها بمتغيرات أسرية واجتماعية.
- الكشف على مدى تنامي حجم جرائم الاعتداء المرتكبة في المجتمع الجزائري وهذا من خلال المعطيات الإحصائية التحليلية للمعطيات الكمية المتحصل عليها خلال جمع البيانات.
- التعرف على أبرز العلاقات الأسرية وعلاقتها بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري.
- التعرف على أبرز الظروف الاقتصادية وعلاقتها بارتكاب جرائم الاعتداء المرتكبة في المجتمع الجزائري.
- التعرف على أبرز الظروف السكنية وعلاقتها بارتكاب جرائم الاعتداء المرتكبة في المجتمع الجزائري.

5- مبررات اختيار موضوع الدراسة:

إن أي موضوع من الموضوعات مهما اختلفت المجالات لا يمكن دراسته وتبسيط الضوء عليه، ما لم تكن هناك أسباب ومبررات قوية تفرض على الباحث القيام بالدراسة بهدف التحليل، ومن هذا المنطلق توجب علينا ذكر أهم المبررات التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع والتي كان من أهمها:

5-1- المبررات الذاتية: وتتمثل فيما يلي:

- الميل الأكاديمية نحو دراسة الموضوعات المتعلقة بالجريمة من منظور اجتماعي، وهو ما جعلني أركز على البيئة الأسرية بوصفها أحد العوامل المؤثرة إما في ضبط السلوك أو انحرافه.
- الرغبة في محاولة فهم وتفسير وبحث عن أهم الظروف الأسرية التي تشهدها الأسر الجزائرية، في ظل التغيرات والتحديات التي تصاحب المجتمع الجزائري وتعرضه

- مما يتطلب الدراسة والوقوف على أهم الظروف ومن ثم جاءت هذه الدراسة لإبراز أهم هذه الظروف التي لها تأثير في تفشي ظاهرة جرائم الاعتداء على الممتلكات والاعتداء على الأشخاص وجرائم المخدرات وارتفاع معدلاتها على حد سواء.
 - الإيمان بأن أي معالجة فعالة لظاهرة الجريمة يجب أن تبدأ من جذورها، وأن الأسرة بوصفها نواة المجتمع تعد بيئة أولى للضبط أو الإجراء.
 - القناعة بأن دراسة علاقة الظروف الأسرية بارتكاب جرائم الاعتداء، يعد مدخلا هاما نحو ما يعرف بالعدالة الوقائية لا العقابية.
- 5-2- المبررات الموضوعية: وتتمثل فيما يلي:**
- يندرج اختيار هذا الموضوع ضمن مسار علمي لتحضير أطروحة دكتوراه في تخصص "علم الاجتماع الانحراف والجريمة"، والذي تحاول الباحثة من خلاله الكشف عن أهم الظروف الأسرية المؤدية إلى تواتر جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري ومعرفة ظروف تناميها والوقوف على أهم تصنيفاتها كل حسب طبيعتها وخصائصها.
 - قلة الدراسات الأكاديمية السوسيولوجية في الجزائر التي عالجت الظروف الأسرية وعلاقتها بالجرائم المرتكبة.
 - إن الاهتمام بموضوع الظروف الأسرية وجرائم الاعتداء يعتبر من الموضوعات التي تشكل محور اهتمام الباحثين والدارسين، وذلك نظرا لكونها لها ارتباط وثيق في عدم الاستقرار الأسرة وتهدد البناء الاجتماعي، وعلى هذا الأساس فإن دراسة موضوع جرائم الاعتداء والظروف الأسرية التي تساهم في انتشار هذه الجرائم، يعتبر موضوع أساسي يستدعي البحث من خلال تفسيره لواقع الجرائم المرتكبة خاصة في ظل استفحال الجرائم وتناميها في الجزائر.
 - معرفة أهم الظروف الأسرية التي تدفع بالفرد إلى ارتكابها كالمساس بالممتلكات المتمثلة في السرقة بكل أوصافها وجرائم المساس بالأشخاص المتمثلة في القتل والضرب والجروح وجرائم المخدرات وغيرها.

- اطلاع الباحثة على الإحصائيات الخاصة بالأمن الوطني، ومن المصادر المختلفة المتعلقة بعرض الجرائم على المستوى الوطني من سنة (2019) إلى سنة (2023)، وما تم ملاحظته من تواتر في معدلات الجريمة في مختلف السنوات، استدعى منا الوقوف على هذه الظاهرة من أجل تقديم دراسة سوسيولوجية أكاديمية حول الموضوع.
- محاولة إثراء المعرفة العلمية والعملية من خلال وضع إطار نظري وتطبيقي لدراسة وتحليل وتفسير الظاهرة تفسيراً سوسيولوجي حول علاقة الظروف الأسرية بارتكاب الجرائم في المجتمع.

6- أبعاد مشكلة الدراسة:

إن الظروف الاجتماعية هي "مجموعة الظروف أو الوقائع التي لا تكمن في شخصية المجرم وإنما تقوم في الطبيعة أو البيئة التي يعيش فيها، ويكون من شأنها التأثير على سلوكه الإجرامي، ولذا يطلق على تلك الظروف العوامل الاجتماعية، أي المتعلقة بالجماعة لا بالفرد وحده كما يطلق عليها البعض العوامل الخارجية لأنها خارجة عن شخص المجرم، ولأن تلك العوامل تتعلق بالبيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية التي يتأثر بها المجرم، يرى جانب آخر أن يطلق عليها اسم العوامل البيئية أو البيئة الإجرامية ولكننا نؤثر تسميتها بالعوامل الاجتماعية أو الخارجية للدلالة على أنها متعلقة بالمجتمع الذي يعيش فيه المجرم من ناحية ولأنها خارجة عن شخصه من ناحية أخرى، وفي الواقع أنها عوامل متعددة ويمكن تقسيمها إلى عدة تقسيمات بحسب الزوايا المختلفة".¹

فهذه العوامل أو الظروف التي تنبثق من المحيط الأسري أو البيئة الأسرية هي نتاج لمجموعة متداخلة من الظروف الأسرية التي تشكل عائقاً لاستمرارية الحياة الاجتماعية بشكل طبيعي ومنسجم.

¹ إسحاق إبراهيم منصور، موجز في علم الإجرام وعلم العقاب، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص65.

و"تعتبر الظروف الأسرية التي يعيش فيها الفرد الشريان الرئيسي للظروف الاجتماعية التي هي "ذلك الفضاء أو المحيط الأسري الذي يتحرك فيه...، ويتضمن كل العناصر المادية والبشرية والعلاقات القائمة بين جميع أفراد الأسر"¹.

فالجو الأسري أو المناخ السليم يعتبر انعكاس لأريحية الفرد داخل أسرته وهذا بدوره ينعكس على البنية الاجتماعية وعلى المجتمع ككل فأى خلل يصيب البنية الأسرية له عواقب تنعكس بالسلب على ردود وأفعال الأفراد والتي لا تتوافق مع ما يحدده المجتمع من قيم ومعايير، وعليه فصحة وسلامة البيئة الداخلية مرتبط بسلامة الظروف الأسرية التي ينبثق عنها مجموعة من الأبعاد المرتبطة بطبيعة العلاقات الأسرية بين الفرد داخل محيطه الأسري أو بمدى تفاعله خارج المحيط ناهيك عن العوامل الاقتصادية، والظروف السكنية، للأسرة كل هذه الظروف هي بمثابة المحك الفاصل الذي قد يؤدي إلى انهيار البنية التحتية للمجتمع ويؤدي إلى إفراز مشكلات اجتماعية كارتكاب الجرائم كل حسب طبيعتها التي تسهم في تخلف المجتمعات وتزيد من حدة التوتر بين الفرد والمجتمع في حالة عدم مسايرتها وخلق مرونة تكيف معها وذلك حسب العلاقات الأسرية السائدة داخل الوسط الأسري والتي تمثل مجموعة من مؤشرات التي تكون ذات دلالة وثيقة ومرتبطة بشتى الظروف المختلفة.

7- تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة:

وبناء على ذلك فإننا سوف نحدد المفاهيم الأساسية المستخدمة في هذه الدراسة على النحو التالي:

7-1- تحديد مفهوم الأسرة:

في إطار التحديد المفاهيمي للأسرة، التي رغم الاختلاف الذي طرحه علماء الاجتماع حول تعاريفهم لمفهوم الأسرة، التي جاءت نتيجة إفرازات خلفتها الظروف الاجتماعية

¹ أحمد الهاشمي، علاقة الأنماط السلوكية بالطفل بالأنماط التربوية الأسرية "دراسة ميدانية"، ط1، دار قرطبة، 2004، ص32.

الفصل الأول: الإطار الإشكالي والمفاهيمي للدراسة

والاقتصادية، مما أفرز أشكال وأنماط متعددة ومختلفة كل حسب تصوره لخصوصية مجتمعه الذي ينتمي إليه، وعلى هذا الأساس يمكن طرح بعض التعاريف لهذا المفهوم.

7-1-1- تعريف الأسرة:

7-1-1-1- الأسرة لغة: "هي الدرع الحصينة، وأهل الرجل وعشيرته، وتطلق على

الجماعة التي يربطها أمر مشترك، وجمعها أسر".¹

"قد يكون الأسر اختياريا يرضاه الإنسان لنفسه ويسعى إليه، لأنه يعيش مهددا بدونه، ومن هذا الأسر الاختياري اشتقت الأسرة".²

7-1-1-2- الأسرة اصطلاحا:

كما يعرفها القاموس الاجتماعي على أنها "تلك العلاقة التي تربط بين رجل وامرأة أو أكثر معا بروابط القرابة أو علاقات وثيقة أخرى، بحيث يشعر الأفراد البالغين فيها بمسؤوليتهم نحو الأطفال سواء كان هؤلاء الأطفال بنائهم الطبيعيين أم أبنائهم بالتبني".³

وجاء في معجم علم الاجتماع أن "الأسرة هي عبارة عن جماعة من الأفراد يرتبطون معا بروابط الزواج والدم والتبني، ويتفاعلون معا، وقد يتم هذا التفاعل بين الزوج والزوجة، وبين الأم والأب، والأبناء، ويتكون منهم جميعا وحدة اجتماعية تتميز بخصائص معينة".⁴

ما يمكن أن نستخلصه من خلال هذين التعريفين: أن هناك معيار ثابت متمثل في الروابط العلائقية القائمة على التفاعل الذي يكوّن بدوره نسيج اجتماعي.

ويعرفها كل من Emanuel Putman, Ringel François فرانسوا رنغل وإيمانوال بينمان

"الأسرة عبارة عن تجمع أفراد بعضهم مع بعض بواسطة رابطة القرابة أو الصلة".⁵

¹ عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية 'دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري والأسري"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، 1999، ص33.

² عبد المجيد سيد منصور، زكرياء أحمد الشرييني، الأسرة على مشارف القرن 21، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000، ص15.

³ عبد الحميد الخطيب، نظرة في علم الاجتماع المعاصر، مطبعة النيل، القاهرة-مصر، 2002، ص3.

⁴ Josef Sumpf et Michel Hugues, Dictionnaire de Sociologie, Librairie, Larousse, Paris, 1973, P131.

⁵ Ringel François et Emanuel Putman, Droit de la famille, Presse Universitaire ex Marseille, 1996, P97.

ما يمكن أن نستخلصه من هذا التعريف أنهما اعتبر الأسرة هي بناء قائم على التجمع بين مجموع من الأفراد الذين تجمعهم صلة الدم.

يُعرف معن خليل عمر الأسرة على أنها "مؤسسة اجتماعية تقوم بتحويل الكائن البشري إلى إنسان مؤنس متطبع بطباع مجتمعه بواسطة التلقين والتنسيب المبني على أسس التفاعل الرمزي الاجتماعي بين الأفراد".¹

إن أهم ما يميز هذا التعريف هو أنه يعتبر الأسرة هيكل اجتماعي يعمل على إعادة تكيف العنصر البشري من طبيعته البيولوجيا إلى طبيعته الاجتماعية ودمجه وفق أسس تفاعلية قائمة على أداء وظيفي.

7-1-1-3 الأسرة سوسيولوجيا:

فمن المنظور السوسيولوجي تشير كلمة "أسرة" إلى معيشة الرجل والمرأة معا على أساس الدخول في علاقات جنسية يقرها المجتمع، وما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات كراعية الأطفال وتربيتهم.²

ما يمكن أن نستخلصه من هذا التعريف كونه ينظر إلى الأسرة على أنها بناء قائم على عنصرين أساسيين هما الرجل والمرأة وفق قوانين اجتماعية التي تفرض على كل منهما أدوار ووظائف تجاه أبنائهم والتأكيد على أهمية الأسرة في عملية تنشئة الأبناء.

وبالرغم من أن الأسرة مؤسسة معروفة لكل إنسان، باعتبارها أهم مؤسسة اجتماعية يتكون منها البناء الاجتماعي للمجتمع، وكل واحد يعتقد أنه يعرف عنها كل شيء، إلا أن العلماء بتعدد تخصصاتهم واتجاهاتهم النظرية والفكرية، وإعطائها تعريفا شاملا واضحا ودقيقا، ذلك لأنه ليس بالأمر السهل، وذلك لتنوع حجمها وتعقد بنيتها ووظائفها وعلاقاتها من مجتمع لآخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى.³

¹ معن خليل عمر، علم الاجتماع الأسرة، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان-الأردن، 2000، ص12.

² سيد رمضان، إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية-مصر، 1999، ص25.

³ أحمد سالم الأحمر، علم اجتماع الأسرة "بين التنظير والواقع المتغير"، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت-لبنان، 2004، ص16.

ويعرفها أوجست كونت "أن الأسرة هي الخلية الأولى في جسم المجتمع، وأنها النقطة الأولى التي يبدأ منها التطور وأنها الوسط الطبيعي الاجتماعي الذي ترعرع فيه الفرد، وهي تعتبر نظام أساسي وعام يعتمد على وجودها بقاء المجتمع، فهي تمده بالأعضاء الجدد وتقوم بتنشئتهم وإعدادهم للقيام بأدوارهم في النظم الأخرى للمجتمع وإقامة أسر جديدة خاصة بهم، والأسرة أكثر الجماعات أهمية وهي الجماعة الأولى التي تستقبل الطفل وتحافظ عليه خلال سنواته الأولى لتكوين شخصيته"¹.

إن أهم ما يميز هذا التعريف كونه ينظر إلى الأسرة على أنها نظام بيولوجي قائم في وسط اجتماعي، وظيفته هو العمل على تهيئة الفرد للاندماج في مجتمعه وفق طبيعة هذا المجتمع وما يحمل من خصوصية تتلاءم مع مختلف نظمته، وعليه فإن هذا التعريف تأكيداً أيضاً على أهمية الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية حيث يعتبر الأسرة هي الأساس الأول للبناء الاجتماعي وهي سرّ وجود البقاء الإنساني من خلال عملية اتصالية بين ذكر وأنثى، وبذلك فهي تمد البناء بعناصر تفاعلية لكل منها مهامه وأدواره الوظيفية التي تحافظ بها على النظام الاجتماعي العام.

ويرى "بوجاردوس Bogardus" أن "الأسرة هي جماعة اجتماعية تتكون من الأب والأم وواحد أو أكثر من الأطفال، يتبادلون الحب ويتقاسمون المسؤولية، وتقوم بتربية الأطفال حتى تمكنهم من القيام بواجبهم وضبطهم ليصبحوا أشخاصاً يتصرفون بطريقة اجتماعية، ويكونون مع بعض وحدة اقتصادية وقيمون في مسكن واحد"².

ما يمكن أن نستخلصه من هذا التعريف أنه ينظر إلى الأسرة على أنها مجموعة أفراد يعيشون تحت سقف واحد تجمعهم روابط القرابة والدم يحدث بينهم تفاعل اجتماعي يفرض على كل واحد منهم الالتزام بمسؤوليته بهدف ضبط سلوكهم.

¹ شبل بدران، التربية والمجتمع "رؤية نقدية في المفاهيم، القضايا، المشكلات"، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة-الاسكندرية، 2009، ص104.

² إحسان محمد الحسن، العائلة والقرابة والزواج، دار الطليعة، بيروت-لبنان، 1981، صص 11-12.

أما بارسونز؛ فيقول عن الأسرة "بأنها نسق اجتماعي لأنها هي التي تربط والأدوار عناصر اجتماعية تنظم العلاقات داخل البناء الاجتماعي بالشخصية فالقيم والأدوار عناصر اجتماعية تنظم البناء، وتؤكد هذه العناصر علاقة التداخل والتفاعل بين الشخصية والبناء الاجتماعي".¹

إن أهم ما يميز هذا التعريف أنه ينظر إلى الأسرة على أنها وحدة جزئية من البناء الكلي لها خصوصيتها الوظيفية التي تعمل على تجسيد المشاركة التفاعلية داخل المجتمع. أما جورج ميردوك G Murdock: "يرى أن الأسرة هي جماعة اجتماعية يقيم أفرادها جميعا، في مسكن مشترك، ويتعاونون اقتصاديا".²

إن ما يميز هذا التعريف أنه مجموعة من الأفراد يعيشون تحت سقف واحد ويتفاعلون معا وتتعاونون في الجانب المادي وهنا تبرز أهمية المسؤولية التشاركية من أجل المحافظة على البناء الأسري.

يعرفها محمد متولي قنديل وصافي ناز شلبي، عدة تعريفات عديدة للأسرة لعل أهمها هو أن الأسرة "هي أقدم جماعة أولية تكونت على وجه الأرض، وتلعب دورا هاما في التأثير على أفرادها، بما يدفعهم للالتزام بمعاييرها. فهي جماعة اجتماعية بيولوجية نظامية، تتكون من رجل وامرأة، تقوم بينهما رابطة زواجية وأبنائهم، ومن أهم وظائفها إشباع الحاجات العاطفية، وممارسة الأدوار الجنسية، وتهيئة المناخ الاجتماعي والثقافي الملائم لرعاية وتنشئة وتوجيه الأبناء".³

إن ما يمكن استخلاصه من هذا التعريف أنه يعتبر الأسرة بأنها نسيج اجتماعي يتكون من جماعة أفراد قائمة على نظام زواجي يشتركون في تبادل الأدوار وهذا الدور مرتبط بعلاقات اجتماعية يحكمها قانون وضعي أو ديني، كل حسب خصوصية مجتمعه الذي

¹ فرج محمد سعيد، البناء الاجتماعي والشخصية، الهيئة العامة للكتاب، الإسكندرية، 1980، ص246.

² غريب سيد أحمد، السيد عبد العاطي السيد وآخرون، علم اجتماع الأسرة، دار المعرفة الجامعية، 2001، ص118.

³ محمد متولي قنديل، صافي ناز شلبي، مدخل إلى رعاية الطفل والأسرة، دار الفكر، عمان-الأردن، 2006، ص28.

ينتمي إليه، ومهمتها هي فرض معايير عرفية على أفرادها هذه المعايير تعتبر السلطة القانونية التي ينبغي على أفرادها الالتزام بها تجاه مجتمعهم.

7-1-1-4- التعريف الإجرائي للأسرة:

خلال الاطلاع على بعض التعريفات الواردة حول تحديد مفهوم الأسرة والتعقيب عليها فإن ما يمكن أن نخلص به كتعريف إجرائي يمكن أن نتبناه: الأسرة هي ذلك النسيج الاجتماعي ذو الطابع البيولوجي الذي يتكون من مجموعة أفراد، تربطهم قرابة الدم ويتفاعلون في وسط اجتماعي، حيث يعيشون في مناخ ملائم يسمح لهم بالتكيف داخل محيطهم الأسري والمجتمعي، وتعمل هذه الأخيرة على غرس القيم التي يستطيعون من خلالها بناء مجتمع ذو خصوصية قائم على أعراف وتقاليد، وتحكمه قوانين ومعايير تجعل من البناء وحدة كلية، وأي خلل قد يصيب هذا النسيج يؤدي إلى إفراز المشكلات الاجتماعية التي قد تكون سببا في انهيار البناء الكلي.

7-2- تعريف الظروف الأسرية:

هو ذلك الفضاء أو المحيط الأسري الذي يتحرك فيه الطفل ويتضمن كل العناصر المادية والبشرية والعلاقات القائمة بين جميع أفراد الأسرة.¹

هي المحيط الأسري من حيث السكن وغرفة وحجمه وضيقه واتساعه ومحتوياته وموقعه والوضعية الاقتصادية السائدة في الأسرة من حيث الدخل والإنفاق وإشباع الحاجات ووجود دخل إضافي، بالإضافة إلى بعض الكماليات التي تدل على البحبوحة كالسيارة مثلا، والاستقرار الأسري، والمستوى التعليمي للوالدين ومدي وعيهما والمكانة المهنية لهما، واتباعهما لسياسات تنظيم النسل، كذلك تشمل الأسلوب التربوي المتبع من طرف الوالدين في معاملة أبنائهما، وقد تتحول الظروف الاجتماعية للأسرة إلى مشاكل اجتماعية وهذا نتيجة لإحساس الأفراد بها، بمعنى أن الظروف الاجتماعية لا تكون مشكلة إلا إذا أحس بها الأفراد، فمثلا هناك أسر

¹ أحمد الهاشمي، مرجع سابق، ص 33.

فقيرة في المجتمع لكنها لا تعتبرها مشكلة.¹

كما يقصد بها مجموعة الظروف أو الوقائع التي لا تكمن في شخصية المجرم، وإنما تقوم في الطبيعة أو البيئات التي يعيش فيها، ويكون من شأنها التأثير على سلوكه الإجرامي، وفي الواقع أنها عوامل متعددة ويمكن تقسيمها إلى عدة تقسيمات بحسب الزوايا المختلفة.²

7-2-1- التعريف الإجرائي للظروف الأسرية:

هي الحالة الأسرية أو الوضع الأسري الذي يمثل مختلف العوامل والمحددات الاجتماعية كانت أو اقتصادية والمتمثلة في: العلاقات الأسرية، وتشمل العلاقة بين الوالدين والعلاقة بين الوالدين والأبناء العلاقة بين الاخوة والعلاقة بين الزوجين. العوامل الاقتصادية، وتشمل الفقر والبطالة والظروف السكنية، وتشمل المسكن والحي السكني الغير ملائم، وهي ظروف تعيشها الأسرة ويكون لها انعكاس يؤثر على تركيبة البناء الاجتماعي مما يؤدي إلى إفراز العديد مشكلات الاجتماعية.

7-3- تعريف الجريمة:

لقد تعددت التعاريف فيما يخص الجريمة وذلك حسب المنطلقات الفكرية والتكوينية للباحثين في مجال علم الإجرام، ومن أجل إعطاء تعريف شامل للجريمة كان لزاماً علينا التطرق إلى التعريف اللغوي والاصطلاحي الذي نتناول من خلاله تعريف الشريعة الإسلامية والتعريف السوسيولوجي والقانوني.

7-3-1- الجريمة لغة: من الناحية اللغوية أخذت كلمة جريمة من الجرم والجرم هو الذنب والجمع إجرام وجرم هو الجريمة، ويقال جرم فلان أي أذنب وأخطأ فهو مجرم وجريم، أما في اللغة الإنجليزية فتدل كلمة (crime) على الجريمة وأصلها (crimen)

¹ محمد بدوي، المجتمع والمشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص23.

² إسحاق إبراهيم منصور، مرجع سابق، ص88.

وهي كلمة لاتينية التي أتت بدورها من أصل يوناني معناها التحيز والشذوذ عن السلوك العادي، أم المجرم فهو شخص شذا عن السلوك العادي.¹

"وهي مصدر لفعل جرّم بمعنى قطع فنقول جرّمه يجرمه جرماً بمعنى قطعه، كما يأتي الفعل جرّم للدلالة على التعدي والجرم هو الذنب وتجرم على فلان أي ادّعى ذنباً لم يفعله".² من خلال التعريف اللغوي سواء في اللغة العربية أو الإنجليزية يتبين أنه توضيح للمعنى وأصل الكلمة فقط، ومن أجل التوضيح أكثر سوف نتطرق إلى التعريف الاصطلاحي من خلال الشريعة الإسلامية والتعريف السوسيولوجي والقانوني للجريمة على النحو التالي:

7-3-2- الجريمة اصطلاحاً: "وهي كل مخالفة لقاعدة من القواعد التي تنظم سلوك الإنسان في المجتمع فهي سلوك فردي يتمثل بفعل مخالف لما فرضته القاعدة وبيّش في وسط اجتماعي تتحدد صورها بحسب مصدر القاعدة التي يخالفها هذا الفعل أو الامتناع منه فإذا كان المصدر دينياً كانت الجريمة دينية وإذا كان المصدر أخلاقياً كانت الجريمة أخلاقية وإذا كان المصدر قيمياً اجتماعية كانت الجريمة اجتماعية".³

ما يمكن أن نستخلصه من هذا التعريف أنها اعتبرت الجريمة خروج عن القواعد التنظيمية التي من أهم سماتها هي تعديل السلوك الإنساني وضبطه وفق معايير قيمية تمثل طبيعة الجريمة حسب مصادرها.

7-3-3- تعريف الجريمة في الشريعة الإسلامية:

لقد جاءت الشريعة الإسلامية غنية بمفاهيم عن الجريمة وأسباب السلوك الإجرامي في القرآن والسنة، فظهرت تعاريف عدة للجريمة في الفقه الإسلامي، حيث نجد بعض

¹ أسماء بنت عبد الله بن عبد المحسن التويجري، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2011، صص 28-29.

² محمد بن بكر بن منظور، لسان العرب، بيروت للطباعة والنشر، المجلد الثاني عشر، 1955 صص 90-91.

³ شلير صالح علي، البطالة والمجتمع، رسالة مقدمة للدراسات العليا، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، أربيل، 2017، ص 251.

الآيات التي ورد فيها لفظ الجريمة بصورة صريحة منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أُجْرِمُوا كَانُوا مِنْ الَّذِينَ ءَامَنُوا يَضْحَكُونَ﴾.¹

وفيما يخص الآيات الدالة عن العقاب قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُّقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ﴾.²

وتعرف الجريمة عند الفقهاء المسلمين على أنها كل عمل أو قول خالف ما أمر الله به ورسوله الكريم أو نهى عنه، وأن الهدف من العقوبة هو تحكيم شرع الله تعالى، وحفظ المصالح وأمن المجتمع، وإقامة العدل، وزجر المجرم وتقويم اعوجاجه وردع غيره، لقد ظهر هذا التعريف للجريمة والعقاب في الإسلام منذ القرن السابع للميلاد، ومن أشهر التعاريف للجريمة في الإسلام نجد تعريف الماوردي رحمه الله تعالى حيث عرفها بأنها محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير، حيث يفهم من تعريف الماوردي أربعة أمور هي:³

- إن التحريم منوط بالله تعالى وحده.
- إن هذا التعريف يتسع للفعل والترك.
- إن الفعل ليس جريمة إلا إذا كان الله قد زجر عنه بعقوبة.
- إن الجريمة في الاسلام، تنقسم إلى جرائم حدية وجرائم تعزيرية.

من خلال التعاريف التي جاءت في الشريعة الإسلامية لمفهوم الجريمة يتبين لنا أنها تؤكد على أن الجريمة هي فعل مستهجن نهى الله عز وجل عن إتيانها وأن العمل بها يعتبر مخالفة لأمر الله تعالى ولرسوله الكريم وقد وعد الله عز وجل بمعاقبة المجرم نتيجة ارتكابه ما أمر الله عز وجل بتركه لأن الهدف من النهي هو المحافظة على أمن واستقرار البشرية وهذا حتما يتطلب تحكيم شرع الله وإقامة الردع القانوني حفاظا على النظام العام، وبذلك فإن أي ممارسة لهذا الفصل يؤدي حتما إلى تقدير عقوبة قد تكون دنيوية يفصل فيها ذوي الاختصاص أو عقوبة في الآخرة يتولها الله عز وجل.

¹ القرآن الكريم، سورة المطففين، الآية 29.

² القرآن الكريم، سورة إبراهيم، الآية 49.

³ نسرین عبد الحمید نبیہ، سلوكیات إجرامية نراها في حياتنا اليومية، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية-مصر، 2012، ص13.

7-3-4- التعريف القانوني للجريمة:

إن فقهاء القانون تقاربت آرائهم حول تعريف الجريمة حيث يعرف الفعل الإجرامي في قانون العقوبات على أنه الفعل أو الترك الذي نص القانون على عقوبة مقرر له، فإنه بمقتضى ذلك القانون لا يعتبر الفعل جريمة إلا إذا كان ثمة نص على العقاب، ولا عقاب من غير نص.¹ وعليه يمكن القول أن أي جريمة غير منصوص عليها قانونيا لا يمكن أن يتقرر في حقها عقوبة تأديبية لأن الفعل الجرمي مقترن بنص قانوني. كما تعرف الجريمة على أنها "سلوك تحرمه الدولة لضرره على المجتمع ويمكن أن ترد عليه بعقوبة".²

ما يمكن أن نستخلصه من هذا التعريف أن أي سلوك يعود بالضرر على النظام الاجتماعي يعتبر أمر مخالف لقانون الدولة وينبغي تطبيق عقوبة جزائية عليه. ويقرر البعض الآخر "بأن الجريمة عبارة عن السلوك الذي تحرمه الدولة بسبب ضرره، ويمكن أن ترد عليه بغرض جزاء، وهو بوجه عام يشكل السلوك المضاد للمجتمع الذي يضر بمصالحه".³

وعليه صار مبدأ قانونية الجرائم والعقوبات مبدأ مقدسا حيث تنص عليه في المواثيق الدولية والوطنية والتشريعات المحلية الأساسية منها والعادية، ويعزى هذا الاختلاف إلى اهتمام كل واحد منهم بجانب أو عنصر من عناصر الجريمة وإهمال الجوانب أو العناصر الأخرى.⁴ ومن هذا المنطلق يمكن القول أن ارتباط الجريمة بالقانون العقابي من جهة وبالنظام الاجتماعي من جهة أخرى يؤكد على أن الجريمة هي فعل يستلزم عقوبة وهذه العقوبة مستمدة من النظام الاجتماعي وأن أي مساس بهذا النظام التشريعي يعتبر مساس بالنظام الاجتماعي، لذلك فإن قدسية التشريع التي نصت عليها المواثيق الدولية والوطنية اهتمت

¹ محمد أبو زهرة، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، د.ط، دار الفكر العربي، القاهرة-مصر، 2008، ص21.

² إبراهيم عبد الرحمن العقبي، دراسات علم الاجتماع الجنائي، دار العلوم للطباعة، الرياض، 1983، ص42.

³ E. Suther Land, White collar crime, N.Y-U.S.A, 1961, P31.

⁴ جابر عوض سيد وأبو الحسن عبد الموجود، الانحراف والجريمة في عالم متغير، سلسلة كتب مجلات الخدمة الاجتماعية، الكتاب الثاني، مصر، 2004، ص133.

بجانب وأغفلت آخر، وهذا يعود إلى النظرة التشريعية التي ينظر إليها كل واحد منهم في مجاله واختصاصه.

وذهب البعض الآخر إلى تعرفها على أنها "فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر القانون لها عقوبة أو تدبيرا احترازيا".¹

كما تعرف على أنها "الفعل أو الترك الإرادي الذي يعاقب عليه القانون كما عرفها بعض من شرح القانون، بأنها غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر القانون لمرتكبيها عقابا، أو أنها كل فعل أو امتناع عن فعل صادر عن شخص يعاقب القانون عليه بعقاب جزائي".² من خلال هذين التعريفين يتبين لنا أن الجريمة هي فعل غير مشروع يخضع مرتكبه إلى عقوبة تأديبيه تصدر عن إرادة جنائية.

وعرّف القانون الجزائري الجريمة بأنها: "هي كل سلوك يمكن إسناده إلى فاعله يضر أو يهدد بالخطر مصلحة اجتماعية محمية بجزاء جنائي".³

ويرتبط تعريف الجريمة من هذه الناحية بقانون العقوبات من جهة وبالمجتمع من جهة أخرى "فهو كل فعل يعاقب عليه المجتمع ممثلا في مشروعه لما ينطوي عليه هذا الفعل من المساس بشرط يعده المجتمع من الشروط الأساسية لكيانه أو من الظروف المكملة لهذه الشروط".⁴

ويتضمن التعريف القانوني للجريمة عدّة عناصر يمكن توضيحها كما يلي:

✓ النص على تجريم الفعل بشكل دقيق لا لبس فيه، بمعنى أن هناك أفعالا محددة قانونا توصف على أنها جرائم إذا تم ارتكابها من قبل أي شخص، وفي جميع الظروف والأحوال، وعلى اختلاف الأزمنة والأمكنة؛

✓ حصول الفعل أو الترك من قبل شخص أو أشخاص بذاتهما وإثبات الجريمة ضد الجاني أو الجناة أمام محكمة تشرف عليها هيئة قضائية شرعية مستقلة قبل إصدار أي حكم

¹ محمد نجيب حسني، شرح قانون العقوبات، القاهرة، دار النهضة العربية، ط5، د.ت، ص40.

² عبد الله غانم، مجتمع السجن، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1978، ص75.

³ عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم العام، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص59.

⁴ جمال معتوق، مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي وأهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف، دط، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2014، ص15.

بالإدانة، ومن هنا فإن التفكير في الجريمة أو التخطيط لها لا يعد جريمة لأن الفعل لم يحصل بعد. أما الامتناع أو الترك فإنه يشكل جريمة، مثل التقصير في إنقاذ حياة شخص كان بالإمكان إنقاذه، أو التقصير في إسعاف شخص متضرر، أو الهروب من الخدمة العسكرية أو عدم التبليغ عن الجرائم؛

✓ النص على العقوبة حيث يعتبر من الأمور المهمة أن ينص القانون على عقوبة طالما أنه نص على تجريم بعض الأفعال وفرض القيام بواجبات أو التزامات، ذلك أن عدم النص على عقوبة من شأنه أن يؤدي إلى صدور أحكام عشوائية بناءً على الاختلاف في التفسيرات للنصوص القانونية، كذلك النص على عقوبة محددة إزاء كل فعل إجرامي تجعل القانون نوعاً من وسائل التوجيه والنصح والإرشاد، وهنا فإن الأفراد أحرار في الأخذ بهذه النصائح والتوجيهات أو تركها وفقاً لقناعتهم الشخصية.¹

وعليه يمكن القول أن الجريمة هي الامتناع الذي نص القانون عليه واعتبرها فعل جرمي وضع لها عقوبة جزائية واعتبر أن أي خروج عن النظام الاجتماعي يعتبر تهديد وخطر على المجتمع.

7-3-5- التعريف السوسيولوجي للجريمة:

ولقد ذهب دوركايم "بأن الجريمة هي الفعل الذي يقع بالمخالفة للشعور الجماعي، وبذلك فالجريمة عند إميل دوركايم هي كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم والأفكار التي استقرت في وجدان الجماعة."²

وبذلك ما يمكن أن نستخلصه من هذا التعريف أن إميل دوركايم يشير إلى الجريمة على أنها فعل وهذا الفعل يخالف الشعور العام للجماعة لأنه يعتقد حسب رؤيته أن سبب الجريمة هو عدم تشبع الفرد بمختلف القيم والمعايير الاجتماعية التي تعتبر المبدأ الأساسية للمحافظة على البناء الاجتماعي الذي يقوم على التضامن الجمعي، فالقاعدة الأساسية من خلال فكرة

¹ غني ناصر حسين القريشي، علم الجريمة، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن 2015، ص ص21-22.

² جمال معتوق، مرجع سابق، ص29.

الفصل الأول: الإطار الإشكالي والمفاهيمي للدراسة

دوركايم أن أي نقص في الشعور الجمعي قد يطيل الأفكار والمبادئ العامة التي تسود المجتمع، وبالتالي تحدث خلل اجتماعيا.

أما بارسونز فيرى الجريمة أنها انحراف على المستويات المعيارية التي يجب على الفرد أن يتوافق معها كثقافة عامة للمجتمع".¹

من خلال تعريف بارسونز يمكن استخلاص أن الجريمة لا تفهم فقط كممارسة قانونية مخالفة بل هي تعدي عن النسق القيمي والمعياري الذي يشكل هوية الفرد، وعليه الفرد مطالب بالامتثال لجملة القواعد الاجتماعية العامة التي تحافظ على استقراره، وهذا يؤكد على أن الجريمة هي نتاج فشل في التكيف مع الوسط الأسري والاجتماعي مما يجعلها سلوك يرتبط بالبنية الاجتماعية وليس بالفرد نفسه.

كما يرى شارلز هورتون كولي "أن الجريمة تنشأ من مظاهر التفكك الاجتماعي الناجم عن تحليل العلاقات بين الأفراد والجماعات والبيئة على أساس القيم المجتمعية، وهذا ما أكدته وليم توماس وفولورين حيث بينا بأن جريمة القتل تنشأ نتيجة مظاهر التفكك الاجتماعي والذي يؤدي إلى فقدان تأثير القواعد والقوانين المجتمعية على الفرد، وهذا بدوره يؤدي إلى ظهور المشكلات الاجتماعية مثل الجريمة على اختلاف أنواعها".²

من تعريف كولي نفهم الجريمة ليست سلوكا فرديا معزولا، بل هو نتيجة انحلال في النسج الاجتماعي الناتج عن ضعف الروابط بين الأفراد والجماعات وعلى هذا فإن تفشي الجريمة هو نتاج خلل في البنية العلائقية.

ويذهب كوهين إلى أن "سبب الجريمة هو الإحباط في المكانة الاجتماعية لأبناء الطبقات الفقيرة، حيث أن ذلك يؤدي إلى الانحراف والجريمة كما أن كل الناس يبحثون عن مكانة اجتماعية وأن الصغار لا يستعطون المنافسة من أجل المكانة وخاصة أبناء الطبقة

¹ علي السمرى وآخرون، علم الاجتماع الجريمة والانحراف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان-الأردن، 2010، ص ص18-19.

² الصنيع صالح، التدبير علاج الجريمة، جامعة الإمام بن محمد سعود الإسلامية، الرياض، 1994، ص130.

الفصل الأول: الإطار الإشكالي والمفاهيمي للدراسة

الفقيرة الذين يفتقرون إلى الحوافز المادية والمعنوية فعندما يقابل لبناء الطبقة الفقيرة بالرفض وعدم المعاملة الجيدة، هنا يكمن سبب الجريمة عند كوهن".¹

يمكن أن استخلص من رأي كوهين أن عجز الأفراد عن تحقيق مكانة اجتماعية وبسبب نقص الدعم المادي والفرص قد يلجأ بعضهم إلى الجريمة بغرض إثبات هويته.

"الجريمة في نظر علماء الاجتماع ما هي إلا سلوك مخالف لحكم قيمي تصدره الجماعة على الأفراد سواء كان القانون ينص على ذلك أو لا، أو هناك نصوص عقابية أو لا، وبالتالي فإن الفاصل في التفريق بين السلوك السوي والسلوك الإجرامي هو معيار اجتماعي وليس قانوني فعلماء الاجتماع ينظرون إلى الجريمة وتفسيراتها باعتبارها حقيقة اجتماعية تسبق الحقيقة القانونية، فالمعيار الاجتماعي هو الذي يحتم في كثير من الأحيان إصدار تشريعات قانونية في دعم ذلك المعيار، فأصحاب الاتجاه الاجتماعي في تفسير مفهوم الجريمة يرفضون حصر الجريمة بالمفهوم القانوني فقط لأن مثل هذا الأمر يؤدي إلى عدم إدراك الجوانب للجريمة التي إلى عدم إدراك الجوانب للجريمة التي تعتبر ركنا أساسيا من أركانها، وفي هذا الصدد يؤكد علماء الاجتماع على أهمية الجوانب الاجتماعية والإنسانية للجريمة ولكن دون إهمال الجوانب القانونية".²

ما يمكن أن نستخلصه من هذا التعريف هو أن المجتمع هو من يحدد أولا ما يعتبر سلوكا مقبول أو سلوك مستهجن ثم يأتي دور القانون ليحدد هذا الرفض ويضع له عقوبة وهذا ما يجعل الظاهرة اجتماعية في جوهرها.

ويذهب ما يكلوا وسيكي وبولاندر Michalowski and Bolander "أن سبب الجريمة هو قيام الفقراء بتنازلات ليست من صالحهم ولا تخدم منافعهم، وأن القوانين والتعريفات القانونية للجريمة والانحراف هي ملكية خاصة للطبقة الحاكمة".³

¹ Alpert, Delinquent boys, the Culture of the Gang, Cohen New Yoek the free Press, 1955.

² حمد توفيق، الحاج حسن، أهمية ودور الأمن الحضري في خدمة الجريمة في المدن الفلسطينية "دراسة تحليلية لمدينة نابلس"، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2007، ص29.

³ الوريكات عايد، نظريات علم الجريمة، دار الشروق، عمان، 2008.

الفكرة التي يمكن أن نستخلصها من رأي ما يكلوا وسيكي وبولاندر أن الفقراء يرتكبون جرائم نتيجة اضطرارهم قبول أوضاع اجتماعية واقتصادية وهذا نتيجة الظلم الاجتماعي الذي يلحق بهم مما يدفع بهم إلى ارتكاب الجريمة كرد فعل أو انتفاضة عن هذا الوضع.

يقول ريتشارد فولر (Richard Fuller) أيضا "إن الجريمة تنشأ نتيجة صراع القيم أو تضارب المصالح بين الجماعات المختلفة، وبسبب اختلاف مصالحها وتضاربها يجدون أنفسهم في مواجهة بعضهم بعضا، مما يسبب في ارتكاب جرائم مختلفة مثل المشكلات الإرهاب والقتل، فالظرف مثل البطالة يلعب دور مهم في تحديد نمط الجريمة المرتكبة، كما تلعب القيم الثقافية دورا سببيا في تحديد الظرف الموضوعي والذي يحدد كم مشكلة اجتماعية تلعب دورا مهما في تحديد نمط الجريمة".¹

ما يمكن استخلاصه كفكرة حسب تعريف فولر أن سبب الجريمة يقع نتيجة صراع القيم بين أفراد المجتمع الواحد مما يجعل رؤيتهم التصورية تختلف لما هو مقبول أو مرفوض وأن من أسباب ممارسة السلوك الإجرامي هي البطالة حيث أن غياب العمل يولد شعور بالإقصاء والتهميش وعلى هذا الأساس فإن الجريمة ترتبط ارتباط وثيق بالنية الاجتماعية والاقتصادية للفرد. بينما يرى علماء الاجتماع بأن الجريمة ظاهرة اجتماعية وأن التجريم بحد ذاته هو الحكم الذي تصدره الجماعة على بعض أنواع السلوك بصرف النظر عن نص القانون، حيث ميز (جاروفالو) بين الجريمة الطبيعية التي تختلف عند الجماعات في الزمان والمكان، لتعارضها مع المبادئ الانسانية والعدالة، كجرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال، والجريمة المصنعة التي تشكل خرقا للعواطف.

فالجريمة ظاهرة اجتماعية تظهر في كافة المجتمعات، على اعتبار أنها نوع من السلوك المضاد للمجتمع، والمنافي للنظم الاجتماعية تحدث اضطراريا في العلاقات الاجتماعية، أي خلا في قواعد الضبط الاجتماعي، فالخروج من على قيم المجتمع

¹ شمس محمود عقاد، تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الجريمة مع التركيز على السرقات 'دراسة كمية كيفية'، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض، 1999.

ومعاييرها يضر بالجماعة، ويهدد سلامتها، واستقرارها، واستمرارها وعلى تلك فهي جريمة في نظر العرف والتقاليد.¹

ما يمكن استخلاصه من رؤية جالوفالو أنه ميز بين الجريمة الطبيعية والجريمة المصنعة واعتبر الجريمة الطبيعية هي التي يتم رفضها في جميع المجتمعات مثل الاعتداء على الأشخاص والممتلكات والجريمة المصنعة التي تعد خرقاً للنظم الاجتماعية وتحدث اضطراب في العلاقات بين أفرادها رغم التباين في الحكم عليها من مجتمع إلى آخر.

7-3-6- التعريف الإجرائي للجريمة:

خلال الاطلاع على بعض التعريفات الواردة حول تحديد مفهوم الجريمة والتعقيب عليها فإن ما يمكن أن نخلص به كتعريف إجرائي يمكن أن نتبناه أن الجريمة هي أفعال مستهجنة وممارسات مناهضة لقيم ومعايير المجتمع، يرتكبها الأفراد تحت تأثير ظروف معينة، وتصنف كأفعال يعاقب عليها القانون، وتختلف حسب طبيعتها، لكنها تشترك جميعاً في كونها شكلاً من أشكال الاعتداء سوى تضمن هذا الاعتداء تعدي على الأشخاص أو الممتلكات أو تعدي على الصحة العامة.

7-3-7- تعريف الاعتداء لغة:

الاعتداء في اللغة مأخوذ من الفعل عَدَا - يَعْدُو، ومعناه مجاوزة الحدّ ومجاوزة ما ينبغي الوقوف عنده. فيقال: "عَدَا عليه" أي ظَلَمَهُ وتجاوز حَقَّهُ، و"الاعتداء" هو التعدي على الغير بفعلٍ أو قولٍ أو تصرفٍ غير مشروع.

العُدْوَانُ والاعتداء: مجاوزة الحدّ في الظلم، وكلُّ من جاوز حدّاً فقد عَدَا يَعْدُو عُدْوَانًا واعتدى.²

7-3-8- تعريف جرائم الاعتداء:

جرائم الاعتداء تعرف على أنها أنماط من السلوك العدواني تنشأ داخل سياقات اجتماعية مضطربة حيث تعبر عن أشكال من التوتر الاجتماعي أو غياب العدالة أو انهيار الضوابط

¹ رمضان السيد، اسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال انحراف الأحداث، دار النهضة للطباعة، الاسكندرية، 1982، ص 13-16.

² ابن منظور، لسان العرب، ج15، دار صادر، بيروت، 1955، ص84.

الاجتماعية وتشمل الاعتداءات على الأشخاص، الممتلكات، أو الصالح العام، وتعد وسيلة يلجأ إليها الأفراد للتعبير عن الإحباط أو مقاومة التهميش أو الاقصاء الاجتماعي.¹

7-3-9- التعريف الإجرائي لجرائم الاعتداء:

هي تلك الممارسات السلوكية والأفعال الغير مشروعة المستهجنة أخلاقيا واجتماعيا ودينيا، ويجرمها القانون ويحاسب عليها، يرتكبها الأفراد تحت تأثير ظروف معينة، تمارس ضد الأشخاص كالضرب والجروح والتهديد والقتل والممتلكات كالسرقة بمختلف أنواعها والصحة العامة كجرائم المخدرات حيث تلحق الضرر بسلامة الأفراد والمجتمع ويعاقب عنها القانون.

8- المقاربة النظرية المعتمدة في الدراسة:

المقاربة النظرية هي "الطريقة للاقترب من الظاهرة المعنية بعد اكتشافها وتحليلها وذلك لتفسيرها بالاستناد إلى عامل أو متغير، كان قد تم تحديد دوره في حركة الظاهرة مسبقا بناءا على خبرته التي اكتسبها في مجال البحث العلمي".²

8-1- المقاربة السوسيولوجية الإسلامية:

تقوم المقاربة السوسيولوجية الإسلامية على أساس أن الإنسان كائن اجتماعي تتشكل سلوكياته من خلال بيئته الأسرية والاقتصادية والسكنية والدينية، وهي ترى أن الجريمة، وبالأخص جرائم الاعتداء، لا تنشأ بمعزل عن السياق الاجتماعي العام، بل هي ثمرة تراكم خلل في العلاقات الاجتماعية والظروف الاجتماعية والمادية والأخلاقية والنفسية وغيرها. وتنطلق هذه المقاربة من فرضيات مركزية مستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية وتحليلات كبار المفكرين المسلمين مثل الغزالي وابن القيم وابن خلدون ومالك بن نبي، الذين أسهموا بفكرهم العميق في تفسير السلوك الإنساني وأبعاده الاجتماعية.

وترى هذه المقاربة أن صلاح الأسرة هو الأساس المتين لصلاح الفرد والمجتمع، إذ تعد الأسرة أول وسط اجتماعي يُغرس فيه السلوك القيمي والأخلاقي، وأن المودة والرحمة بين الزوجين

¹ Clinard, marshall, b. meier robert ;f, sociology of deviant behavior, 15th ed, cengage learning, 2015.

² عبد المعطي محمد عساف وآخرون، التطورات المنهجية وعملية البحث العلمي، ط1، دار وائل، الأردن، 2002، ص53.

وصلة الأرحام هما عاملان أساسيان في تكوين الفرد المتوازن، ويظهر بوضوح في قوله تعالى:

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾¹.

ويشير ابن القيم في هذا أن قسوة القلب والبعد عن الله أعظم عقوبة يمكن أن يلاقها الإنسان إذ تفقده الرحمة وتزيد من انقياده للشهوات لذلك يقول: «لا تنتزع الرحمة إلا من شقي» ويذهب في سياق ذلك أن: «البيت الذي تخلو منه المودة والرحمة يكون مأوى الشياطين»². وهي ما يعبر عن الفكرة الجوهرية أن تفكك الأسرة يؤدّي أفراداً عرضة للسلوك المنحرف أو الجريمة، لأنهم يفتقدون أهم مصادر التوازن النفسي والعاطفي والاجتماعي، وتؤكد هذه المقاربة كذلك أن التوتر والتفكك الأسري يشكل منشأً خطيراً للسلوك الإجرامي، لأن من ينشأ في جو مضطرب غالباً ما يصبح ميالاً لاستخدام التعدي بمختلف أشكاله كأداة لحل الخلافات، ويشير ابن القيم إلى هذه الحقيقة حين يقول إن من «شبّ على القسوة والغلظة لم يجد قلبه سبيلاً للرحمة»، وهو ما يفسر كثيراً من حالات التحول إلى الاعتداءات الجسدية أو اللفظية التي نراها في المجتمع، فالبيئة الأسرية المتوترة والمضطربة لا تؤثر فقط في الجوانب النفسية للفرد، بل تنعكس على سلوكه الاجتماعي، وتجعله أكثر قابلية لارتكاب جرائم الاعتداء في محيطه الاجتماعي الأوسع.

ولا تغفل المقاربة السوسيولوجية الإسلامية عن دور الظروف الاقتصادية في تشكيل السلوك الإجرامي، إذ ترى أن الفقر من أهم العوامل المهيئة للجريمة، لما يتركه من آثار نفسية واجتماعية خطيرة، وهو ما أشار إليه النبي ﷺ بقوله: «كاد الفقر أن يكون كفراً»³. وعن أبي هريرة ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكُفْرِ وَالْفَقْرِ»⁴.

¹ القرآن الكريم، سورة الروم، الآية 21.

² ابن القيم الجوزية، في موقع: <https://www.islamweb.net/ar/article198190>، تاريخ الزيارة: 2024/10/05، (بتصرف).

³ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، شعب الإيمان، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000، ص522.

⁴ أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تح: شعيب الأرنؤوط ومحمد عوامة، ط1، دار الرسالة العالمية، بيروت، 1430هـ، حديث رقم (5090). النسائي، أحمد بن شعيب بن علي، السنن الكبرى، تح: حسن عبد المنعم شلبي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1421هـ/2001م، حديث رقم (9766).

ويذهب الامام أبو حامد الغزالي بقوله: «إن الفقر باب من أبواب الفتن، لا يغلقه إلا الغنى بالله أو الغنى بالمال»¹، وهو ما يتقاطع مع رؤية مالك بن نبي الذي يرى أن الفقر ليس مجرد قلة مال، بل حالة نفسية واجتماعية تولد شعورًا بالمهانة قد يدفع الإنسان أحيانًا إلى الثورة على القيم أو الاعتداء على المجتمع لاستعادة كرامته، وهو ما يفسر تصاعد جرائم الاعتداء في البيئات المهمشة اقتصاديًا. وتشير هذه المقاربة أيضًا إلى أن غياب العدالة الاقتصادية يخلق حالة من الحقد الاجتماعي التي تؤدي إلى سلوكيات انتقامية وعدوانية، كما أوضح القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾².

ويعبر ابن خلدون عن هذه الرؤية بقوله: "الظلم مؤذن بخراب العمران وما انتشر الظلم في أمة إلا وسرى فيها الفساد والعدوان"³.

وفي هذا معنى أشار إلى على أن عدم المساواة والعدل تدفع إلى الجريمة.

وأن «العدل أساس الملك» كما يقول سيدنا عمر رضي الله عنه، وهو ما يعني أن انعدام العدالة الاجتماعية والاقتصادية ليس مجرد خلل إداري، بل هو عامل أساسي في تفشي الجريمة وانتشار ظواهر العنف والاعتداء.

وترى المقاربة كذلك أن البطالة تمثل فراغًا خطيرًا يولد الانحراف، لأن الفراغ العقلي والنفسي يصبح مجالًا خصبًا لتسلل الوسوس والسلوكيات المستهجنة، وهذا ما أشار ابن القيم بقوله: «العقل إذا بقي بلا شغل، تلاعبت به الشياطين»⁴، وهو ما يتفق مع رؤية مالك بن نبي الذي يقرر «أن البطالة ليست بطالة جسدية فحسب، بل هي فراغ وجودي يجعل الإنسان يعيش حالة من العبث، فيكون أكثر عرضة للانحراف وارتكاب الاعتداءات لأسباب تافهة أو بدافع الحاجة أو إثبات الذات، حيث يقول: "إن الذي ينقص المسلم ليس منطق الفكرة، ولكن منطق العمل والحركة، فهو لا يفكر ليعمل بل ليقول كلاما مجردا"⁵.

¹ الغزالي أبو حامد، إحياء علوم الدين، تح: زين الدين أبو الفضل، باب الفقر والزهد دار المعرفة بيروت، لبنان، ج4، ص190-229، (بتصرف).

² القرآن الكريم، سورة الحشر، الآية 07.

³ عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة بن خلدون، ط2، دار الفكر، بيروت، 2001، ص 286.

⁴ ابن القيم الجوزية، إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، تحقيق: محمد حامد الفقي، ج1، ط2، مكتبة المعارف، الرياض، 1972، ص379.

⁵ مالك بن نبي، شروط النهضة، ط17، دار الفكر، دمشق، 2018.

أما الظروف السكنية، فتوليها المقاربة الإسلامية اهتماماً بالغاً، إذ ترى أن السكن ليس مجرد جدران تؤوي الجسد، بل هو موطن السكنية النفسية والاجتماعية، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا﴾.¹

وقد أشار الغزالي في هذا الصدد: إلى أن «البيت وطن صغير، إذا ضاق بأهله ضاق بهم صدر الدنيا كلها»²، مشيراً إلى أن ضيق المسكن أو اكتظاظه يولد حالة من التوتر والاحتكاك المستمر، وهو ما يؤكد ابن خلدون حين يذكر أن ضيق المساكن يشدد الأحقاد ويكثر المخالفات، وهو ما أطلق عليه مالك بن نبي مصطلح «القابلية للعنف»، مبيّناً أن حين يلتصق الناس التصاقاً مادياً في حيز ضيق، تتحول حياتهم إلى احتكاك يولد التوتر والصدام، فتكون البيئة السكنية بذلك من أهم العوامل المساعدة على انتشار الجريمة وجرائم الاعتداء، خاصة في الأحياء الفقيرة والمكتظة التي تتعدم فيها الخصوصية.

وتبقى المقاربة السوسيولوجية الإسلامية تؤكد أن الوازع الديني هو أقوى حاجز نفسي وأخلاقي يردع الإنسان عن اقتراف الجريمة مهما اشتدت الظروف، إذ يقول تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾.³

ويقول الغزالي: «إذا امتلأ القلب من خشية الله، خمدت فيه نار الغضب وذابت فيه شهوة العدوان»، ويضيف ابن القيم بأن «لا يردع الناس عن الجريمة شيء مثل الخوف من الله، فإنه رقيب لا يغيب»، ويقرر مالك بن نبي أن «القيم الأخلاقية هي التي تعطي معنى للحضارة وإذا سقطت الأخلاق تحررت الغريزة وسادت الحيوانية المقنعة بقناع التمدن»⁴، فهو بذلك يؤكد أنه حين ينهار الضمير، تنهار الحضارة، ويصبح الإنسان وحشاً متحضراً، وهو ما يجعل غرس الإيمان والضمير الديني ضرورة قصوى لضبط السلوك الفردي والجماعي.

¹ القرآن الكريم، سورة النحل، الآية 80.

² الغزالي أبو حامد، مرجع سابق، (بتصرف).

³ القرآن الكريم، سورة العنكبوت، الآية 45.

⁴ مالك بن نبي، شروط النهضة، مرجع سابق، ص 112.

وانطلاقاً من هذه المنطلقات الفكرية والروحية والاجتماعية، ترى المقاربة السوسيولوجية الإسلامية أن معالجة ظاهرة جرائم الاعتداء لا ينبغي أن تعتمد على الزجر القانوني وحده، بل تتطلب استراتيجية متكاملة تشمل إصلاح الأسرة وتقوية أواصرها، وتحقيق العدالة الاقتصادية، وتحسين الظروف السكنية، وبناء الوازع الديني القوي، لأن الجريمة ليست فعلاً فردياً محضاً، بل هي نتاج اضطراب المنظومة الاجتماعية والاقتصادية والروحية، وهو ما لخصه ابن خلدون بقوله: «إذا فسدت الأخلاق فسدت السياسة، وإذا فسدت السياسة فسد العمران»¹.

وبهذا تقدم المقاربة السوسيولوجية الإسلامية تفسيراً متكاملاً لجرائم الاعتداء، يجعل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسكنية شبكة مترابطة لفهم أسباب الجريمة وطرق الوقاية منها، ويؤسس لرؤية حضارية تجعل الإسلام ليس دين عبادة فحسب، بل نظاماً اجتماعياً وقائياً يهدف إلى بناء مجتمع آمن متماسك.

ولا شك أن تبني المقاربة السوسيولوجية الإسلامية لتفسير جرائم الاعتداء يمثل مساراً علمياً ومنهجياً يتسم بالواقعية والعمق، لأنها تتبع من الخصوصية الحضارية والقيمية للمجتمعات الإسلامية، وتراعي البنية الثقافية والدينية التي تحكم سلوك الأفراد والجماعات فيها، إذ ليس من المنهجية العلمية أن يُفسر السلوك الإجرامي في هذه المجتمعات وفق مقاربات مستوردة أو نماذج اجتماعية غربية قد لا تتطابق مع واقعها الديني والثقافي، لأن كل مجتمع له نظامه القيمي الخاص الذي يؤثر في تفسير الظواهر الاجتماعية وتحليل أسبابها، ومن هنا تكتسب المقاربة الإسلامية خصوصيتها وأهميتها، لأنها تقدم تفسيراً لا يقف عند حدود السلوك الظاهري، بل يغوص في أعماق النفس الإنسانية وفي تركيبها الروحية والاجتماعية والاقتصادية.

وتتميز هذه المقاربة بأنها لا تنظر إلى الإنسان ككائن مادي فقط أو كحالة نفسية منعزلة، بل تراه مخلوقاً ذا بعد روحي وأخلاقي، له احتياجات نفسية واجتماعية واقتصادية تتداخل في تشكيل سلوكه، فهي تفسر جرائم الاعتداء باعتبارها ناتجة عن خلل في منظومة

¹ عبد الرحمان بن خلدون، مرجع سابق، ص 449.

القيم أو عن ضغوط اجتماعية أو اقتصادية أو سكنية، لكنها في الوقت نفسه لا تتكرر مسؤولية الفرد الذاتية أمام الله والمجتمع، فتوازن بين العوامل الخارجية والداخلية، وتظل محافظة على روح العدل والتفهم دون تبرير للسلوك الإجرامي.

كما أن هذه المقاربة تملك قوة تفسيرية عالية، لأنها تعتمد نصوص الوحي من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، إلى جانب آراء علماء الاجتماع المسلمين كابن خلدون والغزالي وابن القيم ومالك بن نبي، وهو ما يجعلها تجمع بين الصرامة العلمية وعمق البعد الروحي والأخلاقي، وتملك قدرة فريدة على فهم البنية النفسية والاجتماعية للإنسان المسلم، ولعل قوة هذه المقاربة تكمن أيضاً في طابعها الوقائي، فهي لا تكتفي بتفسير الجريمة بعد وقوعها، بل تقدم حلولاً عملية ووقائية لحماية المجتمع من الانزلاق إلى العنف والاعتداء، عبر تعزيز قيم الرحمة والمودة والعدالة الاجتماعية، وإشباع الحاجات الاقتصادية والنفسية للإنسان، وتحقيق التوازن بين متطلبات الروح والجسد.

ولهذا، يمكن القول بثقة علمية إن المقاربة السوسيولوجية الإسلامية هي الأنجع والأقدر على تفسير ظاهرة جرائم الاعتداء في المجتمعات الإسلامية تفسيراً دقيقاً وشاملاً، لأنها تستند إلى جذور حضارية أصيلة، وتتسجم مع منظومة القيم والدين والعادات التي تحكم تلك المجتمعات، وهي بذلك ليست مجرد اجتهاد فقهي أو أخلاقي، بل نظرية سوسيولوجية متكاملة تصلح أن تكون إطاراً علمياً معتمداً في الدراسات الاجتماعية وغيرها، لما تقدمه من تفسير معمق للأسباب، ولما تطرحه من حلول عملية قادرة على حماية المجتمع، وتحقيق أمنه واستقراره، وبناء حضارته على أسس متينة من العدل والرحمة والتكافل الاجتماعي.

وبذلك فإن ما يمكن أن يعتمد عليه كمقاربة نظرية تعمل على تفسير ظاهرة جرائم الاعتداء المرتكبة وتأخذ بعين الاعتبار جميع الظروف والعوامل المحيطة بالفرد هو الطابع السوسيولوجي ذو التفسير الإسلامي الذي يسعى إلى إنشاء قاعدة رصينة للمجتمع يثبت فيها الغايات ويعمل على تهيئة الفرد وتهذيب سلوكه وفق صياغة أخلاقية موحدة، لأن التناسب

الذي تهدف إليه النظرة التكاملية الإسلامية هو تحقيق أهداف مستقلة للقيم نابعة من رباط أخلاقي متميز.

وعليه فإن الالتزام الديني للضمير الإنساني أعمق وأعلى بكثير من سلطة الضبط الاجتماعي، لأن التراخي الاجتماعي لا يمكن معالجته إلا في ظل أطر إسلامية ذات طابع مرجعي يحكم آلياته ويضبط مساره الأخلاقي وفق تشريع إسلامي يطبق حدوده.

كما ينبغي أن تفسر جرائم الاعتداء المرتكبة وفق إطار واقع اجتماعي عربي جزائري يتم فيه إعادة هيكلة للثقافة القيمية التي تسود المجتمع الجزائري وتتطلب من بنائه الأولي وتعمل على فهم وتحليل هذا الفعل المرتبط بالممارسات الاجتماعية والمحافظة عليه وعلى نسقه الفرعي لتكوين بناء اجتماعي نموذجي يكون وفق تصور إسلامي، لأن ترسيخ الأفكار العربية الإسلامية ذات المبادئ والمناهج والأطر العامة للمرجعية الفكرية الإسلامية التي تغيب في مختلف المؤسسات الضابطة والتي من شأنها العمل على ترسيخ القيم والمعايير الأخلاقية النموذجية، كلها تمنحنا الفرصة لدراسة وفهم وتفسير واقعنا المجتمعي الجزائري بعيدا عن الاسقاطات الغربية التي يمكن أن نعتبرها رمزية إلى حد بعيد ويمكن أن نأخذ بها ونعتبرها كشواهد داعمة لهذه الدراسة.

7-3- المقاربة التكاملية في تفسير الجريمة:

في ضوء تعقد الظاهرة الإجرامية وتشابك أسبابها وتداخل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسكنية، وجدت من الضروري تبني المقاربة النظرية التكاملية كإطار تفسيري رئيسي للدراسة ودعمها، باعتبارها من أنجع المقاربات التي تتيح لنا سبر أغوار الظاهرة الإجرامية في سياقها الاجتماعي الشامل، إذ تؤكد هذه المقاربة أن الجريمة لا تُفسّر من زاوية أحادية أو اختزالية، بل هي نتاج شبكة معقدة من العوامل الفردية والبيئية والبنوية، تتفاعل فيما بينها لتشكيل الدوافع والسلوكيات الإجرامية.

وتستند النظرية التكاملية إلى فكرة محورية مفادها أن التفسيرات الأحادية التقليدية، كالتفسير النفسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي بمفرده، تظل قاصرة عن الإحاطة بكامل أبعاد السلوك

الإجرامي، لأن الجريمة ظاهرة متعددة الأسباب ومتداخلة العوامل، ومن ثم تدعو هذه النظرية إلى دمج الطروحات النظرية المختلفة في نموذج تفسيري موحد، يُمكن الباحث من قراءة الظاهرة قراءة شاملة تأخذ في الاعتبار مختلف المستويات البنيوية والوظيفية للفرد والمجتمع.

وقد طوّر عدد من رواد علم الجريمة مقاربات تكاملية مهمة مثل نموذج إليوت ودنلاب وبريسون الذي دمج بين نظرية الضغط الاجتماعي ونظرية الضبط الاجتماعي ونظرية التعلم الاجتماعي، وكذلك نظرية تيرينس ثورنبري التي قدّمت النموذج التفاعلي الذي يرى أن العلاقة بين الفرد والبيئة علاقة تبادلية مستمرة تتأثر خلالها الميول الإجرامية بالظروف الاجتماعية والاقتصادية، كما ساهم كل من جون لينني وروبرت سامبسون بنموذج المسار الحياتي للجريمة (Age-Graded Theory) الذي يدمج بين العوامل البنيوية والتحولات الكبرى في حياة الأفراد (كالزواج والعمل) وتأثيرها في الاستمرار أو الانفصال عن السلوك الإجرامي. إن تبني المقاربة التكاملية في هذه الدراسة ينبع من قناعاتي بأن جرائم الاعتداء تحديداً هي من أشد أنواع الجرائم تعقيداً، لأنها غالباً ما تتطوي على أبعاد نفسية (مثل الغضب، الإحباط، الصدمات العاطفية) إلى جانب العوامل الاجتماعية (كالتفكك الأسري، ضعف الروابط الاجتماعية)، والاقتصادية (مثل الفقر، البطالة، تدني مستوى المعيشة)، والظروف البيئية (كالبنيات السكنية المكتظة أو المهمشة). لذا فإن الاختصار على تفسيرها من خلال عامل واحد قد يؤدي إلى تبسيط مخل أو تشخيص ناقص للأسباب الحقيقية وراءها.

ومن المميزات الكبرى للمقاربة التكاملية أنها لا تنفي دور الفرد ومسؤوليته الأخلاقية والقانونية عن أفعاله، بل توضح كيف تتفاعل ميوله ودوافعه مع محيطه الاجتماعي والاقتصادي والنفسي، فهي تحترم الطبيعة المركبة للسلوك البشري وتقدّم أدوات تحليلية دقيقة لفهم المسببات العميقة للجريمة ووضع استراتيجيات فعالة للوقاية منها، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى، إلى ما ذكره ثورنبري بأن الظاهرة الإجرامية لا يمكن فهمها إلا من خلال تتبع علاقات التأثير المتبادل بين الفرد وبيئته الاجتماعية عبر الزمن، مؤكداً أن الانحراف ليس مجرد استجابة مباشرة لعامل خارجي واحد، بل هو تفاعل مستمر بين ظروف الفرد الداخلية وظروفه الاجتماعية.

كما أن المقاربة التكاملية تُعتبر أكثر انسجامًا مع طبيعة المجتمعات النامية مثل المجتمع الذي أتناوله في هذه الدراسة، حيث تتشابه الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تشكيل الظاهرة الإجرامية، وهذا ما أشار إليه مالك بن نبي حين أكد أن ظاهرة القابلية للانحراف في المجتمعات المستعمرة أو المتخلفة لا تُفسّر بعامل اقتصادي أو سياسي بمفرده، بل هي نتيجة شبكة معقدة من الأسباب التاريخية والثقافية والاقتصادية والنفسية التي يجب دراستها مجتمعة.

لهذا أرى في المقاربة النظرية التكاملية إطارًا علميًا ملائمًا لاستخدامه في هذه الأطروحة لتفسير جرائم الاعتداء، لأنها تُمكنني من دراسة هذه الظاهرة دراسة متعددة المستويات تأخذ في الاعتبار مختلف المؤثرات التي تحيط بالفرد وتشكل سلوكه، كما أن هذه المقاربة توفر إمكانيات واسعة لتقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق سواء على مستوى السياسات الاجتماعية أو الوقائية أو العلاجية، وهو ما يعزز من قيمة الدراسة علميًا وعمليًا، ومن هنا، أؤكد أن تبني المقاربة التكاملية ليس مجرد خيار منهجي، بل هو ضرورة علمية لإحاطة ظاهرة معقدة مثل جرائم الاعتداء من جميع جوانبها وتحقيق تفسير علمي دقيق وشامل لمجتمع.

خلاصة:

بعد عرض الإشكالية المتعلقة بعلاقة الظروف الأسرية بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري، وطرح الفرضيات المرتبطة بها إلى جانب توضيح دوافع اختيار الموضوع وأهميته وأهدافه، وكذا تحدد أهم المفاهيم الأساسية والإجرائية التي توطر الظاهرة محل الدراسة ذات أبعاد اجتماعية متعقدة ومتشابكة، كما أن التركيز على البعد الأسري يوفر مدخلا لفهم الظروف الكامنة وراء بعض الممارسات الإجرامية.

وعليه يشكل هذا الفصل أرضية نظرية تمهّد للانتقال إلى الفصل الموالي الذي سوف نتناول فيه أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الجريمة كل حسب وجهتها.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

تمهيد

- 1- عرض الدراسات السابقة.
- 2- تعقيب ومناقشة الدراسات السابقة.
- 3- أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة في دعم الدراسة الحالية.
- 4- مكانة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.

خلاصة

تمهيد :

يُعدّ الرجوع إلى الدراسات السابقة خطوة أساسية في أي دراسة علمية، لما توفره من خلفية معرفية تسهم في تأطير الموضوع وإنارة محتواه، وفي إطار دراستنا حول علاقة الظروف الأسرية بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري، تم الاعتماد على مجموعة من الدراسات المتنوعة، شملت دراسات عربية، جزائرية وغربية، تناولت الجوانب المختلفة للموضوع من زوايا متعددة.

وتكمن أهمية هذه الدراسات في كونها تسهم في تدعيم الإشكالية المطروحة وتوضيح أوجه التشابه والاختلاف في النتائج والمعالجات، كما تساعد في اكتشاف الفجوة المعرفية التي تسعى هذه الدراسة إلى سدّها.

كما تجدر الإشارة في هذا الفصل أنه نظرًا لتعدد أبعاد الموضوع محل الدراسة، والذي يتقاطع مع مجالات معرفية وسوسيولوجية متنوعة، ارتأيتُ أن أتناول بالدراسة والتحليل مجموعة واسعة من الأبحاث السابقة، بلغ عددها (18) دراسة علمية، ويعود سبب هذا التوسع إلى أن بعض هذه الدراسات تتناول فرضية واحدة فقط أو بعدًا محددًا من أبعاد دراستي الحالية (مثل: الظروف الأسرية، أنماط الجريمة، الجريمة في المجتمع الجزائري، جرائم الاعتداء... إلخ). وعليه فإن هذا التنوع في الدراسات لم يكن اعتباطيًا، بل جاء استجابة لطبيعة الموضوع المركبة، وسعيًا لبناء إطار نظري ومعرفي شامل يُغني الدراسة ويمنحها مرجعية علمية متينة.

الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة في البحث العلمي خطوة أساسية ومهمة، فهي تساعد الباحث في التزود بالمعايير والمقاييس والمفاهيم الإجرائية التي يحتاجها، ومن ثم يستفيد من نتائجها من ناحية مقارنة تلك النتائج بالنتائج المتحصل عليها في الدراسة.¹

وكما يشير محمد الغريب "بأن الدراسات التي يجب على الباحث التعرف عليها وتناولها بالمناقشة والتحليل، هي تلك الدراسات التي تتناول جانبا أو أكثر من موضوع الدراسة".²

1- عرض الدراسات السابقة:

1-1- الدراسات العربية:

- الدراسة الأولى: دراسة أعدها عبد الله مرقس رابي (1992) الموسومة بـ "العوامل الأسرية للجريمة".³

لقد حاولت هذه الدراسة إبراز أهم العوامل الاجتماعية التي تدفع الفرد لارتكاب الجريمة التي تتفاقم يوما بعد يوم، محاولا الباحث التركيز على العوامل الأسرية لجنوح الأحداث مركزا على نمط العلاقات الاجتماعية، وهذا من خلال محاولة دراسة حالة الأسر والحالة الأسرية للمتزوجين من مجتمع الدراسة وذلك بدراسة العلاقة بين المبحوثين والوالدين ودراسة العلاقة بين الوالدين، والتعرف على بعض المواقف الاجتماعية والنفسية التي تعرضوا لها في أسرهم منذ الطفولة وقد انطلق من الفرضيات التالية:

• فرضيات الدراسة:

- كلما زادت العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة سوءا، ازدادت احتمال ارتكاب الفرد للجريمة.

- كلما زاد الحرمان العاطفي لأبناء الأسرة، ازداد احتمال ارتكاب الفرد للجريمة.

- كلما زادت الحالة الاقتصادية للأسرة سوءا، ازداد احتمال ارتكاب الفرد للجريمة.

¹ رشيد زرواتي، منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2004، ص79.

² محمد الغريب عبد الكريم، البحث العلمي، التصميم والإجراءات، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1981، ص68.

³ عبد الله مرقس رابي، العوامل الأسرية للجريمة (دراسة ميدانية)، مجلة آداب الرفاقين، العدد 24، 1992، ص427-444.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

- كلما زاد تمسك الأسرة بالقيم الريفية، ازداد احتمال ارتكاب الفرد للجرائم الانتقامية.
- كلما ارتفع المستوى التعليمي، قلت الجرائم المرتكبة بين أفراد الأسرة.
- اعتمد الباحث على المسح الاجتماعي عن طريق العينة كأسلوب من الأساليب المنهجية المتبعة، وقد استخدم أداة استبيان المكونة من مجموعة من أسئلة تتعلق بفرضيات الدراسة، كما اختار الباحث في دراسته العينة العشوائية البسيطة، ولقد توصل الباحث من خلال دراسته إلى مجموعة من النتائج مفادها ما يلي:
- أن العلاقات الاجتماعية بين الوالدين والأبناء من أهم العوامل التي تؤثر في نوع المعاملة التي يتلقاها الأبناء من آبائهم، كما أنها تؤثر تأثيرا كبيرا على البيئة السائدة في الأسرة، تؤكد الدراسة أن العلاقة السيئة بين الوالدين تزيد من الاضطرابات داخل الأسرة.
- تؤكد الدراسة أن ما يقدر بنسبة (41.3%) من المبحوثين تعرضوا إلى المعاناة في طفولتهم، مما يفسر أن حالة الحرمان العاطفي في طفولتهم انعكست على حياتهم المستقبلية.
- أن الفقر والفاقة ونقص الموارد اللازمة لإشباع الإنسان هي عوامل من الممكن أن تصبح أسباب للجريمة، وقد توصل إلى أن طبيعة مهن المبحوثين ومهن الوالدين والمدخولات الشهرية للأسر وحجم أسر المبحوثين وطبيعة المسكن والمحلة وعائدية المسكن عدد غرف المسكن ونوعية السكن، تشكل مؤشر للظروف الاقتصادية مما استنتج أن مهن الآباء كانت ذات مردودات مالية منخفضة، مما يشير إلى أن مستوى اقتصادي متدني لأسرهم.
- تؤكد الدراسة أن نسبة (56.3%) من الجرائم التي ارتكبت كان لها تأثير بالقيم الاجتماعية في القرية وبذلك تؤكد الدراسة أنه كلما ابتعدنا عن المدينة ازدادت الجرائم المرتكبة تأثيرا بالقيم الاجتماعية بسبب الزيادة في قوة تأثير القيم الاجتماعية على الفرد.
- تؤكد الدراسة أن ما عددهم (32) من المبحوثين أميون، في حين من أنهى التعليم الإعدادي بلغت نسبتهم (14.7%)، ومنه استنتج الباحث أن كلما ارتفع المستوى التعليمي قلت نسبة الجريمة.

- الدراسة الثانية: أعدها العيسي، فهد بن محمد بعنوان: "أثر البيئة العمرانية على النواحي الأمنية في الحي السكني سرقة المنازل بمدينة الرياض"¹.

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير التخطيط العمراني على التوزيع المكاني لجريمة السرقة بين أحياء مدينة الرياض.

اعتمد الباحث على المنهج التحليلي الوصفي مع الاعتماد على إحصائيات رسمية، من خلال الإحصائيات الواردة في الكتاب الإحصائي لوزارة الداخلية من الفترة (1413-1418هـ) حيث استعرض من خلالها جريمة السرقة على مستوى المدينة لمعرفة حجمها وتوزيعها على الأحياء السكانية من عام (1406-1418هـ)، وقد استعان الباحث بأداة الاستبيان من أجل جمع البيانات أين وزعت على المساجين والسكان، وقد خلص الباحث إلى النتائج التالية:

- أثبتت الدراسة وجود علاقة بين سرقات المساكن والمناطق المتدهورة عمرانيا بمدينة الرياض حيث سجلت نسبة (26.47%) من سرقة المساكن الممتدة من عام (1406 إلى 1418هـ) في تلك المناطق.
- أثبتت الدراسة وجود علاقة بين سرقة المساكن والأحياء ذات الدخل المنخفض بنسبة (44.46%)، ثم تليها الأحياء ذات الدخل المتوسط بنسبة (25.64%)، ثم الأحياء ذات الدخل العالي بنسبة (23.7%).
- أثبتت الدراسة أنه لا توجد علاقة بين ارتفاع معدل سرقات المساكن ومستوى توافر الخدمات العامة، حيث أن (20.23%) من السرقات حدثت في أحياء تتوفر بها الخدمات.
- أثبتت الدراسة وجود علاقة بين سرقات المساكن والكثافة السكانية، حيث سجلت الأحياء ذات الكثافة من (41 إلى 50) وحدة في الهكتار أعلى معدل سرقات المساكن.
- أشارت الدراسة إلى أن هناك نوعا من تركز جريمة سرقة السكن في وسط المدينة ولكن لا يقل كلما اتجهنا نحو الأطراف بل يزيد.

¹ العيسي، فهد بن محمد، أثر البيئة العمرانية على النواحي الأمنية في الحي السكني، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض-السعودية، 2000م-1422هـ.

• أوضحت الدراسة أن تعدد مداخل ومخارج الحي تساعد السارق على الهروب.

أظهرت الدراسة أن ما نسبة (44.7%) من السجناء يدخلون المساكن القريبة من الخدمات.

- الدراسة الثالثة: أعدها محمد ناصر القحطاني، (2010)، الموسومة بـ "جرائم القتل عواملها وأثارها الاجتماعية دراسة ميدانية على مدينة أبها في المملكة العربية السعودية".¹

مشكلة الدراسة تكمن في أن المجتمعات في الوقت الحالي تعيش فترة من التقدم السريع وهذا التقدم رافقه مظاهر انحرافية واجرامية بما فيها جرائم القتل خاصة أن هذا النوع من الجرائم له العديد من الآثار الاجتماعية والنفسية على مستوى الفرد والجماعات، مما يجعل الوقوف على هذه الظاهرة من الأمور الصعبة وخاصة في ظل الارتفاع المتواصل لمعدلات الجريمة وتعدد أنماطها، وقد انطلق الباحث من التساؤلات التالي للدراسة:

- ما هي الأسباب المؤدية إلى ارتكاب جريمة القتل؟

- ما أهم الآثار الناجمة عن جريمة القتل لدى مرتكبيها في سجن أبها؟

- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في أسباب ارتكاب جريمة القتل تبعاً للعمر والمستوى التعليمي والدخل ومكان الإقامة؟

- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في الآثار عن جرائم القتل تعزى للمتغيرات التالية العمر والمستوى التعليمي مكان الإقامة والدخل الفردي.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب جرائم القتل، كما هدفت إلى التعرف على آثار جريمة القتل.

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على منهجية المسح الاجتماعي الذي يتضمن مسحاً مكتوباً من خلال الرجوع إلى المصادر والمراجع لبناء الإطار النظري للدراسة، وقد اجمع

¹ محمد ناصر القحطاني، جرائم القتل عواملها وأثارها الاجتماعية "دراسة ميدانية على مدينة أبها في المملكة العربية السعودية"، رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص علم الجريمة، جامعة مؤتة، 2010.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

البيانات باستخدام أداة الاستبانة التي طبقت على عينة قصدية مكونة من (200) نزيراً من سجن أُنْجَا، وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

أن المشكلات الاجتماعية تنعكس على المجتمع بشكل عام حيث إن الأسرة المفككة وغياب دور الأسرة عامل يؤدي إلى جريمة القتل.

تؤكد الدراسة أن المستوى التعليمي وما يرافقه من تدني من مستوى المعيشي تدفع الفرد إلى التشرد وبالتالي إلى الجريمة، وبهذا فطبيعة العلاقات بين أفراد المجتمع يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في تفشي الظاهرة الإجرامية.

كما تؤكد الدراسة أن الفقر يلعب دوراً مهماً في تشكيل الجريمة وكذا البطالة ووقت الفراغ. كما أشارت الدراسة أن العامل الاقتصادي له دور يعزى إلى أن كلما انخفض دخل الفرد كلما أصبح أكثر توتر وأكثر عرضة لارتكاب جريمة القتل الذي يعيشه نتيجة عدم قدرته على تلبية متطلباته المعيشية.

- الدراسة الرابعة: دراسة أعدها نوري سعدون عبد الله (2011) الموسومة بـ: "العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة، دراسة ميدانية في مدينة الرمادي".¹

انطلق الباحث من إشكالية بحث مفادها أن الجريمة ظاهرة خطيرة في المجتمع بكل أبعادها وأثارها محاولاً تشخيص المسببات الحقيقية لحدوث الجريمة التي تشهد انتشاراً واسعاً في ظل التغيرات السريعة، محاولاً الوقوف على البحث الدقيق لأسباب وخصائص هذه الظاهرة والتركيز على أهم العوامل الاجتماعية للجريمة المتمثلة في الأسرة، المدرسة والتعليم، والصحة السيئة والبيئة السكانية وأوقات الفراغ وبيئة العمل، وضعف التربية الدينية، وقد هدفت دراسته إلى معرفة السلوك الإجرامي وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والشرعية.

¹ نوري سعدون عبد الله، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة، دراسة ميدانية في مدينة الرمادي، جامعة الأنبار، العراق، 2011.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

- التعرف على العوامل الاجتماعية المؤدية إلى ارتكاب الجريمة وأن هذه العوامل تعتبر الوحدة مكتملة إلى الثانية من الناحية الاجتماعية وبالنسبة للمجتمع بوجه خاص.
- وقد اعتمد الباحث في دراسته على المنهج المقارن الذي تم فيه المقارنة بين دراسته الحالية والدراسات السابقة، كما اعتمد على منهج المسح الاجتماعي، وتم استخدام الاستمارة كأداة لجمع البيانات، وتمثل حجم العينة في (60) من الموقوفين الذين ارتكبوا الجرائم في مديرية شرطة الأنبار (المراكز)، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك النتائج التالية:
- أن هناك عدة أسباب التي أدت بالأسرية ارتكاب الجريمة بحيث بلغت نسبة الذين يعانون من تفكك في علاقاتهم الأسرية (70%).
 - وأكدت الدراسة أن ما يقدر بنسبة (86%) يعانون من تدهور في حالتهم المادية.
 - أكدت الدراسة أن نسبة الذين كانت مستوياتهم العلمية متدنية بلغت (83%).
 - وقد أكدت الدراسة أن الصحبة السيئة ورفاق السوء لها تأثير سلبي في على الأشخاص مما يدفعه إلى الجريمة.
 - وأكدت الدراسة أن المنطقة السكانية وطبيعة السكن كان لها تأثير سلبي نحو توجيه الأفراد إلى ارتكاب الجريمة أي ما نسبته (75%).
 - كما أن البطالة لعبت دورا هاما في إحداث السلوك الإجرامي بما يمثل نسبة (85%).
- الدراسة الخامسة: دراسة أعدها وسام محمد النجار، (2012) الموسومة بـ "جريمة تعاطي المخدرات في محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة"، بحث مقدم استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الجغرافيا، الجامعة الإسلامية غزة.¹
- هدفت الدراسة إلى الكشف عن حجم مشكلة جريمة تعاطي المخدرات في محافظات غزة والتعرف على أهم الأبعاد الجغرافية لهذه الظاهرة إضافة إلى التعرف على الخصائص الأولية

¹ وسام محمد النجار، جريمة تعاطي المخدرات في محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة، بحث مقدم استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الجغرافيا، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جريمة تعاطي المخدرات والآثار المترتبة عن عملية التعاطي وقد انطلق الباحث في دراسته من التساؤلات التالية:

- ما حجم جريمة تعاطي المخدرات في محافظات غزة؟
- ما مدى تطور إعداد جريمة تعاطي المخدرات في محافظات غزة؟
- ما هي المتغيرات الأولية لمرتكبي جريمة تعاطي المخدرات في محافظات غزة؟
- ما هي طبيعة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية ونمط جريمة تعاطي المخدرات؟
- هل أثرت الأوضاع السياسية على ارتفاع معدلات جريمة تعاطي المخدرات في محافظات غزة؟

- هل للتعامل الشرطي والقانوني دور في نشر هذه الجريمة؟

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، واعتمد على المنهج الكارتوجرافي، حيث استخدم رسم الخرائط وتوزيع الظواهر عليها وذلك بالاعتماد على برنامج Corel Draw، كما اعتمد على المنهج الديناميكي لتحليل الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع الدراسة وعلاقتها بالجريمة والمنهج التاريخي، حيث ركز على تطور الظاهرة الجغرافية تاريخيا وزمنيا لتغيير الأحداث.

وقد استعان الباحث في دراسته بأداة الاستبانة لجمع البيانات، طبقت على مجتمع الدراسة، حيث استخدم الباحث المسح الاجتماعي الذي يعتمد على العينة بالمسح الشامل بلغ عدد أفراد النزلاء (100) نزيل بمركز الإصلاح والتأهيل وقد خلصت الدراسة إلى نتائج هامة نذكر منها:

- أن هناك علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين الكثافة السكانية وعدد السكان والمساحة السكنية الفعلية، وبين عدد المتهمين بجرائم تعاطي المخدرات.
- إن عقار الترامادول أصبح بديلا مريحا لمخدر الكوكايين والذي بلغ نسبة (66%) في (2010) من نسبة متعاطيه.
- ارتفاع معدلات الفقر والبطالة ساهم في رفع نسبة التعاطي.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

- أغلب المتعاطين ذو مستوى تعليمي منخفض ويسكنون في المناطق الحضرية.
 - أغلب المتعاطين دخلهم أقل (1000) شيقل شهريا أو بدون دخل وبالتالي يعانون من مشاكل اقتصادية ومعيشية.
 - أغلب المتعاطين يحصلون على المخدر عن طريق رفقائهم.
- أكدت الدراسة الميدانية على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع المخدر المستخدم وبين المتعاطين، الدخل الشهري للمتعاطي، مهنة المتعاطي، الدافع لارتكاب الجريمة، وعدد مرات التعدي.

- الدراسة السادسة: دراسة أعدّها الشديفات والرشيدي، الموسومة بـ: "العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل".¹

انطلقت الدراسة من إشكالية مفادها، تزايد إحساس الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة بخطر الجريمة في المجتمع الأردني وارتفاع معدلاتها، وأن للعوامل الاجتماعية علاقة وثيقة في حدوث وارتكاب الجرائم، حيث تتمثل في مجموع الظروف التي تحيط بشخص معين وتميزه عن غيره والظروف الاجتماعية في دراسته، تقتصر على مجموعة من العلاقات أو أن هناك مجموعة من الظروف الاجتماعية غير الملائمة أحاطت بأفراد العينة قبل وقوع الجريمة وفي اثائها لعبت دورا هاما في دفعهم إلى ممارسة الجريمة، إضافة إلى وجود أثر لمتغيرات العلاقة الأسرية والمستوى الاقتصادي والمستوى التعليمي والمنطقة السكانية وطبيعة السكن وارتكاب السلوك الإجرامي في المجتمع الأردني. حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على السلوك الإجرامي وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والشرعية والتعرف على العوامل الاجتماعية المؤدية إلى الجريمة، ودور هذه العوامل في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة والعودة إلى ارتكابها، والكشف عن مدى العلاقة بين الجريمة والقوى والعوامل الاجتماعية المختلفة في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة.

¹ الشديفات والرشيدي، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، مجلة دراسات، العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 43، ملحق 5، الجامعة الأردنية، 2016، ص 2123-2136.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

وانطلقت الدراسة من جملة من التساؤلات وهي كما يلي:

- هل هناك علاقة بين العوامل الاجتماعية المختلفة من جهة وبين ارتفاع معدلات الجريمة في الأردن؟
- هل للظروف الاقتصادية دورا في دفع الفرد نحو الجريمة والانحراف؟
- ما العلاقة بين خصائص البيئة الطبيعية وبين الميل والاندفاع نحو ممارسة الجريمة؟
- هل تشكل طبيعة البناء الأسري للعلاقات الأسرية بين أفراد الأسرة ظروفًا ملائمًا لممارسة الجريمة؟
- ما حجم الدور الذي تلعبه جماعات الأصدقاء والرفاق في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة؟
- فرضيات الدراسة:

- الافتراض الأول: أن معدلات الدخل المنخفضة والمستويات الاقتصادية المتدنية عامل أساسي في دفع الفرد نحو ممارسة الجريمة.
- الافتراض الثاني: هناك علاقة قوية بين خصائص البيئة الطبيعية المزدهمة والمتخلفة وبين تزايد الميل لارتكاب الجريمة.
- الافتراض الثالث: أن جماعات الأصدقاء والرفاق يكون تأثيرا كبيرا على بعضهم البعض للاندفاع نحو الجريمة.
- الافتراض الرابع: أن سوء العلاقات الأسرية باتجاهاتها المختلفة تشكل مناخا ملائما لممارسة الجريمة.

استخدم الباحث منهج المسح الشامل بالعينة، وهو يسمح بالوصف والتفسير للظاهرة ويحدد العلاقات والظروف بين الوقائع المختلفة، كما استخدم الطريقة الوصفية التحليلية للوصول إلى الحقائق واستخدم أيضا في دراسته أسلوب التحليل الإحصائي للمقارنة بين عينة الدراسة من الذكور والإناث، من أجل معرفة أثر متغير الجنس للربط بين العوامل الاجتماعية وعلاقتها في ارتكاب الجريمة، كما اجمع البيانات باستخدام أداة الاستبانة التي

طبقت على عينة قصدية التي تمثل أقاليم المملكة ثم عمد إلى استخدام العينة العشوائية البسيطة، قدر حجمها بـ (150) مبحوثاً، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تؤكد الدراسة أن معظم من ارتكبوا الجريمة ومارسوا فعلاً إجرامية يحصلون على معدلات دخول منخفضة جداً، وهذا يرجح أن هناك صلة قوية بين الظروف الاقتصادية المتدنية وبين الدافع إلى ارتكاب الجريمة.
- تؤكد الدراسة أن البيئة الاجتماعية والتجمعات السكانية التي ينتمي إليها أفراد العينة، وأن الظروف الاجتماعية المحيطة بسكان المدن وخاصة الذين يقطنون في أحياء شعبية والتجمعات الصناعية والأحياء الهامشية إضافة إلى أن أغلبهم يسكن في بيوت مستأجرة وأن البيوت المملوكة لا تتوفر فيها الشروط السكن الصحي والاجتماعي مما وفر لهم مناخاً ملائماً لارتكاب الجريمة.
- تؤكد الدراسة أن الصحبة السيئة ورفاق السوء لهم دوراً بارزاً في الانحراف وارتكاب الجريمة.
- تؤكد الدراسة إلى أن الظروف والأوضاع الأسرية المتمثل في حجم الأسرة والأمن الاجتماعي والعاطفي والذين وصفوا العلاقات الاجتماعية لأسرهم بالمتوترة والمفككة، وتوصلت أن الأسرة التي تعيش ظروفًا اجتماعية صعبة ويسودها التفكك الأسري والاجتماعي قد شكلت بيئة ملائمة للجريمة لأنها تفقر إلى السلطة الموجهة لتصرفات أفرادها.

- الدراسة السابعة: أعدها شلير علي صالح (2018)، الموسومة بـ "البطالة والجريمة في محافظة أربيل"¹.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم البطالة بوصفها مفهوماً اجتماعياً اقتصادياً وجد مع وجود الإنسان لا سيما في المجتمعات الحديثة وتقديم دليل تجريبي يؤثر العلاقة بين البطالة والجريمة، وقد انطلق الباحث من التساؤل العام التالي:

¹ شلير علي صالح، البطالة والجريمة في محافظة أربيل المجلة العراقية للعلوم الادارية، جامعة كربلاء المجلد 14، العدد 57، 2018، ص 246-268.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

هل هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين البطالة والجريمة؟ وما مدى تأثير البطالة في انتشار الجريمة؟

وللإجابة على التساؤل العام فقد اعتمد الباحث على فرضيتين من أجل تشخيص مشكلة البحث وهما كالتالي:

• توجد علاقة طردية بين البطالة والجريمة.

• لا توجد علاقة طردية بين البطالة والجريمة.

وقد استخدم الباحث المنهج الاستقرائي والوصفي في جانبه النظري واستعان بأداة الاستبانة في جميع البيانات عبر توزيعها على عينة من السجناء وقد خلصت الدراسة إلى نتائج مهمة نذكر منها:

- الفئات الشبابية هم أكثر عرضة لارتكاب الجرائم.
- معظم الذين ارتكبوا الجرائم هم من ذوي المستويات التعليمية البسيطة والتي لم تتجاوز المرحلة الإعدادية.
- ارتفاع الجرائم بين المتزوجين.
- محل الإقامة له أثر في ارتكاب الجرائم إذ ارتفع معدلات الجرائم في مراكز المدن مقارنة بالأرياف.
- عدم امتلاك السكن ربما يكون دافعا لارتكاب الجرم.
- وجود علاقة بين المهن التي تدر دخلا منخفضا وارتكاب الجريمة.
- ارتفاع جريمة القتل مقارنة بالجرائم الأخرى ما لها أثر في طول محكومية المسجونين.
- تعد العوامل الاقتصادية (الحاجة إلى المال وعدم وجود فرصة عمل) من أهم أسباب ارتكاب الجريمة.
- وجود علاقة بين ارتكاب الجريمة وعدم الحصول على عمل.
- وجود علاقة طردية بين انخفاض الدخل وارتكاب الجريمة.

1-2- الدراسات الجزائرية:

- الدراسة الأولى: دراسة سيد أحمد نقاز (2007) الموسومة بـ "دور البيئة الأسرية في

ظهور السلوك الإجرامي داخل المجتمع الجزائري".¹

مشكلة الدراسة لدى الباحث تكمن في أن للتربية والمتابعة الأسرية الغير سوية التي تعتمد عليها الأسرة كأسلوب للتربية داخل البيئة الأسرية وخارجها، تمنح الأسرة لأفرادها قواعد سلوكية لا تتفق مع معظم خصوصية المجتمع، وأن لنوعية العلاقات الاجتماعية السائدة داخل الأسرة دورا هاما في ظهور السلوك الإجرامي، ويرى الباحث أن محدودية العلاقات الاجتماعية وعدم فعاليتها يدفع الفرد إلى إنتاج السلوك الإجرامي الذي يسعى من خلاله إلى فرض نمط معين من العلاقات الاجتماعية خارج البيئة الأسرية، وبذلك فسوء وانسداد الحوار والاتصال بين الوالدين والأبناء يؤدي إلى عدم القدرة على الاحتكاك داخل البيئة الأسرية مما يدفع بالفرد للجوء إلى السلوك الإجرامي وقد انطلق من التساؤل التالي:

• هل للأسرة الجزائرية علاقة في تنمية السلوك الإجرامي لأفرادها؟

• التساؤلات الفرعية:

- هل للتغير الاجتماعي الذي يعايشه المجتمع الجزائري دور في بروز المظاهر الإجرامية للسلوك الفردي؟

- هل لنوعية العلاقات الأسرية وبنيتها علاقة في ظهور السلوك الإجرامي؟

- كيف تؤثر الظروف المعيشية والاقتصادية في ظهور السلوك الإجرامي؟

• فرضيات الدراسة:

- تمنح الأسرة الجزائرية لأفرادها تنمية اجتماعية غير سوية ذات بعد اجتماعي، ثقافي، تربوي يدفع بهم إلى اتباع السلوك الإجرامي.

- يتأثر السلوك الإجرامي للأفراد بنوعية العلاقات الأسرية وبنيتها داخل الأسرة الجزائرية.

- أن تدهور الظروف المعيشية والاقتصادية يؤدي إلى حدوث السلوك الإجرامي.

¹ سيد أحمد نقاز، دور الأسرة في ظهور السلوك الإجرامي داخل المجتمع الجزائري، حوليات جامعة الجزائر، المجلد 17، العدد 1، 2007، ص 259-283.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي، واعتمد في جمع البيانات الخاصة بالدراسة على أداة الاستمارة والملاحظة، وقد اعتمد الباحث في دراسته على العينة التراكمية أو ما يعرف بكومة الثلج، وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- تؤكد الدراسة أن الأسرة التي تعتمد على أساليب توجيهية تربية وثقافية لا تتلاءم مع متطلبات الظروف الاجتماعية والاقتصادية من جهة والواقع الاجتماعي من جهة أخرى، ويظهر ذلك من خلال إقصاء الجانب الثقافي داخل الأسرة الجزائرية وتراجع تأثير الدين داخل المجتمع الجزائري.
- أيضا يلاحظ الباحث عدم وجود تكامل بين الأسرة ومستويات التنشئة الأخرى مثل المدرسة والمسجد، وأن عدم فاعلية الضبط الأسري بالنظر لظهور التفريط والإفراط والتدليل أفرز شخصية قاسية تتميز بالعنف والعوانية.
- تؤكد الدراسة أن نزاع الوالدين له تأثير على توجيه سلوك الأفراد، ويظهر ذلك من خلال هروب أغلبهم من البيت واندماجهم في إطار جماعات خارج الأسرة لتحقيق ذاتهم ووجودهم مما ساهم انحرافهم وتنمية السلوك الإجرامي.
- تؤكد الدراسة أن نمط توزيع الأدوار والمكانات داخل الأسرة في إطار نوعية وبنية العلاقات الأسرية، له الأثر البارز في توجيه سلوك الفرد من خلال أن هذا الشكل الاجتماعي يحدث نوع من التدرج داخل نظام الأسرة، مما يؤدي إلى طمس شخصية الفرد، وأن ضعف وتدني المستوى التعليمي للوالدين والأبناء ينعكس على سلوك الفرد فكلما كانت نسبة الأمية مرتفعة زادت الجريمة.
- تؤكد الدراسة أن أزمة السكن وضيق المسكن له أثر على سلوكيات الأفراد، مما أدى ذلك إلى امتناع المبحوثين عن الزواج وتأخير سن الزواج، وهذا أفرز مظاهر اجتماعية جديدة، وأن الوضع الاقتصادي والأمني الذي تعيشه الجزائر وضعف القدرة الشرائية للمواطن انعكس على الوضع الاجتماعي للفرد وأثر على سلوكهم، وأدى ذلك إلى تغييب دور القيم والمعايير الاجتماعية مما أفرز السلوك الإجرامي.

- الدراسة الثانية: نجيب بولماين (2008) الموسومة بـ"الجريمة والمسألة السوسولوجية

دراسة بأبعادها السوسيو ثقافية والقانونية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة.¹

مشكلة الدراسة لدى الباحث تكمن في أن المجتمعات المعاصرة اليوم تواجه الكثير من التحديات، الثقافية والاقتصادية والسياسية، التي أفرزتها مجموع تلك المتغيرات التي لحقت بكيان ووظيفة المؤسسات الاجتماعية التقليدية العاملة في ميادين الضبط الاجتماعي، كالأُسرة والمدرسة والحي والمجتمع المحلي وبقية المؤسسات الاجتماعية الأخرى، ومن ثم تزايدت أهمية دراسة انحراف الأحداث والسلوك الانحرافي والجريمة، ومن ثمة أصبح الحد الأدنى لمستوى تفسير الجريمة والجناح هو النظر إليه على أنه نتاج للتفاعل بين شخصية الفرد وبين مجموعة من الخبرات اليومية من خلال مواقف تفاعلية تحكمها الأبنية والنظم الاجتماعية، ومن خلال ذلك تشكلت لدى الباحث الرغبة العلمية لدراسة الجريمة في المجتمع الجزائري، ضمن هذا السياق تتميز الدراسة الراهنة بإشكالية بحثية تدور حول الانحراف والتفكك الاجتماعي وعلاقتها بالجريمة وقد انطلق الباحث من تساؤل رئيسي التالي:

• إلى أي مدى ترتبط الجريمة بالأوضاع والظروف المعيشية للمجتمع؟

أما التساؤلات الجزئية فكانت على النحو التالي:

- هل ترتبط ظاهرة الجريمة بانهيار شبكة القيم والمعايير؟

- إلى أي مدى يؤدي التفكك الاجتماعي إلى زيادة معدل الجريمة؟

- هل ترتبط الظاهرة الإجرامية بالمركز الاجتماعي والاقتصادي للمنحرف؟

- ما هي العلاقة بين ظاهرة الإجرام وعمليات التهميش التي يتعرض لها؟

- إلى أي مدى ترتبط الأبعاد الديمغرافية بالجريمة؟

وقد هدفت دراسته الباحث إلى محاولة الكشف عن تجسّدات الجريمة والصور والأشكال التي تأخذها في المجتمع، محاولاً تحديد عوامل وأبعاد السلوك الإجرامي، محاولة الكشف عن

¹ نجيب بولماين، الجريمة والمسألة السوسولوجية دراسة بأبعادها السوسيو ثقافية والقانونية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

طبيعة العلاقة بين الجريمة والأبعاد الديمغرافية (الجنس، المستوى التعليمي، المنطقة، الزواج، المهنة) من ناحية، وما يشهده المجتمع الجزائري من اختلالات من ناحية أخرى. وقد استخدم الباحث منهج تحليل المضمون كأداة تقنية، تجمع بها بيانات متعمقة لتفسير أبعاد السوسيو ثقافية، وقد اعتمد الباحث عن الملاحظة والسجلات والوثائق كأداة لجمع البيانات استخدم الباحث العينة العشوائية المنتظمة، على حجم عينة مكون من (320) ملف وقد توصل الباحث في دراسته إلى النتائج التالية:

- أن هناك ارتباط بين المناطق الكثيفة السكان والجريمة.
- أن جرائم السرقة والاختلاس والرشوة هي في تزايد مستمر وهي من الجرائم التي تساهم في عدم استقرار المجتمع.
- يتضح من استقرار البيانات الكمية، أن أغلب مرتكبي الجرائم هم من فئة الأميين وذوي المستويات التعليمية البسيطة.
- خلصت الدراسة أن جرائم القتل تنتشر في الأحياء القصديرية، وهم في الأصل أميين.
- كما خلصت الدراسة أن هناك فئة كبيرة من الشباب خارج النظام التربوي والاقتصادي وتعيش حالة البطالة والفراغ.

- الدراسة الثالثة: أعدها محمد حشروف (2015) الموسومة بـ "الشباب وجرائم تعاطي المخدرات في المجتمع الجزائري"، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه علوم، تخصص علم الاجتماع الجنائي.¹

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الأسباب والعوامل الكامنة وراء جريمة التعاطي غير المشروع للمخدرات لدى الشباب الجزائري، كما هدفت الدراسة أيضاً إلى التعرف على أنماط الجرائم المرتكبة من طرف هؤلاء الشباب المتعاطين للمخدرات، والتعرف على الخصائص الاجتماعية للمتعاطين للمخدرات في مستشفى فرانس قانون بالبلدية.

¹ محمد حشروف، الشباب وجرائم تعاطي المخدرات في المجتمع الجزائري، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه علوم، تخصص علم الاجتماع الجنائي، جامعة الجزائر 2، 2015.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

وانطلق الباحث من التساؤل العام التالي:

- ما هي أهم الأسباب والعوامل التي أدت بالشباب الجزائري إلى الانحراف والتعاطي غير المشروع للمخدرات؟

وقد انبثقت عنه عدة تساؤلات فرعية التالية:

- ما هي أهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للشباب المتعاطين للمخدرات؟
 - هل هناك علاقة بين التفكك الأسري وتعاطي الشباب للمخدرات؟
 - هل التفرقة بين الأبناء يدفع بهم إلى التعاطي غير المشروع للمخدرات؟
- وبناء على ذلك تم صياغة الفرضيات التالية:

- تؤدي بعض الظروف الاجتماعية والاقتصادية بالشباب لعاطي المخدرات.
 - التفكك الأسري يدفع الشباب إلى التعاطي غير المشروع للمخدرات.
 - التفرقة بين الأبناء يدفع بهم إلى تعاطي المخدرات.
 - مخالطة رفاق السوء يؤدي بالشباب إلى الانحراف ومن ثم تعاطي المخدرات.
- اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، واعتمد على المنهج التاريخي والمنهج الإحصائي، ومن أجل جمع البيانات فقد استخدم المقابلة الحرة والاستبانة التي طبقت على عينة قصدية تقوم على أساس تحكمي لا مجال فيها للاحتمال والصدفة حيث اعتمد على عينة كرة الثلج لتحديد وحدات تعكس صورة مصغرة عن الحالات الموجودة، وقد تم تحديد حجم العينة القصدية بـ (325) مفردة، بالنسبة إلى مستشفى فرانس فانون اما عينة كرة الثلج فقد بلغ حجم العينة (35) مفردة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن أكبر نسبة من يقعون ضمن جريمة تعاطي المخدرات هم فئة الشباب الذين لا يتجاوز مستواهم التعليمي الثانوي بمجموع نسب قدرها (76.10%).
- إن أكبر نسبة من المبحوثين المشكلين لعينة الدراسة ينتمون لشريحة الشباب العازب بنسبة قدرها (91.94%).

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

- يتبين أن أكبر نسبة من المبحوثين ينتمون للأصل الجغرافي الحضري والشبه الحضري بنسب دالة على أكبر قيمة إذ بلغ (89.37%).
- إن المستوى التعليمي للآباء وأمهات أكبر عدد من عينة الدراسة المتعاطين للمخدرات ما دون المستوى المتوسط بنسبة مشتركة قدرها (58.62%).
- إن أكبر عدد من المبحوثين ضمن فئة الموظفين أو العاملين في القطاع العمومي بنسبة قدرها (35%) تليها نسبة البطالة بما يعادل (32.5%).
- إن مستوى الدخل الشهري للأغلبية العظمى من مفردات العينة منخفضة بنسبة قدرها (61.11%) في حين نسبة (82.49%) من مجموع وحدات الدراسة عبروا بأن دخل أسرهم قبل إقبالهم على جرائم المخدرات لا يتعدى (30) ألف دينار جزائري.
- أن هناك من يفوق نصف المبحوثين يسكنون في شقة ضمن عمارات بنسبة تعادل (55.27%) معبرين بذلك عن سوء ظروف نوع السكن، إذا ما علمنا أن الأغلبية الساحقة منهم لا يزيد عدد غرف شققهم عن (03).
- إن ما يعادل نسبة (30.56%) ذو وضعية اجتماعية سيئة بسبب عدم امتلاك عائلاتهم سكن شخصي.
- إن تعاطي المخدرات كثير ما يدفع إلى الانحراف والجريمة.
- أفادت نتائج الدراسة بوجود دور كبير لجماعة الرفاق في تعاطي المخدرات والإدمان، عليها والدافع نحو السلوك الانحرافي والجريمة بنسبة مقدرة بـ (94.72%).
- الدراسة الرابعة: زيكو مصطفى (2016) الموسومة بـ "العوامل الاجتماعية والاقتصادية والجغرافيا وأثرها على الجريمة في المجتمع الجزائري"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع الجنائي.¹

¹ زيكو مصطفى، العوامل الاجتماعية والاقتصادية والجغرافيا وأثرها على الجريمة في المجتمع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع الجنائي، جامعة الجزائر 2، 2016.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

مشكلة الدراسة لدى الباحث تكمن في أن الجريمة واحدة من الظواهر والمعضلات التي تهدد كيان الفرد والمجتمع على حد سواء، فلا يخلوا أي مجتمع من هذه الظاهرة، وهدفت الدراسة إلى التعرف على أنواع الجرائم المنتشرة في المجتمع الجزائري، كما هدفت إلى التعرف على أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية التي لها أثر في الظاهرة الإجرامية، فحجم الجريمة وأنماطها وعدد الموقوفين والموقع الجغرافي أو عوامل أخرى تتعلق بالخصائص الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية لمرتكبي الجريمة، مثل السن والجنس والمستوى التعليمي والحالة العائلية والوضعية المهنية، وعليه فإن مشكلة الدراسة الراهنة تتمحور حول محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي ذكره:

- ما أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية في زيادة حجم الجريمة في المجتمع الجزائري؟
التساؤلات الفرعية وهي كما يلي:

- هل توجد علاقة بين الجريمة والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والجغرافية؟
 - ما حجم الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص والممتلكات والجريمة الاقتصادية والمالية والجريمة المنظمة في المجتمع الجزائري؟
 - ما مدى التباين الموجود بين إجرام الريف وإجرام المدينة؟
- وقد اعتمد الباحث على المنهج الإحصائي وأيضاً اعتمد الباحث على المنهج الوصفي من أجل وصف وتحليل الظاهرة واستخدم كذلك المنهج المقارن من أجل المقارنة بين حجم الجرائم المتعلق بالأشخاص مع تحديد النمط الأكثر انتشاراً في المجتمع وقد اعتمد على المقابلة كإحدى تقنيات جمع البيانات وتحليل المحتوى كدعامة أو تكملة للبحث مستخدماً إحصائيات الشرطة والقضاء وإحصائيات المؤسسة العقابية والإصلاح ومصادر الإحصائيات الجنائية.
- وقد توصل الباحث في دراسته إلى النتائج التالية:
- أن الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص والجرائم المرتكبة ضد الممتلكات هي أكثر الجرائم انتشاراً في المجتمع الجزائري.

- ويؤكد في دراسته أن حجم الجرائم يقل كلما اتجهنا جنوبا، وهذا راجع إلى عدد السكان والكثافة السكانية، وأستنتج أن هناك تباين واضح بين إجرام الريف والمدينة من حيث الكم، فالمدينة هي أكثر المناطق تسجيلا للجريمة بشتى صورها، حيث يقدر حجم الإجرام المسجل فيها بحوالي خمس مرات حجم الإجرام المسجل في الريف، وهذا راجع إلى طبيعة البيئة الحضرية التي تتميز بضعف الضبط الاجتماعي والعلاقات السطحية بين الأفراد وارتفاع الكثافة السكانية وانتشار الأحياء الفوضوية والأحياء الشعبية التي تقتدر إلى التنظيم والتنمية، وهذا ما يجعلها بيئة حاضنة للجريمة على عكس البيئة الريفية التي تتميز بالعلاقات الأولية.

- الدراسة الخامسة: **خلفي حفيظة (2017) الموسومة بـ "الأسرة وعلاقتها بالانحراف والجريمة"**¹.

حيث انطلقت الباحثة من إشكالية مفادها أن الانحراف باختلاف أنواعه وأنماطه الظاهرة منها والخفية سلوك مناقض ومضاد للقيم والأحكام والمعايير، وأن الجريمة وأنماط الانحراف بشكل عام من الظواهر التي حضت بالدراسة في ضوء التغيرات التي طرأت على المجتمعات، التي تحاول هذه الدراسة التطرق إلى أهم المتغيرات المهيأة لظهور صور الانحراف والجريمة والتي ترجع لأهم وسط اجتماعي كانت فيه الأسرة وقد وانطلقت من التساؤل الرئيسي التالي:

• ماهي المتغيرات الأسرية التي لها علاقة بالانحراف والجريمة؟ أو من هي الأسرة التي تنتمي إليها شباك الانحراف والجريمة؟

• **التساؤلات الفرعية:**

- هل للمتغيرات الديمغرافية الخاصة بالأسرة علاقة بمسلك الانحراف والجريمة؟

- هل للمتغيرات الاجتماعية والثقافية للأسرة علاقة بالانحراف والجريمة؟

¹ خلفي حفيظة، الأسرة وعلاقتها بالانحراف والجريمة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 25، جامعة الأغواط، الجزائر، 2017، ص 292-308.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الكمي الذي يبنى على أساس المقاربة باعتبارها وسيلة تمكنها من البرهنة على إحدى الظواهر، وقد استخدمت في ذلك استمارة المقابلة كأداة لجمع البيانات وحددت مجتمع في الطالبات المقيمات بالحي الجامعي وقد قدر مجتمع البحث بـ (220) مفردة واختارت الباحثة العينة المقصودة لتمثل مجتمع الدراسة، وقد توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

- كبر حجم العائلة وضعف مواردها الاقتصادي وهبوط مستوياتها الثقافية والتربوية والعلمية والاجتماعية لا يعطي المجال للأبوين لمنح أولادهم التربية الصحيحة.
- كلما تم معاملة المبحوثات من طرف الأسرة بالقسوة كلما أقبلت على التدخين بـ (84.6%) والمخدرات (61.5%).
- إن أسلوب المفاضلة الوالدية لدى الأبناء يعكس تفضيل الآخرين عليهم والشعور بالإهمال والدونية حيث مثلت نسبة (52.6%).
- الرقابة المشددة تزيد من ممارسة التدخين (85%).
- غالبية المبحوثات اللواتي مارسن العنف تمثلت الأساليب التأديبية للأسرة اتجاههن في الضرب بنسبة (96%) والشتم والتوبيخ (94.8%).
- يتم ارتكاب جرائم السرقة والمخدرات من طرف المبحوثات اللواتي أمهاتهم متوفاة أو يعيشون مع وجود شجار.
- توتر العلاقة بين الإخوة الذكور وأخواتهن يؤدي إلى تمرد عن القيم بهدف التحرر من القيود.
- ضيق المسكن وعدد الغرف المحدودة له علاقة مباشرة بمسلك الأبناء للمخدرات تعويضا للحرمان.

- الدراسة السادسة: دراسة موسى سيد علي (2019) التي جاءت بعنوان "الحي السكني كبناء فيزيقي - اجتماعي وانتشار الجريمة في أوساط الشباب جامعة البلدية 2".¹

مشكلة الدراسة لدى الباحث تكمن في أن ظاهرة الانحراف والجريمة أصبحت منتشرة وتشكل خطراً، وإن قضية ممارستها التي تزداد لتتخذ ضروباً وأنماط متعددة في مختلف فضاءات التفاعل الاجتماعي بين الأفراد سواء في الأسرة أو الشارع وبدرجة خاصة الحي السكني، وحسب وجهة نظره إن السياسات في التسيير والتنظيم العمراني منذ الاستقلال إلى اليوم لم تراعي الاعتبارات والمعايير ومقاييس التخطيط الخاصة بالتهيئة العمرانية، لذلك فإن الدارس للمجمعات السكنية جيداً يجد أنها ليست عمارات سكنية فقط، بل هي ارتباط جماعي يفتقر إلى كثير من المرافق الضرورية، لأنه يعتقد أن الغياب الفعلي وعدم الالتزام بمختلف الضوابط المنظمة والمطابقة لقانون التهيئة العمرانية ولا تطبق بالشكل المطلوب، وهذا ما يؤدي إلى التدهور في نوعية ومحيط المسكن بما فيه ضيق المسكن التي من شأنها أن تخلق حالة من عدم الرضى وعدم الاستقرار من قبل سكان الحي، وهذا ينعكس سلباً على قاطني المجمعات السكنية، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف عن العلاقة بين الأحياء السكنية وبين الجريمة والانحراف، وانطلق من التساؤل العام التالي:

- إلى أي مدى يساهم الحي كبناء فيزيقي - اجتماعي في انتشار ظاهرة الانحراف والجريمة في أوساط شباب الحي السكني؟
- فرضيات الدراسة:

- صعوبة التكيف الاجتماعي في الأحياء السكنية الهامشية يساهم في إقبال الشباب على السلوكيات الإجرامية والعنيفة.
- الرغبة في السيطرة على الحي السكني من طرف العصابات الإجرامية هو ما يدفع الشباب لممارسة العنف والجريمة.

¹ موسى سيد علي، الحي السكني كبناء فيزيقي - اجتماعي وانتشار الجريمة في أوساط الشباب، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 11، العدد 2، جامعة البلدية، 2019، ص 77-89.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

- غياب المرافق العمومية في الأحياء السكنية الهامشية يساهم في إقبال الشباب على سلوكيات الإجرامية والعنيفة.
- من حيث المنهج والتقنيات المستخدمة في الدراسة فقد اعتمد الباحث على منهج دراسة الحالة، واستخدم بذلك تقنيات الملاحظة والمقابلة قصد رصد المتغيرات، وقد تم الاعتماد على العينة القصدية وقد توصل إلى النتائج التالية:
- إن هناك عدم الشعور بالأمن من طرف السكان في الحي السكني.
- التراخي في سلطة الضبط الاجتماعي.
- توصل إلى أن الحي السكني الذي لا تتوفر فيه شروط العيش الكريم وفرص العمل يتوفر على كل مغريات ومسببات حدوث السلوك الإجرامي.
- التفكك في العلاقات الاجتماعية بين السكان.
- غياب وتراخي سلطة الضبط الرسمي والغير رسمي.
- الانتشار الواضح لأحداث العنف والاعتداء بين الأحياء.
- انتشار مروجي ومستهلكي المخدرات.
- خوف السكان من التبليغ عن المبحوثين.
- انتشار السرقة مع سوء التنظيم والخدمات المقدمة للسكان.

- الدراسة السابعة: بن شوية منيرة (2023) الموسومة بـ "انعكاسات الجريمة على العلاقات الأسرية في المدينة الجزائرية".¹

انطلقت الباحثة من إشكالية مفادها أن الأسرة هي المهد الأول الذي يتلقى فيها الفرد المقومات الأولية لتكوين شخصيته وغرس القيم والعادات والتقاليد، وأن الأسرة تقوم على علاقات بين الأفراد وهي ميزة طبيعية في أي أسرة، ولكن هذه العلاقات إذا ما قامت على أسس سليمة تكون فيها العلاقات متينة وتسودها المحبة والحنان والعطف والحوار والتفاهم وإذا

¹ بن شوية منيرة، انعكاسات الجريمة على العلاقات الأسرية في المدينة الجزائرية: مجلة دفاتر المخبر، المجلد 18 العدد 01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2023، ص 295-314.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

ما لم يكن أساسها سليم فإنها تتصدع العلاقات الأسرية وتتلاشى، فيكثر الشجار والنزاعات وعدم الاهتمام وعدم الحوار والتواصل بين الأفراد، فيلجأوا إلى الجريمة لسد الاحتياجات العاطفية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية وقد انطلق الباحثة من التساؤل التالي:

• ماهي انعكاسات الجريمة على العلاقات الأسرية في المدينة الجزائرية؟

• التساؤلات الفرعية:

– ماهي انعكاسات الجريمة على العلاقات بين الزوجين في المدينة الجزائرية؟

– ماهي انعكاسات الجريمة على علاقة الوالدين بالأبناء في المدينة الجزائرية؟

– ماهي انعكاسات الجريمة على العلاقة الإخوة في المدينة الجزائرية؟

• فرضيات الدراسة:

▪ الفرضية العامة:

تؤثر الجريمة على العلاقات الأسرية في المدينة الجزائرية من خلال ما يلي:

– تؤثر الجريمة على علاقة الزوجين في المدينة الجزائرية.

– تؤثر الجريمة على علاقة الوالدين بالأبناء في المدينة الجزائرية.

– تؤثر الجريمة على علاقة الأخوة في المدينة الجزائرية.

وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الباحثة الاستمارة كأداة لجمع المعلومات وشملت مفردات الدراسة (54) من الأسر من بين (120) أسرة التي تقطن في مدينة سيدي عقبة، وبذلك فقد اعتمدت الباحثة على اختيار العينة العشوائية البسيطة، وذلك لإعطاء لكل أسرة فرصة الظهور، قد توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

– جل المبحوثين يؤكدون على أن الجريمة تؤثر في العلاقة بين الزوجين حيث ما يمثل نسبة (46.29%) يؤكدون أن المشاكل الأسرية تقع نتيجة خوف الزوجين من الجرائم المنتشرة في الحي.

– معظم المبحوثين يؤكدون أن الجريمة أدت إلى كثرة الشجار بما يمثل نسبة (68.51%).

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

- نصف المبحوثين يؤكدون أن الجريمة أدت إلى العنف اللفظي والجسدي بين الزوجين بما يمثل نسبة (55.55%).
- تؤثر الجريمة على العلاقة الوالدين بالأبناء حيث تنوعت العلاقة بين سيئة وعادية.
- أثرت الجريمة على العلاقات بين الأخوة من تحمل المسؤولية تجاه بعضهم البعض.

1-3- الدراسات الأجنبية:

- الدراسة الأولى: دراسة هوفمان جون باتريك Hoff Man John Patrick (1991) الموسومة بـ "بيئة الأسرة وعلاقتها واستخدام المخدرات من قبل المراهقين (دراسة نظرية وتجريبية على الانحراف)" دراسة جرت في أميركا.¹

أدبيات التأثيرات الأسرية على الانحراف فحصت بشكل عام نظريتين:

• الأول: التأثير المباشر لبنية الأسرة على السلوك المنحرف.

• الثاني: تأثير العلاقات الأسرية على الانحراف.

قد جرى فحص هذين العاملين أدى مقارنة بنية الأسرة على متغيرات العلاقات الأسرية حيث وجد أن هذه الأخيرة لها تأثير أكبر على الانحراف، حيث أن المستويات الأدنى من العلاقات الأسرية ترتبط بقدر أكبر من الانحراف.

هذه الدراسة تبحث في التعرف على الارتباط القائم بين بنية العلاقات الأسرية بشكل غير مباشر والمتمثل في البيت المنهار وفي ما إذا كان المراهق يعيش مع أبويه الطبيعيين، ويقترح الباحث بأن البيت الذي يضم أبوين طبيعيين يوجد فيه عواطف ومحبة أكثر من البيت الذي لا يوجد به سوى أحد الوالدين أو فيه زوج أو زوجة الأب.

إن ضعف ووهن العلاقات الأسرية يزيد من احتمالية الربط مع جماعة متعاطين للمخدرات وبالتالي تزيد من احتمالية تعاطي أنواع أخرى من المخدرات.

¹ Hoff Man John Patrick, Family Structure, Family relation ship and Adolescent drug use, Atheoretical and empirical examination (delinquency), 1991.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

استخدمت دراسة هوفمان دراسة مقارنة نظرية وتجريبية تعتمد على ربط العلاقات السببية، من حيث الأداة فقط اعتمدت دراسة هوفمان على أدوات قياس تجريبية ونظرية طبقت على عدد من المراهقين كحالات للدراسة من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في هذه الدراسة توهن العلاقات الأسرية يؤدي حتما إلى زيادة عدد الأصدقاء المتعاطين مما يزيد من احتمالية البدء بالتعاطي للمخدرات.

وأن البيوت التي فيها انفصال أو طلاق هم أقل ميل للارتباط والمودة.

– الدراسة الثانية: فريديريك بويش Frédéric puach (2005) موسومة بـ "محددات الإجرام في الدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بجامعة أوفيرجين كليرمون.¹

استهل الباحث إشكاليته البحثية عن السبب من إجراء هذه الدراسة مؤكدا على ضرورة الكشف عن العوامل والمحددات التي لها أثر في ارتفاع معدلات الإجرام في الدول النامية عموما والبرازيل خصوصا، حيث وقع الاختيار على المقاطعة المسماة (ميناس جيريس Minas Gerais) باعتبارها هي المقاطعة الوحيدة في البرازيل التي تهتم بنشر إحصائيات سنوية حول الجريمة، ومن أهم مميزاتها أنها ذات كثافة سكانية عالية وأنها الأكثر تسجيلا للجرائم في البرازيل، وقد انطلق الباحث التساؤل الآتي:

• ما هي المحددات الرئيسية التي تتحكم في الجريمة في الدول النامية؟

وتفرعت عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية كما يلي:

– ما هي العوامل الاقتصادية التي تساهم في ارتفاع معدلات الجريمة؟

– ما أثر اختلال التوازن الاجتماعي في انتشار الجريمة؟

ثم طرح الفروض على الشكل التالي:

– اختلال التوازن الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع معدلات الإجرام.

¹ Frédéric Puech, Analyse Des Déterminant De La Criminalité Dan Les Pays En Développement, Thèse De Doctorat, Université D'auvergne Clermont I, 2005.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

- الأفراد يعمدون على مقارنة مستويات الأجور وهذا ما يجعلهم يشعرون بالحرمان مما يولد لديهم الرغبة في الانتقام من خلال الولوج في عالم الجريمة.
 - وقد اعتمد الباحث على المنهج الإحصائي وعمد إلى تحليل المؤشرات الإحصائية وقد توصل إلى النتائج التالية:
 - عدم وجود استقرار اقتصادي يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة.
 - وجود تباين في مداخل الأفراد (مستويات الأجور) هي من بين المحددات الرئيسية التي تساهم في ارتفاع معدلات الجريمة، وخاصة تلك المتعلقة بالاعتداء على الأشخاص والممتلكات لأن الفرد عندما يقارن وضعه الاجتماعي مع أشخاص آخرين يجد نفسه في مكانة اجتماعية أدنى من غيره، وهذا ما يولد في داخله الشعور بالحرمان الذي قد يدفعه إلى ارتكاب الجرائم.
 - المستوى التعليمي يعمل على تخفيض مستويات الجريمة وخاصة الجرائم ضد الممتلكات، للحد من الجريمة يتوجب تطبيق سياسات وقائية للحد من الجريمة مثل توفير العمل والسكن.
 - الدراسة الثالثة: دراسة جون وليامز John Williams (2017) الموسومة بـ "العلاقات الأسرية واضطراب السلوك الإجرامي (السرقه والقتل نموذجاً)"¹.
- حيث هدفت الدراسة إلى معرفة كيف تؤثر النزاعات الأسرية وضعف التواصل داخل الأسرة على توجه الشباب نحو السرقه والعنف، انطلق الباحث من دراسة لفهم كيف تؤدي العلاقات الأسرية المتوترة والنزاعات الداخلية إلى تنامي الظاهرة الإجرامية عند الشباب، وتم طرح التساؤل:
- ما مدى تأثير ضعف العلاقات الأسرية على توجه الأفراد نحو ارتكاب جرائم السرقه والعنف.
- وتم طرح الفرضيات التالية:
- هناك علاقة بين النزاعات الأسرية وارتفاع معدلات السرقه بين الشباب.
 - العلاقات الأسرية المضطربة تزيد من احتمالية ارتكاب جرائم العنف بما فيها القتل.
 - ضعف التواصل بين الوالدين والأبناء يلعب دوراً في دفع الشباب نحو الأنشطة الإجرامية.

¹ Williams John « Family Relationships and Criminal Behavior Disorder, British Journal of Criminology 57(4), 789-811, 2017.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

استخدم الباحث المنهج التحليلي الوصفي لعرض البيانات وتحليل العلاقات، واستخدم الاستبيان والمقابلات مع بعض أفراد الأسرة طبقت العينة العشوائية من مناطق حضرية مختلفة لضمان تنوع البيانات وأجريت الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- أكدت النتائج أن نسبة (65%) من الشباب أسرههم تعاني من نزاعات متكررة لديهم سجل في جرائم السرقة.
- تؤكد النتائج أن نسبة (58%) من الأفراد الذين تعرضوا لاضطرابات أسرية في طفولتهم كانوا أكثر عرضة لارتكاب جرائم العنف بما فيها القتل.
- توصلت الدراسة إلى أن نسبة (72%) من الشباب الذين لديهم تواصل ضعيف مع الوالدين كانوا عرضة للانحراف والأنشطة الإجرامية.

الدراسة الرابعة: دراسة ماري كلارك Mary Clark (2020) الموسومة بـ "التأثيرات السكنية والاجتماعية لتجارة المخدرات".¹

تناولت الدراسة الظروف السكنية الصعبة والدوافع لارتكاب جرائم المخدرات، وأفادت الدراسة أن تأثير الظروف السكنية المتدهورة في الأحياء الفقيرة تؤثر على دفع الأفراد إلى تجارة المخدرات كوسيلة لتحسين أوضاعهم المعيشية.

تم طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- كيف تؤثر الظروف السكنية المتدهورة في دفع الفرد للانخراط في جريمة المخدرات كوسيلة لتحسين ظروفهم المعيشية؟
- وتم طرح الفرضية التالية:
- هناك علاقة إيجابية بين تدهور الظروف السكنية وازدياد الانخراط في الجريمة كوسيلة لتحسين الوضع الاقتصادي.

¹ Mary Clark, The housing and Social impacts of Drug trafficking, journal of Urban Affairs, 2021, 70-82.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي متبعا منهجية تحليلية تعتمد على البيانات الميدانية التي تناولها من الميدان باستخدام أداة الاستمارة طبقت على عينة مقدرة بـ (200) شخص من سكان أحياء حضرية ذات مستوى متدني للمستوى الاقتصادي ممن لهم ارتباط مباشر بالجريمة، وقد استخدم العينة العشوائية وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن هناك علاقة قوية بين تدهور الظروف السكنية وارتفاع معدلات جريمة المخدرات، حيث يسعى الفرد إلى تحسين مستوى معيشتهم السكنية عبر الوسائل الغير قانونية بسبب نقص الفرص الاقتصادية.
- توصلت الدراسة إلى أن نسبة (68%) من أفراد العينة توجهوا إلى ممارسة جريمة المخدرات بسبب ضغوط الظروف السكنية.
- الأفراد من ذوي الدخل المحدود أكدوا أن الظروف الاقتصادية كانت دافعا رئيسيا لدخولهم في الجرائم.
- الاندماج في جرائم المخدرات يوفر للأفراد فرص سريعة لتحسين ظروفهم السكنية والمعيشية.
- توصلت الدراسة أن نسبة (59%) لاحظوا تحسنا في وضعهم السكني بعد ممارسة جريمة المخدرات.

2- تعقيب ومناقشة الدراسات السابقة:

تم استعراض الدراسات السابقة التي تناولت المتغيرات الأساسية المرتبطة بموضوع دراستنا حول علاقة الظروف الأسرية بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري، فضلا عن متغيرات أخرى ذات الصلة، وقد أتاح هذا العرض توسيع الأفق المعرفي حول الموضوع، وساهم بشكل فعال في بلورة الإطار النظري للدراسة واختيار المنهجية الملائمة وتحديد أدوات جمع البيانات وآلية تطبيقها، بالإضافة إلى تحديد العينة وطرق اختيارها فضلا عن الإفادة من أبرز النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات وتفسيرها ضمن السياق الموضوعي للبحث.

2-1-1- التعقيب على الدراسات السابقة:

استعرضنا عدة دراسات سابقة ومشابهة تناولت متغيرات دراستنا حول علاقة الظروف الاسرية بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري حيث تتوعد هذه دراسات بين عربية وجزائرية وأجنبية سوف نعرض أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات.

2-1-1-2 من حيث الموضوع:

دراسات ركزت على الظروف او العوامل الاجتماعية المساهمة في إحداث الجريمة مثل دراسة مرقس رابي (1991)، ودراسة الرشيدي والشديفات (2016)، ودراسة نوري سعد عبد الله (2011)، ودراسة سيد أحمد نقاز (2007)، ودراسة موسى سيد علي (2019)، ودراسة زيكو مصطفى (2016)، ودراسة خليفي حفيظة (2017)، ودراسة فريدريك بويش (2005)، ودراسة هوفمان (1991)، ودراسة جون وليامز (2017).

ودراسات تناولت الجريمة أو ركزت على نوع منها مثل دراسة محمد ناصر القحطاني (2010)، ودراسة شلير علي صالح (2018)، ودراسة العيسي فهد (2000)، ودراسة وسام محمد النجار (2012)، ودراسة بن شوية منيرة (2023)، ودراسة محمد حشروف (2015)، ودراسة بولماين نجيب (2008)، ودراسة ماري كلارك Mary Clark (2020).

2-1-2 من حيث الهدف:

لاحظنا أن بعض الدراسات اختلفت من حيث هدف الدراسة فدراسة الشديفات والرشيدي (2016)، هدفت إلى التعرف على السلوك الإجرامي وإبعاده الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والشرعية، ودراسة زيكو مصطفى (2016) هدفت دراسته إلى التعرف على أنواع الجرائم المنتشرة في المجتمع الجزائري، كما هدفت إلى التعرف على أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية والجغرافيا التي لها أثر في الظاهرة الإجرامية، ودراسة خليفي حفيظة حاولت التطرق إلى أهم المتغيرات المهيأة لظهور صور الانحراف والجريمة، ودراسة فريدريك بويش (2005) حاولت الكشف عن العوامل والمحددات التي لها أثر في ارتفاع معدلات الإجرام

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

في الدول النامية، ودراسة هوفمان (1991) تبحث في التعرف على الارتباط القائم بين بنية العلاقات الأسرية بشكل غير مباشر والمتمثل في البيت المنهار وفي ما إذا كان المراهق يعيش مع أبويه الطبيعيين. كل الدراسات ركزت عن الجريمة أو نوع منها، اختلفت من حيث الهدف مثل دراسة محمد ناصر القحطاني (2010) حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب جرائم القتل، كما هدفت إلى التعرف على آثار جريمة القتل، ودراسة شلير علي صالح (2018) هدفت إلى توضيح مفهوم البطالة بوصفها مفهوما اجتماعيا اقتصاديا، ودراسة بن شوية منيرة (2023) التعرف على انعكاسات الجريمة على العلاقات الأسرية في المدينة الجزائرية، ودراسة نجيب بولماين (2008) هدفت دراسته إلى محاولة الكشف عن تجسيدات الجريمة والصور والأشكال التي تأخذها في المجتمع، ودراسة ماري كلارك Mary Clark (2020) كشفت عن تأثير الظروف السكنية المتدهورة في الأحياء الفقيرة وكيف تؤثر على دفع الأفراد إلى تجارة المخدرات كوسيلة لتحسين أوضاعهم المعيشية.

في حين اتفقت بعض الدراسات من حيث الأهداف كدراسة نوري سعدون عبد الله (2011) هدفت إلى التعرف على العوامل الاجتماعية المؤدية إلى ارتكاب الجريمة وأن هذه العوامل تعتبر الواحدة مكملة إلى الثانية من الناحية الاجتماعية وبالنسبة للمجتمع بوجه خاص مع دراسة مرقس رابي (1992) التي هدفت إلى إبراز أهم العوامل الاجتماعية التي تدفع الفرد لارتكاب الجريمة، من خلال التعرف على بعض المواقف الاجتماعية، ودراسة جون وليامز (2017) حيث هدفت الدراسة إلى معرفة كيف تؤثر النزاعات الأسرية وضعف التواصل داخل الأسرة على توجه الشباب نحو السرقة والعنف، ودراسة سيد أحمد نقاز (2007) التي هدفت إلى الكشف عن نوعية العلاقات الأسرية وبنيتها وعلاقة في ظهور السلوك الإجرامي، كيف تؤثر الظروف المعيشية والاقتصادية في ظهور السلوك الإجرامي ودراسة العيسي، فهد بن محمد (2000) حيث هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير التخطيط العمراني على التوزيع المكاني لجريمة السرقة بين أحياء مدينة الرياض، مع دراسة موسى سيد علي (2019) التي هدفت إلى التعرف عن العلاقة بين الأحياء السكنية وبين الجريمة والانحراف، وكذا دراسة ماري كلارك Mary Clark (2020)

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

واتفقت كذلك مع دراسة محمد حشروف (2015) التي هدفت إلى التعرف على أهم الأسباب والعوامل الكامنة وراء جريمة التعاطي غير المشروع للمخدرات لدى الشباب الجزائري، مع دراسة وسام محمد النجار (2012) التي هدفت الدراسة إلى الكشف عن حجم مشكلة جريمة تعاطي المخدرات في محافظات غزة والتعرف على أهم الأبعاد الجغرافية لهذه الظاهرة.

2-1-3- من حيث المنهج:

لاحظنا أن كل من دراسة مرقس رابي (1992) والشديفات والرشيدي (2016) ومحمد ناصر القحطاني (2010) استخدموا منهج المسح الاجتماعي في حين استخدم شلير علي صالح (2018) والعيسي فهد بن محمد (2000) ووسام النجار (2012) وسيد احمد نقاز (2007) وبن شوية منيرة (2023) ومحمد حشروف (2015) وجون وليامز (2017) وماري كلارك Mary Clark (2020) المنهج الوصفي، كما استخدم كل من موسى سيد علي (2019) وهوفمان (1991) منهج دراسة الحالة في حين استخدم زيكو مصطفى (2016) ومحمد حشروف (2015) وفريدريك بويش (2005) المنهج الإحصائي، كما استخدم النوري سعد عبد الله (2011) في دراسته المنهج المقارن في حين عمد نجيب بولماين (2008) إلى استخدام منهج تحليل المضمون كما استخدم محمد وسام النجار (2012) المنهج الكارتوجرافي والمنهج الديناميكي في دراسته واتفق مع محمد حشروف (2015) في استخدام المنهج التاريخي.

2-1-4- من حيث المكان:

لاحظنا اختلاف في الأماكن التي أجريت فيها بعض الدراسات السابقة، منها دراسة عبد الله مرقس رابي (بالعراق)، دراسة نوري سعدون عبد الله (بالرمادي)، ودراسة الشديفات والرشيدي (بالأردن)، ودراسة شلير علي صالح (بأربيل)، ودراسة العيسي فهد بن محمد (باليضاء)، ودراسة وسام محمد النجار (بغزة)، في حين اقتصرت دراسة سيد أحمد نقاز ودراسة زيكو مصطفى ودراسة نجيب بولماين ودراسة موسى سيد علي ودراسة محمد حشروف (بالجزائر) ودراسة بن شوية منيرة (بسكرة) ودراسة خليفي حفيظة (بالأغواط) ودراسة فريدريك بويش (بالبرازيل) ودراسة كل من (هوفمان) وجون وليامز وماري كلارك (بأمريكا).

3- أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة في دعم الدراسة الحالية:

أغلب الدراسات مثل دراسة نوري سعدون ودراسة محمد ناصر القحطاني، ودراسة جون وليامز، ودراسة هوفمان، ساهمت في توسيع الإطار النظري لدراستنا الحالية من خلال تركيزها على أهم العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الأفعال الإجرامية خصوصا العلاقات الأسرية، مما أضفى دعم للخلفية النظرية وعزز من أسس التحليل السوسيولوجي الذي اعتمد في دراستنا الحالية.

كما أن كثير من الدراسات شكلت تقاطعا في الأبعاد والمؤشرات مثل دراسة عبد الله مرقس رابي، ودراسة الشديفات والرشيدي، ودراسة أحمد نقاز، ودراسة زيكو مصطفى، استخدمت نفس المؤشرات والأبعاد التي بنيت عليها دراستنا الحالية المتمثلة في العلاقات الأسرية، البطالة والفقر، الحي السكني والمسكن، مما يثبت صحة اختيارنا له المتغيرات كظروف رئيسية في تفسير جرائم الاعتداء.

عدّة دراسات أثرت من الجانب التطبيقي والمنهجي لدراستنا، مثل دراسة شلير علي صالح، ودراسة العيسي، ودراسة محمد حشروف، استخدمت نفس المنهجية المعتمدة في دراستنا الحالية (المنهج الوصفي، أداة جمع البيانات المتمثلة في الاستبيان، العينة القصدية) ما ساعد في ضبط إجراءات دراستنا الحالية.

كثير من الدراسات التي ساعدت دراستنا في توسيع نطاق التحليل مثل دراسة (فريدريك بويش، دراسة ماري كلارك حيث مكّنت من فهم أعمق لأهم الظروف والعوامل البنيوية (الاقتصادية والسكنية) ضمن سياقات مختلفة، وهو ما مكّن دراستنا الحالية من إبراز خصوصية المجتمع الجزائري.

الدراسات السابقة عادة ما ركزت على بعد واحد أو اثنين في حين أن دراستنا الحالية استفادت من تراكمها لتقدم نموذجا أكثر شمولية يجمع بين العلاقات الأسرية، الفقر والبطالة والدخل والحي السكني والمسكن كمحددات وظروف متداخلة تؤدي إلى جرائم الاعتداء (الأشخاص، الممتلكات، المخدرات)، وهذا يؤكد دعم التكامل بين الأبعاد الثلاثة (الأسري-الاقتصادي-السكني).

كما استفادة دراستنا الحالية من الدراسات السابقة التي أكدت على محورية الأسرة كعامل أساسي في تفسير الجريمة مثل دراسة أحمد نقاز، ودراسة خليف حفيظة، ودراسة هوفمان، ودراسة جون وليامز، حيث أكدت هذه الدراسات أن اختلال العلاقات الأسرية عامل محوري في الجريمة. كما استفادة دراستنا الحالية من دراسة موسى سيد علي، ودراسة العيسي، ودراسة ماري كلارك، في تأكيد أهمية الأحياء السكنية والبيئة الاجتماعية كعامل مساعد أو مثبط للجريمة، وهو ما عزز التوجه الذي سارت فيه دراستنا الحالية.

4- مكانة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

كثير من الدراسات السابقة لاحظنا أنها ركزت على بعد واحد (الأسري أو الاقتصادي أو السكني) على عكس دراستنا "علاقة الظروف الأسرية بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري"، التي تميزت بتكامل العوامل الثلاثة بشكل مترابط في تحليل ظاهرة ارتكاب الأفعال الإجرامية مما أضفى طابعا تحليليا أكثر عمق ويجعلها أكثر شمولية وتكامل بين أبعادها. كثير من الدراسات ركزت على مجتمعات عربية وأخرى أجنبية، في حين ركزت دراستنا بدقة على واقع المجتمع الجزائري مما يغني الساحة العلمية الجزائرية بتحليل ميداني أكثر واقعية. بعض الدراسات ركزت على نوع واحد من الجريمة (مثل القتل أو المخدرات أو السرقة)، أما دراستنا الحالية فقد أولت اهتماما متوازن لجرائم المخدرات والتعدي على الأشخاص والممتلكات مما يضيفي شمولية للتحليل ويعمل على توسيع مفهوم جرائم الاعتداء.

عملت دراستنا الحالية على دمج الأبعاد النظرية والتطبيقية من خلال التحقق الميداني بالاستبيان داخل المؤسسة العقابية، وتحليل المعطيات الكمية للإحصائيات المتعلقة بالجرائم المنتشرة في الواقع الجزائري، ما يمنحها قوة واقعية وأهمية تطبيقية تفيد الباحثين وصناع القرار. كما أن دراستنا الحالية تُعد من بين الدراسات القلائل التي تناولت العلاقة بين الأسرة، الاقتصاد، والسكن، وجرائم الاعتداء بشكل ممنهج داخل المؤسسة العقابية، ما يمنحها مكانة مرجعية لدراسات لاحقة في هذا المجال.

خلاصة:

وفي ضوء عرض الدراسات السابقة وتحليلها أمكن الوقوف على أبرز الاتجاهات البحثية التي تناولت العلاقة بين الظروف الأسرية والجريمة، وقد أظهرت هذه الدراسات نقاط التقاء واختلاف مع دراستنا الحالية كما أتاح لنا فرصة استثمار نتائج هذه الدراسات في تدعيم الخلفية النظرية لمتغيرات دراستنا، وتوجيه الإجراءات المنهجية، على الرغم أن أغلب هذه الدراسات افتقرت التفسير السوسيولوجي الإسلامي وإلى المقاربة الشمولية التكاملية التي تأخذ بعين الاعتبار التفاعل المركب بين مختلف الأبعاد الأسرية والاجتماعية والاقتصادية والسكنية خاصة في المجتمع الجزائري، وهنا تبرز الفجوة البحثية التي تسعى دراستنا الحالية علاقة الظروف الأسرية بارتكاب جرائم الاعتداء لسدها، من خلال تسليط الضوء على أهم الظروف الأسرية بمختلف أبعادها المتكاملة في تفسير ظاهرة جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: سوسيولوجيا الأسرة والأسرة الجزائرية

تمهيد

1- ماهية الأسرة

2- إطلالة تاريخية حول الأسرة الجزائرية

3- الخصائص الاجتماعية للأسرة الجزائرية

4- أهم التغيرات الاجتماعية الحاصلة في الأسرة الجزائرية

5- العلاقات الأسرية في المجتمع الجزائري

خلاصة

تمهيد:

إن الأسرة ليست مجرد إطار بيولوجي للتكاثر بل هي فضاء اجتماعي وثقافي يسهم في تشكيل شخصية الفرد وبناء هويته الاجتماعية، ومن خلالها تنتقل القيم والمعايير التي تعد أساس استقرار المجتمع وتوازنه، ولأن الأسرة تتأثر بمختلف الظروف فقد عرف مفهومها وأنماطها تغيرا ملموسا يختلف من مجتمع إلى آخر وفي المجتمع الجزائري، برزت الأسرة كوحدة اجتماعية ذات خصائص منبثقة من التقاليد المحلية، لذلك يعد تناول الأسرة في هذا الفصل مدخلا أساسيا لفهم طبيعة المجتمع الجزائري وتحولاته الاجتماعية والاقتصادية والقيمية في ظل المتغيرات الراهنة.

1- ماهية الأسرة:

وفي اعتقاد عالم الاجتماع الفرنسي إميل دور كايم "الأسرة ليست ذلك التجمع الطبيعي للأبوين وما ينبجانه من أولاد على -ما يسود الاعتقاد-"، بل أنها مؤسسة اجتماعية تكونت لأسباب اجتماعية ويرتبط أعضاؤها حقوقيا وخلقيا ببعضهم البعض".¹

1-1- نشأة الأسرة وتطورها:

تعتبر دراسة الأسرة من أكثر الموضوعات التي نالت اهتمام الباحثين، لما لها من مكانة هامة في المجتمع منذ القديم، وقد اهتم علم الاجتماع بدراسة بصفة خاصة حتى أنه في وقت من الأوقات كانت الأسرة الموضوع الرئيسي لهذا العلم -في أحد تعريفاته-، لكن رغم كثرة الدراسات التي أجريت حول هذا الموضوع ليس لدينا في الوقت الحاضر، تاريخ شامل للمحاولات التي بذلت على مر التاريخ لفهم هذا النظام الإنساني²، لذا كل ما نستطيع أن نفعله هو عرض المسألة في خطوطها العريضة.

وموضوع الأسرة حظي باهتمام المفكرين والباحثين منذ القديم إلا أن الدراسة العلمية له، لم تبدأ إلا منذ أواخر القرن التاسع عشر على يد علماء الأنثروبولوجيا وعلماء الآثار، حين اهتموا بدراسة الأسرة في الثقافات البدائية وفي الحضارات القديمة، وشهدت بعدها تطورات كثيرة يمكن تقسيمها إلى أربع مراحل:³

1-2- مراحل نشأة الأسرة:

- المرحلة الأولى: وتمتد حتى منتصف القرن التاسع عشر وتتميز بسيادة الفكر العاطفي والخرافي والتأملي، وتعتمد على التراث الشعبي وكتابات الأدباء والتأملات الفلسفية ومن أعلام هذا الفكر في عالم الأدب على سبيل المثال شكسبير، إليزابيث براوتنغ ووالث، هوابتمان، وفي مجال الدين نجد مثلا كونفوشيوس، سان أوغسطين... وفي علم الفلسفة نجد مثلا، أفلاطون، أرسطو، جان ليك وغيرهم.

¹ عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص 34.

² محمد أحمد محمد بيومي، غلاف عبد العليم ناصر، علم الاجتماع العائلي "دراسة التغيرات في الأسرة العربية"، دار المعرفة الجامعية، 2003، ص 15.

³ عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص 31.

- **المرحلة الثانية:** تمتد من منتصف القرن التاسع عشر حتى أوائل القرن العشرين وتتميز بتطبيق الأفكار التطورية على ميدان الأسرة والزواج وقد أوحى أفكار شارل دارون إلى المفكرين الاجتماعيين أنه الممكن أن تتطور أشكال الحياة الاجتماعية ونظمها بالطريقة نفسها التي تتطور من بها الكائنات البيولوجية ومن أعلام هذه المرحلة نذكر سبنسر باخوفين، هنري سمنسر مان، لويس مورغان وإدوارد وستر مارك، تايلور وغيرهم...عضو في أسرة ما وتجعله هذه العضوية يعتقد أن دراسة الأسرة أمر سهل وبسيط ومن المحتمل كذلك أن يتصور أن أي نسق أسري آخر لا يتفق وأسرته لابد أن يكون غريبا وشاذا.

- **المرحلة الثالثة:** وتمتد هذه المرحلة خمسين عاما أخرى حتى منتصف القرن العشرين وفيها انتقلت دراسة الأسرة من الاهتمام بالماضي إلى الحاضر وتميزت بتطبيق المناهج العلمية في دراسة الظواهر الاجتماعية، وركزت هذه المرحلة على دراسة العلاقات الداخلية بين أفراد الأسرة متأثرة في ذلك بعلم النفس الاجتماعي، وفي الوقت الذي ظلت فيه دراسة المشكلات الاجتماعية تشغل خلال هذه الفترة مكانة مهمة، ومن أهم دراسات هذه المرحلة مؤلفات كولي توماس وبارك وبيرغس وغيرهم.

- **المرحلة الرابعة:** وهي الممتدة حتى الآن وأهم ما يميز هذه المرحلة تزايد الاهتمام بالنظرية، وتعميق الدراسات الكمية بطريقة أكثر منهجية، علاوة على محاولات جادة لتجميع البحوث التي أجريت في الماضي وتقويمها وتمحيصها وتحديد المدارس الفكرية المختلفة، أو الإطار المرجعية النظرية التي استخدمت في دراسة الأسرة، وتظهر أهمية دراسة الأسرة في أن علم الاجتماع لا يعني بدراستها بمثابة وحدة منعزلة أو مجموعات أسرية متفرقة بل يدرسها بقصد البحث عن قوانين عامة لعناصرها، ولأخذ التغيرات كافة التي طرأت على بنائها ووظائفها، ويفسر كثير من المفكرين انحلال الحياة الاجتماعية في الدول الحديثة إلى انحلال الروابط الأسرية وضعفها وتهاون المسؤولين في حل مشاكلها، وسنحاول التطرق لهذه المراحل بإيجاز بهدف إعطاء صورة متكاملة عن نشأة الأسرة وتطورها.

إن الأسرة بوصفها نظاما اجتماعيا قديمة قدم النوع الإنساني نفسه، إلا أن مسألة نشأة

الأسرة الإنسانية وتطورها لازال يكتنفها كثير من الغموض، فليس لدينا حتى الوقت الحاضر تاريخ سليم وشامل لنظام الأسرة يغطي مراحل تطورها منذ العصور القديمة حتى الوقت الحاضر، ولم يوجه المؤرخون عامة ولا علماء التاريخ الاجتماعي والاقتصادي عناية كافية إلى هذا الموضوع، ويلاحظ أن بعض العلماء الذين اهتموا بدراسة النظم الاجتماعية وتطورها عبر التاريخ اضطروا إلى اللجوء إلى الظن والتخمين وإلى افتراض بداءات نظرية للأسرة، فدراساتهم لم تعتمد على الوصف والتحليل والرجوع إلى ميدان المجتمع ولكنها كانت دراسات شخصية نظرية مستمدة آرائهم الخاصة من أفكارهم الفلسفية، حيث كان الفلاسفة والكتاب الاجتماعيون يعبرون عن وجهات نظرهم وآرائهم، خاصة في المسائل المتعلقة بالحياة الأسرية، ولذلك جاءت هذه البحوث أقرب إلى الفلسفة منه إلى علم الاجتماع الأسري.

1-4- وظائف الأسرة:

تعتبر الأسرة مركز التجمع، أو الركيزة الأساسية في بنائه، وهي أيضا الوحدة الاجتماعية الأساسية في بنائه، فهي تقوم بوظائف مختلفة ومتعددة تتداخل وتتشابك مع وظائف وأنظمة المجتمع الأخرى، حيث أن هذه الأنظمة تتساند وظيفيا مع بعضها البعض، وتؤثر وتتأثر فيما بينها، وإذا نجحت الأسرة في أداء وظائفها بالصورة السليمة فإن تأثيرها على النظم الأخرى يكون كبيرا.

أما إذا فشلت في أداء وظائفها أو بعض منها، فإن هذا الفشل يعود بالسلب على المجتمع الذي يحدث فيه خلا في ميكانيزماته الداخلية خاصة تلك المتعلقة بالجانب الثقافي، ويمكن تلخيص الوظائف التي تقوم بها الأسرة كالاتي:¹

1-4-1 الوظيفة البيولوجية:

وبالتالي يتم عن طريقها ضمان استمرارية الجنس البشري بصورة يقرها المجتمع، فالأسرة هي منبع تجديد أجيال المجتمع من مرحلة لأخرى.

وعلى ذلك تعتبر الأسرة هي المسؤولة عن إنجاب الأطفال، وما يتعلق بذلك من رعاية

¹ السيد رمضان، مرجع سابق، ص15.

صحية وجسمية سليمة، "بما يسهم في النمو السليم للطفل بيولوجيا، وغيرها من المطالب المادية الأخرى للمحافظة على حياته وحمايته من الأخطار الخارجية، وحتى يمكن إنجاب أطفال تتوفر فيهم كافة الشروط الصحية اللازمة ومكتملي الصحة الجسمية والعقلية".¹

1-4-2- الوظيفة الاجتماعية:

انطلاقا من أداء الأسرة لمهمة التنشئة الاجتماعية تتطرق معها مسؤولية تشكيل شخصية الفرد وفقا لهذه الأنماط والسلوكيات الثقافية الموجودة داخل مجتمعه، وعلى ضوء هذا يتحدد المركز الاجتماعي للفرد انطلاقا من أسرته ثم مجتمعه.

وعملية التنشئة الاجتماعية لا تزال تمثل أهم وظائف الأسرة التي بقيت، ويبدو تأثير الأسرة بأحلى صورة في السنوات الخمسة الأولى من حياة الفرد، "وقد أدت هذه الوظيفة إلى الاهتمام بموضوع الثقافة وتأثيرها في الأسرة، فمع بروز الوظيفة الحقيقية للأسرة وانتظامها أكثر فأكثر مع الوقت، وأن وظيفة بناء الشخصية الاجتماعية الثقافية للفرد، أي وظيفة التنشئة الاجتماعية، ولا توجد أي مؤسسة اجتماعية أخرى يمكن أن تؤدي هذه الوظيفة يمثل هذه الكفاءة أو حتى بكفاءة قريبة منها".²

وعلى الرغم من تعدد المؤسسات والهيئات والأنظمة الاجتماعية التي تشارك الأسرة في هذه الوظيفة، فهي مسؤولة في تشكيل شخصية الفرد وفقا للأنماط والسلوكيات الثقافية الموجودة داخل مجتمعه، كما يوضح (رينيه كونيج) بقوله: "الميلاد البيولوجي للفرد ليس هو الأمر الحاسم في وجوده واستمراره، إنما العامل الحاسم هو الميلاد الثاني أي تكونه كشخصية اجتماعية ثقافية تنتمي إلى مجتمع بعينه وتدين بثقافة بذاتها، والأسرة هي صاحبة الفضل في تحقيق هذا الميلاد الثاني".³

1-4-3- الوظيفة النفسية والعاطفية:

يعتبر الجو النفسي السائد داخل الأسرة ذا أهمية بالغة في تكوين شخصية الأبناء،

¹ خيربي الجميلي خليل، مرجع سابق، ص27.

² علياء شكري، مرجع سابق، ص184.

³ المرجع نفسه، ص184.

وتتميتها وفقا لكل مرحلة من مراحل نموه فالأسرة هي المكان الأول الذي يتلقى فيه الفرد دروسا في معاني المشاعر الإنسانية كالحب والكراهية والعطف والحنان.

وكما تؤكد (سنا خولي): "الوظيفة النفسية والعاطفية للأسرة هي ترك أجواء المنزل غامرة بعواطف الحب والقبول الاجتماعي واللعب والتفاهم والتقبل بين الزوجين واحتضان الأولاد بدفء، هذا ما يؤدي إلى وجود وحدة صغيرة تكون المصدر الرئيسي للإشباع العاطفي لجميع أعضاء الأسرة".¹

فنجاح الأسرة في تهيئة الجو النفسي المناسب للطفل يتوقف على مدى ما توفره من تجارب عاطفية وعلاقات طيبة بين الزوجية وجو مملوء بالثقة والوفاء، كل هذا يؤثر على الأبناء وبناء مستقبلهم.

1-4-4- الوظيفة الاقتصادية:

فالأسرة المسؤول الأول عن توفير الحاجيات الأساسية لجميع أفرادها، فهي تشرف على جميع شؤونها المادية، وذلك بممارستها لأنشطة اقتصادية متنوعة من أجل الحصول على دخل يقات منه كل أفراد الأسرة لتلبية الحاجيات الضرورية من مأكّل وملبس ودواء... الخ. وكانت الأسرة في السابق تقوم بكل مظاهر النشاط الاقتصادي، وكانت تعتمد على نفسها وتؤدي حاجاتها وتنتج ما تستهلك، وهذا بقيام جميع الأفراد بالعمل في الحقل ورابطة القرابة قوية، والعيش مشترك والتعاون في الإنتاج، إذ أن العمل كان مقسم وكل فرد من الأسرة يقوم بوظيفة معينة، فالاختلاف الفيزيولوجي بين جسم المرأة والرجل جعل من الأسرة وحدة متكاملة على درجة كبيرة من الكفاءة، فالرجل بقواه الجسمية التي تفوق بها على المرأة يستطيع أن يقوم بصورة أفضل بالأعمال التي تتطلب بعض القوة، وكذا المرأة تقوم بالوظائف الاقتصادية التي تتناسب مع طبيعتها الفيزيولوجية، والتعاون الاقتصادي يؤدي إلى تقوية العلاقات الاجتماعية بين جميع أفراد الأسرة.²

¹ سنا خولي، الأسرة والحياة العائلية، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص61.

² عاطف وصفي، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، دار المعارف، مصر، 1977، ص94.

وتطورت الوظائف الاقتصادية وتحولت إلى وحدة اقتصادية وإنتاجية "وذلك من خلال تأمين معاشها ومطالبها الضرورية بواسطة التعاون والتضامن الجماعي في الإنتاج والاستهلاك إلى أسرة زواجية استهلاكية مستقلة اقتصاديا عن بقية أفراد القرابة من إخوة، والدين، وأعمام، ومن ثم فهي تؤمن معاشها اعتمادا على دخلها الشهري المتمثل في مرتب رب الأسرة العامل".¹

1-4-5- الوظيفة التربوية:

وذلك "بنقل التراث الحضاري من جيل إلى جيل عن طريق تلقين التراث الاجتماعي والخبرات والمهارات المختلفة"²، وتتمثل كذلك في تربية الطفل منذ الولادة وترويضه، بغرس القيم والفضيلة.

1-4-6- الوظيفة الأخلاقية للأسرة:

تعتبر عملية التنشئة الاجتماعية أهم عملية في بناء الفرد، ومن المعروف أن هذه العملية يكتسب الطفل من خلالها قيم المجتمع ومثله ومعاييره وقواعده ونظمه وقوانينه وعاداته وتقاليده وأعرافه واللغة والدين وأنماط السلوك المقبولة والسائدة في المجتمع، "وعن طريق هذه العملية يتحول الطفل من مجرد كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي وأخلاقي".³ وترتبط هذه الوظيفة بدور الأسرة في تنمية العادات والاتجاهات والقيم السلوكية المرغوب فيها، وكذا الأخلاق الحسنة وفنون التعامل مع الغير واحترام وتقدير، وتعلم احترام ممتلكات الغير وحقوقهم والأدب في المعاملة.

1-5- أنماط الأسرة:

1-5-1- من حيث شكل الأسرة:

قسم العلماء الاجتماعيون والأنثروبولوجيون والشاغلين في الحقل الأسري، الأسرة إلى ثلاثة أشكال وهي:

¹ محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 89.

² رابح تركي، مرجع سابق، ص 172.

³ عبد الرحمان العيسوي، التربية للطفل والمراهق، ط1، دار الراتب الجامعية، 2000، ص 12.

أ- الأسرة النووية: هي صغيرة ومكونة من الزوج والزوجة والأبناء غير المتزوجين، الذين يقيمون تحت سقف واحد تتكون الأسرة النووية من الزوج، الزوجة، وأطفالهما المباشرين المستقلين معيشيا واقتصاديا ومكانيا عن الأسرة الممتدة، ويتمثل هذا الاستقلال في مصادر الدخل والإنفاق، وفي جميع أوجه الحياة المعيشية من مأكّل ومشرب.¹

وهي تُعد نموذج أسري يتميز أعضاؤه بدرجة عالية من الفردية وبالتحرر الواضح من الضبط الأسري، مما يترتب عليه مصلحة الفرد وصالح الأسرة ككل، وتمتاز الأسرة النواة بصغر حجمها حيث تتكون عادة من زوج وزوجة وأبناؤهما غير المتزوجين، ويرى الباحثون في علم الاجتماع الحضري كما جاء في قاموس علم الاجتماع "إن هذا النموذج الأسري هو الذي يتزايد انتشاره في المجتمعات الحضرية".²

وتحدد حنان عبد الحميد الأسرة النووية بأنها: "عبارة عن جماعة تتكون من زوجين وأبناؤهما غير المتزوجين ومن السمات الأساسية للأسرة الزوجية أنها جماعة مؤقتة حيث ينتهي وجودها بوفاة أحد الوالدين".³

ويرجع الفضل إلى (اميل دوركايم) في إدخال مصطلح الأسرة الزوجية إلى التراث السوسيولوجي، ومن أبرز إسهامات في تعريف هذا المفهوم ملاحظة (ويليام جود) إذ يرى "أن الأسرة الزوجية هي عبارة عن نمط مثالي".⁴

ويعتبرها (خليل عمر) أنها: "الوحدة الزوجية القائمة على أساس العلاقة المركزية بين الزوجين وإنجاب عدد قليل من الأولاد لا يمثل الأقرباء مثل الأجداد والأعمام دورا مؤثرا في حياتهما الاجتماعية، بل دورا هامشيا".⁵

بينما (م.سيقالين) عملت على إدخال متغير المجال تعريف الأسرة النووية بقولها: "أنها تلك المجموعة من الأفراد يشتركون بروابط الزواج والأصل والذين يشملون حيزا جغرافيا

¹ زيدان أحمد وآخرون، الأسرة والطفولة، ط1، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ص269.

² عبد العاطي السيد وآخرون، الأسرة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص10.

³ محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979، ص390-391.

⁴ خيرى الجميلي خليل، الاتجاهات المعاصرة لدراسة الأسرة والطفولة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1993، ص15.

⁵ المرجع نفسه، ص ص15-16.

ومسكنا واحدا والذي يعرف باللفظ القديم المنزل".¹

ويميز (خيرى الجميلي) الأسرة النووية بين نوعين بقوله: "هي عبارة عن جماعة تتكون من الزوجين وأبنائهما غير المتزوجين وينتمي الفرد في العادة إلى أسرتين نوويتين التي تربي فيها وتعرف باسم أسرة التوجيه والثانية التي يقوم فيها بدور الأب وهي أسرة التكاثر والتناسل".² ومن هنا يمكن القول أن الأسرة النووية أو الزوجية أو البسيطة أنها شكل من الأشكال الأسرية التي نجدها في مختلف المجتمعات الصناعية الحضرية، وهي تضم جيلين فقط، جيلا لآباء (الزوج والزوجة)، وجيل الأبناء غير المتزوجين والذين يقيمون تحت سقف واحد.

ب- الأسرة المتعددة الأزواج الأسرة (المركبة):

وهي الأسرة التي يكون فيها الزوج متزوجا من عدة زوجات، وهي في المجتمع الإسلامي أربع في حدها الأعلى، ولكن هناك مجتمعات أخرى نادرة الوجود يمكن أن يتزوج الرجل فيها بأكثر من أربع زوجات.

وهي التي عرفها "عاطف غيث" كالتالي: "نموذج أسري يقوم على نظام تعدد الزوجات لزوج واحد، وإخوة غير أشقاء، مما ينشأ في هذه الأسرة أنماط مختلفة من العلاقات الاجتماعية".³ وتظهر في المجتمعات الذي فيها نظام تعدد الزوجات مثل المجتمعات الإسلامية، كما تظهر في المجتمعات الأخرى التي تبيح تعدد الأزواج.

ويرى بعض الباحثين أن الأسرة المركبة هي التي تتكون من زوج وزوجة وأولاد مباشرين قد يكون بعضهم من المتزوجين أيضا، ويرى البعض الآخر بأنها أسرة تتكون من أسرتين نوويتين أو أكثر ترتبط ببعضهما عبر خط الأب أو خط الأم من خلال علاقة الأب والابن أو الأخ وأخيه، وكذلك الأخ وأخته أو ما يسمى العائلة هنا عندنا في الجزائر، وتكاد تكون الإقامة المشتركة هي القاعدة السائدة كما تكون مصحوبة عادة ببعض الالتزامات الاقتصادية والاجتماعية المشتركة".⁴

¹ حنان عبد الحميد العنابي، الطفل والأسرة والمجتمع، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص54.

² معن خليل عمر، علم اجتماع الأسرة دار الشروق للنشر والتوزيع، لبنان، 1994، ص56.

³ محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص177.

⁴ SEGALEN.(M); Sociologie de la famille, Armandcolin paris, 2002, p05.

ج- الأسرة الممتدة:

يعد هذا النمط من أكثر الأنماط شيوعا في تاريخ المجتمعات الإنسانية، ويعرفه "فريدريك معتوق" على أنه: "النمط الذي يتكون من عدة عائلات نواتية تربط فيما بينها علاقة أعمام وأبنائهم، ويكون القاسم المشترك للعائلة الممتدة: المسكن الواحد".¹

وتتضمن هذه الأسرة الزوج والزوجة وأبنائهما المتزوجين، وغير المتزوجين.

كما تضم الأعمام والأخوال، والعمات والخالات والجد والجدة من ناحية الأم والأب، وتتميز هذه الأسر برابطة الدم، كما يعيش كل أفرادها تحت سقف واحد، ومثل هذه الأسر موجود في المجتمعات العربية بصفة كبيرة.

تتواجد هذه الأشكال أو الأنماط من الأسر في المجتمعات الريفية والمجتمعات المحلية العشائرية القبلية، وتكون فيها سيطرة الزوج على الزوجة وسيطرة أحد الأقارب كالجد أو العم والأخ الأكبر، وهي أسرة متعددة الوظائف، إذ تعرفها (سناء الخولي) بأنها: "متكونة من الأب والأم والأبناء غير المتزوجين والأبناء المتزوجين وأولادهم وعدد من الأقارب كالعم والعمة والخال والبننت الأرملة".²

كما يعرفها كل من (فوجل وبيلي) ما ذكر (عبد الهادي الجوهري) بأنها: "تجمع أوسع من الأسرة النووية تربطه علاقات السلالة، وينتمون إلى أسرتين نوويتين أو أكثر وينتسبون من خلال امتداد علاقة الأب والابن".³

أما (عبد العاطي السيد) فيرى أنها: "تمط شائع في المجتمعات غير الصناعية وهذه الأسر عبارة عن جماعة متضامنة والملكية فيها عامة والسلطة فيها رئيس الأسرة أو الجد الأكبر، بمعنى آخر الجماعة التي تتكون من عدد من الأسر المرتبطة سواء كان النسب فيها إلى الرجل أو المرأة، ويقيمون في مسكن واحد وهي لا تختلف كثيرا عن الأسرة المركبة أو هي العائلة".⁴

¹ فريدريك معتوق معجم العلوم الاجتماعية، ط1، أكاديميا، لبنان، 1993، ص156.

² سناء الخولي، مرجع سابق، ص8.

³ المرجع نفسه، ص9.

⁴ علياء شكري، مرجع سابق، ص135.

1-6- المدخل النظرية المعاصرة في دراسة الأسرة:

1-6-1- المدخل النسقي:

يعتمد هذا المدخل على رؤية مشتقة بالأساس من أعمال تالكوت بارسونز والتي قامت بدورها تطوير الرؤية النسقية الكلية، حيث يقوم المدخل النسقي على مجموعة من القضايا نوجزها فيما يلي:¹

- يتكون المجتمع من أنساق متفاعلة، والنسق هو مجموعة من العناصر أو المكونات المتفاعلة التي تحتفظ بعلاقات منتظمة مع البيئة المحيطة بها.
- إذا كان للنسق بناء فإن له وظائف وتشير الوظائف إلى المتطلبات أو الأعباء الملقاة على عاتق النسق، وقد حدد تالكوت بارسونز أربعة وظائف أساسية للنسق: التكيف أي القدرة على التكيف، وتحقيق الهدف، والتكامل أي تدعيم الروابط الاجتماعية، والمحافظة على النمط.
- تختلف الأنساق الاجتماعية فيما بينها وفق مجموعة من المعايير، فمن حيث الحجم هناك الأنساق الكبرى والصغيرة، ومن حيث كثافة الاتصال بالبيئة المحيطة يمكن التمييز بين الأنساق المفتوحة والمغلقة، ومن حيث درجة مقاومة الأنساق لبيئتها يمكن التمييز بين الأنساق المرنة والأنساق المتصلة.
- تتحدد علاقة النسق ببيئته من خلال نظام للمدخلات والمخرجات، تشير المدخلات إلى كل المؤثرات الخارجية على النسق، أما المخرجات فإنها تشير إلى كل الاستجابات التي يتفاعل بها النسق مع المؤثرات الخارجية.
- يعيش النسق في حالة توازن ومن ثم فإن التغير فيه يحدث بشكل تدريجي وغالبا ما يحدث التغير من خلال الاستجابة التلاؤمية للمتغيرات الخارجية التي تنحصر في انتشار المعرفة العلمية والتكنولوجية.
- والأسرة وفقا لهذا المدخل هي نسق يتكون من وحدات متفاعلة ينتمي إلى بيئة أوسع تندرج في مستوياتها فتبدأ بالدوائر القربية وتتسع إلى الدوائر المهنية والاقتصادية والاجتماعية الأوسع.

¹ أحمد زايد، وآخرون، الأسرة والطفولة، دراسات اجتماعية واثنوبولوجية، ط1، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، دس، ص21.

- أهم الانتقادات الموجه لهذا المدخل:

إن هذا الاتجاه قد أغفل دراسة الأسرة في ضوء التحولات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى للمجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية، كما تجاهل الأثر الذي أحدثه تغيير نمط الإنتاج على الأسرة وعلى مكانة المرأة في المجتمع¹.

1-6-2- مدخل التفاعل الرمزي:

لقد وجدت نظرية التفاعل الرمزي طريقها إلى سوسيولوجيا الأسرة من خلال أعمال برجس عندما قدم في عام (1926) برنامج عن الأسرة وأوضح فيه أن الأسرة عبارة عن وحدة من الشخصيات المتفاعلة وقدم أنماط من الأسر بعد تصنيفها في ضوء العلاقات الشخصية التي تربط بين الزوج والزوجة وبين الزوجين والأبناء².

ويركز هذا الاتجاه عند دراسته للأسرة على الكشف عن العمليات الاجتماعية التي تقع داخل الأسرة، واستقصاء الأفعال المحسوسة للأشخاص والسلوك المنظور الذي يمكن ملاحظته، وكذلك اتجاهات أفراد الأسرة نحو بعضهم البعض، وبذلك فإن هذا الاتجاه يؤكد على أهمية المعاني وتعريفات المواقف والرموز والتفسيرات، وذلك لأن التفاعل بين بني الإنسان وفقا لهذا الاتجاه يتم عن طريق استخدام الرموز وتفسيرها والتحقق من معاني الأفعال³.

وعلى ذلك يمكن القول بأن التفاعلية الرمزية تفسر الأسرة من خلال بعض العمليات التي تتكون من أدوار، وعلاقات المكانة، ومشكلات الاتصال وتخاذلي القرار، وعمليات التنشئة، ويفيد هذا الاتجاه في دراسة العلاقة بين الأسرة والمجتمع، لأنه يركز على عمليات التفاعل داخل الأسرة مع ربطها بالتفاعل الاجتماعي الذي يحدث داخل البناء الكلي للمجتمع⁴.

ومن أهم المفاهيم الأساسية لدى هذا الاتجاه هي المركز والدور وهما مفهومان مرتبطان ببعضهما فهما يكشفان الرابطة بين الفرد والمجتمع الذي ولد فيه، ويشير المركز إلى الموقع

¹ أحمد زايد، المرجع السابق، ص22.

² سامية الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، دار المعارف، 1982، ص34.

³ طلال عبد المعطي مصطفى أبحاث في علم الاجتماع، نظريات ونقد، دار هادي، دمشق، 2002، ص26.

⁴ سامية الخشاب، المرجع السابق، ص35.

أو الوضع الذي يحتله الفرد في البناء الاجتماعي¹.

- أهم الانتقادات التي وجهت لهذا المدخل:

لا يعتبر الأسرة عاملا مسببا وفعالا في عملية التغير الاجتماعي، بل إنها مجرد جماعة سلبية تتكيف وتتلاءم مع التغيرات التي تحدث في المجتمع².
يعتبر هذا الاتجاه محدود النطاق أي: يرتبط بموقف واحد من مواقف الحياة الاجتماعية، ولا يسعى إلى فهم المجتمع ككل، وهو ليس باتجاه نظري عام في المجتمع بقدر ما هو اتجاه نظري في التنشئة الاجتماعية على الرغم أن البعض يحاول أن يطور منه نظرية شاملة في الواقع الاجتماعي³.

2- إطلالة تاريخية حول الأسرة الجزائرية:

2-1- الأسرة الجزائرية:

كانت الأسرة الجزائرية عائلة متوسعة تعرف نمط الأسر الممتدة التقليدية، أين تعيش العديد من العائلات الزوجية، أين يمكننا إيجاد من (20) إلى (60) شخص وأكثر يعيشون جماعيا تحت سقف واحد. أي (3) إلى (4) إلى (5) أزواج أو حتى أكثر من ذلك. ولكل منها (8) إلى (10) أبناء وقد أطلق عليها الدكتور بوتفنوشت اسم "الدار الكبيرة" عند الحضر و"الخيمة الكبرى" عند البدو. وهي عائلة بطريقة الأب فيها هو الزعيم والجد هو القائد الروحي للجماعة العائلية، ينظم فيها أمور تسيير التراث الجماعي، كما أن النسب فيها ذكوريا والانتماء أبوي... والميراث ينتقل في خط أبوي، أي من الأب إلى الابن الأكبر عادة حتى يحافظ على الطبيعة اللانقاسمية للتراث⁴.

وتعتبر القيم الروحية والأخلاقية محل اهتمام الأسرة الجزائرية التي تتميز بإدارة نزبها لشؤونها الاجتماعية والممارسة في العمل الزراعي، على أسس تعاونية جماعية دون أي

¹ سناء الخولي، الزواج والعلاقات الأسرية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 130.

² طلال عبد المعطي مصطفى، المرجع السابق، ص 31.

³ المرجع نفسه، ص 31.

⁴ بوتفنوشت مصطفى، العائلة الجزائرية "التطور والخصائص الحديثة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 38.

الفصل الثالث: سوسيولوجيا الأسرة والأسرة الجزائرية

مناسبة لأدوار اجتماعية معينة تمكنه من مسايرة جماعته والتوافق معها وتسير له الاندماج في الحياة الاجتماعية¹.

ورغم الوضع الاجتماعي الذي كانت فيه الأسرة الجزائرية أثناء الفترة الاستعمارية من فقر وانتشار الأمية، إلا أن العنصر الفطري لدى الوالدين جعلاً لأبنائهم جواً مملوءاً بالعاطفة والحنان والتضامن بين الأفراد وعمل الوالدين على تحقيقه لهم ويقوم الوالدين بتعلم القيم الخاصة بالنظام الاجتماعي السائد لأبنائهم، تتمثل في الكرامة والتضامن والشرف والاحتشام خاصة لدى الفتاة، وقيم الطاعة والخضوع وكما هو في ذهن المرأة "مفاهيم واضحة للرجولة والأنوثة والأدوار التي يجب أن يؤديها كل منهما، فنجد للذكر القوة والسلطة والإمارة على بعض أفراد الأسرة.²

وعلى هذا الأساس تقوم التربية بتوجيه الفرد وفقاً لما يمليه النظام الاجتماعي حتى يكون الفرد عضواً مهماً يقوم بدوره حسب سنه وجنسه الذي يفرضه تقسيم العمل، وبفعل التنشئة ينوب الفرد في هذا النظام بطريقة لا شعورية، وكما أنه يتقن دوره حكم وجهه منذ الصغر كل من الذكر والأنثى نحو أدوارهما الاجتماعية المستقبلية، فنجد أدوار المرأة تتمثل في إنجاب الأطفال وتربيتهم والقيام بشؤون المنزل على أحسن وجه.

أما دور الذكور فهو المسؤول الأول والأخير في الإنفاق على الأسرة، وهو صاحب القرار والسلطة فيما يخص مستقبل الأسرة وكذا حمايتها...، إلا أن هذه الوتيرة لم تستمر بفعل حدوث بعض التغييرات على سلم قيم النظام الاجتماعي السائد، إذ فقد بعض قيمه وعُدلت بقيم جديدة بفعل عوامل كثيرة، من أبرزها دخول المرأة للتعليم وخرجها للعمل وغيرها من العوامل:

- التعليم:

السياسة التعسفية التي انتهجها المستعمر في حق الشعب الجزائري، أثرت بشكل كبير على الوضعية التعليمية خاصة، بحيث استهدف المستعمر إلى غلق أبواب التعليم التي تتمثل في المدارس والكتاتيب... الخ، في وجه الأفراد الجزائريين بهدف السيطرة عليهم.

¹ حنان عبد الحميد العناني، مرجع سابق، ص 21.

² حمد زايد، لطفي وآخرون، المرأة والمجتمع وجهة نظر علم الاجتماع، دار الجامعة الشاطبي، الإسكندرية، 1997، ص 39.

بالإضافة إلى وضع حد لتعليم الجزائريين ووصولهم إلى مستوى عالي للذين التحقوا بالمدارس الحرة التي فتحت من قبل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الذين أدركوا أهمية التعليم ودوره في حياة الفرد وانتشرت هذه المدارس في مناطق مختلفة. إلا أن البرامج التربوية لتعليم الذكور يختلف عن تعليم الإناث، فهذه الأخيرة يركزون على تعلمها تعاليم إسلامية أخلاقية وفي حدود بسيطة أي في مرحلة ابتدائية باعتبارهم البيت هو المكان الطبيعي والأصلي للمرأة من جهة ومن جهة أخرى حتى لا تتأثر بالقيم الثقافية الفرنسية، كما أنها في هذه المرحلة تكون مؤهلة للزواج.¹

أمام هذه الوضعية التعليمية نجدها تدعم وتعيد إنتاج الأدوار التقليدية لكلا الجنسين، فالتعليم البسيط للفتاة يساهم في مساعدتها على القيام بدورها التقليدي على أحسن وجه مع أفراد أسرتها قبل الزواج ومع زوجها وأبناءها بعد الزواج.

- تقسيم العمل:

كان اقتصاد الأسرة الجزائرية يتميز بالدرجة الأولى بالنشاط الزراعي، فكانت الزراعة مصدر رزقهم وقوتهم، وهذا النشاط الزراعي يمارسه الرجال أكثر من النساء، في حين أن المرأة تقوم بتربية المواشي، الصناعة التقليدية حيث "كان الاستهلاك جماعيا وقائم على الملكة المشتركة وكذلك الاستهلاك الجماعي".²

إلا أن مختلف هذه الأعمال التي تقوم بها المرأة لا تعكس مكانتها الاجتماعية كالتى عند الرجل في النظام الاجتماعي العام للأسرة، فالرجل يقوم بتسويق المنتج بما فيه منتج المرأة، والأموال التي يتقاضى أجراها ينفقها دون استشارتها أو تستلم إلا قليلا من الثمن المتحصل عليه من بيع منتجاتها.

فالظروف الاقتصادية المتدنية من الأسباب الأولى التي دفعت المرأة للعمل وهذا لإعالة نفسها تخفيفا من الفقر الذي أصبح يهدد الأسرة، فهذا العمل هو عمل على تغيير القيم

¹ ربيعة رميشي، مشاركة الأمهات الجزائريات في عملية صنع القرار داخل الأسرة، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص31.

² Claudine CHAULET, La terre, Les frères et L'agreste, Ed.p.u.f. Alger, 1987, p205.

السائدة للنظام الاجتماعي الذي فرق بين عمل الرجل خارج البيت وهو المسؤول على الإنفاق وإعالة الأسرة، ومكانة المرأة داخل البيت مهمتها تربية الأجيال وتدبير شؤون البيت، ولا تخرج منه إلا للضرورة ومع مرافقة الزوج أو أحد أفراد الأسرة الابن الأكبر، فخرجها للعمل خارج البيت يعتبر سلوكا جديدا في حياة الأسرة عامة والمرأة خاصة.¹

2-2- تغير العلاقات الاجتماعية في الأسرة الجزائرية:

تتغير الروابط بين الأجيال المتعاقبة (أجداد، أباء، أبناء، أحفاد) إذ تتعرض للتغير مما يؤثر على مدى الالتزامات المتبادلة فيما بينهما واستمرار الامتداد الأسري أو القرابي، فإن أنساق العلاقات البنائية الداخلية بين أعضاء الجيل الواحد وبين الآباء والأمهات وبين الإخوة، تتأثر أيضا بالتغير طبقا للتحول الذي يحدث في نمط السلطة التقليدية السائدة ويحدث هذا التأثير نتيجة التغيرات المذكورة آنفا.

2-2-1- علاقة الوالدين مع الأبناء:

إن التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية التي تعرض لها المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة، قد أثّر على نوعية العلاقات الداخلية في الأسرة من حيث علاقة الوالدين بالأبناء، إذا نظرنا إلى التغير الذي طرأ على معاملة الأبناء في الأسرة الجزائرية في الاتجاه بين المساواة بين الجنسين، إذ نجد أنه يرجع إلى عدّة عوامل داخلية وخارجية، "العوامل الخارجية ترجع إلى فتح التعليم والعمل أمام الفتاة مما أتاح لها فرصة إثبات وجودها في المجتمع، أما العوامل الداخلية فتتجه إلى التثقيف الإيديولوجي لدى الأسرة نفسها حيث أصبحت في الأسرة بالوقت الحالي لا تفرق بين الذكر والأنثى، لأن إنجاب البنت أصبح لا يشكل عبئا على الأسرة"²، كما أصبحت العلاقات الأسرية بين الأفراد ديمقراطية قائمة على قيمة المساواة بين أعضائها والحرية... الخ، إلا أن هذه المهمة لا تسود في كل الأسر الجزائرية إذ تتعرض الأسر إلى فقدان التقاليد والقيم التي كانت تلعب الدور الأساسي

¹ BOURQUA.R, CHAURAD.M et les autres, femme culture et société du Maghreb, Culturefemme et famille, édition Afrique orient, 1996, p59.

² فادية عمر الجولاني، اتجاهات الأسرة العربية نحو عادات الزواج، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2004، ص86.

في وحدة تماسك العائلة الممتدة، لهذا تكون علاقاتها الاجتماعية والقريبة ضعيفة ومفككة في بعض الأحيان.

فترية الأبناء تربية وجوبية تلعب دورا هاما في نمو القدرات الإبداعية ونجد في "التربية التقليدية" إلا تلقين الطفل مجموعة من القيم والحقائق الجافة وما طلباته بحفظها وتتبعها آليا، أما التربية الحديثة فهي تراعي حاجات الأطفال النفسية كالحب والعطف والحنان، الحرية والنجاح والضبط والاحترام والاعتماد على النفس والثقة بها¹، إذ يستفيد الأبناء من خلال الخيارات والتجارب وتفاعله مع محيطه الأسري وما يكتسبه من معارف ومعلومات ومهارات وميول مسؤولية الأبناء إذ يوجههم ويرافقهم في سلوكياتهم داخل وخارج البيت وذلك من طرف كل من الوالد والوالدة. ولكن لا نجد هذا النموذج التربوي في جميع الأسر الجزائرية للأسف إذ إهمال الوالدين مسؤولية أبناءهم يلحق أبناءهم متشرد والانحراف وإدمان على المخدرات والكحول... الخ، وهذه السلوكيات لا نجدها في الأسر الممتدة بقدر ما نجدها في زمننا هذا.

هذا ما أدى إلى تحول الأسرة شكلا من النمط الممتد إلى النمط النووي، كما أن لظاهرة النزوح الريفي أو ما يسمى اصطلاحا بالهجرة الداخلية في تغير شكل الأسرة حيث أن مسؤول العائلة وزوجته يعتمدان على المدخول الشهري، الشيء الذي جعلهم يتحفظون عن الإنجاب بالمقارنة. ما كانت عليه الأسر، حيث أصبح عدد الأبناء في الأسرة الواحدة مع يتراوح بين (5) و(7) أشخاص عكس ما كانت عليه في السابق أين كان عدد الأفراد يصل إلى (40) شخصا.

3- الخصائص الاجتماعية للأسرة الجزائرية:

سوف نحاول في هذه النقطة أن نقدم بعض الخصائص الاجتماعية للأسرة الجزائرية بشكليها التقليدي والمعاصر، هذه الخصائص الاجتماعية التي نجدها متقاربة فيما بين هذين الشكليين للأسرة الجزائرية التقليدية منذ فترات طويلة.

لكن تبقى الأسرة التقليدية متواجدة بصفة دائمة في المجتمع الجزائري لما لها من تأثير

¹ عبد الفتاح الرشدان نعيم صحنيتي، المدخل إلى التربية والتعليم، ط1، دار الشروق والنشر والتوزيع، بيروت، 1994، ص2.

كبير على الأسرة الزوجية التي مهما حاولت الانعزال عن الأسرة الجزائرية التقليدية، إلا أنها ترجع إليها دائما في الأمور الهامة كالزواج مثلا.

3-1- الخصائص الاجتماعية للأسرة الجزائرية التقليدية:

تتميز الأسرة الجزائرية التقليدية بخصائص اجتماعية متنوعة يمكن إبراز أهمها على الشكل التالي:

- عرف مصطفى بوتفنوشيت الأسرة الجزائرية التقليدية بقوله: "...هي أسرة كبيرة أو ممتدة، أين يعيش فيها عدد كبير من الأسر الزوجية تحت سقف واحد، وهو الدار الكبيرة لأسرة ذات وأين نعد من (20) إلى (60) شخصا فأكثر..."، والأسرة الجزائرية هي نمط أبوي أين يكون الأب أو الجد فيها هو القائد الروحي للجماعة، إذ ينظم ويسير فيها الأملاك الجماعية للأسرة".¹

- وهناك تعريف آخر للأسرة الجزائرية التقليدية، فالعائلة تشير إلى: "...الجماعة من الأشخاص التي تعيش في كنف واحد..."، وهناك شكلين من العائلة يمكن تحديدها هنا: عائلة مركبة من بيت الأب ومن أبناءه المتزوجين...، وعلى عائلة مركبة من البيوت لمجموعة من الإخوة.

- من بين خصائص الأسرة الممتدة كذلك نجد ميزة التضامن والتلاحم، حيث تلعب "الدار الكبيرة" التي تجمع أعضاء الأسرة دورا هاما في تحقيق هذا التضامن بحيث نجد "...الآباء يمنحون الأمن والحماية في وضع من التعاون الدائم... وكل أسرة زوجية وكل جنس أو سن فيها تجد داخل هذه الدار مكانة خاصة بها حسب ما تقتضيه قواعد مجموعة والرموز التي تتفاعل من خلال الجماعة المنزلية".²

- وهذه الخاصية للحياة الجماعية داخل الأسرة التقليدية هي بالدرجة الأولى ميزة البناء الاجتماعي الريفي، إذ تجمع هؤلاء الأفراد جميعا قرابة الدم والانحدار من نسب واحد.

- هناك أيضا خصائص لنوع نسق القيم التي ترتكز عليها هذه الأسرة، فنجدتها تركز على

¹ Boutefnouchet (Mostefa), La famille Algérienne, volution etcaracteristique, OPCIT, p38.

² Boutefnouchet (Mostefa), La famille Algérienne, évolution et caractéristiques, OPCIT, p40-41.

القيم الأخلاقية والروحية، فنجد أن هذه القيم الروحية والأخلاقية مفضلة على القيم المادية، وتبدو محل رضا وقبول لأنها نابعة من السلوك الديني، فالأسرة الجزائرية التقليدية تنمي روح الضمير الخلقى في أفرادها، وتزكي سلوكياتهم بما يقتضيه الدين.

وللمرأة الجزائرية التقليدية أيضا دورا في الاقتصاد المنزلي، فهي وإن لم تشارك في العمل خارج البيت كالرجل، إلا أنها ملزمة بتسيير المدخرات الغذائية، وحفظها لأطول مدة ممكنة.

3-2- الخصائص الاجتماعية للأسرة الجزائرية الحديثة:

تتميز الأسرة الجزائرية المستحدثة بعدة خصائص اجتماعية أهمها:

- تتمركز معظم الأسر الجزائرية المستحدثة في المناطق الحضرية من المدن الكبرى للوطن، ويرجع ذلك إلى موجة الهجرة الداخلية التي حصلت من الريف إلى المدينة سعيا وراء كسب القوت في أول الأمر، ثم سرعان ما انسجمت هذه الأسر النازحة بأشكال متفاوتة بحسب الظروف الاجتماعية التي غيرت من بعض أو من أغلب خصائصها التقليدية.

وأولى هذه التغيرات "...تقلص حجمها من النظام الأسري الممتد على النظام الأسري النووي... وهذا يتعلق بالنشاط الاقتصادي القائم على الزراعة في الريف، والذي يساعد على البقاء واستمرار نظام الأسرة الممتدة، وذلك من خلال تأمين معاشها... بالتعاون والتضامن...، فإن الصورة تتقلب في الوسط الحضري، ذلك أن كل أسرة زواجية مستقلة اقتصاديا عن بقية أفراد القرابة... ومن ثم تأمين معاشها اعتمادا على دخلها الشهري المتمثل في مرتب رب الأسرة العامل".¹

لكن ورغم هذه التغيرات، بقيت الأسرة الجزائرية المستحدثة إلى حد بعيد متمسكة بقيمها وبيعض وظائفها التقليدية، وبحيث نلاحظ بأن "...هذا الشكل الجديد الذي بدأت تتسم به المراكز الحضرية يتميز بكثرة الإنجاب إذ يتراوح معدل أفراد الأسرة الزوجية بين (5) إلى (7) أفراد وبقاءها محتفظة في كثير من الأحيان بوظائف الأسرة الممتدة، ومن ثم يمكن القول أنه بعد الاستقلال بدأت تتشكل بوضوح أسرة جزائرية تجمع بين خصائص الأسرة

¹ السويدي محمد، مقدمة في دراسات المجتمع الجزائري، مرجع سابق، ص 88-89.

الحضرية، ووظائف الأسرة الريفية، وهذا على مستوى الجيل الأول والثاني من النازحين، أما الجيل الثالث ففي الغالب يتجه نحو الأسرة الحديثة الزوجية".¹

4- أهم التغيرات الاجتماعية الحاصلة في الأسرة الجزائرية:

لقد تبين أن الأسرة الممتدة لم تُعد الشكل التقليدي الذي يتميز به المجتمع الجزائري في الوقت الحاضر، خصوصا في المدن الكبرى أين بدأ ينتشر شكل الأسرة الزوجية أو النووية. ولا يعني هذا أن النسق الأسري أصابه خلل، وإنما ذلك راجع إلى محاولة الأسرة تحقيق التكيف مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية العديدة التي حدثت وما تزال تحدث أثارا مختلفة في المجتمع، لكن ذلك لا يعني اختفاء الأسرة الممتدة نهائيا.

4-1- تغير حجم الأسرة:

إن نسبة كبيرة من الأسر الجزائرية كانت تأخذ طابع العائلة الممتدة، وفي الوقت الحالي أصبحت تميل أكثر إلى صغر حجمها، وتحديد عدد أطفالها، وهذا ما يدل على مدى التغير الثقافي الذي لحق بالأسرة الجزائرية".²

ويمكن تحديد أهم أسباب هذه التغيرات فيما يلي:

- تحول اعتماد الأسرة في دخلها الاقتصادي من العمل الزراعي إلى العمل المأجور، والدخل الفردي لأعضائها، مما أنقص من القيمة الاقتصادية للأولاد حيث لم يعد الطفل في الوقت الحاضر مصدرا للدخل، كما كان في المجتمع الزراعي، وأن أصبح عبئا على والديه.
- ارتفاع الأسعار وثبات مصادر الدخل مما دفع الأسر إلى التفكير، أما نظريا أو عمليا في تحديد أولادها، حتى تتمكن من الإنفاق عليهم.
- رغبة كل أسرة في المحافظة على مستوى معيشي مرتفع، خاصة في الفئات الحضرية، إضافة إلى الرغبة في توفير أسباب الرعاية الصحية والتعليم والملبس والغذاء لأطفالها مما يدفعها لتحديد عدد الأطفال.

¹ السويدي محمد، المرجع السابق، ص 89.

² سناء خولي، الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص 437-438.

5- العلاقات الأسرية في المجتمع الجزائري:

5-1- العلاقات الأسرية التقليدية:

يُعد نظام السلطة في الأسرة الجزائرية التقليدية أبويا، فالأب هو صاحب السلطة العليا والجد هو القائد الروحي لكل الجماعة بحيث تطاع كل أوامره وله الحق في أن ينظم ويسير التراث الجماعي حفاظا على تماسك الأسرة الممتدة فهي تجمع الأقارب وتتوحد تحت سلطة واحدة تظم أجيالا متعددة في تجمع حميمة، فالأسرة الممتدة هي الوحدة الأساسية فهي تضم مجموعة من الأسر النووية¹.

إن الصفة المتأصلة في العلاقات الاجتماعية داخل العائلة الجزائرية التقليدية هي الوحدة والتماسك، خاصة وأن العلاقات التي تربط بين أعضاء هذه العائلة قائمة على التعاون والمودة والتضحيات والالتزام غير المحدود والولاء هذا ما كان يمنح هؤلاء الأعضاء الشعور بالطمأنينة والاستقرار العاطفي، كما كانت هذه العلاقات تتميز بدرجة عالية من الاحترام ونكران الفردية فالقيم والممارسات الفردية لم تكن تشجع بقدر ما كانت تشجع وتدعم القيم والممارسات الجماعية².

5-2- العلاقات الأسرية المعاصرة:

لقد تقلص حجم الأسرة ن فأصبحت الأسرة الجزائرية في الوقت الحالي أسرة نووية بسيطة متكونة من الزوج وزوجته وأبنائهم وهي أسرة تدبر شؤونها بنفسها وتبحث عن الاستقلالية كما تغير دور المرأة فأصبح بمقدورها اتخاذ المبادرة وتسيير حياتها³. أما بالنسبة لعلاقة الآباء بالأبناء فقد طرأ عليها بعض من التغيرات فهي تقوم على الحرية والمساواة النسبية والديمقراطية وعلى التفاهم وليس الرهبة والخوف⁴.

¹ بالنور مبارك، العلاقات الأسرية في المجتمع الجزائري بين الأصول التقليدية والحداثة التكنولوجية، مجلة نوميروس الأكاديمية، المجلد الثالث، العدد الثاني، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، ص63.

² حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص176.

³ Bouteffnouchet, M, Système social et changement social en Algérie, p259.

⁴ سعيدة عزوز، التلفزيون والأسرة الجزائرية، دراسة وصفية في التعرض وعلاقته بالاتصال الأسري، رسالة ماجستير، الجزائر، 2001، ص101.

إن هذه التحولات غيرت نوع العلاقات الداخلية والخارجية في الأسرة فلا يزال الرجل رئيس الأسرة والقائم عليها لكن هذه الرسالة لم تعد بنفس الصفة التي كانت عليها الأسرة التقليدية لأسباب عدة كارتفاع مستوى التعليم وفتح مجال العمل أمام المرأة وتطلعها إلى دور أكثر فعالية في أسرتها، وبالتالي فإن الاشرار في اتخاذ القرار بين الزوج وزوجته أصبح السائد في كثير من الأسر الجزائرية، وهذا يدل على التغيير الذي اصاب سلطة الرجل والجديد الذي سجل في العلاقة بين الزوجين هو نشوء حوار أكثر تفتحاً من الماضي، وفيما يخص العلاقة بين الإخوة خصوصاً بين العائلة فإنها تبقى بعض التحفظات من خلال التصرف بين الذر والانثى خصوصاً في سن المراهقة فالأخ لا يتعرض إلا للمواضيع الشكالية عندما يتحدث مع اخته كما أن الحديث في الخصوصيات يكون متجنباً تماماً¹.

¹ بالنور مبارك، العلاقات الأسرية في المجتمع الجزائري بين الأصول التقليدية والحداثة التكنولوجية، مرجع سابق، ص 65-66.

خلاصة:

تناولنا في هذا الفصل الأسرة باعتبارها نواة المجتمع وأحد ركائز الاستقرار الاجتماعي، وقد تم التطرق إلى نشأتها التاريخية وتطور وظائفها سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي كما عرضت أنماط الأسرة وتنوعها تبعا للبيئة الاجتماعية السائدة، وتم تطرق أيضا إلى الأسرة الجزائرية لما لها من خصوصيات تميزها عن غيرها سواء من حيث بنيتها أو علاقتها الداخلية أو تأثيرها بالتحولات المجتمعية، ويتبين لنا من خلال هذا العرض أن الأسرة ما تزال تؤدي دورا محوريا رغم التغيرات التي طرأت عليها، مما يستدعي مزيدا من البحث لفهم التحديات التي تواجهها والسبل الكفيلة بالحفاظ على تماسكها واستمرار وظائفها الأساسية.

الفصل الرابع

الفصل الرابع: سوسيولوجيا الجريمة وجرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري

تمهيد

1- نشأة الجريمة

2- تصنيف الجرائم

3- انعكاسات الجريمة على المجتمع

4- أنواع جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري

5- أهم الظروف الأسرية المؤدية إلى ارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري

6- واقع جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري.

7- واقع جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري ولاية الوادي نموذجا

خلاصة

تمهيد:

لقد شكّلت الجريمة على الدوام منذ نشأتها تهديدا للاستقرار والنظام العام، وعلى الرغم من اختلاف مظاهرها وأشكالها إلا أن الجريمة تظل تعبيراً عن خلل اجتماعي أو انحراف عن المعايير والقيم السائدة، في هذا الفصل سوف نتناول نشأة الجريمة وتصنيفاتها وفق المنظور الاجتماعي، كما نسلط الضوء على انعكاساتها السلبية على المجتمع من حيث الأمن، الترابط، وسوف نتطرق أيضاً إلى أنواع جرائم الاعتداء المنتشرة في المجتمع الجزائري، مثل التهديد والجروح العمدية والقتل والسرقة والمخدرات، والتي تُعد اعتداء على الأشخاص والممتلكات والصالح العام، كما سوف نناقش في هذا الفصل أهم الظروف الأسرية التي قد تسهم في تفشي الجريمة بما في ذلك الوضع الاقتصادي والسكني الاقتصادي إلى جانب تأثير طبيعة العلاقات داخل الأسرة في تعزيز ارتكاب جرائم الاعتداء، مع عرض لواقع جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري وواقع جرائم الاعتداء في ولاية الوادي كنموذج.

1- نشأة الجريمة:

ظهرت الجريمة منذ ظهور الإنسان على سطح الأرض وكان قتل قابيل لأخيه هابيل أول جريمة عرفت البشرية، وقد عرفت الجريمة وتنظيماتها منذ تقنين هامورابي عام (1800) قبل الميلاد، كما عولجت في كتب العهد القديم وفي المدرسة الوضعية، ويقول الفيلسوف الفرنسي أوجست كونت إن أي نظام لا يمكن فهمه جيدا إلا من خلال تاريخه.¹

تعتبر هذه القصة أول جريمة قتل مسجلة في تاريخ البشرية، وهي مذكورة بالقرآن الكريم وكذلك في الكتب السماوية قال تعالى في القرآن: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴿١٠١﴾ لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَنَّكَ إِنَّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴿١٠٢﴾ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ ﴿١٠٣﴾ فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿١٠٤﴾﴾ فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُؤَارِي سَوْءَةَ أَخِيهِ﴾².

2- تصنيف الجرائم:

1-2- التصنيفات الاجتماعية:

تقسم الجرائم من الناحية الاجتماعية إلى الأنواع الآتية:³

- جرائم ضد الممتلكات كالسرقة والحريق العمد...الخ.
- جرائم ضد الأفراد، كالقتل والضرب...الخ.
- جرائم ضد النظام العام، كجرائم أمن الدولة وإشاعة الفوضى والتخريب؛ جرائم ضد الأسرة، كالخيانة الزوجية وإهمال الأطفال.
- جرائم ضد الدين كالاغتداء على أماكن العبادة التي تعتبر مقدسات لا تمس بسوء.

¹ عقيدة محمد أبو العلاء، أصول علم الإجرام، ط2، دار الفكر العربي، 1994، ص ص6، 24.

² القرآن الكريم، سورة المائدة، الآيات 27-31.

³ سامية حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص ص45-46.

- جرائم ضد الأخلاق، كالأفعال الفاضحة والجارحة للحياء في المناطق العامة.
- جرائم ضد المصادر الحيوية للمجتمع، مثل الصيد في غير موسمه أو صيد طيور منع من صيدها، وتبديد ثروات المجتمع.

2-2- الت تصنيفات الصادرة عن المكتب العربي لمكافحة الجريمة:

من خلال التصنيف المعتمد لإحصاء الجرائم المسجلة في الأقطار العربية، كما ورد في الإحصائية السنوية للجرائم المسجلة في الأقطار العربية الصادرة عن المكتب العربي لمكافحة الجريمة التابع للأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، وردت التصنيفات التالية:¹

2-2-1- الجرائم المرتكبة ضد الأموال (السراقات):

وتتمثل في السلب والنهب واغتصاب المال بالإكراه في الطريق العام أو قطع الطريق، سرقة المساكن أو السطو عليها، سرقة المتاجر أو المحلات التجارية أو السطو عليها سرقة السيارات سرقات أخرى مرتكبة بظروف متعددة، السرقات غير الموصوفة أو العادية أو البسيطة، الشروع بالسرقات أو السرقات غير التامة الشروع بالسلب أو النهب في الطريق العام، الشروع بالسطو على المساكن، الشروع بالسرقة من المتاجر، الشروع بسرقة سيارة، الشروع بسرقات أخرى، الامتلاك الجنائي أو حيازة الأموال المسروقة.

2-2-2- التعدي على الأملاك العامة أو الخاصة:

وتتمثل في إتلاف المال، الحريق الجنائي العمد أو الإيتلاف عمدا بواسطة إضرار الحريق على وجه الخطأ أو الإهمال أو الإيتلاف بواسطة النار بإهمال، جرائم أخرى ضد الأملاك العامة أو الخاصة أو إتلاف المال.

2-2-3- الجرائم المرتكبة ضد النظام العام:

وتتمثل في الجرائم المرتكبة ضد قانون المخدرات أو جرائم المخدرات أو استعمالها أو صنعها أو جلبها أو حيازتها أو ترويجها، السكر والتشويش أو تعاطي المسكرات

¹ أحمد رميتة، الجريمة في المجتمع الجزائري من خلال الصحافة الجزائرية، أطروحة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2010-2011، ص ص40-41.

المقرون بالشغب، استعمال المسكرات أو صناعتها أو جلبها أو حيازتها أو ترويجها، القانون التشرد والتسول مخالفة قانون أو نظام جوازات السفر والإقامة والأجانب، مخالفة قانون أو نظام الأسلحة النارية والمتفجرات وما إليها جرائم أخرى ضد النظام العام.

2-3- تصنيف الجرائم حسب طبيعتها الخاصة:

تصنّف إلى جرائم ضد الأفراد، وضد هي مصلحة الجماعات فالجرائم التي تقع ضد الجماعة التي شرعت عقوبتها لحفظ صالح الجماعة، سواء وقعت الجريمة على فرد أو جماعة أو على أمن الجماعة ونظامها، وشرعت لها عقوبة لحماية هذه الجماعة.

أما الجرائم التي تقع ضد الأفراد، فهي شرعت عقوبتها لحفظ مصالح الأفراد، ولو أن ما يمس الأفراد هو في الوقت ذاته ماس بمصالح الجماعة التي ينتمي إليها هؤلاء الأفراد وجرائم القصاص والدية من الجرائم التي تقع على الأفراد، وليس معنى ذلك أنها تمس الجماعة وإنما معناه تغليب حق الجماعة، فللفرد الحق أن يتنازل عن القصاص والدية، وهما العقوبتان المقرتان أصلا للجريمة، وقد أعطى له حق التنازل لأن الجريمة تمسه مساسا مباشرا، فإذا تنازل عن العقوبة لم يترك الجاني وإنما يعاقب بعقوبة تعزيرية حفظا لمصلحة الجماعة التي مسّت مساسا غير مباشرا.¹

3- انعكاسات الجريمة على المجتمع:

إن الدولة الحديثة تعتبر المسؤول الأول عن كل ما يصيب الأفراد من أضرار بموجب التفويض الذي تحوزه من طرف المجتمع، ولهذا السبب فهي مؤهلة للتدخل متى استوجبت الضرورة ذلك، وهي مجبرة على إصلاح ما لحق المجتمع من أضرار مادية أو نفسية، هذا التدخل لا يقتصر فقط على المتضررين المباشرين وغير المباشرين من الجريمة بل يتعداه أيضا إلى الشخص المجرم نفسه كونه هو الآخر ربما كان ضحية لوضع اجتماعي سيء أجبره على التمرد على ضوابط المجتمع، فالدولة مدعوة لتحمل مسؤوليات مهما كان الأمر،

¹ محمد عارف، الجريمة في المجتمع، نقد منهجي لتفسير السلوك الإجرامي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1990، ص 85.

هذا العمل الجبار الذي تقوم به الدولة يتطلب أموالا ضخمة يصعب جردها وتحصيلها، وهذه الأموال عادة ما تتفق لتمويل الأجهزة المكلفة بمكافحة الجريمة وإصلاح ما أحدثته هذه الأخيرة من أضرار وتطبيقا لذلك، فالدولة مجبرة على إنشاء المحاكم وأجهزة الأمن والمؤسسات العقابية وعدد من الملحقات الإدارية التي تعمل على مواجهة الظاهرة الإجرامية والعمل بجذ للتقليل من آثارها بشتى الوسائل الممكنة¹.

إن الأضرار التي تسببها الجريمة بالنسبة للمجتمع تأخذ أشكالا وصورا متعددة تتفاوت من مجتمع لآخر، ولعل الجانب الاقتصادي والمادي يُعد جوهرها، فليس من اليسير استعادة الاستقرار الاجتماعي دون توفر الأموال اللازمة لذلك، ومن هذا المنطلق تبذل جميع الدول بدون استثناء وكل بحسب قدرته جهودا مضيئة في سبيل تحقيق هذا الهدف، ويترجم ذلك بالزيادة المحسوسة والمسجلة من سنة إلى أخرى في ميزانية القطاعات المعنية بصفة مباشرة أو غير مباشرة بمكافحة الجريمة، ولكي تتوضح الصورة لدينا أكثر ارتأينا إبراز التأثير السلبي للجريمة على اعتبار ما تخلفه أضرار وما تكلفه من نفقات تتحمل الدولة العبء الأكبر وذلك كما يلي:

أ- **في الجانب الاقتصادي:** يقتطع من ميزانية الدولة مبالغ معتبرة تصب مباشرة في حساب الضحية لتعويضه عن الأضرار التي أصابته جراء تعرضه للاعتداء، وكذا الخسارة المالية اللاحقة لإجراء توقفه عن العمل وتعطيل آلة الإنتاج، وينطبق هذا الوصف أيضا على الجرائم التي تمس بالشرف، مثل القذف والسب والاعتداء على السمعة والشرف الشخصي".

- من أهم الملاحظات التي ينبغي الإشارة إليها أيضا هو زيادة نسبة بعض الجرائم في المجتمع التي كانت إلى وقت قريب شبه منعدمة وتلقى استنكارا شديدا من قبل المجتمع على اعتبار أنها تلطخ سمعة مرتكبيها والضحايا على السواء، ولذا كان يتم التكتّم عنها ولا يصرح بها على الإطلاق وقد درجت المخيلة الشعبية على إدراجها ضمن الطابوهات، ومن أمثلة ذلك نذكر الجرائم الجنسية والاغتصاب وهتك العرض التي كانت نادرة الوقوع في الماضي وأصبحت اليوم متفشية بشكل غير مسبوق دون أن تتحرك الدولة، حيث لازالت القوانين والتشريعات الوطنية على حالها

¹ علي الشتاء، علم الاجتماع الجنائي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1997، ص 109.

دون تعديل أو تغيير بخلاف التشريعات المقارنة التي تعرف ثورة قانونية في هذا المجال.¹

- السلامة الجسدية والتي يقرر فيها راحة إجبارية، أما فيما يخص الطرف الآخر المتمثل في الإجرام فإن زجه في السجن وإمضاؤه لعقوبة سالبة للحرية يجعل منه عالة على الدولة كونه لا يساهم في عملية الإنتاج بالإضافة إلى الأموال المخصصة لإيوائه وإطعامه، وكذا النفقات الواجب ضخها لإعادة تأهيله في الحياة الاجتماعية، وفي نفس السياق فإن الدولة التي تعاني نسبة إجرام عالية كما هو عليه الحال في الجزائر مدعوة لإعادة نظر في خريبتها الأمنية وتبني يتناسب مع الوضع العام للبلاد وهذا المخطط لن يكتب له النجاح ما لم يتم تسخير كامل الإمكانيات المالية والمادية والتقنية واللوجيستكية المطلوبة لذلك، والفاتورة الباهظة التي تخلفها الجريمة لا تتوقف عند هذا الحد فالأفعال المحظورة قانونا والمصنفة ضمن الجرائم المالية أو الاقتصادية كجرائم الاختلاس، والرشوة، وتهريب الأموال وتقليد العملة وقعها يكون أشد على اقتصاد الدولة ويصعب حصر أضرارها بدقة.²

ب- **في الجانب الاجتماعي:** تتسبب الجريمة في زعزعة الاستقرار والنظام العام ويؤدي إلى خلق بلبلة في الحياة الاجتماعية، ولنا أن نتصور المدى الذي يمكن أن تبلغه هذه الدعاية في إثارة القلاقل والفوضى وتفويض الجهود التي تبذلها الدولة في التقليل من الآثار المترتبة عن الظاهرة الإجرامية، وبصفة عامة فإن التكلفة الاجتماعية التي تسببها الجريمة تصيب النسيج الاجتماعي برمته بالتفتت والتفكك وتؤدي إلى موجة من الاضطرابات وعدم الانضباط، فتضعف بذلك القيم الراسخة التي تدعو إلى الخير، وتحل محلها قيم أخرى تشجع على التمرد والإجرام، وتضرب في الصميم القيم الاجتماعية المشتركة والمتعارف عليها من قبل الجميع، كما لا ننسى أن الظاهرة الإجرامية لها تأثيرات سلبية على البنيات الاجتماعية القائمة كالعائلة والمؤسسات الاجتماعية الأخرى في المجتمع، ففي المثال الأول فإن انخراط أحد أفراد العائلة في المشروع الإجرامي من شأنه أن يضعف تماسك العائلة ويفقدها مصدر قولها خصوصا

¹ Jacky Bourillon, les criminels sexuels, l'Harmattan, Paris, 1999, p58.

² علي الشطاء، مرجع سابق، ص120.

إذا كان الجاني رب هذه العائلة، أما فيما يخص المؤسسات الاجتماعية الأخرى التي قد تتأثر سلبا بالظاهرة الإجرامية كالمدرسة مثلا نلاحظ أنها أصبحت مسرحا لمختلف الجرائم، ومكانا يحتضن جميع الإخفاقات الاجتماعية التي تميز الحياة الاجتماعية، وكأننا نشهد سيناريو تتكرر مقاطعه في جميع مفاصل الحياة ولا أحد بإمكانه الإفلات من هذا العرض.¹

ج- في الجانب الرمزي والمعنوي: إن الجريمة كظاهرة طبيعية تميز المجتمعات البشرية لا يمكن إلغاؤها أو شطبها نهائيا من قاموس علم الجريمة فهي واقعة وقديمة قدم الإنسان ولن تزول إلا بزواله، والظاهرة الإجرامية في المجتمع تعد مقبولة وعادية ما لم تتجاوز حدودا معينة، فإذا تجاوزت هذه الحدود فذلك يعني تغيرا جذريا في ذهن الأفراد ونظرتهم للجريمة، فبدل أن تكون الجريمة سلوك يمقته جميع الأفراد ويقابلونه بالاستهجان والاستنكار فإنها تصبح وسيلة يستعملها الأفراد لبلوغ مآربهم الشخصية ولا يجدون أي حرج في تبرير تصرفاتهم غير الشرعية، وبالتالي وكما سبق ذكره نشهد حضور نمط جديد من السلوك يجد مرجعيته الأساسية في قيم ثقافية جد حديثة تعطي مفهوما للجريمة يختلف تماما ما كان سائدا من قبل ويتزامن ذلك في الوقت الحاضر مع تشكل فضاءات غير متجانسة تعرف شيوعا للجريمة وكافة الآفات الاجتماعية، كما أن قاطني هذه الفضاءات يتكون لديهم شبه إجماع على معارضة القيم الثقافية التقليدية كنتيجة طبيعية على سياسة الإقصاء التي يتعرضون لها من قبل باقي الفاعلين الاجتماعيين، مثل الدولة والجريمة لدى أغلب الفقهاء والدارسين الاجتماعيين تعد طريقة مثلى يستعين بها الأفراد الجانحين للتعبير عن انشغالاتهم التي لم تجد أذانا صاغية لدى المسؤولين وتذكير الجميع بالتهميش الذي يكتوون بناره.²

4- أنواع جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري:

4-1- الجرائم المتعلقة بالاعتداء على الأشخاص:

وهي تلك الجرائم التي تلحق أذى بالأشخاص من حيث سلامة أجسادهم، كالضرب والجروح العمدية والجروح الخطأ وغيرها، وكذا إزهاق روح الشخص، سواء عمدا وتسمى

¹ Éric Debarbieux, Catherine Blaya, Violence à l'école et politiques publiques, ESF éditeur, issy les moulineaux, 2001, p 15-35.

² علي الشتاء، مرجع سابق، ص 130-132.

الفصل الرابع: سوسيولوجيا الجريمة وجرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري

جريمة قتل العمد والضرب والجروح العمدية المفضية إلى الموت، أو عن رعونة وتسمى جريمة قتل خطأ.¹

تشكل جرائم القتل والإيذاء النمط الشائع لغالبية الجرائم التي ترتكب ضد الأشخاص، كما هو معروف في المصطلح القانوني، والواقع أن بواعث القتل أو الإيذاء كثيرة ومتعددة لا حصر لها، فربما يقتل الفرد دفاعا عن النفس أو دفاعا عن المال أو عن الشرف، وربما يقتل خطأ، أو بعمد مع سبق الإصرار والترصد.² وتضم عدة أنماط كما يلي:

4-1-1- جريمة الضرب والجرح العمدية:

هو الإصرار على الضرر بالآخرين، وذلك من خلال إلحاق عاهة مستديمة أو ظرفية بالضحية.

4-1-2- جرائم القتل:

ويقصد بالقتل في القانون أن تزهد روح الإنسان، ويعني ذلك خروج الروح من الجسد أو قطع الحياة عن البدن انقطاعا تاما، ويقال أن التأكد من أن الإنسان قد مات عندما يثبت توقف قلبه وتنفسه والدورة الدموية توقفا تاما وحكم الأطباء أن هذا التوقف لا رجعة فيه.³

4-1-2-1- العوامل الاجتماعية المسببة لجريمة القتل:

هناك العديد من العوامل والوسائل الاجتماعية المسببة لجريمة القتل نذكر منها:

أ- وسائل الضبط الاجتماعي:

ويعني بوسائل الضبط الاجتماعي الأساليب والصيغ التي يعتمد عليها الفرد والمجتمع في السيطرة على سلوكه الجانح وعلاقاته الشاذة التي يقيمها معا الآخرون.⁴ ووسائل الضبط الاجتماعي قد تكون داخلية أو خارجية، فوسائل الضبط الاجتماعي

¹ لخضر فشيحي زرار، الجريمة والمجتمع "دراسة مقارنة"، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص87.

² عبد المنعم الحنفي، موسوعة علم النفس، مكتبة مديولي، القاهرة، 1995، ص190.

³ طباش عز الدين، النظام القانوني للخطأ غير العمدية في جرائم العنف، أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014، ص69.

⁴ Jhonson, H, Asystematic introduction, Kezan Paul, London, 1989, p580.

الفصل الرابع: سوسيولوجيا الجريمة وجرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري

الداخلية تتمثل في الوجدان أو الضمير أو المبادئ والقيم والعادات والتقاليد والأعراف والفكر، والإيديولوجيات، أو قد تكون خارجية كالقوانين والمحاكم وقوات الشرطة والأمن ومؤسسات العدالة الجنائية علما بأن وسائل الضبط الاجتماعي قد تكون حازمة ومتشددة.

فهو أثر كبير وفاعل في ظهور حوادث القتل لاسيما في المناطق السكنية الموبوءة والمتخلفة، فعندما تكون عملية التنشئة الاجتماعية قاصرة ومتناقضة، وغير سليمة وتشكو من أمراض التفكك والتصدع واللامسؤولية، والشباب الذي يمرون في مثل هذه العمليات التربوية لابد أن يتعرضوا إلى الانحرافات السلوكية، والتفاعلية التي تقودهم إلى الأفعال الإجرامية المتعاطفة مع قوانين وقيم ومثل، ومقاييس المجتمع، وفي مقدمة هذه الأفعال الإجرامية جرائم القتل، وهنا لا يتعرض الصغار والشباب فقط إلى الضرر بل يتضرر معهم المجتمع لأن الجريمة لا تصيب المجرمين وحدهم بل تصيب أيضا مجتمعهم المحلي ومجتمعهم الكبير.

إن هناك مؤشرات إحصائية تدل على أن عملية التنشئة الاجتماعية التي تنتبها الأسرة تعاني في الأعم الغالب من عدة سلبيات وتناقضات هذه السلبيات والتناقضات تنعكس فيما بعد على شخصية وعلاقات الفرد بحيث يضعف تأثيره، ويقل أداؤه وتقل عنده روح المبادرة والإبداع وينساق مباشرة نحو الإجرامي، وخاصة جريمة القتل، وحدث مثل هذه الجريمة إنما بسبب تفكك المجتمع المحلي وانهياره وتداعيه، مما يدعو إلى حدوث المزيد من الجرائم، والحوادث المؤسفة.

ب - الجماعات المرجعية:¹

تلعب الجماعات المرجعية دورها الفاعل في زيادة معدلات الجرائم لاسيما القتل، نظرا لتأثيرها الواضح في ممارسات الأفراد الذين ينتمون إليها، والجماعات المرجعية بمفهومها العلمي الدقيق "هي تكتلات وتشكيلات من الأفراد أو مؤسسات يعتبرها الفرد مرجعا واضحا لسلوكه"، فهو يتحلى بطباع وقيم وأفكار أعضائها ويقلد سلوكهم ويتأثر بهم، ومن أهم الجماعات المرجعية جماعات الأقران أو اللعب أو الأسرة والمدرسة، والمجتمع المحلي والنادي والحزب السياسي والجماعات الدينية.²

¹ Bongers, w, criminality and economic ennotionns, little brown, 1st ed, 1966, p63.

² Robinson, W.S, op, cit, p59.

ج- الأسرة والتنشئة الاجتماعية:¹

تؤدي الأسرة والتنشئة الاجتماعية دورها الفاعل والمهم في حدوث جرائم القتل، ذلك أن الأسر الكبيرة الحجم وذات الإمكانيات الاقتصادية المحدودة تتمكن من انتهاج الأسس القويمة في التربية والإصلاح والمحافظة على الجيل الجديد من أخطار الانحراف والجريمة، فمعظم جرائم القتل التي يرتكبها أبناء هذه الأسر ترجع إلى الفقر والحاجة الماسة إلى الأموال وتردي الأوضاع البيئية والمحيطية وانخفاض المستوى العلمي والثقافي مع ضعف برامج التوجيه والإشراف على الأبناء فضلا عن قدرة مثل هذه الأسر على دفع أبنائها على السلوك القويم والعلاقات الاجتماعية السليمة.

أما أثر التنشئة الاجتماعية الخاطئة التي تسود بين الأسر الفقيرة والمعدمة أفرادها، ويتعلم منها الأفراد الأفكار والقيم والأخلاق السيئة، ويكتسب سلوكهم المنحرف، ويتحلى بأفكارهم ومواقفهم بل يكون واحدا منهم، حيث أن نوازع الانحراف والجريمة واضحة في شخصيته، وجليّة في سلوكه وتفاعله وقيمه وأفكاره وآرائه.

غير أن منظومة الأخلاق والقيم والأفكار السقيمة التي يكتسبها الفرد من الجماعة المرجعية وجملة السلوكيات المنحرفة التي يتعلمها منها، لابد أن تقود إلى إفساد أخلاقه وقيمه وممارساته، بحيث لا يتردد عن القيام بالسلوك المشكل أو المنحرف أو السلوك الإجرامي الذي يجلب الشر والأذى للآخرين، وبخاصة سلوك القتل هذا السلوك الذي يعتدي على حياة الآخرين وينهيها عن طريق اتخاذ قرار فعل مباغت ومرفوض القصد منه إنهاء حياة فرد معين لسبب أو لآخر.²

4-1-2-2- العوامل الاقتصادية المسببة لجريمة القتل:³

تعد العوامل الاقتصادية من أهم العوامل المسؤولة عن جريمة القتل في المجتمع، ذلك أن جريمة القتل لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال عن الظروف الاقتصادية التي يمر

¹ حسن إحسان محمد، علم الإجرام "دراسة تحليلية: التفسير الاجتماعي للجريمة"، ط1، مطبعة الحضارة، بغداد، 2001، ص258.

² Bongger W, op cit, p64.

³ Healy. E and F. Bronner, New light on deleprency, Yal university, 1st ed, 1986, p07.

الفصل الرابع: سوسيولوجيا الجريمة وجرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري

بها المجتمع، فجرائم القتل ما هي إلا ردود أفعال للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الأفراد والجماعات، كما أن معدلات جرائم القتل في فترة الهبوط والكساد الاقتصادي، وهي فترات التحول الاقتصادي السريع الذي يشهده المجتمع، في حين تنخفض معدلات الجريمة القتل إبان فترات الرخاء والانتعاش الاقتصادي.

لقد قام البروفيسور الهولندي "وليام بونكير W.Binker" بدراسة الصلة بين الظروف الاقتصادية التي يعيشها المجتمع وبين جريمة القتل فوجد البروفيسور بأن جذور جريمة القتل تتغلغل في طبيعة النظام الاقتصادي للمجتمع، فالنظام الاقتصادي وما ينطوي عليه من عوامل مادية وملازمات اجتماعية هو المسؤول بصورة مباشرة وغير مباشرة عن جرائم القتل المرتكبة في المجتمع، فجرائم القتل في الأعم الغالب هي ظواهر ترجع إلى الفقر والبطالة وانقطاع مصادر الدخل والحرمان الاقتصادي.

إذا فالفقر والحاجة الاقتصادية والحرمان المادي في مقدمة الأسباب التي تدفع الأفراد إلى ارتكاب جرائم القتل ضد أبناء المجتمع، فالفقير الذي لا يجد سبيلا للعيش يظهر إلى القتل والسرقة لكي يسد حاجته الأساسية وحاجات عائلته يتحمل مسؤولياتهم.¹

حيث تشير دراسات اجتماعية إلى أن الحاجة الاقتصادية لعوائل الأحداث غالبا ما تدفع أبنائهم إلى السرقة والاعتداء على الآخرين وقتلهم بعينة سد حاجاتهم ومتطلباتهم المعيشية، وتزرع في نفوسهم الكره والحقد والانتقام ضد المجتمع الذي يعتبرونه مسؤولا عن مشكلاتهم وأزماتهم المادية والحضارية.²

4-1-2-3 أشكال جريمة القتل:

من خلال كل ما سبق يمكن استنتاج أنواع متعددة من جرائم القتل والتي عادة ما تتدرج تحت شكلين رئيسيين هما:

القتل العمدى، والقتل الخطأ.

¹ الطاهر عبد الجليل، التفسير الاجتماعي للجريمة، مطبعة الرابطة، بغداد، 1954، ص146.

² Cressey, Donald, Personality, characteristic of criminals, Chicago university, Chicago, 1st ed, 1971, p45.

أ- القتل العمدى:

وهو التخطيط الإرادي وغير المشروع لحياة الإنسان بفاعل إنسان آخر، وذا الشكل يضم صوراً، وأنواعه من القتل كما بيئتها المواد القانونية التي وردت في قانون العقوبات الجزائري.¹

ب- القتل الخطأ:

لقد عالج المشرع الجزائري وكل الديانات السماوية مسألة القتل الخطأ خاصة أن تفاعلات الحياة الاجتماعية المعقدة تؤدي إلى وقوع مثل هذه الظواهر، لذا نجد المشرع الجزائري عالجته بتشريع ثلاث مواد رئيسية ولم يطلق عليه صفة الجنحة أو الجنائية، وإنما ترك ذلك لاجتهاد القاضي المختص ورؤيته للموضوع وتقديره لذلك.

وهذا لا يعني أن القتل الخطأ لا يدخل في نطاق الجنائيات، وإنما يدخل ضمن المجتمع، رغم أن جريمة القتل الخطأ تشترك مع جريمة القتل العمدى في بعض أركانها، ومع ذلك هما تشتركان في محل الجريمة والنتيجة فالقتل سواء كان عمداً أو خطأ فحله دائماً هو إنسان حي ونتيجته وفاة المجنى عليه.²

4-2- الجرائم المتعلقة بالاعتداء على الممتلكات:

يقصد بجرائم التعدي على الممتلكات تلك الجرائم التي يكون القصد منها الاستلاء على مال مملوك للغير بسوء نية، يقصد التملك أي تلك الجرائم التي تنطوي على سلب المال العام بما فيها السرقة.³

من أهم الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات توجد جريمة السرقة بشتى صورها، كما توجد جرائم أخرى ضد الممتلكات مثل: التخريب والتدنيس والحرق، ونستعرضها على النحو الآتي:

4-2-1- السرقة:

- السرقة لغّة: هي أخذ المال خفية ويقال: «سرق منه الشيء يسرق سرقاً وسرقة».

¹ قانون العقوبات، وزارة العدل الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 2002، ص83.

² محمد أبو زهرة، مرجع سابق، ص102.

³ لخضر فشيحي زرار، الجريمة والمجتمع "دراسة مقارنة"، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص89.

كما يقال أيضا: «استرقه بمعنى سرقه والسارق عند العرب من جاء مستترا إلى حرز فأخذ مالا لغيره فإن أخذه من ظاهر فهو مختلس ومستلب ومحترس، فإن منع ما في يده فهو غاصب ومنتهب» فالسرقة هي أخذ الشيء في خفاء وحيلة، وجاء في القانون الوضعي أن السرقة هي اختلاس شيء منقول مملوك للغير بدون رضاه بنية امتلاكه.¹

4-2-2- أنواع السرقة:

أ- النشل:

تُعد ظاهرة النشل من الظواهر الإجرامية المتفشية في المجتمعات البشرية، وهي ظاهرة قديمة وأسلوب من أساليب السرقة التي عرفتتها المجتمعات القديمة، وجريمة النشل كأحد أساليب السرقة تتميز بطابع خاص يميزها عن غيرها من جرائم سلب الأموال، فهي تتم بتجريد الشخص من ماله الذي يحمله أثناء وجوده في مكان عام وخلال مزاولته لحياته اليومية العادية، وهي لا تترك آثارا عقب ارتكابها تساهم في تتبع الجاني.²

ب- السرقة المقترنة بالظرف المشدد:

تنوزع هذه الجرائم إلى الأنماط الآتية كما يلي:

- السرقة أثناء الليل.
- السرقة بالتسلق.
- السرقة تحت تأثير المواد المخدرة أو المهلوسة.
- السرقة بالإكراه (باستعمال السلاح الأبيض أو السلاح الناري).

4-3- تعريف المخدرات:

أ- لغويا: أصل لكلمة مخدرات في اللغة العربية 'خدر' وتعني الستر ويقال جارية 'مخدرة' إذا لزمت الخدر، أي استترت ومن هنا استعملت كلمة مخدرات على أساس أنها مواد تستر العقل وتغيبه.

¹ نايف بن محمد المرواني، جريمة السرقة "دراسة نفسية اجتماعية"، جامعة نايف للشؤون الأمنية، الرياض، ط1، 2011، ص ص58-59.

² مصطفى محمد بيطار، ندوة تحت عنوان: ظاهرة النشل وأثارها الاجتماعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2009، ص09.

ب- اصطلاحاً: هي مجموعه من العقاقير التي تؤثر على النشاط الذهني والحالة النفسية لمعاطيها أما بتنشيط الجهاز العصبي المركزي أو بإبطاء نشاطه، أو بتسببها للهلوسة والتخيلات، وهذه العقاقير تسبب الإدمان وينجم عن تعاطيها الكثير من مشاكل الصحة العامة والمشاكل الاجتماعية.¹

تعتبر جرائم المخدرات من أبرز صور الإجرام المنظم والمعاصر، وأكثرها شيوعاً خلال الفترة الأخيرة بالجزائر، وهذا نظراً لتعدد الحياة الاجتماعية ونشابتها ويتميز هذا النوع من الجرائم بالاحتراف والتخطيط والتشابك، التعقيد، الربح المادي الكبير الذي يعود على مرتكبيها، فأغلب مرتكبي هذه الجرائم يمتازون باحترافهم وامتلاكهم قدرات وإمكانيات وخبرات تمكنهم من تحقيق أهدافهم، ولعل خير دليل على انتشار الظاهرة بالمجتمع الجزائري ما تنتشره الجرائد اليومية، المحطات التلفزيونية يومياً عن تفكيك عصابات محترفة في الاتجار وتهريب المخدرات.

4-3-1- العوامل المساهمة في انتشار المخدرات:

أ- العوامل الاقتصادية:

أدت الأسباب الاقتصادية دوراً أساسياً في انتشار المخدرات على نطاق واسع حيث تقوم دول عدة بزراعة وإنتاج أنواع شتى من المخدرات للحصول على أرباح منها، فهي تباع وتصدر إلى الدول الأخرى للاستفادة منها في النواحي الطبية كما أنها تباع في السوق السوداء بأثمان باهظة، كما يرجع تعاطي المخدرات إلى مشاكل أخرى كال فقر والبطالة في المجتمع خصوصاً بين الشباب، إضافة إلى غلاء الأسعار وانخفاض أجور العمال وطردهم بـسبب زيادة الاعتماد على التكنولوجيا وكذا الضعف المالي والتقني للحكومات إذ يؤدي ذلك إلى ضعف هذه الحكومات في محاربة عصابات المخدرات مما يسبب تغلغلها داخل المجتمع.²

¹ نبيل صقر جرائم المخدرات في التشريع الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة-الجزائر، 2006، ص6.

² ربي النحاس، ظاهرة المخدرات والإدمان وانعكاساتها على المجتمع "دراسة حالة الأطفال في سوريا"، د.ط، الأكاديمية السورية الدولية للتدريب والتطوير، 2012، ص16.

ب- العوامل الاجتماعية:

الإنسان اجتماعي بطبيعته لا يطبق العيش بمفرده مطلقا، لذا فأول ما يتأثر به ويوجه سلوكه الاجتماعي ما يتلقاه من محيط أسرته، فلذلك تأثير على تكوين شخصيته وتحديد سلوكه في المستقبل، فإنما في أسرة سعيدة فإنه ينشأ سويا بعيدا عن العقد والانحراف والشذوذ ما إذا نشأ الطفل في بيئة أسرية تسودها الخلافات بين الأبوين والإهمال والقسوة أو اعتياد الأسرة على المخدرات فإن ذلك سوف يؤدي حتما إلى انحراف الشخص عندما يكبر ولا يتمكن من التكيف مع مجتمعه، كما أن ضعف الوازع الديني وكثرة أصدقاء السوء وحب الاستطلاع والفضول في تجربة أشياء غير مألوفة يؤدي إلى السقوط في الهاوية والهلاك.¹

ج- العوامل الأسرية:

حيث تعتبر الأسرة من أهم عوامل التنشئة الاجتماعية للفرد التي تعمل على تشكيل شخصيته وتحديد اتجاهاته الفكرية والعقلية والنفسية والأخلاقية، وهناك عوامل أسرية تسهم في تكوين شخصية مضطربة لديها الاستعداد للتعاطي والإدمان، ومن أهم هذه العوامل ذلك القدوة السيئة من قبل الوالدين تجاه أبنائهم وربما كان أحد الوالدين مدمنا، وانشغال الوالدين عن الأبناء وغيا رقابتهم عليهم والقسوة الزائدة على الأبناء مما يدفع الأبناء إلى الهروب من المنزل مما يجعلهم هدفا سهلا لمروجي المخدرات والتفكك الأسري وخاصة مع الطلاق وقلة الحوار الداخلي في الأسرة.²

5- أهم الظروف الأسرية المؤدية إلى ارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري:

تأخذ الظروف الأسرية أشكالا متعددة تشكل عوامل تمهد الأرضية لارتكاب جرائم الاعتداء ومنها:

5-1- العلاقات الأسرية:

حيث يميّز "دوركايم" العلاقات الأسرية على أنها البنية الاجتماعية مكونة من تفاعل

¹ لخضر معاش، تعاطي المخدرات "الأسباب والآثار وطرق الوقاية والعلاج منها"، جامعة طاهري، الجزائر، 2016.

² ضافر صلاح، أسباب تعاطي المخدرات والمخاطر الناجمة عن ذلك، إدارة مكافحة المخدرات في الشرطة الفلسطينية، برام الله، 2016، ص6.

مجموعة من الأجزاء لا تتجزأ".*

تتأثر تربية الأفراد في الأسرة بمدى اتصالهم معاً، بثقافة المجتمع الذي تنتمي إليه وبالقيم والمعايير الاجتماعية الثقافية وأسلوبها في الحياة وخبراتها، وكذا الطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها، وبطبيعة الحال العلاقات الأسرية، وبالأخص العلاقات الوالدية والتي تلعب دوراً كبيراً في تكيف الأبناء وخاصة المراهقين منهم، حيث نجد أن هناك نسبة كبيرة من العلاقات ذات تأثير معين على النمو النفسي والاجتماعي والدراسي للأبناء، تعود إلى المحيط الاجتماعي والوقائع الأسرية وخاصة فيما تتعلق بخصائص شخصية الوالدين، وتكيفها الاجتماعي واتجاهاتهما التربوية، وبالاستناد إلى نتائج وخلصات أهم الدراسات التي أنجزت حول العلاقات الأسرية نوضح في هذا المجال أهم هذه العلاقات والتي من بينها:

5-1-1- العلاقة بين الوالدين:

تلعب علاقة الطفل بوالديه وبأسرته دوراً رئيسياً في تنشئته وحمايته من عوامل الانحراف، وقد أكدت الأبحاث والدراسات على أن الخلاف والنزاع المستمر بين الوالدين، من أهم الأسباب التي تلعب دوراً أساسياً في السلوك الانحرافي.

ولا تخلو أجواء أي أسرة من الخلافات البسيطة التي تمر بين الحين والآخر، إذ تُعد ظاهرة طبيعية في حياة كل أسرة تثير فيها الحيوية، وتساعد على أن يسود جو من التفاهم بين جميع أطرافها عن طريق مواجهة مشكلاتهم والعمل على حلّها.¹

فهذه الخلافات لا تعتبر ذات خطورة أو عامل هدم وتدمير في حياة الأسرة ما دامت لا تهدد دعائم التوافق الأسري، ولا تصيب جوهر العلاقات الأسرية والروابط الزوجية بين الوالدين، نظراً لعدم تناولها موضوعات جوهرية، إذ تتناول في أغلب الأحيان أموراً سطحية في حياة الأسرة.

أما الخلافات العنيفة الهدامة التي تصيب صرح الأسرة، وتهدم القيم والمعايير والأسس

* يوضح لنا دوركايم معنى هذا التفاعل مبرزاً مثال في هذا الصدد حيث يقول: إن الأفراد "يتفاعلون فيما بينهم كتفاعل أجزاء المركب الكيماوي للماء H2O حيث أن الأكسجين يتفاعل مع اثنان من الهيدروجين ليكونون مركب لا يتجزأ".

¹ محمد شفيق، الجريمة والمجتمع: محاضرات في الاجتماع الجنائي والدفاع الاجتماعي، ط1، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2007، ص144.

التي وضعها الوالدين في حياتهما معاً، فتلك هي التي تحطم الكيان الأسري والتوازن العاطفي في الأسرة. فالخلافات التي تنشأ عن تفاوت المستوى الاجتماعي مثلاً أو الاختلاف في المعايير والقيم والعقائد الدينية من شأنها أن تحطم دعائم الأسرة، وتكمن خطورة هذه الخلافات في انعكاس أثارها على حياة الأبناء في الأسرة، ومدى اضطرابهم وافتقارهم للجو النفسي السليم الذي ينمون فيه؛ فحيثما يكون جو المنزل متوتراً بسبب اختلاف الأبوين، فإن الطفل عادة يكون حائراً بين خضوعه للأب أو خضوعه للأم، وفي بعض الأحيان يتعلم أن يستخدم أحد الأبوين ضد الآخر، أو أن يستخدم أحد الأبوين الطفل بنفس الطريقة، أكثر من ذلك فقد يهمل كلا الأبوين الطفل مما يجعله يعتقد أنه غير مرغوب فيه أو عديم القيمة؛ وهو سلوك يهدد أمن الطفل ويتركه فريسة للشك والوحدة، الأمر الذي تتمخض عنه اضطرابات سلوكية متنوعة تختلف في الشدة من مجرد صورة الغضب لجذب الانتباه إلى السلوك المنحرف.¹

لقد أكدت الدراسة الميدانية السابقة أن توتر العلاقات داخل الأسرة وخاصة بين الوالدين لها آثارها على سلوك الأبناء، فكلما ساءت العلاقة بين الزوج وزوجته انعكس هذا على أحوال الأسرة وخاصة الأبناء، هذا وقد أوضحت عديد من الدراسات أن الأسر غير المستقرة كثيراً ما تفرز أبناء غير أسوياء إلى المجتمع.²

5-1-2- العلاقة بين الوالدين والأبناء:

أنّ العلاقات المنسجمة الخالية من الخلافات بين الأولاد والوالدين لها انعكاسات مباشرة على النموذج النفسي والاجتماعي، ودور الأب والأم في الأسرة دور متكامل يقومان به لتنشئة أبنائهما وعليهما أن يحققا المساواة والعدل بين أبنائهما فلا يفضلان أحد على أحد.³ وقد تختلف معاملة الأب عن الأم لأبنائهما، وهذا يرجع إلى التكوين الطبيعي لكل منهما، إضافة إلى المستوى التعليمي لهما حيث تمتاز معاملة الأم بالحنان والتساهل بعض الشيء مع أبنائها، وهذا يؤدي إلى عدم وجود أي ضبط وحزم، بينما تتميز معاملة الأب في أغلب الأحيان

¹ سالم سماح سالم، نجلى محمد صالح، مقدمة في الخدمة الاجتماعية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص89.

² الشرقاوي، أنور محمد، 1986، ص178.

³ عبد الله ناصح علوان، تربية الأولاد في الإسلام، دار الشهاب، باتنة، 1989، ص324.

إلى القسوة والشدة مما يؤثر بالخوف والاضطراب في شخصية الأبناء، وفي كلتا الحالتين فالأمر غير محبذ، حيث لا إفراط ولا تفريط، فالأسرة مضطربة الذات، ولا يمكن أن يُلقى على عاتق أي هيئة اجتماعية خارج نطاق الأسرة مسؤولية الإعداد الأخلاقي للناشئين المتمثل في فهم معاني الشرف والكرامة والقيم الأخلاقية ذات المعايير الإنسانية الأساسية، فإذا حمل الطفل في إطار أسرته معاني الإخلاص، كأن لا يلمس من أحد والديه الحرص على حقوق الآخرين تتصارع في داخل نفسه عناصر شديدة التباين من بينها الإحساس بالكراهية والحقد على من يسلك هذا السلوك، وفي الوقت نفسه يحسّ بنوازع الولاء للوالدين وضعف أمام سلطتهما والعجز عن الجهر بما يدور في داخله من رغبات استنكارية، ويعيش الطفل فترة غير طويلة من الوقت بين هذه القوى المتصارعة وكثيراً ما تضعف فيه هذه القوى الرادعة نتيجة لعدم تغذيتها أصلاً بمجموعة من القيم والمعايير السامية، فتصبح تلك السلوكات بالنسبة له أمراً عادياً ومألوفاً تؤهله إلى السير في طريق الانحراف بصورة تحطّم فيه المقومات الأخلاقية الأساسية¹.

5-1-3- العلاقة بين الإخوة:

يقصد بالعلاقات بين الإخوة مجموعة الأساليب السلوكية المتبدلة بين الإخوة أثناء تفاعلهم في المواقف الحياتية المختلفة، فالعلاقة بين الإخوة تتوقف على معاملة الوالدين للأبناء، فكلما حاول الوالدين اتباع أسلوب المساواة في معاملة الأبناء كانت هناك فرصة أمام الطفل كي ينمو نمواً سليماً، كما أن ترتيب الطفل بين الإخوة يؤثر على شخصيته، فمثلاً يرى "الدر" أن الابن الأصغر يشعر بالنقص نحو الابن الأكبر، لهذا فهو يحاول إظهار التفوق على كل من يكبره من الإخوة والأخوات، كما يحتل الطفل الأصغر مكاناً خاصاً في قلب والديه، ولهذا غالباً ما يسوء تكيفه، في حين أن الطفل الذي ينشأ بين عدد كبير من الإخوة تنموا شخصيته أكثر تكيفاً، أما الأخ الأكبر فقد ينشأ غيوراً وعدوانياً، إذا ولد أخ أصغر منه لهذا يذهب مورفي "أن ترتيب الطفل بين إخوته في حد ذاته عاملاً مؤثراً في شخصية الطفل، ولكن العملية تتوقف أساساً على اتجاهات الوالدين نحوه"².

¹ محمد طلعت عيسى وآخرون، الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين، مطبعة مخيمرة، القاهرة، د.ت، ص148.

² عبد العزيز بوودن، فضيل دليو، الجريمة في المدينة الجزائرية "الواقع وأساليب المواجهة"، ط1، 2021، ص399.

5-1-4- العلاقة بين الزوجين:

لا يمكن أن تتج الحياة الأسرية إلا إذا شعر الزوجان بأهمية العلاقات الاجتماعية التي ينسجون خيوطها معاً، ويمرّ الزوجان في بداية الحياة الزوجية بسلسلة متصلة من عمليات التكيف للحياة الجديدة فكل من الزوج والزوجة كانت لهما روابط مع أسرتهما السابقة، وعليه فبناء علاقات جديدة ليست عملية آلية تتم بمجرد وجود الزوجين تحت سقف واحد، بل تنشأ هذه العلاقات على أساس التقبل المتبادل ومحاولة كل طرف مساعدة الطرف الآخر والوقوف إلى جانبه وهكذا تقوم الحياة الأسرية على التكيف المتبادل بين الأدوار الزوجية من ناحية الإشباعات الجنسية والعواطف الودية والصداقة والديمقراطية، أي المشاركة في السلطة وتقسيم العمل، وعندما يتحوّل الزوجان نحو الأبوة تبدأ المسؤوليات المشتركة نحو الأبناء، وتسمو على كل العلاقات التي كانت قائمة في علاقات الزوجين¹.

هذا ومن جهة أخرى نجد أن للعلاقة بين الأم والأب دور كبير في عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء فالعلاقات التي تأخذ صور العنف والشجار والخلاف المستمر تكون شديدة الأثر في تكوين شخصية الطفل، حيث ينشأ في توتر وقلق وحرمان من الاستقرار النفسي والاجتماعي، وقد يستخدم الأبوان الأبناء كوسيلة في الخصام، فتتقرب الأم لأبنائها وتتنازل عن دورها في التوجيه والتربية في كسب هؤلاء الأبناء، وقد يتخلى الأب عن نفقتهم أي لا يقوم بشؤون البيت الاقتصادية من مأكّل وملبس وغيرها من الأمور التي يجب على الأب القيام بها، ولهذا فسوء العلاقة بين الوالدين قد يصل لحد ضعف الرقابة الوالدية لانشغالهما بالعراك والشجار².

فالأسرة التي تسودها علاقات الخلاف والنزاع تجعل من الصعب على الطفل أن ينمي علاقات سوية مستقبلاً³.

¹ محمود حسن، الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص88.

² عبد الخالق محمد عفيفي، الخدمة الاجتماعية المعاصرة ومشكلات الأسرة والطفولة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1999، ص224.

³ محمود السيد أبو النيل، علم النفس الاجتماعي، دراسات عربية وعالمية، ج2، ط4، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص51.

5-2- الظروف الاقتصادية:

يقصد بالعوامل الاقتصادية ما يطرأ على الفرد من اضطراب اقتصادي يكون له أثر في ميله للإجرام، سواء نشأ هذا الاضطراب عن التحولات أو التقلبات الاقتصادية التي تطرأ على المجتمع بأسره أو كان ذلك الاضطراب ناشئاً عن ظروف خاصة بذات الفرد أو بالفئة أو الطائفة التي يكون الفرد أحد أعضائها، وأهم العوامل الاقتصادية الخاصة هي الفقر، والبطالة¹.

5-2-1- الفقر:

يختلف تعريف الفقر باختلاف المجتمعات والمناطق والفترات الزمنية، بالإضافة إلى طرق قياسه والخلفية الفكرية والأخلاقية لدارسيها.²

حيث عرفه جون فريدمان "الفقر على أنه يشير إلى ظروف الحرمان المادية والاجتماعية التي يعانيها الفقراء من جرّاء اللامساواة والفقراء هم فئات اجتماعية مستغلة وتغصنة نتيجة الأضرار واللوان الحرمان ويحددون الاستغلال واللامساواة معياراً لتحديد الفقر".³

- علاقة الفقر بارتكاب جرائم الاعتداء:

لقد أثبتت الدراسات في علم الإجرام والإحصاءات الناتجة عنها أنه توجد صلة قوية جداً بين الفقر والظاهرة الإجرامية، فالشخص الذي لا يملك ما يسد به متطلبات المعيشة من مأكّل ومشرب وملبس فإنه يضطر إلى مد يده إلى أموال وحاجات الغير لإشباع رغباته، لذا فإن للفقر أثر كبير على الظاهرة الإجرامية.⁴

من البديهي أن المستوى الاقتصادي للفرد له علاقة بالجريمة من خلال تجارب الحياة، ذلك أن الفرد الذي لا يملك مال وهو في حاجة لطعامه وما هو أساسي لحاجاته الأساسية احتمال كبير ليتوجه إلى السرقة، لكن الكشف بطريقة إحصائية عن الفقر وعلاقته بالجريمة، لكون معظم الباحثين لهم صور ومفاهيم للفقر تختلف عن بعضها البعض.⁵

¹ إسحاق إبراهيم منصور، مرجع سابق، ص 88.

² فارس عبد الرزاق، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 5.

³ علي غربي وآخرون، مرجع سابق، ص 181-184.

⁴ إسحاق إبراهيم منصور، مرجع سابق، ص 88.

⁵ فتوح عبد الله الشاذلي، مرجع سابق، ص 224.

حسب الإحصائيات الجنائية هناك علاقة وثيقة بين الفقر والجريمة، ففي فرنسا أكدت الإحصاءات أن الغالبية من بين (22500) من الشباب تحت سن (18) سنة الذين قدموا للمحكمة في سنة (1980)، تنتمي إلى أوساط اجتماعية أشد فقرا من طبقات المجتمع الأخرى، وقد أثبتت إحصاءات فرنسية أجريت في الفترة من سنة (1844) إلى (1885) أن معدل الإجرام يرتفع كلما قل عدد الودائع في صندوق التوفير، وكلما زاد على المشمولين بالرعاية الاجتماعية، كذلك في الولايات المتحدة الأمريكية بينت دراسات أن (90) بالمئة من قبض عليهم في خلال سبع سنوات كانوا ينتمون إلى أشد الأسر فقرا، وأن (75) بالمئة من الأحداث الجانحين ينتمون إلى الأسر الفقيرة، وفي إيطاليا لاحظ الباحثون أن هناك علاقة ايجابية بين الفقر والجريمة لاسيما جرائم الاعتداء على الأشخاص، جرائم السرقات البسيطة.

كما لوحظ أن معدلات الإجرام تزيد في الأوساط الإيطالية الأقل ثراء، وإشارات الإحصائيات إلى نتائج مماثلة بالنسبة لإنجلترا والدنمارك وغيرها من الدول، ومع ذلك يشكك بعض الباحثون عن علاقة ايجابية بين الفقر والجريمة لكن الإحصاءات الخاصة بالإجرام لدى الأحداث لا تقطع بوجود السبب المباشر بين الفقر وإجرامهم، كما يصعب الجزم باستخلاص نتيجة علمية بأن أشد الناس فقرا أكثرهم نصيبا للإجرام.

ويقتر العالم الأمريكي "سذرلاند" أن الجرائم ليست وقفا على الطبقات الفقيرة بل قد ترتكب من أغنياء لهم مكانتهم في المجتمع، ويتم التستر عنها لا تعلم بها السلطات العامة لما لها من النفوذ والمال.¹

رغم أن هناك ملاحظات حول العلاقة بين الفقر والجريمة محلا شك من حيث المبدأ، لأن الفقر لا يكون دافعا بوجه عام إلى الإجرام، وإنما هناك علاقة بينه وبين بعض الجرائم أهمها جرائم الاعتداء على الأموال، فالشخص الذي لا يملك ما يسد به ضرورياته كون حالة الفقر التي تدفعه إلى التجرأ والسرقة لمحاربة غائلة الجوع لديه، كذلك صلة الفقر بالرشوة والعدوان على المال العام، كما له صلة غير مباشرة بالاعتداء على الأشخاص، تتذمر حالته

¹ فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص226.

الفصل الرابع: سوسيولوجيا الجريمة وجرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري

النفسية من جراء القلق والتوتر والاندفاع إلى الاعتداء، وللفقر صلة غير مباشرة بالاعتداء على العرض، حين يُعجز الفقر الفرد على الزواج مما يسقطه في جرائم العرض، أو عجزه عن الانفاق على زوجته وأولاده فيكون السبب في مشاكل أسرية وانحراف الزوجة وشروط الأطفال من الحالة الأسرية السيئة والاقتران بقراء سوء والانضمام إلى العصابات الإجرامية المؤثرة عليهم.¹

الحاجة الماسة المتمثلة في الفقر المزمن والوضع الاقتصادي السيئ سبب غير مباشر للجرائم ضد الممتلكات.²

كما تشير الكثير من الأبحاث والدراسات إلى أن الأفراد يتفاوتون في اتجاهاتهم وميولاتهم لارتكاب الجرائم، ويعود هذا الاختلاف أساساً إلى الخصائص السكانية والفوارق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد، ويعتبر الفقراء من أكثر الفئات الاجتماعية عرضة لتفشي مظاهر الجريمة، إذ تؤكد أن الفقر يعتبر مسبباً ومحفزاً لارتكاب الجريمة.³

إن الفقر وما يجره من عواقب لم يكن وليد عصر معين ولكنه ظاهرة تاريخية تشد وتضعف حسب المناخ والأنظمة السائدة في المجتمع، وقد أصبح في عصرنا هذا مشكلة تواجه ملايين البشر خاصة بعد التغيرات الاقتصادية وما خلفته من تسريح للعمال وزيادة البطالة وضعف القدرة الشرائية وغيرها، والفقر يخلق آثار كبيرة من حرمان وتخلف وجهل ومرض وفساد وانحراف والفقر في حقيقته ليس مجهول لأحد لكن قد يكون جهل الناس لحجم هذه المشكلة وأثرها على الفرد والمجتمع.

يجب الإشارة مسبقاً إلى أن الفقر لا يؤدي بالضرورة إلى تفشي الآفات الاجتماعية وإلا أصبح كل فقير يمثل تهديداً وخطراً على المجتمع إنما الفقر من أهم العوامل والتي تدفع

¹ فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص228.

² Joseph vankan,causes economique de la criminalité, atrock & Cle, imprimeurs- editeurs, Paris, 16, rue de la mediterrane, Leyon 1903, p478.

³ ياسين شكيمة، دوافع الجريمة بين المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الفقر في الوطن العربي ورقة بحثية ضمن فعاليات الملتقى الدولي الرابع الموسوم بـ الجريمة في الوطن العربي من منظور الاقتصاد الاجتماعي، يومي 09 و 10 فيفري جامعة الوادي، الجزائر، 2014.

الفرد والأسرة إلى الانحراف عن المسار الصحيح في الحياة الاجتماعية، فالفقر يزيد من حالة البطالة التي تؤثر على الشاب فتدفعه بتراكم الأيام إلى انتهاج سبل غير شرعية للرزق وما يزيد الطين بلة احتكاكه برفاق السوء.

تشير الإحصائيات إلى أن هناك صلة قوية بين الفقر والجريمة وإذا كان الفقر يدفع بذاته إلى ارتكاب بعض الجرائم ولاسيما جرائم المال لسد ما يحتاج إليه من متطلبات ضرورية كالمأكل والمشرب، فإنه يرتبط بصلة غير مباشرة مع الجريمة¹.

للفقر علاقة غير مباشرة بجرائم الاعتداء على العرض، فقد لا يستطيع الفرد الزواج لضيق إمكانياته المالية مما يدفعه إلى إشباع غريزته الجنسية بطرق غير مشروعة أو قد يتزوج ولا يتوفر لديه ما ينفقه على زوجته الذي قد يؤدي بالزوجة إلى الانحراف، وتشرذم الأبناء أو انضمامهم إلى عصابة إجرامية طلباً للمال.

الفقر قد يكون عقبة تحول بين الفرد وبين متابعة دراسته فينقطع عنها ويتعرف على رفاق السوء الذي يدفعونه إلى الانحراف، والفقر يصرف الأبوين عن رعاية الأبناء لانشغالهم بتدبير الموارد المالية للتغلب عليه، فالزوج يعمل والزوجة قد تضطر بدورها إلى العمل ويكون الأبناء هم ضحية نقص الرعاية والإشراف فينحرف بعضهم ويتشرذم.

إن قسوة الحياة من شأنها أن ترهق الفقراء فيصابوا بالإحباط الاجتماعي الحاد مما يدفعهم إلى التذمر والشعور بالكراهية نحو المجتمع مما يسول للكثير منهم ضرورة الاعتدال عليه، وتزداد هذه الأحاسيس مع فترة المراهقة والشباب وخاصة إذا وجدت عصابات تكون عادة مستتقات آمنة تفرخ فيها الجريمة، هذه العصابات تمثل ملجأ يجد فيه المراهق المحتاج متنفساً لإحساسه بالفقر وللعمل على محاربته بطرق غير مشروعة، فالعصابة جنة زائفة يهرب إليها المراهق من عناء الإحساس بالهوية والتشويش والضياع والاعترا ب في مجتمع تسوده علاقات فائقة التعقيد.

¹ عبد الله المبارك الزواهره، أثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، تخصص علم الجريمة، جامعة مؤتة، الأردن، دت، ص ص 44-45.

5-2-2- الدخل:

أ- تقلبات الدخول وعلاقتها بارتكاب جرائم الاعتداء:

يقصد بها ما يطرأ على الدخل الفردي من التغير سواءا بالزيادة أو النقصان ولا شك هذا التغير له أثر على الظاهرة الإجرامية بوجه عام.¹

ب- انخفاض الدخل:

فانخفاض الدخل الحقيقي للفرد يؤدي إلى زيادة في ارتكاب جرائم الأموال إذ أن العلاقة بين الدخل وهذه الجرائم علاقة ثابتة، وأثر عكسي على الظاهرة الإجرامية، فيشكل انخفاض الدخل حائلا دون إشباع حاجاته الأساسية، مما يدفع إلى سلوك طريق غير مشروع فيرتكب جريمة السرقة.

ملاحظة إذا انخفضت الدخول مع ثبات الأسعار يقود إلى الجريمة، أما في حالة تناسب انخفاض الدخول مع انخفاض الأسعار فإن القدرة الشرائية تبقى على حالها ولا يؤثر على الظاهرة الإجرامية (جرائم الأموال)، لأن الفرد يبقى على إشباع حاجاته بطريق مشروع.²

ج- ارتفاع الدخل:

أما في حالة إذا كان الدخل مرتفع وانخفض السعر بشكل طفيف ويبقى الفرد يوفي مطالبه وحاجته ولا أثر لهذا التغير على الظاهرة الإجرامية وتبقى على حالها.

كما أن ارتفاع الدخول مع بقاء الأسعار ثابتة يمكن الأفراد من شراء متطلباتهم وتوفير الزائد من الحاجة والحصول على مواد ترفيهية، كما قد يدفع البعض لإشباع رغباته وشهواته ما يخالف القانون مثل المسكرات وتعاطي المخدرات، ولا يخفى ما لهذا السلوك غير المشروع على الظاهرة الإجرامية لا سيما جرائم الاعتداء على العرض.

كذلك في حالة ارتفاع الدخول اقترن بارتفاع طفيف للأسعار فلا يكون أثر عليه أو انعدامه على الظاهرة الإجرامية.³

¹ إسحاق إبراهيم منصور، مرجع سابق، ص 87.

² عمر عبد الله المبارك الزهراوي، مرجع سابق، ص 29.

³ المرجع نفسه، ص 29.

ولا يمكن التغاضي عن أثر الاقتصاد العام على النسق الأسري وهذا ما كشفتته نظرية ماركس في التغير والتي تقوم على الحتمية الاقتصادية، بحيث لوحظ زيادة نسبة الطلاق والمشاكل الأسرية في فترات الأزمات الاقتصادية.¹

إن الأسرة تعتمد في حياتها على عدد من المقومات الأساسية حتى تتمكن من القيام بوظيفتها كمؤسسة اجتماعية، ونلاحظ أن نجاح الأسرة وتوافقها الاجتماعي يتوقف على تكامل هذه المقومات، فالأسرة تحتاج إلى دخل اقتصادي ملائم يسمح لها بإشباع حاجاتها الأساسية من مسكن ومأكل ومشرب، كما تحتاج إلى علاقات اجتماعية سليمة تحقق لها القدرة على التفاعل مع المجتمع، وتحقيق قدر من التكامل بين الأدوار التي تتوزع على أفرادها.

ولقد تظن علماء الاجتماع والاقتصاد منذ بداية السبعينات إلى أهمية الأنشطة التي يمتثلها الفقراء سواء في استيعاب القادمين الجدد إلى سوق العمل أو المساهمة في عملية التنمية، فالقسم الأكبر من السكان يحصل على قوته اليومي من أنشطة تافهة وهامشية إلى أن ظهر القطاع الحضري غير الرسمي في كتابات كايت هارت سنة (1971) ليصف ويشخص مشاكل الفئات الاجتماعية الفقيرة التي تعمل في إطار غير منظم وغير محمي وتسكن في الغالب مناطق متخلفة، ومنذ هذا التاريخ (1971) أصبحت أنشطة القطاع الحضري غير الرسمي التي يمتثلها فقراء المدن محل اهتمام الوكالات الدولية والحكومية.²

ويسبب تعرض الأسرة للفقرة عدة آثار اجتماعية ونفسية فعدم كفاية الدخل للأسرة يصاحبه عدم إشباع الحاجات الأساسية مما يؤثر على صحة أفرادها ويسبب خلا في علاقاتها فيما بينها والبيئة المحلية المحيطة³، فضغط الفقر على العلاقات الشخصية يحتمل أن يكون ضعيفا عندما تكون العلاقات ودية بين أفراد الأسرة، إلا أننا لا ننكر ونتجاهل أثر الفقر في هشاشة العلاقات بين أفراد الأسرة وبين الأسرة والمجتمع.⁴

¹ سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص 38.

² علي غربي وآخرون، مرجع سابق، ص 175.

³ حسن محمود، الأسرة ومشكلاتها، ص 57.

⁴ إن حدة ظاهرة الفقر تتدرج بعواقب وخيمة قد تهدد مستقبل الإنسانية فالإحصائيات تشير إلى أرقام مذهلة عن زيادة عدد الفقراء والمعدومين، حيث وصل عدد الأفراد الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى أزيد من البليون شخص، في حين يزيد عدد الذين يعيشون في أماكن لا تتوفر =

إن اتساع الفجوة بين فئات المجتمع وطبقاته نتيجة الفقر، أدى إلى الإحساس بالتهميش داخل المجتمع، بحيث أصبحت فئة من المجتمع تشكل عبئا ثقيلا لعدم مساهمتها الفعالة وانحصر أدوارها الاجتماعية، وقد تكون الدراسات الشهيرة التي قام بها "ويليام بنجر" الاقتصادي الهولندي من أهم الدراسات التي نوهت إلى أن الفقر قد يدفع أفراد الأسرة الواحدة وخاصة الزوج والزوجة إلى تقبل أي نوع من الأعمال، حتى وإن تتطلب جهد كبير لأدائه، لأن الهدف من ذلك هو الحصول على دخل وإشباع الحاجات الاقتصادية الضرورية واستبعاد الحاجات الغير ضرورية، مما يؤدي إلى الانكماش في حياة الأسرة وانعزالية تنعكس آثارها في حياة الأطفال الذين يعانون من نتائجه بشكل واضح، كما ترجع كثير من مشكلات نمو الطفل إلى عدم توفر الحاجات الضرورية لحياة الأسرة الطبيعية وتأثر المكانة الاقتصادية للأسرة على تكوين الايديولوجية الخاصة بأعضائها، فالطفل الذي يعيش في أسرة ذات دخل منخفض ينظر إلى نفسه على أنه أدنى بالمقارنة بغيره من أطفال الأسر الأخرى، وبهذا تتكون مفاهيم الطفل عن ذاته واتجاهاته نحو الآخرين بما فيهم أسرته وينبغي أن ننوه بما يلاحظ من عدم احترام أبناء الفقراء لذويهم وعبارات الامتهان التي يوجهها الأطفال لآبائهم والاتجاهات السلبية التي يحملها الأطفال الذين يعيشون في المستويات الدنيا نحو آبائهم وذويهم".¹

5-2-3 - البطالة:

أ - مفهوم البطالة:

ويقصد بها توقف الانسان عن العمل سواء كان ذلك نتيجة مرض بدني أو عقلي أو نفسي أو كان نتيجة ارتفاع الأسعار الذي يؤدي إلى تكديس المخزون من السلع، الذي يؤثر على أصحاب المصانع دون تحقيقهم المردودية من الإنتاج ومكافئة العمال،

=على وسائل مناسبة للصرف الصحي عن 1.7 بليون نسمة أما عدد الذين يعانون من الحصول على المياه الصالحة للشرب فيقدر عددهم بـ 1 بليون والذين يتعرضون لماسي تلوث الهواء 1.3 بليون. أما في الجزائر فيعيش 7.59 مليون جزائري في فقر مطلق منهم 2.76 مليون يعيشون في حالة قصوى من الحرمان و 4.83 مليون شخص لا يتوفرون على أي دخل منتظم.

- أنظر: علي غربي وآخرون، مرجع سابق، ص 178.

¹ محمود حسن، مرجع سابق، ص 323.

هذا ما ينتج عنه تسريحهم وبتكرار هذه الظاهرة على عدة سلع ترتفع نسبة البطالة. وقد ذهب رأي إلى القول أن البطالة هي السبب الأساسي لارتكاب الجريمة، بينما يرى البعض أنها ذات صلة حتمية بالجريمة.

فالبطالة تحول بين المرء والعمل الشريف الذي يمكن أن يدر عليه رزقا حلالا، ومن شأن ذلك أن يعجزه أن إشباع حاجاته وحاجات أسرته بل ويعود بالضرر على أولاده، إذ تكون حائلا دون تربيتهم وتنقيفهم على الوجه الأكمل فينحرفون إلى الجريمة.

والفراغ الذي يعيشه الفرد يعود عليه بالتوتر والملل ويعود عليه بالكثير من الأمراض التي تدفعه إلى سلوك منحرف والاندفاع إلى الجريمة سواء بالقول أو الفعل.¹

ب- علاقة البطالة بارتكاب جرائم الاعتداء:

إن البطالة تعد أثرا خطيرا من آثار ارتفاع الأسعار، وهي مرتبطة بالجريمة بصورة واضحة، حيث يلجأ العاطل عن العمل في إشباع حاجاته بطرق غير مشروعة التي قد تتخذ صور التشرد والانحراف أو جرائم الأموال، ولاسيما السرقة أو الإتجار في بعض المواد المحظورة حيازتها أو ممارسة بعض الأنشطة غير المشروعة.²

وقد أشارت بعض الإحصائيات في لندن (1942) أن البطالة بلغت نسبة (19.5) بالمئة بين المجرمين الشباب في سن (15) سنة، وبلغت نسبة (31.2) بالمئة في سن (16) سنة، وبلغت نسبة (0.7) بالمئة بين المراهقين غير المجرمين الذين بلغوا سن بين 15 و 16 سنة، كما تبين من خلال دراسة أجريت في الاسكندرية عام (1971) على (98) من الأحداث المنحرفين، أن (67) حدث منهم لم يكن لديه عمل، أن نسبة العاطلين عن العمل ممن تمت محاكمتهم تعد كبيرة إذا ما تمت مقارنتها بمجموع حالات الانحراف بشكل عام، ودلت الإحصائيات في الجماهيرية الليبية على ارتفاع نسبة الجرائم لدى العاطلين عن العمل، وقد بلغت نسبتهم (12.55) بالمئة من العينة.

¹ إسحاق إبراهيم منصور، مرجع سابق، ص 89.

² عمر عبد الله المبارك الزهراوي، مرجع سابق، ص 89.

5-3- الظروف السكنية:

يقصد بها مجموعة الظروف أو الوقائع التي لا تكمن في شخصية المجرم، وإنما تقوم في الطبيعة أو البيئات التي يعيش فيها، ويكون من شأنها التأثير على سلوكه الإجرامي.¹

5-3-1- السكن وعلاقته بارتكاب جرائم الاعتداء:

إن الفضاء المكاني الذي يعيش فيه الإنسان من شأنه أن يثري حياته سلباً أو إيجاباً فبالإضافة إلى كونه حيزاً جغرافياً محدد المعالم تبدو فيها الحدود المادية ظاهرة للعيان فإن له معاني رمزية أيضاً لا يمكن إنكارها، وفي هذا الصدد يعكف الإنسان على التفريق بين الفضاء الخاص به الذي يحرص بجد على الحفاظ عليه وحمايته من أي جديد وما عاداه فهو لا يدخل ضمن اهتماماته ولا يثير انتباهه، وهذا التقسيم يندرج طبعاً ضمن الثنائية الأبدية: المقدس والدنس، فإذا أصبغ على الفضاء المكاني معنى التقديس فذلك يجعله يمتنع عن إتيان كل سلوك غير اجتماعي (هذا ينطبق غالباً على البيت الأسري أو الحي الذي ترعرع فيه) فهو لن يتجرأ أبداً على المغامرة وخرق هذا الرمز المقدس، وفي مقابل ذلك فإن أي مكان لا يستجيب لهذه القدسية يصبح موقعا مستباحاً والأفراد الذين يصادفهم فيه هم بالنسبة إليه يمثلون هدفاً مشروعاً لأعمالهم الإجرامية.²

كلمة السكن مأخوذة من السكنية أي السلام والراحة والطمأنينة، كما أنه المقر الذي يلجأ إليه الإنسان للشعور بالراحة والاسترخاء وتجديد النشاط والقدرة على مواجهة أعباء الحياة، إضافة لما سبق فالسكن هو البناء الذي يوفر التجهيزات والأدوات التي يحتاجها الأفراد لتحقيق الصحة الجسمية والعقلية لهم، كما أنه المكان الذي يشعر فيه ألف بالخصوصية واحترام الآخرين، وتحفظ فيه الثقافات المختلفة، ومكونات العادات والتقاليد وتمارس فيه الهوايات وفوق كل ذلك هو دليل انتماء وكرامة وبحبوة في الحياة، حيث أن السكن يرتبط بدخل الفرد فكلما نقص الدخل لجأت الأسرة إلى السكن في الأحياء والمنازل البسيطة التي تتلاءم مع أحوالها المادية.³

¹ إسحاق إبراهيم منصور، مرجع سابق، ص 88.

² Yannick Marec, ville en crise, Les politiques municipales face aux pathologies urbaines, CREAPHIS, Paris, 2007, p30.

³ عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص 169.

- **المسكن:** يعد الإسكان من متطلبات الحياة الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها، وهو عبارة عن تنظيم لعلاقة الإنسان بما يقدم إليه من خدمات يومية وفصلية، ومن الخطأ اقتصار معنى الإسكان على توفير السكن فقط، فالإسكان مجال ذو نظام معقد ومتداخل من علوم مختلفة منها علم الاجتماع والقانون والعمارة والاقتصاد المنزلي وعلم النفس وعلم السياسة وعلم الإجرام. والمسكن من أهم العوامل التي تؤمن الاستقرار للحياة الاجتماعية وتختلف المساكن من بلد إلى آخر تبعاً لظروف كل بلد وثقافته، ويأخذ السكن أشكالاً متنوعة فهناك التجاوزات والسكن الرسمي والأراضي الزراعية، ويلعب السكن بعناصره المختلفة كنوعية السكن وملكيته دوراً مهماً في حجم الجريمة ونوعها لأنها من عناصر الجريمة المهمة، فضلاً عن تأثير جملة من المؤشرات أبرزها ملكية السكن ودرجة التزام، مسبقاً.¹

وتعتبر وظيفة السكن أهم وأعقد مما يظن البعض ذلك أنه مهد المعرفة الأولى ومكان لإشباع جزء كبير من الاحتياجات المادية والثقافية والروحية والعائلية، حيث أن المسكن يأوي أفراد الأسرة من تغيرات الطبيعة ويوفر الأمن والراحة والمكان الذي يقوم فيه الفرد بممارسته الاجتماعية، فهو بشكل عام يعكس مجموع الحاجات والأدوار التي يمكن تحليلها وتفسيرها من خلال دراسة السلوكيات والأدوار التي تتراكم فيه. هذه الحاجات التي يمكن اعتبارها كصورة مصغرة للحياة الاجتماعية، والسكن بناء مادي تقوم من خلاله الأسرة بعدة وظائف ويرتبط رضى الأسرة عن السكن بعدة عوامل أهمها:

- نوعية الجيران وطبيعة العلاقة معهم خاصة الأبناء.
- موقع السكن وتناسبه مع حجم الأسرة ومستوى الحي المتواجد به.
- مساحة السكن ووجود فسحة لكل فرد لممارسة حرياته الشخصية، وتوفير مكان يسمح للأبناء بالدراسة والتركيز وحل الواجبات المدرسية للتمكن من النجاح في الدراسة.
- إن ضيق السكن وازدحامه بالأفراد يدفع بالأهل إلى ترك الأبناء عرضه لمخاطر

¹ عبد الله المحيسن وعمر خطاب، تحليل دراسة مظاهر مشكلة العشوائيات في الكويت، المؤتمر العاشر لمنظمة المدن العربية 22 أبريل 1998م، مكناس، المعهد العربي لإنماء المدن، الرياض، 1998.

الشوارع، وبالتالي الاحتكاك بأطفال بخلفيات مختلفة، وقد يكون هذا طريقا أولا للانحراف.¹ ويتأثر اختيار المسكن إلى حد كبير بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي لرب الأسرة فعند ارتفاع المستوى المعاشي، يتم السكن في حي ذي مستوى رفيع يحتوي على عدد كاف من الأماكن لأفراد الأسرة وهو ما اصطلح عليه بإقليم الطموح، أما عندما يكون الدخل منخفضا فتضطر الأسرة إلى الإقامة في حي متواضع ومسكن يناسب الدخل المنخفض ويكون في الغالب صغير المساحة رديء الإضاءة والتهوية وترتفع درجة إشغال الغرف، وهذه الظروف تؤدي إلى الاعتقاد على الهرب منه، وقضاء أغلب الوقت خارجه والانخراط في جماعات تكون في الغالب ذات ميول إجرامية أو الانزلاق نحو الجرائم الأخلاقية بسبب الازدحام الشديد بين سكان الحي.

إن ظروف المسكن من حيث المكان والهواء والشمس لها تأثيرها الفعال على نمو الشخصية أيضا من الناحية العضوية والنفسية ونتيجة لذلك ففن سوء المسكن يؤدي إلى التأثيرات على الناحية التكوينية للفرد، وكذا الناحية النفسية بحيث تجعله أكثر استجابة للمؤثرات الخارجية وأقل سيطرة على كبح جماح نفسه، الأمر الذي يؤدي إلى ارتكاب الجرائم وتأثير المسكن لا يقف عند هذا بل يتجاوز إلى تفسير ظواهر إجرامية كثيرا ما نصادفها في المجتمع، فضيق المسكن واكتظاظه بالأفراد وما يتبعه من كثرة احتكاكهم ببعضهم ببعض يؤدي إلى ظهور ظواهر إجرامية ليست بالهينة.²

5-3-2- الحي السكني وعلاقته بارتكاب جرائم الاعتداء:

كما استقطبت دراسة الأحياء السكنية اهتمام الباحثين على اختلاف اتجاهاتهم لأن الأحياء السكنية من عوامل بناء الشخصية من خلال ما توفره من عوامل ومتغيرات مادية ومعنوية وهذه العوامل تتخذ أشكالا معينة، فقد تظهر تأثيراتها من خلال التنشئة الاجتماعية للأسرة أو أنها تظهر لاحقا على شخصية الحدث، وقد ظهر اهتمام كبير بتوفير

¹ محمد صفوح الأخرس، مرجع سابق، ص 199.

² وفاء محمد علي محمد، علم الاجتماع الجنائي، ط1، المكتب العربي للمعارف والنشر، القاهرة، 2013.

الأجواء الصحية في الأحياء السكنية من خلال وسائل الترويح والنوادي الرياضية والاجتماعية والمؤسسات الثقافية، فضلا عن المراقبة الأمنية.

- **الحي السكني:** هو مجموعة من المحلات السكنية، أما المحلة* فهي جزء من الحي تتكون من مجموعة من القطاعات، والأخيرة تتكون من مجموعة بلوكات، والبلوكات تتكون من أعداد من الوحدات السكنية، ومن الناحية الاجتماعية يعد الحي السكني بيئة اجتماعية أو تجمعاً (community) من الناس يتفاعلون فيما بينهم وفقا لمجال البيئة الخاصة بهم، وأحيانا يشعر بعض الناس بالغرابة داخل الحي السكني أو المحلة لعدم التجانس الثقافي والمهني والقومي والديني، لذا ذهب بعض علماء الاجتماع والمتخصصين بجغرافية المدن إلى إنشاء محلات سكنية ذات خصائص متجانسة اجتماعياً واقتصادياً ووظيفياً، والهدف هو تقليل المشكلات الاجتماعية والحد من شعور البعض بالغرابة وهذا المقترح بما يحمله من إيجابيات له آثار سلبية متعددة على المدى البعيد لأنه يمهّد الطريق ويفتح المجال على مصراعيه أمام الطبقة الاجتماعية والحق والعداوة والبغضاء بين أفراد المجتمع، فضلا عن عدم التداخل بين الفئات الاجتماعية، وبالتالي تنشأ غربة مجتمعات داخل المجتمع الواحد، لذلك هناك من يعطي وظيفة أخرى للمحلة السكنية وهي: "الإصلاح الاجتماعي ويظهر ذلك من خلال الروابط الاجتماعية التي تنشأ داخل تلك المحلات التي تعد نموذجا يفرض سماته على واقعها"¹.

إن تأثيرات الحي السكني لا تقتصر على مقدار ما يوفره من خدمات لسكانه، بل تتعدى ذلك لتشتمل على نواح اجتماعية واقتصادية متعددة، فالحي السكني يعد مرآة عاكسة لسكانه وهو يعكس إلى حد كبير معالم الأسر الساكنة فيه مع التأكيد على نسبية المسألة وكونها تخضع للجدالات النسبية لا للتسليمات المطلقة، إذ أن تأثيرات الحي السكني تتوقف على مدى استجابة الأفراد أو الأسر للمتغيرات التي يملئها الحي السكني.

* تعني المحلة المكث والبقاء والاستقرار والمحلة بالفتح والمحل والمحلة: الموضع الذي يُحل به.

- الامام شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي الرومي، معجم البلدان، ج5، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1975.

¹ P. Mann, An approach to urban sociology, Routledge and Kegan Paul Ltd, London, 1970, p150.

وللحي السكني القدرة على تزويد أفرادها بالقيم والميول والاتجاهات والمعايير السلوكية التي قد تكون بناءة أو هدامة الشخصية الفرد، وقد ربطت العديد من الدراسات بين طبيعة الحي السكني والسلوك العام لنزلائه، وشخصية الإنسان تتشكل في الغالب بحسب الحي السكني وبحسب مكانته بين أحياء المدينة وبحسب الوسائل والمناخات المتوافرة في ذلك الحي.

وللطبيعة السائدة في الحي دور كبير في سلوك أفرادها سلوكاً سوياً أو منحرفاً، وقد أوضحت دراسات عديدة هذا الدور ومن أهمها دراسة الأمريكي "كليفورد شو" الذي درس تأثير الحي على خمسة إخوة أشقاء كانوا معروفين بتاريخهم الإجرامي الطويل، وقد وصف "شو" الحي الذي سكنوا فيه بأنه منطقة جناح معدوم التنظيم الاجتماعي ويشجع السلوك الإجرامي عن طريق احترام المجرم وإضفاء طابع الرجولة والبطولة عليه مما جعل هذا الحي بيئة فاسدة أنبتت هؤلاء المجرمين.

ومما لا شك فيه ففن الحي السكني يسهم في تزويد الفرد ببعض القيم والمواقف والاتجاهات والعادات والمعايير السلوكية التي يتضمنها الإطار الحضري العام الذي يميز المنطقة الاجتماعية، ونستطيع القول أن للحي دوراً قد يكون مكملاً لدور الأسرة في توجيه الطفل ويؤثر كل منهما في الآخر فقد يكون داعماً لما تقدمه الأسرة من سلوكيات معينة بغض النظر عن ماهية هذا السلوك، وقد يكون هداماً له وذلك يأتي من طبيعة الحي ومستواه الاقتصادي والاجتماعي.¹

إن للأحياء السكنية دوراً كبيراً في نقشي الظواهر الاجتماعية المختلفة كالتسول والجريمة وعمالة الأطفال (Child Labour)، نظراً لما تزرعه من قيم اجتماعية في نفوس الأحداث ومحو القيم المجتمعية المقبولة، وقد حاول بعض الباحثين القيام بتصنيف الأحياء إلى ستة أنواع بحسب إمكانية تشجيعها السلوك الإجرامي.²

1. الحي المزدهم بسكانه وغالباً ما تنتشر فيه الرذيلة التي تولدها كثرة التزاحم، أو الحي

¹ عبد العزيز بوودن، فضيل دليو، الجريمة في المدينة الجزائرية "الواقع وأساليب المواجهة"، ط1، 2021، ص387.

² عدنان الدوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، ط3، ذات السلاسل، الكويت، 1994.

الفصل الرابع: سوسيولوجيا الجريمة وجرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري

الذي يعرف عنه بأنه مكان لتفشي الرذيلة بأنواعها.

2. الحي الفقير جدا الذي تصبح فيه السرقات البسيطة أمراً طبيعياً.

3. الحي الذي ينفصل عن المجتمع بفواصل طبيعية أو بشرية أو اجتماعية.

4. الحي الذي يقطنه غير المتزوجين ومن سماته الخليط السكاني غير المتجانس.

5. الحي الذي تقطنه الأقليات المتميزة عن المجتمع، إذ يغلب على سكانه العزلة الاجتماعية

بسبب الاختلافات الإثنية والعرقية التي تميزهم.

6. الحي النائي الذي يكون أقرب إلى مناطق الأرياف ويكون ملجأ للمجرمين الهاربين

والخارجين عن القانون.

6- واقع جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري:

جدول رقم (01): يبين إجمالي عدد القضايا المسجلة للجرائم المرتكبة في الجزائر

من سنة (2019) إلى غاية سنة (2023)

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
عدد الجرائم	250000	258171	296148	350000	376417
	*	**	***	****	*****

المصدر: *وكالة الأنباء الجزائرية، الأربعاء 05 فيفري 2020 17:20

** s://www.alaraby.co.uk 28 جانفي 2021 10:56 - *** //www.aps.dz:https

**** w.echoroukonline.com 23 جانفي 2023 - ***** arakanews.dz الأربعاء 13 مارس 2024 15:16

يتضح من خلال الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه حول الإحصائيات السنوية المسجلة من قبل مصالح الشرطة القضائية بالجزائر لعدد القضايا الإجرامية المسجلة خلال الفترة الممتدة من سنة (2019) إلى سنة (2023)، أن أعلى معدل لمجل القضايا المسجلة كان سنة (2023) بمقدار بـ (376417) في الترتيب الأول في حين بلغ عدد القضايا المسجلة سنة (2022) الترتيب الثاني بمقدار بـ (350000) تليها الترتيب الثالث لسنة (2021) بمقدار بـ (296,148) في حين سجلت سنة (2020) ما يقدر بـ (258,171) لتحتل سنة (2019) الترتيب الأخير بمقدار بـ (250000) قضية، هذه الأرقام تعكس نمواً

الفصل الرابع: سوسيولوجيا الجريمة وجرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري

مضطرباً في معدلات الجريمة، بما فيها جرائم الاعتداء، وهو ما يطرح إشكاليات عميقة حول العوامل البنوية التي تغذي هذا الاتجاه.

عند تحليل هذه الأرقام، يتضح أن منحى الجريمة يسير في اتجاه تصاعدي واضح، فبين سنتي (2019 و 2020)، ارتفع عدد القضايا الإجرامية بنسبة (3.27%)، وهو ما قد يُعزى إلى استمرار الضغوط الاجتماعية والاقتصادية رغم بعض محاولات الاستقرار أما القفزة الكبرى فكانت بين سنتي (2020 و 2021)، حيث بلغت نسبة الزيادة (14.71%)، ما يعكس أثر العوامل المولدة للجريمة، خاصة في ظل تداعيات جائحة كورونا على سوق العمل والعلاقات الأسرية، وسُجلت أكبر زيادة بين (2021 و 2022) بنسبة (18.18%)، متزامنة مع تفاقم أزمة البطالة واستمرار الاختلالات في ملف السكن وازدياد النزاعات الأسرية في الأحياء الحضرية المكتظة، وبين سنتي (2022 و 2023)، ورغم تراجع نسبة الزيادة إلى (7.55%)، إلا أن الرقم الإجمالي للقضايا (376,417) يمثل أعلى حصيلة خلال السنوات الخمس الأخيرة، مما يؤكد أن الظاهرة في منحى تصاعدي طويل الأمد، عند ربط هذه المؤشرات بالعوامل الأسرية، نجد أن ضعف التواصل بين أفراد الأسرة، وتفكك الروابط، والعنف الأسري، وعدم الاستقرار العائلي، تشكل بيئة خصبة لتنامي السلوكيات الإجرامية، خاصة بين فئة الشباب، فغياب التوجيه الأخلاقي والقيمي، وتزايد حدة الخلافات الأسرية، غالباً ما يدفع الأفراد نحو البحث عن حلول سلبية عبر سلوكيات عدوانية وأفعال إجرامية.

كما أن العوامل الاقتصادية تمثل محركاً أساسياً في هذا السياق، فرغم البرامج الحكومية لدعم الشباب، مثل مشروع منحة البطالة، إلا أن هذه السياسات لم تفلح في احتواء الأزمة، بل يرى بعض المراقبين أنها زادت من حالة الركود لدى الشباب وأطالت أمد البطالة، ما ضاعف من شعورهم بالإحباط وانعدام الأفق هذه الضغوط، في ظل ضعف فرص العمل، قد تدفع البعض إلى ارتكاب جرائم اعتداء كمصدر بديل للدخل أو كرد فعل على الإقصاء الاجتماعي. أما من الناحية السكنية، ورغم المجهودات المبذولة في تشييد وتوزيع السكنات، فإن الطلب مازال يفوق العرض، ما يولد ضغطاً اجتماعياً ونفسياً كبيراً على الأسر، خصوصاً في الأحياء

الفصل الرابع: سوسيولوجيا الجريمة وجرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري

التي تعاني من الاكتظاظ أو السكنات الهشة، وقلة المرافق العامة وضعف البنية التحتية وهذا قد يساهم في زيادة الاحتكاك اليومي بين السكان، ما يرفع احتمالية النزاعات التي قد تتطور إلى جرائم اعتداء.

إن القراءة الشاملة لهذه المؤشرات تكشف أن جرائم الاعتداء في الجزائر هي نتاج تفاعل معقد بين الظروف الأسرية، والأوضاع الاقتصادية، والمشكلات السكنية، فغياب سياسات شمولية تعالج هذه الجذور سيجعل من المنحنى التصاعدي للجريمة واقعاً مستمراً، ما يستدعي تدخلاً متعدد الأبعاد يدمج بين البعد الأمني، والاجتماعي، والاقتصادي، والسكني لضمان الحد من انتشار هذه الظاهرة.

جدول رقم (02): يبين عدد المتورطين في جرائم المخدرات في المجتمع الجزائري من (2019) "السداسي الأول"، من سنة (2023)

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023 السداسي الأول
المتورطين في جرائم المخدرات	46890	64321	73539	113012	78604
المجموع	46890	64321	73539	113012	78604

المصدر: *وكالة الأنباء الجزائرية، الأربعاء 05 فيفري 2020 17:20

s://www.alaraby.co.uk 28 جانفي 2021 10:56 - *https://www.aps.dz

****w.echoroukonline.com 23 جانفي 2023 - *****arakanews.dz الأربعاء 13 مارس 2024 15:16

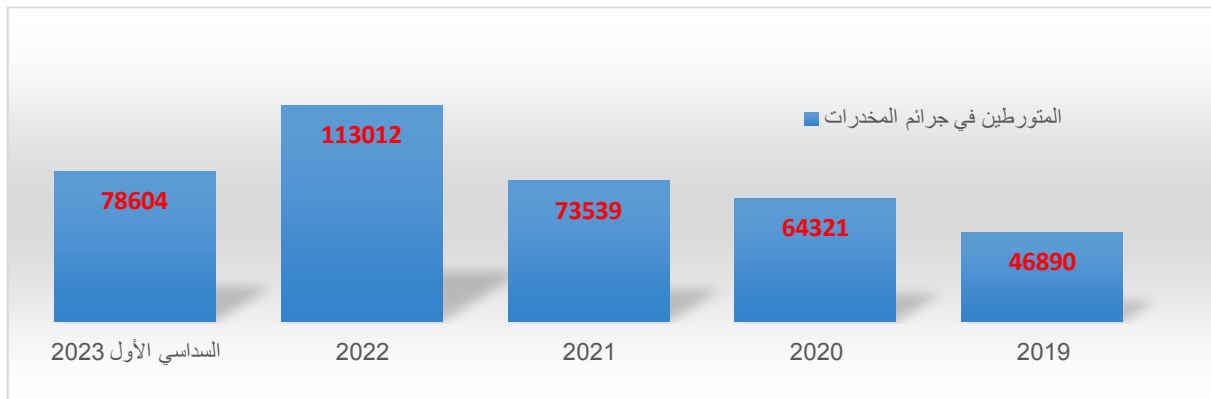
توضح الإحصائيات المسجلة في الجدول أعلاه عدد المتورطين في جرائم المخدرات في الجزائر خلال الفترة من (2019) إلى (2023) أن هناك تباين واضح في الأرقام، حيث سُجل أقل عدد في سنة (2019) بـ (46,890) متورطاً، بينما بلغ أعلى عدد في سنة (2022) بـ (113,012) متورطاً، وهو ما يعكس زيادة بنسبة تفوق (140%) خلال أربع سنوات فقط كما أن بيانات الثلاثي الأول من سنة (2023) أظهرت تسجيل (78,604) حالة، وهو رقم مرتفع جداً مقارنة ببداية السنوات السابقة، مما يوحي بأن الحصيلة النهائية قد تتجاوز أرقام (2022) إذا استمر النسق التصاعدي.

الفصل الرابع: سوسيولوجيا الجريمة وجرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري

هذا الارتفاع المقلق لا يمكن قراءته بمعزل عن السياق الاجتماعي والاقتصادي والسكني للأسرة الجزائرية، وكقراءة سوسيولوجية، يمكن القول أن ضعف الروابط الأسرية الناتج عن التفكك الاسري أو الصراعات الداخلية، إلى جانب تأخر سن الزواج، يسهم في خلق فراغ عاطفي واجتماعي لدى الشباب، ما يجعلهم أكثر عرضة للانخراط في سلوكيات منحرفة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات أو استهلاكها. يضاف إلى ذلك الإحساس بالكبت والحرمان، حيث يرى بعض الأفراد أن من كانوا أقل منهم اجتماعيًا أصبحوا في وضع أفضل بطرق غير مشروعة، مما يولد لديهم شعورًا بالغبن والسعي لتعويض النقص بوسائل غير مشروعة قانونيًا، إضافة إلى أن الإحصائيات تشير إلى أن حالات التفكك بلغت في سنة (2023) نحو (93,400) حالة، أي ما يزيد عن (33%) من مجموع حالات الزواج، وهو معدل مرتفع يعكس هشاشة البنية الأسرية وتفكك الروابط العائلية، كما يشير متوسط سن الزواج إلى بلوغ (27) عامًا للنساء و(34) عامًا للرجال، مع تزايد ظاهرة تأخر الزواج بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة، وارتفاع تكاليف المعيشة، وصعوبة الحصول على السكن والعمل.

ورغم وجود نصوص عقابية مشددة، فإن الظاهرة في تزايد، مما يدل على أن الردع القانوني وحده غير كافٍ إذا لم يُصاحَب بإصلاحات اجتماعية واقتصادية شاملة، فجرائم المخدرات لا تقتصر خطورتها على آثارها المباشرة، بل تتعداها لتكون محفزًا لجرائم اعتداء أخرى مثل السرقات والاعتداء الجسدي، سواء بدافع تمويل الإدمان أو في إطار شبكات الجريمة المنظمة، وهو ما يعكس الارتباط الوثيق بين الظاهرة الإجرامية والمناخ الاجتماعي، حيث إن تفكك الأسرة والحرمان الاقتصادي يعملان معًا على إنتاج بيئة خصبة لانتشار هذه الجرائم.

شكل بياني رقم (01): يبين عدد المتورطين في جرائم المخدرات في المجتمع الجزائري



المصدر: إعداد الباحثة بناء على الإحصائيات الواردة في الجدول السابق

الفصل الرابع: سوسيولوجيا الجريمة وجرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري

يوضح الشكل البياني الاتجاه التصاعدي لعدد المتورطين في جرائم المخدرات في الجزائر خلال الفترة (2019-2023)، حيث سُجل أدنى مستوى في سنة (2019) بـ (46,890) حالة، بينما بلغ العدد ذروته في سنة (2022) بـ (113,012) حالة، وتشير بيانات الثلاثي الأول من سنة (2023)، التي سجلت (78,604) حالة، إلى احتمال تجاوز حصيلة السنة السابقة في حال استمرار المنحى التصاعدي، مما يعكس تفاقم الظاهرة رغم الإجراءات القانونية الصارمة.

جدول رقم (03): يبين الكميات المحجوزة لجرائم المخدرات في المجتمع الجزائري من (2019) غاية الثلاثي الأول من سنة (2023)

الكميات المحجوزة خلال سنة 2023 (الثلاثي الاول)	الكميات المحجوزة خلال سنة 2022	الكميات المحجوزة خلال سنة 2021	الكميات المحجوزة خلال سنة 2020	الكميات المحجوزة خلال سنة 2019	السنوات التصنيف حسب نوعية المخدر	
22387.568 كلغ	58258.031 كلغ	66640.237 كلغ	88702.581 كلغ	55133.420 كلغ	راتنج القنب	القنب
13872.81	5250.11 غ	8665.7 غ	16.496 كلغ	8.081 كلغ	حشيش القنب	
1551.26 غ	935.713 غ	1043.16 غ	4547.330 غ	897.372 غ	بذور القنب	
5194 نبتة	2485 نبتة	429 نبتة	7410 نبتة	1576 نبتة	نبات القنب	
45179.894 غ	61844897 غ 455000 قرص	502858.866 غ	32353.827 غ	315759.404 غ	الكوكايين	
00	36.95 غ	04 غ	00	00	الكراك	
1442 غ	8591.957	1855.982 غ	2372.278 غ	304.105 غ	الهيريون	
00	00	00	12 غ	00	خشخاش الأفيون	الأفيون
461.66 غ	126.3 غ	789.8 غ	00	43 غ	بذور الأفيون	
427 نبتة	191 نبتة	83 نبتة	00	884 نبتة	نبات الأفيون	
8108982 قرص	11351813 قرص	5037472 قرص	6045289 قرص	2085923 قرص	المؤثرات العقلية	
		234 قارورة		311 قارورة		
46 قارورة	324 قارورة	29545 كبسولة	385 قارورة	840 كبسولة		

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها.

تُظهر المعطيات الإحصائية حول الكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية في الجزائر خلال الفترة (2019 - الثلاثي الأول من 2023) اتجاهاً متذبذباً يعكس

الفصل الرابع: سوسيولوجيا الجريمة وجرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري

ديناميكية السوق غير الشرعي للمخدرات وتغير أنماط الاستهلاك والترويج. يُلاحظ أن القنب الهندي ما يزال يحتل النسبة الأكبر من المحجوزات، وهو ما يشير إلى سهولة تداوله ورواجه الاجتماعي مقارنة بالمواد الأخرى. أما الكوكايين والكراك والهيروين، فرغم أن كمياتها المحجوزة أقل، إلا أن وجودها يعبر عن تنامي أنماط استهلاك مرتبطة بالشبكات الإجرامية العابرة للحدود، خاصة في المدن الكبرى والموانئ.

كما يكشف الجدول عن تزايد ملحوظ في المحجوزات من المؤثرات العقلية، وهو مؤشر على تحول خطير في أنماط التعاطي من المخدرات التقليدية نحو الأدوية ذات التأثير النفسي، مدفوعاً بعوامل اقتصادية (رخص الثمن نسبياً) واجتماعية (سهولة الحصول عليها من السوق الموازية). هذه الاتجاهات تعكس بدورها تداخل العوامل البنيوية كالبطالة والهشاشة الاجتماعية وضعف الرقابة على الحدود، مع تحولات ثقافية وقيمية تسهل مناخ انتشار هذه الظاهرة.

7- واقع جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري ولاية الوادي نموذجاً:

جدول رقم (04): يبين إجمالي عدد القضايا المسجلة للجرائم المرتكبة في ولاية الوادي من سنة

(2019) - إلى غاية السداسي الأول من سنة (2023)

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
عدد الجرائم	2016	1872	2473	2955	1593

المصدر: الشرطة القضائية للأمن الولائي بالوادي.

يبين لنا الجدول أعلاه، أن أعلى معدل لمجمل الجرائم المرتكبة بلغ في عام (2022) (2955) جريمة واقل معدل سجل في عام (2020) بلغ (1872) جريمة بالمقارنة بسنة (2019) نجد أن معدل الجريمة قد ارتفع بزيادة (939) جريمة، وما تمثله سنة (2023) يعتبر الأشد فتكا والتي قدرت بـ (1593) جريمة أي بفارق باعتبارها تمثل سداسي فقط، أي بفارق (279) مع سنة (2020)، كما أن بالمقارنة بين سنتي (2021-2022) نجد معدل الزيادة ارتفع بقدر (482) جريمة.

إن ما نشهده في واقعنا المعاش وما نسمع به من أخبار عبر مواقع التواصل الاجتماعي والبت عبر القنوات الرسمية وتصريحات الإذاعة المحلية، يجعلنا ندرك بوضوح خطر جرائم الاعتداء التي باتت تهدد أمن واستقرار المجتمع، وليس هذا فحسب بل تنوعت هذه الجرائم حتى في طبيعتها فأصبحت تثير نوع من القلق لدى الفرد، وهذا يستوجب على المهتمين والدارسين تولي البحث عن ظروف هذا التواتر في معدلات الجريمة، وعلى ضوء هذه الرؤية وما تتوصل إليه الجهات الرسمية من إحصائيات من خلال تقصيها لهذا التنامي والتواتر لمعدلات الجرائم المرتكبة، فإنه بإمكاننا تقديم بعض الحقائق التي تسهم في تواتر وتنامي معدلات الجريمة في الواقع الاجتماعي الجزائري وعلى المستوى المحلي بالولاية.

لذلك على الرغم مما يتم رصده من قبل الجهات الرسمية من إحصائيات إلا أننا بحاجة ماسة إلى تفسير حول الجرائم الخفية والأرقام المجهولة التي تقيد في القوائم السوداء، لأن ما لا يخفى على أحد أن هناك نسبة كبيرة جدا من الجرائم المرتكبة لا يستهان بها ولا يتم التبليغ عليها، وهذا ما أشار إليه علي مانع حين قال (هذه الإحصائيات هي بعيدة جدا عن الحقيقة فبالإضافة إلى الجرائم غير المكتشفة هناك العديد من الجرائم التي لم يبلغ عنها)¹.

هذا التواتر والتنامي في معدلات الجريمة قد يرجع إلى عدة أسباب منها:

- معدل البطالة حيث بلغ عام (2021) حسب إحصائيات البنك الدولي الجزائري حوالي (7.12%) إجمالي القوى العاملة.
- ارتفاع معدل التضخم حيث بلغ (309%) في عام (2022) بسبب تضخم أسعار الغذاء مما أثر على الجزائريين الأشد احتياجا أكثر من غيرهم، حيث يشكل الغذاء أكثر من نصف الإنفاق على أكثر من (40%) من سكان عوزا، وهذا قد يقود البعض في السير نحو سلوك الجريمة.

¹ علي مانع، جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 180.

الفصل الرابع: سوسيولوجيا الجريمة وجرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري

- البحث عن حياة أفضل أودى بكثير من الشباب إلى البحث عن الريح السريع لسد حاجاتهم الأسرية.
- غياب الوعي القانوني لدى الفرد الجزائري والنظرة السلبية التي ينظر إليها تجاه مختلف الأجهزة الأمنية.
- عدم التمييز والتدقيق للقضايا من طرف بعض المسؤولين والاستعجال في إصدار الأحكام الردعية وتطبيقها على الفرد الجزائري، مما يزيد من ارتفاع عدد الجرائم التي يتم تسجيلها، والدليل على ذلك أن كثير من الجرائم يتم فيها تبرئة المتهم حين يقدم طعن في الحكم الصادر في حقه لدى الهيئة العليا.
- الاختلالات الواقعة بين العرض والطلب في سوق التشغيل والسياسة المنتهجة لكممة الأفواه في دعم مشروع البطالة الذي كان ينبغي على الدولة خلق مناصب عمل من خلال برمجة مشاريع مسطرة تعمل على امتصاص البطالة بدل من هذه السياسة التي أودت بكثير من الشباب إلى استغلالها في أمور غير مشروعة.
- التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كان لها انعكاس واضح أدى إلى تنامي معدلات الجريمة.
- ضعف سياسة التأمين الاجتماعي التي كلفت الفرد الجزائري، خاصة فيما يتعلق بالتعويضات للكشوف والتحليل الطبية، حيث أنه في ظل الانتشار الواسع لمختلف الأمراض المستعصية إلا أننا نجد أن نسبة التكفل ضعيفة جداً، فعندما تصل الكشف الطبية والتحليل الطبية إلى ما يفوق (12 إلى 20 ألف) دينار، فهنا ندرك عجز الفرد الجزائري في مجال الرعاية الصحية وعدم قدرته على توفير متطلبات يومه في ظل انخفاض الدخل، مما يضطر إلى اللجوء إلى ممارسة سلوكيات غير أخلاقية قد تسهل عليه الولوج إلى عالم الجريمة.

الفصل الرابع: سوسيولوجيا الجريمة وجرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري

جدول رقم (05): يبين إجمالي القضايا المسجلة المتعلقة بجرائم الاعتداء على الأشخاص في ولاية الوادي من (2021- إلى السداسي الأول 2023)

2023 السداسي الأول	2022	2021	2020	2019	السنوات أنماط الجرائم
05	08	07	03	02	القتل
308	543	559	445	551	الضرب والجرح العمدي
00	00	00	07	03	محاولات القتل
00	00	00	00	01	الضرب والجرح المفضي إلى عاهة مستديمة
13	02	26	00	00	الاعتداء اللفظي على الأصول
01	09	18	00	00	الحجز والاختطاف
00	00	02	00	00	الاعتداء بالعنف
23	45	71	00	00	السب
28	52	18	90	67	التهديد
49	122	150	64	86	جرائم أخرى
427	781	851	609	710	المجموع

المصدر: الشرطة القضائية للأمن الولائي بالوادي.

يوضح لنا الجدول أعلاه أن أعلى معدل للجرائم المرتكبة ضد الأشخاص سنة (2021) بلغت (851) جريمة اعتداء بالمقارنة مع سنة (2019) حيث نجد أن معدل الجريمة قد ارتفع بزيادة بلغت (141) جريمة اعتداء في حين وبالمقارنة بين سنتي (2020-2021) نجد أن معدل الجريمة ارتفع بزيادة بلغت (242) جريمة اعتداء، ناهيك عن ما تم تسجيله في السداسي الأول من سنة (2023) التي بلغت معدل (427) جريمة، وهذا يشير إلى أن معدل الجريمة الذي قد يسجل طيلة العام يزيد من تنامي معدلات الجريمة لكن المثير للجدل خاصة في الفترة من (2020 إلى غاية 2022) التي بلغ معدل الجريمة فيه (172).

حسب التصريحات المؤكدة من قبل الأمن الولائي للشرطة القضائية بأن هذه الأنماط من السلوك الإجرامي الممارس ضد الأشخاص، بات شائعة ويمثل خطرا اجتماعيا يهدد استقرار المنطقة والأفراد على حد سواء، وقد يرجع ذلك إلى عدة أسباب منها حسب تقديرنا:

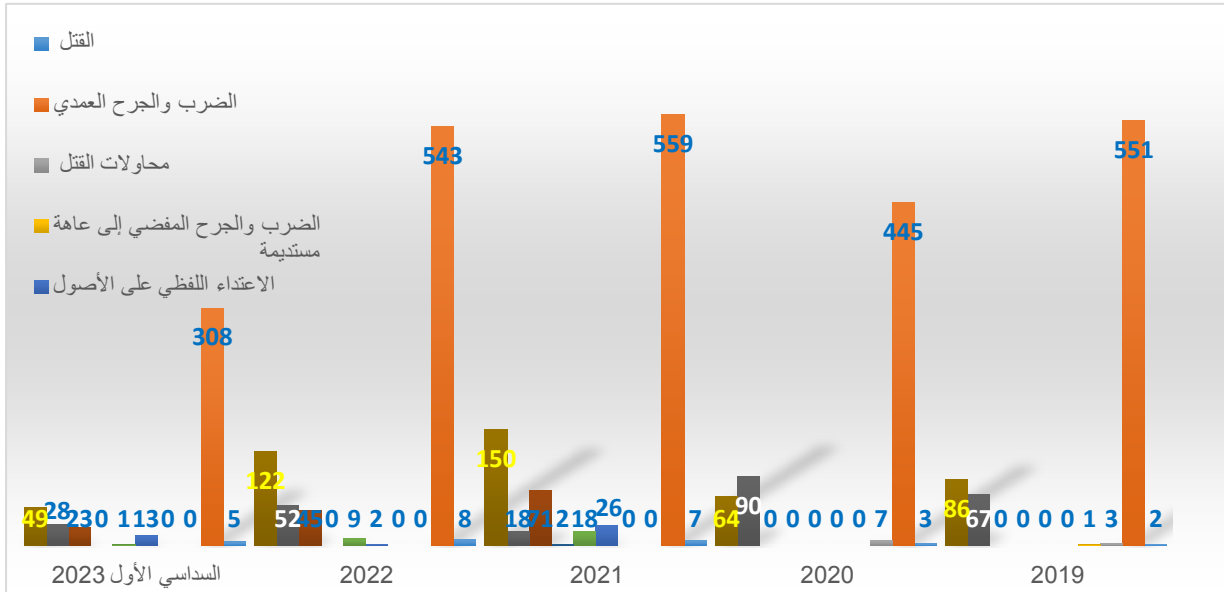
1- لا يخفى على أحد ما مرّت به كافة المجتمعات بما فيها المجتمع الجزائري من فترة جائحة كورونا وما أفرزته من وضع غير مسبوق، وعلى الرغم من الاعتبارات الوقائية والتدابير الاحترازية من طرف السلطات المعنية التي تمنع بموجبه التنقل داخليا وخارجيا، إضافة إلى منع التجمعات لتجنب احتكاك الأفراد إلا أن هذا الوضع أثر اجتماعيا على العلاقات الأسرية والعادات الاجتماعية، وأفرز عدّة آثار سلبية نتج عنها الكثير من السلوكيات الإجرامية بما فيها العنف الأسري نهيك عن حالات الانفصال العائلي داخل الأسر، وهذا الوضع أدى بدوره إلى بروز أفعال إجرامية أدت إلى تفكك العلاقات الأسرية، وهذا ما أشارت إليه علي السعدي عبد الزهرة في دراسة لها حيث تؤكد (أن هذا السلوك الذي يعتبر واحد من أكبر انتهاكات حقوق الإنسان حول العالم قبل تفشي كورونا، وقد زاد تفاقم الوضع مع الجائحة، وبحسب الأمم المتحدة فإن (243) مليون امرأة تتراوح أعمارهم ما بين (15-49) عاما حول العالم تعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي من قبل شريك أو أحد أفراد العائلة في عام (2019) ناهيك عن الفقر والبطالة).¹

2- التدهور للوضع الاقتصادي الذي مرت به المجتمعات عامة بما فيها الجزائر بسبب قلة الاستيراد والتصدير خلق نوع من الصراع الداخلي الذي فرض عقوبات تأديبه على المضاربين بسبب الادخار للسلع والزيادة في أسعار المنتجات أدى إلى ارتفاع معدل الجريمة.

¹ علي السعدي عبد الزهرة جبير، الآثار الاجتماعية لجائحة كورونا، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، المجلد 08، العدد 01، 2021، ص 35.

الفصل الرابع: سوسيولوجيا الجريمة وجرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري

شكل بياني رقم (02): يبين القضايا المسجلة لجرائم الاعتداء على الأشخاص في ولاية الوادي من (2021- إلى السداسي الأول 2023)



المصدر: إعداد الباحثة بناء على الإحصائيات الواردة في الجدول السابق.

يبين الشكل البياني مجمل القضايا المسجلة ضد الأشخاص خلال الفترة (2019 - السداسي الأول 2023)، تذبذبًا واضحًا بين الارتفاع والانخفاض وفق نوع الجريمة، فقد شهدت جرائم القتل اتجاهًا تصاعديًا حتى بلغت ذروتها سنة (2022)، بينما تميز الضرب والجرح العمدى بتقلبات سنوية مع انخفاض ملحوظ في (2020) ثم عودة للارتفاع في (2021)، كما برزت سنة (2021) كنقطة ذروة لعدة أنواع من القضايا مثل الاعتداء اللفظي، الحجز والاختطاف، السب، وجرائم أخرى، في حين عرفت معظم المؤشرات انخفاضًا في (2023)، أما بعض الجرائم مثل الضرب المفضي إلى عاهة أو الاعتداء بالعنف فقد ظلت منخفضة أو شبه منعدمة طيلة الفترة.

وقد تعكس هذه التذبذبات أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على السلوك الإجرامي، إذ قد ترتبط فترات الارتفاع بزيادة حدة التوترات الاجتماعية أو الأزمات المعيشية التي تؤثر في العلاقات بين الأفراد، كما يمكن ربط ذروة سنة (2021) بتداعيات ما بعد الجائحة وما رافقها من ضغوط اقتصادية ونفسية، ويُلاحظ أن الانخفاض في (2023) قد يرتبط بتحسّن نسبي في الرقابة الأمنية أو الاستقرار الاجتماعي في بعض المناطق.

الفصل الرابع: سوسيولوجيا الجريمة وجرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري

جدول رقم (06): يبين إجمالي عدد المتورطين في جرائم الاعتداء على الأشخاص بولاية الوادي من (2021 - إلى السداسي الأول 2023)

2023 السداسي الأول	2022	2021	السنوات عدد المتورطين
482	865	932	متورط ذكر
15	15	26	متورط أنثى
21	11	14	متورط طفل
518	891	972	المجموع

المصدر: الشرطة القضائية للأمن الولائي بولاية الوادي

يبين لنا الجدول أعلاه بجرائم الاعتداء ضد الأشخاص حسب فئات المتورطين خلال الفترة (2021 - السداسي الأول 2023)، حيث أن الذكور يمثلون النسبة الأكبر من المتورطين، حيث بلغ عددهم (932) حالة في (2021)، وانخفض إلى (865) حالة في (2022)، ثم (482) حالة في السداسي الأول من (2023)، أما الإناث، فقد بقيت أعدادهن منخفضة نسبياً مع ثبات تقريبي، إذ سجلت (26) حالة في (2021)، و(15) حالة في كل من (2022) والسداسي الأول (2023)، وفيما يخص القُصّر، فقد انخفض العدد من (14) حالة في (2021) إلى (11) في (2022)، قبل أن يرتفع بشكل ملحوظ إلى (21) حالة في السداسي الأول من (2023).

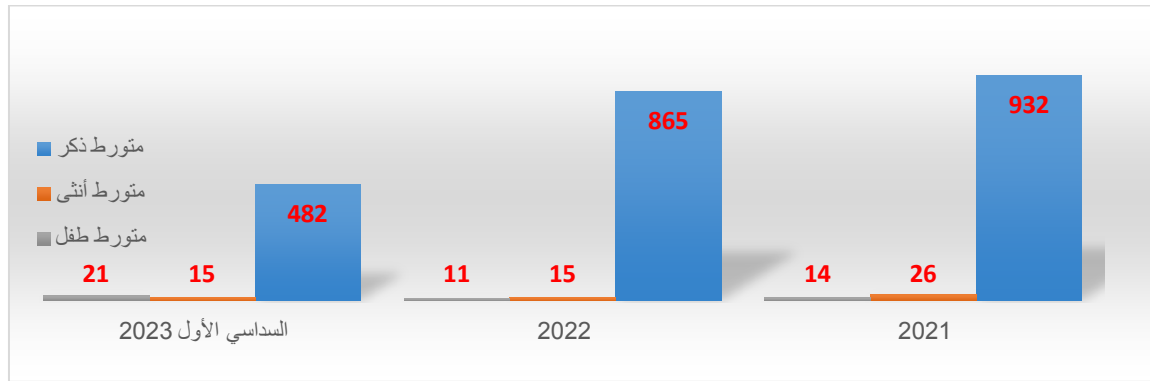
ما يمكن أن نستقرأه من هذه الأرقام إلى هيمنة الذكور على المشهد الإجرامي في جرائم الاعتداء ضد الأشخاص، وهو ما يتوافق مع الدراسات السوسيولوجية التي تربط بين الأدوار الاجتماعية التقليدية والميول الإجرامية، حيث يتعرض الذكور غالباً لضغوط اجتماعية تجعلهم أكثر احتكاكاً بالمواقف العنيفة. كما يمكن تفسير الانخفاض الطفيف في أعداد الذكور سنة (2022) بوجود حملات أمنية أو سياسات ردع أكثر فعالية، أو تغيرات ظرفية في البيئة الاجتماعية. أما استقرار نسب الإناث في المستويات المنخفضة، فيعكس دور العوامل الثقافية والاجتماعية التي تحد من انخراط النساء في هذا النمط من الجرائم،

الفصل الرابع: سوسيولوجيا الجريمة وجرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري

رغم وجود حالات فردية. وبالنسبة لارتفاع القُصّر في السداسي الأول من (2023)، فقد يرتبط بتأثير شبكات الأقران والانقطاع المدرسي والفراغ الاجتماعي، إضافةً إلى تزايد تعرضهم لوسائل الإعلام التي قد تطبع السلوك العنيف. ويُحتمل أن يعكس ذلك تحولاً في أنماط التنشئة أو ضعف الرقابة الأسرية، مما يستدعي تدخلات وقائية تركز على حماية الفئة العمرية الصغيرة.

شكل بياني رقم (03): يبين عدد المتورطين في جرائم الاعتداء

على الأشخاص في ولاية الوادي من (2021 - إلى السداسي الأول 2023)



المصدر: إعداد الباحثة بناء على الإحصائيات الواردة في الجدول السابق

يبين الشكل البياني هيمنة الذكور على جرائم الاعتداء ضد الأشخاص مع اتجاه تنازلي من 932 حالة في 2021 إلى 482 في السداسي الأول من 2023. ظلت أعداد الإناث منخفضة ومستقرة نسبياً، بينما شهدت حالات القُصّر انخفاضاً ثم ارتفاعاً ملحوظاً في 2023.

جدول رقم (07): إجمالي القضايا المسجلة لجرائم الاعتداء ضد الممتلكات بولاية الوادي

من (2021 - إلى السداسي الأول 2023)

2023 السداسي الأول	2022	2021	2020	2019	السنوات أنماط الجرائم
156	369	418	225	289	السرقه الموصوفه
244	632	486	344	507	السرقه البسيطه
00	07	01	00	00	أخطاء أشياء مسروقه

الفصل الرابع: سوسيولوجيا الجريمة وجرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري

98	165	166	103	47	سرقة المركبات والدراجات
56	93	134	103	69	التحطيم العمدي لملك الغير
17	08	11	00	00	الحرق العمدي
00	03	00	163	192	سرقة الكوابل والهواتف النقالة
02	01	01	00	00	أخرى
573	1278	1217	938	1104	المجموع

المصدر: الشرطة القضائية للأمن الولائي بالوادي.

يبين لنا الجدول أعلاه أن من بين جرائم الاعتداء ضد الممتلكات الأكثر انتشارا هي حالات حالات انتشار السرقة المختلفة في صفوف مرتكبي الجرائم أعلى معدل مسجل بلغ سنة (2022) مقدر بـ (1278) وأقل معدل مسجل في سنة (2020) مقدر بـ (938) أي بفارق (340) جريمة مقارنة بسنة (2019) حيث نجد معدل الجريمة مرتفع بفارق (266) جريمة مقارنة بسنة (2020)، ليصل سنة (2021) معدل الجريمة (1217) أي بفارق (279) جريمة، وينتصف معدل الجريمة في سنة 2023 حيث تم تسجيل 573 جريمة.

من خلال ما تم رصده من قبل الشرطة القضائية لولاية الوادي يعتبر مؤشر قوي ومقلق قد يرجع الكثير منها إلى عدة أسباب منها حسب تقديرنا:

1. الفقر والفاقة والبطالة والحاجة التي تعيشها أغلبية الأسر بالولاية وما تعيشه من حرمان وتفكك في العلاقات الاجتماعية والأسرية، أدى إلى ضعف الرقابة الأسرية مما دفع بكثير من الأفراد إلى ارتكاب الجرائم ضد الممتلكات.

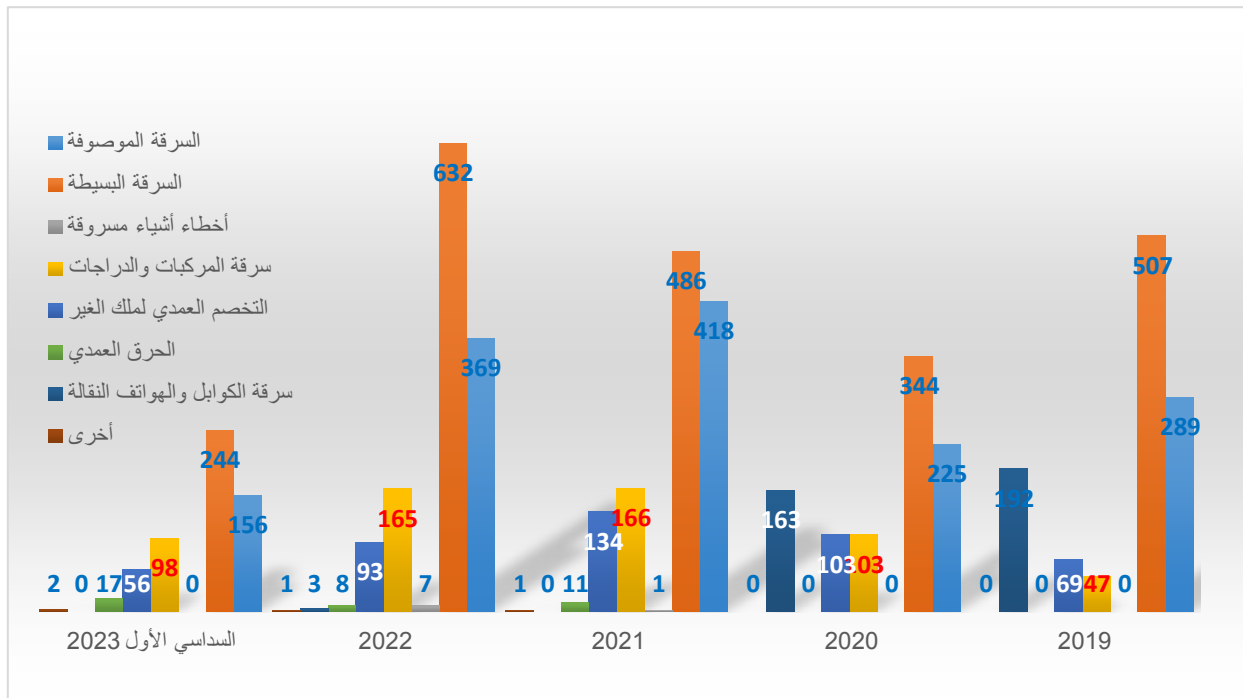
2. الهجرة الداخلية ونزوح السكان من مختلف ولايات الوطن إلى الولاية شكّل ثقافة دخيلة داخل المجتمع السوفي مما أثر على كثير من أفرادها.

سياسة العفو الشامل المنتهجة من طرف الدولة، والتي لها تأثير كبير يعود إلى الجريمة، وهذا يؤكد لنا الإخفاق في كثير من القوانين الردعية خاصة وأن أغلب الذين يتم العفو عنهم في ظل هذه السياسة هم من مرتكبي جرائم التعدي على الممتلكات.

الفصل الرابع: سوسيولوجيا الجريمة وجرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري

إضافة إلى بعض التصريحات جهات الأمن الولائي للشرطة القضائية بالولاية في مقابلات غير رسمية بأن كثير من جرائم الاعتداء المرتكبة على الممتلكات بولاية الوادي هم من ذوي دخل منخفض، أي من أسر فقيرة لا تستطيع تأمين متطلبات العيش الكريم، مما يبين أن الجرائم المنسوبة إليهم غالبا ما تكون جرائم اقتصادية، وترتبط في أغليتها بجريمة السرقة، سواء كانت موصوفة أو بسيطة ناهيك عن الأنواع الأخرى من المسروقات، فمن خلال ما يتم رصده لهذه الجرائم المسجلة على حساب أصحاب الطبقة الفقيرة، يتضح في كثير من الأحيان أن أصحاب النفوذ الاجتماعي تغيب فيه هذا النوع من الجرائم التي لا تظهر في الإحصائيات الرسمية، وهذا ما يدخل في إطار ما يسمى بالجرم الخفي، على الرغم من أن كثير من الدارسين والمهتمين يؤكدون على أن الجريمة ليست مقتصرة فقط على فئة معينة من فئات المجتمع، إلا أن بعض الظروف والمحددات الاجتماعية كانت أو اقتصادية تجعله أكثر بروز لدى أصحاب الطبقة التي تعيش ظروف أسرية قاهرة، وهذا ما سوف تأكده معطيات الدراسة الميدانية أو تنفيذه.

شكل بياني رقم (04): يبين إجمالي القضايا المسجلة لجرائم الاعتداء ضد الممتلكات بولاية الوادي من (2021- إلى السداسي الأول 2023)



المصدر: إعداد الباحثة بناء على الإحصائيات الواردة في الجدول السابق.

الفصل الرابع: سوسيولوجيا الجريمة وجرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري

يبين الشكل البياني تذبذبًا واضحًا في مختلف أنواع السرقات بين (2019) والسادسي الأول (2023)؛ فقد سجلت السرقة الموصوفة ارتفاعًا كبيرًا سنة (2021) (418) بعد انخفاضها في (2020)، ثم تراجعت تدريجيًا، أما السرقات البسيطة، فبلغت ذروتها سنة (2022) (632) بعد تراجع سنة (2020)، في حين عرفت سرقة المركبات والدراجات منحى تصاعديًا حتى (2021) (166) مع استقرار نسبي بعدها. كما شهد التحطيم العمدي والحرق العمدي زيادات ملحوظة في بعض السنوات، خاصة الحرق الذي ارتفع في (2023) (17)، بينما سجلت سرقة الكوابل والهواتف تراجعًا حادًا إلى شبه انعدام بعد (2020)، وبقيت الجرائم الأخرى في مستويات منخفضة جدًا طوال الفترة.

جدول رقم (08): يبين إجمالي عدد المتورطين في جرائم الاعتداء على الممتلكات بولاية الوادي

من 2021 - السادس الأول من 2023

السنوات	2021	2022	2023
عدد المتورطين	2021	2022	السادسي الأول
ذكور	609	838	335
إناث	09	03	03
طفل	20	40	22
المجموع	638	881	360

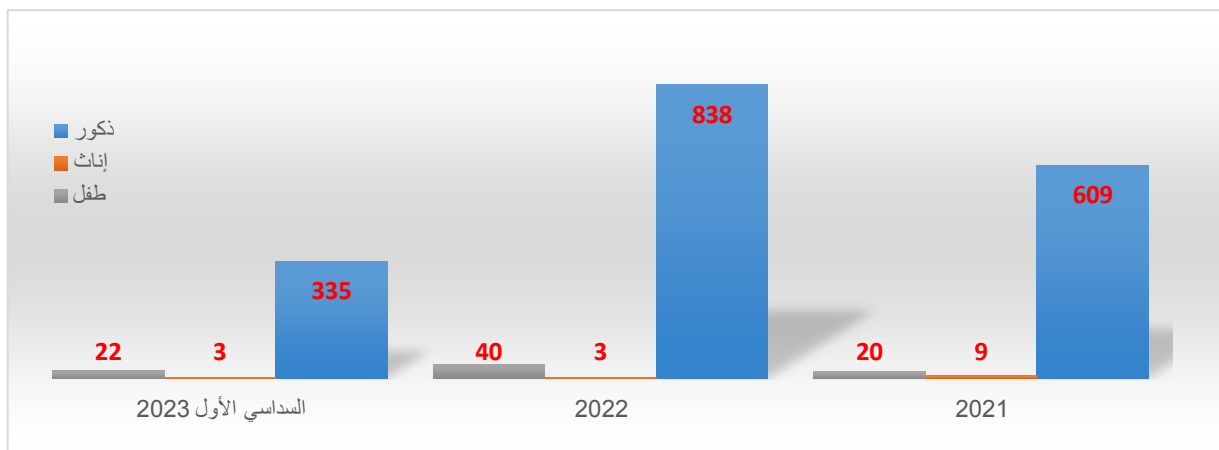
المصدر: الشرطة القضائية للأمن الولائي بالوادي.

يبين الجدول أعلاه المتورطين في جرائم السرقة ضد الممتلكات خلال الفترة (2021 - السادس الأول 2023)، حيث أن الذكور يشكلون النسبة الأكبر بوضوح، حيث بلغ عددهم (609) حالة في (2021) وارتفع إلى (838) في (2022)، قبل أن يتراجع إلى (335) في السادس الأول من (2023)، أما الإناث، فقد بقيت أعدادهن منخفضة جدًا، من (9) حالات في (2021) إلى (3) في (2022) واستقرارها على نفس العدد في السادس الأول (2023)، وبالنسبة للأطفال القُصّر، فقد ارتفع عددهم من (20) حالة في (2021) إلى (40) في (2022)، ثم انخفض بشكل كبير إلى (22) في السادس الأول من (2023).

الفصل الرابع: سوسيولوجيا الجريمة وجرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري

تعكس هذه المعطيات استمرار الهيمنة الذكورية على جرائم السرقة، وهو ما يتفق مع التفسيرات السوسيولوجية التي تربط بين الأنوار الاجتماعية التقليدية وارتفاع مشاركة الذكور في الأنشطة الإجرامية ذات الطابع الميداني، الارتفاع الكبير لعدد الذكور في (2022) قد يعكس عوامل اقتصادية ضاغطة أو ضعف الرقابة الاجتماعية في بعض البيئات الحضرية. أما الانخفاض في (2023)، فقد يكون مرتبطاً بتشديد الإجراءات الأمنية أو تغير أنماط الجريمة أما بالنسبة للإناث، فاستمرار الأعداد في مستويات منخفضة قد يعود إلى القيود الثقافية والاجتماعية التي تحد من مشاركتهن المباشرة في هذه الجرائم، رغم احتمال انخراط بعضهن في أدوار غير مباشرة. أما القُصّر، فإن تضاعف العدد من (2021) إلى (2022) يثير القلق، إذ قد يرتبط بعوامل مثل الانقطاع عن الدراسة، ضعف المتابعة الأسرية، أو الانجرار وراء مجموعات أقران متورطة في الجريمة. الانخفاض في 2023 يشير إلى إمكانية الحد من هذه الظاهرة عبر تدخلات وقائية موجهة لهذه الفئة. هذه المؤشرات تدعو إلى تبني سياسات متكاملة تشمل الجانب الأمني والاجتماعي والتربوي للحد من تورط الفئات الصغيرة في جرائم السرقة.

شكل بياني رقم (05): يبين المتورطين في جرائم الاعتداء ضد الممتلكات بولاية الوادي من (2021 - إلى السداسي الأول 2023)



المصدر: إعداد الباحثة بناء على الإحصائيات الواردة في الجدول السابق.

يبين الشكل البياني أن الذكور يمثلون الغالبية العظمى من المتورطين في سرقات الممتلكات مع ارتفاع واضح في 2022 ثم انخفاض في 2023، في حين تبقى مشاركة

الفصل الرابع: سوسيولوجيا الجريمة وجرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري

الإناث منخفضة جدًا ومستقرة، بينما يسجل القُصّر تزايدًا ملحوظًا في 2022 قبل أن يتراجع عددهم في 2023.

جدول رقم (09): يبين إجمالي عدد القضايا المسجلة لجرائم المخدرات والمؤثرات العقلية في ولاية الوادي من (2019) - السداسي الأول (2023)

2023	2022	2021	2020	2019	السنوات أنواع الجرائم
472	781	405	325	202	جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية
472	781	405	325	202	المجموع

المصدر: الشرطة القضائية للأمن الولائي بالوادي.

من خلال المعطيات الإحصائية التي تم رصدها من قبل الشرطة القضائية لولاية الوادي خلال الفترة الممتدة من سنة (2019) إلى غاية السداسي الأول من سنة (2023) والمتعلقة بالجرائم المخدرات المرتكبة بالولاية، يتضح لنا بأن حالات انتشار جرائم المخدرات أعلى معدل مسجل بلغ سنة (2022) (781)، وأقل معدل مسجل في سنة (2019) (202)، أي بفارق (579) جريمة مخدرات مقارنة بسنة (2020)، حيث نجد معدل جريمة المخدرات مرتفع بفارق (113) جريمة مقارنة بسنة (2019)، ليصل معدل الجريمة سنة (2021) معدل (405)، أي بفارق (376) جريمة مخدرات، ويتم تسجيل معدل جريمة المخدرات في السداسي الأول من سنة (2023) معدل (472) جريمة مخدرات، وهذا أيضا يعتبر مؤشر قوي ومقلق عندما يفوق تسجيل معدل سداسي سنوات (2019-2020-2021) ويتقرب مع معدل سنة (2022).

وهنا يتم طرح الكثير من الأسئلة حول تنامي معدلات ارتكاب جرائم المخدرات لأنه مهما تصورنا بأن هناك أطراف خارجية لتهديم البنية التحتية للبلاد، إلا أننا نطرح جملة من التساؤلات المثيرة للجدل حين يتعلق الأمر بالأمن المجتمعي:

- بماذا نفسّر تنامي معدلات هذه الجريمة في هذه السنوات تحديدا، مع العلم أنها تمثل فترة أزمة كورونا؟

لا يخفى على أحد أن حدود العالم كلها مغلقة فلا تصدير ولا استيراد خوفا من نقل العدوى فكيف لهذه الأخيرة من الولوج والتغلغل في مجتمعنا الذي يعرف بالقيم الأخلاقية ومعاييره الاجتماعية التي قل ما يقال عنها أنها رصينة، حيث باتت هذه الأخيرة تشكل خطرا رهيبا على استقرار الفرد الجزائري والمجتمع المحلي بولاية الوادي خاصة أنها أصبحت بؤرة للاستهلاك والمتاجرة على حد سواء.

- إذا كانت الولاية تمثل نقطة عبور لهذه التجارة الغير مشروعة من المسؤول عن تفشيها وكيف يتم الترويج لها؟ كيف تستقبل ومن الضحية؟ لماذا أصحاب هذه الجرائم أغلبهم مستهلكين أو من صغار الموزعين المنتشرين بين الأحياء وفي المدارس والمؤسسات العمومية؟ لماذا يتم التستر من قبل الضحايا عن من يدعمهم لارتكاب هذه الجريمة؟ لماذا يتم في أغلب الأحيان الإفراج عن أبناء أصحاب النفوذ الاجتماعي، ويتحملها أبناء أصحاب الطبقة الفقيرة التي تطمح إلى الربح السريع طمعا في تغيير الظروف الأسرية التي تشكل حاجزا يعيق تحقيق طموحاتهم المستقبلية؟

إن غياب الوازع الديني في ظل تغيير ثقافي واجتماعي أودى بكثير من الشباب إلى عدم تقبل فكرة الطبقة خاصة في ظل المفارقات بين أصحاب الدخل المرتفع، وعليه فضعف الايمان بقضاء الله وقدره انعكس سلبا على حياة الأشخاص، وأصبح الفرد لا يفكر إلا فيما سوف يعتمد على تحقيقه سوى كان ذلك بوسائل مشروعة أو غير مشروعة.

وفي الوقت نفسه ينبغي إعادة النظر في القوانين التشريعية الردعية للمسؤولين حيث "أكدت إحصائيات الأمم المتحدة أن (70%) من جرائم الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات مرتبط بموظفين حكوميين مرتشين".¹

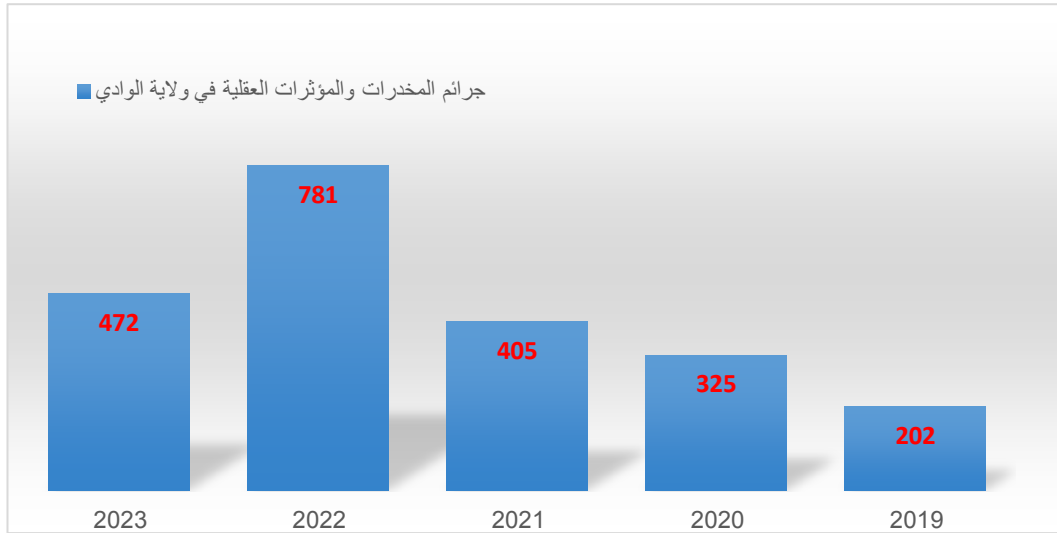
كما ذكرت المجلة السعودية حين كتبت "أن اشتراك الكثير من القادة السياسيين في لعبة المخدرات والمكاسب الضخمة والحماية متوفرة، وهناك عناصر على أعلى المستويات

¹ منصور رحمانى، علم الاجرام والسياسة الجنائية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2006، ص143.

الفصل الرابع: سوسيولوجيا الجريمة وجرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري

متورطة وكشف الحقائق أمر عسير، فالكل يعض الطرف خوفا وفرقا على حياته أن هو تكلم وثمان السكوت مغر ملايين الدولارات¹.

شكل بياني رقم (06): يبين إجمالي القضايا المسجلة لجرائم المخدرات والمؤثرات العقلية بولاية الوادي من (2021 - إلى السداسي الأول 2023)



المصدر: إعداد الباحثة بناء على الإحصائيات الواردة في الجدول السابق.

يبين الشكل البياني وجود اتجاه تصاعدي واضح في عدد القضايا المسجلة لجرائم المخدرات والمؤثرات العقلية بولاية الوادي، حيث ارتفع العدد من (202) قضية سنة (2019) إلى (405) قضايا سنة (2021)، ثم شهد قفزة كبيرة سنة (2022) بلغت (781) قضية، مع تسجيل (472) قضية خلال النصف الأول من سنة (2023)، ما يشير إلى استمرار الظاهرة بوتيرة مقلقة.

هذا الارتفاع يعكس تعقد العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى انتشار المخدرات، مثل البطالة وضعف الرقابة الأسرية، إضافة إلى تأثير شبكات الترويج على المستوى المحلي، كما قد يعكس تحسن آليات الضبط الأمني التي أسهمت في كشف مزيد من القضايا.

¹ منصور رحمانى، مرجع سابق، ص 143.

الفصل الرابع: سوسيولوجيا الجريمة وجرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري

جدول رقم (10): يبين عدد المتورطين في جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية بولاية الوادي من (2021) إلى السداسي الأول (2023)

السنة	2021	2022	2023 السداسي الأول
المتورطين	482	896	593
المجموع	482	896	593

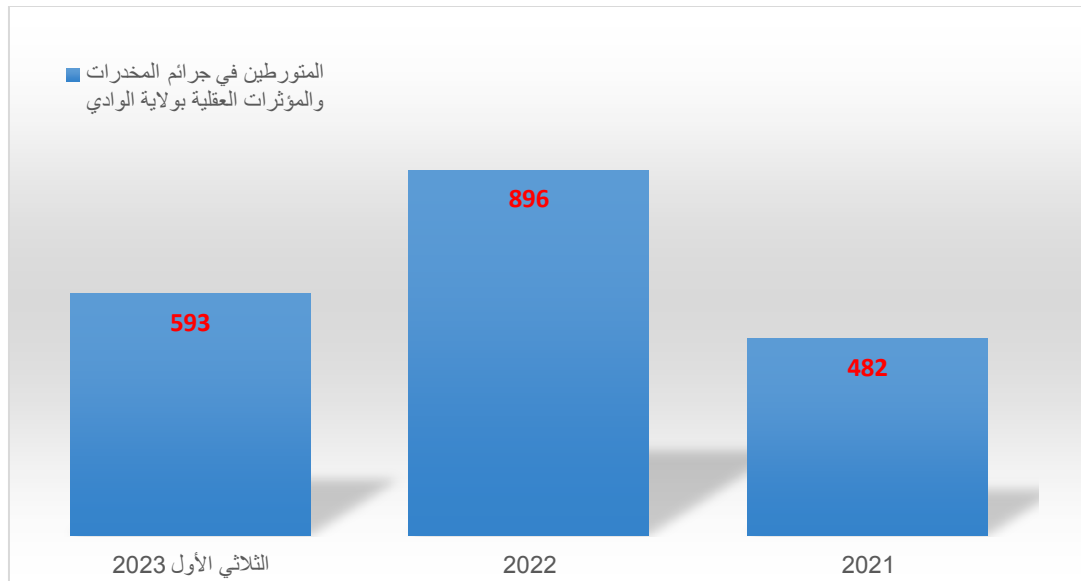
المصدر: الشرطة القضائية للأمن الولائي بالوادي.

يبين لنا الجدول أعلاه الزيادة ملحوظة في عدد المتورطين في جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية بولاية الوادي، حيث ارتفع العدد من (482) شخصًا سنة (2021) إلى (896) شخصًا سنة (2022)، أي بزيادة تقارب الضعف، ثم سُجِّل خلال النصف الأول من سنة (2023) وحده (593) متورطًا، وهو مؤشر على احتمال تجاوز أعداد السنة السابقة إذا استمرت الوتيرة بنفس المستوى.

ما يمكن أن تشير إليه هذه البيانات أن هذا التصاعد اللافت يعبر عن تعمق ظاهرة المخدرات في النسيج الاجتماعي المحلي، إذ لم تعد مرتبطة فقط بالمتعاطين بل باتت تشمل شبكات التوزيع والترويج، ما يعكس تحوُّلها إلى نشاط إجرامي منظم. قد تكون هذه الزيادة نتاجًا لعوامل متداخلة، أبرزها هشاشة الوضع الاقتصادي وانتشار البطالة بين فئة الشباب، إضافةً إلى تراجع الدور الضابط للعلاقات الأسرية وتآكل القيم الاجتماعية في ظل التحولات الحضرية السريعة. كما يمكن أن تعكس هذه الأرقام اتساع رقعة السوق غير الشرعية للمخدرات بفعل تأثير شبكات عابرة للمناطق، الأمر الذي يفرض تحديات أمنية ومجتمعية أكبر، ويستلزم تدخلًا تكامليًا بين الأجهزة الأمنية والهيئات التربوية والصحية للحد من الظاهرة.

الفصل الرابع: سوسيولوجيا الجريمة وجرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري

شكل بياني رقم (07): يبين عدد المتورطين في جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية
بولاية الوادي من (2021 - إلى السداسي الأول 2023)



المصدر: إعداد الباحثة بناء على الإحصائيات الواردة في الجدول السابق.

يوضح الشكل البياني منحنى تصاعدياً في عدد المتورطين بجرائم المخدرات والمؤثرات العقلية بولاية الوادي، من (482) شخصاً سنة (2021) إلى (896) سنة (2022)، ثم (593) شخصاً خلال النصف الأول من (2023)، ما يشير إلى استمرار الظاهرة بوتيرة مرتفعة.

خلاصة:

تناول هذا الفصل موضوع الجريمة من جوانب متعددة بدءا بنشأتها مروراً بتصنيفاتها المختلفة التي توضح طبيعة الجرائم وأشكالها المتنوعة في المجتمع، وقد ركزنا على أنواع جرائم الاعتداء الشائعة في المجتمع الجزائري مثل التهديد والجروح والقتل والسرقة والمخدرات والتي تؤثر بشكل مباشر على الأفراد والممتلكات والصالح العام، كما تم دراسة واقع جرائم الاعتداء في ولاية الوادي كنموذج، ما أتاح فهم أكثر دقة لخصائص هذه الجرائم وتأثيراتها المحلية وبالإضافة إلى ذلك بيّن الفصل الدور الحاسم الظروف الأسرية في دفع الأفراد نحو ممارسة الجرائم حيث تسهم توتر العلاقات وضعف الروابط الأسرية والظروف الاقتصادية والسكنية الصعبة في زيادة معدلات الجريمة، ويتضح في هذا الفصل أن الجريمة ليست ظاهرة فردية فقط بل تعبير عن تدخلات متكاملة تشمل الأسرة والمجتمع وهذا ما سوف نقوم بالتطرق إليه في الفصل الميداني للدراسة.

الفصل الخامس

الفصل الخامس: بعض النظريات المفسرة للجريمة

تمهيد

- 1- نظرية التقليد الاجتماعي لغابرييل تارد
- 2- نظرية الأنوميا لإميل دوركايم
- 3- نظرية الضغط لروبيرت مerton
- 4- نظرية الضبط الاجتماعي Social Control ترافيس هيرشي "Travis Hirschi"
- 5- نظرية الإختلاط التفاضلي لسذرلاند
- 6- النظرية الإيكولوجية
- 7- نظرية التفكك الاجتماعي لشو ومكاي "Shaw and Mckay"
- 8- نظرية النوافذ المكسورة لفيليب زيمباردو "Philip Zimbardo"
- 9- نظرية الوصم الاجتماعي لهوارد بيكر "Howard Becker"
- 10- النظرية الاقتصادية
- 11- النظرية التكاملية
- 12- النظرية الإسلامية

خلاصة

تمهيد:

تُعد الجريمة من الظواهر الاجتماعية المعقدة التي أثارت اهتمام العديد من الباحثين والمنظرين في علم الاجتماع بمختلف اتجاهاتهم، إذ حوّل كل منهم تفسيرها انطلاقاً من زاويته الخاصة، سواء من خلال التركيز على البناء الاجتماعي أو السلوك الفردي أو الظروف البيئية والاقتصادية المحيطة.

وفي سياق هذه الدراسة التي تتناول علاقة الظروف الأسرية بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري تم اعتماد منظور نظري تكاملي يجمع بين عدد من النظريات الكلاسيكية والحديثة التي تفسّر الجريمة في ضوء العلاقات الأسرية، الظروف الاقتصادية، الظروف السكنية، حيث يهدف هذا الفصل إلى استعراض أبرز هذه النظريات، وبيان كيف تسهم في تقديم تفسير أعمق لأهم الظروف المهيئة لارتكاب جرائم الاعتداء مع التركيز على التفاعل بين البنية الاجتماعية والسلوك الفردي في السياق الجزائري.

1- نظرية التقليد الاجتماعي لغابرييل تارد "Jean Gabriel Tarde":*

اعتقد "تارد" أن الحياة الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية تحديداً، تقوم على جملة من المفاهيم لعل أهمها مفهوم التقليد (L'imitation) ومفهوم الابتكار (L'invention)، ذلك أن "التقليد فعل اجتماعي أساسي (Un fait social élémentaire) والابتكار هو تكيف اجتماعي أساسي (Une adaptationsocialeélémentaire)"¹.

يعد "تارد" أول من قال -في العصر الحديث بعد ابن خلدون- بنظرية "التقليد" أو "المحاكاة"، التي تضمنها كتابه الصادر بنفس العنوان سنة (1890)، والذي حاول من خلالها تفسير الظواهر الاجتماعية بما في ذلك الظاهرة الإجرامية والانحرافية.

اقترح "تارد" ثلاثة قوانين تحكم ظاهرة التقليد²:

- 1- يقلد الناس بعضهم بعضاً بقدر ما يكونون متقاربين.
 - 2- يقلد الأعلى الأدنى أكثر مما يقلد الأدنى الأعلى.
 - 3- تلعب الموضات (Le modes) دوراً كبيراً في التقليد وعندما لا يتوافق نموذجان من الموضة، فإن الموضة الجديدة تلاحق الموضة القديمة.
- إن ظاهرة التقليد أو المحاكاة حسب تارد - موجودة في كافة المجتمعات لكنها تختلف بالنظر إلى طبيعة العلاقات بين الأفراد "في المجتمعات الكبيرة حيث تزداد الصلات بين الأفراد وتكون الحياة الاجتماعية أكثر نشاطاً تعقيداً، فإن ظاهرة التقليد تكون واضحة وعلى العكس من ذلك في المجتمعات الصغيرة (كالأسرة أو البلدة)، فإن نشاط الأفراد والاتصال بينهم يكون أقل وضوحاً، وبالتالي ينعكس ذلك على ظاهرة التقليد فتقل بدورها"³.

لقد أشار "تارد" إلى أن ظاهرة التقليد أو المحاكاة تنتقل من الأعلى إلى الأدنى كما سبقت الإشارة، أي من الطبقات العليا النبيلة والغنية إلى الطبقات الدنيا، الشعبية والفقيرة

* لقد كان Jean Gabriel Tarde (1843-1904)، فقيهاً وقاضي تحقيق وعالم نفس اجتماعي، وقع استدعاؤه لمديرية الإحصاءات بوزارة العدل الفرنسية، كما أنه يعد مؤسساً، رفقة Lacassagne لما عرف بـ "أرشيف الأنثروبولوجيا الجنائية" سنة (1886).

¹ Lombard, Françoise, Cours de Criminologie: Aspects Sociologiques. Lille, Université de Lille II, Faculté des Sciences Juridiques, Politiques et Sociales, année universitaire, 1999-2000, p47.

² Ibid, p48.

³ عبد المنعم سليمان، علم الإجرام والجزاء، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص151.

ومن الكبار إلى الصغار، ومن المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية.

وفي مجال الجريمة والانحراف ذهب "تارد" إلى أن الإنسان "لا يولد مجرماً بل يتأثر بتصرفات الآخرين ويرتكب الجريمة بإيحاء منهم وتقليداً لهم"¹.

حاول "تارد" تطبيق قوانينه على ما سماه "الحشود الإجرامية" (Les foulescriminelles) التي "تعكس واقعا حيوانيا، ويترتب عليها عدوى نفسانية نتيجة التقارب الجسماني بين أفرادها، فتصبح وكأنها منومة مغناطيسيا، يبدو عليها التصرف غير المسؤول، فقدان التحكم، والمواقف الطائشة غير المحتملة ولذلك يمكن لهذه الحشود الإجرامية أن تقترب أفعالا غاية في الخطورة والوحشية، ولا يشعر أي من أفرادها بالمسؤولية عنها، بما في ذلك مقترب الفعل نفسه"²، وهنا يمكن ذكر جرائم الإرهاب الجماعية، وجرائم شغب الملاعب وجرائم المظاهرات العنيفة... إلخ.

كما عارض دوركايم حول طبيعة الجريمة، ذلك أن الجريمة بالنسبة له "ليست فعلا اجتماعيا عاديا أو طبيعيا، لسبب بسيط هو أنها تتناقض مع مبدأ التكيف (Le principe d'adaptation) الذي يعتبر أساسا للصراع من أجل الحياة، فالعادي أو الطبيعي يجب أن يحدد بناء على ما يناسب البقاء، بينما الجريمة كالمرض، لا يمكن اعتبارها إلا مرضية (Pathologique)، غير عادية (Anormal) لأنها لا تتناسب مع الصراع من أجل الحياة"³.

1-1 - تقييم نظرية التقليد لغابرييل تارد:

من أبرز أوجه النقد التي وجهت إلى هذه النظرية أنها لم تبين لماذا يضل الأشخاص الذين يقدون المجرمون قلة في المجتمع.⁴

كما أغفلت نظرية تارد أهمية العوامل الاجتماعية والاقتصادية تحديدا وبذلك أعطى أهمية مبالغ فيها في عملية التقليد مؤكدا على أن طبيعة السلوك الفردي تكتسب عن طريق عملية التقليد وحدها.

¹ بدر الدين علي، "عرض عام لتطور النظريات المتعلقة بسببية الجريمة" في النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1987، ص22.

² Lombard, op cit, p49.

³ Lombard, op cit, p 46-47.

⁴ نبيل محمد صادق، ندوة معالجة الشريعة الإسلامية لمشاكل انحراف الأحداث، المكتب العربي للدراسات الأمنية، الرياض، ط2، 1986، ص189.

ويمكن القول أن هذه النظرية تعتبر أن التقليد هو أساس تعلم السلوك بوجه عام، وأن الفرد يقلد السلوك الإجرامي أو الانحرافي، وأن البيئة هي التي تعزز هذا النمط السلوكي، وبذلك فإن هذه النظرية تفسر السلوك الإجرامي كظاهرة مكتسبة تنتشر عبر آلية التقليد الاجتماعي حيث يرى أن الأفراد يميلون إلى تقليد من هم أعلى منهم مكانة اجتماعية مما يجعل الجماعة والبيئة دورا محوريا في تشكيل السلوك الإجرامي.

2- نظرية الأنوميا لدوركايم "Emile Durkheim":

اعتبر "دوركايم" الانحراف والجريمة ظواهر اجتماعية عادية لا يخلو منها أي مجتمع، بل إن لها وظيفة فهي من جهة سبيل إلى التنفيس عن الضغوط الاجتماعية الممارسة على الأفراد، ومن جهة أخرى فإن العقوبة التي تسلط على المجرمين والمنحرفين "توضح حدود السلوك المقبول وتوجه أعضاء المجتمع نحو الطريقة التي يجب عليهم التصرف بها"¹.

فالجريمة ليست ظاهرة عادية موجودة في كل المجتمعات فحسب بل هي ظاهرة ضرورية لأن لها وظيفة اجتماعية. أنها جزء لا يتجزأ من كل مجتمع سليم أو صحي (Sociétésaine) وإلا نكون أمام مجتمع قديس (Sociétésainte) وهذا مستحيل.

إن "دوركايم" يختلف مع من درسوا الجريمة قبله واعتبروها ظاهرة مرضية، إذ اعتبرها فعلا اجتماعيا عاديا (Un fait social normal) ومعيار الفعل العادي عنده هو العمومية (La généralité) والتكرار أو التواتر (La fréquence)، إذ تعتبر أفعالا عادية كل الأفعال التي تمثل الصور الأكثر عمومية، وتعطى للأفعال الأخرى تسمية مرضية (Morbidesoupathologiques) لأنها تمثل استثناء في الزمان والمكان"².

هذا وكثيرا ما يقع ربط مفهوم الجريمة والانحراف بمفهوم دوركايمي مشهور

* يُعد دوركايم Emile Durkheim (1858-1917)، عالم الاجتماع الفرنسي الذي اشتغل أستاذا بجامعة بورد وثم السوربون مؤسس نظرية تربط بين البناء الاجتماعي والانحراف والجريمة حتى وإن لم يهتم بالجريمة إلا بصورة ثانوية أو عرضية من خلال كتابيه "في تقسيم العمل الاجتماعي" (De la division du travail social) الصادر عام (1893) و"قواعد المنهج في علم الاجتماع" (Les règles de la méthode sociologique) الصادر عام (1894).

¹ طلعت إبراهيم، لطفي وكمال عبد الحميد الزياد النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص 89.

² Lombard, op cit, p 60.

هو "اللامعيارية" (L'Anomie)، الذي يُرجع "مرتون" ظهوره إلى القرن (16) لكن يقر بفضل "دوركايم" في إعادة بعثه من جديد بمحتوى متميز في رسالته للدكتوراه "في تقسيم العمل" سنة (1893)، وكذا في دراسته عن "الانتحار: دراسة سوسيولوجية" سنة (1897).

إن اللامعيارية عند "دوركايم" هي تلك الحالة التي تعبر عن "وضع اجتماعي مرضي يظهر حين يفقد العقل الجمعي سيطرته على مشاعر ووجدان الأفراد"¹.

وفي نظر دوركايم تصبح الجريمة غير عادية أو لا طبيعية فقط حينما ترتفع على المتوسط أو المعدل المقرر لها.²

واللامعيارية لغويا تعني غياب المعايير والقواعد، وذلك يكون في المجتمع أو في السلوك، فإذا كان في السلوك أصبحت اللامعيارية تعني الإخلال بمعايير السلوك المقبولة في مجتمع معين، فتشمل كل سلوك يخل بالتوافق (La Conformite)، سواء كان ذلك الإخلال بالتوافق مع القانون أو الدين أو الأعراف، وهذا هو الانحراف.

لذلك يربط دوركايم بين نمو المجتمع وتعبده وبين زيادة درجة تقسيم العمل وتعبده، ويترتب على هذا الافتقار إلى التكامل ومن ثمة زيادة التمايز بين أعضاء المجتمع وعدم قدرتهم على تحقيق التضامن كل ذلك يؤدي إلى وصول المجتمع إلى حالة الأنومي ونتيجة لتلك الحالة تنطلق شهوات الفرد المحررة من كل قيد فيرتكب أفعالا تتعارض مع النظام العام للمجتمع.³

وهنا يجدر التنويه إلى أن التوافق يتحقق في المجتمع حسب دوركايم - بإحدى صورتين للتضامن الاجتماعي صورة التشابه (La Similitude) وصورة الاختلاف (La Différenciation). ففي حالة التشابه نجد التضامن آليا (Mécannique)، إذ تكون للجماعة الأولوية على الفرد، وبالتالي فإن هامش التقدير الشخصي لدى الأفراد يكون ضيقا أو معدوما، وهذا ما نجده في المجتمعات البدائية (Primitives) أو القديمة. (Archaiques) أما في حالة

¹ جلال ناجي محمد، الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة في دراسة الانحراف الاجتماعي، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، 17/33، أبريل 2002، ص256.

² نبيل محمد صادق أحمد، ندوة معالجة الشريعة الإسلامية لمشاكل انحراف الأحداث، أبحاث الندوة العلمية السابعة، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1986، ص184.

³ محمد عارف عثمان، الجريمة والمجتمع، ط1، مكتبة الانجلو المصرية، 1975، ص422.

الاختلاف فنجد التضامن عضويا (Organique)، إذ يكون التوافق الاجتماعي مبنيا على إقرار الاختلاف بين الأفراد لكي يضمن التعايش والتكامل، فيكون بالتالي للفرد هامش مقبول من التقدير الشخصي، وهذا ما نجده في المجتمعات الحديثة التي عرفت صور تقسيم العمل.

إنه بالنظر إلى هذا التمييز بين الحالتين أو النمطين الاجتماعيين، يقع التمييز بين صورتين للتوافق وبالتالي الانحراف ففي الحالة الأولى حالة (التشابه) فإن أية محاولة من طرف الفرد للتمييز تعتبر سلوكا منحرفا، لأنها تهدد التضامن بين أفراد المجتمع، فالحياة الاجتماعية يحكمها الضمير الجمعي القوي، وفي هذا النوع من المجتمعات نجد العقاب الشديد لأي انحراف، وبالتالي يسود احترام الضمير الجمعي، أما في الحالة الثانية (حالة الاختلاف)، أو حالة المجتمعات الفردانية، فإن احترام التوافق الاجتماعي لا يعني تمثل الأفراد للنمط الاجتماعي، أو التوافق معه بالضرورة، فيكون هامش المناورة والتسامح واسعا جدا.

هذا وبالنظر إلى ما سبق، فإن أي مجتمع يضع المعايير والقيم فإنه يحدد - في هذا صور الانحراف والجنوح والإجرام، إذ كل ممنوع مرغوب، كما يقال، الوقت نفسه وبالتالي فإن المعايير بقدر ما تمنع فإنها تثير أو تغري.

خلاصة القول أن "اللامعيارية" تحل بالمجتمع نتيجة ما يسوده "من اضطراب واختلال وظيفي في نسق القيم والمعايير الناتج عن التغيرات الحادة المفاجئة، كالأزمات الاقتصادية، أو حالات الرخاء المفاجئ، أو انهيار التكامل الأسري، ما ينشأ عنه من تفتت في سلسلة العلاقات الاجتماعية، وما يستتبعه من قصور في قوى الضبط الاجتماعي، وعجزها عن تنظيم سلوك الأفراد والسيطرة على عواطفهم ورغباتهم"¹، وهذا ما يؤدي في الوقت نفسه إلى الانحراف والجريمة.

2-1 - تقييم نظرية الأنوميا لدوركايم:

إن نظرية دوركايم عملت على تحديد المجال المجتمعي حيث قسمت المجتمع إلى مجتمع آلي وآخر عضوي، وبذلك فإن نظرية دوركايم عملت على تحديد المجال

¹ عدلي السمري، السلوك الانحرافي دراسة في الثقافة الخاصة الجانحة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992، ص 50.

المجتمعي ولم تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمعات ككل.

عززت هذه النظرية قوة العقل الجمعي الذي طغى على سلوكيات الأفراد.

لم يحدد دوركايم الكيفية التي يتم بها حساب هذا المعدل.

أغفلت هذه النظرية دور البيولوجي والنفسي واهتمت بالتركيب الاجتماعي والعلاقات

الاجتماعية التي تعوزها القيم، والتالي فإن العلاقة الطردية في تنامي حجم الجريمة

عند دوركايم مقترن بمعدل التضامن داخل المجتمع.

لم يحدد دوركايم الكيفية التي يتم بها حساب هذا المعدل.

وعلى هذا يمكن القول أن الانومي تظهر عندما تضعف القواعد والمعايير الاجتماعية

التي تنظم سلوك الأفراد خصوصاً خلال فترات التحولات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى

في ظل غياب التوجيه الاجتماعي يفقد الأفراد شعورهم بالانتماء والضبط مما يؤدي

إلى اضطراب سلوكهم وارتفاع معدلات الجريمة.

3- نظرية الضبط الاجتماعي Social Control ترفيس هيرشي Travis Hirschi:

تبدأ نظرية هيرشي من المقولة العامة بأن أفعال الجنوح تنتج عندما تكون الروابط

الاجتماعية للفرد في المجتمع ضعيفة أو متصدعة وهناك أربعة مبادئ (عناصر) رئيسية

تشكل هذه الروابط (الاتصاق attachment، والالتزام commitment، والانغماس

involvement، والمعتقدات beliefs) فكلما كانت هذه العناصر من الروابط الاجتماعية

قوية مع الإباء والراشدين والمعلمين والأقران، كلما كان سلوك الفرد منضبطاً باتجاه الامتثال،

وكلما ضعفت هذه العناصر فعلى الأرجح سينتهك الفرد القانون، وينظر إلى هذه العناصر

على أنها مترابطة بدرجة عالية فإذا ضعف أحدهم فيحتمل أن يضعف الآخر.¹

وانطلقت نظرية عالم الاجتماع الأمريكي هيرشي: فإن السؤال الذي يطرح هو "لماذا

الناس -الأفراد- لا يرتكبون الجرائم؟" بمعنى استخراج العوامل التي تمنع أغلبية الناس

¹ ذياب البدانية، رافع الخريشة، نظريات علم الجريمة "مدخل، التقييم، التطبيقات"، ص 171.

الفصل الخامس: بعض النظريات المفسرة للجريمة

وفي أغلب الأوقات من مخالفة أو الاعتداء على القانون والرموز الاجتماعية¹.

تفترض نظرية الضبط الاجتماعي أن الارتباط الحقيقي هو الارتباط الوظيفي الذي يهمننا وليس الوجود الشكلي للأسرة -والوالدين- وغياب دورهما كأولياء، الأهم هو الدفء الأسري، الحنان والاستماع للأبناء العمل على مساندتهم وليس فقط ضمان لهم ما يسمى بالوظيفة الاقتصادية من أكل ولباس ومسكن فالأبناء يحتاجون إلى أكثر من هذا وعلى الأولياء الوقوف معهم ومراعاة مراحلهم العمرية واحتياجات كل مرحلة من هذه المراحل².
وأهم ما خلصت إليه هذه النظرية أنه:

– كلما كانت الروابط الاجتماعية هشة أو غائبة كلما كانت فرص ممارسة الجريمة لدى الأفراد قوية والعكس صحيح.

– الروابط التي تجمع الفرد تتمثل في الروابط مع الأسرة، الروابط مع المدرسة، الروابط مع الأصدقاء، الروابط والالتزام بالخطوط التقليدية للسلوك، الاشتراك في الأنشطة التقليدية، الاعتقاد.

يتألف الرابط الاجتماعي من العناصر التالية:

الارتباط، الانغماس، الالتزام، الاعتقاد³.

من أهم الانتقادات التي تعرض لها هيرشي الانتقادات القائلة بأن نظرية هيرشي هذه لا تصلح لتفسير جنوح الكبار واجرامهم بقدر ما هي صالحة لفهم السلوكيات غير سوية للصغار المراهقين⁴.

¹ جمال معتوق، النظريات المفسرة للانحراف والجريمة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2023، ص362.

² المرجع نفسه، ص315.

³ المرجع نفسه، ص365.

⁴ المرجع نفسه، ص367.

4- نظرية الضغط لروبيرت مرتون*:

انطلق مرتون من توضيح وتعميق ثلاث نقاط شملها تحليل دوركايم لظاهرة الانتحار ليبنى عليها نظريته حول اللامعيارية وهي¹:

1- "الأهداف الثقافية" (Les buts culturels) أي الرغبات والتطلعات التي تنقلها الثقافة للأشخاص، هذه الأهداف الثقافية تمثل مظهرا يسميه مرتون "البنية الثقافية" أو "البناء الثقافي". (La structure culturelle).

2- "المعايير" (Les normes) أي مجموع القواعد الاجتماعية التي تحدد للأشخاص طرق التصرف التي يمكنهم استعمالها بصورة مشروعة لبلوغ الأهداف الثقافية، هذه المعايير تمثل المظهر الثاني للبنية الثقافية.

3- "الوسائل المؤسسية اجتماعيا" (Les moyen institutionnalisés)، أي الإمكانيات المتاحة من طرف المجتمع لبلوغ الأهداف الثقافية بصورة تتماشى مع المعايير. لاحظ مرتون أن هناك تفاعلا بين هذه النقاط أو العناصر، ذلك أن "الوسائل المتاحة لبلوغ الأهداف تختلف باختلاف المكانات الاجتماعية فهي تقل عند الطبقات، هذا ما يسبب التوترات، بل إن الانفصام بين الوسائل والأهداف وما يؤدي الدنيا إليه من توترات يفضي بدوره إلى حالة اللامعيارية"².

إن "مرتون" لم يوظف مفهوم "اللامعيارية" بمعنى "غياب المعايير والقواعد التي من شأنها أن تحد من أهداف الأفراد كما كان الأمر عند "دوركايم" وإنما وظيفه بمعنى جديد هو غياب التكيف والمواءمة (L'ajustement) بين الأهداف التي يحددها المجتمع لأفراده والوسائل التي يوفرها لهم من أجل تحقيق تلك الأهداف بصورة مشروعة، فتصبح

* ينتمي عالم الاجتماع الأمريكي المعروف Robert King Merton (1910-2003)، واسمه الحقيقي Meyer Robert Schkolnick، إلى التيار الوظيفي في علم الاجتماع. انطلق من قراءاته لأفكار "دوركايم" من جهة، ومن ملاحظة التغيرات الاجتماعية التي شهدتها المجتمع الأمريكي في مطلع القرن العشرين نتيجة تدفق الأعداد الكبيرة من المهاجرين إلى أمريكا، إيمانا منهم أنها أرض الفرص وتحقيق الأحلام من جهة أخرى، ليلور نظرية عرفت أيضا بنظرية "اللامعيارية" وضع أسسها من خلال مقال شهير نشره سنة 1938 في المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع بعنوان "البنية الاجتماعية واللامعيارية". (Social Structure and Anomie).

¹ Lombard, op cit, p 83.

² Ibid, p 83.

اللامعيارية، بالنتيجة، هي لجوء بعض الأفراد إلى سلوكات منحرفة كالغش والإجرام، لتحقيق الأهداف المحددة من طرف المجتمع نفسه، والتي يعتبرها مشروعة بل متمنة التحقيق. وفي إطار تعميقه لمتغيري الأهداف والوسائل والعلاقة التي يمكن أن تربط بينه ما ميز مرتون بين إكسيتين¹:

- 1- أن الأفراد يمكنهم قبول أو رفض الأهداف الثقافية.
- 2- أن الأفراد يمكنهم قبول أو رفض الوسائل المؤسسة اجتماعيا (Les moyens institutionnalisés).

وهكذا وعلى سبيل الإجمال فإن العلاقة تتراوح بين القبول والرفض، غير أن مرتون لاحظ أن موقف الأفراد من الإمكانية الأولى لا يرتبط بالضرورة بموقفهم من الإمكانية الثانية، ولتوضيح ذلك حدد مرتون في جدول شهير خمسة أنماط للتكيف في كتابه "عناصر النظرية والمنهج السوسيولوجي" وهو الترجمة الفرنسية لـ [Social Theory and Social Structure] هي²:

أ- التوافق (Le conformisme): وفيه ينخرط الفرد في الأهداف الثقافية وكذا في الوسائل المؤسسة (اجتماعيا) لبلوغ تلك الأهداف. وهذا هو النمط الوحيد الذي يغيب فيه الانحراف بينما الأنماط الأخرى من التكيف تعكس درجة ما من الانحراف.

ب- الابتكار (L'innovation): إن المبتكرين مثل السراق المحترفون، مجرمو الياقات البيضاء، الغشاشون في الامتحانات ينخرطون في الأهداف الثقافية (كسب المال، الحصول على الشهادات) ولكنهم يرفضون الوسائل المقبولة اجتماعيا.

ج- الطقوسية (Le ritualisme): إن الطقوسيين يظهرون فضيلة التمسك بالوسائل المؤسسة (Surconformisme) مقابل التظاهر بالتمسك بالأهداف المحددة اجتماعيا (Sous-conformisme) مثل البيروقراطيين الذين يحترمون القواعد بصورة عمياء بغض النظر عن الأهداف التي وضعت القواعد من أجلها، كما هو الحال مع موظفي الإدارات العمومية.

¹ Op cit, p84.

² Ibid, p84.

ومن هنا فإن تفسيره للمشكلات الاجتماعية لا تفسر لماذا ينحرف أفراد بعينهم معظم الوقت عن المعايير الاجتماعية؟ وأنه مصالح تعكس هذه المعايير؟ وإذا كانت هي في الأساس معايير مصالح جماعات الأقلية داخل المجتمع. فما هي الظروف الاجتماعية المحتملة لاستمرار وجود هذه الشروط غير العادلة للنظام الاجتماعي ولمصلحة أي فئات اجتماعية يجب أن يستمر هذا النظام في الوجود هذه التساؤلات وغيرها لم يجب عليها بصفة مقتعة للصرح اللامعاري عن هذا العالم.

كذلك المشكلة التي يجب السعي إلى إيجاد حل لها لا تتمثل في أسباب اقتراف أبناء الفئات الدنيا للسلوك المنحرف (حيث أن العوامل والأسباب قد كشفت عنها العديد من البحوث والدراسات) ولكن المشكلة الحقيقية التي تقف في مواجهة علماء الجريمة والمشكلات الاجتماعية والتي يجب أن يسعوا لتفسيرها تتمثل في مشكلات النظام أو ما يطلق عليه ميرتون نفسه مشكلات التفكك الاجتماعي.¹

د - الهروب (L'évasion): إن الهروبين ينسحبون من المنافسة الاجتماعية بترك الأهداف والوسائل في الوقت نفسه، ومنهم مدمنو المخدرات والمشروبات الكحولية.

هـ - التمرد (La rébellion): إن المتمردين يعتزلون النظام الاجتماعي والثقافي الذي يعتبرونه ظالماً، أو غير عادل، فيبحثون عن إعادة هيكلة المجتمع على أسس جديدة، بأهداف جديدة ووسائل جديدة لبلوغ تلك الأهداف، ومن أمثلة هؤلاء أعضاء الحركات التحررية أو الثورية.

وبذلك فإن روبرت ميرتون ينظر إلى أن المجتمع ذو التنظيم الجيد تكون الأهداف والوسائل فيه متكاملة ومنسجمة مع بعضها تماماً، حيث يكون كل منها مقبولا من الآخر ومفيدا ونافعاً لكل أعضاء المجتمع، أما عن سوء التكامل فإنه يحدث عندما لا يكون التأكيد على أي من الوسائل والأهداف غير كاف وفي يذهب ميرتون إلى أنه عندما يكون التأكيد على الأهداف الخاصة مع اهتمام بسيط بالوسائل المنتظمة التي تساعد على بلوغ الأهداف فإن ثمة إشكالا أخرى تظهر وأنه في المجتمع المتكامل يحصل الفرد على رضاه بقبول كل من الأهداف والوسائل.²

¹ جمال معتوق، مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2014، ص ص 290-291.

² شتا السيد علي، علم الاجتماع الجنائي، دار الصلاح، الدمام-السعودية، 1984، ص 80.

5- نظرية الاختلاط التفاضلي لسذرلاند "Edwin Hardin Sutherland":*

سبقت الإشارة إلى أن نظرية مرتون لم تجب عن السؤال لماذا يصبح الفرد متوافقا، أو طقوسيا، أو متمردا وبعبارة أوجز متوافقا أو منحرفا؟

لعل هذا سؤال من الأسئلة التي حاول عالم الاجتماع الأمريكي Edwin Hardin Sutherland (1883-1950) الإجابة عنها من خلال بلورته لنظرية "الاختلاط التفاضلي (Differential Association Theory) سنة (1939)، التي أقامها على فكرة "أن كل شخص ينطبع بالطابع الثقافي الذي يحيط به ويتشبه به، ما لم تكن هناك ثقافات أخرى تتصارع مع الثقافات المحيطة به"¹. وعليه فإن الفرد يبقى بعيدا عن الجريمة والانحراف ما لم يختلط بجماعات ذات ثقافات وسلوكيات إجرامية أو منحرفة، فيصبح السلوك المنحرف نتاج "مخالطة الفرد لأصدقاء أو أقران منحرفين مخالطة [...] أكثر استدامة وأشد أثرا من مخالطته لأصدقاء أو أقران غير منحرفين، فيكون للمجموعة المنحرفة في نفسه الغلبة على المجموعة السوية"².

وضع هذه النظرية العالم الاجتماعي الأمريكي سنذرلاند Sutherland الذي اهتم خصوصا بدراسة رجال الأعمال، وأشتهر عالميا من خلال دراسته الرائعة عن "الصلح المحترف" حيث تعمق في وصف نموذج حياته، وتدريبه عن الانحراف وتدرجه فيه، كما وصف جماعات اللصوص المحترفين، وروحية الفريق بينهم، ومواثيق الشرف التي تحكم تصرفاتهم، وعلاقاتهم مع المجتمع الكلي.³

* وهو عالم اجتماع أمريكي من مواليد 1883/08/13م بشمال الوم. أ توفي في 1950/10/11م. وبعد حصوله على درجة الدكتوراه من جامعة شيكاغو عام (1911). قام سذرلاند بالتدريس في جامعات إلينويومينسوتا وشيكاغو قبل أن يصبح رئيسا لقسم علم الاجتماع بجامعة أنديانا وتحمل أعمال سذرلاند الكثير من بصمات مدرسة شيكاغو "Chicago School" حيث أنها تشكلت بأفكار بارك "Park" وبيرجس "Burgess"، توماس "Thomas" وكولي "Cooly" خلال الثلاثينيات والأربعينيات عمل على تعزيز مدخل سوسيولوجي متميز لتمييز الجريمة، حيث كان لأنظمة أخرى السيطرة على علم الجريمة، لذلك فقد قام بتدريب وتجنيد ورعاية عدد من الأشخاص قدر لهم أن يتبعوا مكانة في ما بعد من بينهم كرسى "Cressey" وكوهن "Cohen" وليندسميث "Lindesmith"، كذلك كان سذرلاند عالم حقيقيا متمكنا من علمه، وأخرج عدد من النظريات ذات القيمة الدائمة، من أبرزها "نظرية المصاحبة" و"جريمة البياقة البيضاء". ومن بين أعماله: "Criminology عام (1924)، "Principle of criminologie"، "The professional. Thief (1937)، "White collar crin (1941)".

- جمال معتوق، مرجع سابق، ص312.

¹ الجزيري إبراهيم بن مبارك، التربية الإسلامية ودورها في علاج الأحداث الجانحين في أساليب معالجة الأحداث الجانحين في المؤسسات الإصلاحية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1990، ص31.

² الساعاتي سامية حسن، الجريمة والمجتمع "بحوث في علم الاجتماع الجنائي"، ط1، مكتبة الإنجاز المصرية، 1982، ص132.

³ جمال معتوق، مرجع سابق، ص314.

ينطلق سذرلاند في نظرية الاختلاط التفاعلي من عدد من الفرضيات التي نرى أن السلوك الإجرامي لدى الفرد سلوك مكتسب يتم عن طريق التعلم، بمعنى أن الفرد لا يصبح مجرماً بدون خبرة إجرامية سابقة وتدريب كاف على السلوك الإجرامي، وإن عملية تعلم السلوك المنحرف تتم ضمن إطار علاقات دولية ذات طابع شخصي صميم، كما أن انتقال السلوك المنحرف يحدث حينما يتعرض الفرد إلى قوتين متعارضتين من الجاذبية الأولى ضرورة احترام الأنظمة والقانون، والأخرى تجذبه إلى عدم احترامها وخرقها، فإذا تعرض الفرد للاختلاط بالمجرمين أصبح فريسة سهلة لتعلم الأنماط الإجرامية، ومن ثم ارتكاب الجريمة.¹

وجهة سذرلاند فإن السلوك الإجرامي الفردي ليس موروثاً ولكنه مكتسب من احتكاك الفرد بمن حوله من جماعة الأصدقاء، ويتعلم خصوصاً داخل مجموعة محدودة العلاقات الشخصية، مثل: علاقات الأسرة، والصحة وعلاقات الشارع.²

وحسب سذرلاند هناك ثلاث عوامل تساهم في تحقيق الفرد هذا الاتصال الفارق يتمثل أولاهما في تأثر الفرد بالسلوك السائد فمن جماعة معينة، ويتصل ثانيها باستمرار قفزة من الزمن تسمح باكتساب مسلكتهم في إشباع حاجاتهم على نحو غير مطابق للقانون، أما الأخير فيعني عمق التأثير الذي يتعرض له الفرد ومدى فاعليته وسلوك سبيل الجريمة، وهذا أمر يتوقف على مدى حدة وقوة التأثير الذي تمارسه الجماعة الشريرة عليه، ولا عبرة بعد ذلك للبواعث الأخرى.³

ومن ثمة فإن سذرلاند يرفض اعتبار السلوك العنيف والعدواني المجرم سلوكاً موروثاً وإنما يكتسب عن طريق التعلم الذي يحدث نتيجة انخراط الفرد في جماعة ويحدد نوع هذه الجماعة وقواعد السلوك والقيم السائدة فيها ما إذا كان الفرد سيتعلم الإجرام أم لا.⁴

ويمكن إجمالاً عرض النقاط الأساسية التي تقوم عليها عن هذه النظرية كما صاغها

سذرلاند في الفرضيات التالية:

¹ الدوري عدنان، جناح الأحداث، الكتاب الأول ذات السلاسل، ط3، الكويت، 1985، ص ص247-254.

² فتوح عبد الله، الشاذلي، علم الإجرام العام، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص106.

³ جمال الدين عبد الخالق والسيد رمضان، الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، بيروت، 2000، ص211.

⁴ فتوح عبد الله الشاذلي، مرجع سابق، ص107.

- يكتسب السلوك الإجرامي عن طريق التعلم فهو ليس فطريا ومعنى ذلك أن الشخص الذي لم يتدرب على الجريمة لا يمكن أن يرتكب فعلا إجراميا.
- يكتسب السلوك الإجرامي عن طريق التعلم المتصل بأشخاص آخرين تربطهم بالشخص عملية اتصال مباشر، تتميز بأنها لفظية في معظم جوانبها في نفس الوقت الذي تتطوي فيه على اتصال عن طريق...
- يحدث الجزء الأكبر من عملية تعلم السلوك الإجرامي داخل الجماعات يرتبط أعضاؤها بعلاقات شخصية قائمة على المودة، ومعنى ذلك أن هيئات الاتصال الغير شخصية كالصحافة والسينما لا تلعب دورا هاما في خلق السلوك الإجرامي.
- تتضمن عملية السلوك الإجرامي شيئين محوريين وهما الوسائل الفنية لارتكاب الجريمة وتوجه محدد الحوافز والدوافع والمبررات والاتجاهات.
- يكتسب التوجه المحدد لدوافع والحوافز من تعريفات القواعد القانونية باعتبارها ملائمة أو غير ملائمة.
- يصبح الشخص مجرما بسبب توصله إلى مجموعة تحديدات أو تعريفات تجعل مخالفة القانون مسألة ملائمة، وهي تفوق التحديدات والتعريفات الأخرى التي تجعل مخالفة القانون مسألة غير ملائمة وهذا هو مبدأ الارتباط المتمايز الذي يشير إلى الارتباطات الإجرامية في نفس الوقت، فعندما يصبح الشخص مجرما يكون ذلك راجع إلى اتصالاته بالنماذج الإجرامية وعزلته من النماذج الغير إجرامية.¹
- إن الدارس لنظرية "سذرلاند" يجدها مهمة في ما تنكر بقدر ما هي مهمة في ما تثبت ذلك أن "سذرلاند" أنكر "إمكانية تفسير السلوك الإجرامي بإرجاعه إلى حاجات أو قيم معينة [...] لأن السلوكات الإجرامية وغير الإجرامية هي تعبير عن الحاجات والقيم نفسها. فالسارقون يسرقون من أجل المال والناس النزهاء يعملون من أجل المال أيضا".²

¹ سامية محمد جابر، الجريمة والقانون والمجتمع، الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991، ص122.

² Lombard, op cit, p 73.

- لقد لاحظ "سذرلاند" أنه ليست كل المخالطات على نفس الدرجة من الأهمية، فالبعض له أثر أو تأثير أكثر من غيره وهذا يختلف باختلاف عدة عوامل هي¹:
- 1- التكرار أو التواتر (La fréquence)، إذ بقدر ما يتعرض الفرد للنموذج الإجرامي بقدر ما يزيد خطر تحوله إلى محرم.
 - 2- المدة أو الدوام (La durée)، فبقدر ما يطول الاتصال بالنماذج الإجرامية بقدر ما يزيد خطر تبنيها كسلوك شخصي.
 - 3- السبق أو الأسبقية (L'antériorité)، بمعنى أن السلوك الموافق (Conformiste) أو الإجرامي (Criminel) الذي تمت تتميته في الطفولة يمكن أن يستمر طوال الحياة.
 - 4- العمق أو الشدة (L'intensité)، وتتعلق بمدى تأثير أو جاذبية هالة النموذج الإجرامي أو غير الإجرامي (Le prestige du model criminel ou non-criminel).
- 5-1- تقييم نظرية الاختلاط التفاضلي لسذرلاند:

لقد تعرضت هذه النظرية لعدة انتقادات منها:

- لم تهتم هذه النظرية بالفوراق الفردية للأشخاص.
- هذه النظرية وإن كانت قد لاقت استجابة كبيرة وبصفة خاصة في أمريكا إلا أنها لقيت بعض الاعتراض فهي قد فسرت الكيفية التي يصير بها الفرد مجرماً ولكنها لا تفسر السبب أو الدافع إلى السلوك الإجرامي.²
- كما أن هذه النظرية عجزت عن تفسير اتجاه البعض إلى السلوك الإجرامي والبعض الآخر للسلوك السوي بالرغم من أن الاختلاط في الحالتين يكون بعض منها إجرامية وهذه النظرية شأنها شأن غيرها من النظريات الاجتماعية تهمل التكوين الفردي من الناحيتين العضوية والنفسية وتهمل باقي النواحي والمؤشرات البيئية.³

¹ Lombard, op cit, pp72-73.

² صلاح أحمد العزى، دور التنشئة الاجتماعية في الحد من السلوك الاجرامي، مدخل نظري ودراسة ميدانية، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2011، ص186.

³ المرجع نفسه، ص186.

6- النظرية الإيكولوجية:

ارتبطت النظرية الإيكولوجية إذن بما عرف في العشرينات بمدرسة شيكاغو، لأنها تبلورت في جامعة شيكاغو على أيدي جماعة من المفكرين على رأسهم "توماس" William Isaac Thomas (1863-1947)، و"بارك" Robert Ezra Park (1864-1944) و"ويرث" Louis Wirth (1897-1952)، و"زنانيكي" Florian Witold Znaniecki (1882-1958)، و"برجس" Ernest Watson Burgess (1886-1966) و"ماكنزي" Roderick McKenzie (1885-1940).

ويقصد بالإيكولوجية بشكل عام دراسة العلاقات بين الكائنات وبيئتها، وتتفرع الإيكولوجيا العامة إلى ثلاث حقول أساسية هي: (الإيكولوجيا النبات، الإيكولوجيا الحيوان، الإيكولوجيا البشرية)، وتستند جميع هذه الحقول على فكرة مركزية مفادها الحياة قائمة على الصراع المستمر، بين الكائنات الحية من أجل البقاء والحفاظ والتكيف مع البيئة التي تعيش فيها، وترتبط الإيكولوجيا في علم الاجتماع بمدرسة شيكاغو، لاسيما في مجال الجريمة والسلوك المنحرف¹. وتتناول النظرية الإيكولوجية السلوك الإجرامي باعتباره ظاهرة ناشئة عن التغير الاجتماعي، حيث يحدث خلال مراحل التغير الاجتماعي انفصال حاد في طريقة الحياة المادية والاجتماعية، ويحدث هذا الانفصال بصورة غير متساوية في المكان، ولذا فإنه يؤثر تأثير غير متساوي وغير متكافئ على الناس في الأماكن والأزمنة المختلفة التي يعيشون فيها العلاقة بين الناس والبيئة المكانية وردود الأفعال الناشئة من المؤثرات والضغوط البيئية، وهذه العلاقة ليست ثابتة بل هي في تغير مستمر وتنشأ عنها ظواهر تتغير كنتيجة لعملية التفاعل الاجتماعي والإيكولوجي، كما تحاول هذه النظرية تفسير الأبعاد الاجتماعية لمفهوم التفكك الاجتماعي تفسيراً عمرانياً، إذا جعلت هذه الأبعاد نتيجة لعمليات متتابعة تمر بها المدينة في تفسير الجريمة والجناح على أساس ارتباط السلوك الجانح بأوضاع معينة (ظروف التفكك الاجتماعي) التي تنشأ نتيجة عملية نمو الهدف والاجراء المتبع في دراسة الجريمة والجناح في وجهة النظر الإيكولوجية².

¹ غني ناصر حسين القرشي، علم الجريمة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 213.

² السيد عوض، الجريمة في مجتمع متغير، المكتبة المصرية، الإسكندرية، 2001، ص 107-108.

وفي الحقيقة أن النواحي الايكولوجية تؤثر بصورة كبيرة على السلوك الإجرامي من حيث تعدد الصور الإجرامية ومن حيث نوع الجريمة، فمثلا جرائم العنف تكون نتيجة لحالة انفعالية مؤقتة فيما يؤكد حدوثها في نفس منطقة الإقامة عكس جرائم الممتلكات التي يكون لها نوع من التخطيط فهي تبعد عن مقر إقامة المجرم أو بعيدا عن البيئة التي يوجد فيها، وهناك أيضا عدة عوامل أيكولوجية تؤثر على الجريمة منها حجم المدينة وعامل استخدام الأرض فحجم المدينة يحدد النطاق الذي يمكن للمجرم الذي ينتقل فيه، ففي المدينة الكبيرة تتعدد المناطق التي يزاول فيها المجرم في حين أن المدينة الصغيرة حيث مناطقها المحدودة والتي لا تعطي للمجرمين فرص كبيرة لتعدد أنشطتهم، كما أن عامل استخدام الأرض يعتبر حاسم في تأثيره على الجريمة، فنمو النشاط التجاري في منطقة معينة كوجه لاستخدام الأرض يؤدي إلى انتشار جرائم السرقة والنشل، والاحتيال والسطو.¹

وقد استخدمت مدرسة شيكاغو في دراستها منهجين أساسيين:

- المنهج الأول: يعتمد على استخدام البيانات والإحصاءات الرسمية (مثل إحصاءات الجريمة) والتقارير الإحصائية وسجلات الساكن وقد اعتمدت مدرسة شيكاغو على هذه المعلومات لرسم خريطة جغرافيا للمدينة توضح المناطق التي تتميز بمعدلات مرتفعة للجريمة والسرقة، الفقر.²
- المنهج الثاني: للدراسة ويتمثل في تاريخ الحياة "The life Histoire" وبعد وليام توماس أول من درس ذلك الشكل من علم النفس الشعبي "Folk Psychology" في ألمانيا، وقد تطور بعد ذلك المنهج على يد مدرسة شيكاغو إلى المنهج الأثنوغرافي. أما ما وصفه بارك بأنه ايكولوجية المدينة فإنه لا يعني تتبع القسم المكاني الداخلي للمدينة أو وضع خريطة لمختلف الأشياء التي توجد فيه وإنما ما أراده في الحقيقة اكتشاف تأثير هذه الظاهر الفيزيائية في خبر سكان المدينة الإنسانية والعاطفية ودورها في تشكيلها ويفترض بارك أن الظروف النفسية والأخلاقية للحياة في المدينة سوف تعكس نفسها بصورة طبيعة في كيفية استغلال المكان وفي أنماط الحركة الإنسانية والانتقال.³

¹ السيد عوض، المرجع السابق، ص 108-114.

² عدلي محمود السمري، علم الاجتماع الجنائي، ط2، دار المسيرة، عمان، 2001، ص 116-117.

³ المرجع نفسه، ص 118.

إن منطق النظرية البيئية أو الايكولوجية هو الربط بين الظاهرة الإجرامية من ناحية والبيئة المحيطة من ناحية أخرى، ففي حيز عمراني معين قد تتشكل مناطق إجرامية بفعل الظروف البيئية داخل الحيز، وقد شاع هذا المنطق في العشرينيات وثلاثينيات من القرن العشرين على إثر أبحاث أجريت في جامعة شيكاغو.¹

كما اعتبر برجس burgess في نظريته التي تعرف بنموذج النطاق الدائري، وذلك من خلال تطبيقها على مدينة شيكاغو فلقد وجد برجس أن المناطق المتاحة لمركز المدينة التجاري يرتفع فيها معدلات الجريمة والانحراف بينما تنخفض تلك المعدلات في المناطق البعيدة عن المركز، وقد علل برجس ذلك بسوء الظروف السكنية والفقر وكثر الأجانب وعوامل التغيير السكاني التي تتميز بها الأحياء المتاحة لمركز المدينة والتي أطلق عليها برجس اسم الأحياء الانتقالية.²

كما استطاع كل من كليفورد وزميله ماك تحديد العلاقة الوطيدة بين كل من الانحراف والجريمة والمدينة من حيث بنيتها الفيزيائية، والمتمثلة في الوضع المتدهور من حيث نوعية السكن والخدمات وانعدام المرافق الضرورية للحياة، بالإضافة إلى الهجرة وما ينتج عنها من صراع ثقافي وعرقي والتفكك بكل أنواعه سواء على مستوى الأسرة أو باقي المؤسسات الأخرى، وعليه أصبحت المدينة تفرخ الانحراف والجريمة، ويشير شو إلى أن معدل الجريمة يرتفع في المناطق التي هجرها سكانها الأصليون تدريجياً وحل محلهم فيها أناس هامشيون.³

وبالتالي فإن الظروف الاجتماعية غير المواتية في منطق النظرية الايكولوجية أو البيئية من انخفاض مستوى المعيشة والجهل والازدحام والسكن غير صالح لا تفسر بذاتها الظاهرة الإجرامية وإنما تبدوا كإفرازات أو أعراض لنظام اجتماعي متفسخ تغيب عنه مقومات وخصائص التنظيم الاجتماعي.⁴

¹ عدنان الدوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، الكويت، 1984، ص 96.

² جمال معتوق، النظريات المفسرة للانحراف والجريمة، مرجع سابق، ص 76.

³ أحمد مصطفى عبد الله وآخرون، مدخل إلى علم الجريمة، دار البيروني للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2015، ص 148.

⁴ المرجع نفسه، ص 148.

7- نظرية التفكك الاجتماعي " لشو ومكاى " Shaw and Mckay :

لقد كان علماء اجتماع مدرسة شيكاغو شو ومكاى مهتمين مباشرة باستخدام نظرية التفكك الاجتماعي والبحث في الضبط والوقاية من الجريمة والجنوح وفي الثلاثينيات، فقد طوروا أول برنامج حضري واسع النطاق في الوقاية من الجنوح عرف باسم مشاريع منطقة (شيكاغو CAP). في عدد من المناطق ذات الطبقة الدنيا المرتفعة في معدلات الجنوح في شيكاغو، وقد كان أحد الأهداف الرئيسية هو حشد وتعبئة منظمات الضبط الاجتماعي المحلية غير الرسمية ومنظمات الضبط الاجتماعي بين القاطنين الممثلين للقانون وإذا ما نفذت هذه على نحو مناسب، فإن التنظيم المحلي يمكن أن يواجه آثار التفكك الاجتماعي والعمل ضد القيم والأعراف الإجرامية والتي اعتقد شو ومكاى أن العديد منها ربما ساهم في المعدلات المرتفعة للجريمة.¹ كما أشار شو ومكاى أيضا إلى أن المنطقة الانتقالية كانت أكثر منطقة منظمة اجتماعيا من المناطق الأخرى، وذلك أساسا بسبب درجة عالية من التنقل وأحياء متهاكة والتعدي على رجال الأعمال ومنطقة المصنع.²

8- نظرية النوافذ المكسورة " لفيليب زيمباردو Philip Zimbardo "

يعد فيليب أول من نادى بهذه النظرية ولد في الثالث والعشرون من مارس سنة 1933 بمدينة نيويورك الأمريكية، فحوى نظرية النوافذ المكسورة هي نظرية تنتبأ بعيوب البيئة ستجعلها تبدو كما أن القانون غير موجود تماما، وفي حال غياب أو انعدام المعايير فإنه من المحتمل جدا أن تظهر أو تنتشر سلوكيات التخريب، أجرى فيليب المعروف بتجربة "سجن ستانفورد" التجربة التي أدت إلى العديد من الكتب والأفلام حيث قام بترك سيارتين مهجورتين إحداها في حي يقع في منطقة فقيرة وتكثر فيها النزاعات والسيارة الأخرى في منطقة غنية وهادئة، كانت النتيجة السيارة التي وضعها في المنطقة الفقيرة من عيوب كبيرة فقط بعد ساعات قليلة من تركها في الحي الفقير بينما السيارة الثانية التي تركت في المنطقة الغنية بقيت كما هي.

¹ ذياب البدائية، رافع الخرشة، نظرية علم الجريمة، ط1، دار الفكر، عمان، 2013، ص251.

² المرجع نفسه، ص91.

قرر الباحثون تغيير بعض الأشياء في الموقف وقاموا بتفسير إحدى نوافذ السيارة التي كانت في حالة ممتازة ومتواجدة في الحي الغني، قد حولوا السيارة المتواجدة بالحي الغني إلى نفس الحالة التي حوت لها السيارة المتواجدة بالحي الفقير.

الاستنتاج أن السبب لتحريب السيارة ليس الفقر ولكن وجود نافذه مكسورة في سيارة مهجورة تنقل فكرة التدهور وعدم الاهتمام وعدم الاكتراث والذي سيحلف شعورا بغياب القانون والمعايير والقواعد.

8-1 - تقييم نظرية النوافذ المكسورة:

إن نظرية النوافذ المكسورة كانت ينتظر منها التدخل من أجل الإصلاح بينما قد أصبحت يشار إليها باللاتسامح أو التسامح صفر، أي أنها لا يهتمها الإصلاح بقدر ما يهتمها الردع والعقاب، ومن السلبات نتائج سياسة اللاتسامح نجد الباحث يقول في شأن طرق التعامل مع الإدمان على المخدرات "الحرب ضد المخدرات فشلت ورغم هذا مازالت مستمرة تماما مثل السجن، بمعنى أن سياسة اللاتسامح تعمل على استمرارية وتفاقم أعداد الجانحين بدلا من الحد منهم وبالتالي تهامل الجانحين على السجن بفضل الإجراءات العقابية المطلقة ضدهم أما بمثابة دائرة مغلقة يستحيل علاجها في ظل هذه السياسة العقابية المتجاهلة للوقاية.¹

9- نظرية الوصم الاجتماعي "هوارد بيكر Howard Becker":

نظرية الوصم تعد من النظريات الاجتماعية الأكثر جرأة حيث أثارت اهتماما بالغا في أوساط المنشغلين بعلم الاجتماع والمهتمين بدراسة السلوك الإجرامي والانحرافي، وهذا الاهتمام جاء من كون هذه النظرية ترى أن الإجرام ينشأ أو يزداد نتيجة للوصمة الاجتماعية التي يوصم بها المجتمع الفرد عند أول انحرافه.²

والمقولة التي يستشهد بها على نظرية الوصم هي في تأكيد بيكر: "تخلق المجموعات الاجتماعية الانحراف بصنع القواعد التي يشكل خرقها انحرافا، وتطبيق هذه القواعد على

¹ جمال معتوق، النظريات المفسرة للانحراف والجريمة، مرجع سابق، ص 376-422.

² جمال معتوق، مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي، أهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2014، ص 306.

أناس محددين ووصمهم على أنهم خوارج وبناء على وجهة النظر هذه فالانحرافات ليس في نوعية الفعل الذي يرتكبه الشخص، بل هو نتيجة تطبيق القواعد والأحكام على الجاني من قبل الآخرين والمنحرف هو أحد الذين تم وصمهم بنجاح والسلوك المنحرف هو السلوك الموصوم من قبل الناس.¹

أن المقولة الرئيسية والتي تقع في صميم نظرية الوصم هي أن تشكيل الفرد هو انعكاس لتعريف الآخرين له أو لها، فوصم يلحق بالشخص بصورة رسمية أو غير رسمية من خلال عملية التفاعل.²

9-1 - تقييم نظرية الوصم الاجتماعي:

إن هذه النظرية لم تستطع بتأكيد أن توضح الكيفية التي يقدم بها الشخص على الجريمة الأولى أو لماذا يستمر الذين لا يقعون في قبضة القانون في إجرامهم وانحرافهم. كذلك ليس بالضرورة أن يكون دوما الوصم هو المسبب للجريمة، ولهذا فقد غالت هذه النظرية عندما فسرت الجريمة انطلاقا من عامل الوصم وكأنه العامل الوحيد والحاسم ولا توجد عوامل أخرى.³

10 - النظرية الاقتصادية:

هناك عدة تحليلات تربط بين الجريمة والظروف الاقتصادية، حيث تعتبرها إحدى إفرازات تلك الظروف، فكما أن للفقر جرائمه كالسرقة والنصب، ومجرموه من الفقراء والبطالين، فكذلك للشراء جرائمه كالجرائم الاقتصادية، ومجرموه من الأغنياء ورجال المال والأعمال، غير أن ما يميز التفسير الاقتصادي للجريمة هو ذلك التفسير الذي قدمته المدرسة الاشتراكية التي تنسب إلى كل من ماركس وصاحبه إنجلز، هذه المدرسة التي انتشرت في الاتحاد السوفياتي سابقا- وبعض الدول الاشتراكية، ثم انتقل صداها إلى بعض الدول الغربية ووجد فيها من الباحثين من يتبنى أفكارها ويدافع عنها على غرار العالم الهولندي بونجر.

¹ ذياب البدائية، رافع الخريشة، نظريات علم الجريمة، المدخل والتقييم والتطبيقات، ص 195.

² ذياب البدائية، المرجع نفسه، ص 197.

³ جمال معتوق، مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي، أهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف، مرجع سابق، ص 311.

ترى هذه المدرسة أن الجريمة هي إحدى إفرازات وسلبات النظام الرأسمالي السائد في أوروبا الغربية، حيث تعتبر الأجرام منتجا رأسماليا، ووفقا لمنظري هذه المدرسة فالإجرام أولا وقبل كل شيء ظاهر اجتماعية تكمن جذورها في عدم المساواة بين الأفراد حيث تتركز الثروة في يد القليل منهم، بينما يعاني الباقون من البؤس والعبودية، وهكذا تعتبر الجريمة تعبير خاصا عن الصراع بين الطبقات، ومظهر للتناقض القائم في المجتمعات الصناعية بين البورجوازية وبين طبقة العمال، فالعنف الرسمي الذي يصم الروابط الاجتماعية يتم مجابهة بعنف من نوع آخر يلجا إليه الأفراد متمثلا في ارتكاب الجريمة.¹

ومن هنا يتضح أن الوضع الاقتصادي للأسرة ينعكس على نوعية شخصية أفرادها في قدرتهم على تحمل الفقر والعوز ومقاومة أو عدم التمكن من ذلك مما يؤدي بهم إلى ارتكاب المخالفات والجناح وهذا ما ذهب إليه كارل ماركس k.marx يقول أن القضاء على المشكلات الاجتماعية ومنها الجريمة إنما يتم بإصلاح النظام الاقتصادي.²

إن هذا النظام الاقتصادي يقسم المجتمع إلى طبقتين رأسييتين، الطبقة البرجوازية وهي الطبقة الغنية التي تتحكم في المال والأعمال وهي القلة من المجتمع، والطبقة الكادحة من العمال، وهي الطبقة الفقيرة الممثلة لأغلبية المجتمع، هذه الطبقة التي تسعى للوصول إلى ما وصلت إليه الطبقة الغنية وعندما لا يتيسر لها ذلك فلن تجد أمامها إلا سبلا غير مشروعة، وهكذا ترتكب الجرائم.

ومن جانب آخر فإن الجريمة بنظر هذه المدرسة تؤثر حتى على الناحية الاقتصادية، فالمجرم في نظر ماركس - لا ينتج فقط الظاهرة الإجرامية، وإنما ينتج القانون الجنائي.

كما ينتج المجرم أجهزة الشرطة والقضاء والسجون وما تتطلبه من وظائف مما يخلق فئة جديدة تعمل في المجتمع، ويلعب المجرم دورا هاما في التطور الفني لمهن كثيرة، فمثلا صناعة الأقفال تتقدم بسبب حالات السرقة، كما تطورت كيفية تحرير الشيك بسبب حالات التزوير، وتقدمت الكيمياء بسبب حالات الغش، وهكذا فإن الجريمة بسبب التطور اللانهائي

¹ سليمان عبد المنعم سليمان، أصول الإجرام القانوني، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ص272.

² يسرى أنور علي، آمال عبد الرحيم عثمان، علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970، ص19.

للولوسائل الجديدة للاعتداء على الملكية أجبرت على اختراع وسائل جديدة لمواجهتها¹.

بيد أن من تبنى هذا الفكر هو العالم الهولندي بونجر الذي نشر في سنة 1905 مؤلفا عنوانه -الإجرام والأوضاع الاقتصادية- تناول فيه النظرية الماركسية في تفسير الإجرام مستندا إلى دراسات وضعية، وقد كشف بونجر في كتابه مساوئ النظام الرأسمالي، وتناول أثر المنافسة الحرة ونظم الأجور والأسعار وتقلبات السوق واستغلال الطبقة العاملة على حركة الإجرام، فظاهرة الجريمة لدى بونجر مرتبطة بأسس النظام الرأسمالي الذي يحمي المنافسة الحرة، ونظام المنافسة كثيرا ما يدفع إلى الوسائل غير المشروعة².

وعلى ضوء هذا التفسير الاشتراكي والاقتصادي للجريمة أجريت العديد من البحوث والدراسات لبيان علاقة الناحية الاقتصادية بالجريمة، فهناك بحوث فرقت بين الاقتصاد الزراعي والاقتصاد الصناعي مقارنة بين حال بعض المجتمعات الاقتصادية في أوروبا التي تحولت من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي بعد اندلاع الثورة الصناعية، حيث أن نسبة الجريمة في ظل الاقتصاد الزراعي تتسم بالقلّة في أن واحد بسبب قلة العلاقات من جهة، وشظف وخشونة العيش من جهة أخرى، فتسود جرائم العنف بأنواعها والحرق والسرقة بالإكراه، وأما عندما تحولت تلك المجتمعات إلى الاقتصاد الصناعي، فقد تحول معها حال الجريمة كما وكيفا، بسبب كثرة العلاقات الاجتماعية وتشابكها وتضارب المصالح والسرعة التي تتميز بها المعاملات، ولذلك فقد ظهرت أشكال جديدة للجريمة كجرائم النصب والسرقة والتزوير والغش والرشوة، وأغلب تلك الجرائم لا يستعمل فيها العنف والطريق المباشر، وإنما تعتمد على الحيلة والغش ومحاولة التملص من الرقابة القانونية.

ومن جهة ثانية فقد اتجهت بعض الأبحاث إلى دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والجريمة وإن كانت هذه الأبحاث لم تتفق على وجهة نظر واحدة بل وصلت الأبحاث في هذا الشأن إلى نتائج متناقضة تماما وكل منها قد قدم أدلة ملموسة ومعقولة، فمنها من يرى

¹ Henri Souchon, Marx et la question du crime, Anne sociologique, 1974, P 467.

² سليمان عبد المنعم سليمان، مرجع سابق، ص 274.

أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة الأفراد مما يسهل لهم ارتياد أماكن اللهو، وهذا يؤدي بهم إلى استهلاك المسكرات التي تنتج عنها العديد من الجرائم خاصة الأخلاقية منها، في حين تذهب العديد من الأبحاث إن الانكماش الاقتصادي والأزمات الاقتصادية يكون لها دور فعال في ارتفاع نسبة الجريمة.¹

وقد أجريت هذه الأبحاث على ثلاث محاور: التغيرات التي طرأت على سعر القمح في كل من ألمانيا وإنجلترا وفرنسا، وتقلبات القوة الشرائية، وأخيرا ظاهرة البطالة في كل من ألمانيا وهولندا وإنجلترا وأسفرت هذه الأبحاث عن نتائج متماثلة في الكشف عن أثر الأزمات الاقتصادية على الظاهرة الإجرامية وزيادة حجمها ويفسر ذلك بأن الأزمات الاقتصادية تحرم فئة الأشخاص من ثروتهم وغناهم، وتحولهم إلى فقراء، وأنه يوجد بين أفراد هذه الفئة مجموعة ضعيفة لا تستطيع التكيف مع الظروف الجديدة، مما يدفعهم إلى ارتكاب الجرائم وبصفة خاصة السرقة والاحتيال وقد يدفعهم الجوع إلى ارتكاب جرائم التمرد والجوع والضرب والاعتداء.²

ولقد طور عالم الاجتماع، ركلس Reckless تفسيراً يربط بين الظروف الاقتصادية والسلوك المنحرف وقدم نظرية عرفت بنظرية المجازفة الطبقية التي تركز مضمونها على مفهوم الصراع بين الطبقات، ونظراً إلى أن الصراع يتم بين طبقتين غير متكافئتين: طبقة محرومة اقتصادياً وأخرى تتمتع بوافر العيش والغنى لذا فإن الطبقات الفقيرة تفشل في عملية الصراع وتظهر هذه لما يسود المجتمع من غبن مادي وظلم سياسي واجتماعي يمارس ضدها لذلك فإن رد فعل هؤلاء يكون متجه نحو السلوك الإجرامي.³

10-1 - تقييم النظرية الاقتصادية:

لقد غالت هذه النظرية في اعتبار أن العامل الاقتصادي أو البيئة الاقتصادية هي العامل الرئيسي والمباشر لتوليد الجريمة وبذلك فكيف يمكن أن تفسر هذه النظرية وجود مجموعة من الأفراد

¹ القهوجي والشاذلي، علم الإجرام والعقاب، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص116.

² المرجع نفسه، ص116.

³ عدنان الدوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، جامعة الكويت، 1973، ص257-258.

يعيشون في محيط اجتماعي واحد يخمل نفس الخصائص والمعايير ويغلب عليه طابع الفقر إلا أن البعض منهم يسلك مسلك الجريمة في حين يبقى البعض الآخر محافظ على سلوكه السوي. كما أن هذه النظرية لم تعطي تفسير واضح لحالات الجريمة التي يمارسها الأفراد وهم يعيشون في أسر ميسورة الحال، وبذلك فإن عامل الفقر ليس مؤشرا قويا دافع إلى الجريمة وإلا لماذا تقع بعض الجرائم عند الأسر الغنية.

11- النظرية التكاملية:

Robert Meier وروبرت مير Terance miette للنظرية التكاملية من قبل ترانس ميث، (1994)، حيث نظروا إلى الصورة الاجمالية الكلية للجريمة بدلا من صف قائمة من النظريات لدمجها ويجادلوا أن هناك ثلاث مكونات أساسية توجد في الجريمة الجاني، الضحية والسياقات المساعدة (الأوضاع) وتوصلوا إلى نظرية تكاملية تشبه منظور التفكك الاجتماعي فوجود سياق اجتماعي بمكانات اقتصادية متدنية وحراك سكاني وتنوع والعائلات مفككة جميعا تسهل كل الدوافع الاجرامية وفرص الجريمة وتؤثر هذه العوامل على روابط الشباب بمؤسسات الضبط الاجتماعي التقليدية ومستوى مراقبة المجتمع المحلي والقدرة على توضيح وتحقيق الأهداف المجتمعية.¹

كما كامل تيرينس ب ثورنبييري بين عناصر البناء الاجتماعي والرابطة الاجتماعية ونظرية التعلم الاجتماعي إلى النظرية التفاعلية في الجنوح وتؤثر الطبقة الاجتماعية ومتغيرات التعلم الاجتماعي والعرق والمجتمع والحي وخصائص الجيرة على كلا عناصر الرابطة الاجتماعية، أن السبب الكامن وراء الجنوح هو أضعاف الروابط مع المجتمع ولكن هذا الأضعاف للروابط هو ببساطة يعد الصغير كمرشح أكثر احتمالا للجنوح ولا تحدث السلوكيات الجنوح حتى يتم تعلمها من خلال القران والتعزيز والتعاريف إلى حد أن هذا يستمر معمرور الوقت ويصبح الجنوح جزء مستقرا في أنماط الشخص السلوكية.²

¹ ذياب البدائية، رافع الخريشة، نظريات علم الجريمة 'المدخل والتقييم والتطبيقات'، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 326.

² المرجع نفسه، ص 368.

12- النظرية الإسلامية:

لقد حرص الإسلام منذ فجره الأول على بناء مجتمع سليم يمثل القاعدة الصحيحة في انشاء دولة الحق والعدل التي جاء لإقامتها ولما كانت إقامة المجتمع السليم لا تتحقق بدون إعداد اللبنة الأولى فيه وهو الأفراد لذا فقد كان للفرد النصيب الأول في مهمة البناء والأعداد حيث كان دائما مكان الرعاية والاهتمام إذ بذل الفقهاء المسلمون ما في وسعهم من أجل التوصل إلى هذه الغاية والعمل على تحليل وتفسير السلوك الاجرامي من خلال التصور الإسلامي لشخصية الفرد وتهيئة أسباب بنائها وصقلها.¹

حيث نجد أن الشريعة الإسلامية تناولت موضوع الجريمة والعقاب بالنص الصريح والشرح الدقيق، قبل ظهور المدرسة التقليدية بما يزيد عن عشرة قرون، إذ جاء فصل الجرائم وتحديد عناصرها وكذلك تقسيماتها إلى حدود، وتعزير وقصاص من ناحية ومن ناحية أخرى، اهتم الفقه الإسلامي بفصل النصوص الشرعية التي تناولت العبادات عن تلك التي تناولت المعاملات، وقد أوضح رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف أن الأسرة يمكن تتحرف بالإنسان عن طريق الفطرة التي يولد بها إلى طريق تخالفها مما يجعله في ضياع وانحراف قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجَّسَانِهِ»، كما أوضح أثر رفيق السوء على الانسان يقوده إلى الانحراف والخسران بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ، وَجَلِيسِ السُّوءِ، كَحَامِلِ الْمِسْكِ، وَنَافِخِ الْكِيرِ، فَحَامِلُ الْمِسْكِ، إِمَّا أَنْ يَخْذِيكَ، وَإِمَّا أَنْ تَبْتَاعَ مِنْهُ، وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ مِنْهُ رِيحًا طَيِّبَةً، وَنَافِخُ الْكِيرِ، إِمَّا أَنْ يَحْرِقَ ثِيَابَكَ، وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ رِيحًا خَبِيثَةً».²

وبذلك فإن النظرية الإسلامية تقوم في تفسيرها للجريمة على أن الانسان خلق مزودا بالفطرة السليمة والعقل ومكلفا بالتكاليف الشرعية فهو مسؤول عن أفعاله أمام الله والمجتمع ف الجريمة تنتج عن ضعف الايمان والانحراف عن تعاليم الإسلام واتباع الهوى والشيطان

¹ جمال معتوق، مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي، أهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف، مرجع سابق، ص 432.

² المرجع نفسه، ص 432-443.

كما تربط الفقر والجهل والبيئة الفاسدة كعوامل مساعدة في وقوع الجرائم لكنها لا تبرر بل تدعو إلى معالجتها ويؤمن الإسلام بأن العقوبة وسيلة للردع والاصلاح لا للانتقام لذلك جاءت العقوبات محددة (كالحدود والقصاص والعزير) لتحقيق العدالة وعلى هذا تؤكد النظرية الإسلامية دور الأسرة والمجتمع والدولة في الوقاية من الجريمة.

إن فلسفة الإسلام تجاه الجريمة فلسفة شاملة وكاملة تنظر إلى الجريمة من حيث الجذور، فالديانة الإسلامية لم تنظر إلى عوامل مسببات الجريمة نظرة أحادية كما فعلت مجمل النظريات الوضعية بل حملت كلا من الانسان المجرم والبيئات الاجتماعية والثقافية والسياسية مسؤولية وقوع الجريمة.

قال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾¹.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نَقُومَ عَلَىٰ أَلَا تَعْدِلُوا² اْعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ³ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾².

وبذلك قد حرص الإسلام على بناء المجتمع الصالح القائم بمبادئ الإسلام المستقيمة التي تضمن التي تضمن له السعادة والسيادة في الدنيا والاخرة فوضع العدالة كأساس لا مبرر منه لحياة المجتمع.³

¹ القرآن الكريم، سورة الحج، الآية 46.

² القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية 08.

³ جمال معتوق، مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي، أهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف، مرجع سابق، ص 449.

خلاصة:

لا أحد ينكر قيمة وأهمية مختلف النظريات والمدارس الفكرية، التي سعت إلى تفسير الظاهر الإجرامية كل منها حسب وجهتها، حيث شكلت تراكما معرفيا ورصيدا علميا يعتبر مرجع لكثير من الأبحاث، إلا أن هذه النظريات رغم مجهوداتها المقدمة فقد وجّهت لها الكثير من الانتقادات سالفة الذكر حول تفسيرها للظاهرة الإجرامية، بسبب قصورها وتبنيها عامل من العوامل التي على أساسها يمكن تفسير السلوك الإجرامي، كما أن هذه النظريات حاولت تفسير الجرائم كل منها حسب تصورها ووجهتها ومنطلقاتها الفكرية، وبذلك لا يمكن الأخذ به النظريات باعتبارها نظريات سعت إلى دراسة وتفسير الظاهرة الإجرامية في مجتمع له خصوصياته ودلالاته الفكرية التي تختلف على خصوصية المجتمعات العربية بما فيهم المجتمع الجزائري، لأن تفسير هذه النظريات لا يعتبر المحك الفاصل الذي ينبغي إسقاطه على واقع المجتمع الجزائري لفهم سلوكيات أفراد، أو اعتباره الحلول الناجعة لتفسير الجرائم المرتكبة.

ولقد تناول هذا الفصل أهم النظريات التي سَعَتْ إلى تفسير الظاهرة الإجرامية من مختلف الزوايا، حيث تم التطرق إلى مختلف النظريات الاجتماعية التي تم عرضها في الفصل والتي ركزت على كيفية تفسيرها لمختلف الظروف المرتبطة بموضوع الدراسة خاصة ما يتعلق بالأسرة، الفقر، البطالة، السكن، الحي السكني.

غير أن الاختصار على نظرية واحدة في تفسير جرائم الاعتداء داخل المجتمع الجزائري يظل قاصرا نظرا لتداخل وتفاعل مختلف الظروف البنيوية والاجتماعية والاقتصادية، ولهذا تم تبني نموذج تكاملي تفسيري يسمح لنا بتجميع مختلف المساهمات النظرية المختلفة ضمن إطار شامل يراعي خصوصية الظاهرة محل الدراسة ويبين لنا التفاعل بين مختلف أبعادها المتعددة.

وبذلك يشكل هذا الفصل أساسا نظريا لتحليل النتائج الميدانية.

القسم الميداني

الفصل السادس

الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيد:

1- المنهج المستخدم في الدراسة

2- أدوات جمع البيانات

3- مجالات الدراسة

4- عينة الدراسة

5- الدراسة الاستطلاعية

6- الخصائص السيكومترية للدراسة

7- الأساليب الإحصائية

خلاصة

تمهيد:

تمثل الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية الأساس الذي يقوم عليه البحث العلمي، فهي تعتبر خطوة جوهرية لضبط الدراسة وتنظيمها حيث يتم من خلالها تحديد نوع المنهج العلمي الملائم لطبيعة الموضوع محل الدراسة، كما تتضمن هذه الإجراءات أدوات جمع البيانات التي من خلالها نتوصل إلى معلومات أكثر دقة، حيث يتم تحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة بناء على معايير علمية واضحة المعالم، مما يتسنى في هذه المرحلة توضيح الكيفية التي تجرى فيها الدراسة ميدانيا من حيث مجالاتها الزمانية والمكانية، وهذا ما سوف يتم توضيحه في هذا الفصل.

1- المنهج المستخدم في الدراسة:

يتوقف اختيار المنهج العلمي حسب طبيعة الموضوع الذي يريد الباحث الخوض فيه والتعرف على طبيعة مشكلاته وموضوع دراسته وعلى نوع المعطيات التي يريد الحصول عليها وهنا تكمن أهمية اختيار المنهج ما سوف يتوصل إليه، وذلك من خلال الكشف عن الظواهر التي تتطلب تحليل وتفسير من طرف الباحث وعليه فإن المنهج "هو الطريق التي يتبعها الباحث عند دراسته لمشكلة ما لاكتشاف الحقيقة وللإجابة عن الأسئلة والاستفسارات التي يثيرها موضوع الكاتب وهو البرنامج الذي يحدد لنا السبيل للوصول إلى تلك الحقائق وطرق اكتشافها".¹

كما يعرف المنهج هو مجموعة من القواعد التي يتم وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم أو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة من أجل اكتشاف الحقيقة أو هو التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار أو الإجراءات من أجل الكشف عن الحقيقة التي نجهلها أو من أجل البرهنة عليها للآخرين الذين لا يعرفونها.²

وفي هذا الصدد يمكن القول أن هذه الدراسة -موضوع البحث- تندرج ضمن الدراسات الوصفية التي تهدف إلى تسليط الضوء على واقع جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري من خلال الكشف عن مدى ارتباطها بالظروف الأسرية المحيطة بالأفراد، وقد سعت الباحثة إلى توظيف المنهج الوصفي بالنظر إلى ملاءمته لطبيعة الموضوع إذ يتيح هذا المنهج إمكانية وصف الظاهرة المدروسة كما في الواقع وتحليل الظروف المتداخلة فيها مما يمكن من تفسير أبعاد العلاقة بين المتغيرات الأسرية وجرائم الاعتداء.

1-1- المنهج الوصفي:

وهو من أوسع مناهج البحث الاجتماعي وأكثرها استخداما، فالمنهج الوصفي يقوم بدراسة الظاهرة موضوع البحث كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها كفيها أو تعبيراً كمياً.

¹ محمد شفيق، البحث العلمي والخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1993، ص 86.

² صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي للجامعيين، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة-الجزائر، 2003، ص 90.

ويتجلى توظيف المنهج الوصفي في هذه الدراسة من خلال السعي إلى جمع البيانات والمعطيات المرتبطة بعلاقة الظروف الأسرية بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري، بهدف الإحاطة بمختلف أبعاد الظاهرة وفهم معمق لطبيعتها المعقدة والمتشابكة وقد ركزت هذه الدراسة تنوع جرائم الاعتداء من قبل المودعين بالمؤسسة العقابية وموقف أسرهم من ذلك وعلى تحليل مجموعة من الظروف الأسرية المتداخلة، سواء ما تعلق منها بطبيعة العلاقات الأسرية داخل الأسرة أو بالظروف الاقتصادية كالفقر والبطالة وتدني مستوى الدخل إلى جانب الظروف السكنية الغير ملائمة من حيث نوعية المسكن وخصائص الحي السكني، كما تم الاعتماد أيضا لوصف هذه الظاهرة على المادة العلمية المتاحة والنصوص النظرية التي فسرت الظاهرة الاجرامية من زوايا متعددة وهو ما أسهم في بناء إطار نظري متكامل لفهم الظاهرة، واعتمدت الدراسة أيضا على معطيات ميدانية متنوعة تم جمعها وفق أدوات منهجية قصد الوقوف على علاقة الظروف الأسرية في بروز جرائم الاعتداء وتناميها داخل المجتمع الجزائري.

1-2- الأسلوب التاريخي:

ونظرا للطبيعة المعقدة لظاهرة ارتكاب الجرائم وما تشهده من تداخلات اجتماعية واقتصادية وأسرية، فقد استدعت الدراسة توظيف الأسلوب التاريخي إلى جانب المنهج الوصفي، وذلك بهدف دعم التحليل وفهم أعمق لأبعاد الظاهرة، وقد تم الاستعانة بالأسلوب التاريخي من أجل تتبع مختلف الجرائم المرتكبة المتمثلة في الجرائم ضد الأشخاص والجرائم ضد الممتلكات كل حسب طبيعتها وتصنيفها، وكذلك جرائم المخدرات التي تمثل تعدي على الصالح العام عبر مسارها التاريخي المحدد في هذه الدراسة، بشكل خاص من الفترة الزمنية لسنة 2019 إلى غاية 2023، ما استوجب تتبع تطور الظاهرة وتحولاتها خلال هذه المرحلة، سوى على المستوى المحلي أو على مستوى الوطني وقد تم توظيف هذا الأسلوب كأداة داعمة لتحليل واقع جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري في ظروفه الزمنية والاجتماعية.

وفي هذا يقول ابن خلدون في مقدمته "فإذا لم يقس الغائب من الإخبار بالشاهد منها والحاضر بالذاهب، فربما لا يؤمن فيها من العثور ومزلة القدم والحيد عن جادة الصدق".¹

1-3- الأسلوب المقارن:

هو تقنية يستخدمها الباحث ضمن إطار منهجي معين، تهدف إلى مقارنة جوانب محددة من أوجه التشابه والاختلاف بينها ويستخدم هذا الأسلوب كأداة مساعدة داخل مناهج بحثية أخرى، مثل المنهج الوصفي لتوفير فهم أعمق للظواهر المدروسة دون الالتزام الكامل بإجراءات المنهج المقارن.

وعلى هذا الأساس فقد استعانت الباحثة في موضوع الدراسة بالأسلوب المقارن من خلال تحليل ومقارنة أنماط جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري وذلك بتحديد أكثرها انتشارا حسب طبيعتها وتتبع مراحل تناميها واختلاف ظروفها في المراحل الزمنية المدروسة، وعلى هذا الأساس تم الاعتماد على الأسلوب المقارن كتحليل الفروقات داخل المجتمع الجزائري الواحد بغض النظر على النموذج المدروس.

1-4- الأسلوب الإحصائي:

الأسلوب الإحصائي: حيث أن الباحث الاجتماعي يستخدم الطرق الإحصائية كرموز ومؤشرات لقيم وظواهر وعلاقات معينة يقوم بتفسيرها وتحليلها وتساعد على تعميم نتائج بحثه.² في هذا السياق سوف نعتمد على توظيف هذا الأسلوب الإحصائي كتقنية منهجية مساعدة في تحليل معطيات الدراسة الميدانية، وذلك من خلال تفرغ البيانات باستعمال برنامج (spss).

حيث جرى عرض النتائج في جداول بسيطة تم من خلالها حساب التكرارات والنسب المئوية لتحديد أنماط الإجابات ودلالاتها وانعكاساتها، وقد ساعد هذا الأسلوب على تكميم الظاهرة المدروسة مما مكن من تحليلها وربطها بفرضيات الدراسة، وقد أكدت النتائج وجود

¹ عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة بن خلدون، دار العودة، بيروت، (د.ت)، ص7.

² معن خليل عمر، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص 64.

علاقة سببية بين تداخل الظروف الأسرية (كالعلاقات الأسرية، الظروف الاقتصادية، الظروف السكنية) وجرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري، حيث اعتبر هذا الأسلوب مناسباً لدعم موضوعية الدراسة في قراءة الظاهرة ودعم التفسير العلمي للنتائج اعتماداً على مؤشرات كمية قابلة للقياس والتحليل.

2- أدوات جمع البيانات:

إن أدوات الدراسة الميدانية من الركائز الأساسية في البحث، إذ تستخدم لجمع البيانات الأولية من الميدان بصورة مباشرة، وتبرز أهميتها كونها توفر معلومات دقيقة وأكثر واقعية تمثل وجهات نظر مفردات الدراسة، إضافة إلى أنها تسهم في إعطاء أكثر مصداقية لنتائج موضوع الدراسة، وبناء على هذا فقد اعتمدت الباحثة على مرحلتين أساسيتين من أجل الإحاطة والإلمام بكل ما يتعلق بموضوع الدراسة مستخدمة بذلك وسائل وأدوات مختلفة بهدف الحصول على جمع المعلومات والبيانات وهذا بحسب تقسمات موضوع البحث والتي كانت كما يلي:

- **المرحلة الأولى:** والتي كانت وصفية تحليلية اعتمدت فيها الباحثة على المسح المكتبي متضمنة بذلك الكتب والمصادر والمقالات والدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة، كما تم جمع البيانات الصادرة عن الجهات الرسمية المختصة في كل من وزارة العدل (الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها)، (مؤسسة إعادة التربية والتأهيل بولاية الوادي)، (معلومات صادرة عن المديرية الولائية للأمن الوطني بولاية الوادي).

- **المرحلة الثانية (الدراسة الميدانية):** وقد تم الاعتماد من طرف الباحثة في هذه المرحلة على الاستعانة بعدة أدوات لجمع المعطيات من أجل تعميق الفهم لموضوع الدراسة منها:

1. الاستمارة:

وهي أحد الوسائل التي يعتمد عليها الباحث في تجميع البيانات والمعلومات من مصادرها ويعتمد الاستبيان على استنطاق الناس المستهدفين بالبحث من أجل الحصول على

إجاباتهم عن الموضوع، والتي يتوقع الباحث أنها مفيدة لبحثه وتساعد بالتالي على اختبار الفرضيات.¹

وعلى هذا الأساس تم اعتماد أداة الاستبيان المقنن في هذه الدراسة، والتي تحتوي على مجموعة من الأسئلة المغلقة أو المفتوحة جزئياً لكونها من الوسائل العلمية التي تتيح جمع بيانات دقيقة ومنظمة حول الظاهرة محل الدراسة، وهي العلاقة بين الظروف الأسرية وارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري، مما يجعلها قابلة للتحليل مع ترك مجال للمبحوثين التفصيل في بعض الحالات، وهذا بهدف التعمق في فهم الظروف المساهمة في ارتكاب جرائم الاعتداء.

وقد صيغت أغلب الأسئلة باعتماد التأكيد أو النفي "نعم/لا" كبنية أولية لتسهيل الإجابة ووضوحها، ثم تليها أسئلة تفصيلية استكشافية في أغلب أسئلة الاستمارة مرتبطة بالإجابة السابقة مثل:

"إذا كانت الإجابة بنعم هل يعود السبب إلى....."، وقد اعتمدت الباحثة هذه الصياغة التي تتدرج ضمن ما يعرف بالأسئلة الشبه مغلقة قصد التوجيه، وفي نفس الوقت إتاحة الفرصة للمبحوثين التعبير بحرية.

وفيما يتعلق ببناء المحاور فقد تم تصميم الاستمارة بشكل يعكس أبعاد المتغير المستقل المتمثل في الظروف الأسرية، وطرح أسئلة متعلقة بجرائم الاعتداء في كل محور، وقد تضمنت خمس محاور وكانت كالتالي:

المحور الأول: البيانات الشخصية للمبحوثين: الذي تضمن أربعة أسئلة (1-4).

المحور الثاني: البيانات المتعلقة تنوع جرائم الاعتداء للمودعين بالمؤسسة العقابية وموقف أسرهم، وقد تضمنت سبعة وعشرون سؤال (15-41).

¹ عبد الغني عماد، منهجية البحث في علم الاجتماع، الإشكالية، التقنيات، المقاربات، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2007، ص61.

المحور الثالث: البيانات المتعلقة بالعلاقات الأسرية وعلاقتها بجرائم الاعتداء، وقد تضمنت تسعة عشرة سؤال (42-60).

المحور الرابع: البيانات المتعلقة بالظروف الاقتصادية وعلاقتها بجرائم الاعتداء، وقد تضمنت تسعة عشر سؤال (61-79).

المحور الخامس: البيانات المتعلقة بالظروف السكنية وعلاقتها بجرائم الاعتداء، وقد تضمنت خمسة وعشرون سؤال (80-104).

وتجدر الإشارة إلى أنه تم أحيانا في المحاور إدماج الربط بين بعد من الأبعاد الأسرية وجرائم الاعتداء بشكل مباشر ما يسمح بفهم أكثر دقة للعلاقة بين الجانبين ويدعم التحليل التفسيري لاحقا، إضافة إلى أن الهدف الرئيس من الدراسة ليس وصف جرائم الاعتداء بل فهم علاقتها بالظروف الأسرية، لذا ارتأيت أن يكون الربط مباشر بين كل بعد أسري ومظاهر الاعتداء حتى يمكن تبيان التأثير أو التفاعل بوضوح، لأن عدم الدمج لجرائم الاعتداء كان سيفصل بين المتغيرين، في حين أن منهجيتي تركز على التداخل لتقديم قراءة تفسيرية أقرب للواقع.

وقد تم تطبيق الاستثمار ميدانيا داخل مؤسسة إعادة التربية والتأهيل بولاية الوادي، حيث أتاحت لنا الفرصة في بداية الأمر لمقابلة المبحوثين وجها لوجه وشرح كل سؤال لهم وقراءة فقرات الاستثمار بشكل مباشر وتلقي الإجابة منهم شخصيا، ما أضفى بعدا إنسانيا وتفاعليا على عملية جمع البيانات، إلا أنه لاحقا تم إصدار تعليمات إدارية تلزم بأن يتم تنفيذ هذا العمل تحت إشراف الأخصائي الاجتماعي والنفسي التابعين لمؤسسة إعادة التربية والتأهيل بولاية الوادي، وذلك في إطار ضمان الضوابط المهنية والتكفل النفسي والاجتماعي للمبحوثين أثناء مشاركتهم لهذا العمل، والتي أعرب عنها الأخصائي النفسي أنها كانت جد مساعدة لهم أيضا في فهم بعض الحقائق التي لم يصرح بها المبحوثين لهم من قبل.

وبعد توزيع (150) استثمار على المبحوثين الذي بلغ عدده الإجمالي (338) مفردة، تم استرجاع (131) استثمار صالحة للتحليل، أما بقية الاستثمارات فتم استبعادها لعدم استيفائها الشروط.

2. المقابلة:

"هي تقنية مباشرة تستعمل من أجل مسألة الأفراد بكيفية منعزلة وتستخدم المقابلة عادة إما للتطرق إلى ميادين مجهولة كثيرا أو للتعود على الأشخاص المعنيين بالبحث قبل إجراء اللقاءات مع عدد أكبر باستعمال تقنيات أخرى، وإما للتعرف على العناصر المكونة لموضوع ما والتفكير فيما قبل التحديد النهائي لمشكلة البحث".¹

فالمقابلة "موقف اجتماعي بين الباحث والمبحوث وهي الطريقة التي يتم بواسطتها محاولة سبر اغوار حياة فرد غير معروف للباحث عن طريق تحفيز ذاكرته لاسترجاع المعلومات التي تعود إلى الماضي، فيما يتعلق بحياته الشخصية أو محيطه الاجتماعي ومواقفه، وفيه تحدث هذه العملية وجها لوجه مع المبحوثين وتكون إجاباتهم شفوية".² وبناء على ما سبق فقد كانت مقابلاتنا مع:

- المحبوسين:

وبناء على ما سبق فقد كانت مقابلاتنا الأولى مع حوالي سبعة من المبحوثين، حيث تم طمأننتهم بأن مقابلتهم ليس له علاقة بأي جهة مختصة، وأن استخدام أي معلومة أو تصريح يدلي به سيتم فقط في إطار البحث العلمي مع الحفاظ بسرية المعلومات، حيث تم وتعريفهم مفردات الدراسة بالموضوع وهذا بهدف كسب ثقتهم حتى يتسنى لهم التعاون مع موضوع الدراسة وإفادة موضوعنا.

- المسؤولين بالمؤسسة:

كما قمنا بإجراء بعض المقابلات مع بعض المسؤولين في مؤسسة إعادة التربية والتأهيل بولاية الوادي بما فيهم الأخصائي النفسي والاجتماعي وبعض القائمين على العمل الإداري، والتي من خلالها تم التعرف على وضعية المحبوسين داخل المركز والإجراءات التي تتم حيالهم منذ دخولهم وكيفية العمل على احتوائهم.

¹ موريس انجرس، رجمة بوزيد صحراوي وآخرون، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2004، ص 197.

² معن خليل عمر، الموضوعية والتحليل في البحث، ط1، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983، ص 208.

- المسؤولين بمديرية الأمن الولائي:

كما قمنا بإجراء بعض المقابلات مع بعض المسؤولين في مديرية الأمن الولائي بولاية الوادي أين تم موافقتنا بالمعطيات الإحصائية المتعلقة بمختلف جرائم الاعتداء المرتكبة في ولاية الوادي، والمتمثلة في التعدي على الأشخاص والتعدي على الممتلكات وجرائم المخدرات باعتبارها تعدي على الصالح العام، حيث تم من خلال التواصل معهم أفادتنا ببعض الحقائق والظروف التي يصرح بها المتعدي خلال التحقيق الأمني الذي يتم إجراؤه مع مرتكبي الجرائم عند القبض عليهم على مستوى مقر المديرية.

1. الملاحظة:

وهي مشاهدة الوقائع على ما هي عليه في الواقع، أو في الطبيعة، بهدف إنشاء الواقعة العلمية، وتكون الملاحظة علمية حين تكون إشكالية.¹

وبناء على هذا فقد اعتمدت الباحثة على استخدام الملاحظة دون المشاركة التي من خلالها نعلم إلى دراسة سلوك معين أو ظاهرة ما في حقل السوسيولوجيا، حيث تم ملاحظة مفردات الدراسة الذين تم تنفيذ حكم قضائي ضدهم والمودعين بمؤسسة إعادة التربية والتأهيل بولاية الوادي، حيث مكّنت هذه الأداة من جمع عدّة معلومات خلال الدراسة الاستطلاعية بالمركز من خلال ما تم ملاحظته من تحديد بعض سمات العلاقات التي تربط بين الإحصائيين النفسيين والاجتماعيين مع مفردات الدراسة داخل المؤسسة العقابية والتي عبر عنها مفردات الدراسة بأنها المنفذ الوحيد الذي يستطيعون من خلاله التعبير والإفصاح عن ما يجول في خاطرهم وما يشعرون به من ندم تجاه ارتكابهم للفعل الإجرامي، وقد عبر بعض مفردات الدراسة عن درجة الارتياح المطلق والتعبير بكل طلاقة وحرية وصراحة عن ما ارتكبوه من جرائم معربين عن ذلك بشعورهم بالندم.

¹ صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي للجامعيين، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003، ص28.

3- مجالات الدراسة:

3-1- المجال المكاني:

- التعريف بمؤسسة إعادة التربية والتأهيل بولاية الوادي:

هي مؤسسة عقابية تقع في المنطقة الشرقية من الجنوب الجزائري وتحديدا بطريق تقرت بالوادي، أنشأت أول مرة في 1975/10/19، تبعد عن مقر المجلس بحوالي (01) كلم، وهي مختصة لاستقبال المساجين من فئة المحكوم عليهم، متهمين، أحداث، نساء، إكراه بدني...، تصنّف ضمن المؤسسات ذات الطابع شبه المفتوح، نظرا لطبيعة موقعها الجغرافي كم منطقة عبور، تعرف حركية مستمرة لدخول وخروج المحبوسين.

تضم المؤسسة عدّة مصالح وظيفية يشرف عليها مجموعة من المستخدمين والتقنيين والأعوان الإداريين وأهم هذه المصالح هي:

- مصلحة كتابة الضبط القضائي: وهي أول غرفة يدخل إليها المحبوس.
- مصلحة كتابة الضبط المحاسبية: وهي مصلحة معنية بكل مكتسبات المحبوسين وكل أمورهم الشخصية. مثل: الهاتف النقال، الحوالات البريدية وغيرها.
- مصلحة الإدماج: وهي مصلحة تعنى بكل الأمور التعليمية كالقراءة، والمكتبة التكوينية، بهدف الحول على شهادات تعليمية، وبذلك فهي تهدف إلى إعادة إدماج المحبوسين وتأهيلهم.
- مصلحة الأمن والانضباط: وهي مصلحة مكلفة بضمان النظام الداخلي.
- مصلحة الإدارة العامة: وهي مصلحة تشرف على التسيير الإداري والموارد البشرية وخاصة بالموظفين لدى المؤسسة.
- مصلحة الاحتباس: وتعنى بكل ما يخص التوجيهات المتعلقة بالمحبوس وهي تعتبر قاعدة المؤسسة من حيث الأمور العملية.
- مصلحة المقتصدة المالية.
- مصلحة الصحة: وهي تعنى بالرعاية الصحية لدة المحبوسين بالمؤسسة.

– مصلحة الشؤون الاجتماعية والنفسية: المعنية بمتابعة الوضع النفسي والاجتماعي للمحبوسين.

ورغم أن الطاقة الاستيعابية الرسمية للمؤسسة لا تتجاوز (400) محبوس إلا أن الأوضاع الراهنة وظروف الاكتظاظ الناتجة عن وتيرة الدخول والخروج المرتفعة فرضت تجاوز هذا الحد حيث ترتفع أعداد المحبوسين إلى حدود (800) محبوس، هذا الاكتظاظ أثر بشكل سلبي على الجوانب النفسية والاجتماعية لنزلاء المؤسسة من جهة، وأفرز تحديات إضافية أمام الطاقم الإداري والتأهيلي في أداء مهامهم الإصلاحية والتأهيلية، ما يعكس أهمية دراسة الظروف الأسرية المرتبطة بسلوك المحبوسين كأحد المداخل لفهم دوافع ارتكاب الجرائم.

3-2- المجال الزمني:

لقد بدأ الإعداد لهذه الدراسة والشروع في عملية البحث والتحرير فيما يخص الإطار النظري منذ بداية التسجيل الأول في أفريل (2021)، وهي مدة سمحت بتتبع الظاهرة المدروسة في سياقات الظروف الأسرية المختلفة، وقد بدأت المرحلة الأولى من الدراسة بتحليل الإطار النظري وجمع المعطيات الثانوية من مراجع ودراسات سابقة ذات الصلة، أما فيما تعلق بالجانب الميداني فقد بدأ العمل فيه بداية من التسجيل الثاني لسنة 2022 أين تم البدء في إعداد أسئلة الاستمارة بهدف بناؤها تحت إشراف ومتابعة الأستاذ(ة) الدكتور(ة) المشرفة، كما تم في هذه السنة التوجه إلى مديرية الأمن الولائي بولاية الوادي من أجل الحصول على المعطيات الإحصائية المتعلقة بموضوع الدراسة، أين طُلب من الباحثة تقديم طلب خطي مرفق بترخيص من الكلية من أجل الحصول على الموافقة من مديرية الأمن الوطني، كما تم التوجه إلى محكمة الوادي مرفقة بترخيص من طرف كلية العلوم الاجتماعية والانسانية في شهر نوفمبر (2022)، وقد تم إيداع الطلب على مستوى المحكمة، إلا أنه تعرض إلى الضياع مما دفع بالطالبة إلى إعادة الطلب، وقد تم التوجه إلى الكلية مرة أخرى وتم إعادة الطلب للقيام بالدراسة الميدانية، وتم التكفل بموضوع الطلب من طرف أ.د غريسة عمار، وكان ذلك في 2023/03/12 أين تم استقبال الطلب للمرة الثانية وإرساله إلى وزارة

العدل من أجل تلقي الرد، وليس بفترة بعيدة فقد تم الاتصال بالباحثة من طرف المحكمة للتقرب منها من أجل استقاء المعلومات المطلوبة وكان ذلك بتاريخ 2023/03/19، وقد تم الحصول على الترخيص بالشكل النهائي يوم 2023/03/26 أين تم التوجه إلى المؤسسة من أجل الاتفاق على برنامج عمل خاص بالدراسة الميدانية، وقد تم في هذه الفترة نشر المقال الذي يشكل موضوع تقاطع مع موضوع الدراسة في ماي (2023) في يوم 2023/09/13، تم أول زيارة شكلية إلى المؤسسة أين طلب من الباحثة الشروع في العمل ابتداءً من يوم 2023/09/14، في يوم السبت الموافق لـ 2023/09/16 كانت أول زيارة فعلية، حيث تم فيها الدخول إلى المؤسسة بشكل فعلي ومقابلة المساجين، وكذلك في يوم الأحد 2023/09/17 إلى غاية نهاية الأسبوع، ويتم الاتفاق على برنامج عمل كل يوم سبت نظرا لظروف المؤسسة في باقي الأيام إلا أنه يوم 2023/09/24 تم إعلام الباحثة بأنه لا يمكن مقابلة السجناء نظرا لتعليمات فورية تمنع مقابلة السجناء، ويتم العمل بالتنسيق بين الباحثة والمشرف الاجتماعي أو الأخصائي النفسي حيث استغرق جمع البيانات قرابة (04) أشهر نظرا لخصوصية الموضوع، إضافة إلى الالتزامات المهنية من قبل المنسقين حيث يتم تقديم (10) استثمارات في بداية كل أسبوع، ويتم جمعها آخر الأسبوع أي بمعدل استمارتين في اليوم بطلب منهم أنهم لا يمكن قبول جميع الاستثمارات دفعة واحدة نظرا للالتزام المهني، أين كان عدد الاستثمارات الكلي مقدّر بـ (150) استثمار، ليتم استرجاع (145) استثمار منها (14) استثمار فارغة، وخمس استثمارات تعرضت للتلف (وقعت بالماء)، ليتحدد العدد الإجمالي للاستثمارات بـ (131) استثمار، تم جمعها نهائيا في جانفي لسنة (2024)، بناء على ذلك تقدر فترة إجراء الدراسة الميدانية، أي فترة تطبيق الأدوات المنهجية للدراسة (الملاحظة، المقابلة، الاستثمار) من 2023/03/13 إلى غاية جانفي (2024).

3-3- المجال البشري:

تمثّل المجال البشري لهذه الدراسة في فئة المحبوسين بمؤسسة إعادة التربية والتأهيل بالوادي ممن صدر بحقهم أحكام قضائية نهائية في قضايا جرائم الاعتداء بمختلف أنواعها،

حيث أن العدد الإجمالي للمحبوسين في مؤسسة إعادة التربية والتأهيل بولاية الوادي قُدِّر بـ (608) محبوساً، وقد تم استبعاد (02) محبوسين مستثنين من الدراسة نظراً لطبيعة الفعل الجرمي الذي ليس له علاقة بموضوع دراستنا، كما تم استبعاد المحبوسين المتهمين والذين لم يصدر بحكمهم حكم قضائي الذي يمثل عددهم بـ (268) محبوساً، وعليه فإن العدد الاجمالي للمحبوسين الذين تم تنفيذ حكم قضائي ضدهم مقدر بـ (338) محبوس، وعلى هذا الأساس سوف يتم اختيار العينة.

4- عينة الدراسة:

تعرف العينة "بأنها ذلك الجزء من المجتمع الذي يجري اختياره وفق قواعد وطرق علمية بحيث تمثل المجتمع تمثيلاً صادقاً".¹

"وبما أن البحوث الميدانية المعاصرة لم تعد تعتمد على طريقة المسح الشامل بل أصبحت تعتمد على عينات مختارة من مجتمع البحث. والبحث أو التحقيق الاجتماعي من خلال العينة أصبح من أهم التقنيات المستعملة في معرفة الواقع الاجتماعي، وهي تهدف إلى الحصول على معلومات ومعطيات عن طريق تمثيل الكل بالجزء، وهي تؤدي في أغلب الأحيان إلى إظهار معطيات يمكن استغلالها وتكميمها مباشرة".²

إن طبيعة مجتمع البحث تفرض علينا اختيار نوع العينة التي تتلاءم مع خصوصية البحث وتتلاءم مع أهداف الدراسة، خصوصاً من حيث الجريمة المرتكبة والظروف الأسرية المحيطة بهم وعلى هذا الأساس فقد اعتمدت الباحثة على العينة القصدية التي تناسب مجتمع البحث الذي يتطلب التوجّه إلى فئة محددة ذات صفات خاصة لا يمكن الوصول إليها بطريقة عشوائية المتمثل في فئة المحبوسين الذين تم إصدار لهم حكم قضائي والمتواجدون بالمؤسسة العقابية، هذا الاختيار يفرضه المزايا التي يتمتع بها هذا الصنف من أنواع العينات:

¹ عمر معن خليل، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983، ص 125.

² عبد الغني عماد، منهجية البحث في علم الاجتماع، الإشكالية، التقنيات، المقاربات، مرجع سابق، ص 54.

1- من حيث خصوصية الظاهرة المدروسة (علاقة الظروف الأسرية بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري).

2- الحاجة إلى أفراد توفر فيهم شروط التجربة الواقعية المرتبطة بالجرائم.

3- صعوبة تعميم الأداة على جميع المحبوسين لعدم صلتهم جميعا بموضوع الدراسة.

وبالتالي فالعينة القصدية تتيح للباحثة جمع معلومات دقيقة وذات صلة مباشرة بموضوع البحث.

وبناءً عليه، فإن العينة النهائية التي تم تحليل بياناتها تمثل نسبة (38.75%) من مجتمع الدراسة الأصلي، وهي نسبة مقبولة إحصائياً تتيح إمكانية استخلاص مؤشرات وملاحظات أولية حول علاقة الظروف الأسرية بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري.

حيث تم حساب نسبة العينة التي أجريت عليها الدراسة (وعددها 131 مفردة) من المجتمع الكلي (وعدده 338 مفردة)، باستخدام العملية الثلاثية وهي كالتالي:
$$\frac{100 \times 131}{338} = (38.75).$$

5- الدراسة الاستطلاعية:

في إطار التحضير الميداني قامت الباحثة بإجراء دراسة استطلاعية بتاريخ 26 مارس 2023 بمؤسسة إعادة التربية والتأهيل بولاية الوادي، وذلك بعد الحصول على الموافقة الرسمية من المحكمة المختصة، والتي وجهت إرسالية إلى إدارة المؤسسة تتضمن الترخيص بإجراء الدراسة، وقد حظيت الباحثة باستقبال من طرف المسؤولين، حيث تم تزويدها بجملة من المعطيات الأولية حول المؤسسة، نظام العمل داخلها، وطبيعة البرامج الاصطلاحية المعتمدة.

شملت الدراسة الاستطلاعية سلسلة مقابلات نوعية مع مختلف الفاعلين بالمؤسسة، كالإحصائي الاجتماعي والإحصائي النفسي وبعض الإداريين، ما سمح بجمع معلومات دقيقة حول عدد المحبوسين، آليات العمل والأدوار الوظيفية لمختلف المصالح بدءاً من مكتب الاستقبال وقد أسهمت هذه اللقاءات تمكين الباحثة من فهم البنية الاجتماعية للمحبوسين خصوصاً من حيث تأثير العلاقات الأسرية، حيث أشار المختصون إلى حالات

لافتة لانقطاع الزيارات العائلية، عدم تلقي حوالات بريدية أو رسائل لفترات طويلة من قبل أسرهم تصل إلى عام فأكثر من ذلك، وهو ما يشير إلى تفكك أو انعدام الروابط الأسرية.

وقد تم السماح للباحثة بإجراء مقابلات فردية مع عدد من المحبوسين خلال الأسبوع الأول من تواجدها بالمؤسسة، حيث تميّزت هذه الجلسات بالصراحة والانفتاح بعد طمأننتهم بأن الهدف بحثي أكاديمي بحث لا يمتّ بصلة لأي جهة قضائية، وقد أعرب العديد من المستجوبين عن حاجتهم لمثل هذه الحوارات التي يفتقدونها داخل المؤسسة رغم توفر أخصائيين اجتماعيين ونفسيين، وهذا نتيجة ضيق الوقت داخل المؤسسة إضافة إلى حركة الدخول والخروج يهتم بها هؤلاء المختصين ويركزون عليها.

كما تجدر الإشارة إلى أن الهدف من هذه الدراسة الاستطلاعية كان فهم البيئة الاجتماعية للمحبوسين والتأكد من مدى ارتباط الظروف الأسرية السابقة بارتكابهم لجرائم الاعتداء، وهو ما ساعد في ضبط أدوات الدراسة الأساسية وتكييفها وفق معطيات الواقع الميداني.

6- الخصائص السيكمترية للدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الدراسة، التي تتبع المنهج الكمي في مقاربتها لموضوع علاقة الظروف الأسرية والاقتصادية والسكنية من جهة، وجرائم الاعتداء من جهة أخرى، تم تصميم الاستبيان بطريقة مركبة تمزج بين الأسئلة المغلقة (نعم/لا)، والأسئلة متعددة الخيارات (ثنائية، ثلاثية ورباعية)، وبعض الأسئلة شبه التفسيرية، مما يجعله أقرب إلى الاستبيان المقنن، الذي يهدف إلى رصد وفهم الظروف الأسرية المؤدية إلى ارتكاب الجرائم، لا إلى بناء مقياس معياري تقليدي.

وبناءً على هذا التوصيف، فإن الاستبيان لا يندرج ضمن الأدوات القياسية المتجانسة التي تخضع لحساب معامل الثبات الإحصائي مثل "كرونباخ ألفا"، حيث أن هذا الأخير يتطلب تجانساً بنائياً بين فقرات الأداة وتساوياً في مقياس الإجابة، وهو ما لا يتحقق في هذه الأداة نظراً لتنوع الأساليب المعتمدة في الصياغة والاستجابة.

وعوضًا عن ذلك، تم الحرص على تحقيق الصدق والثبات النوعي للأداة من خلال عدّة إجراءات:

- تحكيم الاستبيان من قبل الأستاذة المشرفة، والتي أبدت رأيها وقد تمت مراجعته بدقة وتقديم ملاحظات بناءة تم اعتمادها في الصياغة النهائية.
- تجريبه ميدانيًا على عينة محدودة من المبحوثين قبل التطبيق، بهدف التأكد من وضوح العبارات وسهولة فهمها وتقبلها من طرف المبحوثين.
- العمل على اجراء التصحيحات النهائية من اجل تحقيق الاتساق الداخلي بين فقرات كل محور، بما يضمن تغطية شاملة للأبعاد الثلاثة الأساسية (العلاقات الأسرية - الظروف الاقتصادية - الظروف السكنية) وربطها مباشرة بجرائم الاعتداء دون فصلها، لاعتبارها متغيرًا تابعًا مفسرًا ضمن سياقات الأسباب لا الظواهر.
- وعليه يمكن القول بأن الاستبيان حقق درجة مقبولة ومعتبرة من الصدق والثبات، تسمح بالاعتماد عليه في التحليل والوصول إلى نتائج علمية موثوقة، خاصة وأن الهدف لم يكن بناء مقياس معياري للجريمة، بل استكشاف العلاقة بين الظروف الأسرية وارتكاب جرائم الاعتداء، وهو ما يبرر اعتماد هذا النوع من الأدوات المرنة والتفسيرية.

7- الأساليب الإحصائية:

تستلزم الضرورة في بعض الابحاث العلمية استخدام بعض الأساليب الاحصائية لتسهيل الحصول على معلومات ومن أجل ذلك تم الاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي spss²². ويعرف نظام spss هو برنامج حاسوب باللغة الانجليزية spss اختصار لكلمة staitiscal package for de social science ومعناها الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية حيث يمتاز هذا البرنامج بقدرته الكبيرة على تنفيذ عمليات إحصائية من خلال التصنيف والتحكم بالبيانات الكمية والوصفية.

وقد تم الاعتماد على الأساليب الإحصاء الوصفي والمتمثلة في:

- 1- التكرار: وهو تعداد كل الإجابات المتكررة لأسئلة الاستمارة وتلخيصها، وذلك عند عرض نتائج أفراد العينة على استبيان الدراسة.
- 2- النسبة المئوية: وهي الوسيلة الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في تفسير عرض نتائج الاستبيان.¹

$$\text{النسبة المئوية} = \frac{\text{التكرار} \times 100}{\text{مج التكرارات}}$$

¹ سعد زغلول بشي، دليلك إلى البرنامج الإحصائي spss، ط10، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد، 2003، ص8.

خلاصة:

بعد الانتهاء من عرض الإجراءات المنهجية التي بنيت عليها هذه الدراسة، يتضح أن اختيار المنهج الوصفي كان خيارا مناسباً لطبيعة الموضوع، إذ أتاح وصف الظاهرة وتفسيرها في ضوء المعطيات الواقعية، وقد دعمت الباحثة هذا المنهج بعدد من الأساليب المنهجية المساعدة (كالتاريخي والمقارن والإحصائي)، مما مكن من تحليل الظاهرة من عدة زوايا، كما تم تحديد مجالات الدراسة بدقة إلى جانب توظيف أدوات ميدانية مناسبة سبقتها الدراسة الاستطلاعية ساعدت في ضبط الأداة وتكييفها مع خصوصية الموضوع.

الفصل السابع

الفصل السابع

عرض وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة

تمهيد

1- عرض وتحليل النتائج في ضوء فرضيات الدراسة

2- عرض النتائج العامة للدراسة

3- مناقشة وتفسير النتائج في ضوء فرضيات الدراسة

خلاصة

تمهيد:

بعد أن تناولت الفصول السابقة الجوانب النظرية المتعلقة بموضوع علاقة الظروف الأسرية بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري، من خلال استعراض الإطار المفاهيمي والنظري، ودراسة الظروف الأسرية المرتبطة بالجرائم المرتكبة والأسرة، وكذا تحديد المنهجية والإجراءات المتبعة في البحث، يأتي هذا الفصل ليُعنَى بعرض وتحليل وتفسير النتائج الميدانية المتوصل إليها، حيث يهدف هذا الفصل إلى الانتقال من المستوى النظري إلى المستوى التطبيقي، من خلال إبراز ما كشفت عنه البيانات المجمعة من ميدان الدراسة ومن اتجاهات وحقائق ومعطيات تعكس واقع العلاقة بين الظروف الأسرية والجرائم المرتكبة وسيتم في هذا السياق تقديم النتائج كما وردت من خلال أدوات البحث المعتمدة، ثم تحليلها في ضوء الفرضيات المطروحة والإطار النظري الذي بُنيت عليه الدراسة.

كما يسعى هذا الفصل إلى تفسير دلالات تلك النتائج ومناقشتها في ضوء ما توصلت إليه الدراسات السابقة، قصد الكشف عن أوجه التشابه أو الاختلاف، وتحديد مدى إسهام الظروف الأسرية المتعلق بجرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري.

ومن ثَمَّ يُعد هذا الفصل محطة أساسية لفهم طبيعة الظاهرة المدروسة واستنتاج ما يمكن أن يُبنى عليها من توصيات ومقترحات عملية.

1- عرض وتحليل النتائج في ضوء فرضيات الدراسة:

1-1- عرض وتحليل محور البيانات الشخصية:

1-1-1- حسب الجنس:

جدول رقم (11): يبين توزيع المبحوثين حسب متغير الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة%
ذكر	110	83.96
أنثى	21	16.03
المجموع	131	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حسب متغير الجنس حيث أن عدد الذين يمثلون الفئة الذكورية يشكلون نسبة كبيرة قدرت بـ (83.96%) وهذا بالمقارنة مع فئة الإناث اللواتي قدرت نسبتهن بـ (16.03%) فقط من مجموع المبحوثين. ما يمكن أن نستقرأه من خلال الجدول أعلاه أن:

ما تعكسه الجريمة يبين لنا مدى الاختلالات في البنية القيمية للمجتمع، إذ لم تعد محصورة في فئة الذكور فقط، بل امتدت إلى الإناث أيضا، كما تكشف عنه المعطيات الإحصائية المبينة، ويكتسي هذا التحول دلالات خاصة بحكم أن المرأة تمثل ركيزة أساسية في الحفاظ على تماسك الأسرة والمجتمع، غير أن تورطها في بعض الأشكال الإجرامية قد يشير إلى تغيرات عميقة مست القيم وانماط التنشئة الاجتماعية، وعلى هذا باتت مؤشر مقلق يهدد الأسر ويهدد المجتمع ولأن الإعداد الأساسي للمجتمع ينطلق من الإعداد الأمثل لهذه الفئة، ورغم خصوصية المجتمع وما يحمله من قيم ومعايير ومبادئ ذات قوام إسلامي إلا أن ارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري من قبل الإناث كان له نصيب في خوض معتزك الحياة.

وعلى الرغم من أن جرائم الاعتداء المرتكبة من قبل فئة المبحوثين تختلف معدلات انتشارها تبعا لعامل الجنس سواء كان ذلك في المجتمع العربي أو المجتمع الجزائري على وجه الخصوص باعتباره محط الدراسة إلا أنه قد يرجع ذلك لكثير من الظروف الأسرية التي يخضع لها كلا الجنسين، وعلى هذا الأساس تشير الكثير من الإحصائيات على أن ظاهرة الجريمة هي في الأساس ذكورية إلا أن هذا ينفي هذا الطرح لاسيما من خلال ما نشاهده عبر القنوات الرسمية وما نسمع عنه في الآونة الأخيرة إلا أنه لا يخفى على أحد أنه في كل رصد لشبكة إجرامية مكونة من ثلاث أفراد تكون من بينهم امرأة في أغلب الجرائم التي يتم الإعلان عنها أو التصريح بها وهذا الوضع يؤكد مدى فقدان السيطرة عن المعايير السوسيوثقافية والأخلاقية والدينية التي تسود المجتمع الجزائري والمحلي على حد سواء.

كذلك ما نشهده من تغيرات مفاجئة للتحول من خلال تغيير نظرة المجتمع إلى الدور المتوقع لكلا الجنسين انعكس سلبا لأن المرأة في المجتمع الجزائري لم يعد دورها مقتصر فقط كربة بيت لم تعد تخضع إلى الرقابة الأسرية المشددة.

إضافة إلى أن التحرر اللاعقلاني يؤدي حتما إلى انهيار المبادئ الأساسية للقيم المجتمعية لأن هذا التحرر هو شكلي في صورته الغير معقولة وألا منطقية حيث طغى فيه التحرر الفكري لدى المرأة عن المنظومة الأخلاقية وأضحت تسودها ما يكفي من الضبابية، لأن ما وصلت إليه اليوم من معدل لارتكاب الجرائم قد يتفاقم غدا إذا أهملنا البحث عن الدوافع والأسباب التي باتت تدفع المرأة للولوج في عالم الجريمة.

كما أنه رغم طبيعة المرأة ووضعها الاجتماعي إلا أنها لم يمنع تعرضها لكثير من العوامل والمؤثرات الخارجية المختلفة التي تزيد من دفعها إلى ارتكاب أفعال إجرامية.

وحسب تصور الباحثة فإن ذلك قد يرجع إلى عدة اعتبارات منطقية سوى تعلق الإجرام

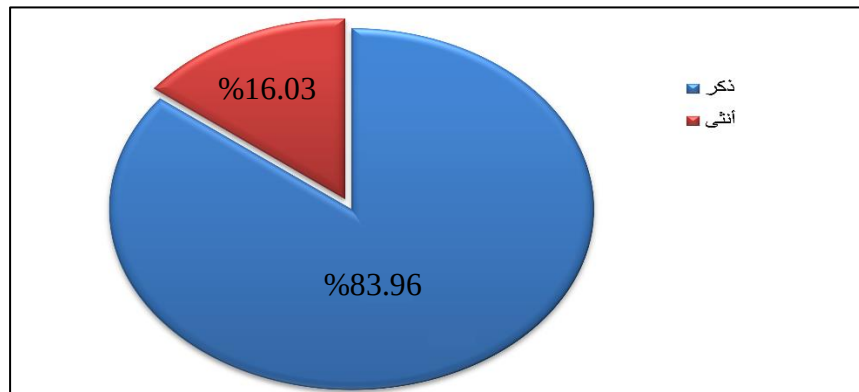
بالذكور أو الإناث منها:

– احتكاكهم بثقافة المحيط الخارجي.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

- كما أن الفئة الذكورية هم أكثر عرضة لمشكلات الحياة والوقوع في مطباتها وهذا يعرضهم إلى الكثير من المشكلات أكثر من الإناث.
- إن الاختلاف في طبيعة التكوين الجسماني تختلف عن طبيعة التكوين الجسماني للمرأة وهذا قد يجعله أقرب إلى ارتكاب الجريمة مقارنة بالتكوين الأنثوي.
- وعلى هذا الأساس يمكن القول أن ما يقع عليهم من مسؤوليات يجعلهم أكثر عرضة لمواجهة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

شكل بياني رقم (08): يبين توزيع المبحوثين حسب متغير الجنس



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

1-1-2- حسب متغير السن:

جدول رقم (12): يبين توزيع المبحوثين حسب متغير السن

السن	التكرارات	النسبة %
أقل من 30 سنة	62	47.32
من 30 إلى 34 سنة	37	28.24
من 35 إلى 39 سنة	20	15.26
من 40 إلى 44 سنة	08	6.10
من 45 سنة فما فوق	04	3.05
المجموع	131	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حسب متغير العمر حيث أن عدد الذين يمثلون ممارسة الأفعال الإجرامية لكلا الجنسين كانت الفئة العمرية الأكبر كانت أعمارهم أقل من سن (30) سنة يشكلون نسبة قدرت بـ (47.32%) تليها الفئة العمرية (34-30) في الترتيب الثاني بنسبة مقدرة بـ (28.24%) أما في الترتيب الثالث فقد شملت الفئة العمرية (35-39) بنسبة مقدرة بـ (15.26%) تليها في الترتيب الرابع الفئة العمرية (44-40) بنسبة مقدرة بـ (6.10%) لتحل الترتيب الأخير الفئة العمرية (الأكثر من 45) سنة بنسبة مقدرة بـ (3.05%) وهي النسبة الأقل.

ولا يخفى على أحد أن السن القانوني لتطبيق القوانين الردعية عليها يبدأ من سن (18) وتعد الفئة العمرية الأقل من (30) سنة الأكثر حضورا في المعطيات الإحصائية المتعلقة بالجرائم المرتكبة، رغم أن هذه المرحلة يفترض أن تكون مرحلة عطاء وإنتاج والمجتمع الجزائري باعتباره دولة شابة تراهن على رصيدها البشري الحيوي كقوى دافعة للتنمية والاستقرار غير أن هذا المورد الاستراتيجي، أصبح مهددا بجملة من التحديات، أبرزها ممارسات إجرامية تقوّض دوره البناء وقد يعود ذلك حسب تصور الباحثة إلى عدة أسباب منها:

- خروج الفرد من مرحلة المراهقة الوسطى ودخوله في مرحلة المراهقة المتأخرة يشعره بالتححرر وبالاستقلالية في محيطه الأسري حيث يحاول اثبات ذاته وهذا قد يدفع به إلى ارتكاب أفعال وأنماط مختلفة من السلوكيات الغير مقبولة في ظل عدم وجود الرعاية الكافية لفئة هذه المرحلة، حيث تعتبر هذه المرحلة العمرية الأشد فتكا لما يتعرض له الفرد من تغيرات فيزيولوجية ونفسية.

في ظل الأحكام المشددة ونظرا لطبيعة هذه الجرائم التي يتراوح فيها الأحكام القانونية من (03) سنوات إلى (20) سنة فما فوق يجد المبحوث نفسه حبيس مرحلة انتقالية حيث يفقد فيها التمتع بالعيش في أحلى أيامه العمرية وهنا يظهر العود إلى الجريمة انتقاما من ذاته. والمتمتع في هذه النتائج يلاحظ أنه كل ما كان تقدما في السن كل ما كان هناك تسجيل أقل في عدد الجرائم المرتكبة.

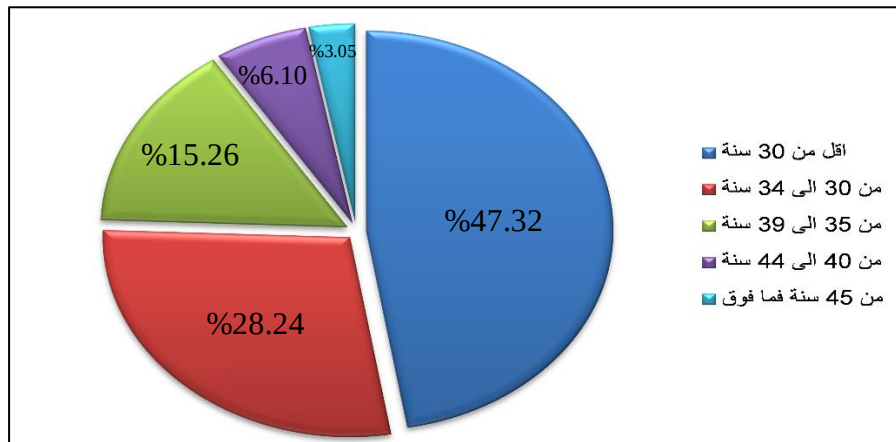
الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

وعليه فإن غياب الرقابة الأسرية وعدم المتابعة من طرف الآباء ودخول المجتمع في مرحلة انتقالية من الفكر التحضري إلى الفكر المدني، رسخ نوع من الاستقلالية وحرية التصرف من قبل الأبناء بعيدا عن التوجيه والمتابعة والرعاية.

كما أنه يمكن أن يبين لنا ميل هذه الفئة إلى ارتكاب جرائم الاعتداء في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وما تحاول المجتمعات العربية عامة بما فيها الجزائر تحقيق تغيرات نوعية في مختلف مجالات الحياة، لذلك يطمح الفرد في هذه المرحلة إلى إشباع ميوله ورغباته بطرق غير مشروعة محاولا إثبات ذاته داخل محيطه الأسري والاجتماعي مما قد يوقع به إلى ارتكاب جرائم مختلفة لذلك فإن علماء الاجتماع التقليديون يرو "أن حجم الجريمة يبلغ أقصى مدى له في فترة المراهقة المبكرة والمتأخرة ثم يبدأ في الانخفاض كلما تقدم الانسان في العمر"¹.

إضافة إلى أن هذه المرحلة تنتشعب فيها الكثير من العلاقات ومحاولة إبراز الذات مما يزيد من ضغوط الحياة خاصة إذا كان الفرد غير مستقر أسريا مما يزيد من حدة الخلافات العائلية التي قد تلقي به إلى الشارع، وهذا ما تشير إليه الكثير من الدراسات والقضايا حول البحث في متغير السن وعلاقته بالجرائم المرتكبة لكلا الجنسين يؤكد التراث العلمي في ابحاث كثير من الدارسين لهذا الموضوع أمثال هيرشي وكوهين.

شكل بياني رقم (09): يبين توزيع المبحوثين حسب متغير السن



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

¹ Lowrance, Cohen, Richard, machalek, Ageneral – Theory of expropriative Crime An Evolutionary- ecological approach in Ajs, volume Number 03, november 1988, p482.

1-1-3- حسب متغير الحالة العائلية:

جدول رقم (13): يبين توزيع المبحوثين حسب متغير الحالة العائلية

النسبة %	التكرارات	الحالة العائلية
58.77	77	أعزب
28.24	37	متزوج
12.97	17	مطلق
00	00	أرمل
%100	131	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حسب متغير الحالة العائلية، حيث شكلت فئة العزاب المقدر عددهم (77) بنسبة (58.77%) وهي الأعلى من بين الفئات الأخرى، تليها فئة المتزوجين المقدر عددهم (37) بنسبة (28.24%)، وفي الترتيب الثالث كانت فئة المطلقين المقدر عددهم (17) بنسبة (12.97%)، أما فئة الأرامل فقد جاءت في الترتيب الأخير وكانت النسبة منعدمة.

يشهد المجتمع الجزائري تحولات عميقة على مستوى البناء الأسري حيث برزت ظاهرة التفكك الأسري بشكل متزايد انعكس في ارتفاع نسب الطلاق وتراجع معدلات الزواج، هذا الوضع جعل الأسرة الجزائرية تواجه تهديدا حقيقيا يضعف قدرتها في أداء وظائفها سواء على مستوى التنشئة الاجتماعية أو على مستوى الضبط القيمي وهو ما انعكس سلبا على استقرار المجتمع وزاد من حدة بعض الظواهر الاجتماعية كارتكاب الأفعال الإجرامية وهذا ما تظهره المعطيات بشكل جلي حول فئة العزاب وقد يرجع ذلك حسب تصور الباحثة إلى عدة أسباب منها:

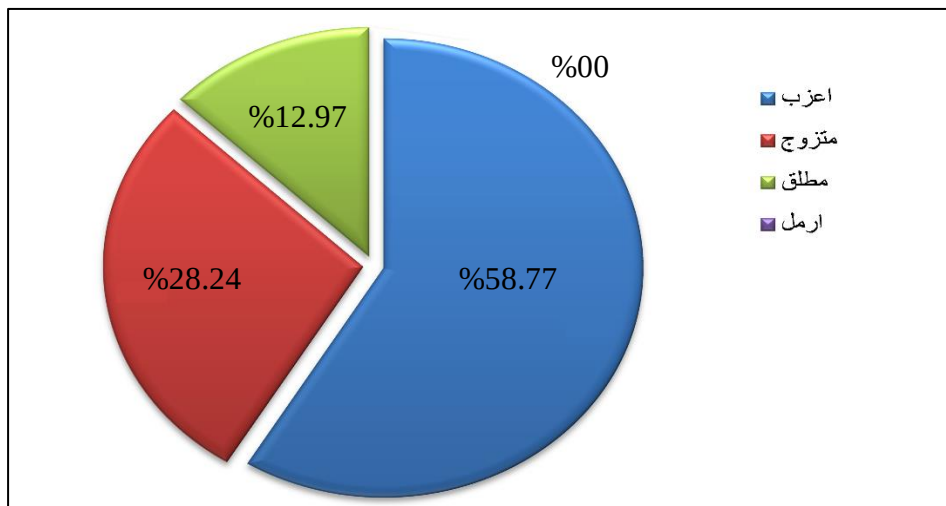
حالات الإحباط النفسي التي قد تعترض الكثير منهم بسبب التفكك الأسري الذي كان يعاني منه، كما قد يرجع ذلك إلى عدم قدرته على تحمل مسؤوليات الأسرة خوفا من الفشل،

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

إضافة إلى هروب البعض منهم بسبب تكاليف الزواج الباهظة التي تصل إلى حد المبالغة مما يضطر الكثير منهم إلى أن يسلك سبل الجريمة بحثاً عن الربح السريع الذي يحاول من خلاله تغيير حياته المعيشية أو من خلال اعتماده على جرائم السرقة على اختلاف أنواعها اعتقاداً منه بأنه يستطيع من خلالها تغيير ظروفه الأسرية.

كما أن الخوف من الالتزام والارتباط الذي يصاحب البعض بسبب فشل أحد أفراد أسرته أو والديه وبالتالي يفضل العزوف عن الزواج، في حين يرى آخرون أن الزواج له أهمية ودور في أبعادهم وحمايتهم من الوقوع في الرذيلة والمنكرات بدلاً من انتهاجهم سلوكيات غير أخلاقية تشبع حاجاتهم سوى كانت تعلق هذه الجرائم بجرائم الآداب أو بجرائم الأموال والتعدي على الآخرين، إلا أن البعض الآخر يعيش حالة من التفكك الأسري وهذا يدل على فشل هؤلاء الفئة في حياته الزوجية أما لأسباب اقتصادية بسبب الظروف الأسرية أو بسبب توتر العلاقات الأسرية وهي كلها عوامل دافعة إلى إحباط نفسية الفرد مما يوقع به في مختلف جرائم الاعتداء.

شكل بياني رقم (10): يبين توزيع المبحوثين حسب متغير الحالة العائلية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

1-1-4- حسب متغير المستوى التعليمي:

جدول رقم (14): يبين توزيع المبحوثين حسب متغير المستوى التعليمي

النسبة %	التكرارات	المستوى الدراسي
3.05	04	أمي
18.32	24	ابتدائي
53.43	70	متوسط
22.13	29	ثانوي
3.05	04	جامعي
%100	131	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

يبين الجدول أعلاه المستوى التعليمي للمبحوثين، حيث نجد أن نسبة (53.43%) منهم من ذو المستوى التعليمي المتوسط وهي تمثل أعلى نسبة مقابل نسبة (22.13%) من المبحوثين ذو التعليم الثانوي، في حين نجد أن (18.32%) تمثل نسبة ذو التعليم الابتدائي وتتساوى نسبة المبحوثين ذو التعليم الأمي المقدرة بـ (3.05%) مع نسبة المبحوثين ذو التعليم الجامعي.

على الرغم ما يعلق عليه المجتمع من أهمية لعملية التعليم، الذي يعتبر أحد أساسيات الحياة وجوهرها باعتباره يشكل جملة من الحلقات المترابطة من الأفكار تصاغ في قالب يتمشى مع ايدولوجية المجتمع، حيث ينتظر منه أن يعمل على توسيع الدائرة المعرفية ويطور الفكر البشري ويعزز المهارات المعرفية التي يكتسبها عن طريق التلقين وينشر الوعي حتى يسهم في تحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي، إلا أن الخلل الذي يطيل هذا الأخير يؤثر على المجتمع وينعكس سلبا على سلوكيات الأفراد، حيث يواجه الواقع التعليمي في الجزائر تحديات تتعلق بنوعية التحصيل من جهة وضعف المواءمة مع سوق العمل من جهة أخرى، إضافة إلى ما يمكن ملاحظته بجلاء في ما آلت إليه الوضعية التعليمية في الجزائر

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

ناهيك عن التضارب في الأفكار وفي المناهج وفي تعدد الرؤى والتطلعات التي من المفترض أن تكون مشبعة بالأخلاق وترسيخ القيم الإنسانية والمعرفية.

إن هذا المجتمع لا يبني ولا يقام على الصراع القائم بين المدرسة والأفكار ذات التحرر الا عقلاني الذي يرسخ القيم الجوفاء التي لا تقام بها حضارة ولا يبني بها مجتمع.

أن ما نعلمه لأطفالنا في أهم مرحلة من مراحل العلم بأن الأب في البستان والأم في السوق، فنحن نغرس في أفكارهم وفي قناعاتهم اختلاف الأدوار التي تجعل من القيام بالوظيفة التربوية والأسرية عاجزة عن القيام بأداء مهامها.

وعليه فإن البدء بتسطير الأولويات التي ينبغي أن تطمح إليها المدرسة هو توفير المناخ الملائم للفرد في مراحله الأولى مع الأخذ بعين الاعتبار ما يتوافق مع القدرات الفكرية والجسمية ومع ما يميل إليه ويرغب فيه.

إضافة إلى فقدان المنهاج التعليمي للمواضيع الهادفة والبناء ذات الأبعاد الإسلامية والاجتماعية الهادفة وهذه الانطلاقة تكون من إصلاح المنظومة التربوية أولاً.

أن عجز المنظومة كان له تأثيرات سلبية انعكست على المجتمع وجنت حصاده فيما آل إليه الوضع في الحياة الاجتماعية وما نشهده من انشار لسلوكيات غير متوقعة من مختلف الفئات العمرية.

إن التدهور في الوضعية التعليمية في المجتمع الجزائري له علاقة ارتباطية بواقع الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وهذا خلف نظام تعليمي هش.

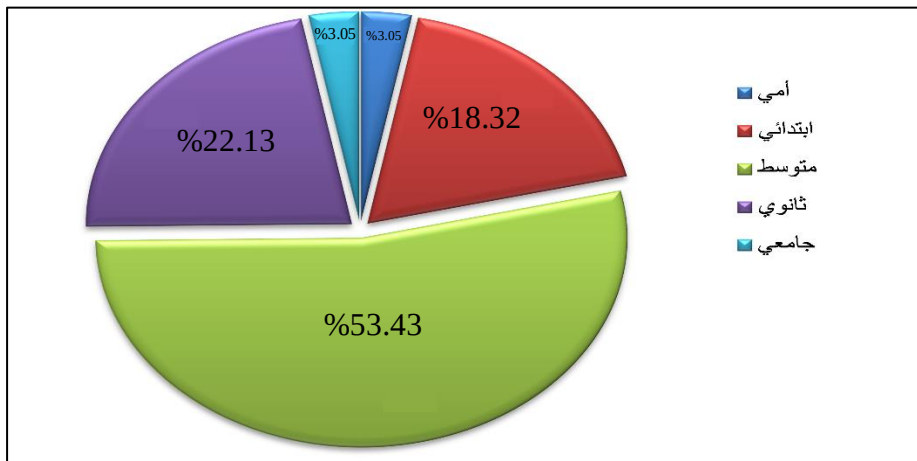
ومنه يمكن القول أن كلما انخفض المستوى التعليمي للفرد كلما كان ذلك مؤشرا إلى ما سوف يؤول إليه البناء الاجتماعي من ضعف في البنية التحتية.

إن عدم التشبع الكافي بالمعايير والقيم المرجعية التي يتلقها الفرد في أهم مراحله التعليمية عن طريق التلقين هي التي تعمل بالدرجة الأولى على ضبط سلوكياتهم وكبح جموحهم وترشيد صوابهم.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

وعليه فإن الإصلاح الذي ينبغي على الدولة الاهتمام به هو الجانب النوعي للتعليم، لأن الواقع التربوي الجزائري هو عدم وجود توافق بين المدخلات ومخرجات العملية التعليمية وهذا بسبب نمو الطاقة الاستيعابية في مختلف مراحل التعليم للمدارس الجزائرية التي يصل فيها عدد المتعلمين إلى حوالي (50) فردا داخل القسم الواحد، وهذا يرجع إلى الاهتمام بالجانب الكمي على حساب الجانب النوعي وبسبب ذلك نشهد الكثير من حالات التسرب المدرسي الذي تكون نتيجته التوجه إلى الحياة العملية في سن مبكرة جدا أو الالتقاء بهم في الشارع. وبذلك فإن الفشل الذي يصيب المنظومة يسهم في دفع الفرد إلى ارتكاب الجرائم والأفعال الغير مستحبة خاصة إذا ترافق ذلك مع عوامل أخرى.

شكل بياني رقم (11): يبين توزيع المبحوثين حسب متغير المستوى الدراسي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

1-2- عرض وتحليل نتائج الفرضية الأولى: تنوعت جرائم الاعتداء المرتكبة في المجتمع الجزائري من طرف المودعين بالمؤسسة العقابية وموقف أسرهم يعزى إلى (إقصاء، تهمة، طرد، تمييز):

جدول رقم (15): يبين استجابات المبحوثين حول عدد مرات دخولهم السجن

عدد مرات دخول السجن	التكرارات	النسبة %
مرة واحدة	95	72.51
أكثر من مرة	36	27.48
المجموع	131	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول عدد مرات دخولهم السجن، حيث صرح ما عددهم (95) مبحوث بأن دخولهم للسجن كان لمرة واحدة أي بنسبة (72.51%) وهي في الترتيب الأولى، في حين صرح مبحوثين آخرين وعددهم (36) بأنه تم دخولهم أكثر من مرة بنسبة مقدرة بـ (27.48%).

إن من أبرز التحديات التي قد تواجهها المؤسسات العقابية في مختلف المجتمعات بما فيها الجزائري، يعكس لنا مدى القصور في الدور الردعي للعقوبة في ظل غياب آليات بديلة لإعادة الإدماج، وقد يرتبط تكرار ارتكاب الأفعال الإجرامية بعدة عوامل متشابكة، بما فيها هشاشة الروابط الأسرية، أو وصم المجتمع وهذا قد يكون محفز لإعادة إنتاج الفعل الجرمي كما قد تتعدد الظروف المحيطة بالفرد وبالعلاقات الاجتماعية التي قد تكون عاملا مساهما في دخول الأفراد إلى السجن إلا أن هذا لا يعتبر محل صدفة أو حادثة فردية بقدر ما هو إفراز لجملة من الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي دفعت الفرد إلى خرق القوانين وتبني الممارسات الإجرامية.

كما أن الهروب من الواقع الاجتماعي الذي يعيشه الفرد ويجد نفسه تحت ضغوط اجتماعية واقتصادية متردية مثل الفقر والبطالة قد تدفع بالفرد إلى ارتكاب الجرائم كوسيلة للبقاء للتغلب على التحديات المعيشية، إضافة إلى أنه قد يعزز الاتصال مع الأفراد الذين يمارسون أو يشجعون على ارتكاب الجريمة إلى تبني السلوكيات الإجرامية مما يؤثر ذلك عليهم ويدفع بهم إلى ارتكاب الجريمة.

وعليه فإن بنية العلاقات السلبية وما تتضمنه من قيم مناهضة للمجتمع قد تؤدي إلى توتر وانشقاق وزيادة الخلافات والنزاعات بين أفراد المحيط الأسري والاجتماعي على حد سواء وهذا بدوره قد يقود إلى الجريمة أو العود إليها.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن التفكير الاجتماعي الذي يغيب فيه الاتساق والانسجام قد يفزر اضطرابات اجتماعية غالبا ما تشكل المجال الخصب لارتكاب الجرائم إضافة إلى أن عدم تلقى الاهتمام الكاف من قبل أسر المبحوثين وعدم توفير لهم فرص لتحقيق الإدماج

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

الاجتماعي عن طريق مساعدتهم في الحصول على فرص عمل قد يكون دافعا لعدم قدرتهم على التكيف الاجتماعي وبالتالي ارتكاب الجرائم مرة أخرى.

كما أن عدم تقبلهم داخل محيطهم الاجتماعي والنفور منهم والخوف والاحتراز الذي يصاحب محيطهم الاجتماعي جراء خروج المسجون قد يشعره بالقلق والدونية وهذا الشعور قد ينتج عنه ردود أفعال غير متوقعة وهذا يعكس لنا مدى عجز النظام الإصلاحي في صقل وردع سلوكيات الأفراد، إضافة إلى تدني الوعي الثقافي الذي قد يجعل الفرد يفتقر إلى ثقافة النظم التشريعية وما تحتويه من قوانين عقابية جراء ارتكاب الأفعال الإجرامية تؤدي به إلى ارتكاب الجريمة.

كما أن التفكك المعنوي الذي ينتج عن سوء العلاقات الأسرية قد يجعلها غير مستقرة وغير آمنة وبذلك فإن المناخ المفعم بالمشاحنات يشكل بيئة غير متزنة وغير متجانسة تسهم في الانقياد نحو مسلك الجريمة لذلك فإن الآثار التي تطيل الأسرة قد تشكل هاجس في تكيفهم الاجتماعي الذي قد يشعرهم بالنبذ والنفور وعلى هذا الأساس فإن هذه الردود السلبية تجاه هذا السلوك قد تعزز ممارساته بدل من اختزاله.

جدول رقم (16): يبين استجابات المبحوثين حول زيارة أفراد أسرهم لهم في السجن

الإجابات	التكرارات	النسبة %
نعم	44	33.58
لا	87	66.41
المجموع	113	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول زيارة أفراد أسرهم لهم في السجن حيث أن أعلى نسبة مسجلة قدرت بنسبة (66.41%) حول المبحوثين الذين عبروا عن عدم زيارة أفراد أسرهم لهم داخل السجن في حين عبر آخرون بنسبة مقدرة بـ (33.58%) من الذين يتلقون زيارات من قبل أفراد أسرهم في السجن.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

إن العملية الاتصالية تلعب دورا هاما في تقويم سلوك الفرد سوى كان ذلك داخل الأسرة أو خرجها، وبذلك يمكن القول أن ضعف الرباط الأسري والوهن في بنية العلاقات الأسرية الداخلية هي التي أدت إلى ضعف العملية الاتصالية بين المبحوثين وأسرهم، وعليه فإن عملية الإصلاح لا يقتصر فقط على دور المؤسسة في إعادة تكييف الأفراد وتأهيلهم بل أن غياب الدعم والمساندة من طرف الأسرة قد يعزى ذلك إلى فشل هذا الإصلاح وبالتالي إلى ارتكاب الأفعال الإجرامية حتى بعد انقضاء فترة العقوبة، كما أن التهميش والإقصاء الذي يطيل مرتكب هذا الفعل من قبل أسرته قد يترتب عنه آثار نفسية واجتماعية وحتى اقتصادية مما يولد لدى الفرد ردود أفعال عدوانية تجاه أفراد أسرته بعد خروجه من السجن انتقاما منهم وتحميلهم مسؤولية معاناته النفسية والاجتماعية والاقتصادية داخل السجن.

وبناء على ذلك فإن تفتت الروابط الأسرية هي التي تضعف العلاقات الاجتماعية بين الفرد وأقربائه وجيرانه ومجتمعه ككل حيث تولد نوع من العدائية التي تسهل دخوله إلى عالم الجريمة لأن شعور الفرد بفقدانه لمكانته وهويته يشعره بالدونية، وبذلك يمكن القول أن قوة التواصل هي التي تعزز التماسك الأسري للمبحوثين وأسرهم إذا استمر وهذا التماسك يسهم بشكل أو بآخر في تعزيز التماسك الاجتماعي وأن أي خلل أو اضطراب خلقي في بنية الأسرة من شأنها أن يفرز خلا مجتمعي يؤدي إلى إعادة ارتكاب الأفعال الإجرامية بغض النظر عن طبيعتها ونمطها وهذا ما أشار إليه ترافيس هيرشي في نظرية الضبط الاجتماعي.

جدول رقم (17): يبين استجابات المبحوثين حول موقف أسرته من دخولهم السجن.

الإجابات	التكرارات	النسبة %
اللامبالاة	34	25.95
تضامن	45	34.35
التعنيف	25	39.69
المجموع	131	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

يتبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول موقف أسرته من دخولهم السجن حيث سجلت أعلى نسبة قدرت بـ (39.69%) من المبحوثين الذين عبروا عن تعنيف أسرهم لهم في حين عبروا آخرون عن تضامن أسرهم لهم بنسبة مقدرة بـ (34.35%) تليها الترتيب الثالث نسبة مقدرة بـ (25.95%) من الذين عبروا باللامبالاة من قبل أسرهم.

إن ما يمكن أن نستقرأه من المعطيات الإحصائية، يعكس لنا مدى شعور الأسرة بالإحراج الذي يصاحبها جراء الوصمة الاجتماعية، كما يعكس لنا أيضا ضعف الترابط الأسري وغياب الدعم التضامن العاطفي الذي قد تتخلله آثار نفسية تزيد من حدة التمرد وهذا ما قد يدفع بالفرد إلى العود إلى الجريمة وعدم رغبته في التغيير، إضافة إلى أن غياب مستوى الوعي الاجتماعي لدى الأسرة وتعليمها قد يكون حافزا يزيد من ممارسة الأفعال الإجرامية.

كما أن شعور الفرد بالضعف في طبيعة العلاقات الأسرية بين أفراد أسرته قد يشعره بالتوتر وهذا قد يدفع إلى تفكك العلاقات الأسرية بين الفرد وأسرته مما يزيد من شعوره بالانتقام الداخلي من ذاته ويعزز لديه تعدد الجريمة، وبذلك فإن ضعف الروابط الأسرية قد يجعل بعض الأسر عاجزة عن التبرير للحفاظ على مكانتها الاجتماعية وهذا ما قد يزيد من أسلوب التعنيف تجاه الفرد المرتكب للجريمة كعقوبة تأديبه من أجل عدم العود إلى الجريمة أو ممارسة الأفعال الإجرامية متعددة وهذا بدوره قد يجعل بعض الأسر تعيش حالة من العزلة الاجتماعية أو محاولة تغيير منطقة السكن لتخفي من الوصمة والعار الاجتماعي وهذا ما أشار إليه هاورد بيكر في نظرية الوصم الاجتماعي.

إضافة إلى أن هذا الأسلوب يعكس لنا مدى ضعف التماسك الأسري لدى بعض الأسر وغياب القيم الأسرية وهذا ما قد يزيد شعور الفرد الخذلان واليأس مما قد يزيد من فرص الوقوع في الجريمة، ناهيك عن التعنيف الذي قد يكون مرده الخلافات الأسرية وهذا بدوره يؤدي إلى توتر العلاقات بين أفرادها والقاء اللوم على أحد الأطراف بسبب سوء الننتشة الأسرية وهذا

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

ما أشارت إليه نظرية التفكك الاجتماعي حين فسّرت الجريمة كنتيجة اتفكك الروابط الأسرية وفقدان الضوابط الأخلاقية التقليدية داخل المجتمع.

جدول رقم (18): يبين استجابات المبحوثين حول الجرائم المرتكبة من طرفهم

الجريمة المرتكبة	التكرارات	النسبة %
التهديد	08	4.23
الضرب	20	10.58
الجروح	13	6.87
القتل	07	3.70
السرقه	67	35.44
المخدرات	74	39.15
المجموع	*189	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

* مجموع التكرارات أكبر من عدد مفردات الدراسة لارتكاب المبحوث الواحد أكثر من جريمة
ملاحظة: هذه الجرائم مصنفة وفق تصنيف مصالح الشرطة القضائية للأمن بالجزائر.

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول الجرائم المرتكبة من طرفهم حيث أن جرائم المخدرات تأتي في مقدمة الجرائم المرتكبة لدى فئة الذكور والإناث على حد سواء وقد مثلت نسبة (39.15%) وهي تعتبر نسبة عالية جدا مقارنة بأنماط الجرائم المرتكبة الأخرى، تليها في المرتبة الثانية جرائم السرقة حيث شكلت نسبة (35.44%) مختلف أنواع السرقات بكل اصنافها سوى كانت سرقات بسيطة التي تختص النظر فيها محكمة الجنايات أو السرقات الموصوفة التي يكون النظر فيها من محكمة الجنايات كما يتضح أن جريمة الضرب مثلت ما نسبته (10.58%) في الترتيب الثالث أما في ما يخص جرائم الجروح فتأتي في الترتيب الرابعة بنسبة مقدرة بـ (6.87%) وبعد ذلك توزعت جرائم التهديد بنسب مختلفة حيث مثلت نسبة مقدرة بـ (4.23%) أما عن جرائم القتل فقد قدرت بنسبة (3.70%).

إن الجريمة هي ظاهرة اجتماعية متعددة الاشكال، مختلفة في مظاهرها وأنماطها للجرائم المرتكبة من طرف المبحوثين، وهي كلها جرائم مرتبطة بالبعد القانوني وتختلف هذه الأنماط تبعاً لعامل الجنس وهذا ما نشهده من خلال المعطيات المبينة في الجدول أعلاه، غير أن جرائم المخدرات تبقى الأكثر انتشاراً في الجزائر سواء تعلق الأمر بالحيازة أو الاستهلاك أو المتاجرة، وتحاول الدولة جاهدة عبر مؤسساتها العقابية، إلى الجمع بين الردع وإعادة الإدماج.

وهذا ما يتبين لنا من خلال البيانات سابقة الذكر، وحسب تقدير الباحثة فإن هذا الأمر يعود إلى:

أن الظرف الأول الذي يمكن أن يكون سبب في التوجه نحو ارتكاب هذا الفعل هو حالات البطالة المنتشرة بشكل واسع داخل المجتمع.

السعي نحو تغير الوضع الاقتصادي والبحث عن جودة الحياة والعيش في رفاهية الذي صار يطمح إليه الفرد الجزائري ويعتبر أولى هذه العوامل، لأن حالات العوز الاجتماعي والفقر والاحتياج المادي الذي تعيشه أغلب الأسر الجزائرية هو وضع له تأثير عكسي نتيجة فقدانهم إلى أدنى متطلبات العيش الكريم ويظهر ذلك من خلال ما أبداه بعض المبحوثين عن رأيهم حين تسنى لنا مقابلتهم في الوهلة الأولى، الذين عبروا بأنهم بحاجة ماسة إلى التغير وأن البحث عن الربح السريع هو ما أوقع بهم في هذا المنزلق، ويعود ذلك إلى محاولتهم لمساعدة أسرهم التي لا تستطيع توفير دخل كاف لسد رمق عيشهم.

كما عبر آخرون بأن احتكاكهم بالمحيط الخارجي الغير سليم سهل لهم اللجوء إلى ارتكاب مثل هذه الجرائم، حيث كانوا يطمحون لتغير نمط العيش، حيث يقول أحد المبحوثين "لقد لجأت إلى هذا الفعل عندما عجزت عن توفير متطلبات العلاج لابني المريض الذي لم أستطيع تقديم المساعدة له".

وبذلك يكون تأكيد على أن فقر الأسرة وحرمانها وتدني مستوى عيشها ألزم البعض على أن يتجهوا نحو ارتكاب أفعال إجرامية.

وعلى نفس المسار كذلك فإن التفكك الأسري وتدني المستوى التعليمي والصحة السيئة وفقدان القيم الأخلاقية كلها مؤشرات دافعة إلى ممارسة هذه الأفعال.

تعاطي المخدرات والانحرافات الأخلاقية وتوتر العلاقات الأسرية كلها ظرف هيئت المناخ المناسب للأفعال الإجرامية وبهذا الصدد نجد أن الكثير من المبحوثين قد ارتكبوا أكثر من جريمة واحدة فقد ترتبط جريمة المخدرات بالسرقة وقد ترتبط جريمة السرقة بالقتل وقد ترتبط جريمة التهديد بالسرقة وقد ترتبط جريمة الضرب والجروح بالقتل وغيرها.

وعليه فإن هذه الجرائم المرتكبة والتي تتغذى كل يوم وتتفاقم بشكل رهيب وتزداد معدلات انتشارها هي بالدرجة الأولى مسؤولية اجتماعية وتربوية وأسرية واقتصادية.

كما أن ضعف النسيج الاجتماعي هو تعبير ورد فعل عن تراكمات ناتجة عن إهمال واستهتار من قبل السلطة الحاكمة بالدرجة الأولى في السنوات الأولى من تفشي هذه الظاهرة.

غياب الاستراتيجية البناء وتدهور البيئة الاجتماعية وسوء الوضع الاقتصادي الأسري والتقصير في نقل القيم والمعايير الاجتماعية هو الذي ساهم في إحداث ثقافة الفراغ وتوسيع الهوة بين التقليد والحداثة على مختلف كل المستويات خاصة الثقافية منها الداعية إلى حركة التحرر النسوية ألا عقلانية والتي أسهمت في تغيير كثير من القيم والمعايير الاجتماعية التي أدت بدورها إلى تفكك في الروابط الاجتماعية وغيرها وهذا ما أشارت إليه أحد النظريات "التي تتنبأ بأنه إذا استمرت الاتجاهات الاجتماعية الراهنة فإن النساء سيشتركن مع الرجال ليس فقط في ارتفاع ضغط الدم وسرطان الرئة ولكن ستزداد منافستهن في هكذا نشاطات ذكورية تقليدية من مثل جريمة ضد الأشخاص والتعديات الأكثر خطورة ضد الممتلكات وخاصة جرائم الياقات البيضاء وكما غزت النساء عالم الأعمال فانه لا يوجد سبب لتوقع أنهن اصدق وأكثر أمانة من الرجال"¹.

¹ ذياب البدائية، رافع الخريشة، نظريات علم الجريمة "المدخل، التقييم، التطبيقات"، مرجع سابق، ص 332.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

جدول رقم (19): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كانوا تحت تأثير المخدر حين ارتكاب جرائم الاعتداء

الإجابات	التكرارات	النسبة%
نعم	101	77.09
لا	30	22.90
المجموع	131	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذا كانوا تحت تأثير مخدر ما حين يقومون بجرائم الاعتداء، حيث مثلاً ما نسبته (77.09%) من المبحوثين الذين أكدوا إجاباتهم وهي أعلى نسبة في حين قدرت نسبة (22.90%) من الذين نفوا ذلك وهي الأقل.

إن الترويج للقيم المادية والسعي من أجل تحقيق الربح السريع قد يكون حافزاً يدفع بالأفراد إلى الإقبال على المخدرات وارتكاب الأفعال الإجرامية.

كما أن ما يتعرض له الأفراد من التناقضات الاجتماعية وعدم المساواة الاجتماعية قد تدفع الأفراد إلى تجارة المخدرات كوسيلة لتحقيق الذات ومواجهة هذا التفاوت الطبقي. إضافة إلى أن الشعور بالخوف عند التفكير في ارتكاب الفعل الإجرامي قد تفرض عليه التعامل مع المخدرات لمحاولة التكيف مع الوضع وبالتالي ما يشعر به يشجعه على مخالفة التشريعات العرفية والقانونية جراء هذا التأثير.

وبذلك فإن زيادة درجة الدافعية والعدوانية الممارسة من قبل الأفراد الذين يتبنون هذا الفعل تجعلهم أكثر عرضة لارتكاب الجريمة، وعلى هذا الأساس فإن هذا التحفيز ما هو إلا نتاج لتأثيرات البيئة الاجتماعية نتيجة القصور والتهميش التي قد تفرض عليه الاستجابة لتحقيق الحاجة الاجتماعية، وبذلك فإن محاولته لتحقيق أهدافه بغض النظر عن الوسيلة التي ينتهجها هي نتاج الانهيار الأخلاقي للمبادئ الأسرية والاجتماعية التي تدفع به إلى تخطي كل المعايير الاجتماعية من أجل تحقيق رغباته.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

جدول رقم (20): يبين استجابات المبحوثين حول ما إن قاموا بجلب المخدرات إلى المنزل وما إذا كان بسبب ذلك يقع توتر علاقاتهم الأسرية

الإجابات	التكرارات	النسبة %	بسبب ذلك تتوتر علاقاتهم الأسرية	التكرارات	النسبة %
نعم	81	61.83	نعم	61	75.30
لا	50	38.16	لا	20	24.29
المجموع	131	100%	المجموع	81*	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

*81 عدد الإجابات الكلي بنعم.

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إن سبق وإن قاموا بجلب المخدرات إلى المنزل وما إذا كان بسبب ذلك يقع توتر علاقاتهم الأسرية، حيث سجلت أعلى نسبة قدرت بـ (61.83%) أكد فيها المبحوثين ذلك حين نفى آخرون ذلك بنسبة قدرت بـ (38.16%) في حين أن الذين أكدوا ذلك صرحوا منهم ما عددهم (61) أي بنسبة قدرت بـ (75.30%) أن بسبب ذلك يقع توتر علاقاتهم الأسرية، فيما تم تسجيل نسبة الذين نفوا ذلك بـ (24.69%).

من خلال ما تم عرضه في البيانات الإحصائية يتبين لنا مدى غياب القيم الأخلاقية الضابطة لسلوك الفرد، كما يتبين لنا مدى التمادي والتمرد عن الضوابط والمعايير التي تمثل القواعد الأساسية في بنية المجتمع، كما يعكس لنا مدى شعور هؤلاء بضعف الانتماء النفسي والاجتماعي الذي يعمل على زعزعة شخصية الفرد مما يولد لديه شخصية مرضية تقوم بكل الأعمال الغير مباحة والغير متاحة لمحاولة لفت وشد الانتباه نحوه.

كما يبين لنا أيضا مدى التداخل في القيم السائدة بين مختلف فئات المجتمع بسبب تداخل الثقافات بين أفرادها وهذا ولد نوع من التمرد الذي أفرز نوع من الشذوذ ألا أخلاقي معارض للمعايير المجتمعية والقيمية، ويوضح لنا أيضا مدى غياب الضمير الأخلاقي وعليه

فإن الجراءة في جلب الكحول والمسكرات والمخدرات إلى المنزل حتما فإنها قد تدفع به إلى ارتكاب مختلف الجرائم بما فيها السرقة والضرب والتهديد والقتل وغيرها.

وعليه فإن هذا السلوك يجعل منه فردا غير سوي يعاني من سوء التوافق النفسي والاجتماعي الذي تجعله عاجز عن التكيف الاجتماعي مما يولد شخصية عدائية إجرامية قد تدفع به إلى ارتكاب الجريمة وهذا ما أشار إليه نظرية التفكك الاجتماعي.

إن نمو الفرد وتكوينه واتجاهاته ونمط سلوكه ينطلق بالدرجة الأولى من بيئته الأسرية التي يتشبع فيها بمختلف المكتسبات المعيارية والأفكار وطبيعة الأخلاق، إلا أن نتيجة لعمليات التحديث والتغيير انجر عنها كثير من الآثار السلبية التي أدت إلى ظهور كثير من المشكلات التي أفقدتها وظيفتها من بينها الإدمان لذلك أكدت الكثير من الدراسات العلمية على وجود علاقة بين الوضع الأسري السيء الذي يعيش فيه الفرد وارتكابه لمختلف السلوكيات والأفعال الإجرامية، وبذلك فإن الوضعية الأسرية التي يكون فيها الفرد مدمنا هي من أبرز الأسر التي تعاني من عدم الاستقرار والتعاسة خاصة إذا كان الفرد المدمن ذو علاقات اجتماعية متشعبة حيث أنه لا يقدر الوضعية الأسرية التي تعيش فيها أسرته فتجده ينتهج كل أساليب الخداع والاحتيال والسرقة والكذب حتي يتمكن من الحصول على متطلباته وإرضاء رغباته النفسية فتقع الكثير المشكلات الأسرية التي تفقد فيها الأسرة اتزانها، كما أن عدم أمنها واستقرارها في العيش بسبب ما يقوم به الفرد المدمن من أفعال إجرامية تجاه أسرته سوى تعلق بالسرقة لسد حاجاته الغير مشروعة أو تعلق بالضرب والإهمال والعنف وغيرها من الأساليب التي يعتمدها الفرد المدمن وهذا حتما يؤدي إلى الطلاق أو الطرد من المنزل أو عقوبة السجن وبذلك يؤثر سلبا على أفراد الأسرة فتتشتت أسرة متوترة ومتأزمة فينحرفون أبنائها ويسلكون طريق الجريمة، وعلى هذا فإن الفرد المدمن يكون عبء على الأسرة حيث يفقد دوره تجاه مسؤولياته الأسرية خاصة إذا كان متزوج وله أولاد وهذا بدوره يخلق الكثير من المشكلات الأسرية التي تؤدي إلى التفكك الأسري نتيجة الإهمال وعدم تحمل المسؤولية والتفريط بالواجبات، كما أن الفرد المدمن داخل الأسرة يؤثر

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

التأثير السلبي على بقية أفراد الأسرة لما يعانونه من تصرفات لا أخلاقية والغير مرغوب فيها حيث أن كثير من الأزواج يتعرضون إلى الأذى النفسي وحتى الجسدي بسبب الإدمان، وتختلف طبيعة ودرجة وحجم تأثير الإدمان على الحياة الأسرية من أسرة إلى أخرى حسب اختلاف ثقافة الأسرة والمعايير الاجتماعية والقيمية التي تحكمها.

وعلى الرغم من أن الكثير من التوتر للعلاقات الأسرية يقع بسبب الإدمان إلا أنه في الأساس يعكس لنا مدى تعطل الأدوار الوظيفية للأسرة كما أنها ترتبط ارتباط عميق بأهم الظروف الأسرية الداخلية والخارجية التي تعيشها الأسر، وبذلك فإن الفرد المدمن يقلل من دخل أسرته بسبب زيادة انفاقه على المخدرات وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض المستوى الصحي والتعليمي والاقتصادي للأسرة.

إن التوتر الدائم والشقاق والخلافات المستمرة بين أفراد الأسرة والفرد المدمن يؤثر على طبيعة العلاقات الأسرية فتضعف الروابط بينهم ويؤدي ذلك إلى التفكك في بنية النظام الأسري وهذا يؤثر على نفسياتهم ممل يجعلهم عرضة للقلق والاكتئاب الحاد والأمراض النفسية وهذا ما يسهل لهم الانحراف ثم الجريمة.

جدول رقم (21): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان قد تم طردهم من المنزل مع توضيح أسباب الطرد

الاجابات	التكرارات	النسبة%	أسباب الطرد	التكرارات	النسبة%
نعم	81	61.83	إدمان المخدرات	40	49.38
			الخلافات العائلية	25	30.86
			سلوك لا أخلاقي	11	13.58
			التحمل المبكر للمسؤولية	05	6.17
لا	50	38.16		00	00
المجموع	131	100%	المجموع	81*	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

* 81 عدد المبحوثين الذين أجابوا بنعم.

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذا تم طردهم من المنزل مع توضيح أسباب الطرد حيث أن أعلى نسبة مسجلة قدرت بنسبة (61.83%) حول المبحوثين الذين أكدوا بأنهم يتم طردهم من المنزل من قبل أسرهم أما الترتيب الثاني فقد سجلت بنسبة مقدرة بـ (38.16%) التي نفى فيها المبحوثين طردهم، معربين عن أسباب طردهم من قبل أسرهم حيث تم تسجيل أن أعلى نسبة مسجلة قدرت بـ (49.38%) حول المبحوثين الذين تم طردهم بسبب إدمان المخدرات في حين عبر آخرون بنسبة مقدرة بـ (30.86%) من الذين يتم طردهم بسبب الخلافات العائلية التي يقومون بها حيث سجلت في الترتيب الثاني، تليها في الترتيب الثالث نسبة مقدرة بـ (13.58%) من الذين يتم طردهم بسبب سلوك لا أخلاقي مع الآخرين وتأتي في الترتيب الأخير نسبة (6.17%) الذين عبروا عن سبب طردهم نتيجة ممارستهم التحمل المبكر للمسؤولية.

إن ما تشير إليه البيانات المدرجة في الجدول أعلاه يبين أن خروج الفرد من المنزل سوف يهيئ له الجو ويشكل له البيئة الخصبة للاختلاط برفقاء السوء التي عن طريقها يتم اكتساب السلوكيات السلبية والتصرفات العدائية، إضافة إلى أن عدم استيعاب الأسرة بأن طرد أحد أفرادها خارج البيت يعتبر من الأساليب التربوية الخاطئة التي يفقد فيها الفرد الاحتواء والتوجيه السليم وعليه فإن ذلك يعزز لديه السلوك السلبي مما يعرضه إلى العنف اللفظي خرج بيئته الأسرية، وبذلك فإن الطرد من المنزل مؤشر قوي على مدى سوء المعاملة الأسرية التي يتعرض لها الفرد من قبل أسرته مما تشعره بالدونية أو هي نتاج لتفكك أسرته ومعايشته الدائمة لمختلف النزاعات الأسرية التي قد تشكل عائق في تحقيق اتزانه وتكيفه بشكل طبيعي.

وعلى هذا الأساس فإن ما يحدث للفرد من اضطرابات غير متزنة في نفسيته أو شخصيته التي تكون نهايتها الإدمان وشرب الخمر حتى يتغافل عن مشكلاته الأسرية هو نتاج اتخاذ قرارات أسرية خاطئة التي يتحمل أفراد الأسرة تبعاتها فيما بعد، والتي غالبا ما تكون جماعة الرفاق الأقوى في ما يتم تطبيعه لمختلف الصفات والعادات السلوكية والتصرفات الغير أخلاقية، مما يسهل على الفرد الوقوع في الانحراف وارتكابه لمختلف جرائم الاعتداء، وهذا بدوره يعكس لنا أيضا مدى عدم التماسك الأسري والقسوة في المعاملة الأسرية التي تؤدي

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

إلى الطرد من المحيط الأسري والتي قد توقع بالفرد في مأزق الجريمة وهذا ما أشار إليه نظرية الاختلاط التفاضلي لادوين سذرلاند التي مؤداها أن السلوك الإجرامي يتم اكتسابه من خلال مخالطة رفقاء السوء ومن ثمة ترجح كفة القبول عن كفة الرفض لممارسة هذا السلوك.

وبناء على ما تقدم عرضه يمكن القول أن هذا ما هو إلا انعكاس لصورة التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد والتي استقى منها مختلف ممارسته السلوكية، كما أن سوء التكيف الأسري وعدم الانسجام بين أفرادها أدى إلى كثير من المشاكل والمشاجرة بسبب غياب ثقافة الحوار والحل للنزعات الأسرية بطريقة سلسة، وبالتالي ينجر عن هذا التصرف ردود أفعال وتصرفات سلبية التي تفرز مختلف السلوكيات الغير مقبولة اجتماعيا وبذلك فإن هذا يؤدي إلى التفكك في بنية العلاقات الأسرية التي تعمل على حل الروابط الاجتماعية، إضافة إلى ذلك قد يعكس أيضا مختلف أساليب المعاملة الأسرية السيئة التي تنتهجها الأسر في تقرير شؤون أفرادها وهذا قد يزيد من خطورة الوضع على الأسرة وعلى المجتمع نتيجة سلطة القرارات التعسفية من جهة والفوضوية من جهة أخرى التي تفتقر إلى التوجيه والاحتواء، أيضا يمكن أن يعكس لنا مدى ضعف المستوى التعليمي للأسرة، وما ينجر عنه من انعكاسات نتيجة غياب الوعي الثقافي، وبهذا نقول أن عدم المرونة في التعامل والمواقف قد ينجر عنه كثير من تفشي الظواهر السلبية التي تزيد من خطورة الوضع وتقود إلى ارتكاب الجرائم، وهذا ما أشار إليه دوركايم حين تكلم عن الانوميا.

جدول رقم (22): يبين استجابات المبحوثين حول الأسلوب المعتمد لسد الحاجات الأسرية

النسبة %	التكرارات	الإجابات
10.68	14	الاستدانة
51.14	67	السرقه
2.29	3	التسول
7.63	10	العمل
28.24	37	تجارة المخدرات
%100	131	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول الأسلوب المعتمد لسد الحاجات الأسرية حيث يتضح أن أعلى نسبة مسجلة قدرت بنسبة (51.14%) حول المبحوثين الذين عبروا عن ذلك بأسلوب السرقة في حين عبر آخرون بنسبة مقدرة بـ (28.24%) من الذين يعتمدون على تجارة المخدرات لسد حاجاتهم الأسرية حيث جاءت في الترتيب الثاني، تليها في الترتيب الثالث نسبة مقدرة بـ (10.68%) من الذين يعتمدون على الاستدانة لسد الحاجات الأسرية وتأتي في الترتيب الرابع نسبة (7.63%) الذين عبروا عن اعتمادهم عن العمل لسد هذه الاحتياجات لتأتي في الترتيب الأخير المبحوثين الذين يعتمدون على التسول لسد احتياجاتهم الأسرية والمقدرة بـ (2.29%).

وعلى هذا الأساس ترى الباحثة أن اللجوء إلى الاستدانة من الآخرين قد يوقع البعض في مشكلات نفسية وأسرية واجتماعية نتيجة عدم قدرة المستدين من دفع ما يلحق به من ديون هذا بدوره يجعله يعيش توتر نفسي دائم نتيجة عدم قدرته على دفع المستحقات المطلوبة منه أو قد يؤدي به ذلك إلى الاعتداء والخصام والشجار مع من تدين منه التي تصل أحيانا إلى حد الضرب أو القتل أو حتى الانتحار انتقاما من ذاته وهذا ما نشاهده ونسمع به كثيرا عبر القنوات المرئية والسمعية في مجتمعنا.

إضافة إلى أن اللجوء إلى السرقة من أجل كف الحاجات قد يكون الفقر والعوز في مقدمة العوامل الأساسية التي تدفع بالفرد إلى طلب المساعدة نتيجة قلة المدخولات الشهرية وتدني مستوى العيش وغلاء المعيشة مع الزيادة في حجم الأسرة مما يخلق أزمة اقتصادية للأسرة قد تدفع بذلك الأبناء إلى التسول والتشرد وهذا نتيجة الفقر وعدم الكفاية لسد الحاجات الأسرية والاضاع الأسرية المتردية التي تكون سببا في دفع الأفراد إلى الخروج عن القواعد الأساسية والأنماط الاجتماعية لسير الحياة الاجتماعية بطرق سلبية.

وعليه فإن الأمراض الاجتماعية التي قد يلجأ إليها الفرد من أجل سد احتياجاته الأسرية قد تتم بطرق غير مشروعة قانونيا وتدفع بالفرد إلى ارتكاب جرائم الاعتداء وهذا ما عبرت عنه أعلى نسبة والمتمثلة في السرقة.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

وعلى هذا يمكن أن نقول أن الظروف الاقتصادية قد تكون سببا في دفع الفرد إلى ممارسة مختلف الأنماط السلوكية خاصة أن عدم الكفاية الأسرية والحاجة قد تدفع بالبعض إلى البحث عن الربح السريع مستغلين بذلك تجارة المخدرات التي تشكل هاجسا في المجتمع وهذا نتيجة ضعف القدرة الشرائية مع التفاوت في الدخل وعدم المساواة وشعور الفرد بالحرمان قد يدفع به إلى ارتكاب هذه الجرائم لتغطية العجز الأسري، وهذا ما أشار إليه روبرت ميرتون.

جدول رقم (23): يبين استجابات المبحوثين حول المستهدفين من الأسلوب الأكثر اعتمادا لسد الحاجات الأسرية

الإجابات	التكرارات	النسبة %
منازل	12	17.91
محلات تجارية	39	58.20
أشخاص	08	11.94
ممتلكات الدولة	08	11.94
المجموع	*67	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS²²

*67 عدد المبحوثين الذين يعتمدون أسلوب السرقة لسد الحاجات الأسرية

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول المستهدفين من الأسلوب المعتمد لسد حاجات الأسرية، حيث يتضح أن أعلى نسبة مسجلة قدرت بنسبة (58.20%) حول المبحوثين الذين عبروا عن الفئة المستهدفة أثناء اعتمادهم الأسلوب المعتمد لسد الحاجات الأسرية كانت محلات تجارية في حين عبر آخرون بنسبة مقدرة بـ (17.91%) حيث سجلت في الترتيب الثاني يستهدفون منازل، تليها في الترتيب الثالث التي تساوت فيها نسبة مقدرة بـ (11.94%) من الذين يستهدفون الأشخاص وممتلكات الدولة.

وعلى هذا الأساس ترى الباحثة أن وجود الأسواق وغيرها يعتبر محل استقطاب للكثير الذين يجدون فيها المنفذ للحصول على الماديات التي تمكنهم من سد حاجاتهم الأسرية وهذا عن طريق الاعتداء.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

كما أن الأمر قد يتعلق بطبيعة البناء العمراني باعتباره أن أغلب المناطق هي مناطق حضرية أو شبه حضرية والتي يكون فيها التفاعل والتضامن عضوي كما أشار دوركايم، وعليه فإن طبيعة البناء العمراني أسهم في الانتشار الواسع لهذه الجريمة. إضافة إلى أن استهداف الأشخاص غالباً ما يرتبط بعمليات النشل التي يتعرض لها الكثير في الشوارع والأسواق والمحطات وغيرها وهذا نتيجة عدم قدرة الفرد على تلبية احتياجاته الأسرية أو الشخصية ناهيك عن سرقة ممتلكات الدولة كسرقة المدارس وغيرها من المؤسسات التي تتعرض للسرقة كإحدى الجرائم التعدي على الممتلكات أو الأشخاص. إن الخلل الوظيفي في مؤسسات التنشئة الاجتماعية بما فيها الأسرة، إضافة إلى البعد الاقتصادي التي يعتبر من أهم مؤشرات البطالة قد تدفع بالفرد إلى تحقيق حاجاته بطرق لا أخلاقية وغير قانونية وبالتالي يعتبر هذا الفعل فعل جرمي أدى إلى ارتفاع معدلات هذه الجرائم.

جدول رقم (24): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان هناك معايير معتمدة عند اختيارهم لهدفهم أثناء التعدي

الإجابات	التكرارات	النسبة %
نعم	60	89.55
لا	07	10.44
المجموع	67*	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

*67 عدد المبحوثين الذين اعتمدوا أسلوب السرقة.

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذا كان هناك معايير معتمدة عند اختيارهم لهدفهم أثناء اعتمادهم على الأسلوب الأكثر اعتماداً في التعدي، حيث مثلاً ما نسبته (89.55%) من المبحوثين الذين أكدوا ذلك في حين قدرت نسبة (10.44%) من المبحوثين الذين نفوا ذلك. حسب رأي الباحثة أن ذلك قد يرجع إلى القيمة المادية للممتلكات وعلى هذا الأساس فإن ذلك يرتبط بمدى الربح المتوقع لاختيار الهدف، كما أن إحساسهم بسهولة الوصول

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

إلى الهدف خاصة الممتلكات التي تغيب فيها المراقبة وذات الأمان الغير محكم مما يقلل من مستوى الحماية وهذا بدوره يساعد على ممارسة الفعل الإجرامي بكل سهولة.

كما قد يرجع الأمر كذلك إلى الموقع الجغرافي حيث تكون فيه الممتلكات معزولة أو الأحياء قليلة الحركة وهذا بدوره يعزز جاذبية السرقة لدى هؤلاء الأفراد.

وعليه فإن انعدام الشعور بالأمان الاجتماعي وغياب الردع يتيح الفرصة لانتشار الفعل الإجرامي، كما اعتمادهم على الأهداف ذات القيمة المادية غالباً ما تكون وسيلة لتحقيق المكاسب والغايات التي تعوض الشعور بالنقص والاحتياج والحاجة والتميش والفقر وهذا ما أشار إليه ميرتون حين رأى أن الأفراد يلجؤون إلى وسائل غير مشروعة (السرقة) عندما يعجزون على تحقيق أهداف المجتمع كالثراء، كما أن الظروف الاقتصادية المتردية (كالفقر - البطالة) قد تولد داعي قوي لارتكاب جريمة السرقة كوسيلة لتحقيق طموحاتهم المادية ناهيك عن التفاوت الطبقي والشعور بالغبين الاجتماعي الذي يولد الإحساس بالقهر والظلم ويدفع بالأفراد إلى ارتكاب الجريمة.

كما أن ذلك قد يرجع إلى ضعف المؤسسات الاجتماعية بما فيها الأسرة وما يسودها من توتر وصراع يؤدي بدوره إلى تراجع عملية الضبط الاجتماعي وهذا ما يفسح المجال أمام ممارسة الفعل الجرمي، وهذا ما أشار إليه ترافيس هيرشي حين أكد أن غياب الروابط الاجتماعية يقلل من التزام الأفراد بالقيم والمعايير الاجتماعية.

جدول رقم (25): يبين استجابات المبحوثين حول الأسلوب المعتمد أثناء عملية التعدي

الإجابات	التكرارات	النسبة%
الضرب	19	24.67
التهديد بالسلاح	07	9.09
السطو	21	27.27
الاستدراج	30	38.96
المجموع	77*	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

*77 استخدام أكثر من أسلوب من قبل المبحوثين أثناء عملية التعدي.

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول الأسلوب المعتمد أثناء عملية التعدي، حيث مثلاً ما نسبته (38.96%) من المبحوثين الذين عبروا عن أسلوب الاستدراج وهي أعلى نسبة وجاءت في الترتيب الأول في حين قدرت نسبة (27.27%) من المبحوثين الذين عبروا اعتمادهم على السطو في الترتيب الثاني تليها في الترتيب الثالث المبحوثين الذين عبروا عن اعتمادهم على أسلوب الضرب بنسبة مقدرة بـ (24.67%) أم الفئة الأخيرة فقد كانت نسبتهم (9.09%) حيث عبروا عن اعتمادهم عن السطو المسلح وهي أقل نسبة.

ترى الباحثة أن التفاوت في استخدام الأساليب المتبعة في عملية التعدي خاصة على الأشخاص قد يرجع إلى طبيعة البيئة الاجتماعية بالدرجة الأولى حيث أن ما مثلته أعلى نسبة في عملية الاستدراج يعكس لنا مدى الاستغلال البشري لنقاط الضعف للأفراد مثل الحاجة والطمع وغيرها.

إضافة إلى أن هذا الأسلوب يعبر لنا عن مدى الترابط القوي بين مرتكب الفعل وبيئته حيث أن ما يبيته من شعور بالطمأنينة تجعه يعمل على تحقيق مكاسب بشكل أسرع. كما أن هذا الأسلوب يمثل لنا مدى نقص الوعي أو انعدام التعليم الكافي لدى بعض الفئات في المجتمع حيث يسهل خداع الأفراد بسبب قلة معرفتهم بمختلف الأساليب الممارسة في عملية ارتكاب الفعل الإجرامي والتي غالباً ما تعتمد على الروابط الاجتماعية داخل الحي مما يجعل الأفراد أكثر عرضة للاستغلال بسبب الثقة المفرطة.

أيضاً يعكس لنا مدى المهارات العالية التي يتمتع بها هؤلاء الأفراد في عملية التفاعل الاجتماعي ويبين لنا مدى ضعف الحماية الاجتماعية والقانونية في بعض الأماكن.

يفهم من خلال استخدام هذا الأسلوب هو سهولة التنفيذ باعتباره أسلوب تخطيطي مقارنة بأساليب التعنيف الأخرى مثل التهديد بالسلاح والضرب وعليه فإن الاستدراج قد يكون عن طريق التحايل المادي وهذا بهدف تحقيق مكاسب مالية مثل الدخول في الشركات الوهمية أو شراء سلع وغيرها وهذا يؤكد لنا قوة العلاقات الاجتماعية الذي يعزز الثقة في التفاعل

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

بين الأفراد على عكس التهديد بالسلاح أو الضرب الذي يسود في بعض الاوساط الاجتماعية التي تكون فيها الروابط الاجتماعية ضعيفة.

وفي ذات السياق أيضا يمكن القول أن التنوع في الدوافع الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية لارتكاب الأفعال الإجرامية ليست بالضرورة أن تكون أفعال عنف مباشرة وهذا بدوره يستدعي دراسة أعمق لتطوير استراتيجيات الوقاية، وبذلك فإن ما يلتجئ إليه الأفراد من أساليب غير قانونية مثل الاستدراج كوسيلة للتعامل ضد القيود الاقتصادية التي تفرضها الطبقات البرجوازية وهذا بدوره يكون لنا ميول البعض إلى استغلال مختلف فجوات النظام الاجتماعي لتحقيق المكاسب دون إحداث ضرر.

وعلى هذا الأساس فإن غياب البدائل المشروعة في المجتمع الذي يفتقر إلى توفير فرص اقتصادية عادلة قد تدفع بالأفراد إلى استخدام أساليب الاستدراج كوسيلة لتلبية احتياجاتهم الأساسية بهدف تحسين أوضاعهم المعيشية وهذا ما جاء وفق التفسير الماركسي للجريمة.

جدول رقم (26): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا سبق وإن حدثت جرائم اعتداء داخل حيّهم

ومعرفة طبيعة هذا الاعتداء

الإجابات	التكرارات	النسبة%	طبيعة الاعتداء	التكرارات	النسبة%
نعم	86	65.64	جرح	5	5.81
			سرقة	26	30.23
			تعاطي	35	40.69
			قتل	3	3.48
			ضرب	9	10.46
لا	45	34.35	التهديد	8	9.30
				00	00
المجموع	131	100%	المجموع	86*	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

*86 عدد المبحوثين الذين أكدوا وجود اعتداء

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذا سبق وإن حدثت جرائم اعتداء داخل حيّهم ومعرفة طبيعة هذا الاعتداء، حيث مثلاً ما نسبته (65.64%) منهم أكدوا إجابتهم بنعم وهي تمثل أكبر نسبة في حين قدرت نسبة (34.35%) منهم نفوا ذلك.

وقد اعرب المبحوثين عن طبيعة الاعتداء المرتكب وهي تمثل أكبر نسبة تمثلت في تعاطي المخدرات حيث قدرت بما نسبته (40.69%) في حين قدرت نسبة (30.23%) منهم أجابوا بأن طبيعة الاعتداء متمثلة في السرقة وجاءت في الترتيب الثاني تليها الترتيب الثالث عبروا فيها المبحوثين بأن طبيعة الاعتداء تمثل في جريمة الضرب بنسبة قدرت بـ (10.46%) تليها الترتيب الرابع جريمة التهديد بنسبة قدرت بـ (9.30%) في حين عبر آخرون بنسبة قدرت بـ (5.81%) بجريمة الجروح وجاءت في الترتيب الخامس أما في الترتيب الأخير فقد قدرت ما نسبته (3.48%) متمثلة في جريمة القتل.

وعلى هذا الأساس فإن ما يمكن أن نستقرأ من خلال الجدول:

إن ما يعيشه الفرد من انعدام من خصوصية مع غياب البنية التحتية في الأحياء الفقيرة والمهمشة قد يؤدي تواتر الاجتماعي مما يسهم في خلق بيئة إجرامية إضافة إلى أن ما يحدث من مشكلات أسرية داخل المحيط الأسري من عنف وإهمال وتفكك قد يؤثر على الأفراد وهذا بدوره يؤدي إلى ضعف القيم الاجتماعية مما قد يفسح المجال لارتكاب الأفعال الإجرامية.

وعلى غرار ما سبق ذكره ينبغي أن نشير إلى أن انتشار بعض الممارسات أو الثقافات الدخيلة الغير مشروعة في المجتمع المحلي قد تلعب دوراً حاسماً في تشكيل سلوكيات الأفراد خاصة بين فئة الشباب الذين يتأثرون بمختلف التصرفات والسلوكيات داخل الحي.

كما أن القصور في وسائل الضبط الاجتماعي وعدم اتخاذ الإجراءات الأمنية المشددة في الأحياء السكنية قد يعزز بدوره الشعور بالغياب للجهات الأمنية مما يسهل من ارتكاب الجرائم دون ردع فعال.

إضافة إلى أن غياب الآليات الأمنية قد يزيد من احتمالية ارتكاب الجريمة داخل الحي السكني، كما أن غياب التماسك الاجتماعي وانعدام الترابط الاجتماعي بين الأفراد قد يشعرهم بفقدان الانتماء

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

داخل مجتمعهم وهذا بدوره قد يؤدي إلى حالة من الفوضى الاجتماعية التي قد تزيد من حالات التفكك بين أفرادهم مما يؤثر ذلك على سلوكياتهم وهذا ما أشار إليه اميل دوركايم في نظريته، وعززه كذلك زيمبارد وفي نظرية النواذ المحطمة حين أشار إلى أن وجود بيئة فوضوية هو انعكاس لسلوك العنف المسموح به مما قد يؤدي إلى احتمالية تزيد الجرائم بما في ذلك جرائم الاعتداء.

وفي تقرير التي تشرف عليه الأمم المتحدة يؤكد ان زيادة الجريمة في الأحياء السكنية هي غالبا ما تشهد معدلات أعلى للبطالة وتكون ذات بنية تحية هشة، لذلك فإن جرائم الاعتداء المرتكبة داخل الأحياء السكنية تتنوع وتتعدد وقد يرجع ارتفاع نسبة جرائم المخدرات وجرائم السرقة داخل الحي السكني عن غيرها من الجرائم إلى عدة أسباب منها:

بسبب ما توفره من حوافز مادية إلى جانب غياب المراقبة والردع الاجتماعي والأمني وبذلك فإن الطلب المستمر على المخدرات قد يعزز نشاط شبكات التوزيع مما يشجع الأفراد على ارتكاب جرائم المخدرات بهدف تغطية نفقاتهم الخاصة وتلبية متطلباتهم بشكل أسرع خاصة في ظل عدم توفير مناصب عمل رسمية.

كما أن بعض الأفراد يلتجئون إلى السرقة كمصدر بديل للدخل أو لتوفير احتياجاتهم المعيشية والأسرية، وعليه ما تعكسه القضايا الاجتماعية في المجتمع الجزائري بما فيها جرائم السرقة والمخدرات تمثل تحد كبير تتداخل فيها عدة تغيرات وظروف قد تزيد من احتمالية انتشارها.

جدول رقم (27): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كانوا قد تاجروا بالمخدرات من أجل تغيير

ظروفهم السكنية وإن كان يتم ذلك داخل الحي

الإجابات	التكرارات	النسبة %	المتاجرة بالمخدرات داخل الحي	التكرارات	النسبة %
نعم	98	74.80	نعم	80	81.63
لا	33	25.19	لا	18	18.36
المجموع	131	100%	المجموع	98*	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

* 98 عدد المبحوثين الذين أكدوا المتاجرة بالمخدرات.

يبين لنا خلال الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذا كانوا قد تاجروا بالمخدرات من أجل تغيير ظروفهم السكنية، حيث مثلاً ما نسبته (74.80%) منهم أكدوا إجابتهم بنعم وهي تمثل أكبر نسبة في حين قدرت نسبة (25.19%) من المبحوثين الذين نفوا ذلك.

حيث أن المبحوثين الذين أكدوا إجابتهم صرحوا بأن ذلك يتم داخل الحي السكني بنسبة قدرت بـ (81.63%) وهي تمثل أكبر نسبة في حين قدرت نسبة (18.36%) منهم نفوا ذلك وعلى هذا الأساس فإن ما يمكن أن نستقرأ من خلال الجدول:

إن ما عبرت عنه أعلى نسبة حول الذين أكدوا إجابتهم يعكس لنا مدى درجة التأثير السلبي التي تدفع بالفرد إلى تجارة هذه الآفة كوسيلة لتحقيق الربح السريع بهدف تحسين الظروف المعيشية والسكنية لهم، وهذا يؤكد لنا مدى نقص فرص العمل وضعف المورد الاقتصادي كما توضح لنا ما يشوب الوضع السكني من مشكلات كالاكتظاظ وتدني الخدمات الاجتماعية والفقر والبطالة وغيرها التي قد تشعر الفرد بالنقص وتدفع إلى إثبات ذاته بطريقة لا مشروعة.

وفي المجتمع الجزائري على الرغم من ما تبذله السلطات الحكومية من تظافر للجهود من أجل مكافحة تجارة المخدرات إلا أن ما آل إليه الوضع الاقتصادي الجزائري جعله يواجه تحديات كبرى أفرزت ضغوط على المجتمع حيث أن أغلب الأفراد وجدوا أنفسهم عرضة للبطالة وعدم وجود دخل ثابت، كلها عوامل أسهمت في زيادة معدل هذه الجريمة حيث يلجأ إليها الأفراد كبديل عن العمل المشروع لسد احتياجاتهم الاقتصادية والسكنية والشخصية والأسرية وعليه فإن الانخراط في تجارة المخدرات وارتباطه بالأوضاع السكنية المتردية أشار إليه ادوين سذرلاند حين أقر أن الجريمة بما فيها تجارة المخدرات هي سلوك مكتسب يتعلمه الفرد من خلال تفاعله مع الآخرين الذين تربطهم قيم مماثلة.

وعلى هذا الأساس فإن الظروف السكنية الغير ملائمة إذا ما اقترنت بالاحتكاك والتواصل مع أشخاص منحرفين، حتما تؤدي إلى الجريمة وأشار إليها أيضا روبرت بارك وارنست برجس في نظريتهم الايكولوجية حين أقر أن الظروف البيئية والسكنية قد تؤثر على السلوكيات الغير مشروعة مثل جرائم المخدرات.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

أن عيش كثير من الأفراد في الأحياء الهامشية أو الأحياء الفقيرة التي تكون الظروف الاقتصادية غير ملائمة قد يزيد من ميلهم إلى الترويج لتجارة المخدرات كوسيلة سريعة للكسب المادي، إضافة إلى أن البيئية السكنية أو الأحياء التي تقل أو تنعدم فيها الفرص الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن تعزز ثقافة الترويج للمخدرات داخل الأحياء السكنية حيث تصبح بإيعاز من أنشطتهم اليومية.

كما أن التأثيرات السلبية التي يتعرض لها الأفراد جراء ضغط الأقران داخل حيهم السكني يمكن أن يفسح المجال لارتكاب جرائم المخدرات داخل الأحياء السكنية ليعزز بذلك قبول الجماعة. وعليه فإن ممارسة هذه الجريمة داخل الحي هي إفرار للمشكلات الاجتماعية كالبطالة وضعف الانتماء مما يزيد من احتمالية ممارسة هذا السلوك، وقد أشار روبيرت ميرتون في نظرية الأهداف والوسائل إلى هذا مؤكداً أن الأفراد في المجتمعات التي تفتقر إلى فرص تحقيق النجاح يلتجئون إلى ارتكاب جرائم المخدرات كوسيلة بديلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

جدول رقم (28): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كانوا قد ارتكبوا جريمة اعتداء في الحي الذي يقيمون فيه ومعرفة طبيعة هذا الاعتداء

الإجابات	التكرارات	النسبة%	طبيعة الاعتداء	التكرارات	النسبة%
نعم	39	29.77	سرقة	11	28.20
			مخدرات	17	43.58
			قتل	02	5.12
			ضرب	03	7.69
			جرح	02	5.12
لا	92	70.22	التهديد	4	10.25
				00	00
المجموع	131	100%	المجموع	39*	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS²²

*39 عدد المبحوثين الذين أكدوا ارتكابهم لجرائم الاعتداء داخل حيهم السكني.

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذا كانوا قد ارتكبوا جريمة اعتداء في الحي الذي يقيمون فيه ومعرفة طبيعة هذا الاعتداء، حيث مثلت بنسبة (70.22%) منهم قد نفوا ذلك، وهي النسبة مرتفعة كثيرا مقارنة بالذين أكدوا إجابتهم بنعم بنسبة (29.77%). حيث عبروا عن طبيعة الجرائم التي ارتكبوها داخل الحي أعلى نسبة قدرت بـ (43.58%) من تمثلت في جرائم المخدرات وتمثل أعلى نسبة في حين قدرت نسبة (28.20%) من المبحوثين الذين عبروا عن طبيعة الجرائم المرتكبة ممثلة في السرقة وجاءت في الترتيب الثاني تليها نسبة قدرت بـ (10.25%) في الترتيب الثالث ممثلة في جريمة التهديد كما كانت في الترتيب الرابع جريمة الضرب بنسبة قدر بـ (7.69%) أما الترتيب الخامس والأخير فقد تساوت فيه نسبة قدرت بـ (5.12%) ممثلة في جرائم القتل والجروح.

وعلى هذا الأساس فإن ما يمكن أن نستقرأ من خلال الجدول أن:

قد تعكس هذه النتيجة تأثير العلاقات الاجتماعية القوية داخل الأحياء السكنية الجزائرية حيث تلعب الروابط الأسرية والتضامن الاجتماعي دورا هاما في ضبط الممارسات السلوكية للفرد وهذا ما قد يدفع بالأفراد إلى تجنب ارتكاب الأفعال الإجرامية في بيئتهم المباشرة خشية الوصم الاجتماعي.

كما أن قد يكون السبب التحرر من الرقابة الاجتماعية دافعا رئيسيا لارتكاب الأفعال الإجرامية بعيدة عن الحي السكني حيث يشعر الفرد بأن هويته غير معروفة مما تقل الضغوط الاجتماعية التي تمنعه من ارتكاب الفعل الإجرامي، إضافة إلى أن هذا قد يرتبط بعدة ظروف اقتصادية تفرض على مرتكب الفعل الابتعاد عن حيه السكني وممارستها في أماكن أكثر حيوية مثل الأسواق أو الأحياء الراقية حيث يكون العائد الإجرامي أكبر خاصة إذا تعلق الأمر بجرائم السرقة وهذا ما أشارت إليها نسبة الأكبر، أما ما عبر عنه النسبة الأصغر فقد يكون ذلك مرتبطا بوجود صراعات داخلية مثل النزعات العائلية أو مشاكل الأحياء الهامشية حيث تكون التوترات بين الأفراد أعلى مما يؤدي إلى ارتكاب جرائم الاعتداء داخل الحي وبناء على هذا يمكن القول أن ما يشهده المجتمع الجزائري من تحولات على مختلف الأصعدة تؤثر حتما على

طبيعة العلاقات بين الأفراد حيث تراجع دور الجماعات التقليدية في ضبط السلوك الاجتماعي مع ظهور أنماط مختلفة من السكن يؤدي إلى ظهور تغيرات في أنماط الجريمة ذاتها.

إضافة إلى هذا فقد تعكس هذه النتائج أن المجتمع الجزائري لا يزال يحافظ على بني اجتماعية تؤثر على سلوك الأفراد رغم التحديات والتغيرات التي يوجهها وعلى هذا الأساس فإن ما يلعبه الحي السكني في تشكيل السلوك الإجرامي يرتبط حتما بمستوى الترابط الاجتماعي القائم بينهم وبين نوع السكن وهذا ما يقود إلى تدقيق النظر في سياسة التخطيط الحضري والتماسك الاجتماعي وبناء على هذا التحليل يمكن القول أن ارتكاب الفعل الجرمي في المجتمع الجزائري ليست مجرد فعل فردي بل هي انعكاس لهيكل اجتماعية وسكنية تحدد أنماط التفاعل الاجتماعي وتؤثر في قرارات الأفراد حول مناطق ارتكاب الفعل الإجرامي، وبالتالي يمكن القول أن ارتكاب الأفعال الإجرامية داخل أو خارج الحي يعكس تفاعلا معقدا بين العوامل الاجتماعية والبيئية السكنية ويشير إلى أهمية السياق المكاني في تحديد الفعل الإجرامي داخل المجتمع الجزائري.

كما قد يكون الهروب من الواقع بسبب الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الناتج عن الاقصاء الاجتماعي والتهميش وانتشار البطالة دافع يلتجئون إلى المخدرات كوسيلة للهروب من الواقع المعاش، إضافة إلى ضعف الرقابة الأمنية خاصة في الأحياء التي تفتقر إلى وجود الأمن مما يسمح للمروجين بممارسة نشاطهم بكل أريحية.

قد يكون أيضا عامل التأثير والتأثر من طرف أقران السوء الذين نجحت تجربتهم وحققوا ربح سريع مما يدفع بهؤلاء إلى محاولة خوض تجربة بهدف تحقيق غايتهم.

كما أن الشعور بالتفاوت الاجتماعي والاقتصادي داخل الحي قد يؤدي ببعض إلى التجاوز باستخدام الطرق الغير مشروعة داخل الحي.

أيضا غالبا ما يكون هؤلاء على دراية ومعرفة كاملة بمختلف المسالك والمنازل المستهدفة وهذا ما يسهل لهم عملية الفرار في حالة اكتشافهم أو مراقبتهم.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

كما أن في الأحياء السكنية قد تكون العلاقات بين السكان تفتقر إلى الترابط وضعف النسيج الاجتماعي مما يقلل من الرقابة الجماعية وهذا بدوره يدفع بهم إلى ممارسة هذا الفعل داخل الحي السكني ويسهل لهم تشكيل شبكات اجتماعية قد تساعدهم في الترويج والوصول إلى المستهلكين من مختلف الفئات وفي وقت قصير.

كما أن أي اضطراب اجتماعي أو تفكك في البنية الداخلية قد يزيد من انتشار الجريمة حيث يجد الأفراد أنفسهم خارج إطار القيم والمعايير الاجتماعية وهذا ما يدفع بهم إلى التعاطي أو الاتجار بالمخدرات داخل الحي السكني وهذا ما أشار إليه اميل دوركايم وعزره شاو shaw ومكاوي McKay في نظرية التفكك الاجتماعي (social désorganisation theory)، وعلى هذا فإن طبيعة الأحياء التي تفتقر إلى التنظيم الاجتماعي قد تسهم في تنامي معدلات الجريمة خاصة إذا تعلق الأمر بالمخدرات وجرائم التعدي وقد أشار إليه كثير من الدارسين في الدراسات السوسيولوجية وعلى هذا أكد جاك كاتز في كتابه "التحفيز الأخلاقي للجريمة" حين أشار إلى "أن الجريمة تحمل معنى رمزي يتصل بالصراع الاجتماعي داخل الأحياء السكنية"¹.

لذلك ما يحدث من جرائم في المجتمع الجزائري داخل الأحياء السكنية تتداخل فيه عدة مؤثرات اجتماعية واقتصادية كالبطالة والتهميش والاقصاء وغيرها من العوامل والظروف التي أسهمت في انتشار المخدرات داخل الأحياء السكنية.

جدول رقم (29): يبين استجابات المبحوثين حول ردود أفعالهم حين يتم اكتشافهم أثناء ارتكاب جرائم الاعتداء

الإجابات	التكرارات	النسبة %
الهروب والاختباء	39	29.77
التهدد ومحاولة التخويف	63	48.09
الضرب والتعنيف	27	20.61
القتل أو محاولاته	2	1.52
المجموع	131	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

¹ Jack, katz the séductions of crime, Moral and sensuel Attractions in D' oing Evil, New York, Basic Books, 1988.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ردود أفعالهم حين يتم اكتشافهم أثناء ارتكاب جرائم الاعتداء، حيث مثلاً ما نسبته (48.09%) من المبحوثين الذين تمثلت إجاباتهم في التهديد ومحاولة التخويف وهي تمثل أكبر نسبة في حين قدرت نسبة (29.77%) من المبحوثين الذين تمثلت إجاباتهم في الهروب والاختباء في الترتيب الثاني تليها الترتيب الثالث بنسبة قدرت بـ (20.61%) عبروا عنها المبحوثين بالضرب والتعنيف لتأتي في الترتيب الأخير نسبة قدرت بـ (1.52%) الذي عبروا عنه المبحوثين بالقتل ومحاولاته.

وعلى هذا الأساس فإن ما يمكن أن نستقرأ من خلال الجدول أن:

- لجوء أغلب المبحوثين إلى اعتماد أسلوب التهديد والتخويف كرد فعل يصدر عنهم عند اكتشافهم أثناء ارتكاب الجرائم له عدة غايات منها:

- محاولة فرض سيطرتهم من جهة ومن جهة أخرى قد يكون هذا التصرف مرتبط بوصمة الجريمة حيث يعتبرون ذلك كوسيلة دفاع من أجل الحفاظ على مكانتهم وانتمائهم الاجتماعي.

- كما انطوائهم على هذا السلوك كرد فعل هو نتاج الخطر الذي يوجهه مما يدفع بهم إلى اللجوء إلى أسلوب التخويف كرد فعل لدفاع حيث يسعى من خلاله إلى إعادة أو توجيه الموقف لصالحه وعليه فإن ما يسعيه نحو تحقيق التوازن بينه وبين الآخرين خاصة إذا كان ارتكابه للفعل مرتبط ببيئته الاجتماعية.

- كما قد يلتجئون إلى هذا الفعل باعتباره وسيلة لتقليل التكلفة أو الضرر الذي قد يطيله أثناء اكتشافه، ان الخوف من العواقب القانونية أو حتى الاجتماعية التي قد يتعرض لها قد تعزز موقفه لمحاولة حماية نفسه من العواقب السلبية التي قد يقع بها، وهذا ما أشار إليه هوارد بيكر في نظريته.

إن الاعتماد على أسلوب التهديد كآلية للدفاع هي في حد ذاتها نتاج لمنفعة شخصية لذلك يستخدم هذا الفعل لمحاولة حماية مكتسباته أو التقليل من الخسائر المادية التي تعترضه، كما أن هذا التهديد هو في حد ذاته يعتبر آلية من آليات الحفاظ.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

جدول رقم (30): يبين استجابات المبحوثين حول موقف أسرهم تجاه أفعال التعدي التي قاوموا بها

الإجابات	التكرارات	النسبة%
اللامبالاة	50	38.16
تقبل الامر	63	48.09
الرفض التام	18	13.74
المجموع	131	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول موقف أسرهم تجاه أفعال التعدي التي يقومون بها، حيث مثلاً ما نسبته (48.09%) من الذين عبروا عن موقف أسرهم بتقبل الأمر وهي أعلى نسبة في حين قدرت نسبة (38.09%) من الذين عبروا عن موقف أسرهم باللامبالاة وجاءت في الترتيب الثاني تليها فئة المبحوثين الذين عبروا عن موقف أسرهم بالرفض التام بنسبة مقدرة بـ (13.74%) وهي الأقل.

نلاحظ من خلال هذا أن موقف الأسرة يعتبر المرآة العاكسة لمختلف التأثيرات الاقتصادية سواء كان الموقف أخلاقي أو اجتماعي تجاه هذه الجرائم، حيث يتضح لنا من خلال هذه القراءة أن الأسر التي تعاني ظروف اقتصادية متدنية يكون موقفها أكثر تفهماً أو تبريراً لحدوث هذه الجرائم وهذا نتيجة شعورها بالضعف الاقتصادي.

كما أن ما تعانيه هذه الأسر من تحديات يومية حتماً سوف تؤدي إلى تآكل القيم الأخلاقية والاجتماعية وعلى هذا الأساس فإن العجز والضعف الذي يطيلها ويحيل دون تحقيق تلبية حاجاتها مثل الغذاء والرعاية الصحية والتعليم وغيرها من المستلزمات الأساسية التي قد يؤدي إلى خلق بيئة أسرية تبرر هذه الجرائم أو تنتظر إليها كوسيلة وليست هدف.

كما أن فقدان المكانة الاجتماعية يؤدي إلى تنامي السلوكيات الإجرامية حيث أن موقف بعض الأسر من ارتكاب هذه الأفعال الإجرامية، قد يكون نتيجة طبيعية لفشل النظام الاجتماعي في تنظيم الأولويات وتوفير مناصب عمل تتوافق مع ميولهم وقدراتهم وإمكانياتهم الفكرية والجسدية.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

وعليه فإن ما يحدث من فجوة اقتصادية بين مختلف الأسر الجزائرية حتما يؤدي إلى شعورهم بالظلم الاجتماعي وهذا قد يعزز موقف الأسر تجاه ارتكابهم للجريمة كوسيلة لاستعادة العدالة الاقتصادية.

كما تعكس لنا أيضا ما تعاني منه هذه الأسر من حرمان وعوز نتاج سوء السياسات الاجتماعية أو الفساد في التسيير وهذا قد يدفع بهم إلى تبرير هذا السلوك كوسيلة لتحقيق التوازن بين مختلف الفئات الاجتماعية، أيضا قد يرجع ذلك إلى ضعف الدور الأسري في تعزيز القيم الأخلاقية من جهة والتصديق في الأدوار الاجتماعية من جهة أخرى خاصة إذا تعلق الأمر ببطالة المعيل الأول للأسرة حيث أن هذا التغيير في الدور قد يسهم في إضعاف السلطة الأخلاقية داخل الأسرة وهذا بدوره قد يسهل تقبل أي ممارسات غير مشروعة أخلاقيا أو قانونيا. إضافة إلى أن التغيير في القيم الأسرية والتوتر في العلاقات بين أفرادها حافظا داعما لضعف الرقابة الأسرية وتغيير الدور والأولويات وهذا حتما سوف يجعل الأسرة أقل تماسكا بالقوانين مع أكثر ميل لتبرير الجريمة وهذا ما أشار إليه كارل ماركس في نظرية الصراع.

جدول رقم (31): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا أثرت جرائم الاعتداء التي ارتكبتها على أفراد أسرهم

الإجابات	التكرارات	النسبة %
نعم	151	79.36
لا	38	20.10
المجموع	189	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

* 189 عدد الجرائم المرتكبة المبحوثين ارتكبوا أكثر من جريمة.

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذا أثرت جرائم الاعتداء التي ارتكبتها على أفراد أسرهم، حيث مثلا ما نسبته (79.10%) من الذين عبروا عن إجابتهم بـ 'نعم' وهي أعلى نسبة في حين قدرت نسبة (20.89%) من الذين عبروا إجابتهم بـ 'لا' وهي الأقل.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

نلاحظ من جلال البيانات المعروضة في الجدول أعلاه يتضح لنا أن ما يطيل أفراد الأسرة من خوف جراء العواقب القانونية (السجن) مع ما يلحقهم من الشعور بالخلل الاجتماعي نتيجة وصمة العار المرتبطة بالفعل الجرمي مع التتمير والتهميش الاجتماعي قد تؤثر سلباً على حالتهم النفسية مما يفقدهم الثقة في أنفسهم ويشعرهم بالإحباط النفسي ما شارت إليه نظرية الوصم.

كما قد ينعكس أيضاً على طبيعة العلاقات الأسرية حيث ينظر إلى مرتكب هذا الفعل على أنه عامل مهدد لاستقرار الأسرة نتيجة عدم أخذه بعين الاعتبار مصالح الجماعة، وهذا قد يضيف كثير من الصراعات والتوترات الداخلية للأسرة مما يزيد من حدة النزاعات داخل محيطها حول كيفية التعامل مع هذا الفعل وهذا بدوره قد يزيد من تفكك الروابط الأسرية وبالتالي يؤثر على المحيط الأسري.

وعليه فإن هذا السلوك قد يؤدي إلى انهيار التماسك الأسري مما يفقد الأسرة وظائفها الأساسية كالحماية والتنشئة الاجتماعية، حيث يؤدي هذا إلى خلق فجوة بين طبيعة العلاقات الأسرية والاحتياجات المتاحة والذي ينتج عنه فقدان القدرة على تحقيق التوازن في طبيعة العلاقات الأسرية.

جدول رقم (32): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان الوالدين مسبوقين عدلياً وسبب دخولهم السجن في حال إجابتهم بنعم.

النسبة%	التكرارات	أسباب دخول السجن		النسبة%	التكرارات	الإجابات	
19.04	04	جريمة السرقة	الأب	16.03	21	نعم	الأب
61.90	13	جرائم المخدرات					
14.28	03	جريمة الضرب والتهديد					
4.76	01	جريمة القتل					
00	00						
%100	*21	المجموع		%100	131	المجموع	
00	00	00	الأم	00	00	نعم	الأم
00	00	00		131	131	لا	
%00	00	00	المجموع	%100	*131	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS²²

* عدد المبحوثين 131 أثناء وجود الوالدين على قيد الحياة في تلك الفترة.

* عدد المبحوثين الذين أجابوا بنعم.

يبين الجدول أعلاه بأن أعلى نسبة نفت الاجابة حول ما إذا كان الأب مسبوق عدليا قدرت بـ (83.96%) في حين قدرت نسبة (16.03%) من إجابات المبحوثين الذين أكدوا بأن الأب مسبوق عدليا، أما بالنسبة للأُم فقد نفوا جميع المبحوثين ذلك بنسبة (100%) معربين عن أسباب دخول آبائهم السجن حيث مثلت نسبة للمخدرات أعلى نسبة مقدرة بـ (61.90%) وتليها نسبة (19.04%) حول جرائم السرقة التي عبر عنها المبحوثين في حين تم تسجيل نسبة (14.28%) سبب دخول آبائهم السجن كان متعلق بجرائم الضرب، أما بخصوص جرائم القتل فقد تم تسجيل نسبة (4.76%).

إن طرحنا لهذا التساؤل لتسليط الضوء عن أبناء المساجين بالدرجة الأولى ومعرفة ما انجر عنه في حياتهم بسبب فقدان أحد الوالدين أو كليهما الذين يعتبرون الحاضر الغائب. لأن المعاناة النفسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية منها جراء دخول الوالدين السجن يؤثر بطريقة أو بأخرى على نفسية الفرد خاصة في مراحل حياته الأولى التي هو بحاجة فيها إلى الرعاية والتي يتسبب خاصة في تدني مستوهم التعليمي بسبب تشتت انتباههم خاصة إذا ما تلقوا تلك النظرة الدونية من المجتمع جراء وصمة العار التي لحقت بهم من دخول أبيهم السجن. إن هذا السلوك بكل أبعاده يؤثر سلبا على حياة الأفراد داخل الأسرة سوى تعلق ذلك بتدني مورد الرزق والعوز والاحتياج إضافة إلى التشرد نتيجة عدم وجود رب الأسرة الذي يقف على متابعتهم ومراقبتهم.

وعليه فإن هذا الفئة التي تضل مهمشة اجتماعيا في ظل غياب المبادرات الرسمية لإعالة أسر المسجونين التي ينبغي على الدولة قبل أن تقر تشريع العقوبات أن تأخذ بعين الاعتبار ما سوف يؤول إليه الوضع جراء دخول الآباء السجن خاصة المحكوم عليهم لفترات طويلة وهنا نقع في مطب التسيير الفاشل الذي بدل إصلاح الآلاف من المساجين نكون قد أعدنا وهيننا أضعاف مضاعفة من أفراد أسر المساجين إلى إعاقه نفسية واجتماعية التي قد تدفع بالفرد في مراحل الدراسية إلى ترك دراسته ويقحمهم في العمل المبكر بهدف سد حاجيات أسرته أو يضطرون إلى ترك بيوتهم الأصلية بحثا عن البديل الذي يتوافق

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

مع وضعهم المادي أو يجوبون الشوارع وغابا ما تكون سلوكياتهم عدوانية حيث يردون الانتقام من الآخرين وهذا بدوره يدفعهم إلى ارتكاب جرائم السرقة والقتل وتعاطي المخدرات وهذا ما عبرت فيه نسبة (16%) التي قد يزيد معدل ارتفاعها إذا ما أخذ الأمر بجدية لدراسة هذا الموضوع وهذا ما أشار إليه غابريال تارد حيث يرى أن سجن أحد أفراد الأسرة يمكن أن يقلد باقي الأفراد سلوكياته مما يؤدي إلى انتقال هذا الفعل عبر الأجيال.

كما يتضح لنا أن حدة المعاناة التي تتعرض لها الأسر من تدني في مستوى العيش وعدم القدرة على تلبية متطلبات الأسرة حتما سوف يؤدي إلى العوز والحاجة وهذا ما يترتب عليه مشكلات اقتصادية لا يستطيع رب الأسرة تحملها مما يزيد من تدني الظروف الاقتصادية للأسرة وهذا بدوره يدفع برب الأسرة إلى ارتكاب أفعال إجرامية البحث عن الربح السريع من خلال تجارة المخدرات والسرقة والتي تصاحب هذه الوصمة الأسرة حتى بعد قضاء العقوبة مما يؤثر ذلك على نفسية الفرد، إضافة إلى أن هذا السلوك قد يكتسبه الأبناء من الآباء وبذلك فإن هذا الفعل قد يرثه الأبناء بحكم التهميش الاجتماعي والانتقام من الوضع الذي يعيشه لأن ردة الفعل المجتمعي إزاء ارتكاب الأفعال الإجرامية بمختلف تصنيفاتها غالبا ما تعمل على اختزال الفرد بدل من دعمه والوقوف معه وهذا ما أشارت إليه نظرية الوصم الاجتماعي.

جدول رقم (33): يبين استجابات المبحوثين حول موقفهم تجاه دخول والديهم السجن

الإجابات	التكرارات	النسبة%
اللامبالاة	03	14.28
التعاطف معهم	07	33.33
الشعور بالدونية	11	52.38
المجموع	21	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS²²

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول موقفهم تجاه دخول والديهم السجن حيث قدرت أعلى نسبة مسجلة لدى المبحوثين بـ (52.38%) والتي عبرت عن شعورهم بالدونية جراء أفعال والديهم الإجرامية في حين عبر آخرون بالتعاطف معهم قدرت نسبتهم بـ (33.33%)، أما الذين قدرت نسبتهم بـ (14.28%) فقد عبروا باللامبالاة تجاه تصرفات والديهم لارتكابهم هذا الفعل.

ما يمكن أن نستقرأه من خلال المعطيات المبينة أن القصور الذي يحدث داخل النسق الأسري حتما سوف يؤثر على أفراد الأسرة من الناحية النفسية، كما يؤثر على طبيعة علاقة النسق مع الأنساق الاجتماعية الأخرى وهذا بدوره يؤثر على التوازن الاجتماعي بشكل عام.

وبذلك فإن هذا التأثير يجعل الفرد يشعر بالرفض الاجتماعي والعزلة الاجتماعية والتوقع داخل نفسه مما يجعله ينظر إلى والديه تلك النظرة الدونية التي يحملهم فيها أسباب ما يحدث له حيث يعتقد أن غياب الجو الأسري السليم الذي كان من المفترض أن ينقل له مختلف التقاليد والنظم الاجتماعية والأعراف يولد لديه نوع من التصدع بينه وبين مجتمعه وهذا بسبب غياب الموجه والمرشد والعائل الأول وهنا يقع اللوم على الآباء بالدرجة الأولى بسبب ممارستهم لهذه الأفعال الإجرامية وهذا ما جاء أقره اميل دوركايم في نظريته.

جدول رقم (34): يبين استجابات المبحوثين حول تعاطي الوالدين للمخدرات داخل المنزل

النسبة%	التكرارات	الإجابات	
12.21	16	نعم	الأب
76.33	100	لا	
11.45	15	لا أدري	
100	131	المجموع	
1.52	02	نعم	الأم
91.60	120	لا	
6.87	09	لا أدري	
%100	*131	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS²²

* عدد المبحوثين 131 أثناء وجود الوالدين على قيد الحياة في تلك الفترة.

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين الذين أبويهم يتعاطون المخدرات داخل المنزل حيث أشارت البيانات الواردة أن نسبة الآباء الذين لا يتعاطون المخدرات داخل منازلهم قدرت بـ (76.33%) وهي تمثل أعلى نسبة مقدرة في حين مثلت نسبة (12.21%) من المبحوثين الذين آباءهم يتعاطون المخدرات داخل المنزل كما عبر آخرون بنسبة مقدرة بـ (11.45%) من عدم درايتهم بما إذا كان أبويهم يتعاطون المخدرات أم لا.

أما بالنسبة لاستجاباتهم حول ما إذا كانت الأم تتعاطى المخدرات داخل المنزل فقد مثلت نسبة (91.60%) وهي النسبة الأعلى التي عبر عنها المبحوثين بعدم تعاطي الأم المخدرات داخل المنزل في حين تليها نسبة (3.87%) عبر فيها المبحوثين عن عدم درايتهم بالموضوع ليحتل الترتيب الثالث نسبة (1.52%) التي عبر فيها المبحوثين بأن هناك أمهات يتعاطون المخدرات داخل المنزل.

وبذلك فإن هذه الظاهرة سوى تم تعاطيها داخل المنزل أو خارجه فإن تأثيرها سلبية لما تخلقه هذه الآفة من ارتكاب لعدد من الجرائم وتدفعه بالفرد إلى ارتكاب ممارسات غير أخلاقية وأعمال منافية للحياء والأخلاق والآداب والسرقة والاغتصاب والزنا بالمحارم وغيرها من الجرائم مما ينجر عنه الكثير حيث أن هذه الممارسة دفعت بكثير من الأمهات إلى تزويج بناتهم في سن مبكرة جدا خوفا من وقوعها ضحية أحد المحارم بسبب إيمانهم على هذه الآفة.

وعليه أنه إذا كان رب الأسرة مدمنا على المخدرات فهذا حتما يؤدي إلى سوء أحوال الأسرة وقد يدفع بهم إلى التشرّد أو إلى الهروب من هذا الواقع بأي طريقة كانت، كما أن هذا السلوك الإجرامي لا يقتصر فقط على رب الأسرة فقد يتعدى أبعد من ذلك ليشمل الأم وتكون محط تقليد من طرف أبنائها وهذا ما يدفع بكثير من الفتيات إلى اللجوء في عالم الجريمة والإجرام وهنا تبرز لنا مدى غياب القيم الأخلاقية داخل الأسرة مع فقدان الوازع الديني الذي تنهار فيه أهم وحدة اجتماعية وهذا ما أشار إليه غابريال تارد حين أقر أن الأفراد يقلدون بعضهم البعض في الأفعال والأفكار وبالتالي تنتقل الجريمة والعادات الاجتماعية من فرد إلى آخر.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

جدول رقم (35): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان الضرب أسلوب معتمد بين والديهم

النسبة %	التكرارات	الإجابات
19.84	26	دائماً
52.67	69	أحياناً
27.48	36	أبداً
100%	131	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS²²

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذا كان الضرب أسلوب معتمد بين والديهم حيث قدرت أعلى نسبة (52.67%) التي عبر عنها المبحوثين بـ 'أحياناً' في حين قدرت نسبة (27.48%) من الذين نفوا بأن الضرب أسلوب معتمد بين والديهم في الترتيب الثاني تليها في الترتيب الثالث نسبة مقدرة بـ (19.84%) من المبحوثين الذين أكدوا بأن الضرب أسلوب معتمد بين والديهم بشكل دائم.

نظرة الإسلام إلى المرأة على أنها شريك وأعطى لها اهتمامها بالغا وكرمها أحسن تكريم وأعزها خير اعتزاز، إلا أن المرأة التي تمثل رمز العطاء والاستقرار وكيان الأسرة مزال يمارس في حقها أساليب غير مرغوب فيها دينياً واجتماعياً وأسرياً وهذا ينفي ما أقره الدين الإسلامي، حيث قال رسول الله ﷺ: «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ، وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي».¹

وجاء في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ، وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾.²

ويظل هذا الأسلوب الذي يمثل أحد أشكال القهر المجتمعي الذي غالبا ما يمارس ضد الزوجة حيث يريد الزوج فيه فرض سلطته التعسفية مستغلا بذلك معنى القوامة حسب تفسيره اللاعقلاني واللامنطقي، وإن كان هذا الأسلوب قد اعتمد حتى في المجتمعات المتمدنة

¹ محمد بن عيسى، الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م، حديث رقم (3895).

² القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 01.

إلا أنه بلامسته إلى العالم العربي بما فيها المجتمع الجزائري ذو المبادئ الإسلامية والقيم الأخلاقية إلا أن هذا الأسلوب قد نقش بشكل كبير داخل الأسر الجزائرية، وقد يرجع ذلك إلى عدة أسباب منها:

– محاولة الزوج لفرض سيطرته وإثبات ذاته تخويفا وترهيبا في اعتقاده، حيث أن هذه المعاملة لا يدرك أنها قد تخلف آثار سلبية على نفسية الزوجة التي يفقد فيها الزوج احترامه داخل أسرته.

– كما أن لحالات السكر والإدمان سبب في اعتماد أسلوب الضرب بين الأبوين حيث أن كثير من الآباء يكونوا في حالة سكر أو إدمان مما يدفعهم إلى تعنيف زوجاتهم بمختلف أساليب التعذيب والضرب.

الكثير من هؤلاء قد يلجأ إلى هذا الأسلوب التعنيفي التقليدي المكتسب من القدوة حيث ترسخ في ذهنه منذ الصغر عندما كان أبوه يضرب أمه فيلتجأ إلى هذا الأسلوب ليرضي نفسه، متجاهلين بذلك أن ممارسة هذا الأسلوب قد يميته العلاقة الزوجية ويفقد فيها روح المودة والسكينة حيث أن الكثير من هذه الحالات قد يكون تأثيرها سلبي على الحياة الأسرية منها الانفصال الداخلي والتفكك أو قد يمتد إلى أبعد من ذلك كالخianات الزوجية بحثا من الاشباع العاطفي التي تفقده المرأة نتيجة هذه المعاملة السيئة، وهذا يكون بدافع الانتقام الذاتي تجاه هذا التصرف الذي ينعكس سلبا على الأبناء وعلى إنهاء البناء الاجتماعي مما يضعف نسيج العلاقات بين الزوجين، وهذا يزيد من هوة الممارسات الغير أخلاقية.

كما نجد أنه قد يلتجؤوا إلى هذا الأسلوب بدافع الشعور بالنقص حين يشعر الرجل أن المرأة أكثر منه مكانه سوى كانت اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية.

كما للفقر دافع قد يكون سبب في اعتماد هذا الأسلوب بسبب الطلبات المتكررة التي تحتاجها الأسرة ويعجز الزوج عن تلبيتها.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

وعليه فإن عدم تشبع الأسرة بالقيم الأخلاقية السليمة والتنشئة الدينية المترنة تفقد الأسرة قدسيتها مما يعيق تحقيق أهدافها وهذا ما أشار إليه روبرت ميرتون في نظرية الضغط الاجتماعي.

جدول رقم (36): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كانوا يقومون بضرب زوجتهم وإذا قاموا بذلك هل يكونوا تحت تأثير المخدر

الإجابات	التكرارات	النسبة %	بسبب تأثير المخدر	التكرارات	النسبة %
نعم	22	40.74	نعم	16	72.72
لا	32	59.25	لا	06	27.27
المجموع	54	100%	المجموع	22*	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

*22 عدد الإجابات الكلي بنعم الذين يقومون بضرب زوجاتهم.

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذا كانوا يقومون بضرب زوجتهم وإذا قاموا بذلك هل يكونوا تحت تأثير المخدر، حيث كانت نفى أغلب المبحوثين ذلك هي الأعلى بنسبة (59.25%)، في حين أكد آخرون ذلك بنسبة (40.74%). حيث أن الذين أكدوا ذلك وعددهم (22) مبحوث قد صرحوا أنهم يكونوا تحت تأثير المخدر حين يقومون بضرب زوجاتهم بنسبة (72.72%)، وهي الأعلى تليها الذين نفوا ذلك وعددهم (06) بنسبة قدرت بـ (27.27%).

من خلال البيانات الإحصائية المعروضة يتضح لنا ممارسة أسلوب ضرب الزوجة من أساليب التعنيف الجسدي والتعنيف النفسي الذي يدخل في إطار التعنيف الأسري وهو تطبيق إحدى الممارسات ذات الفكر التقليدي الرجعي الذي مزال موجود في المجتمع الجزائري رغم نهى الدين الإسلامي على ذلك قال رسول الله ﷺ: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا وَخِيَارُكُمْ خِيَارُكُمْ لِأَهْلِهِ»¹.

¹ الترمذي، الجامع الصحيح، حديث رقم (1162).

كما يوضح لنا أيضا مدى انهيار النظام العلائقي لبنية العلاقات الزوجية التي تغيب فيها الأطر الشرعية التي تقوم عليها العلاقة بين الجنسين مثل السكينة والمودة. يقول الله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾¹.

وعليه فإن هذا السلوك يعتبر تجريد من مختلف القيم التي لها تأثير سلبي ينعكس على البيئة الأسرية، كم يعكس لنا مدى تجريد هذه العلاقة من مختلف الضوابط والمعايير الاجتماعية وهذا حتما يؤدي إلى تفكك بنية العلاقات الأسرية وضعف الترابط والتماسك بين أفراد الأسرة التي يتخللها فيما بعد عدم التوازن وفقدان شرعية الأدوار المنوطة.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أيضا أن ممارسة هذا الأسلوب التعنيفي قد تتخلله الكثير من العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها بما فيها تعاطي المخدرات التي تعتبر من اقوى الدوافع التي تزيد من تفشي ممارسة هذا السلوك بعيد عن التقيد بالتعاليم الدينية أو الالتزام بها، وهذا قد يرجع إلى مختلف حالات الاضطراب النفسي التي يفقد الفرد فيها سيطرته وعدم قدرته على ضبط نفسه التي ينبغي التقيد بها وفق المعايير المجتمعية مما يصعب عملية إدماجه وتكيفه مع بيئته الأسرية والاجتماعية وهذا ما يزيد من ارتفاع معدلات هذه الأفعال الإجرامية.

كما أن الفوارق الاجتماعية قد تؤدي إلى توتر العلاقة بين الزوجين مما يزيد من المشاحنات بينهم وهذا بدوره قد يدفع إلى ممارسة هذا الأسلوب.

أيضا ضعف التواصل بين الزوجين يعتبر من أهم العوامل التي تزيد من توتر العلاقة الزوجية بسبب عدم فهم كل واحد منهم للآخر مما يؤدي إلى ضغوط نفسية قد تدفع به إلى ممارسة سلوك عدواني يصل به إلى حد الاعتداء سوى تعلق ذلك بالاعتداء الجسدي أو اللفظي وهي كلها أفعال إجرامية.

¹ القرآن الكريم، سورة الروم، الآية 21.

أيضا الاستقلال المادي للزوجة يعتبر من أهم الدوافع التي تسهم في ارتفاع معدل جريمة الاعتداء بالضرب خاصة إذا كان هذا الزوج لا يحسن تسيير شؤون الأسرة ولا يرشد نفقاتها بسبب سلوكياته الانحرافية كالإدمان فتضطر الزوجة إلى تحمل مسؤولية البيت وهذا بدوره يزيد من حدة التوتر بينهم مما قد يعرضها إلى الضرب.

تدني المستوى الاقتصادي وعجز رب الأسرة عن تلبية حاجات الأسرة قد يزيد من حدة توتر العلاقات الزوجية بسبب عدم توفير متطلبات الأسرة وهذا يزيد من كثرة المشاكل بين الزوجين وبذلك قد يدفع بالزوج إلى ارتكاب هذا الفعل الإجرامي.

وعليه فإن المناخ الأسري الذي يشع فيه كثرة المشاكل والمشاحنات حتما يتخللها صراع يؤدي إلى إفراز ردود أفعال سلوكية سلبية متراكمة نتيجة الإحباط والاكتئاب النفسي الذي قد تعرض الزوجة أو الزوجة إلى البحث عن النموذج الآخر الذي يحتويهم عاطفيا خارج نطاق البيئة الأسرية وهذا ما ينتج عنه كثير من الخيانات التي غالبا ما تقود إلى ارتكاب أفعال إجرامية.

أن استخدام الممارسات اللاتربوية في حل المشكلات والنزاعات الأسرية هي أساليب فاشلة تزيد من حدة توتر العلاقات الأسرية بين الزوجين وتزيد من تفاقم خطورة الوضع حين يتم استخدام الطرق الغير شرعية كتعاطي المخدرات كإحدى الأسباب الدافعة إلى ارتكاب هذه الممارسات التي غالبا ما تدفع إلى حل الرابطة الزوجية وتؤدي إلى انهيار الوحدة الأسرية التي تنشئت فيها الأدوار بسبب إقدام الزوج على تعاطي المخدرات أو الإدمان عليها، كما أن ضعف الوازع الديني إلى أغلب هؤلاء الأزواج إضافة إلى عدم تحملهم لمسؤولية الدور التي تقع على عاتقهم وهذا يولد الصراع الذي يقود إلى ارتكاب الجريمة، بإضافة إلى ضعف شخصية بعض الأزواج يدفع بهم إلى تعاطي المخدرات اعتقادا منهم أنها تعزز ثقتهم بأنفسهم وتحسن مزاجهم وهذا التصرف الغير أخلاقي مما قد ينجر عنه ارتكاب هذا الفعل الإجرامي وعليه فإن التجريد من القيم الأخلاقية قد يكسب بعض الأزواج سلوكيات لا أخلاقية تسلب منهم الإرادة ويؤثر ذلك على شخصيتهم ويزيد من شعورهم بالدونية.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

أيضا عدم التكافؤ بين الزوجين يزيد من حدة الخلافات بين الزوجين مما يؤدي إلى حالات عزوف أحد الأطراف عن الآخر وهذه الوحدة قد تدفع بالزوج إلى اللجوء لتعاطي المخدرات ومن ثمة ممارسة جريمة الضرب ضد زوجته.

جدول رقم (37): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا قدمت زوجتهم شكوى ضدهم

الإجابات	التكرارات	النسبة %
نعم	18	33.33
لا	36	66.66
المجموع	54	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذا قدمت زوجتهم شكوى ضدهم، حيث نفى ما عددهم (36) مبحوث ذلك بنسبة قدرت بـ (66.66%) وهي الأعلى، تليها الذين أكدوا ذلك وعددهم (18) مبحوث بنسبة قدرت بـ (33.33%).

من خلال البيانات الإحصائية المعروضة في الجدول أعلاه يتضح لنا أن المجتمع الجزائري الذي تعتبر فيه العادات والتقاليد هي من أهم الركائز الأساسية في بنية علاقته المجتمعية وهي الإطار المرجعي الذي يمكن الاعتماد عليه في بنية النمط السلوكي للفرد إلا أنه تتخلله بعض مظاهر التغيير في نمط الفكر القيمي للفرد والأسرة على حد سواء.

تحرر المرأة الذي يعتبر أيضا دافعا مساهما في تغيير الفكر المجتمعي وتحويله من مجتمع متحفظ إلى مجتمع متحرر، حيث أن المرأة في وقت مضى لم تكن تستطيع فيه تقديم شكوى ضد زوجها، وعليه فإن الفكر التحرري لدى المرأة والمطالبة بحقوقها متحدية بذلك القيم والعادات التقليدية التي تعيق تقدمها، ولد نوع من الصراع نتيجة تمرداها عن الفكر التسلطي وممارسات العنف والتعنيف.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

إضافة إلى الاستقلالية المادية للمرأة أحدث كثير من التغير والثورة ضد القيم التقليدية التي كانت المرأة خاضعة لها، ومعارضة المعايير الهشة، وفرض المرأة لمكانتها حررها من المكانة الهامشية المقتصرة فقط عن الزواج والإنجاب ورعاية الأبناء.

أيضا من الأسباب التي قد تدفع بالمرأة إلى تقديم شكوى، التغير الحاصل على مستوى القيم الاجتماعية في حد ذاتها التي غيّبت فيها بنية العلاقات الزوجية إلى حد بعيد، بعد أن كانت مقتصرة فقط على زواج الأقارب التي يتم فيها مراعاة الجانب العلائقي والقرايبي بين الطرفين هذا ما أشار إليه روبرت ميرتون في نظريته حيث اعتبر عدم تحقيق الأهداف المشروعة قد ينتج عنه رد فعل وهو نتيجة للفجوة الاجتماعية التي يسعى الفرد إلى تحقيقها (كالاستقرار الأسري أو الاحترام) بين الوسائل المشروعة.

جدول رقم (38): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان توتر للعلاقة الأسرية مع زوجتهم

يدفع بهم إلى ارتكاب إحدى هذه الجرائم

النسبة %	التكرارات	الإجابات
9.67	03	السرقه
25.80	8	الضرب
3.22	1	القتل
6.45	2	التهديد
6.45	2	الجروح
48.38	15	المخدرات
99.97%	31*	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

* 31 عدد المبحوثين الذين أجابوا بتوتر العلاقة مع زوجاتهم.

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذا كان توتر العلاقة الأسرية مع زوجتهم يدفع بهم إلى ارتكاب إحدى هذه الجرائم، حيث سجلت أعلى نسبة قدرت بـ (48.38%)، وكانت حول جرائم المخدرات تليها الترتيب الثاني بنسبة قدرت بـ (25.80%)، حول جرائم

الضرب في حين سجلت جرائم السرقة نسبة قدرت بـ (9.67%)، في الترتيب الثالث تليها جرائم التهديد وجرائم الجروح في نفس الترتيب الرابع بنسبة قدرت بـ (6.45%)، وفي الأخير سجلت جرائم القتل نسبة قدرت بـ (3.22%)، وهي الأقل نسبة معبر عنها. نستقرأ من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه:

أن جرائم المخدرات والضرب تأتي في الترتيب الأول من بين الجرائم التي كانت نتائج التوتر العلاقة بين الزوجين وقد يرجع ذلك حسب تصورنا وتقديرنا إلى:

الإدمان على المخدرات الذي غالبا ما ترتبط بفشل الفرد في تحقيق متطلباته المادية نتيجة عدم قدرته على أداء عمله بشكل منتظم ومستمر وعليه فإن الحاجة قد تكون سببا يزيد من توتر العلاقة الزوجية مما يدفع بالزوج إلى ممارسة مختلف الجرائم الضرب في محيطه الأسري أو خارجه، ومن خلال الاطلاع على مختلف الادبيات التي تناولت مدى الإضرار التي تلحقها عملية الإدمان والسكر وعلاقتها بالسلوك الإجرامي هي دراسة "جونس في انجلترا حيث أظهرت نتائج الدراسة أن (82%) جرائم الاعتداء و(60%) من جرائم القتل و(50%) من جرائم الاغتصاب ارتكبها أشخاص في حالة سكر وإدمان"¹.

كما أن توتر العلاقة بين الزوجين الذي أفضى إلى إحداث هذه الجرائم قد يكون بسبب عدم تقبل الزوج لإشراك زوجته في اتخاذ سلطة القرار المتعلقة بتسيير شؤون الأسرة مما يولد صراع قد يؤدي إلى الشجار بين الأزواج وينتهي بالضرب كإحدى هذه الجرائم إضافة إلى هشاشة الوضعية العلائقية بين الزوجين التي قد تؤدي إلى إحداث جرائم الآداب الغير أخلاقية مما ينجر عنه ارتكاب جرائم الاعتداء دفاعا عن الشرف كجرائم القتل وهذا ما أشار إليه كل من كل من اميل دوركايم حين رأى ان الجريمة قد تنتج عن حالة من الانومي أي غياب المعايير أو تفكك الضوابط الاجتماعية والتي تحدث نتيجة أزمات أو اضطرابات في حياة الفرد مثل توتر العلاقة الزوجية وأشار إليها كذلك وترفيس هيرشي حين نظر إلى الجريمة على أنها تحدث نتيجة ضعف الروابط الاجتماعية.

¹ إبراهيم أكرم، نشأت علم الاجتماع الجنائي، مطبعة النيزك، بغداد، 1998، ص 78.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

جدول رقم (39): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كانوا يقومون بضرب أبنائهم

الإجابات	التكرارات	النسبة %
دائما	14	25.92
أحيانا	23	42.59
أبدا	17	31.48
المجموع	54	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذا كانوا يقومون بضرب أبنائهم، حيث كانت الإجابة أحيانا هي الأعلى بنسبة (42.59%)، في الترتيب الأول تليها الإجابة أبدا بنسبة (31.48%)، في الترتيب الثاني وفي الأخير كانت الإجابة دائما بنسبة (25.92%). وهنا ندرك عدم تجسد النموذج في الخطاب الحنون والتربية بالحكمة والتوجيه السلس، تفقد إليه كثير من الأسر، على الرغم من أن الدين الإسلامي حث على التوجيه والموعظة الحسنة والترشيد البناء قال الله تعالى: ﴿يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾¹. وكرّس في قانون العقوبات الجزائري في المادة (269) قد أقر بالعقوبة من (01) سنة إلى (05) سنوات حبس وقدر غرامة مالية قدرها من (500) إلى (5000) دج كل من يقوم بضرب أو جرح قاصر لا يتجاوز (16) سنة، إلا أن استخدام الضرب كوسيلة ردعية من طرف الآباء ينتهجه الكثير من الآباء لتقويم سلوك أبنائهم الذي قد ينتج عنه ردود أفعال غير سوية نتيجة أسلوب التعنيف الذي يتلقاه الأبناء، لأن الترسيع لعملية التعنيف والضرب قد تولد إحباطات نفسية تؤثر على شخصية الفرد وتتبعه في مختلف مراحل حياته الشخصية التي يفقد فيها تقديره لذاته.

كما أن الأسلوب السيء نتيجة الضرب والقسوة قد تولد سلوك عدواني وبالتالي شخصية مرضية يترتب فيما بعد، أفعال إجرامية تتحمل الأسرة عواقبها.

¹ القرآن الكريم، سورة لقمان، الآية 13.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

وعليه فإن الضعف في تكوين النسيج الأسري والمجتمعي هو نتيجة لاستخدام أساليب وممارسات التعنيف لتقويم سلوك الفرد يؤثر على التوازن النفسي مما يعزز الشعور السلبي كالكرهية والحقد والحزن والخوف وغيرها الذي يفقده الثقة في نفسه وهذا بدوره يجعله غير قادر على بناء علاقات اجتماعية، وبالتالي فإن هذا الخلل في حالته النفسية قد يترتب عنه سلوك عدواني ويضعه في طريق الجريمة، كما أنه قد يترتب عنه ترك ندبات تخلق منه فرد معاق نفسا وهذا يسهل لهم أن يسلكوا مسلك الجريمة.

إن ضعف العلاقات والروابط بين الوالدين والأبناء والقصور في المعاملة والسلطة والتقصير في أساليب التنشئة الأسرية هي أساليب غير شرعية ترسخ القيم والمعايير الخاطئة التي يمارسها الفرد فيما بعد في محيطه الأسري والاجتماعي على حد سواء وهذا بدوره يتيح لهم الفرصة الأكبر لارتكاب الأفعال الإجرامية على مختلف أنواعها من خلال تقليده للأنماط السلوكية السيئة.

كما أن عدم التوافق الاجتماعي هو افراز للممارسات الغير سوية لمختلف أساليب التنشئة الاجتماعية السليمة وهذا حتما يقود إلى الفرار من المنزل والإدمان على المخدرات وبالتالي الولوج في عالم الجريمة.

إضافة إلى ذلك فإن هذا الأسلوب يضعف العلاقات بين الأبناء والآباء ويقلل من عملية التفاعل بينهم وهذا ما يولد فجوة عاطفية تلزم الأبناء على البحث عن البديل الذي يحتويهم. أن ضعف التواصل والتفاعل وعدم الاتزان في عملية التنشئة قد يزيد من قابلية الفرد تجاه الانحراف والجريمة في حالة ما إذا تعرض إلى الإحباط أو نتيجة عدم قدرته على التكيف وفق محيطه الأسري والاجتماعي وهذا بسبب الممارسة المستهجنة من طرف الآباء على الأبناء خلال مراحل حياتهم الأولى خاصة.

وبذلك فممارسة أسلوب الضرب حتما يؤدي إلى ضعف علاقة التواصل والاتصال والتفاعل بينهم كما يؤدي إلى ضعف التماسك العاطفي وهذا قد يفرز عنه ارتكاب أفعال

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

إجرامية نتيجة توجههم نحو جماعة الأقران أو محاولة بحثهم عن البديل الذي يحتويهم، وهذا ما أشار إليه دوركايم حين تكلم عن الانوميا.

جدول رقم (40): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان يدمن أحد أفراد الأسرة على الكحول والمخدرات مع كيفية التعامل معهم داخل أسرهم

الإجابات	التكرارات	النسبة%	كيفية التعامل مع الفرد المدمن	التكرارات	النسبة%
نعم	76	58.01	تجاهل	11	14.47
			عادي	23	30.26
			توتر العلاقة	42	55.26
لا	55	41.98		00	00
المجموع	131	%100	المجموع	*76	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

*76 عدد المبحوثين الذين أجابوا بنعم.

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذا كان يدمن أحد أفراد الأسرة على الكحول والمخدرات مع كيفية التعامل معهم داخل أسرهم، حيث سجلت أعلى نسبة أكد فيها المبحوثين ذلك بـ (58.01%) في حين نفى آخرون ذلك بنسبة قدرت بـ (41.98%). معربين عن كيفية التعامل معهم حيث كانت في الترتيب الأول توتر العلاقة والتي سجلت أعلى نسبة قدرت بـ (55.26%)، في حين هناك من عبروا عن أن أسرهم تتعامل معهم بشكل عادي وقد كانت في الترتيب الثاني وتم تسجيل نسبة قدرت بـ (30.26%) أم الترتيب الثالث والأخير فقد عبروا عن تجاهل أسرهم لهم و قدرت النسبة (14.47%).

إن إدمان أحد أفراد الأسرة على الكحول والمخدرات يعد أمراً خطيراً لما يتخلله من الآثار الجانبية التي تنعكس بالسلب على الأسرة وعلى المجتمع، فسلامة الأسرة مرهون بسلامة المجتمع، والأسرة كنظام اجتماعي له خصوصيته التي تميزه عن باقي النظم الأخرى لما تحمله من روابط زوجية وكذلك تفاعل في بناء الأدوار المنوطة، وعليه فإن مشكلة الإدمان

من المشكلات التي تؤثر في بناء المجتمع وأفراده حيث يتضح مدى خطورتها في ما يترتب عنها من مخلفات تنعكس سلبا على شتى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية للمجتمع، وهذا يظهر جليا من خلال تنامي معدلاتها، فالظروف الأسرية الغير ملائمة مثل توتر العلاقات الأسرية أو التنشئة الأسرية الخاطئة أو أقران السوء أو انحراف أحد الوالدين أو الهروب من ضغوط الحياة مع عدم القدرة على التكيف الأسري مع العالم الخارجي والاجتماعي أو الشعور بالدونية والاحتقار من طرف أفراد الأسرة للفرد المدمن كلها عوامل تسهم في توجه الفرد نحو الإدمان والمخدرات وبالتالي الجريمة.

إن إدمان أحد أفراد الأسرة يعكس لنا مدى ضعف الوازع الخلقي والديني للأسرة التي يتعاطى أفرادها الكحول والمخدرات، حيث أن عدم التمسك وعدم الالتزام بالمبادئ الإسلامية كلها تعكس لنا عدم الاهتمام الكاف وإهمال الآباء لأبنائهم وعدم الاهتمام بهم وبمشكلاتهم ومستقبلهم، إضافة إلى أن في حالة إدمان أفراد الأسرة على الكحول والمخدرات قد يتأثر الأبناء بسلوك والديهم بشكل كبير وهنا يتعلمون منهم هذا السلوك الغير المرغوب عن طريق التقليد والتجريب وحب الاكتشاف خاصة وأن كثير من الدراسات الاجتماعية والنفسية قد ابانت أن حب الاكتشاف من أهم العوامل المشجعة كأسلوب متبع من قبل هؤلاء الأفراد وهذا بدوره يؤكد لنا غياب الوعي وعدم الدراية الكافية بمدى نتائج هذه الجريمة وهذا يعيق عملية التكيف للأسرة وتخل بالنسق العام، وهذا ما أشار إليه غابريال تارد في نظرية التقليد.

إن المعاملة السيئة تجاه الفرد المدمن مع عدم تفهمه وعدم تقديم الدعم والتوجيه الرشيد هي من العوامل التي تزيد من توتر العلاقة بين الفرد وأسرته، وبذلك فشعور الفرد بالضعف هو في الأساس مرض نفسي يتطلب علاج، كما أن غياب الرقابة الأسرية تجاه الفرد المدمن قد يدفع به إلى مزيد من التعاطي والإدمان وهنا يبرز لنا مدى التفكك والجفاء العاطفي الذي يعاني منه الفرد المدمن وهو بحاجة إلى التعاطف والتضامن العائلي وهذا ما يزيد من حدة الانعزال لدى الفرد المدمن مما يؤثر على حالته النفسية التي تكون فيها ردود أفعال عكسية تجاه أفراد أسرته، وهذا يزيد من حدة توتر العلاقات الأسرية بينهم.

كما أنه يتبين لنا أيضا أن إلقاء اللوم والإدانة وغلق باب الحوار وعدم إعطاء الفرد المدمن فرصة للإفصاح عما بداخله يجعله يكبت مشاعره، وهنا نستطيع القول أن عدم

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

الإنصات والإصغاء للفرد المدمن يفقده مفتاح التواصل بينه وبين أفراد أسرته مما يزيد من تفاقم المشاكل وبالتالي توتر العلاقة بينهم، وبذلك فإن غياب الوعي وعدم اهتمام الأسرة بالأساليب العلاجية التي ينبغي على الفرد المدمن متابعتها يزيد من خطورة هذا الوضع ويفسح المجال لارتكاب الأفعال الإجرامية دون قيد.

كما أن الخوف المجتمعي وشعور الأسرة بالنظرة الدونية التي تقلل من قيمتهم في المجتمع جعل الأسر تتستر على الأفراد المدمنين ولا تتقلهم للمراكز العلاجية لتلقي العلاج وهذا ما يزيد من خطورة الوضع الذي يدفع إلى توتر العلاقة الأسرية بشكل مستمر بين الفرد المدمن وعائلته وهذا بدوره يدفع إلى ارتكاب الجريمة على مختلف طبيعتها بالإضافة إلى أن عدم المتابعة من طرف أفراد الأسرة وعدم رصد تصرفات وسلوكيات الفرد المدمن قد تفسح له المجال وتحفز العوامل الخارجية التي تزيد من حالة الانتكاس للفرد المدمن الذي يحتاج إلى الدعم الاجتماعي وإلى تقوية صلة الروابط الأسرية بينه وبين أفراد أسرته وبذلك يمكن أن نقول أن البيئة الأسرة تلعب دورا حاسما في التقليل أو ارتفاع حدة التوتر للعلاقات الأسرية بين الفرد المدمن وأسرته وبالتالي دفعه إلى مسلك الجريمة.

جدول رقم (41): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا ارتكب أحد أفراد أسرته جريمة اعتداء مع طبيعة هذا الاعتداء

الاجابات	التكرارات	النسبة%	طبيعة الاعتداء	التكرارات	النسبة%
نعم	84	64.12	السرقه	12	25
			الضرب	02	41.66
			التهديد	1	2.08
			الجروح	4	8.33
			القتل	00	00
لا	47	35.87	المخدرات	11	22.91
				00	00
المجموع	131	%100	المجموع	*84	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS²²

* 84 عدد الإجابات بنعم.

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذا ارتكب أحد أفراد أسرته جريمة اعتداء مع طبيعة هذا الاعتداء، حيث سجلت أعلى نسبة قدرت بـ (64.12%) أكد فيها المبحوثين ذلك في حين نفى آخرون ارتكاب جرائم الاعتداء من قبل أحد أفراد أسرهم بنسبة قدرت بـ (35.87%)، معربين على أن هناك تنوع في طبيعة الجرائم المرتكبة حيث سجلت أعلى نسبة كانت في الترتيب الأول قدرت بـ (41.66%) المتمثلة في جرائم الضرب، في حين عبر آخرون بنسبة قدرت بـ (25%) والمتمثلة في جرائم السرقة وقد احتلت الترتيب الثاني، تليها في الترتيب الثالث نسبة قدرت بـ (22.91%) والمتمثلة في جرائم المخدرات، أما عن جرائم الجروح فقد مثلت نسبة قدرت بـ (8.33%) وقد احتلت الترتيب الرابع في حين تم تسجيل نسبة (2.08%) من الجرائم التهديد في الترتيب الأخير المتعلق بطبيعة جرائم القتل لم يتم تسجيل أي نسبة (منعدمة).

ما يمكن أن نستقرأه من خلال الإحصائيات المعروضة أن ما يتخلله دخول أحد أفراد الأسرة السجن خاصة إذا كان أحد هؤلاء الأفراد هو العائل فإن الأثر السلبي على الحياة الأسرية مع حالة الفقد التي تعيشها الأسرة قد يصحبها كثير من الآثار السلبية نتيجة غياب المسؤول الأول عن تسيير شؤونها، وبذلك فإن ما يخلفه هذا الفقد من آثار اجتماعية واقتصادية قد تحدث آثار نفسية للفرد مما يولد لديه نوع من الانكماش النفسي، كما أن العجز الذي يلحق بميزانية الأسرة قد يكون عبء ثقل عليها مما قد يدفع بهم لمحاولة تغطية هذا العجز بالطرق التي تراها تكف حاجاتها.

وعليه يمكن القول أن ما يشكله المحيط الأسري يكون له انعكاسات على تصرفات وسلوكيات الأبناء التي تظهر بشكل مضاد للمجتمع تؤدي به إلى الانحراف ومن ثمة الجريمة وهذا نتاج خروجه عن الجماعة.

وقد يرجع ذلك حسب تقديرنا إلى:

– الضغوط التي قد تعترض الفرد في محيطه الأسري والاجتماعي والتي تكون سببا في جعله فردا عدوانيا.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

- كما أنه حسب تقديرنا أن الفقر والبطالة التي تعيشها أسر المبحوثين ينعكس سلباً عليهم ويؤثر على سلوكياتهم نتيجة الفاقة والحاجة وعدم قدرتهم على تلبية مطالبهم الأسرية وهذا دافع إلى ارتكاب جرائم الاعتداء كالسرقة.
- كما أن ضعف الدخل الأسري وتدني مستوى العيش قد يدفع ببعض منهم إلى العمل الإضافي لتوفير دخل آخر للأسرة وهذا بهدف البحث عن الرزق السريع.
- كما أن حالات التشرد والعمالة في سن مبكرة يجعل الفرد في مقارنة مع بقية أقرانه خاصة في ظل تواجد الإغراءات المتزايدة في الحياة مما يدفع بالبعض إلى البحث عن تحقيق رغبتهم وعلى هذا الأساس يبرز لنا الخلل في عملية التنشئة الأسرية التي تفقد الأسرة فيها وظيفتها مما يتخللها توتر للعلاقات الأسرية وهذه كلها مؤشرات مساعدة إلى ارتكاب الجريمة وتؤدي إلى تفاقم جرائم الضرب.

1-3- عرض وتحليل نتائج الفرضية الثانية: للعلاقات الأسرية علاقة بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري:

جدول رقم (42): يبين استجابات المبحوثين حول كون الوالدين على قيد الحياة

الإجابات	التكرارات	النسبة %
نعم	105	80.15
لا	26	19.85
المجموع	131	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول كون والديهم على قيد الحياة حيث عبر ما نسبته أن (80.15%) منهم بأن والديهم على قيد الحياة في حين قدرت ما نسبته (19.85%) من المبحوثين الذين يفقدون أحد والديهم أو كلاهما.

وتعتبر الأسرة بمثابة الإطار العام الذي يعزز فيه الفرد مدى استقراره في بيئته حيث يطمح فيها أن يسود السلام الداخلي وعليها تقوم التنشئة الاجتماعية، فهي المحيط الأول للتنشئة

وترسيخ القيم ولقد أشار القرآن الكريم إلى مكانتها بقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾¹.

غير أن غياب التماسك الأسري يضعف قدرة الأسرة في ممارسة مهامها وهذا قد يؤدي إلى خلل في البناء الأسري والبناء السلوكي للأفراد، ومع تراكم كثير من العوامل والظروف تتراجع فعالية الروابط بين أفرادها مما قد يؤدي إلى عدم استقرارها ويدفع إلى الانحراف أو الجريمة، ومن خلال ما تم عرضه يمكن أن نستقرأه من الجدول أعلاه أنه:

وجود التصدع الداخلي للبيوت الأسرية التي رغم وجود الآباء إلا أن هناك قصور في بنيتها الداخلية مما يدخلها في حالة ألا وظيفية ويزيد من حالات الانسياب الداخلي بسبب التفكك بين أفرادها فيما بينهم.

وعليه فقد يعزى السبب الذي يدفع الفرد إلى ارتكاب جرائم الاعتداء هو فقدان المناخ الملائم لاستقرار الأسري وعدم وجود العواطف المتبادلة التي تحمل مشاعر الود والاحترام وهذا بدوره يقود إلى كثير من النزاعات الأسرية التي تزيد من حدة الجفاف العاطفي، مما يضعف الاتصال داخل الأسرة، لأن أهمية التماسك الأسري الداخلي يعتبر من الدعائم الأساسية التي نرى ثمارها في تربية الأبناء.

إن العلاقات الغير متوازنة في الأسرة خاصة في ظل وجود الآباء قد يدفع بالأبناء إلى انشغالهم عن والديهم مما يقلل درجة التفاعل بينهم وهذا بدوره يضعف نسيج العلاقات الأسرية، إضافة إلى انشغال الآباء بعملهم وغيابهم لفترات طويلة عن المنزل خاصة في ظل وجود عمل الزوجة يكون التأكيد على أن الوجود هو وجود صوي فقط.

وعليه فإن فقدان أحد الوالدين أو كليهما لا يشكل العامل الرئيسي الذي يمكن أن يدفع الفرد إلى ارتكاب أفعال إجرامية مهما كانت طبيعتها، بل أن ما يسود الأسرة من اختلالات وظيفية وما ينشأ عنها من اضطرابات للعلاقات في البنية الداخلية بين الزوج والزوجة هي نتاج لعملية تنشئة أسرية غير سليمة تقتقد إلى الترشيح والتصويب لأن ما تمثله أعلى نسبة

¹ القرآن الكريم، سورة الروم، الآية 21.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

في الجدول أعلاه يعكس مدى الوجود الصوري الذي تغيب فيه الأدوار الوظيفية لكلا الزوجين وهذا بدوره يفقد النسق الأسري اتزانته وهذا ما أشار اليك كل من اميل دوركايم في نظريته التفكك الاجتماعي حين فسّر الجريمة كنتيجة لتفكك الروابط الاجتماعية والأسرية وفقدان الضوابط الأخلاقية داخل المجتمع.

جدول رقم (43): يبين استجابات المبحوثين حول طبيعة العلاقة بين والديهم وسبب توترها

النسبة %	التكرارات	الإجابات
67.93	89	عادية
03.81	05	الظروف العائلية المادية
8.39	11	الشجار العائلي
16.03	21	المخدرات
3.05	4	سوء المعاملة
0.76	1	الغياب المتكرر
100%	131	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول طبيعة العلاقة بين والديهم وسبب توترها حيث أشارت المعطيات إلى أن طبيعة العلاقة العادية بين والديهم تأتي في مقدمتها بنسبة (67.93%)، في حين أشار آخرون إلى أن علاقة ذات طبيعة المتوترة لعدة أسباب حيث برزت المخدرات كعامل أول لتوتر بنسبة مقدرة بـ (16.03%) في الترتيب الأول تليها في الترتيب الثاني التوتر بسبب الشجار العائلي بنسبة مقدرة بـ (8.39%) في حين جاءت الظروف العائلية المادية في الترتيب الثالث معبرة عن سبب التوتر بنسبة مقدرة بـ (3.81%) تليها الترتيب الرابع سوء المعاملة بنسبة مقدرة بـ (3.05%) أما الترتيب الخامس فقد قدرت نسبته بـ (0.76%) كأحد أسباب التوتر المعبر عنها.

تقوم الأسرة على شبكة من العلاقات المتداخلة، وفي مقدمتها العلاقات الزوجية التي تعد أساس الاستقرار والتماسك الأسري وقد أشار القرآن الكريم إلى ذلك في قوله تعالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾¹، وهو ما يؤكد أن السكن والمودة يشكلان القوام الأساسي الذي ترتكز عليه الأسرة، كما أن طبيعة العلاقة العادية التي يظل أحد الأطراف يقدم تنازلات من أجل الحفاظ على البناء الأسري هي في الغالب متوترة داخليا وينجر عنها الكثير من الضغوطات النفسية التي تظل حبيسة لدى أحد الأطراف وتتعرض على استقرار النفسي للأبناء، لأن العلاقة بين الوالدين تتضح مدى متانتها ومعالمها من خلال ما يسودها من مشاعر ود واحترام ومدى الرباط الذي يجمع بينهم لأن طبيعة العلاقة السائدة بينهم هي التي تحدد مدى تشبع الطرفين بالقيم الاجتماعية التي تحافظ على مكانة كل طرف داخل محيطه الأسري.

إن العلاقة التي تكون بين الوالدين ذات توتر ومتشعبة بالجفاف الذي يقتل الود بين الطرفين غالبا ما يؤثر على نفسية أحد الأطراف أو ينعكس على الأفراد الذين يعيشون تحت سقف واحد لأن العلاقة المضطربة بين الآباء تخلف حتما آثار سلبية على كلا الزوجين والأسرة بشكل عام على المدى القصير أو الطويل وبذلك تشهد هذا الأسر مختلف الأساليب الغير سوية في المعاملة الزوجية مما يخلق ردود أفعال غير متوقعة من كلا الطرفين.

وفي نفس السياق حسب تصورنا فإن الأسرة الجزائرية قد خضعت إلى تحولات كبرى في بنيتها سوى تعلق ذلك بالوظيفة والدور أو من خلال طبيعة وشبكة العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة، ناهيك عن طرق التنشئة الاجتماعية وبذلك فإن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شهدتها الأسر الجزائرية في مختلف مراحلها أثرت على القيم الاجتماعية والمعايير والضوابط الأخلاقية التي غيرت من نمط العلاقات الأسرية التقليدية ليشكل نمط الحداثة المستحدثة التي أصبحت تميل فيه المرأة إلى فرض سلطتها وفرض رأيها وقراراتها مما ولد نوع من الصراع بين الطرفين والذي انعكس سلبا على الاستقرار الأسري، وبذلك يؤثر على نفسية الأبناء مما يدفع بهم إلى الوقوع في منزلقات المحيط الخارجي الذي يلقي بهم إلى عالم الجريمة وهذا ما أشار إليه

¹ القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 87.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

كل من اميل دوركايم في نظرية اللامعيارية حين أقر أن الأنومي تظهر عندما تضعف القواعد والمعايير الاجتماعية التي تنظم سلوك الأفراد، وقد تتأثر سلبا بعدة أسباب مما يؤدي إلى توتر العلاقات الزوجية فتقد الأسرة توازنها وفي ظل هذا الاضطراب قد تكون بيئة خصبة لظهور مشكلات اجتماعية بما فيها الجريمة، لأن ما أظهرته المعطيات الإحصائية في الجدول أعلاه تشير إلى من أبرز أسباب توتر العلاقة الزوجية هي المخدرات، وعلى هذا يمكن القول أن:

الإدمان على المخدرات من طرف رب الأسرة غالبا ما تسوء بسببه الأحوال الأسرية بسبب الحالة النفسية المتوترة التي تقحم الأفراد في جو أسري ملوث يتخلله التوتر وهذا يدفع بأفرادها إلى التشرذم ويدفع كذلك بالفرد المدمن إلى ارتكاب أفعال إجرامية مختلفة سوى تعلقت بالآداب أو غيرها حيث يشهد المجتمع كثير من حالات الطلاق أو الانفصال بسبب تعاطي المخدرات والإدمان عليها، مما يكثر الشجار داخل الأسرة ويقل التفاهم وتغيب فيه دور العملية الاتصالية والتفاعلية بين الأسرة والفرد المدمن وهذا بسبب عدم المحافظة على المقومات الأساسية للتماسك الأسري فتتولد بيئة أسرية ينشأ في ظلها أبناء محبطين ومتأزمين نفسيا ونشهد انعكاسات هذا الإحباط والتأزم خاصة على المردود التعليمي للأبناء وهذا بدوه يهيئ جو الاستعداد فيما بعد للولوج في عالم الانحراف والجريمة وهذا ما أشار إليه نظرية الضبط الاجتماعي لترافيس هيرشي التي مضمونها تركز على أهمية الروابط الأسرية والاجتماعية القوية وأن ضعفها يؤدي إلى الانحراف والجريمة.

جدول رقم (44): يبين استجابات المبحوثين حول موقفهم تجاه توتر العلاقة بين والديهم

النسبة %	التكرارات	الإجابات
13.74	18	اللامبالاة
9.92	13	محاولة الإصلاح بينهم
27.48	36	الهروب من المنزل
16.03	21	الشعور بالقلق
32.82	43	تعاطي المخدرات
100%	131*	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

* عدد المبحوثين 131 اثناء وجود والديهم على قيد الحياة في تلك الفترة.

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول موقفهم تجاه توتر العلاقة بين والديهم حيث سجلت في الترتيب الأول بتعاطي المخدرات وهي أعلى نسبة مقدرة بـ (32.82%) تليها في الترتيب الثاني، الذين عبروا عن موقفهم تجاه توتر العلاقة بين والديهم بهروبهم من المنزل بنسبة مقدرة بـ (27.48%) أما في الترتيب الثالث فقد كانت النسبة مقدرة بـ (16.03%) حول الذين عبروا عن موقفهم تجاه توتر العلاقة بشعورهم بالقلق وفي الترتيب الرابع، فقد سجلت نسبة مقدرة بـ (13.74%) من الذين عبروا عن موقفهم تجاه توتر العلاقة بين والديهم باللامبالاة في الترتيب الأخير فقد سجلت نسبة مقدرة بـ (9.92%) حول الذين عبروا عن موقفهم تجاه توتر العلاقة بين والديهم بمحاولة الإصلاح بينهم وهي الأقل.

رغم أهمية الأسرة باعتبارها الحاضنة الأولى والأساسية للوقاية من مختلف السلوكيات الغير قيمة إلا أن ضعف تماسكها قد يقود بعض أفرادها إلى البحث عن منافذ هروب أو متنفس وما أظهرته نتائج المعطيات الإحصائية في الجدول أعلاه أن أعلى نسبة التوتر الأسري مرتبط بتعاطي المخدرات كملجأ مؤقت وعلى هذا فإن ما يمكن أن نستقرأه من خلال هذه النتائج أن:

يضطر أغلب المبحوثين إلى تعاطي المخدرات هروبا من الواقع الذي ينتمون إليه في حين نجد أن اقلية منهم يحاول الإصلاح بينهم خوفا من أن يقع ضحية تفكك أسري فيجد نفسه في منزلق الحياة، إلا أن الكثير منهم يعتبر لا مباليا بما يحدث بين والديه وهذا القصور ربما يعود إلى المعاملة القاسية التي تلقاها الفرد أثناء تنشئته الأولى من حياته وما عاشه من جفاف عاطفي مفتقد فيه إلى المحبة والعطف لأن أهم مرحلة يمكن أن تطبع فيها السلوك مما يجعله يفتقد إلى القواعد الأساسية التي ينبغي أن ترسخ في ذهن الفرد.

وعليه فإن هذا التصرف يعتبر رد فعل سلبي تجاه توتر العلاقة بين والديه بسبب مشاحناتهم ألا متناهية، وفي هذا الإطار الذي من المفروض أن تبدو فيه الأسر هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن غرس القيم والمعايير الاجتماعية يقحمها في صراع التفاعلات والممارسات السلبية التي يكتسبها الفرد عن طريق والديه سوى تعلق ذلك بالاعتداء

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

أو بممارسة العنف اللفظي وغيرها من الأساليب الغير مستحبة وهذه كلها نتاج حالات التوتر في العلاقة بين الوالدين التي تبين لنا بالدرجة الأولى الأساليب والممارسات التي يتم فيها حل المشكلات الأسرية.

وبذلك فإن عدم الاستقرار هو نتاج عدم الانسجام وعدم التوافق الأسري الذي يفقد فيه الفرد ثقته بنفسه ويشعره بالإحباط والاكتئاب وهذا كله نتاج الجو الأسري الغير سليم وهذا ما أشار إليه اميل دوركايم حين أقر أن اللامعيارية تحل بالمجتمع نتيجة ما يسوده من اضطراب واختلال وظيفي في نسق القيم والمعايير الناتج عن التغيرات الحادة المفاجئة، كالأزمات الاقتصادية، أو حالات الرخاء المفاجئ، أو انهيار التكامل الأسري، ما ينشأ عنه من تفتت في سلسلة العلاقات الاجتماعية.

جدول رقم (45): يبين استجابات المبحوثين حول طبيعة العلاقة بينهم وبين والديهم

الإجابات	التكرارات	النسبة %
عادية	38	29.00
متوترة	93	70.99
المجموع	131	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول طبيعة العلاقة بينهم وبين والديهم حيث أن أعلى نسبة قدرت بـ (70.99%) كانت طبيعة العلاقة بينهم وبين والديهم متوترة في حين أن الذين عبروا على طبيعة العلاقة بينهم وبين آبائهم بشكل عادي قدرت نسبتها بـ (29%). ما يمكن أن نستقرأه من خلال المعطيات الإحصائية انه إذا كان أهم مصدر للأمن والأمان هو مدى شعور الفرد بقوة التماسك العاطفي الذي يستقيه من بيئته الأسرية لكي يمكنه من تخطي مراحل الحياة بكل عقلانية ويكتسب الاتزان النفسي السليم حتى يستطيع التكيف وفق محيطه الخارجي، إلا أنه وبالعودة إلى الجدول أعلاه يؤكد لنا مدى العوز

العاطفي الذي يفتقده الفرد من أهم مصدرين للعطاء، لأن الجفاف بين الأبناء والآباء يضعف العملية الاتصالية داخل البيئة الأسرية مما يولد هشاشة في بنية العلاقات الداخلية للأسرة. وبذلك فإن فقدان الاهتمام وفرض سلطة القرار تجاهيهم يخلق نوع من النفور وهذا ينعكس على بناء الشخصية لدى الفرد التي بدورها تكون لها انعكاسات سلبية فيما بعد وهذا يدفعه إلى محاولة فرض وجوده وإثبات ذاته خارج محيطه الأسري، أو يخلق ردود سلبية تجاه آبائهم حيث يقول أحد المبحوثين "إن علاقتي جد متوترة مع أبي وجميع أفراد الأسرة نعيش في رعب ورهب شديد بسبب معاملة أبي القاسية جدا حيث كان يقوم بضربنا رغم أننا هذا ويتحكم في كل صغيرة وكبيرة تعنيه أو لا تعنيه ثم يواصل ويقول دخلت السجن بسبب شكوى تم تقديمها من طرف والدي حيث أنني لم أستطيع أن أتمالك نفسي حين رفع يدها وضربني ففقت برد ذلك إليه مما تسببت له بجروح على مستوى الوجه ثم يعقب قائلاً لا أعلم كيف حدث هذا لكن كل ما أعلمه أنه تمادى في قسوته لنا وفي التعامل معنا وبسبب تصرفاته أصبحت مدمنا اضطر إلى تعاطي المخدرات حتى أنسى معاملته لنا". وبذلك فإن توثيق الروابط الأسرية والروابط الاجتماعية بين الأبناء والآباء سطرت قواعدها الشريعة الإسلامية.

قال الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا وَإِنْ جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾¹. لكن ما نشهده في مجتمعاتنا وما تبرهنه الإحصائيات يجعلنا ندرك أن الصراع العلائقي بين الأبناء والآباء يدفع بدوره إلى تفكك في أواصر علاقات القرى التي تتحول فيه العلاقات إلى علاقات بغض وكراهية وهذا بدوره يدفع إلى ممارسة أساليب غير أخلاقية تغيب فيها معنى القيم والمبادئ مما يدفع إلى ارتكاب جرائم اعتداء بغض النظر عن طبيعتها سوى تعلق ذلك بالضرب أو الجروح أو حتى القتل وهذا ما أشار إليه اميل دوركايم حين تكلم عن الفوضى الاجتماعية وغياب المعايير المشتركة التي تنظم سلوك الأفراد.

¹ القرآن الكريم، سورة العنكبوت، الآية 08.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

جدول رقم (46): يبين استجابات المبحوثين حول سمة توتر العلاقة بينهم وبين والديهم

النسبة %	التكرارات	الإجابات
22.58	21	شتم
43.01	40	الصمت العقابي
20.43	19	تهديد بالطرد
10.75	10	ضرب
3.22	03	اللامبالاة
100%	93*	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

*93 عدد المبحوثين الذين أكدوا وجود توتر بينهم وبين والديهم في الجدول رقم (45)

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول سمة توتر العلاقة بينهم وبين والديهم حيث أن أسلوب الصمت العقابي الذي يتبعه الوالدين كأحد الأساليب حيث قدرت أعلى نسبة معبر عنها بـ (43.01%) وهي في مقدمة الأساليب المنتهجة في التربية الأسرية وردع الأبناء، في حين فقد تم تسجيل نسب في السمة المنتهجة من طرف الآباء المتمثلة في الشتم بنسبة مقدرة بـ (22.58%) وتحلّ الترتيب الثاني، أما الترتيب الثالث فقد كان سمة التوتر متمثلة في التهديد بالطرد كأسلوب ممارس يعبر من توتر العلاقة بينهم وقد قدرت بنسبة (20.43%)، أما فيما يخص سمة الضرب فقد عبروا عن نسبة مقدرة بـ (10.75%) كأسلوب معتمد من طرف الآباء تجاه أبنائهم أم الترتيب الأخير المتمثل في سمة اللامبالاة فقد قدرت نسبتها بـ (3.22%).

إن التربية الأسرية هي التي تعكس سلوكيات الوالدين وما يصدر منهم من سمات وممارسات فعلية تجاه أبنائهم والتي تتعكس بدورها على تنمية شخصية الفرد في مختلف مراحل العمرية وهذا يترتب عليه مدى الاختلاف في نمط أسلوب التربية التي يقدمها الوالدين لأبنائهم التي تظهر فيما بعد نتائج هذا النمط في المحيط الخارجي ومن خلال التعامل والتفاعل مع الأفراد داخل المجتمع الواحد.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

كما أن استخدام مختلف الممارسات والأساليب الغير مرغوب فيها كالشتم والتهديد والصمت العقابي والضرب واللامبالاة وغيرها هي كلها أساليب تعبر عن سمة توتر العلاقة بين المبحوثين وآبائهم وهي في الأصل أساليب تربوية تمارس ضد أبنائهم، وتعتبر من الأساليب العنف المعنوي وذات تسلط تسهم فيما بعد بخلق عدم توافق نفسي بين الفرد ومجتمعه نتيجة الصراع بين مخرجات الأسرة وبين محيطه الاجتماعي، وبذلك فإن غياب استخدام الأساليب الراقية ذات المحتوى التوجيهي والإرشادي الذي يتكفل بانشغال الأبناء من أجل إعطائهم الآذان الصاغية للتعبير عما بداخلهم قد يدفع بالأبناء إلى الوقوع في مأزق الانحراف الأخلاقي والاجتماعي نتيجة هذه السمات الغير تربوية التي تسهل للفرد الانغماس في الانحرافات اللاأخلاقية والتي بدورها قد تؤدي به إلى ارتكاب أفعال إجرامية غير متوقعة. إن غياب الاهتمام وضعف الضبط الاجتماعي لسلوك الفرد يعبر بالدرجة الأولى عن الخلل الواقع في عملية التنشئة الأسرية وفي طبيعة العلاقات الغير متماسكة بين الأفراد داخل الأسرة حتما يؤدي إلى الجريمة إذا ما هيئت للفرد عوامل أخرى. وعليه فإن التغافل عن القيم الاجتماعية التي تضبط سلوكيات وتصرفات الأفراد وتحدد أدوارهم المختلفة داخل الأسرة يؤدي إلى ضعف التواصل والتفاعل بين أفراد الأسرة وهذا بدوره يؤدي إلى فوضى الأدوار ويفقد السيطرة عليكم والتحكم فيهم وهذا يسهم في ارتفاع معدلات التوتر والخلافات الفردية داخل المجتمع الواحد.

جدول رقم (47): يبين استجابات المبحوثين حول موقفهم تجاه توتر العلاقة بينهم وبين والديهم

الإجابات	التكرارات	النسبة %
اللامبالاة	14	15.05
الهروب من المنزل	42	45.16
تعاطي المخدرات	37	39.78
المجموع	*93	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS²²

*93 عدد المبحوثين الذين أكدوا وجود توتر بينهم وبين والديهم في الجدول رقم (45)

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول موقفهم تجاه توتر العلاقة بينهم وبين والديهم حيث قدرت أعلى نسبة معبر عنها بـ (45.16%) وهذا ما دفع بهم إلى الهروب من المنزل في حين قدرت نسبة المبحوثين الذين عبروا عن تعاطيهم للمخدرات نتيجة توتر العلاقة بينهم وبين والديهم بـ (39.78%) كما عبر آخرون عن عدم مبالاتهم تجاه توتر العلاقة مع والديهم وقد قدرت النسبة بـ (15.05%).

أن فقدان جسور التواصل والتفاعل هو أحد الممارسات الاجتماعية الغير السليمة التي تزيد من الصراعات العائلية بين الأبناء والآباء، لأن ضعف العملية التفاعلية بين الآباء والأبناء يضعف المستويات الاجتماعية التي تكون ردود أفعالها عدوانية تجاه أحد الأطراف وهذا قد يفرض على الأبناء عدم مواجهة الآباء فيضطرون إلى الهروب من المنزل تقاديا لتوسيع هوة المشاحنات الداخلية بينهم وهذا الهروب بدوره قد يلقي بالأبناء في الشارع مما يعرضهم للاحتكاك بمختلف الجماعات التي يستمد منها الفرد انتمائه الغير مشروع ويكتسب منهم القيم والأنماط السلوكية والمعايير التي تختلف عن نطاق أسرته ويزيد الأمر سوء عندما يكون هؤلاء الأفراد ذو سلوكيات انحرافية ومتشبعين بقيم مخالفة للمجتمع، كتعاطي المخدرات.

كما أن التقصير في عملية التنشئة والتوجيه الأسري التي تظهر أثناء العملية الاتصالية وفي عملية الإشراف وغيرها من مختلف الممارسات القيمية التي كان على الأسرة تبنيها حفاظا على تماسكها وتضامنها بعيدا عن اللامبالاة قد يخلق هذا التقصير جفاء مكتسب بين أفراد الأسرة مما يؤدي إلى فقدان المرونة في بنية العلاقات الأسرية داخل المحيط الواحد.

وفي هذا الإطار يبدو أن الوالدين هم المسؤولين بالدرجة الأولى تجاه موقف أبنائهم ضدهم لأن التقويم الرشيد تظهر مبادئه الأساسية في أولى المراحل العمرية من حياة الفرد التي تعمل من خلالها على غرس القيم والمعايير التي تتماشى مع مصالح المجتمع وتعزز مختلف الأساليب التوجيهية الرشيدة داخل المحيط الأسري للحفاظ على بنية العلاقات الأسرية، وهذا ما أشار إليه اميل دوركايم حينما اعتبر أن بنية العلاقات الأسرية والاجتماعية تؤثر على سلوكيات الأفراد.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

جدول رقم (48): يبين استجابات المبحوثين حول تمييز والديهم بينهم وبين إخوتهم

الإجابات	التكرارات	النسبة%
نعم	79	60.30
لا	42	32.06
أحياناً	10	7.63
المجموع	131	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول تمييز والديهم بينهم وبين إخوتهم، حيث أن نسبة (60.30%) منهم أكدوا ذلك في حين قدرت نسبة (32.06%) من المبحوثين الذين نفوا ذلك أما الذين أجابوا بأحياناً فقد قدرت نسبتهم بـ (7.63%).

إن أسلوب التمييز والتفرد الذي يمارسه كثير من الآباء في معاملة أبنائهم يعتبر من أخطر المشكلات التي تهدد التوازن الأسري، لأن المفاضلة بين الأبناء سواء في العطاء أو في الدعم أو في منح الفرص قد يخلق شعور بالظلم والحقد والتهميش لدى الأبناء هذا الشعور الذي ينمو ويتزعرع داخل المحيط الأسري مما يفرز فيما بعد بيئة أسرية سامة قائمة على الصراع والغيرة الذي قد يؤدي في بعض الحالات إلى الانحراف أو الجريمة، وهي كلها إفرازات انتقامية أو كوسيلة لأثبات الذات، هذه الإفرازات غالباً ما تضعف الرابط الأسرية تسحب الثقة بين أفرادها التي قد تستمر مدى الحياة لذلك فإن المساواة والعدل بين الأبناء يقع بالدرجة الأولى على عاتق الأبوين، لأن ما تبنته المجتمعات العربية والإسلامية بما فيها المجتمع الجزائري من قيم دخيلة التي شقت طريقها للإغراء والتي تصور الحياة المثلى للأفراد بطريقة مغلوطة وغير واقعية للأسر أدى إلى فرض وترسيخ أفكار مغلوطة واعتقاد خاطئ بعيد عن المنهج الإسلامي الصحيح وهذا بدوره أدى إلى انهيار شبكة العلاقات الأسرية الاجتماعية بالدرجة الأولى حيث قال في هذا الشأن رسول الله ﷺ: «فَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ»¹.

¹ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تح: مصطفى ديب البغا، ط3، دار ابن كثير، بيروت، 1987م، حديث رقم (2587).
مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت، د.س.ن، حديث رقم (1623)، 'باختلاف يسير'.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

إضافة إلى أن ما نشهده في مجتمعنا من تفشي هذه الميزة الغير مستحبة التي يكون فيها الأخ الأكبر في أغلب الأحيان هو من يحتل الصدارة في الاهتمام والكسب وهذا يعتبر سلوك أو رد فعل يصدر عن الآباء بطريقة مباشرة كانت أو غير مباشرة تؤثر على بقية الأبناء داخل الأسرة، حيث أن هذا السلوك قد يوغر صدور الأبناء بين بعضهم البعض أو بينهم وبين آبائهم وهذا من أبرز المفاصد التي تترتب عن أسلوب التمييز والمفاضلة الوالدية وخير دليل ما حصل بين سيدنا يوسف عليه السلام وإخوته، قال تعالى: ﴿إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا أُمِينًا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ آبَاءَنَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ ¹ اَفْتُلُوا يُوسُفَ أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا مِن بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ ¹.

لذلك فإن عدم شعور الفرد بالأمن والأمان جراء هذا التمييز قد يشعره بالقلق وهذا قد يدفع به للاندفاع نحو حماية نفسه من التمييز الذي قد يقحمه في حالات عزلة وانطواء تصل حد الكبت والشعور بالدونية والتهميش وهذا يدفعه إلى التمرد والبحث عن المناخ الملائم الذي يهيئ له الجو كرفاق السوء الذين يشجعونه على ارتكاب الممارسات الغير أخلاقية وهذا يدفع به إلى ردود أفعال عدائية تجاه بعضهم البعض، وهذا ما أشارت إليه ترافيس هرشي حين ركز على دور الروابط الاجتماعية في منع السلوك الإجرامي.

جدول رقم (49): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان يتم استشارتهم ومشاركتهم في اتخاذ القرارات

الإجابات	التكرارات	النسبة %
دائما	13	9.92
أحيانا	27	20.61
أبدا	91	69.46
المجموع	131	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

¹ القرآن الكريم، سورة يوسف، الآيات 08-09.

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذا كان يتم استشارتهم ومشاركتهم في اتخاذ القرارات حيث قدرت أعلى نسبة بـ (69.46%) عبر عنها المبحوثين بالنفي التام في حين قدرت نسبة المبحوثين الذين صرحوا بأنهم أحياناً ما يتم مشاركتهم واستشارتهم بنسبة مقدرة (20.61%) في الترتيب الثاني لتحل الترتيب الثالث نسبة (9.92%) من المبحوثين الذين أكدوا بأنهم يتم مشاركتهم واستشارتهم.

وبناء على ما سبق من النتائج الإحصائية للجدول يمكن القول بأن، الآباء هم المتفردون وحدهم باتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بالأسرة دون مشاركة الأبناء أو استشارتهم فيها وقد يرجع حسب تصورنا إلى أنه قد ينظر الآباء إلى أبنائهم على أنهم غير مؤهلين لتحمل مسؤولية شؤون الأسرة، إضافة إلى أنه قد يرجع ذلك إلى عدم نضجهم من الناحية الجسمية والعقلية والفكرية والنفسية والاجتماعية.

وعلى غرار هذا يمكن القول أن عدم فهم الأبناء وعدم استيعاب ما يتمتعون به من خصائص جديدة وثقافة عصرية خاصة في مرحلة المراهقة قد تكون محط صراع ما يجعل الفرد يفقد ثقته بنفسه لأن التقليل الثقة من طرف الآباء تجاه أبنائهم دون تقدير مسبق للعواقب قد يكلف ذلك ضعف في بنية شخصية الفرد.

وعليه فإن تفرد الآباء برأيهم دون مشاركة أبنائهم قد يترتب عنه آثار عكسية كعدم الاستجابة وعدم الرضوخ لقرارات والديهم.

إن عدم تقدير الرغبات بالنسبة للأبناء يعتبر في تصورهم هو تدخل في شؤونهم الخاصة كما أن التفرد والتزمت في تسيير شؤون الأسرة يعتبر تسلط داخلي ممارس من طرف الآباء تجاه الأبناء يؤدي فيما بعد إلى فشل التواصل الفكري والتواصل اللفظي مع انهيار في شبكة العلاقات الأسرية.

وعليه فإن صراع الأجيال الذي تقلص فيه دور الأسرة التقليدية وظهور أنماط مختلفة في البناء الأسري الحديث ولد نوع من الانشقاق في الفكر التقليدي المسيطر والفكر العصري التحرري وهذا التناقض قد يؤدي بدوره إلى بروز تحديات عميقة داخل الأسرة التي يفهمها

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

الآباء على أنها تحدي لشخصهم وبذلك يقع الفرد في مطب الصراع الذي يدفع به إلى ارتكاب الممارسات الخاطئة نتيجة تصادم الرغبات والأهداف بين الأبناء والآباء. وعليه فإن التحول الذي عرفته الأسر الجزائرية قد استدعى التحول ليس فقط من الناحية الشكلية بل حتى في بنية ومنظومة العلاقات الأسرية.

جدول رقم (50): يبين استجابات المبحوثين حول طبيعة العلاقة بينهم وبين إخوتهم

النسبة %	التكرارات	الإجابات
64.12	84	عادية
35.87	47	متوترة
100%	131	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول طبيعة العلاقة بينهم وبين إخوتهم، حيث قدرت أعلى نسبة معبر عنها بـ (64.12%) في حين قدرت نسبة المبحوثين الذين عبروا عن توتر العلاقة بينهم وبين إخوتهم بـ (35.87%).

من خلال البيانات المعروضة يتضح لنا أن طبيعة العلاقة الراهنة هي علاقة تضامنية مبنية على المودة والتعاون بين المبحوثين وإخوانهم، فالاستقرار الاجتماعي هو نتاج استثمار أسري سليم مبني على قوة الترابط الأسري بين أفرادها، لذلك فإن إدراك الفرد لذاته هو أيضا نتاج التفاعل والتواصل بينه وبين أفراد أسرته التي من خلالها يكتب سلوكياته ويتعلم من إخوته في مراحل حياته الأولى، خاصة أن لكل فرد في هذا النسق الأسري له خصوصياته التي يحاول من خلالها الاستلham والتعلم والتقليد، إن الشعور بالانتماء هو نتاج لقوة الترابط والتلاحم بينهم وهذا بدوره ينعكس على المحيط الاجتماعي، إن الدعم العاطفي والنفسي للفرد يمنحه الدافع القوي لتخطي التحديات ومختلف العوائق التي قد تعترضه في حياته اليومية وقد أشار الدين الإسلامي إلى هذا فقال تعالى: ﴿قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعُلُ لَكُمَا سُلْطَانًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنْتُمْ وَمَنِ اتَّبَعُكُمَا الْغَالِبُونَ﴾.¹

¹ القرآن الكريم، سورة القصص، الآية 35.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

فالترباط الأخوي يعزز القيم الأخلاقية من خلال تبادلهم لمختلف الأفكار والمعايير الاجتماعية المكتسبة كما أن هذا الترباط والتلاحم يسهم في نقل القيم وترسيخها داخل المحيط الأسري، وبذلك فإن نسج العلاقات الأخوية التي تتشكل في أهم بناء اجتماعي هي التي بدورها تسهم في تعزيز الوحدة والتضامن بين أفراد الأسرة الواحدة

إن طبيعة العلاقات الأخوية المشبعة بالأفكار النموذجية ومشاعر المحبة وما تحمله من معارف وتصورات مختلفة وما تتبناه من معتقدات هي في الأصل عملية تطبيع أسري. وعليه فإن أي صراعات تنافسية بينهم يؤدي إلى توتر العلاقات الأخوية التي قد تترتب عليه تنامي في درجة العداوة والصراع الذي يولد إحباط نفسي يؤدي أحيانا أما إلى الانتحار أو إلى البحث عن تشكيل علاقات مع الأقران لتعويض الدفء الأخوي.

كما أن الهشاشة في بنية الروابط العلائقية بين الأخوة قد يؤدي إلى ضعف الاتصال وبيعق عملية التفاعل الذي يؤدي بذلك إلى الاضطراب في داخل البيئة الأسرية وينجر عنه ردود أفعال وسلوكيات عدوانية قد تكون معنوية أو جسدية، وبذلك فإن هذه الطبيعة لا تقتصر فقط على رابطة الانتماء بقدر ما أنها لها ارتباط وثيق في تعزيز القيمة التفاعلية الاجتماعية وهذا من خلال الإعداد الجيد لمختلف الأدوار المنوطة داخل الوسط الأسري والاجتماعي التي سوف يعمل على تقديمها.

جدول رقم (51): يبين استجابات المبحوثين حول طبيعة العلاقة بين والديهم واخوتهم

الإجابات	التكرارات	النسبة%
عادية	63	48.09
متوترة	68	51.90
المجموع	131	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

يبين لنا الجدول استجابات المبحوثين حول طبيعة العلاقة بين والديهم واخوتهم، حيث قدرت أعلى نسبة عبرت عن توتر العلاقة بينهم بـ (51.90%) في حين عبر آخرون عن توتر العلاقة بين آباءهم وإخوتهم بـ نسبة (48.09%).

يتضح لنا من خلال البيانات المعروضة في الجدول أعلاه طبيعة العلاقات التفاعلية بين الوالدين والإخوة وما يسودها من عملية التنشئة الأسرية التي تبرز طبيعة النمط السلوكي للفرد كما تبرز أهم السمات الخلقية للبيئة الأسرية التي يتلقاها بشكل آلي من أسرته وفي التصور الإسلامي يعتبر الأبناء من أعم نعم الله على الانسان قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا فُرَّةً أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِمُنْتَقِينَ إِمَامًا﴾¹ تأكيداً على مكانتهم ومكانة صلاحهم في تحقيق رضا الوالدين المرتبط بالطبيعة العلائقية هي التي تسهم في التقويم السلوكي للفرد وهذا من خلال ما تقدمه من دعم وحماية نفسية كما تحدد مدى قوة الارتباط التفاعلي المتبادل بينهم وبذلك تبين لنا طبيعة ونمط مختلف أساليب المعاملة بين أفراد الأسرة وبين آبائهم التي ينتهجونها تجاه أبنائهم لضبط تصرفاتهم وتقويم سلوكهم، وبذلك فإن توتر العلاقة بين الوالدين والإخوة حتما لها انعكاس على نفسية بقية الأفراد الآخرين للأسرة لأن ارتكاب أفعال إجرامية هو رد فعل لنمط ممارسات الضبط الأسري المعتمد داخل البيئة الأسرية، لذلك فإن القسوة في المعاملة الوالدية وعدم التشبع الكافي بالقيم الاجتماعية السليمة ستقود حتما إلى الإخفاق في عملية التطبيع الاجتماعي السليم، إضافة إلى أن التغيرات الجذرية التي شملت البناء الأسري في المجتمع الجزائري وبحث الفرد عن الاستقلالية الداخلية والفردانية والتحرر من نمط المعايير التقليدية وسع الهوية بين الأبناء والآباء وأفرز نوع من التصدع والتوتر لبنية العلاقات الوالدية، وهذا التوتر بدوره أفرز قيم ومعايير لا أخلاقية.

وعليه فإن ارتكاب أي فعل إجرامي هو نتاج المعتقدات الاجتماعية الغير عقلانية التي تقفد إلى فن التعامل وأسلوب الحوار الراقي وإلى تعزيز التسامح والتعاون بين أفراد الأسرة فيما بينهم، إن هذا الفقد يولد نوع من الشخصية المرضية العدائية الانفعالية التي لا تستطيع التكيف الاجتماعي في الوسط البيئي السلم وهذا ما يؤدي إلى التصادم والصراع مما ينجر عنه الوقوع في الجريمة وهذا ما أشار إليه دوركايم في نظرية التفكك الاجتماعي التي فسّرت توتر العلاقات بين الوالدين والأبناء هو نتاج لضعف الروابط والقيم الأسرية أو بسبب المشكلات داخل الأسرة.

¹ القرآن الكريم، سورة الفرقان، الآية 74.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

جدول رقم (52): يبين استجابات المبحوثين حول تأثير توتر العلاقة بين أباء المبحوثين واخوانهم على علاقتهم بالمبحوث

الإجابات	التكرارات	النسبة%
نعم	71	54.19
لا	60	45.80
المجموع	131	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول تأثير توتر العلاقة بين والديهم واخوتهم على علاقتهم بهم حيث قدرت أعلى نسبة أكد فيها المبحوثين تأثير توتر العلاقة بـ (58.80%) وكانت في حين نفوا آخرون تأثير توتر العلاقة بنسبة مقدرة بـ (54.19%).

يتضح لنا من خلال الجدول أن هذا التوتر يتسم بالعدائية والصراع كما أنه توتر يوحى أيضا بوجود نوع من إثبات الحب والتضامن والتساند للطرف الآخر في حالة وجود توتر وهنا تبرز لنا روح التنافس والغيرة التي من خلالها تضطرب فيها طبيعة العلاقات الأخوية التي من المفترض أن تقوم على التسامح والتآلف.

وفي ذات السياق يمكن القول أيضا أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية على مستوى الطبيعة العلائقية للبيئة الأسرية قد أفرزت عدة تغيرات هامة في بنية العلاقة الداخلية للأسرة على مختلف المستويات التي نوعت في الأدوار الوظيفية للأسرة، وبذلك فإن القيمة الخلقية داخل البيئة الأسرية هي التي تقوم عليها صلة العلاقات الاجتماعية بالفرد وهذه الصلة هي التي تجسد لنا طبيعة التفاعل للعلاقات الأسرية المتبادلة بين أفرادها.

وعلى غرار ذلك فإن ارتكاب أي فعل إجرامي أو ممارسة أي سلوك ما هو إلا تعبير عن حدة وتوتر واضطراب في طبيعة العلاقات الأسرية التي تدفع بكثير من الآباء إلى التشبث بأرائهم وقراراتهم وفرض سلطتهم، إضافة إلى أن الاستمرار في تطبيق الأنماط التقليدية التنشئة الأسرية يولد نوع من الصراع الفكري بين التقليد والحداثة في تبني معايير جديدة

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

تتبنى مختلف القواعد والنماذج السلوكية التي تفرض إتباعها وبذلك فإن قيمة الدور الوظيفي القائم على العرف وفقدان الأسرة للمقومات الاجتماعية جعلها تفقد الموازنة بين سلطة الفكر التقليدي وسلطة الفكر الحديث وهذا الصراع هو الذي أدى حدوث شروخ في بنيتها مما أفرز توتر في طبيعة العلاقات بين أفراد الأسرة الواحدة فيما بينها مما دفع بالبعض إلى محاولة الدفاع عن معتقداته العرفية وأدى ذلك إلى حدوث أفعال إجرامية.

جدول رقم (53): يبين استجابات المبحوثين حول معرفة تكرار حدوث التوتر مع من يحدث دائما

النسبة %	التكرارات	الإجابات
28.24	73	الأب والأم
25.19	33	الأب والأبناء
2.29	03	الأم والأبناء
34.35	54	الأبناء فيما بينهم
9.92	13	أفراد آخرين
100%	131	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول معرفة مع من يتكرر التوتر دائما حيث قدرت أعلى نسبة يتكرر فيها التوتر بـ (34.35%) بين الأبناء فيما بينهم في الترتيب الأول تليها في الترتيب الثاني التي عبر فيها المبحوثين بنسبة (28.24%) حول تكرار التوتر يحدث بين الأب والأم في حين عبر آخرون عن تكرار التوتر الذي يحدث بين الأب والأبناء بنسبة مقدرة بنسبة (25.19%) في الترتيب الثالث لتحل الترتيب الرابعة نسبة (9.92%) التي عبر عنها المبحوثين أن تكرار التوتر يحدث مع أفراد آخرون لتأتي في الترتيب الأخير وهي أقل نسبة المعبر عنها من قبل المبحوثين بتكرار التوتر بين الأم والأبناء والمقدرة بنسبة (29.2%).

إن نمط التفاعل الأسري بين الأفراد تعكس لدى مدى وقوة العلاقات الاجتماعية أو انهيارها كما تعكس لنا درجة تأثيرها في عملية التطبيع وفي عملية التقويم الأسري أثناء

عملية التنشئة الأسرية التي يكتسب فيها الفرد مختلف الأنماط السلوكية سوى كانت إيجابية أو سلبية خاصة في المراحل الأولى من حياته، لذلك فطبيعة العلاقات الأسرية لها تأثير كبير في دفع الفرد إلى ارتكاب أفعال إجرامية وهذا طبقا لأنماط السلوك المكتسب والمتبادل بينه وبين مختلف أفراد أسرته.

إن الاضطراب في طبيعة العلاقات الأسرية هو أيضا يولد نوع من الضغوط التي تمارس على الأفراد وتعكس مدى انهيار الروابط الأسرية، إضافة إلى ذلك أن أساليب القسوة والتسلط والحرمان العاطفي والخلافات وسوء المعاملة تزيد من حدة التوتر العلاقات داخل المحيط الأسري، وهذا يولد سلوكيات عدوانية تدفع بالبعض إلى ارتكاب الجريمة، إضافة إلى عدم الاحتواء والإهمال والنزب والتسلط والقسوة في الغالب ترتبط بمختلف أشكال الميل الإجرامي نتيجة الإحباط الأسري الذي يتعرض له الفرد، كما أن التوتر بين الأم والأبناء قلما يتكرر لأن الأم باعتبارها منبع الدفء والحنان العاطفي التي تكون فيها طبيعة العلاقة بينها وبين أبنائها بعيدة عن العدائية واللامبالاة واتسامها بالقوة هذا يرجع إلى التواصل والحوار والتفاعل ومدى ارتباطها بالأبناء وتقبلها لتلبية مختلف حاجاتهم وعلية فإن المناخ الأسري هو الذي يعزز بدوره الروابط الأسرية بين أفرادها، إضافة إلى أن ما تمثله طبيعة العلاقات الأخوية من توتر بين الأبناء فيما بينهم تعكس لنا مدى غياب التفاعل والتواصل بينهم، إضافة إلى أنه لا يمكن التغافل على أن عدم التوافق بين الأبناء وتوترها يرجع حتما إلى طبيعة المعاملة الوالدية وتفضيل الأبناء على بعضهم البعض وهذا ما يزيد من حدة التنافس والغيرة بينهم ويخلق نوع من الصراع، وبذلك يمكن القول أن عدم الانسجام الأسري هو الذي يفقد الأسرة استقرارها ويغيب فيها المودة والاحترام المتبادل بينهم الذي غالبا ما ينشأ عنه مناخ أسري سيء.

إن توتر العلاقة الأسرية الدائمة والمتكررة على اختلاف الأسباب والدوافع يدفع حتما إلى الاضطراب في البنية الأسرية وبذلك يشكل معيار للواقع الذي ينتهجه الفرد كأسلوب معتمد في محيطه الأسري والاجتماعي، وبذلك فإن تكرار التوتر بين أفراد الأسرة وكثر الشجار بينهم والصراع على اختلاف المستويات الاجتماعية يؤدي ويدفع بالفرد إلى ارتكاب أفعال إجرامية.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

جدول رقم (54): يبين استجابات المبحوثين حول كيفية تصرفهم في حالة حدوث توتر للعلاقة بين أفراد أسرهم.

النسبة %	التكرارات	الإجابات
46.56	61	الاستياء والخروج من المنزل
38.93	51	المشاركة في الخلاف
14.50	19	اللامبالاة
%100	131	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول كيفية تصرفهم في حالة حدوث توتر للعلاقة بين أفراد أسرهم حيث سجلت أعلى نسبة عبر عنها المبحوثين قدرت بـ (46.56%) في حين عبر آخرون بأنهم يشاركون في الخلاف مع أفراد أسرهم بنسبة قدرت بـ (38.93%) وهي تحتل الترتيب الثاني أما الذين عبروا باللامبالاة فقد قدرت نسبتهم بـ (14.50%).

وعلى هذا الأساس فقد أبانت معطيات الجدول ما تتسم به أكثر الأسر الجزائرية من توتر وكيف يتصرف أفرادها في حالة حدوث أي توتر أو نزاع داخلي بينهم، وعليه فإن هذا الاضطراب يعكس لنا مدى انهيار المعايير الاجتماعية وعدم تقديرها للقيم التي ينبغي أن تسود في المحيط الأسري.

إن ممارسة سلطة القرار جعلت الفرد يتمرد على كل القواعد الاجتماعية، وعن كيفية التعامل معه كما مكنته من تجاوز الإطار العلاقات الأسرية، إضافة إلى أن هذا التوتر الذي يلقي بالفرد خارج محيطه الأسري يجعله يبحث عن جماعات بديلة تشعره بأهميته ووجوده ليعوض ما يفتقد إليه من حرمان وهذا بدوره يزيد من تشبته بتلك الجماعة التي تشبع رغباته النفسية والاجتماعية والمادية، التي تمكنه من كسب مختلف الأنماط السلوكية ويزيد الأمر سوء إذا كان أفراد تلك الجماعة يمارسون أنماط مختلفة من الانحراف والجرائم.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

إن التقصير في عملية الإشراف وفي عملية التوجيه والاعتماد على الأساليب التربوية الخاطئة في عملية التنشئة الاجتماعية وقلة التواصل والحوار البناء كلها مغيبة في عملية التقويم الأسري وهذا يظهر جليا من خلال المعطيات الإحصائية في الجدول وبذلك فإن المشاركة في الخلاف الأسري أو الخروج من المنزل أثناء توتر العلاقة بين أفراد الأسرة يؤكد لنا مدى انهيار النظام الأسري والإخفاق في عملية التربية السليمة، إضافة إلى أنه يبين لنا صراع الأدوار داخل الأسرة ومدى ضعف نسيج العلاقات الأسرية وعليه فإن أي خلل في نمط العلاقات الأسرية والقصور في الاعتماد على الأساليب الخاطئة في عملية التنشئة الأسرية حتما سيقود إلى توتر وإلى الاضطراب في البيئة الأسرية.

يؤكد توتر العلاقات بين أفراد الأسرة على تغييب الوازع الديني وعدم التمسك بالمبادئ الإسلامية، وتغييب الوعي والدور الدافع للحفاظ على الاستقرار والتماسك الأسري وهذا يؤكد لنا عدم تحمل المسؤولية وإهمال الرقابة الأسرية وتتجلى لنا مدى خطورة هذا التوتر الذي يحدث بين أفراد الأسرة من خلال طبيعة العلاقات السائدة التي تمثل ارض خصبة تسهم في اللجوء إلى ارتكاب أفعال إجرامية.

وعليه فإن أي خلل يصيب شبكة العلاقات الأسرية حتما فإنه يؤدي إلى ضعف وتعارض مع المعايير الاجتماعية وعلى هذا الأساس يتحدد وضع العلاقات الأسرية ما إذا كانت سليمة أو ينتابها قصور في بنيتها الداخلية.

جدول رقم (55): يبين استجابات المبحوثين حول كيفية معالجة التوتر داخل أسرهم.

النسبة %	التكرارات	الإجابات
6.17	05	الحوار
46.91	38	الصراخ والشتم
30.86	52	الضرب
16.04	13	التهديد والتحذير
00	00	القتل
100%	81*	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

* عدد المبحوثين الذين أقرروا بوجود توتر داخل أسرهم كما يوضح ذلك الجدول رقم (20-21).

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول كيفية معالجة التوتر داخل أسرهم، حيث قدرت أعلى نسبة بـ (46.91%)، والمتمثلة في الصراخ والشتم تليها في الترتيب الثاني الضرب بنسبة (30.86%)، تليها الترتيب الثالث بنسبة قدرت بنسبة (16.04%) متمثلة في التهديد والتحذير في حين مثلت الترتيب الرابع أقل نسبة قدرت بـ (6.17%) متمثلة في أسلوب الحوار وقد جاء في الترتيب الأخير نسبة (منعدمة) متمثلة في القتل.

إن ما يمكن أن نستقرأ من الإحصائيات المعروضة أن هناك صورة مقلقة لطبيعة العلاقات الأسرية داخل العينة المدروسة وتشير إلى وجود خلل في أنماط التواصل الأسري وقد يرجع ذلك حسب تصورنا إلى ضعف ثقافة الحوار وهو مؤشر على قصور التربية الاجتماعية، كما أنه قد يعكس لنا نمطا سلطويا أو أبويا في تسيير الحياة الأسرية هذا لا يترك مجالا للحوار أو التفاهم، كما يتضح أن هناك انتشار العنف الرمزي والمادي كوسيلة أساسية للتعامل مع المشكلات داخل الوسط الأسري وهذا يعكس وجود أزمة في القيم حيث يغيب الاحترام والتقدير بين أفراد الأسرة الواحدة، وعلى هذا فإن نتائج هذا الجدول تشير إلى أن هناك أزمة في النسيج الأسري.

جدول رقم (56): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان في اعتقادهم أن المحيط الأسري

الغير متعلم يؤثر على طبيعة العلاقات الأسرية ويؤدي ذلك إلى ارتكاب جرائم الاعتداء

الإجابات	التكرارات	النسبة %	المحيط الأسري الغير متعلم وطبيعة العلاقات الأسرية	التكرارات	النسبة %
نعم	82	62.59	نعم	30	36.58
لا	49	37.40	لا	52	63.41
المجموع	131	100%	المجموع	82*	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

* 82 عدد الإجابات الكلي بنعم.

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذا كان في اعتقادهم أن المحيط الأسري الغير متعلم يؤثر على طبيعة العلاقات الأسرية ويؤدي ذلك إلى ارتكاب جرائم

الاعتداء حيث سجلت أعلى نسبة اكدت ذلك قدرت بـ (62.59%) فيما تم تسجيل نسبة الذين نفوا ذلك بنسبة قدرت بـ (37.40%)، في حين أن الذين أكدوا ذلك صرح منهم ما عددهم (30) مبحوث بأنهم يروا أن ذلك يؤدي إلى جرائم الاعتداء، بنسبة قدرت بـ (36.58%) في حين نفى آخرون ذلك بنسبة قدرت بـ (63.41%).

وفي هذا الصدد يقول جان جاك روسو "الناس فاسدون ولو شاء لهم سوء الحظ أن يولدوا متعلمين لكانوا أكثر فسادا".

بالعودة إلى معطيات الجدول أعلاه يتضح لنا ما يتخلل العملية التعليمية في المجتمع الجزائري الذي يفتقر في مناهجه التعليمية إلى غرس القيم النموذجية التي تعمل على تمتين العلاقات الاجتماعية، وبعث الوعي الثقافي بين أفرادها، كما يعكس لنا أن طبيعة هذا التعليم لا يعمل على بعث مختلف النشاطات الاجتماعية التي تعزز التكيف الاجتماعي للفرد التي من خلالها يتعلم طرق التفاعل الاجتماعي مع الآخرين وبذلك قد يتعلم فن التعامل في محيطه الأسري والاجتماعي على حد سواء.

وعليه فإن الخلل في عملية التطبيع للمكتسبات الثقافية والتعليمية تفتقر إلى حد بعيد الترسخ القيمي الذي يقوم عليه البناء النموذجي أثناء عملية التواصل والاتصال بين أفرادها والذي من خلاله يعرف تحديد سلوكياته الاجتماعية.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن اقتصار ذلك يتم على أساس الشكل دون الاهتمام بالمضمون وهذا ما أشار إليه دوركايم في نظرية اللامعيارية التي تشير إلى أن انعدام الضبط والمعايير والقيم يعني انعدام للجانب الأخلاقي عند القيام بالسلوك.

وبذلك فإن طبيعة العلاقات الأسرية إذا كانت سيئة أو حسنة إذا كانت سلبية أو إيجابية هي مبنية على مدى تشبع الفرد بمختلف الثقافات والنماذج التعليمية المكتسبة والتي تم تلقينها خلال مراحله التعليمية وهذا ما أشار إليه كثير من الدارسين.

وبذلك فإن عدم إحاطة الفرد بالتعليم والمعرفة في إطارها المتكامل من القيم والتمثلات الاجتماعية قد يهيئ البيئة الخصبة للفرد بأن يسهم في ممارسة السلوكيات ألا أخلاقية، وعليه

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

فإن ما يخلفه سلوك الفرد من ردود أفعال ما هي الا نتاج تفاعله مع النظام الاجتماعي السائد الذي بناء عليه يتحدد طرق تعاملاته وتفاعله، وبهذا الصدد فإن فقدان الأخلاق والتربية السليمة لا يقتصر فقط على الأفراد الغير متعلمين، كما أن المستوى التعليمي يعكس مدى مختلف الأساليب والممارسات التي تنتهجها الأسرة في المعاملة والتقييم لأفرادها وبذلك فإن التعليم يعمل على تبصرت الأفعال ومحاولة تهذيب وصقل الميول السلبية الراسخة في ذهنية الفرد وهنا تأكيد على أن المستوى التعليمي "من أنه يؤثر على نوعية الإجرام فيميل به من العنف إلى اللاعنف فكلما زادت نسبة المتعلمين من أبناء المجتمع كلما أثر ذلك على نوعية الجرائم المرتكبة"¹.

جدول رقم (57): يبين استجابات المبحوثين حول طبيعة العلاقة بينهم وبين أبنائهم إذا كانوا متزوجين

الإجابات	التكرارات	النسبة%
عادية	47	87.03
متوترة	07	12.96
المجموع	54	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول طبيعة العلاقة بينهم وبين أبنائهم إذا كانوا متزوجين حيث أجاب ما نسبة ب (87.03%) بأن علاقتهم عادية في حين عبر آخرون بأن علاقتهم متوترة وقد سجلت نسبة قدرت ب (12.96%).

إن العلاقة بين الآباء والأبناء تعتبر من أهم العلاقات الإنسانية وتؤثر بشكل كبير على الحياة الأسرية وبذلك فإن الأب يمثل النموذج الأول للسلوك والقيم كما أنه يؤثر على سلوكيات أبنائه من خلال عملية التفاعل معه وهذا يسهل لهم عملية التكيف في المحيط الاجتماعي ويعمل على إعدادهم من أجل تحمل مسؤولياتهم في المستقبل ويعتبر الأبناء من أهم النعم التي يهبها الله إلى خلقه قال تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا﴾².

¹ Hanson, Mark; Educationnel, Administration and Organization Behavior, Oxford.university press, London, 1978, p78.

² القرآن الكريم، سورة الكهف، الآية 46.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

إضافة إلى أنه كلما نشئ الفرد في كنف بيئة وظروف أسرية سليمة يسودها من الرعاية والحب والاحترام فإن ذلك يشعره بالأمن ويعزز الثقة في نفسه في حين أن الفرد الذي ينشأ في ظل ظروف أسرية تتسم بأساليب القسوة والعدائية وفرض الرأي في اتخاذ القرار والتسلط والفرقة بين الأبناء حتما ستنج التوتر والاضطراب والقلق والتشتت والذبذب وعدم الاتزان والشعور بالخوف وعدم الأمان وهذا بدوره يقود إلى التمرد وإلى العدائية تجاه بنية علاقاتهم الأسرية والمجتمعية مما يسهل القيام بالأفعال الإجرامية، وعليه فإن التناغم في بنية العلاقات الأسرية والانسجام بين الأب وأبنائه يخلق مناخ يساعد على تنشئتهم تنشئة متزنة تدعم العطاء والتعاون داخل المحيط الأسري وتعزز العلاقات والترابط الاجتماعي وبذلك فإن إرساء القواعد الأساسية للتربية والتنشئة السليمة توطد العلاقة بين الآباء والأبناء وتخلق علاقة توافقية بعيدة عن الانفعالات والردود السلبية التي تقود إلى ارتكاب الفعل الإجرامية، وهذا ما وهذا ما أشار إليه سذرلاند في نظريته.

جدول رقم (58): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان هناك تواصل وحوار بينهم وبين أبنائهم

قبل دخولك السجن مع أسباب عدم التواصل في حال إجابتهم ب (لا)

الإجابات	التكرارات	النسبة %	أسباب عدم التواصل	التكرارات	النسبة %
نعم	21	38.88	توتر العلاقة مع الزوجة	17	51.51
			ضغوط مادية	06	18.18
			بعد المسكن	10	30.30
لا	33	61.11		00	00
المجموع	54	100%	المجموع	33*	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

*33 عدد المبحوثين الكلي الذين أجابوا ب (لا)

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذا كان هناك تواصل وحوار بينهم وبين أبنائهم قبل دخولك السجن مع أسباب عدم التواصل في حال إجابتهم ب (لا) حيث مثلاً ما نسبته (61.11%) منهم الذين نفوا ذلك وهي تمثل أعلى نسبة في حين قدرت نسبة (38.88%) منهم أكدوا ذلك، كما اضح عدد المبحوثين الذين نفوا ذلك وعددهم قدر ب (33) مبحوث أن من اهم الأسباب المانعة لذلك تمثلت فيها أعلى نسبة قدرت ب (51.51%)

منهم الذين عبروا عن توتر العلاقة الزوجية وهي تمثل أعلى نسبة في حين قدرت نسبة (30.30%) منهم الذين عبروا عن بعد المسكن تليها الترتيب الثالث الذين عبروا عن ضغوط العمل بنسبة قدرت بـ (18.18%).

ونستنتج من هذا أن عملية التواصل بين الآباء والأبناء تعزز غرس القيم وتنمي السلوكيات الرشيدة والسليمة للأبناء من جهة في حين أن عدم فهم الآباء للأبناء يعيق عملية التواصل والحوار بينهم وهذا يصعب تلبية احتياجاتهم النفسية والاجتماعية وكذا الثقافية والمعرفية والاقتصادية وبذلك فإن عدم المتابعة ومعرفة أهم المتغيرات الحاصلة في المراحل الانتقالية التي يتم فيها الأبناء تكوين شخصيتهم وهويتهم يؤدي إلى توسيع الفجوة بين الآباء والأبناء وبالتالي قلة في التواصل والتحاور بينهم، وعليه فإن أي إخفاق وتقصير في أداء هذه المهمة حتما سيخلف آثار غير مرغوب فيها وفي سلوك وتصرفات وردود أفعال الأبناء وقد تعمل هذه الردود على عرقلة مختلف المستويات الاجتماعية الأخرى بل قد تؤدي أيضا إلى فقدان التوازن النفسي وضعف في عملية التفاعل والتعامل الاجتماعي سوى على مستوى الحياة الشخصية أو الاجتماعية.

وبذلك فإن هذه القطيعة ترسخ في ذهنية الأبناء أفكار سلبية لذلك فإن إخفاق الآباء في التواصل والحوار بينهم وبين أبنائهم يعد خلا في الدور الوظيفي لهم، ولهذا فإن خطورة الاستمرار في الاعتماد على الأساليب التقليدية والعمل على اتخاذ القرارات المصيرية نيابة عن الأبناء بمعزل عن رغباتهم يفرز نوع من الصراع والتوتر بسبب الاختلاف في طرق التفكير والبعد النظري والإطار المرجعي للمعرفة وكلها تحديات تخلق توتر داخل البيئة الأسرية بين الآباء والأبناء، لذلك ينبغي على الآباء تعزيز ثقافة الاتصال والتواصل بينهم وبين أبنائهم وهذا من أجل ترشيدهم وتوجيههم خاصة إذا ما تم ملاحظة بعض السلوكيات السلبية التي تتناقض مع الثقافة الأسرية والمحلية للمجتمع.

كما يتضح لنا أن الأثر النفسي الذي يُخلّفه توتر العلاقات بين الزوجين على الأبناء قد يؤثر بشكل كبير على استقرار الأسرة وهذا بدوره يؤثر على شعور الأبناء بالخوف والارتباك والانعزال مما قد يضعف رغبتهم أو قدرتهم في التواصل بين الأبناء والآباء، إضافة إلى أن عيش الأبناء

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

مع أحد الأطراف قد يؤدي تقليل فرص اللقاء والتفاعل بشكل مباشر مع بعضهم البعض وهذا قد يؤدي إلى ضعف التواصل بينهم، وبذلك فإن ما يُخلفه الصراع والمشاحنات بسبب الخلافات والتوترات التي تحدث بعد الانفصال قد يكون يستغل فيها الأبناء كأحد وسائل الضغط بين الزوجين وهذا بدوره قد يزيد من مشاعر الغضب والنفور مما يضعف التواصل بين الآباء والأبناء. وعليه فإن النزعات المستمرة والتوتر بشكل دائم بين أحد الأطراف قد يؤدي إلى اقحام الأبناء بشكل أو باخر في هذه المشاحنات وهذا بدوره يشجع الأبناء بالتوتر النفسي مما قد يدفع به إلى الانحياز إلى أحد الأطراف وهذا بدوره يولد القطيعة والانفصال. إضافة إلى أن ما يحدثه الفقر مع تدهور للأوضاع المادية قد يزيد من الضغوط على الآباء وهذا بدوره قد يزيد من شحنة المطالب المادية للأبناء مما يخلق فجوة التواصل. أيضا الصرامة المفرطة والقسوة الابوية التي يحتاج فيها الأبناء إلى أبداء رغبتهم قد تحيل دون الاستماع إلى انشغالهم هذا الشعور بالقطيعة قد يدفع بالآباء والأبناء إلى التبعاد والنفور وتجنب التواصل والاتصال مما يقلل من فرص الحوار والاستجابة بينهم. إن تفكك الروابط بين أفراد الأسرة الناتج عن تلاشي القيم الأسرية يفرض سطحية العلاقات بين الآباء والأبناء مما يضعف تلبية الحاجات النفسية وهذا بدوره قد يؤدي إلى ظهور سلوكيات عدائية.

جدول رقم (59): يبين استجابات المبحوثين حول طبيعة العلاقات بينهم وبين زوجتهم وأسباب توترها

الإجابات	التكرارات	النسبة %	أسباب التوتر	التكرارات	النسبة %
عادية	23	42.59	دخول السجن	20	64.51
			التواصل السيء	04	12.90
			مصاريف المنزل	07	22.58
متوترة	31	57.40		00	00
المجموع	54	%100	المجموع	*31	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

*31 عدد المبحوثين الذين أجابوا بتوتر العلاقة.

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول طبيعة العلاقات بينهم وبين زوجتهم وأسباب توترها حيث سجلت أعلى نسبة قدرت بـ (57.40%)، حول طبيعة العلاقة متوترة تليها نسبة (42.59%) التي عبر عنها المبحوثين ان طبيعة العلاقة عادية في حين أن الذين عبروا بأن العلاقة متوترة عددهم (31) مبحوث حيث صرحوا بان سبب التوتر بسبب كان بسبب دخول السجن وهي الأعلى بنسبة قدرت بـ (64.51%)، في الترتيب الأول تليها الترتيب الثاني بسبب مصاريف المنزل بنسبة (22.58%)، وفي الترتيب الثالث والأخير عبروا عنه بسبب التواصل السيء بنسبة (12.90%).

وعلى هذا الأساس فإن يمكن أن نستقرأ من خلال الجدول أعلاه:

أن من خلال طبيعة العلاقة بين الزوجين يتبين لنا ما إذا كان هناك ترابط وتماسك عاطفي بينهم، حيث انه على الرغم من أن الدين الإسلامي قد أقر ذلك قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾.¹

إلا أن ما يمكن ملاحظته من خلال المعطيات الإحصائية أن طبيعة العلاقات يسودها الجفاف وهذا ما قد يؤدي إلى نشوب خلافات التي غالبا ما تكون نتاج لقلة التفاعل بينهم فيتربط عن ذلك التوتر والقلق وتزيد الضغوط النفسية نتيجة عدم قدرتهم على تحليل مشكلاتهم الأسرية والعمل على تفسيرها، وبذلك فإن هذه التراكمات هي نتاج البرود العاطفي للعلاقات السائدة بين الزوجين وعلى هذا الأساس يؤكد لنا أن الظروف الأسرية من حيث طبيعة العلاقات الأسرية لأسر المبحوثين يسودها أجواء تتسم بالتوتر وضعف في بنية العلاقات الأسرية أو قد يتعلق الأمر كذلك بعدة عوامل اجتماعية ترتبط بعدم تكافؤ الميول والاتجاهات أو قد يرتبط أيضا بممارسات الضبط الأسري والعنف الجسدي الذي تتعرض له الزوجة غالبا في المحيط الأسري وهذا يقود حتما إلى انعدام الكفاية الاجتماعية وفقدان الاتساق والانسجام بسبب تبادل الدور والإنتاجية أو بسبب نظرة المجتمع إلى مكانة المرأة في الأسرة الجزائرية وفق الثقافة المجتمعية.

¹ القرآن الكريم، سورة الروم، الآية 21.

وعليه فإن ارتكاب الأفعال الإجرامية من قبل المبحوثين هو نتيجة الإخفاق في بنية العلاقة الزوجية التي يسودها التوتر والمشاحنات وهذا بدوره يؤكد لنا انحراف الزوجين عن المعايير وعن مختلف الضوابط الأخلاقية والدينية التي تسود المجتمع الجزائري. إن طبيعة هذه النماذج من العلاقات بين الزوجيين قد يسهم في تنامي معدلات الجريمة ويدفع بالفرد إلى ارتكاب أفعال إجرامية نتيجة التوتر السائد بينهم.

وفي ضوء هذا المقام يقول مالك بن نبي: "إن مجتمع معين لا يمكن أن يكون نشاطه المشترك دون أن توجد فيه شبكة العلاقات التي تؤلف عناصره المختلفة النفسية والزمنية وأن كل علاقة هي جوهرها فيه ثقافة يمثلها القانون الخلقي والدستور الجمالي الخاص بالمجتمع".¹ تزداد حدة التوتر العلاقات الزوجية حين تكون محاطة بكثير من الظروف الأسرية والاجتماعية التي تعيق وجود حلول جذرية تقوم طبيعة هذه العلاقة وبذلك فإن المناخ الأسري المضطرب نتيجة دخول أحد الأزواج السجن يزيد من حدة الجوع العاطفي كما يؤدي إلى ضعف الثقة والأمان في نفسية الفرد التي تعتبر من أقوى الدوافع لارتكاب الأفعال الإجرامية واحد الأسباب الرئيسية التي تزيد من حدة التماسك العاطفي بين الزوجين وهذا بدوره يزيد من التوتر بين الطرفين وتحمله مسؤولية فقدان السلطة الضابطة داخل البيئة الأسرية.

بالإضافة إلى أن ما تشير إليه المعطيات الإحصائية في الجدول أعلاه من أهم أسباب توتر العلاقة بين الزوجيين كان بسبب دخول أحد الأبوين السجن وهذا قد يؤدي إلى طلب الطلاق من طرف كثير من الأزواج داخل السجن بسبب الأحكام الصادرة في حقهم لفترات طويلة داخل المؤسسة العقابية وهذا ما لا تستطيع الزوجة تحمله مما يزيد من التوتر بين الزوجين وبالتالي حصول الاطلاق والتفكك الاجتماعي الذي يؤدي إلى انهيار الوحدة الاجتماعية والتي يذهب ضحيتها الأبناء وبذلك يضعف التماسك والترابط الأسري ويصيب الخلل في بنية العلاقة الموجودة التي قامت على أساسها هذه الوحدة فيسود الإهمال وتتعدد الممارسات

¹ مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، دار الفكر، دمشق، 2015، ص48.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

أو أساليب التربية لدى الأبناء وتغيب الرقابة الأسرية على مختلف تصرفاتهم وسلوكياتهم سوى تعلق الأمر بالأبناء أو بالزوجة وهذا يؤدي إلى عدم الاستقرار العاطفي بين أفرادها. كما يؤدي إلى العزلة الاجتماعية والانطواء والأمراض النفسية، إضافة إلى أنه قد يدفع الزوجة أو الزوج إلى البحث عن شريك آخر مما يزيد من حدة الجفاء والحرمان ويزيد من نسبة تشرد للأبناء وهذا يقود بدوره إلى ارتكاب ممارسات لبعض الأنماط الإجرامية بسبب فقدان التوازن الأسري وانعدام الثقة والأمن والأمان النفسي وعدم قدرتهم على التكيف الاجتماعي بسبب القسوة والمعاملة السيئة التي كانوا يتعرضون لها من قبل الآخرين والتي قد تعرضهم إلى الطرد من المنزل نتيجة استخدام لمختلف الممارسات العقابية التي قد تخلف أضرار نفسية وجسدية وهذا ما أشارت إليه البيانات الإحصائية في الجدول حول التواصل السيء، إضافة إلى أن توتر العلاقة قد يحدث نتيجة التقصير في توفير متطلبات مصاريف واحتياجات الأسرة وهذا راجع إلى تدني مستوى المعيشة وضعف الدخل الفردي للأسرة وقد أشارت كثير من الدراسات.

جدول رقم (60): يبين استجابات المبحوثين حول موقفهم تجاه توتر العلاقة بينهم وبين زوجتهم

الإجابات	التكرارات	النسبة %
خروج من المنزل	6	19.35
الحوار	7	22.58
تعاطي المخدرات	18	58.06
المجموع	31	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS²²

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول موقفهم تجاه توتر العلاقة بينهم وبين زوجتهم حيث مثلاً ما نسبته (58.06%) من الذين عبروا عن تعاطيهم إلى المخدرات وهي أكبر نسبة تليها الترتيب الثاني حيث قدرت نسبة (22.58%) من الذين عبروا عن موقفهم بلغة الحوار ليأتي الترتيب الأخير من الذين عبروا عن خروجهم من المنزل بنسبة مقدرة بـ (19.35%) وهي أقل نسبة.

يتضح لنا من خلال المعطيات الإحصائية المعروضة أن ما يسود العلاقة بين الزوجين من اضطرابات نفسية ومشكلات وصراعات دائمة قد يحدث عدة تغيرات على مستوى

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

تصرفات وسلوكيات الأزواج والتي بدورها قد تتطور إلى مواقف تكون أكثر حدة وتسهم في دفع أحد الأطراف إلى ارتكاب الجريمة بشكل أو بآخر حيث أن:

لجوء بعض الأفراد إلى ممارسة سلوك الإدمان كألية للهروب من حل المشكلات قد يؤدي فيما بعد إلى عدة نتائج سلبية على العلاقة بين الطرفين من بينها عدم القدرة على اتخاذ القرارات العقلانية بسبب الإدمان وهذا قد يدفع إلى ارتكاب الأفعال الإجرامية.

كما أن غياب الحوار والتوتر الدائم والصراعات يؤدي حتما إلى ضعف التواصل بين الزوجيين مما يخلق نوع من التراكمات لكثير من المشكلات دون الحلول وهذا قد يزيد من حدة التوتر.

إن غياب الحوار يخلق نوع من الاضطرابات النفسية والتي قد تدفع بالبعض إلى التصرف بشكل عدائي أو غير قانوني وهذا بسبب التوتر بين الطرفين مما ينجر عنه كثير من جرائم التعنيف الأسري أو حتى القتل، كما أن توتر العلاقة الزوجية غالبا ما يؤدي إلى تفكك الأسرة مما يضعف الروابط الأسرية وهذا بدوره يجعل الفرد أكثر عزلة وعرضة لتقبل السلوكيات اللاأخلاقية، وهذا ما أشار إليه اميل دوركايم حين أقر أن الأزمات الاجتماعية والتوترات داخل الأسرة تؤدي إلى ضعف الروابط الاجتماعية وتزيد من فرص ارتكاب الأفعال الإجرامية.

وعليه فإن عدم القدرة على تحقيق التوازن في العلاقات الاجتماعية قد تدفع بأحد الأطراف إلى محاولة التكيف مع الواقع بما فيها الإدمان الذي قد يزيد من حدة العنف داخل الأسرة سواء كان لفظي أو جسدي وهذا نتيجة فقدان الحالة النفسية التي يخضع المدمن.

1-4- عرض وتحليل نتائج الفرضية الثالثة: للظروف الاقتصادية علاقة بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري.

جدول رقم (61): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كانوا يعملون قبل دخولك السجن

الإجابات	التكرارات	النسبة%
نعم	96	73.28
لا	35	26.71
المجموع	131*	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

*131 عدد المبحوثين الكلي الذين كانوا يعملون قبل دخولهم السجن.

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذا كانوا يعملوا قبل دخولك السجن، حيث أكدت المبحوثين ما نسبته قدرت بـ (73.28%)، ذلك وهي النسبة مرتفعة كثيرا مقارنة بالذين نفوا ذلك بنسبة قدرت بـ (26.71%).

يتجه كثير من الأفراد لممارسة أي نشاط أو عمل وفق ما يتناسب مع قدراتهم الجسمية والذهنية ويتماشى مع رغبتهم التي من خلالها يتم تقاضي أجر معين قال تعالى: ﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾¹.

وعليه فإن كثير من المبحوثين إذا ما نظرنا إلى طبيعة عملهم باعتباره ضرورة من ضروريات الحياة ومتطلباتها فإن ذلك يتم وفي ظروف جد صعبة تحتها الضرورة أو تتم وفق تدني لمستوى الدخل الفردي الذي لا يحفظ كرامة الفرد في مجتمعه وهذا الأمر له انعكاسات وردود أفعال تظهر بشكل واضح في تصرفاته وفي سلوكه التي تزيد من فرص اللوج بيه في عالم الجريمة.

وحسب تصور الباحثة وتقديرها قد يرجع ذلك إلى عدة أسباب من بينها:

– تدني المستوى التعليمي لهؤلاء الفئة التي كان حائلا دون حصولهم على مناصب عمل أو انقطاعهم عن الدراسة بشكل مبكر.

– الفقر أو تدني مستوى المعيشة خاصة وأن ما تشير إليه إحصائيات البنك الدولي أكثر من ثلث سكان الجزائر يعيشون في فقر وأن ما يقدر نسبته (70%) منهم في مناطق ريفية ونائية، كما أن عجز الدولة على خلق فرص عمل قد يزيد من احتمالية في تفاقم عدد العائلات التي تعيش في أوضاع أسرية صعبة وهذا ما يزيد من ارتفاع معدل الفقر.

وعليه فإن نسبة الفقر هي مؤشر يعكس مدى الظروف الأسرية الصعبة التي يعيشها الجزائريين والتي قد تكون سبب في ضعف تحقيق مطالبهم التي بدورها قد يسهل لهم طريق الانحراف ومن ثمة الجريمة، وهذا ما جاء به ركلس في نظريته والتي فحواها أن غياب الاحتواء في الطبقات الفقيرة قد يجعل الأفراد أكثر عرضة للمجازفة وارتكاب الجريمة.

¹ القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية 105.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

جدول رقم (62): يبين استجابات المبحوثين حول طبيعة عملهم قبل دخولهم السجن

الإجابات	التكرارات	النسبة%
موظف	90	6.87
تاجر وأعمال حرة	50	38.16
عامل يومي	22	16.79
فلاح	15	11.45
عاطل عن العمل	35	26.71
المجموع	131	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS²²

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول طبيعة عملهم قبل دخولهم السجن، حيث سجلت أعلى نسبة قدرت بـ (38.16%)، ممثلة في التجارة والأعمال الحرة في الترتيب الأول تليها الترتيب الثاني بنسبة قدرت بـ (26.71%)، ممثلة في فئة العاطلين عن العمل وفي الترتيب الثالث بنسبة قدرت بـ (16.79%)، ممثلة في عامل يومي تليها الترتيب الرابع بنسبة قدرت بـ (11.45%)، ممثلة في فئة فلاح وفي الأخير سجلت نسبة قدرت بـ (6.87%) ممثلة في المبحوثين الذين يزاولون عملهم في الوظيفة.

ترى الباحثة أن ما تعكسه المعطيات الإحصائية المبينة في الجدول أعلاه خاصة ما تم تسجيله بأعلى نسبة حول طبيعة عمل المبحوثين قبل دخولهم السجن والمتعلق بمهنة التجارة والأعمال الحرة قد يكمن السبب في:

- البحث عن الربح السريع مع السعي نحو تحقيق مكانة اجتماعية خاصة أننا في وقت لم يعد يراعي فيه إلى المكانة العلمية أو الجانب الأخلاقي بقدر ما يتم فيه مراعاة الجانب المادي من الناحية الاجتماعية وعلى هذا الأساس نجد أعلى نسبة قد مثلت هذه الشريحة وهذا أيضا يعتبر دافعا قد يسهل الوقوع في مسالك الانحراف والرنيلة خاصة إذا تعلق الأمر بمتاجرة المخدرات أو تعاطيها. كما يتضح لنا أيضا أن تسجيل أقل نسبة حول طبيعة عمل المبحوثين قبل دخولهم السجن والمتعلق بعملهم في قطاع التوظيف قد يرجع السبب في ذلك إلى عدة اعتبارات

مثل عدم كفاية الدخل الفردي وضعف وتدني مستوى المعيشة يجعل رب الأسرة عاجز عن تلبية الاحتياجات الأسرية خاصة وأنه لا يخفى على أحد أن الحد الأدنى من الأجر القاعدي في الجزائر يقدر بـ (20) ألف دينار شهريا أي براتب (667) دينار في اليوم، وبالتالي فإن ضعف الراتب مع زيادة الأسعار وارتفاع القدرة الاستهلاكية للفرد يجعله يقف عاجزا أما متطلبات أسرته وهذا قد يدفع به إلى محاولة تحسين ظروفه الأسرية بطرق غير مشروعة كالرشوة والسرقة والتزوير والنصب والاحتيال وغيرها من الجرائم التي قد ترتكب.

أيضا أن لجوء البعض إلى ممارسة الأعمال اليومية أو التوجه نحو قطاع الفلاحة لما يحققه هذا الأخير من قفزة نوعية أسهمت في تحسين معيشة الفرد والرفع من قيمة الدخل الوطني والفردي وبالتالي المساهمة في تطوير الانتاج والنمو الاقتصادي للبلاد، إلا أن ما عبر عنه المبحوثون بعدم ممارسة أي عمل يعكس عجز الدولة عن خلق مناصب عمل خاصة أنه لا يخفى على أحد أن معدل نسبة البطالة في الجزائر بلغ (8.12%) وعلى رغم ما عمدت إليه الدولة من تخصيص منحة البطالة لفائدة البطالين إلا أنه كان أولى بها أن تعتمد على توظيف هذا في الاستثمار وفي خلق مشاريع تنموية تساهم في تشغيل المورد البشري أو توجيهه هذا الطرح لفائدة ذوي الاحتياجات الخاصة العاجزة عن العمل من أجل حفظ كرامة المواطن بدلا من هذا الإهدار المالي الذي لا يؤمن لهم اجتماعيا إلا في حدود التعويضات العينية فقط ولا يمكن الاستفادة منه فيما بعد في سن التقاعد. وعلى هذا الأساس إذا ما ربطنا بين طبيعة العمل وبين امكانية ارتكاب الأفعال الإجرامية نقول أن أغلب الأعمال الممارسة من قبل المبحوثين لا يمكن تغطية كل مستلزمات واحتياجات الأسرة وهذا بسبب انخفاض الدخل إضافة إلى أن أغلب هذه المهم لا تمثل أجر ثابت قد يعتمد عليه رب الأسرة وهذا ما يعكس لنا مدى الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها هؤلاء الأفراد وينعكس ذلك بدوره على حياتهم الاجتماعية، وعليه يمكن القول أن طبيعة الأعمال قد تكون لها علاقة بارتكاب أفعال إجرامية بغض النظر عن نوعها وطبيعتها وهذا ما أشار إليه روبرت ميرتون في نظريته والتي فحواها أنه حين يحرم بعض

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

الأفراد من الوسائل بسبب ظروف اقتصادية أو اجتماعية قد يلجؤون إلى الوسائل غير مشروعة كالجريمة لتحقيق الأهداف وهو ما سمته بالابتكار.

جدول رقم (63): يبين استجابات المبحوثين حول طبيعة الأجر الذي يتقاضونه

الإجابات	التكرارات	النسبة %
يومي	70	72.91
أسبوعي	17	17.70
شهري	09	9.37
المجموع	96*	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

*96 عدد المبحوثين الذين كانوا يعملون قبل دخولهم السجن

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول طبيعة الأجر الذي يتقاضونه، حيث سجلت أعلى نسبة قدرت بـ (72.91%)، ممثلة في طبيعة الأجر اليومي للمبحوثين تليها الترتيب الثاني بنسبة قدرت بـ (17.70%)، ممثلة في طبيعة الأجر الأسبوعي للمبحوثين وفي الأخير سجلت نسبة قدرت بـ (9.37%) ممثلة في طبيعة الأجر الشهري للمبحوثين.

يبدو لنا بوضوح أن طبيعة الأجر الشهري الذي يتقاضاه رب الأسرة غير كاف لسد الاحتياجات الأسرية، وهذا ما يدفع بكثير من أرباب الأسر إلى ممارسة النشاط البديل لتغطية العجز الاقتصادي للأسرة وهذا ما أدى إلى ارتفاع النسبة التي تمثل طبيعة الأجر اليومي للمبحوثين.

إضافة إلى أن انخفاض سعر الصرف أمام العملات الأخرى قد يؤدي إلى خفض مستوى المعيشة للفرد وهذا بسبب السلع المستوردة الذي يؤدي حتماً إلى زيادة التضخم وبالتالي غلاء المعيشة في ظل انخفاض الدخل الفردي وهذا بدوره يؤدي إلى أن يدفع بالفرد إلى مزاوله نشاطات بديلة، وعليه فإن انشغال الأسر بتوفير المتطلبات الأسرية من احتياجات مادية حتماً سيكون على حساب الاهتمام بالتنشئة والتربية الأسرية للأبناء، وهذا قد يؤدي إلى حدوث شرخا في المحيط الأسري بسبب الظروف الأسرية.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

وبذلك فإن عدم كفاية الدخل وتدني مستوى الأجور أدى إلى عزوف الكثير من ذوي الكفاءات وأصحاب الشهادات إلى البحث عن الأعمال الحرة والتي يمثل معدل الراتب اليومي فيها ما يعادل (2000) ألفين دينار أي ما يعادل (60000) ألف دينار على خلاف معدل الأجر اليومي في الوظيفة العمومي الذي يقدر بـ (667) دينار أي بفارق حوالي (134000) دينار.

كما أن طبيعة الأجر قد تدفع بكثير من الأسر بدفع أبنائها إلى ممارسة العمل في سن مبكر لتغطية حاجات الأسرة بسبب الظروف الأسرية الصعبة وهنا سوف نواجه مشكلة أكبر حيث يقع ضحيتها كثير من الأبناء الذين ينقطعون عن الدراسة لممارسة العمل المأجور لمساعدة أسرهم وهذا يفسح لهم المجال ليكونوا عرضة للانحراف وبالتالي ارتكاب أفعال إجرامية. وعليه فإنه يمكن القول أن طبيعة الأجر الذي يتقاضاه الفرد يعتبر من العوامل المهمة والأساسية في تحديد المستوى المعيشي للأسرة، كما أنه يؤثر سلباً أو إيجاباً على المستوى الاقتصادي للأسرة وبالتالي إما تحسن الظروف المعيشية للأسرة أو زيادة تدهور وضعها الأسري وهذا يؤكد لنا أن الأسرة التي تكون ظروفها الأسرية جيدة حتماً سوف تكون في منأى عن الفقر والعوز وأن الأسرة التي تعاني من ظروف اقتصادية سيئة بسبب الأعمال الهامشية التي يزاولها أفرادها والتي يكون مردود دخلها الأسري متدني هي أسر تعاني عجز في توفير المتطلبات والمستلزمات الأسرية الضرورية، ناهيك عن حالات البؤس والعناء التي تنعكس سلباً على حياة الأبناء وتؤثر على تنشئتهم الاجتماعية.

جدول رقم (64): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كانت زوجات المبحوثين تعمل

الإجابات	التكرارات	النسبة %
نعم	14	25.92
لا	40	74.07
المجموع	54	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذا كانت زوجات المبحوثين تعمل حيث نفى ما بنسبته (74.07%)، ذلك وهي النسبة مرتفعة كثيرا مقارنة بالذين أكدوا ذلك بنسبة قدرت بـ (25.92%).

من خلال نتائج الجدول الموضحة أعلاه يتبين لنا أن أغلب الزوجات ماكثات بالبيت وهذا عبر عنه فئة المبحوثين الذين نفوا ذلك وحسب تقديرنا إن ذلك قد يعود إلى عدة أسباب منها:

- عدم قناعتهم بالعمل وقد يعود ذلك بسبب تدني مستوى الأجور التي قد يتلقونها في عملهم.
- عدم السماح لهن من قبل أزواجهن بممارسة العمل خارج مجال البيت معتبر بذلك أن أهم وظيفة للمرأة هي الإنجاب والتربية والاهتمام بشؤون الأسرة.

- كما قد يرجع ذلك أيضا إلى عدم توفير مناصب شغل حيث نجد منهن قد أنهين دراستهن منذ زمن طويل ولم يتحصلوا على مناصب شغل وهذا بسبب زيادة الطلب وقلة العرض في سوق العمل.

- منحة البطالة التي أقرها رئيس الجمهورية واستفادت منها أغلب هؤلاء الفئة خاصة وأن من أهم شروطها هو عدم وجود تغطية اجتماعية للزوج، وكما أشرنا سابقا أن ما مثلته نسبة طبيعة الأجر الأسبوعي واليومي هم من ذوي الأعمال الهامشية وبذلك ترى أغلب الماكثات بالبيت أن حصولها على منحة البطالة بمبلغ قدره (20 ألف) دج لا يفرق على معدل الحد الأدنى للأجر في وظيفة وبذلك تعتقد أغلبهن أن مكوثهن بالبيت يغنيهن عن الوظيفة.

- نظرتهم إلى أن المسؤولية الأولى تقع على عاتق رب الأسرة وبالتالي انخرطهن في مجال الوظيف أو العمل المأجور ليست من واجبهن.

إلا أن الأمر أيضا لا يتوقف هنا بل إن نتيجة الظروف الأسرية الصعبة قد تدفع ببعض ربات البيوت إلى أن يحاولن تلبية متطلباتهن الأسرية بطرق غير مشروعة مما يدفع بالكثير منهن إلى خيانة أزواجهن بحثا عن المال والتي قد تنتهي في أغلب الأحيان أما بالطلاق وتفكك الأسرة وتشرد الأبناء أو بردود أفعال إجرامية تجاه الزوجة كالضرب أو القتل بسبب السلوك الغير أخلاقي.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

جدول رقم (65): يبين استجابات المبحوثين حول طبيعة عمل زوجاتهم

النسبة %	التكرارات	الإجابات
50	70	موظف
14.28	02	تاجر وأعمال حرة
28.57	4	أعمال حرفية
00	00	فلاحة
7.14	01	أعمال منزلية
%100	14	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول طبيعة عمل زوجاتهم، حيث سجلت أعلى نسبة قدرت بـ (50%)، ممثلة في التوظيف وعب أعلى نسبة تليها الترتيب الثاني ممثل في أعمال حرفية بنسبة (28.57%)، وفي الترتيب الثالث كانت ممثلة في تاجر وأعمال حرة بنسبة قدرت بـ (14.28%)، فما كانت طبيعة الأعمال المنزلية في الترتيب الرابع بنسبة قدرت بـ (7.14%) وجاء الترتيب منعدمة ممثلة في طبيعة العمل الفلاحي.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن ما تعكسه الأوضاع الاقتصادية التي يمتهنها بعض زوجات المبحوثين هي مهن لا تمثل أجر ثابت أو مورد مستقر وبذلك فإنهن لا يوفرن الحد الأدنى لحفظ كرامة العيش والايفاء بجميع مستلزمات الأسرة خاصة وأنهن ما يعادل النصف يشتغلن في الأعمال الخدماتية التي ترتبط بالأعمال المنزلية كالنظافة والطبخ في المناسبات وصناعة الحلويات وغيرها أو في مجال الأعمال الحرفية كالخياطة والطرز أو في الأعمال الحرة والتجارة كالبيع وغيرها وهذا قد يرجع إلى:

- تدني مستوى التعليمي للمرأة التي لم يسمح لها بمواصلة دراستها أو بمزاولة الدراسة أصلاً وعدم التحاقها بالمدرسة بسبب معارضة الأهل ونظرتهم الدونية للمرأة في بعض الأسر.
- إضافة إلى أن الأمر أسوأ حال بالنسبة إلى الزوجات التي يمارسن عملاً حكومياً حيث أن أغلب هؤلاء الزوجات هم من يتحملون عبء مصاريف الأسرة نتيجة عدم عمل لزوج

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

أو عمله في الأعمال الهامشية وبالتالي يجدن الكثير منهن أنفسهن عرضة للضغوط الأسرية والزوجية خاصة إذا كان الزوج مدمن أو يتعاطى المخدرات مما قد يوقع بهن في مشكلات أسرية بسبب عملهن التي يحاول أزواجهن أخذ راتبهن بالقوة وهذا قد يعرضهن إلى ممارسات لأفعال إجرامية مثل الضرب والقتل والتهديد والسرقة وغيرها من الجرائم التي قد تعنف فيها المرأة بسبب عملها.

– إضافة إلى أن الأمر قد يرجع إلى عدم التكافؤ الاجتماعي بين الزوجين سوى من الناحية المادية أو التعليمية وبذلك تجد المرأة نفسها مسؤولة عن الأسرة داخليا وخارجيا بسبب بطالة الزوج أو بسبب ضعف راتبه الذي يتقاضاه.

جدول رقم (66): يبين استجابات المبحوثين حول مشاركة زوجتهم لهم في توفير المتطلبات الأسرية.

الإجابات	التكرارات	النسبة%
نعم	24	44.44
لا	30	55.55
المجموع	54*	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

*54 عدد المبحوثين المتزوجين.

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول مشاركة زوجتهم لهم في توفير المتطلبات الأسرية حيث نفى ما بنسبة (55.55) وهي النسبة الأعلى مقارنة بالذين أكدوا ذلك بنسبة (44.44%).

لقد فرض نسق الظروف الأسرية معايير قاسية إن لم نقل تعتبر تحدي لدى كثير من الزوجات العاملات التي تتعد فيها مهامها المنوطة داخل محيطها الأسري وخارجه، وعلى الرغم من الاستغلال المادي الذي قد يعترض الكثيرات منهن إلا أن الكثير منهن لا يشاركن أزواجهن في المتطلبات الأسرية وهذا قد يؤدي إلى توتر بينهم بسبب فقدان التوازن بين العلاقات والأدوار الوظيفية.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

كما أن كثير من الأزواج يعتبر عمل المرأة أو الزوجة هو مزاحمة له في سلطة اتخاذ القرارات الأسرية وشؤونها خاصة إذا لم تسهم المرأة في تقديم الدعم المالي للزوج والتصرف في شؤونها المادية بمفردها اعتقاداً منها بأن ذلك قد يسلب سلطة قرارها ويلغي وجودها. إضافة إلى أن الكثير منهن يمتنع عن عدم المشاركة في متطلبات الأسرية اعتقاداً منهن أنها من مسؤوليات الزوج وأن شؤونها المادية هي من خصوصيتها التي تستغلها في أمورها الشخصية. أيضاً أن الكثير يمتنع عن المشاركة في متطلبات الأسرة خاصة إذا كان الزوج مدمن أو متعاطي للمخدرات حيث تعتقد الكثير منهن بأن مشاركتهن قد تفسح له المجال بأن يتصرف في ماديته الشخصية في أمور لا تتعلق بالحياة الأسرية كشراب الخمر أو تعاطي المخدرات أو انفاقها في متطلبات لا أخلاقية، وهذا قد يزيد من حدة وتوتر العلاقات الزوجية التي غالباً ما تكون الزوجة العاملة ضحيته بالدرجة الأولى وتعرضها إلى أفعال إجرامية وغيرها من السلوكيات التي تواجهها بسبب عدم مشاركتها في المتطلبات الأسرية وهذا ما أكده المبحوثين الذين زوجاتهم لم تشاركهن في المتطلبات الأسرية في حين عبر آخرون أن مشاركة زوجتهن لهم قد أسهم في تحسين جودة الحياة الأسرية من خلال المعونة المادية التي تقدمها الزوجة وهذا من خلال رفع مستوى دخل الأسرة خاصة إذا كان الزوج عامل مما ينعكس بالشكل الإيجابي على الأبناء وذلك بتوفير مختلف المستلزمات الأساسية والمدرسية وغيرها.

جدول رقم (67): يبين استجابات المبحوثين حول كيفية رؤيتهم لظروفهم الاقتصادية.

الإجابات	التكرارات	النسبة %
جيدة	22	16.79
حسنة	26	19.84
متوسطة	34	25.95
ضعيفة	49	37.40
المجموع	131	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول كيفية رؤيتهم لظروفهم الاقتصادية، حيث أعلى نسبة قدرت بـ (37.40%)، حول رؤيتهم لظروفهم الاقتصادية بأنها ضعيفة تليها الترتيب الثاني متوسطة بنسبة قدرت بـ (25.95%)، وفي الترتيب الثالث جاءت ممثلة في حسنة بنسبة قدرت بـ (19.84%)، وفي الأخير كانت ممثلة في الإجابة بجيدة بنسبة قدرت بـ (16.79%) وهي الأقل.

من خلال المعطيات الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب المبحوثين يعانون من ظروف اقتصادية صعبة للغاية وهذا قد يعود إلى طبيعة المهن التي يمتثلها هؤلاء والتي يتقاضوا من خلالها راتب لا يكفي لسد الحاجات الأسرية ومتطلباتها.

كما يتبين لنا أن المبحوثين ليس لديهم مورد ثابت للرزق وهذا ما يزيد من سوء وضعهم الاقتصادي وهذا الأمر قد يكون له انعكاسات وخيمة على سلوكيات الأفراد فشعور الفرد بالضعف والانكسار نتيجة عدم قدرته على تلبية حاجاته الأسرية مما قد تجعله يعيش حالة من التوتر والتأزم النفسي الذي قد يدفع به إلى ارتكاب جرائم الاعتداء كالسرقة لتغطية هذه الاحتياجات.

كما أن الوضع الاقتصادي المتردي للأسرة قد يدفع بالكثير إلى البحث عن الربح السريع وإقحام نفسه في الأعمال الغير مشروعة كتجارة المخدرات من أجل الحصول على المال وهذا ما قد يدفع به إلى الجريمة وعليه فإن تردّي المستوى الاقتصادي للأسرة قد يسهم في ارتكاب مختلف جرائم الاعتداء.

وبذلك يمكن القول أن الاحتياج المادي والعوز والفقر قد تدفع ببعض الأسر إلى المقارنة بينها وبين بعض الأسر الأخرى التي تحقق اكتفاء أسري بطرق غير مشروعة وهذا يعزز ضعف الوضع الاقتصادي للأسر، وبذلك يمكن القول أن تصنيف هؤلاء الفئة في أسفل سلم الترتيب الاجتماعي هو نتاج ضعف المداخل الفردية.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

جدول رقم (68): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان دخل الأسرة الشهري كاف لسد حاجات الأسرة

الإجابات	التكرارات	النسبة %
نعم	48	36.64
لا	83	63.35
المجموع	131	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذا كان دخل الأسرة الشهري كاف لسد حاجات الأسرة، حيث نفى ما نسبته (63.35%)، من المبحوثين وهي النسبة مرتفعة مقارنة بالذين أكدوا ذلك بنسبة قدرت بـ (36.64%) وهي الأقل.

نلاحظ من خلال البيانات المعروضة في الجدول أعلاه أن ما تمثله أعلى نسبة من تدني المدخولات الشهرية وعدم كفايتها لسد الحاجات الأسرية يعكس لنا مدى أثر هذا التدني على الوضع الأسري والظروف الأسرية والاقتصادية لأسر المبحوثين وهذا قد يرجع إلى عدة اعتبارات منها:

- حجم الأسرة وكثرة عدد أفرادها الذي قد يحيل دون تحقيق اكتفاء أسري وهذا بدوره قد يثقل كاهل رب الأسرة في تحمل الأعباء المادية ومتطلباتها الأسرية.
- العوز والاحتياج الذي يفقد الفرد مكانته الاجتماعية ويشعره بالدونية وهذا قد يسهل له الطريق لمحاولة توفيره بطرق تؤدي إلى استباحة الحرام كالنصب والرشوة والاحتيال وغيرها التي يحاول من خلالها اثبات ذاته بطرق غير شرعية.
- إضافة قد يرجع عدم كفاية الدخل الشهري إلى الظلم الاجتماعي الذي لا يسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الثروات بطرق عادلة ومتساوية حيث أن كثير من الأحيان يسيطر أصحاب النفوذ على كل الممتلكات خاصة العقارية منها وهذا يدخل في إطار المحسوبية في توزيع الثروات والممتلكات ومناصب الشغل التي يتحصل عليها البعض دون الآخر.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الاضطهاد من طرف النظام الكفيل والتسيير الإداري القائم على المحسوبية حتما سوف يزيد من تفشي هذا الطعون الأسود الذي يعمل على زلزلة الحالة الاقتصادية للفرد ويوقع به في دائرة الإحباط النفسي التي تجعل منه فردا بائس وراكذ غير منتج ولا يسعى إلى التغيير رغم أن الدين الإسلامي حث على ذلك قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾¹.

كما أن ذلك قد يرجع إلى عدم فاعلية القطاع الانتاجي مثل الزراعة والسياحة والصناعة واعتمادها فقط على المداخل البترولية وفي هذا الصدد يقول مالك بن نبي "إن الاقتصاد مهما كانت نوعيته المذهبية هو تجسيم لحضارة على شرط أن نحددها بصفاتها مجموعة من الشروط المعنوية والمادية التي تتيح لمجتمع ما أن يقدم جميع الضمانات الاجتماعية لكل فرد يعيش فيه"². إلا أن ما تفتقد إليه المجتمعات العربية عامة والمجتمع الجزائري خاصة هي تلك الشروط التي تفسح المجال الأكبر في مختلف مجالات الحياة لتفشي الفساد الاجتماعي الذي يجد الفرد نفسه ضحية مجتمعه.

جدول رقم (69): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان تتلقى أسرهم إعانة مادية ومن يقدم لهم هذه الاعانة في حال إجابتهم بـ 'نعم'

الإجابات	التكرارات	النسبة %	من يقدم لهم الاعانة	التكرارات	النسبة %
نعم	71	54.19	المجتمع المدني	16	22.53
			الجمعيات الخيرية	10	14.08
			الأقارب	06	8.45
لا	60	45.80	الدولة	39	54.92
				00	00
المجموع	131	100%	المجموع	71*	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

* 71 عدد المبحوثين الذين أجابوا بـ 'نعم'.

¹ القرآن الكريم، سورة الرعد، الآية 11.

² مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، ط12، دار الفكر، دمشق، 2018، ص61.

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذا كان تتلقى أسرهم إعانة مادية ومن يقدم لهم هذه الإعانة في حال إجابتهم بنعم، حيث قدرت أعلى نسبة أكد فيها المبحوثين تلقي الإعانة قدرت نسبتها بـ (54.19%)، في حين نفى مبحوثين آخرون ذلك و قدرت النسبة المسجلة بـ (45.80%).

وقد أكد المبحوثين الذين يتلقون ذلك أن أعلى نسبة مسجلة قدرت بنسبة (54.92%) حول المبحوثين الذين يتلقون الإعانة من قبل الدولة في الترتيب الأول في حين عبر آخرون بنسبة مقدرة بـ (22.53%) من الذين يتلقون إعانات من قبل المجتمع المدني حيث سجلت في الترتيب الثاني، تليها في الترتيب الثالث نسبة مقدرة بـ (14.08%) من الذين يتلقون إعانة من طرف الجمعيات الخيرية وتأتي في الترتيب الأخير نسبة (8.45%) الذين عبروا عن تلقي إعانات مادية من طرف أقاربهم.

نلاحظ من خلال البيانات المعروضة في الجدول أعلاه أنه على الرغم من أن تلقي الإعانات المادية الهدف منها هو محاولة تحقيق ادماج اجتماعي شامل من خلال تلبية الاحتياجات الأسرية التي لا يتوفق أفرادها في الحصول على مداخل كافية تسد احتياجاتهم الأسرية إلا أن ذلك قد يوجب شعور الفرد بالدونية والاحتقار لذاته مما يزيد من زيادة المشكلات النفسية لديه مثل الاكتئاب والشعور بالقلق خوفا من استقرار هذا الوضع الذي يتأثر به الأبناء فيما بعد فيولد أفراد عاجزين معاقين نفسيا.

كما أن الشعور بالتذمر والسخط على الوضع الأسري الذي يعيشون فيه نتيجة تدني مستوى العيش والفقر والعوز والبطالة هذا بدوره قد يعزز لدى الفرد انتقامه من ذاته ومن وضعه الاقتصادي مما يدفع به إلى محاولة تغييره بطرق غير مشروعة قانونيا بهدف تفادي هذه الإعانة، وبناء على شعوره هذا قد يدفع به إلى ارتكاب أفعال إجرامية كالسرقة أو تجارة المخدرات أو جرائم الضرب التي يتلقاها المعين من العائن نتيجة عدم تقبله لهذه الإعانة خاصة إذا كان من الجمعيات أو من أحد الأقارب.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

وعليه فإن تعزيز العدالة الاجتماعية عن طريق تقديم الإعانات المادية قد يسهم في تنامي معدلات الجريمة، وهذا ما جاء في دراسة محمد ناصر القحطاني حين توصل في نتائج دراسته إلى أن الفقر يلعب دورا مهم في تشكيل الجريمة.

وعلى هذا الأساس ترى الباحثة أن ما تمثله نسبة (8.45%) تعكس مدى ضعف الترابط الاجتماعي بين أفرادها مما يفقدهم الأمان الأسري والتواصل بينهم وهذا يضعف النسيج الاجتماعي وينعكس سلبا على تراحم أفراد الأسرة ويقلل التفاعل بينهم، إضافة إلى أن ما مثله نسبة (14.08%) يؤكد لنا أن رغم البرامج التنموية الداعمة من أجل تحقيق عدالة حول توزيع المدخولات الشهرية من أجل القضاء على مؤشرات الفقر وما تقوم به سياسة الدولة سواء تعلق ذلك بسياسة التشغيل أو عن طريق وكالة التنمية الاجتماعية التي تعمل جاهدة على دعم الأسر إلا أن هذا لا يغطي كافة فئات المجتمع المعوزة وذلك نظرا للعديد من المعوقات مما فتح المجال لكثير من مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية التي رغم ما تقوم به من مجهودات من أجل تحقيق تنمية وتوافق اجتماعي إلا أن هناك كثير من الأفراد لا يحبذون تلقي هذه المعونات نظرا للجانب التثبيتي للإعانات المقدمة من قبل هذه المؤسسات والجمعيات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، الذي بدوره يؤدي إلى سخط وتذمر البعض كما يوقع البعض منهم في حالة خجل وشعور بالدونية والنقص وهذا بدوره يؤدي إلى حالات اضطراب وغضب التي قد يصدر جرائها تصرفات ورود أفعال سلوكية غير مستحبة قد توقع به في الجريمة، وعلى هذا الأساس يتولد لدى الفرد قطيعة تجاه كثير من هذه الجمعيات التي لا تحفظ مروغته ولا تراعي حالته النفسية لأن هذا التباهي بما تقدمه أو تروج له يدخل فقط في إطار التسييس الجمعي.

جدول رقم (70): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كانوا يفكرون في التعدي مرة أخرى للتأمين

حاجات الأسرة بعد خروجك من السجن

النسبة %	التكرارات	الإجابات
25.95	34	نعم
32.06	42	لا
41.98	55	لا أدري
%100	131	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذا كانوا يفكرون في أفعال التعدي مرة أخرى للتأمين حاجات الأسرة خروجك من السجن حيث مثلاً ما نسبته (41.98%) من المبحوثين الذين عبروا عن ذلك بلا "أدري" وهي أعلى نسبة في حين قدرت نسبة (32.06%) المبحوثين نفوا ذلك في الترتيب الثاني في حين قدرت نسبة (25.95%) وهي أقل نسبة وأكد فيها المبحوثين تفكيرهم في أفعال التعدي مرة أخرى لتأمين الحاجات الأسرية.

قد يعكس لنا هذا مدى الصراع بين المسؤوليات الاجتماعية من جهة وما يواجهه الفرد من ضغوط اقتصادية من جهة أخرى نتيجة الفقر والعوز قد يكون دافعا للعود إلى الجريمة. كما أن ما يعترض الفرد من رفض اجتماعي خاصة إذا تعلق الأمر بطبيعة الجريمة المرتكبة فإن هذا يؤثر على نفسيته مما قد يدفع به إلى ممارسة السلوكيات الغير قانونية. إن الاستغلال وعدم المساواة قد تجبر الفئات الهشة ذات بالطبقات الفقيرة على العيش في ظروف اقتصادية غير ملائمة وهذا بدوره يشعره بالتهميش، مما قد يزيد من عمق الأزمة الاقتصادية لديه بسبب قلة فرص العمل مع وصمة السجن التي تصاحبه وهذا الاقصاء قد يعزز من عودته إلى الجريمة كنتيجة طبيعية للظروف الاقتصادية التي تعترضه. وبذلك يكون القهر والاستغلال دافع للجريمة كمحاولة لاستعادة حق من حقوقه المسلوبة في ظل عدم تحقيق العدالة الاجتماعية، وهذا بدوره يعكس لنا مدى غياب النظام والتقصير تجاه هذا الموضوع الذي يطيل هذه الفئة وهذا ما قد يزيد من فرص انتاجية السلوكيات الإجرامية نتيجة غياب الدعم والتأهيل من قبل الدولة من جهة وغياب الدعم الاجتماعي والعائلي الذي يقع على عاتق الأسرة والمجتمع من جهة أخرى بسبب عدم القدرة على تحقيق الاندماج الاجتماعي مما قد يزيد من احتمالية الجريمة بغض النظر على طبيعتها.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

جدول رقم (71): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان في اعتقادهم أن ممارستهم لجرائم الاعتداء يحسن من معيشتهم الأسرية

الإجابات	التكرارات	النسبة %
نعم	88	67.17
لا	43	32.82
المجموع	131	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذا كان في اعتقادهم أن ممارستهم لجرائم الاعتداء يحسن من معيشتهم أسرية، حيث مثلاً ما نسبته (67.17%) منهم عبروا أكدوا ذلك وهي أعلى نسبة في حين قدرت نسبة (32.82%) من الذين عبروا نفوا ذلك وهي الأقل.

أن شعور الأفراد بالاضطهاد والتهميش والقهر التي تحيل دوت تحقيق كرامة اجتماعية واقتصادية لمحيط أسرهم تمثل تحديات صعبة لكثير من الظروف الاقتصادية التي يوجهونها خاصة في المجتمع الجزائري بسبب تدني الأجور وغلاء المعيشة وانتشار البطالة وهذا ما يقم الأفراد في صراع اجتماعي واقتصادي بين تحقيق حاجاتهم أو التزامهم بالقوانين.

كما يعكس لنا مدى عدم مشروعية الوسائل المتاحة مما يجعل الأفراد يلجؤون إلى الوسائل الغير مشروعة مثل السرقة وتجارة المخدرات وهذا ما يؤكد لنا بدوره ما يعاني منه الفرد الجزائري من ضغوط اجتماعية واقتصادية نتيجة الحرمان من تحقيق متطلباتهم الأساسية مما قد يفرض عليهم طرق بديلة لتحسين مستوى عيشهم وهذا قد يدفع بهم إلى تجاوز الحدود الأخلاقية والقانونية نتيجة شعورهم بالدونية ويعتبرون ذلك وسيلة للتكيف مع الأوضاع التي يوجهونها وهذا ما أشار إليه روبرت ميرتون.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

جدول رقم (72): يبين استجابات المبحوثين حول مل إذا كان يتم تزويدهم بمبلغ خاص بهم من قبل أسرهم

الإجابات	التكرارات	النسبة %
نعم	11	8.39
لا	94	71.75
أحيانا	26	19.84
المجموع	131	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول مل إذا كان يتم تزويدهم بمبلغ خاص بهم من قبل أسرهم، حيث يتضح لنا أن أعلى نسبة مسجلة قدرت بنسبة (71.75%) حول فئة المبحوثين الذين نفوا تلقي مبلغ خاص من قبل أسرهم في حين عبر آخرون بنسبة مقدرة بـ (19.84%) من الذين عبروا بـ أحيانا ما يتم إعطاؤهم مبلغ مالي من قبل أسرهم وجاءت في الترتيب الثاني، تليها في الترتيب الثالث نسبة مقدرة بـ (8.39%) من الذين أكدوا تلقيهم مبالغ من طرف أسرهم.

يتبين لنا من خلال البيانات الواردة أعلاه أن أغلب المبحوثين لا يتلقون مبالغ مالية من قبل أسرهم وهذا قد يرجع إلى عدة أسباب منها:

الفقر والحاجة وعدم كفاية دخل الأسر التي لا تسمح لها بتقديم دعم مالي لهؤلاء الفئة وبالتالي فإنها هذه الأسر يقتصر دخلها على تلبية الاحتياجات الضرورية لها فقط. إضافة إلى أنه يمكن أن يرجع ذلك إلى حجم الأسرة وكثرة عدد أفرادها حيث لا تستطيع هذه الأسرة تغطية الحاجات الأسرية لكل أفراد العائلة.

أيضا قد يرجع ذلك إلى خوف الأسرة من استغلال هذه المبالغ في الصرف على استهلاك المخدرات والتدخين وشرب الخمر وغيرها من السلوكيات الغير أخلاقية.

كما قد يرجع ذلك إلى ضعف التماسك بين أفراد هؤلاء الأسر والتي ترى أن كل فرد في العائلة هو في غنى عن الدعم المادي وبالتالي غياب التضامن والتآزر بينهم كل هذه العوامل

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

قد تدفع بالفرد إلى البحث عن تغطية حاجاته الأسرية بأساليب مختلفة وجرائم تعدي مثل السرقة والنصب والاحتيال وغيرها وارتكاب جرائم اعتداء للحصول على المال أو قد تدفع بهم إلى الانضمام إلى شبكات إجرامية منظمة تشجعهم على الحصول على المال.

جدول رقم (73): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كانوا يعملوا على توفير مصروفهم بمفردهم وكيفية توفير ذلك

الإجابات	التكرارات	النسبة%	كيفية توفير المصروف	التكرارات	النسبة%
نعم	97	74.04	بالعمل	39	40.20
لا	34	25.95	بالتعدي على الآخرين (وسائل غير مشروعة)	58	59.79
المجموع	131	100%	المجموع	97*	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

*97 عدد المبحوثين الذين إجابتهم بنعم.

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذا كانوا يعملوا على توفير مصروفهم بمفردهم وكيفية توفير ذلك، حيث سجلت أعلى نسبة أكدت ذلك بـ (74.04%)، وهي النسبة مرتفعة مقارنة بالذين نفوا ذلك بنسبة قدرت بـ (25.95%) وهي الأقل، حيث أن الذين أكدوا إجابتهم بنعم أعربوا عن كيفية توفير ذلك بالتعدي بنسبة مقدرة بـ (59.79%)، وهي تمثل النسبة الأعلى في حين عبر آخرون بأن توفير مصروفهم يكون عن طريق العمل بنسبة (40.20%) وهي الأقل.

ترى الباحثة أنه قد يرجع ذلك إلى تحويل بعض جوانب الدعم المادي من الأسرة إلى الفرد وهذا بدوره قد يشير إلى إعادة توزيع المسؤوليات داخل الأسرة في المجتمع الجزائري مما يفرض تغير في نمط العلاقات بين الأجيال حيث يضطر فيه الأفراد إلى ممارسة العمل في سن مبكرة ومواجهة تحديات الحياة الاقتصادية بشكل مستقل.

إضافة إلى أن ذلك قد يرجع إلى التغير في توزيع الأدوار داخل الأسرة وهذا بدوره يفرض نوع من الاستقلالية المالية، ناهيك عن ما يطيل الفرد من درجة التأثير الاجتماعي من قبل

الاقتران والمجتمع والذي قد تعزز لديه فكرة الاعتماد على ذاته وخلق فرص للحصول على الدعم المادي لتغطية متطلباته ومحاولة تقليص الفجوة الطبقيّة بينه وبين قرنائهم ومحيطه الاجتماعي وعليه فإنه يمكن القول أن محاولة تحقيق مكانه اجتماعية أفضل قد تدفع بالأفراد إلى البحث عن توفير مصروف أو دعم مادي بعض النظر عن العمل أو المبلغ الذي يتلقاه وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على فشل السياسات الاجتماعية والاقتصادية في تقديم دعم اجتماعي فعال، وعلى هذا يمكن القول أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي تحفز البحث عن تأمين مصروف خاص مع تأثير القيم السائدة التي تشجع على تبني الاستقلال الفردي كلها ظروف قد تشكل عوامل متكاملة وتخلق بيئة قد تؤدي إلى اندفاع الأفراد نحو الأعمال الغير مشروعة.

إن ممارسة الفرد لأفعال غير شرعية قد يكون بسبب الفقر والحاجة التي تجعله يقف عاجزا عن مقاومة المغريات المادية، كما أن عدم قدرته على تحمل ضغوط الحياة يجعل منه شخصية ذو طبيعة نرجسية هدفها تحقيق وإشباع ذاته بطرق ترضي شخصيته.

كما أن ذلك قد يرجع إلى عدم الكفاية للدخل والمستوى المعيشي المتدني الذي يفتقد فيها الفرد إلى شروط الحياة الكريمة تجعله في مقارنات بينه وبين من حوله وهذا الشعور بالدونية قد يولد لديه دافع للممارسة الأفعال الإجرامية والتعدي على الآخرين بهدف تحدي المعوقات المادية التي قد تعترضه أسرته.

إضافة إلى أن عدم قدرته على التكيف مع الظروف الاقتصادية التي يعيشها الفرد بسبب تدني مستوى الدخل في ظل تقلبات الأسعار وارتفاع أسعار مختلف الخدمات والسلع يجعله عاجزا عن تحقيق مستلزماته الأسرية والشخصية مما يجعل منه فردا مهيناً للجريمة، ناهيك عن البطالة مع طول فترة امتدادها قد يؤدي بالفرد إلى حالة من الفقر والاحتياج وهذا بدوره قد يدفع به إلى التعدي والجريمة لمواجهة الازمات المالية التي يصادفها وهذا خاصة في ظل التأثيرات الاجتماعية لمختلف مواقع التواصل الاجتماعي وتطبيقات الألعاب الالكترونية والقنوات التلفزيونية ذات البرامج اللاأخلاقية التي تشجع على ارتكاب العنف التي ومن ثمة الجريمة.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

إضافة إلى أن تدني المستوى التعليمي قد يقلل من فرص الحصول على المهارات العملية في مراكز التكوين وهذا بدوره يسهم في عمليات التعدي خاصة على الممتلكات وبالتالي تعدي على الأشخاص.

أيضا فقدان القيم الأخلاقية وعدم التشبع بالمعايير الضابطة اجتماعيا يفقد الفرد ضميره الأخلاقي مما ينتج منه شخصية إجرامية.

جدول رقم (74): يبين استجابات المبحوثين حول طبيعة الحاجة التي دفعت بهم إلى ارتكاب جرائم الاعتداء

الإجابات	التكرارات	النسبة%
حاجات أسرية (الفقر والضغط المعيشية)	88	46.56
حاجات فردية (المخدرات)	101	53.43
المجموع	189	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS²²

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول طبيعة الحاجة التي دفعت بهم إلى ارتكاب جرائم الاعتداء، حيث مثلاً ما نسبته 53.43% من الذين عبروا عن الحاجات الخاصة وهي أعلى نسبة في حين قدرت نسبة 46.56% من الذين عبروا حاجات أسرية.

من خلال البيانات المعروضة في الجدول أعلاه نلاحظ أن ما أكدته الكثير من الإحصائيات في مختلف دول العالم بأن ارتفاع أسعار بعض السلع الضرورية يؤثر بشكل كبير على ارتفاع نسبة ارتكاب جرائم على اختلاف أنماطها كجرائم السرقة مثلاً وهنا يمكن القول أن هناك تناسب طردي بين زيادة نسبة جرائم السرقة وارتفاع أسعار الخدمات والسلع.

وعليه فإن العمل على رفع المدخولات الشهرية الذي بدوره يحدد القدرة الشرائية للفرد لمختلف حاجاته هو بدوره يعمل على تحسين مستواه المعيشي الذي عن طريقه يكف الاحتياجات الأسرية دون الوقوع في المخالفات القانونية التي قد يلتجأ إليها بطرق مشروعة، وهذا على خلاف أنه كلما انخفض مستوى الدخل دون أن يصاحبه انخفاض في مستوى الأسعار والخدمات حتماً سوف يقابله ارتفاع في معدل جرائم تعدي خاصة السرقة والمخدرات لتغطية العجز الأسري ومجابهة مختلف الظروف الاقتصادية.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

أيضا أن الإحصائيات الرسمية تشير إلى أن نسبة التعليم في البلاد بلغت (99%)، أي ما يمكن تفسيره أو استقراؤه أن ما تمثله نسبة (01%)، في المجتمع الجزائري محرومين من التعليم وهذا قد يرجع إلى عجز الأسرة عن توفير كل المستلزمات المرتبطة بالجانب التعليمي كما تعجز عن مختلف الخدمات الصحية والتعليمية الأمر الذي قد يدفع بأفرادها إلى ممارسة السلوك الإجرامي والتعدي لتوفير متطلباته بغض النظر عما إذا كانت متطلبات أسرية أو شخصية، إضافة إلى أن العمليات التضامنية هي الأخرى تعطي فكرة حول وضعية الأسر في المجتمع الجزائري حيث أن من خلالها يتم توزيع (1.7 مليون) قفة رمضانية للعائلات المعوزة وهذا يعكس لنا مدى العوز الأسري الذي قد يدفع بالفرد لارتكاب جرائم التعدي.

إن ما مثله أعلى نسبة، للمبحوثين الذين يلتجؤوا أفرادها إلى التعدي بهدف تغطية الحاجات الخاصة التي يتم استغلالها في استهلاك المخدرات حيث ما تم تسجيله على مستوى الوطني حسب تصريحات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات أن عدد المتورطين في جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية بلغ حسب الإحصائيات الرسمية الذي بلغ ذروته سنة (2022) بـ (113012) متورط وهذا يعتبر دافع قوي لارتكاب جرائم السرقة من أجل تحقيق رغباته النفسية كما أن ما تم تسجيله على مستوى المحلي من قبل مديرية الأمن الولائي للشرطة القضائية بولاية الوادي من عدد جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية التي بلغت ذروتها سنة (2022) بـ (781) قضية يعتبر دافعا قوي أيضا إلى دفع الفرد لارتكاب جرائم التعدي على الآخرين.

جدول رقم (75): يبين استجابات المبحوثين حول معرفة بدافع ماذا كانوا يقوموا بجرائم الاعتداء

الإجابات	التكرارات	النسبة %
الحاجة	160	84.65
التعود	29	15.34
المجموع	189	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول معرفة بدافع ماذا كانوا يقوم بجرائم الاعتداء حيث عبر المبحوثين الذين يقومون بذلك بدافع الحاجة بنسبة قدرت بـ (84.65%)، وهي النسبة مرتفعة مقارنة بـ المبحوثين الذين أجابوا بدافع التعود بنسبة (15.34%) وهي الأقل.

تلاحظ الباحثة أن ما تشير إليه المعطيات التي تؤكد تجسيد الطابع الاجتماعي، إلا أن ما تقره الرابطة الجزائرية لدفاع عن حقوق الانسان والتي يصل فيها عدد الجزائريين الذين يعيشون تحت خط الفقر سنة (2018) مقدرة بـ (38%) من إجمالي عدد السكان كما أن هناك (1400) بلدة فقيرة تعيش على إعانات صندوق الجماعات المحلية المشترك.

وعليه فإن الحاجة والفقر الذي يعيشه ثلث سكان الجزائر قد يدفع بالكثير منهم إلى محاولة سد هذه الاحتياجات بطرق لا شرعية ولا أخلاقية يتجاوز فيها الفرد كل مقومات السلوك الأخلاقي متحديا بذلك الظروف الاقتصادية التي تواجهه مما يدفع به إلى ارتكاب مختلف الجرائم المالية، كما أن البحث الفرد عن تحقيق التوازن المجتمعي بطرقه الخاصة قد يوقع به في كثير من المشكلات التي يحاول من خلالها تحقيقها بطرق غير مشروعة والتي يهدف من خلالها إلى إرضاء رغباته الشخصية ولا أخلاقية كشرب الخمر والسجائر واستهلاك المخدرات وغيرها من الآفات التي يدمن عليها الفرد ويكون عاجزا عن تحقيقها مما يدفع به إلى ارتكاب جرائم التعدي لتغطية هذا القصور.

إضافة إلى أن هناك من يمارس عملية التعدي بدافع التعود وهذا حتما يشير إلى حالة من حالات الاضطراب النفسي وربما يرجع ذلك إلى حالات وراثية أو تعود إلى قصور في عملية التنشئة الاجتماعية وليس الهدف منها سد الحاجة بقدر ما هي رغبة نفسية اشعرته فيما بعد بالدونية والاحتقار لذاته وقد تدفع به إلى ارتكاب الجريمة.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

جدول رقم (76): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذ كانوا يشعرون بالحرَج حين ينعَتون أسرتهم بالفقر وكيفية التصرف معهم

الإجابات	التكرارات	النسبة%	كيفية التصرف معهم	التكرارات	النسبة%
نعم	84	64.12	السرقَة	10	11.90
			الضرب	37	44.04
			التهديد والابتزاز	24	28.57
			القتل	00	00
			التجاهل	13	15.47
لا	47	35.87		00	00
المجموع	131	%100	المجموع	*84	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

* 84 عدد المبحوثين الذين إجابتهم بنعم.

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذ كانوا يشعرون بالحرَج حين ينعَتون أسرتهم بالفقر وكيفية التصرف معهم، حيث مثلاً ما نسبته (64.12%) من المبحوثين الذين أكدوا إجابتهم وهي تمثل أكبر نسبة في حين قدرت نسبة (35.87%) من الذين نفوا ذلك وهي الأقل، حيث أن الذين أجابوا بـ نعم عبروا على أن ما نسبته (44.04%) عن كيفية التصرف كانت بالضرب وهي أعلى نسبة في حين قدرت نسبة (28.57%) من الذين عبروا عن ذلك بالتهديد والابتزاز وتأتي في الترتيب الثاني تليها الترتيب الثالث ممن عبروا بالتجاهل بنسبة (15.47%) وجاء في الترتيب الرابع ممن عبروا بالسرقَة بنسبة (11.90%) لتأتي في الترتيب الأخير نسبة منعدمة حول القتل.

وعلى هذا الأساس فإن ما يمكن أن نستقرأ من خلال الجدول أن:

– إن شعور الفرد بالحرَج أو العار الاجتماعي بسبب نعت أسرته بالفقر قد يعزز لديه ردود أفعال أو تصرفات تدفع به إلى ممارسة أفعال إجرامية وهذا بسبب الإحباط الناجم عن الاقصاء الاجتماعي والفقر الذي يطيل الأسر ذات الدخل المحدود، لأن الإحساس

بالدونية أو القصور أمام الآخرين قد يولد ضغوط نفسية تترجم فيما بعد إلى ردود فعل لمحاولة تحسين الوضع الأسري.

– كما أن عدم القدرة أو الحاجة إلى البحث عن المكانة الاجتماعية من أجل تحسين صورة الفرد ربما تعزز لديه الرغبة في البحث عن وسائل لتحقيق ذاته بطرق غير مشروعة قانونيا.

– إضافة إلى أن الوصمة الاجتماعية التي تطيل الأسر قد يخلف دوافع داخلية للتمرد عن الواقع وهذا بدوره يدفع بالبعض إلى البحث عن الأطر المقبولة اجتماعيا من أجل تعويض الحرمان كوسيلة لتحقيق ذاتهم.

إن البحث عن الربح السريع ومحاولة تقليد فئات من المجتمع الذين حققوا نجاح وريح سريع بطريقتهم الخاصة يدفع بهم إلى محاولة التخلص من هذا الوصم ضمن محيطه الاجتماعي، وعيه فإن طموح الفرد ألا مشروط من أجل تحقيق ذاته وتغيير النظرة السلبية قد تجعله يمارس سلوكيات مناهضة للقيم والمجتمع على حد سواء وهذا ما جاء في دراسة سيد أحمد نقاز حين توصل إلى أن الوضع الاقتصادي انعكس على الوضع الاجتماعي للفرد وأثر على سلوك الأفراد.

إن ما يصدر من تصرفات ما هي إلا تعبير ورد فعل تجاه ما يشعر به الفرد من استياء تجاه مجتمعه ومحيطه، فالاعتداء الجسدي مثل الضرب أو غيره قد يصل أحيانا إلى القتل كتعبير عن الصورة الاجتماعية التي يمثلها، وعليه فإن شعور السخرية التي تطيل المعتدي أو التقليل من مكانته قد تدفع به إلى استخدام العنف أو الجريمة كوسيلة للدفاع عن ذاته نتيجة شعور الإهانة الذي يلامس كرامته.

كما أن ما يعيشه الفرد مع اقاربه في محيطه الاجتماعي خاصة إذا كانت هذه البيئة مهمشة اقتصاديا قد يكون هذا السلوك رد فعل أمام اقاربه كوسيلة يعبر بها عن ذاته لضمان فرض احترامه بالقوة في محيطه الاجتماعي تقاديا للنظرة الدونية التي قد تشعره بالعجز.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

وعليه فإن التهميش في المحيط الاجتماعي وشعور الفرد بالتمييز سواء تعلق بالدخل أو مستوى المعيشة قد يولد لدى الفرد شعور بالنقص أو الإهانة وهذا ما يجعل ممارسة الأفعال الإجرامية أو العدوانية كرد فعل لتحدي هذا السلوك، وهذا ما يجعل القيم المادية معيار للظهور وإبراز الذات، لذلك فقد تكون حدة التمييز والتهميش قد تكون دافعا لارتكاب الأفعال الإجرامية كوسيلة غير مشروعة لتحقيق المكانة الاجتماعية في ظل غياب رأس المال وهذا ما أشار إليه ماركس في نظريته الاقتصادية.

جدول رقم (77): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان في اعتقادهم أن تغييب العدالة الاجتماعية دفع بهم إلى ارتكاب الأفعال الإجرامية

الإجابات	التكرارات	النسبة%
نعم	99	75.57
لا	23	24.42
المجموع	131	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS²²

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذا كان في اعتقادهم أن تغييب العدالة الاجتماعية دفع بهم إلى ارتكاب الأفعال الإجرامية، حيث مثلاً ما نسبته (75.57%) من الذين أكدوا ذلك وهي تمثل أكبر نسبة في حين قدرت نسبة (24.42%) من المبحوثين الذين نفوا إجاباتهم وعلى هذا الأساس فإن ما يمكن أن نستقرأ من خلال الجدول أن:

– إن شعور الفرد بالعجز والتهميش والعزلة الاجتماعية قد يدفع بهم إلى احتمالية ارتكاب الأفعال الإجرامية كوسيلة لتحقيق احتياجاتهم.

– كما أن غياب العدالة الاجتماعية وانتشار الفقر والبطالة خاصة في الأحياء السكنية ذات المستوى المتدني والتي تفتقر إلى أدنى الفرص الاقتصادية قد يكون أكثر عرضة لعدم تحقيق متطلباتهم الاجتماعية.

- إضافة إلى أن العزلة الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها الأفراد قد تزيد من تنامي معدلات الجريمة لأن حسب اعتقادهم ان غياب النظام عن عدم توفير الحماية الاجتماعية مع عدم تحقيق فرص التقدم للحفاظ على كرامة العيش يخلق نوع من التوترات السلبية مما يزيد من اجتماعية الضغوط الاجتماعية والاقتصادية وهذا بدوره يثبط تحقيق تنمية مستدامة للعيش بكرامة مما يدفعهم إلى تحريف القوانين العرفية وتخطي القوانين التشريعية من أجل تحقيق أهدافهم ورفاهيتهم بطرق يرونها مشروعة قانونيا.
- إن غياب العدالة الاجتماعية قد يعزو إلى ضعف التكامل الاجتماعي والاقتصادي داخل الأحياء المهمشة والفقيرة التي تضعف فيها القيم التشاركية بين الأفراد وهذا بسبب غياب العدالة الاجتماعية.
- إن وجود فوارق اقتصادية واجتماعية قد يخلق فجوة داخل المجتمع مما يعزز الشعور بالقصور والتهميش لدى الأفراد وبالتالي يزيد من درجة إحباطهم النفسي وهذا قد يدفع بهم إلى ارتكاب الجرائم.
- إن شعور الأفراد بالاستياء جراء التمييز الاقتصادي والاجتماعي في ظل غياب المساواة والعدالة الاجتماعية، مع ما يشعرون به من اضطهاد قد يدفع بهم إلى ارتكاب الأفعال الإجرامية كوسيلة للانتقام من النظام، وهذا ما أشار إليه وليام.ج. ويلسون في نظريته حول الأحياء الفقيرة.
- كما أن فقدان الثقة في المؤسسات الحكومية الغير عادلة والوعود الكاذبة قد يزيد من احتمالية ممارسة الأفعال الإجرامية للهروب من الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي الذي يعيشون فيه، لذلك فإن عدم القدرة على تحقيق التكافؤ الاجتماعي والمساواة العادلة داخل المجتمع يخلق نوع من التوتر الاجتماعي الذي تغيب فيه القيم وهذا ما أشار إليه إيميل دوركايم بحالات الأنومي في نظرية التفكك الاجتماعي.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

- وفي المجتمع الجزائري تشير كثير من الدراسات الاجتماعية إلى أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي يعتبر الفقر والبطالة أولى مستوياته في ظل عدم توفير فرص العمل الملائمة وأجور مناسبة مما يلجأ الكثير من الأفراد إلى الحلول الغير شرعية وبذلك فإن عدم المساواة في توزيع الثروات خاصة بين المناطق الريفية والحضرية في الجزائر أسهم بشكل واضح في تعزيز الفارق بين مختلف ولايات الجزائر وهذا بسبب افتقار هذه المناطق إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية التي يحتاجها الفرد.
- كما أن الفساد في بعض المؤسسات الحكومية وغياب المساواة في تطبيق القانون في بعض الحالات يؤدي إلى عدم المساواة حيث يغيب القانون على الأفراد الذين لديهم حصانة والتفضيل المادي، بينما يتحمل أصحاب الطبقات الهشة العواقب الوخيمة لأي فعل يرتكب وهذا الشعور قد يعزز لدى البعض اللجوء إلى الجريمة من أجل البحث عن الحلول التي تحفظ كرامته الإنسانية، وقد طرح هذا الكثير من الباحثين الجزائريين في دراستهم الاجتماعية وعلى رأسهم عزيز بن صافي حين أقر أن الفساد وسوء إدارة الموارد في الجزائر زادت من الفجوة الاقتصادية والاجتماعية مما أدى إلى انتشار الجريمة كوسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

جدول رقم (78): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان الفقر يسبب توتر اجتماعي يؤدي إلى ارتكاب جرائم الاعتداء وطبيعة هذا الاعتداء

الإجابات	التكرارات	النسبة%	طبيعة هذا الاعتداء	التكرارات	النسبة%
نعم	94	71.75	اعتداء على الممتلكات	23	24.46
			اعتداء على الأشخاص	11	11.70
			جرائم المخدرات	60	63.82
لا	73	28.24		00	00
المجموع	131	100%	المجموع	94*	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

*94 عدد المبحوثين الذين أجابوا بنعم.

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذا كان الفقر يسبب توتر اجتماعي يؤدي إلى ارتكاب جرائم الاعتداء وما طبيعة هذا الاعتداء، حيث مثلاً ما نسبته (71.75%) من الذين أكدوا ذلك وهي تمثل أكبر نسبة في حين قدرت نسبة (28.24%) من المبحوثين الذين نفوا ذلك وهي الأقل حيث أن الذين أكدوا إجابتهم أعربوا عن طبيعة هذا الاعتداء ممثلة في ما نسبته (63.82%) وهي أعلى نسبة تمثلت في جرائم المخدرات في حين جاء في الترتيب الثاني نسبة قدرت بـ (24.46%) من المبحوثين الذين أجابوا عن طبيعة الاعتداء ممثلة في التعدي على الممتلكات تليها الترتيب الثالث نسبة قدرت بـ (11.70%) وهي الأقل عبروا عنها المبحوثين بالاعتداء على الأشخاص

وعلى هذا الأساس فإن ما يمكن أن نستقرأ من خلال الجدول أن:

– إن التواتر الاجتماعي الذي قد يحدث بسبب تدهور الظروف الاقتصادية للأسرة قد يدفع بالبعض إلى الشعور بالاستياء والضعف جراء ما يواجهون من ظروف أسرية صعبة مثل الفقر والبطالة وانخفاض الدخل وتدني مستوى العيش وهذا العجز والضغط الاجتماعي والنفسي قد يكون له انعكاسات سلبية تجاه المجتمع وبذلك قد يدفع بالبعض إلى ممارسة الجريمة وارتكاب الأفعال الإجرامية كرد فعل للتعبير عن استيائهم وانتقامهم من المجتمع وهذا بدوره يفرض عليهم تحقيق مساعي غير قانونية من أجل التكيف مع وضعهم الاقتصادي وتخطي مشروعية الضوابط القانونية والعرفية وهذا يؤدي بهم إلى الوقوع في الجريمة.

– وإذا نظرنا إلى المجتمع الجزائري باعتباره واحد من مجتمعات العالم الثالث الذي يواجه فجوة طبقية واضحة رغم ما تتمتع به من غناء في الثروات والموارد الطبيعية فإن وجود الطبقات الفقيرة خاصة في المناطق الريفية والمدن الكبرى يظهر بشكل واضح وموسع، وعليه فإن عجز الدولة عن توفير فرص عمل مناسبة قد يؤدي إلى تفاقم هذا التوتر الاجتماعي وهذا بدوه يؤثر على سلوكيات الأفراد.

- كما أن ما يعاني منه الكثير من أفراد الطبقات الهشة من قلة الوعي المجتمعي والحرمان الاجتماعي قد يسهم في تشبث البعض بالقيم والمعايير الاجتماعية التي تروج للمحافظة على الوضع الاقتصادي الراهن في حين يلجأ البعض إلى الانخراط في الأفعال الإجرامية من أجل التغيير لهذه الظروف بهدف تحقيق المكانة الاجتماعية.
- إضافة إلى أن تمرد بعض الأفراد يؤكد لنا عجز الدولة عن تحقيق المساواة الاجتماعية وهذا يؤدي إلى ارتكاب مختلف المخلفات القانونية التي تقود إلى الجريمة، وهذا ما أشار إليه كارل ماركس في نظريته.
- إن ما يمكن أن يفرزه التوتر الاجتماعي جراء الظروف الاقتصادية قد ينتج عنه أشكال وأنماط متعددة من الجرائم التي تتنوع كل حسب طبيعتها وبناء على سياقها الاجتماعي والاقتصادي وبذلك فإن ما تمثله أكثر نسبة حول جرائم المخدرات يعتبر وسيلة يُلجأ إليها الأفراد بهدف تحقيق دخل بديل في ظل انعدام فرص الشغل وعدم توفير أنشطة اقتصادية نتيجة هذا التوتر الاجتماعي والاقتصادي في ظل الاضطهاد والظلم الاجتماعي.
- إن هذا التوتر بما فيه الفقر والبطالة قد يدفع البعض إلى تجارة المخدرات أو تعاطيها للهروب من واقعه الاقتصادي الذي قد ينتج عنه مختلف أشكال التعدي الذي يقود إلى حدوث النزعات والمشاجرة بين مختلف المجموعات والعصابات التي ترتكب هذا الجرم مما قد يؤدي إلى ارتكاب أفعال إجرامية مثل الضرب والقتل نتيجة صراهم على النفوذ وحب السيطرة لإثبات الذات وهذا بدوره يدفع إلى الاعتداء على الأشخاص، وعليه فإن هذه الأفعال تعكس لنا مدة عدم الاستقرار الاجتماعي الذي يسببه التوتر الاجتماعي والتهميش الاقتصادي في المجتمع الذي تنعدم فيه العدالة والمساواة وهذا ما يدفع بالكثير إلى البحث عن العمل البديل الذي يحقق ذاته الاجتماعية خاصة في ظل غياب الرقابة الاجتماعية وعدم وجود سلطة ضابطة قانونيا داخل الوسط الاجتماعي.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

وعليه فإن انتشار جرائم المخدرات في المجتمع الجزائري قد يرجع إلى:

- البطالة والفقر نتيجة الضغوط الاقتصادية للأسرة، إضافة إلى ما يشعر به الأفراد من تهميش الذي يعزز شعورهم بالحرمان الاجتماعي وهذا يزيد من فرص تجنيدهم في الشبكات الإجرامية.
- كما أن الضغط الاجتماعي والنفسي يزيد من حدة التوتر الاجتماعي بسبب هذه الظروف مما قد تكون هذه الجرائم كرد فعل لارتكاب الجريمة، وهذا ما أشار إليه ادوين سذرلاند في نظريته.

جدول رقم (79): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا واجهوا ضغوط اقتصادية دفعت بهم

إلى ارتكاب جرائم الاعتداء وفي فيما تمثلت هذه الضغوط

الإجابات	التكرارات	النسبة%	ضغوط اقتصادية	التكرارات	النسبة%
نعم	104	79.38	فقر	35	33.65
			بطالة	30	28.84
			عدم الاستقرار المالي	13	12.50
			الديون	26	25
لا	27	20.61		00	00
المجموع	131	100%	المجموع	104*	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

*104 عدد المبحوثين الذين دفعت بهم إلى ارتكاب جرائم الاعتداء.

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذا واجهوا ضغوط اقتصادية دفعت بهم إلى ارتكاب جرائم الاعتداء وفي فيما تمثلت هذه الضغوط، حيث مثلاً ما نسبته (79.38%) من الذين أكدوا إجاباتهم وهي تمثل أكبر نسبة في حين قدرت نسبة (20.61%) من المبحوثين الذين نفوا ذلك في حين أن الذين أكدوا ذلك أعربوا على أن ما نسبته (33.65%) منهم كانت إجاباتهم ممثلة في الفقر وهي تمثل أكبر نسبة وتأتي في الترتيب الأول في حين قدرت نسبة (28.84%) من المبحوثين الذين أجابوا بالبطالة في الترتيب الثاني وجاء في الترتيب الثالث نسبة (25%) من الذين كانت إجاباتهم ممثلة في الديون أما الترتيب الأخير الذي مثل نسبة (12.50%) فقد أجابوا بعدم الاستقرار المالي.

وعلى هذا الأساس فإن ما يمكن أن نستقرأ من خلال الجدول:

– أن شعور الفرد بفقدان العدالة الاجتماعية والتفاوت المركزي قد يؤدي إلى الشعور بالتضمر وهذا بدوره يشكل بيئة خصبة تجعل الفرد يشعر بالتمييز والاقصاء مما يدفع به في بعض الأحيان إلى التعبير بطريقة سلبية مثل ارتكاب الجرائم وهذا نتاج القهر الاجتماعي الذي يعيشه.

– كما أن ما يتعرض له الفرد من ظروف أسرية قد تؤثر بشكل مباشر على علاقته بمحيطه الأسري والاجتماعي على حد سواء، الفقر والبطالة مثلاً يساهمان في خلق توترات أسرية وشعور بالعجز مما قد يزيد من النزاعات الداخلية والخارجية وهذه قد تكون دافع لارتكاب الجريمة. وعليه فإن دافع الفرد لإثبات هويته في ظل محدودية الفرص الاقتصادية مع وجود توتر اجتماعي وظروف اقتصادية قد يؤدي إلى حدوث انفصال اجتماعي خاصة في المجتمعات التي يغيب فيه دور الأسرة كعنصر دعم أساسي للاحتواء.

– كما أن الضغوط الاقتصادية قد تشكل علاقات اجتماعية وقيم مجتمعية مناهضة للمجتمع وبذلك تشجع على التكيف مع الطرق اللامشروعة مما يحدث نوع من الاضطراب الاجتماعي الداخلي وهذا يؤدي حتماً إلى ممارسات خرج نطاق القانون من أجل تحقيق استقراره المالي، وبذلك ما تشير إليه الإحصائيات في مكتب التحقيقات الفيدرالية (FBI) أن حوالي (40%) من جرائم السرقة تحدث في الأحياء ذات المستوى المتدني للدخل والتي تعاني من تدهور اقتصادي.

– وهذا أيضاً ما أشار إليه جون وليامز حين درس تأثير الظروف الاقتصادية المتردية مثل البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة على السلوك الإجرامي، حيث أكد أن الأفراد ذوي الدخل المنخفض هم أكثر عرضة بنسبة (70%) لارتكاب الأفعال الإجرامية.

وباعتبار أن الجرائم تعاني من ظاهرة الفقر والبطالة التي يعيش أكثر ساكنيها في مستوى معيشي واقتصادي متدني فقد تدفع بهم إلى اللجوء إلى سرقة الممتلكات أو إلى التورط في تجارة المخدرات لتحقيق المكسب السريع.

إن تدهور الوضع الاقتصادي يجعل الفرد غالبا ما يفتقر إلى أدنى الشروط الصحية للحياة من مسكن ودخل ورعاية وتلبية مختلف الاحتياجات الأساسية وهذا النوع قد يخلق ضغوط اجتماعية واقتصادية غالبا ما تؤدي إلى إحداث الجرائم كوسيلة للبقاء.

- إن ما يعيشه الفرد من حرمان اجتماعي قد تجعله يشعر بالضعف مما يشاهده من رفاهية وعيش في الطبقات الاجتماعية الأخرى وهذا التفاوت الذي يشعر به الفرد يجعله يعيش حالة من القلق الدائم تجاه نفسه وتجاه أفراد أسرته مما تصدر عنه تصرفات لا شرعية ولا قانونية وهذا يعتبر رد فعل أو تعبير عن استياء وغضب وهذا بدوره قد يوقع بهم في ممارسات إجرامية.

- كما أن ما يشعر به الفرد من فجوة بينه وبين الطبقات الاجتماعية الأخرى قد يوسع الهوة أكثر وهذا يدفع به إلى العزلة والإقصاء خاصة إذا ما كان هؤلاء الأفراد يعيشون في بيئة محرومة اقتصاديا واجتماعيا من مختلف الخدمات الاجتماعية.

وعلى هذا الأساس تعد الجريمة كجزء من انتمائهم وهويتهم وتغرس في أنفسهم نوع من التحدي تجاه ذاتهم ومجتمعهم من أجل اثبات هويتهم في بيئتهم الاجتماعية.

إن فقدان الأمن والأمان الاجتماعي وهشاشة البيئة الاجتماعية بسبب سوء البنية التحتية قد يعزز السلوكيات الإجرامية كجزء من ثقافة المحيط الاجتماعي حيث أنه عندما تنتشر الجريمة في الأحياء الفقيرة والهشة قد تصبح هذه السلوكيات كجزء من ثقافة البيئة الاجتماعية والواقع الذي يعيشه وهذا بدوره قد يزيد من احتمالية تبني الجريمة، وهذا ما أشار إليه كارل ماركس حين أكد على أن التفاوت الاجتماعي والاقتصادي هو ما يؤدي إلى افراز نوع من الطبقة مما يتسبب في شعورهم بالاضطهاد والإقصاء لدى الطبقات الهشة والفقيرة وهذا يؤدي إلى خلق بيئة تشجع على الجريمة كتعبير عن اللامساواة الطبقة.

وهذا ما أكده أيضا ريتشارد كوينسي أحد لتباع النظرية الماركسية حين أشار إلى أن الجريمة هي نتيجة مباشرة لبيئة اقتصادية غير عادلة.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

وعليه فإن السرقة أو التعدي بمختلف أنواعه التي يقوم بها هؤلاء هي نتاج التفاوت الاجتماعي مما يدفع البعض إلى التعدي للحفاظ على حياتهم في ظل غياب الحماية والدعم الاجتماعي وغياب الفرص الاقتصادية، حيث تشير بعض التقارير الوزارية لوزارة الداخلية بالجزائر إلى أن الأحياء ذات التركيبة السكانية الفقيرة ذات المستوى المعيشي المتدني تشهد عادة ارتفاعا في معدلات الجريمة خصوصا السرقات والاعتداءات وهذا نتاج قلة الفرص الاقتصادية وصعوبة الحصول على الموارد الأساسية وهذا ما قد يؤدي إلى تنامي معدلات الجريمة.

1-5- عرض وتحليل نتائج الفرضية الرابعة: للظروف السكنية علاقة بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري:

جدول رقم (80): يبين استجابات المبحوثين حول طبيعة المنطقة التي يقيمون فيها

الإجابات	التكرارات	النسبة %
منطقة ريفية	54	41.22
منطقة حضرية	77	58.77
المجموع	131	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول طبيعة المنطقة التي يقيمون فيها، حيث مثلا ما نسبته (58.77%) من المبحوثين الذين يقيمون في الريف في حين قدرت نسبة (41.22%) من الذين عبروا عن إقامتهم في المجال الحضري.

ووفق لهذا التوضيح للبيانات الإحصائية يمكن أن نلاحظ إلى أن هناك ترابط قوي بين النزوح الداخلي من المناطق الريفية نحو المناطق الحضرية وبين مختلف الأفعال الإجرامية المرتكبة وفي هذا الصدد فإننا لا نقصد بأن النزوح في حد ذاته يؤدي إلى ارتكاب الجريمة بقدر ما يمكن أن نقول بأن ما تقود إليه هذه العملية من جوانب واثار سلبية تنعكس بدورها على أسر النازحين من خلال عدم قدرتهم على التكيف الاجتماعي في بعض الأحيان.

إضافة إلى أن ضعف الرقابة الأسرية مع وجود مختلف الفضاءات التي تسهل للفرد قضاء متسع من أوقات الفراغ ألا متناهية في الشوارع وأماكن اللهو والألعاب الالكترونية وغيرها من الأماكن التي تشجع على الانخراط في الانحراف ومن ثم الجريمة خاصة في ظل غياب الضبط الاجتماعي الرسمي والغير رسمي، وهذا أكدته كثير من الأبحاث والدراسات على أن هناك عدة عوامل متعددة من أبرزها النزوح والهجرة الداخلية في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها كثير من الأسر الجزائرية النازحة.

وعلى اعتبار أن تصنيف المدن في المجتمع الجزائري يعتمد على المعيار العددي الاحصائي الذي يقر بأن التجمع الحضري يحتوي على أكثر من (5000) ساكن، فإن ما تشكله العمالة الوافدة نحو المناطق الحضرية خاصة إذا كانت ذات مستوى تعليمي متدني قد يؤدي إلى إفراز مشكلات أكبر نتيجة عدم توفير فرص العمل التي تؤدي نحو تحول الكثير منهم إلى بطالين أو إلى أفراد غير منتجين وبذلك تزداد نسبة الفقر مما يظهر لنا ملامح النسيج الريفي في المناطق الحضرية.

وعليه فإن تعريف المناطق الحضرية يعكس لنا مدى ألا استقرار الاجتماعي داخل المجتمع الجزائري، كما يتضح لنا بشكل ملفت للنظر ما تعاني منه المناطق الريفية من التفكك في بنيتها الاجتماعية جراء المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعزوف الكثير من الأفراد عن المجال المنوط بمعيشتها مثل الزراعة وغيرها من الحرف التي تمثل المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه أغلب أسر المجتمع الجزائري يعتبر مهدد بالزوال بفعل عزوف المورد البشري عن هذه الخدمة من جهة والتوسع العمراني على حساب المناطق الزراعية من جهة أخرى.

كما أن عدم التكافؤ بين المناطق الريفية والحضرية في المجال الاجتماعي والاقتصادي والثقافي قد يحيل دون تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية الأمر الذي قد يزيد من حالات التنافس والصراع من أجل التغيير مما يفرز كثير من الأمراض الاجتماعية وهذا بدوره يزيد من احتمالية ارتكاب الجريمة لأن ما أكدته العديد من الدراسات الايكولوجية التي ركزت على أن المناطق

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

التي تكون فيها معدلات الجريمة منخفضة هي غالبا مناطق تتسم بالانسجام على عكس المناطق التي تشهد حالات من التنافس والصراع وهذا ما أشار إليه كليفوردشو وهنري ماكاي.

جدول رقم (81): يبين استجابات المبحوثين حول مكان إقامتهم مع أسرهم

الإجابات	التكرارات	النسبة%
فيلا (منزل حديث)	19	14.50
شقة	40	30.53
منزل تقليدي	70	53.43
قبو	02	1.52
أخرى (مرأب)	00	00
المجموع	131	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول مكان إقامتهم مع أسرهم، حيث مثلا ما نسبته (53.43%) من المبحوثين الذين يقيمون مع أسرهم في منازل تقليدية وجاءت في الترتيب الأول في حين قدرت نسبة (30.53%) من الذين عبروا عن إقامتهم في شقق في الترتيب الثاني تليها في الترتيب الثالث المبحوثين الذين عبروا عن إقامتهم في مساكن ذات طابع فيلا بنسبة قدرت بـ (14.50%) أما الترتيب الرابع فقد كانت نسبتهم (1.52%) حيث عبروا عن إقامتهم في قبو، ليأتي في الترتيب الأخير التعبير بنسبة منعدمة حول الإقامة في مرأب.

إن طبيعة المسكن تتحدد وفق طبيعة الدخل الفردي للفرد وعليه فإن ما تشكله نسبة المبحوثين الذين يقيمون في منازل تقليدية هي غالبا ما تكون منازل مبنية بالمواد البسيطة وهي في الغالب تكون هذه المنازل في الأرياف وإن وجدت في المناطق الحضرية فإنها تكون منازل منتشرة غالبا في الأحياء القديمة والمكتظة أو تكون في الأحياء الهامشية التي غالبا ما تفتقر إلى أدنى شروط الراحة الصحية والاجتماعية وغيرها من أساسيات الحياة، في حين عبر آخرون على أنهم يقيمون في منازل حديثة وهذا بدوره يؤكد لنا على أن محدودية الدخل

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

الشهري لأسر المبحوثين ألزمتهم بالتقيد في طبيعة المسكن وعلى هذا يمكن القول أن البيئة السكنية على علاقة وثيقة بمختلف الظروف الاقتصادية للأسرة.

ورغم المساعي الجبارة التي تسعى الدولة من خلالها إلى خلق صيغ جديدة تقلل من حدة مشكلات السكن على اختلاف أنواعها وصيغها إلا أن نتيجة زيادة الطلب وعدم كفاية العرض مع ارتفاع أسعار سلع البناء قد يعرقل ذلك مختلف المشاريع التنموية.

وعليه فإن حالات الاكتظاظ في الأحياء السكنية مع انتشار الواسع لسكانات الفوضوية قد ينتج بنية عمرانية ذات أبعاد ثقافية مختلفة تتعدد فيها القيم والمبادئ المعيارية التي يتأثر بها الفرد في محيطه الاجتماعي ويكتسب منها مختلف السلوكيات التي قد توقع به في لانحراف ومن ثمة الجريمة.

جدول رقم (82): يبين استجابات المبحوثين حول نوعية المسكن الذي يقيمون فيه مع أسرهم

النسبة %	التكرارات	الإجابات
61.06	80	اجتماعي
3.81	05	تساهمي
2.29	03	ترقوي
27.48	36	ريفي
5.34	07	أخرى (العشوائي)
100%	131	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول طبيعة المسكن الذي يقيمون فيه مع أسرهم، حيث مثلاً ما نسبته (61.06%) من الذين عبروا عن إقامتهم في السكن الاجتماعي وهي أعلى نسبة وجاءت في الترتيب الأول في حين قدرت نسبة (27.48%) من الذين عبروا عن إقامتهم في سكن ريفي وجاءت في الترتيب الثاني تليها الترتيب الثالث بنسبة قدرت بـ (5.34%) من الذين يقيمون في مسكن عشوائي وجاء في الترتيب الرابع نسبة قدرت

ب (3.81%) الذين عبروا عن سكنهم في بناء تساهمي تليها نسبة قدرت ب (2.29%) ومن المبحوثين الذين عبروا عن إقامتهم في مساكن ترقوي وهي الأقل.

يعكس لنا مدى محدودية الدخل الفردي حيث أن الدولة تخصص هذا النمط من السكنات إلى ذوي الدخل المحدود من جهة والفئات الهشة من جهة أخرى.

كما أن حجم الكثافة السكانية العالية مع قلة الموارد والخدمات يؤدي إلى خلق بيئة متوترة اجتماعيا وهذا ما قد يؤدي إلى تنامي معدلات جرائم السرقة خاصة أو النزعات والمشاجرات أما بسبب الضوضاء أو بسبب استخدام المشترك للمرافق المشتركة في حال وجودها.

وهذا ينطبق على أخرى (السكن العشوائي) الذي يرتبط ارتباط وثيق بالجريمة نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة إضافة إلى التكدس السكاني مع الافتقار إلى أدنى الشروط الصحية للعيش الكريم، وهذا حتما يؤدي إلى إحباط اجتماعي الذي غالبا ما يترجم إلى سلوكيات وأفعال غير أخلاقية وغير قانونية تسهم في تنامي معدلات الجريمة.

أن ما يعاني منه الفرد الجزائري من تحديات كبيرة مثل عدم القدرة على توفير مسكن مناسب بسبب ارتفاع الا معقول في أسعار العقارات قد يفرض على الفرد السكن في مساكن غير لائقة ومكتظة بالأفراد فاقدة للخصوصية والبنية التحتية وهذا بدوره يؤدي إلى تفاقم الظروف الاقتصادية والضغط الاجتماعية التي تؤثر هي الأخرى على بنية العلاقات الأسرية وتزيد من احتمالية ارتكاب الأفعال الإجرامية.

كما أن غياب التخطيط العمراني مع غياب التنمية وفرص العمل القانونية خاصة في المناطق الريفية قد يشجع على خلق بيئة إجرامية تسهم في تنامي معدلات الجريمة كالتهريب وتجارة المخدرات وغيرها من السلع وهذا يعتبر فرصة سانحة إلى الأفراد الذين يعانون تحديات وظروف ايكولوجية غير ملائمة ويسعوا إلى تحسينها.

كما يعكس لنا أيضا مدى الفروق الشاسعة بين السياسات التنموية والاجتماعية داخل المجتمع الجزائري.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

جدول رقم (83): يبين استجابات المبحوثين حول طبيعة المسكن الذي يقيمون فيه مع أسرهم

الإجابات	التكرارات	النسبة %
مستأجر	64	48.85
ملك	64	48.85
منزل العائلة (ورث)	03	2.29
المجموع	131	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول طبيعة المسكن الذي يقيمون فيه مع أسرهم حيث مثلاً ما نسبته (48.85%) من الذين يقيمون في مساكن مستأجرة وتساوت مع نسبة المبحوثين الذين تقيم أسرهم في مساكن ذات ملكية لهم في حين قدرت نسبة (2.29%) من الذين عبروا عن إقامتهم في مساكن ورث للعائلة وهي الأقل.

وبذلك فإن الظروف السكنية تحدد معالمها الأساسية من خلال وضعية المسكن الذي يقيم فيه الفرد لأن ما يتضح لنا أن نسبة كبيرة من المبحوثين ليس لديها ملكية السكن وقد يرجع ذلك إلى غلاء أسعار العقار من جهة وعدم قدرتهم على شراء مسكن بسبب ضعف الدخل الشهري من جهة أخرى وهذا قد يدفع بالكثير إلى استئجار المساكن، إلا أن ما يشهده المجتمع الجزائري من ارتفاع في سعر الإيجار مع ضعف المستوى المعيشي للفرد أثر على الحياة الاجتماعية للأفراد خاصة في ظل محدودية الدخل.

كما أن الدفع المسبق للإيجار الذي يثقل كاهل كثير من المستأجرين يلزمهم بالدفع المسبق للأجرة الأمر الذي قد لا يستطيع الكثير تحمله وهذا قد يتعرض الكثير منهم إلى التهديدات القصرية قد تدفع بالبعض إلى محاولة توفير هذه الأقساط أما عن طريق المديونية من الغير أو بمحاولة العمل البديل لتوفير مدخول إضافي أو باللجوء إلى السرقة أو تجارة المخدرات وغيرها من الطرق التي تسهل له الطريق لتلبية احتياجاتهم، من أجل دفع مستحقات الإيجار ناهيك عن حالات النزاع والمشاجرات التي تقدر بين المستأجر والأجير

وتصل إلى حد التعدي الجسدي بينهم، أيضا السكن الإيجاري غالبا ما يشهد أفراده إلى ضعف العلاقات الاجتماعية بسبب تنوع ثقافي مما قد يعرضهم إلى مختلف الصراعات بسبب اختلاف القيم والعادات بينهم وهذا بدوره يزيد من احتمالية المشاحنات بينهم، كما أن السكن الإيجاري قد يشعر الفرد بالاغتراب الاجتماعي وهذا بدوره يؤدي إلى غياب الرقابة الاجتماعية الغير رسمية بسبب ضعف العلاقات بين الأفراد، وعليه فإن سلامة البيئة الأسرية والسكن مرهون بمدى ملكية السكن الذي يعزز الرقابة الاجتماعية ويزيد من شعور الفرد بهويته وانتمائه داخل المجتمع.

إن سياسة الإيجار في المجتمع الجزائري التي يسيطر عليها أصحاب المال المؤجرين مع عدم وضع سقف معين لأسعار الإيجار وتمادي أصحاب الوكالات العقارية الخاصة في تقخيم سعر الإيجار خلق نوع من الفوضى وعدم التنظيم الذي فرض على الكثير منهم إلى اللجوء إلى سكن العائلة مما يزيد من حدة الاكتظاظ الأسري داخل البيت الواحد بحسب زيادة عدد الأفراد، وعليه فإن عدم التنظيم في سياسة الإسكان أفرز نوع من عدم الاستقرار الأسري الذي قد يجد الفرد نفسه مهدد باللجوء إلى الشارع وهذا قد يدفع به إلى الانحراف ومن ثمة ارتكاب مختلف الجرائم.

وعليه فإن الحرمان مع الافتقار إلى الخدمات وضعف البنية التحتية كلها قد شكل البيئة المناسبة لتنامي معدلات الجريمة في البيئة الهشة.

كما أن غياب النظرة الاستشرافية على المدى البعيد للتكفل بأزمة السكن والإسكان أدى إلى اتساع الهوة بين المجتمع وسياسة الدولة مما أحدث شروخ اجتماعية زادة من نقشي هذه الظاهرة خاصة في ظل البيروقراطية والمحاباة في التوزيع والمحسوبية والتمييز وغيرها من السلوكيات التي يكون الفرد ضحيته وتفرض عليه السكن في البيوت الهشة أو القصديري المنتشرة في كثير من الأحياء السكنية.

إن طبيعة البيئة تسهم بشكل أو باخر في تحديد شخصية ساكنيها فليس الساكن في منزل ملك كمن يسكن في سكن مستأجر أوفي سكن العائلة وهي كلها مؤشرات قد تترك عدة تأثيرات

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

جانبيه تظهر في سلوكيات وتصرفات الأفراد وحتى في طريقة تفكيرهم، وبذلك فإن طبيعة المسكن تتحكم فيه عدة ظروف اقتصادية بالدرجة الأولى وهذا ما أشار إليه روبرت بارك في نظريته.

جدول رقم (84): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان في اعتقادهم أن المسكن

الذي يقيمون فيه لائق للسكن

الإجابات	التكرارات	النسبة %
نعم	47	35.87
لا	84	64.12
المجموع	131	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذا كان في اعتقادهم أن المسكن الذي يقيمون فيه لائق للسكن، حيث مثلاً ما نسبته (64.12%) من الذين كانت إجاباتهم بـ بالنفي وهي أعلى نسبة في حين قدرت نسبة (35.87%) ممن أكدوا إجاباتهم وهي الأقل. إن الارتفاع في تكاليف العيش والزيادة في أسعار المواد الأساسية مع الإيجار وسوء الظروف الاقتصادية (الفقر - البطالة) يجعل الأفراد يتقبلون الوضع السكني الذي يقيمون فيه رغم عدم أريحته لأنه لا يوجد بديل.

كما أن العيش في مسكن ذو كثافة عالية قد يسبب زيادة في المشاحنات وتوتر العلاقات الأسرية مع فقدان الراحة والخصوصية داخل المسكن، الفاقد للتخطيط العمراني الغير ملائم للمساكن الاجتماعية خاصة أو المساكن العشوائية التي قد يتعرض أفرادها إلى الضوضاء الاجتماعية مع التلوث ونقص الخدمات وضعف شبكة الطرق والمواصلات كل هذا قد يزيد من العزلة الاجتماعية، مما يضعف الرقابة الرسمية لهذه المساكن وما تخلفه من مشاكل صحية ونفسية نتيجة سوء التخطيط حيث عبر أحد المبحوثين بأن نتيجة لسوء التخطيط العمراني للمسكن الذي يقيم فيه بأنه يشعر بالقلق الشديد والاختناق داخل مسكنه الذي يفتقد فيه إلى الراحة والخصوصية وهذا ما جعله يعاني من اضطرابات نفسية أوصلته إلى محاولة الانتحار.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

جدول رقم (85): يبين استجابات المبحوثين حول عدد الغرف داخل المسكن الذي يقيمون فيه مع أسرهم

الإجابات	التكرارات	النسبة%
03-01	75	57.25
06-04	35	26.71
أكثر من 07	21	16.03
المجموع	131	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

يتبين لنا خلال الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول عدد الغرف داخل المسكن الذي يقيمون فيه مع أسرهم، حيث مثلاً ما نسبته (57.25%) من الذين عبروا عن أن عدد الغرف يتراوح بين (03 - 01) غرف وهي أعلى نسبة في حين قدرت نسبة (26.71%) من الذين عبروا أن عدد الغرف داخل مسكنهم يتراوح بين (06-04) غرف وجاءت في الترتيب الثاني تليها نسبة مقدرة بـ (16.03%) من الذين عبروا أن عدد الغرف أكثر من (07) غرف وهي أقل نسبة.

بناءً على المعطيات الإحصائية يتضح لنا أن المساحة السكنية قد تؤثر على طبيعة الحياة الأسرية حيث أن نقص عدد الغرف في المسكن قد يدفع بالأفراد إلى تقاسم هذه المساحة مما قد يؤدي إلى قلة الخصوصية من جهة وقد يزيد من التطورات الأسرية من جهة أخرى.

كما أن نقص الغرف داخل المساكن غالباً ما يرتبط بالضغط السكاني حيث أن زيادة الطلب على السكن بسبب ارتفاع نسبة النمو الديمغرافي قد يفرض تقليص عدد الغرف وزيادة عدد السكنات لتغطية الحاجة وهذا بدوره قد يسهم في توفير سكن غير لائق صحياً.

كما أن محدودية الميزانية الاقتصادية المخصصة لبناء وحدات سكنية قد يفرض تقليص عدد الغرف.

أيضاً سوء التخطيط العمراني حيث أن التركيز على الجهود الكمية بدل من خلق آلية جديدة تتماشى مع مشاريع الإسكان الاجتماعي قد يكون عائق في زيادة عدد الغرف التي قد تصل كحد أقصى إلى ثلاث غرف، وبذلك فإن سوء التخطيط قد يدفع بالجهات المعنية

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

إلى تخفيض تكاليف البناء من خلال بناء وحدات سكنية صغيرة لتقليل من التكلفة وعليه فإن ضعف سياسة الإسكان في الجزائر التي تعمل دائما على توفير الحلول المؤقتة دون الاعتماد أو بالرجوع إلى دراسات استشرافية بعيدة المدى تتناسب مع تطلعات الأجيال القادمة تجعلها تعجز عن تحقيق تنمية مستدامة توفر راحة الأفراد.

كما أن الفساد وسوء الإدارة حيث أن ضعف المتابعة والمراقبة للمشاريع يؤدي إلى تقليص حجم المساحات لتحقيق أرباح إضافية، وبذلك فإن إعطاء الأولوية إلى الجانب الكمي على حساب الجودة قد يدفع بالجهات المختصة إلى بناء أكبر عدد ممكن من الوحدات السكنية لتغطية الطلب على حساب النوعية.

وعلى هذا الأساس قد يقود هذا إلى تفاقم النزاعات اليومية داخل الأسرة بسبب غياب الراحة من جهة والضغوط النفسية والاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى التي تؤثر على استقرار الأفراد وهذا بدوره قد يزيد من احتمالية اللجوء إلى الجريمة وهذا ما أشار إليه بارك وبرجسون في نظريته البيئة الاجتماعية.

جدول رقم (86): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان لديهم غرفة خاصة

الإجابات	التكرارات	النسبة %
نعم	54	41.22
لا	77	58.77
المجموع	131	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذا كان لديهم غرفة خاصة، حيث نفى المبحوثين ذلك بنسبة قدرت بـ (58.77%)، وهي النسبة مرتفعة مقارنة بالذين أكدوا إجاباتهم بنسبة (41.22%)، وعلى هذا الأساس فإن ما يمكن أن نستقرأ من خلال الجدول:

أن هناك اكتظاظ سكاني واضح وظروف معيشية ضاغطة داخل الأسر الجزائرية هذا الوضع قد يؤدي إلى غياب الخصوصية، كما أن عدم توفر غرف خاصة يدل على تدهور

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

الوضع السكني وعدم كفاية البنى التحتية السكنية، إضافة إلى أن هذا الوضع لا يمكن فصله عن السياسات السكنية المتعثرة التي عجزت عن مواكبة النمو الديمغرافي والتحول الاجتماعي حيث هناك فارق بين الطلب والعرض وهذا ما أدى إلى تفاقم مشكلات السكن والاحتفاظ داخل المسكن، هذا الواقع يسهم بشكل مباشر في خلق بيئة غير مستقرة داخل الأسرة تغيب فيها الراحة والخصوصية، وهذا بدوره يعبر عن فشل في تحقيق العدالة الاجتماعية مما قد يفرز سلوك انحرافي أو إجرامي وعلى هذا فإن غياب الغرفة الخاصة ليس مجرد مؤشر مادي بل هو انعكاس لتراكمات اجتماعية واقتصادية وسياسية لها أثر مباشر في خلق بيئة غير مستقرة، قد تدفع بأفرادها إلى الجريمة.

جدول رقم (87): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان تتوفر بغرفتهم وسائل الراحة

الإجابات	التكرارات	النسبة%
نعم	04	30.53
لا	91	69.46
المجموع	131	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذا كان تتوفر بغرفتهم وسائل الراحة، حيث مثلاً ما نسبته (69.46%) من الذين نفوا ذلك وهي تمثل أكبر نسبة في حين قدرت نسبة (30.53%) منهم أكدوا إجاباتهم.

وعلى هذا الأساس فإن ما يمكن أن نستقرأ من خلال الجدول:

إن الشعور بالاستياء تجاه مختلف الظروف الاجتماعية والاقتصادية كالبطالة وحالات الفقر المدقع وتدني مستوى العيش على الفرد قد يزيد من تراكم الضغوط الاجتماعية والنفسية التي تؤدي إلى الإحباط نتيجة عدم قدرة الفرد على توفير متطلباته الأساسية، وعلى هذا فإن عدم توفير وسائل الراحة قد يسهم في خلق بيئة اجتماعية غير ملائمة مما يعزز هذه الظروف التي قد تزيد من فرص احتمالية ارتكاب الجريمة.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

إن عملية التأثير الناتجة عن عدم توفير وسائل الراحة للفرد له انعكاسات على سلوك الفرد والمجتمع على حد سواء، وقد ركز كثير من الباحثين والدارسين على أن الظروف السكنية التي تفتقر إلى وسائل الراحة في المجتمعات ذات البنية التحتية الهشة غالبا ما تكون بها معدلات أعلى لتصنيف الجرائم الناتج عن تفكك الروابط الاجتماعية وتدهور الأوضاع المجتمعية وهذا ما أشار إليه روبرت سامبسون Robert Samson في النظرية الاجتماعية حول الجريمة وأكدته وليام جولياس William Julius Wilson حين درس الفقر الحضري وقد أكد أن الافتقار إلى وسائل الراحة خاصة في المناطق الهشة والفقيرة التي لا تمتلك أدنى شروط الصحة النفسية قد يزيد من احتمالية الوقوع في الجريمة بسبب التهميش الاجتماعي.

وفي الجزائر على الرغم من العدد الهائل الذي تخرجه الدولة الجزائرية في بنية المشاريع السكنية، إلا أن الكثير من الأفراد يواجهون مشكلات نتيجة عدم توفير وسائل الراحة في غرف المساكن التي تفتقر إلى مختلف التجهيزات الأساسية الخاصة كالتهوية والتبريد والتهوية أو حتى الإضاءة الجيدة وغيرها، وهذه كلها اعراض قد تولد بيئة سكنية غير ملائمة للسكن وغير مهيئة لاستمرار حياة جيدة.

وعلى هذا الأساس فإن عدم الاستثمار في البنية التحتية وعدم المتابعة الدقيقة لمختلف المشاريع المبرمجة قد تؤدي إلى سوء المعايير السكنية التي ينبغي أن تتوفر في المسكن والغرفة. جدول رقم (88): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كانوا يضطرون أحيانا إلى المبيت خارج المسكن وأين يكون ذلك

الإجابات	التكرارات	النسبة %	مكان المبيت عند ...	التكرارات	النسبة %
نعم	96	73.28	صديق	73	76.04
			قريب	12	12.50
			الشارع	11	11.45
لا	35	26.71		00	00
المجموع	131	100%	المجموع	96*	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

*96 عدد الاجابان بنعم للمبحوثين الذين أكدوا ذلك.

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذا كانوا يضطرون إلى المبيت خارج المسكن وأين يكون ذلك، حيث مثلاً ما نسبته (73.28%) منهم أكدوا إجابتهم وهي تمثل أكبر نسبة في حين قدرت نسبة (26.71%) من الذين نفوا ذلك حيث أن الذين أكدوا ذلك أعربوا على أن ما نسبته (76.04%) منهم ينامون عند أصدقائهم وهي تمثل أكبر نسبة في حين قدرت نسبة (12.50%) من المبحوثين أجابوا بأنهم يلتجئون إلى أقربائهم وجاءت في الترتيب الثاني أما النسبة الأخير التي عبروا عنها بأنهم ينامون في الشارع قدرت بـ (11.45%) وهي في الترتيب الأخير.

وعلى هذا الأساس فإن ما يمكن أن نستقرأ من خلال الجدول:

إن المبيت لفترات طويلة قد ينتج عنه ضعف في بنية العلاقات الأسرية التي ينجر عنها فقدان الشعور بالانتماء، كما قد يؤدي ذلك إلى تفاقم الكثير من المشكلات والتوترات الأسرية.

كما أن هذا التصرف قد يؤدي إلى تفاعل سلبي يسهم في توسيع دائرة العلاقات الاجتماعية الغير شرعية ويزيد من فرص اللقاء برفقاء السوء.

إضافة إلى ذلك فإنه قد يؤدي الانحراف عن القيم الأسرية بسبب التفاعل مع مختلف القيم والمعايير المجتمعية الخارجية المناهضة للمجتمع إلى تعلم الكثير من السلوكيات السلبية.

وعلى هذا الأساس فإنه يمكن أن نقول إن المبيت خارج المنزل في إطاره اللامشروع يندرج ضمنها التحرر اللاعقلاني من القيم الأسرية التي تظهر بوادره من خلال التفاعلات الاجتماعية الخارجية خارج نطاق الأسرة، وقد اهتم كثير من العلماء والدارسين في الأبحاث السوسيولوجية وأكدوا مدى انعكاس هذه التصرفات والممارسات السلوكية على حياة الأفراد وهذا ما أشار إليه "اميل دوركايم" في كتابه حول التماسك الاجتماعي والانحلال الاجتماعي التي ناقش فيه مدى تأثير التحولات الاجتماعية والعلاقات خارج الأسرة.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الفردانية العالية والانفصال عن القيم التقليدية نتيجة ظروف بيئية قد تسهم في إفراز مشكلات سلوكية لدى الفرد تؤدي به إلى الوقوع في الجريمة،

وعلى هذا فإن مشكلة السكن الغير صحي والغير ملائم الذي لا تتوفر به أدنى الشروط الصحية للسكن قد تدفع بالفراد إلى المبيت خارج المنزل وهي من القضايا الهامة التي يوجهها قطاع السكن في الجزائر وبحسب ما تشير إليه الإحصائيات أن ما يقدر بـ حوالي (1.5) مليون عائلة لا تملك سكن صحي يحفظ لها أمنها واستقرارها، وعلى الرغم من المجهودات التي تبذلها الدولة في قطاع السكن والاسكان والتحديات الكبيرة التي تواجهها من أجل القضاء على مشكلة السكن بهدف تحسين الوضع السكني وتعزيز بنية الطابع الاجتماعي للسكن إلا أنها تظل تفتقر في استراتيجيتها إلى المرونة وإلى حوكمة التسيير والتوزيع العادل الذي يضمن حقوق المواطنين ويسعى إلى تحقيق أهدافهم وتطلعاتهم بعيدا عن البيروقراطية والمحسوبية التي تثير غضب المواطنين وقد تدفع بهم إلى ارتكاب أفعال إجرامية لتحقيق طموحاتهم.

أيضا إذا كان الأصدقاء يتبنون سلوكيات غير أخلاقية قد تؤثر على شخصية الفرد مما قد تدفع بهم إلى تعاطي المخدرات وشرب الخمر وهذه الممارسات قد تفسح المجال لحدوث كثير من التصرفات ألا أخلاقية التي ينشب عنها الصراع والنزاع والقتل والسرقة والضرب وغيرها من الجرائم التي يجد الفرد نفسه مقم فيها جراء غياب الرقابة الأسرية والانفصال عن القيم الأسرية والاضطراب في التنشئة الاجتماعية مع تراكم الظروف الاقتصادية التي تعزز انقياد الفرد نحو الجريمة.

كما أن عدم توفير مناخ الملائم يلعب دورا حاسما في تحديد سلوكيات الأفراد خاصة ذوي الدخل المتدني أو الذين يعانون فقر وبطالة وبذلك فإن هذا يجعلهم أكثر عرضة للانخراط في سلوكيات إجرامية كوسيلة للبقاء مثل السرقة والاحتيال لسد احتياجاتهم الشخصية.

وعليه فإن طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد التي تعبر عن فقدان الهوية الفردية أشار إليها اميل دوركايم حين أنتقد كيفية تأثير المجتمع على الفرد مما يدفع الأفراد إلى فقدان استقلاليتهم.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

جدول رقم (89): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا فكروا في الانتقال من مسكنهم والعيش في مسكن آخر

الإجابات	التكرارات	النسبة %
نعم	93	70.99
لا	38	29.00
المجموع	113	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذا فكروا في الانتقال من مسكنهم والعيش في مسكن آخر، حيث مثلاً ما نسبته (70.99%) منهم أكدوا إجاباتهم بنعم وهي تمثل أكبر نسبة في حين قدرت نسبة (29.00%) من المبحوثين الذين نفوا ذلك.

وعلى هذا الأساس فإن ما يمكن أن نستقرأ من خلال الجدول أن:

– عدم توفير الفضاءات السكنية والعيش في منزل ضيق أو لا يتوفر على مساحات تحوي جميع أفراد الأسرة قد يدفع الفرد إلى البحث عن التغيير.

– إضافة إلى أن فقدان الراحة وعدم الشعور بالأمن والأمان يجعل الفرد يفكر في العيش في منزل آخر.

– أيضاً أن الرغبة في التحديث والعيش في منزل ذو ميزات عالية قد يدفع الفرد إلى البحث عن الراحة السكنية أكثر.

– كما أن البحث عن التغيير والهروب من بيئة سكنية غير ملائمة في ظل فقدان المرافق اليومية مع سوء الجوار قد يكون سببا في التفكير من أجل التغيير.

– أن قد يكون البحث عن التغيير بسبب ارتفاع تكاليف السكن الإيجاري كما يدفع بالأفراد للبحث عن سكن يكون أقل سعر يتناسب مع مدخوله الشهري، وعلى هذا فإن البحث عن تحسين جودة الحياة وتوفير بيئة سكنية مناسبة يفرض على الأفراد الانتقال والنزوح نحو الأفضل لتوفير متطلباتهم الشخصية والعائلية.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

جدول رقم (90): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان في اعتقادهم أن خصائص المسكن الذي تقيمون فيه يشجع على ارتكاب جرائم الاعتداء

الإجابات	التكرارات	النسبة %
نعم	69	52.67
لا	62	47.32
المجموع	131	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS²²

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذا كان في اعتقادهم أن خصائص المسكن الذي تقيمون فيه يشجع على ارتكاب جرائم الاعتداء حيث مثلاً ما نسبته (52.67%) منهم أكدوا إجاباتهم بنعم وهي تمثل أكبر نسبة في حين قدرت نسبة (47.32%) من المبحوثين الذين نفوا ذلك.

وعلى هذا الأساس فإن ما يمكن أن نستقرأ من خلال الجدول أن:

– ما تفتقد إليه سياسة الإسكان خاصة من نواحي التخطيط العمراني الجيد الذي يفتقد إلى كثير من الخصائص السكنية كالشوارع المفتوحة والإضاءات الجيدة وغيرها من الخصائص التي قد تسهم في تفشي الجريمة.

– أيضاً وقوع الكثير من المساكن في مناطق معزولة أو قليلة الحركة مع تفشي البطالة والفقر وهي كلها تحديات تواجه الفرد قد تعزز من ارتكاب الفعل الغير قانونية والغير مشروعة نتيجة غياب الضبط الاجتماعي الرسمي، وفقدان الحماية التكنولوجية كلها ظروف وعوامل تساعد على تنامي الجريمة وهذا ما أشار إليه كليفور شو Clifford Shaw وهنري ماكاي Henry McKay في نظرية التفكك الاجتماعي التي تربط بين التركيبة الاجتماعية للمجتمعات وتنامي معدلات الجريمة فيها، دون ان ننسى ما قدمته جاين جاكوبز Jane Jacobs مؤلفة كتاب موت وحياة المدن الأمريكية الكبرى، حيث أكدت تأثير التصميم الحضري والمساكن على سلوك الاجتماعي، ودافعت عن وجود تقنيات الرقابة في الشوارع كوسيلة للحد من الجريمة.

إلا أن خصائص المسكن في المدن الجزائرية الذي يرتبط بعدة محددات اجتماعية واقتصادية وحضرية تؤثر بشكل أو بآخر على استقرار المجتمع في البيئة السكنية حيث تلعب دورا حاسما في تفشي الكثير من الأفعال الإجرامية، وعليه فإن ما تتميز به الأحياء السكنية مع وجود كثافة سكانية مرتفعة والتي تعاني في أغلب الأحيان من نقص في الخدمات الاجتماعية وتدهور في البنية التحتية قد يزيد من تواتر الضغوط الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء وهذا بدوره يشجع على تفشي مختلف الجرائم مثل السرقة والاعتداءات على مختلف أنواعها.

إن الانتشار الغير منظم للمساكن خاصة في المناطق التي تغيب فيها التخطيط الحضري الرسمي غالبا ما تقتصر إلى مراكز للجهات الرسمية وعلى هذا يزيد من فرص انتشار الجريمة.

– إضافة إلى أن الفقر والبطالة التي تعاني منها معظم المناطق السكنية قد يتسبب في إحباط الكثير من الأفراد بسبب انعدام فرص العمل، ناهيك عن البيئة السكنية أو طبيعة المسكن الذي يشهد ظروف غير ملائمة كنقص الإضاءة وعدم توفير مختلف وسائل الأمان، مثل كاميرات المراقبة وغيرها من العوامل التي تسهم في فسح المجال ارتكاب الأفعال الإجرامية.

– إن ما يعانيه المجتمع الجزائري من الاختلاف الطبقي والاجتماعي يشكل فجوة كبيرة داخل نسقه الاجتماعي حيث نجد أن أصحاب الطبقة الميسورة جنبا إلى جنب مع أصحاب الطبقة الفقيرة وهذا التواتر الاجتماعي قد يؤدي تفشي مختلف الجرائم سوى كان اعتداء على الممتلكات أو اعتداء على الأشخاص، أو جرائم المخدرات.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

جدول رقم (91): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان الحي الذي متواجدون فيه

يقيم فيه مسبوقين عدليا وأسباب تواجدهم

الإجابات	التكرارات	النسبة%	أسباب تواجد المسبوقين في الحي	التكرارات	النسبة%
نعم	90	67.70	ملائم للعيش	39	43.33
			الروابط الاجتماعية والأسرية بينهم	36	40.00
			الارتباط بالحي	51	16.66
لا	41	31.29		00	00
المجموع	131	100%	المجموع	90*	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

*90 عدد المبحوثين الذين أجابوا بنعم.

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذا كان الحي الذي متواجدون فيه يقيم فيه مسبوقين عدليا حيث مثلاً ما نسبته (67.70%) من أكدوا إجاباتهم بنعم وهي تمثل أكبر نسبة في حين قدرت نسبة (31.29%) منهم نفوا ذلك.

حيث أن الذين أكدوا إجاباتهم أعربوا عن سبب ارتباط المسبوقين عدليا بالحي السكني الذي يقيمون فيه راجع إلى عدة أسباب، حيث مثلاً ما نسبته (43.33%) منهم عبروا عن سبب ارتباط المسبوقين راجع إلى ملائمة العيش وهي تمثل أكبر نسبة في حين قدرت نسبة (40.00%) منهم عبروا عن سبب ارتباط المسبوقين بالحي راجع إلى الروابط الاجتماعية والأسرية بينهم وجاءت في الترتيب الثاني تليها المبحوثين الذين عبروا عن سبب ارتباط المسبوقين بالحي كان بسبب الارتباط بالحي نفسه بنسبة مقدرة (16.66%).

وعلى هذا الأساس فإن ما يمكن أن نستقرأ من خلال الجدول:

إن وجود مسبوقين عدليا داخل الحي السكني قد يزيد من حدة التوترات الاجتماعية مما يؤثر بشكل مباشر على النية الاجتماعية للحي السكني وبذلك فإن ما يلحق الفرد من عدم الاحترام والتهميش الاجتماعي جزاء سلوكه المرتكب قد يؤدي إلى انحلال الروابط الاجتماعية داخل البناء النسقي مما يتسبب في ضعف النسيج الاجتماعي بين أفراد الحي الواحد.

وعلى هذا الأساس فإن التهميش الاجتماعي لدى المسبوقين عدليا داخل الحي السكني قد يدفع إلى العود للجريمة نتيجة الاقصاء الاجتماعي وعدم اعطائهم فرص للاندماج اجتماعيا. إن درجة التأثير لهؤلاء الأفراد قد يعزز العدوى الاجتماعية وذلك من خلال نشر القيم ألا أخلاقية المضادة اجتماعيا وبذلك فإن ما شار إليه روبرت ميرتون في نظرية الضغط الاجتماعي (Stram Theory) تؤكد لنا أن الفجوات بين الأهداف المجتمعية والوسائل المشروعة للأفراد قد يزيد من فرص ارتكاب الجرائم، وهذا ما يمكن اسقاطه على درجة تأثير المسبوقين عدليا أو دورهم داخل الأحياء السكنية.

إن تكاليف المساكن مع محدودية الدخل تجعلهم يفتقرون إلى وجود بدائل أخرى من أجل التغيير وهذا راجع إلى ضعف المورد المالي لدى رب الأسرة، كما أن ما تشكله الأحياء السكنية من نظام ثقافي يتماشى مع طبيعتها يجعل هؤلاء الأفراد يتكيفون مع مختلف القواعد السلوكية وهذا بدوره يجعلهم أكثر تقبلا للبيئة المحيطة مهما كانت طبيعتها. إضافة إلى أن السبب في ذلك قد يرجع إلى عدم وجود بدائل حيث أن السياسات السكنية الغير عادلة أو ضعف برامج إعادة الإسكان قد يفرض على سكان الحي البقاء في هذه الأحياء، والعيش فيها بسبب ضعف التكاليف المعيشية مما يجعل البعض يميلون إلى ارتباطهم بالحي وعلى هذا الأساس فإن ما تمثله هذه الأحياء من وحدات اجتماعية هو نتاج اجتماعي قوي بين أفرادها مهما كانت مستوياتهم السلوكية، إضافة إلى أن التقبل الاجتماعي لسلوكيات الأفراد حيث أن في أغلب الأحيان تكون هذه الأحياء لديهم سوابق وتجارب لارتكاب الأفعال الإجرامية مما يجعل هذا الوضع أمرا طبيعيا ومقبولا داخل البيئة، ناهيك عن غياب الرقابة الاجتماعية الرسمية مما يتيح لهؤلاء التحرك بحرية أكثر وخضوعهم إلى الحماية الاجتماعية من قبل سكان الحي نظرا لتشابه الظروف الأسرية التي يعيشونها.

كما أن سهولة توفير مختلف سبل الدعم من قبل الشبكات الإجرامية الأخرى حيث يسهل عليها تنفيذ مختلف الممارسات الإجرامية كالتهريب وتجارة المخدرات والسرقة وغيرها في ظل وجود دعم وحماية مجتمعية.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

كما أن طبيعة البيئة العمرانية نتيجة ضيق المسالك وعشوائيات السكن قد تكون ملاذا يسهل ممارسة الجريمة.

جدول رقم (92): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان الحي السكني الذي تقيمون فيه يتوفر على مرافق العمومية

الإجابات	التكرارات	النسبة%
نعم	32	24.42
لا	99	75.57
المجموع	131	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذا كان الحي السكني الذي تقيمون فيه يتوفر على مرافق العمومية، حيث مثلاً ما نسبته (75.57%) من نفوا ذلك وهي تمثل أكبر نسبة في حين قدرت نسبة (24.42%) من المبحوثين الذين أكدوا إجابتهم بنعم. وعلى هذا الأساس فإن ما يمكن أن نستقرأ من خلال الجدول:

عدم وجود المرافق العمومية قد يؤثر بشكل مباشر على السلوك الاجتماعي للأفراد ويعزز لديهم مشاعر التهميش والانعزال وهذا بدوره قد يسهم في انتشار الأفعال الإجرامية حيث أكدت الكثير من الدراسات الأيكولوجية التي اهتمت بالمناطق التي تعاني من التهميش بسبب هشاشة البنية التحتية وعدم توفر المرافق العمومية بأنها تسهم بشكل أو بآخر في خلق بيئة إجرامية.

إن ما تفتقر إليه الأحياء السكنية في الجزائر من عدم توفير للمرافق العمومية خاصة ما تعلق بأمكان الترفيه والمساحات الخضراء قد يرجع ذلك لأسباب تتعلق في الأساس بالتخطيط الحضري الذي مقنن وعلى هذا فإن الأحياء السكنية في الجزائر التي تم انشاؤها في ظل التغيرات والتحولات السكانية والاقتصادية الأمر الذي غيب فيه التخطيط الشامل والدقيق لبنية الأرضية السكنية حيث لم يأخذوا بعين الاعتبار مختلف متطلبات الأساسية

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

للسكان بما فيها المرافق العمومية بل أن التركيز الأكبر كان يخص الوحدات السكنية وإهمال البنية التحتية وعلى هذا الأساس فإن الاهتمام بكم وتغيبب الكيف زادة من تدهور الوضع السكني الصحي في الجزائر، إضافة إلى ما يشهده من توسع عمراني مما جعل المرافق العمومية ذات ثقل في منطقة الحضرية على حساب مناطق الضواحي.

إضافة إلى أن غياب المتابعة والصيانة في الحالات التي يوجد بها مرافق يعكس لنا مدى نقص آليات المتابعة لضمان سيرورة العمل، وهذا ما جاء منافيا لدراسة العيسي فهد محمد حين توصل إلى أنه لا توجد علاقة بين ارتفاع معدل سرقات المساكن ومستوى أوفر الخدمات العامة.

جدول رقم (93): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان هناك تفاعل بين أفراد أسرهم وبين أفراد الحي السكني الذي يقيمون فيه

الإجابات	التكرارات	النسبة%
نعم	37	28.24
لا	49	71.75
المجموع	113	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذا كان هناك تفاعل بين أفراد أسرهم وبين أفراد الحي السكني الذي يقيمون فيه، حيث مثلاً ما نسبته (71.75%) منهم نفوا ذلك وهي تمثل أكبر نسبة في حين قدرت نسبة (28.24%) من المبحوثين أكدوا إجاباتهم بنعم. وعلى هذا الأساس فإن ما يمكن أن نستقرأ من خلال الجدول:

إن عدم التفاعل بين أفراد الأسرة مع أفراد الحي السكني قد يعود ذلك إلى ارتفاع الفردانية وتزايد القيم الخصوصية وهذا ما قد يدفع بالأفراد إلى الابتعاد حفاظاً منهم على مساحة الاستقلالية الخاصة بينهم.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

أيضا أن كثير من الأفراد يميلون إلى العزلة مما يعزز شعورهم بالراحة وهذا بدوره يجعل محدودية العلاقات الاجتماعية في إطارها الضيق، إضافة إلى أن الميل نحو العزلة الاجتماعية قد تفرضها عدة عوامل مرتبطة بطبيعة البيئة الحضرية للحي السكني خاصة الأحياء السكنية ذات المجال المغلق والبنيات المرتفعة.

وإذا نظرنا إلى الأسرة الجزائرية من حيث تفاعلها مع أفراد الحي السكني الذي تتواجد فيه فإننا نشهد عدة تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية قد لامست بنيتها حيث أنها في العقود الأخيرة تحولت الأسرة الجزائرية من نموذجها ذو الطابع الممتد التقليدي الذي يقوم على قوة الروابط الاجتماعية بين أفرادها إلى نموذج الأسرة النووية الذي يعزز الفردانية في طابعها العضوي، وبذلك فإن هذا التغيير الذي طرأ عزى إلى التوسع والتحول وهذا بدوره عزز الاستقلالية وقلل من التفاعل بين أفراد الحي الواحد.

وهذا ما أشار إليه إميل دوركايم حين أوضح أن كثرة السكان والنزوح الثقافي داخل المدن يعزز العزلة الاجتماعية ويضعف الروابط الاجتماعية التقليدية.

وعلى هذا الأساس فإن عدم التفاعل حتما يؤدي إلى ضعف الروابط الاجتماعية داخل المحيط الاجتماعي مما يؤدي أيضا إلى ضعف الحماية الاجتماعية وبالتالي يقلل الرقابة الاجتماعية بين الأفراد وهذا بدوره يزيد من فرص ارتكاب الأفراد إلى الجرائم داخل الحي وخارجه، وهذا ما وصفه أيضا إميل دوركايم بالتفكك الاجتماعي حيث يؤكد على تلاشي القيم المشتركة تؤدي إلى انتشار الفوضى وضعف الانضباط الاجتماعي.

جدول رقم (94): يبين استجابات الباحثين حول ما كان لديهم علاقات مع سكان الحي

الإجابات	التكرارات	النسبة %
نعم	37	77.72
لا	58	44.27
المجموع	113	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما كان لديهم علاقات مع سكان الحي حيث مثلاً ما نسبته (77.72%) من المبحوثين الذين أكدوا إجاباتهم بنعم وهي تمثل أكبر نسبة في حين قدرت نسبة (44.27%) منهم نفوا ذلك.

وعلى هذا الأساس فإن ما يمكن أن نستقرأ من خلال الجدول:

إن إقامة علاقات مع سكان الحي هي التزام أخلاقي وديني يعكس القوة والتماسك بين أفراد المجتمع الواحد ويحمل في طياته قيم إنسانية واجتماعية وإسلامية تعزز التكافل الاجتماعي بين أفرادهِ وبذلك فإن بناء علاقات يسهم في تعزيز الأمن المجتمعي كما أنه يقلل من الصراعات والنزاعات ويزيد من بعث الاستقرار المجتمعي.

وبذلك فإن إقامة علاقات داخل البيئة الاجتماعية بغض النظر عن طبيعتها تعتبر جزء من كيانهِ الاجتماعي داخل بيئته الاجتماعية، وعلى هذا الأساس فإن ما يتلقاه من دعم اجتماعي بغض النظر عن السلوكيات والتصرفات الموجودة داخل الحي فإن ذلك يعزز له الأمان ويزيد من درجة الحماية الاجتماعية له داخل الحي، الذي يساعده في تكوين نوع من شبكات الدعم الاجتماعية ألا مشروط حتى إذا كان الفرد ذو سلوكيات سلبية، حيث يوفر له الدعم لمواجهة أي تحديات ومواقف طارئة قد يتعرض لها من قبل النظام الرسمي خاصة، وعليه فإن التكافل والتضامن الاجتماعي يعزز الثقة بين أفراد مجتمعه.

جدول رقم (95): يبين استجابات المبحوثين حول طبيعة العلاقة بينهم وبين سكان الحي

الإجابات	التكرارات	النسبة%
عادية	75	57.25
متوترة	56	42.74
المجموع	131	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول طبيعة العلاقة بينهم وبين سكان الحي، حيث مثلاً ما نسبته (57.25%) من المبحوثين الذين أجابوا أن طبيعة علاقتهم عادية وهي تمثل أكبر نسبة في حين قدرت نسبة (42.74%) منهم أجابوا بأن طبيعة علاقتهم متوترة مع سكان الحي.

وعلى هذا الأساس فإن ما يمكن أن نستقرأ من خلال الجدول:

ترتبط طبيعة العلاقات بين الأفراد وبيئتهم بطبيعة العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بالحي وبذلك فإن ما عبر عنه المبحوثين حول طبيعة علاقتهم بأنها علاقة عادية تعكس مدى قوة التواصل المتبادل بينهم اجتماعياً وهذا بدوره يعزز المشاركة ويوفر الدعم التشاركي بينهم مما يقلل الخلافات والنزعات ويفرض عليهم الالتزام القيم المجتمعية مهما كانت طبيعتها.

كما أن بينية العلاقات العادية مع سكان الحي تفرض عليهم تقبل سلوكياته الاجتماعية والتعاطف معه والتفهم لسلوكياته وتصرفاته الناتجة عن ظروف أو مشكلات اجتماعية كانت أو اقتصادية.

إضافة إلى أن بعض سكان الحي يحاولون الحفاظ على التوازن الاجتماعي بدلاً من تصعيد الأمور وهذا يجعل العلاقة بينهم عادية إلى حد ما، وعليه فإن طبيعة العلاقة بين الفرد والحي السكني تعزز له الهوية الاجتماعية.

جدول رقم (96): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان في اعتقادهم أن سلوكيات الأفراد

مقبولة اجتماعياً داخل الحي

الإجابات	التكرارات	النسبة%
نعم	48	64.12
لا	74	35.87
المجموع	131	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذا كان في اعتقادهم أن سلوكيات الأفراد مقبولة اجتماعيا داخل الحي، حيث مثلاً ما نسبته (64.12%) من المبحوثين الذين أكدوا إجاباتهم بنعم وهي تمثل أكبر نسبة في حين قدرت نسبة (35.87%) منهم نفوا ذلك.

وعلى هذا الأساس فإن ما يمكن أن نستقرأ من خلال الجدول:

إن طبيعة الظروف التشاركية بين الأفراد داخل الحي قد يولد علاقة قوية يعزز من تقبل سلوكياتهم مما يزيد من لحمة الترابط الاجتماعي بينهم.

أيضا أن التكيف مع مختلف الظروف المحيطة بالحي السكني تفرض عليهم الاعتياد والتقبل وبالتالي تكون طبيعة السلوكيات مقبولة في نمط سياقهم.

إضافة إلى أن ما يصدر من أفعال وتصرفات وسلوكيات بشكل معتاد من قبل الأفراد داخل الحي السكني قد يشكل جزء من نسيجهم الاجتماعي وبالتالي تصبح هذه الممارسات جزء من انتمائهم الجماعي يفرض قبول سلوكياتهم.

وعلى هذا فإن ما يعزى إلى قبول مختلف السلوكيات والأفعال الإجرامية داخل الحي خاصة في الأحياء السكنية في المجتمع الجزائري قد تشترك فيه عدة عوامل سواء كانت اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية التي يستمدون منها قيمهم وعاداتهم المحلية خاصة إذا تماشت مع أعرافهم السائدة، وهذا بدوره يفرض على البيئة السائدة احتضان مختلف أنماط السوك وتقبلها في إطارها العام.

أيضا إن الأفراد الذين يميلون إلى تقليد سلوكيات الآخرين داخل الحي قد يميلون إلى تقبل سلوكياتهم وبذلك فإن هذا الضغط الاجتماعي الغير مباشر هو تعبير عن الهوية الاجتماعية وهذا ما أشار إليه اميل دوكايم في نظريته، وعليه فإن الأفراد يتقبلون سلوكياتهم بناء على درجة التأثير بينهم.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

جدول رقم (97): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان في اعتقادهم أن طبيعة علاقتهم مع سكان الحي شجعتهم على ارتكاب جرائم

الإجابات	التكرارات	النسبة %
نعم	104	79.38
لا	27	20.61
المجموع	131	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذا كان في اعتقادهم أن طبيعة علاقتهم مع سكان الحي شجعتهم على ارتكاب جرائم، حيث مثلاً ما نسبته (79.38%) من المبحوثين أكدوا إجاباتهم بنعم، وهي تمثل أكبر نسبة في حين قدرت نسبة (20.61%) منهم نفوا ذلك. وعلى هذا الأساس فإن ما يمكن أن نستقرأ من خلال الجدول:

أن طبيعة العلاقات الهشة التي يسودها التوتر والصراعات قد تؤدي إلى خلق بيئة غير سوية وبذلك فإن التفكك الاجتماعي قد يسهم في تنامي معدلات الجريمة. أيضاً أن غياب التواصل الفعال بين مختلف سكان الحي قد يزيد من احتمالية ارتكاب الجريمة داخل الحي، ناهيك عن غياب الترابط والنسيج الاجتماعي قد يفقد الثقة بين الأفراد داخل الحي الواحد مما قد يؤدي إلى التشتت وضعف التماسك الاجتماعي. إضافة إلى أن الاختلاف في القيم والمعايير الاجتماعية داخل الحي قد يسهم في زيادة التوتر والصراع مما قد يؤدي إلى الجريمة.

أيضاً أن التوتر الناتج عن الفوارق الطبقة داخل الحي السكني قد يكون سبباً في تفشي الأمراض الاجتماعية من بينها الفعل الإجرامي.

إن الشعور بالإقصاء نتيجة السلوكيات الغير مقبولة قد تؤدي إلى الشعور بالدونية التي يمكن ينتج عنه دافع إجرامي خاصة إذا ما كانت تلك الأحياء يسودها الفقر والتفاوت الاجتماعي وهذا بدوره يزيد من احتمالية الجريمة كرد فعل عن هذا الشعور.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

أيضا قد يعكس لنا مدى ضعف المؤسسات الاجتماعية مع غيابها كالجمعيات المحلية والأنشطة التعاونية حيث غيابها قد يعزو إلى ضعف العلاقات مما يجعل الأحياء السكنية بيئة خصبة لتنامي معدلات الجريمة وإعطاء فرصة لتبني الشبكات الإجرامية. كما أن الإهمال نتيجة عدم التفاعل المشترك قد يؤدي إلى انتشار كثير من السلوكيات الغير سوية داخل الحي مثل نشر القمامة، كسر النوافذ، الكتابة على الجدران وهذه كلها ممارسات غير أخلاقية نتيجة إهمال التفاعل المشترك بين الأفراد داخل الحي وهذا قد يسهم في تنامي الجريمة وهذا ما جاء في نظرية النوافذ المحطمة.

جدول رقم (98): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان في اعتقادهم أن الظروف السكنية أثرت على سلوكياتهم الاجتماعية داخل الحي السكني وما إذا حدث ذلك بسبب التميز الاجتماعي

الإجابات	التكرارات	النسبة %	بسبب التميز الاجتماعي	التكرارات	النسبة %
نعم	92	70.22	نعم	79	85.86
لا	39	29.77	لا	13	14.13
المجموع	131	100%	المجموع	92*	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

*92 عدد إجابات المبحوثين الذين أكدوا إجاباتهم بنعم.

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذا كان في اعتقادهم أن الظروف السكنية أثرت على سلوكيات الاجتماعية للأفراد داخل الحي السكني وما إذا كان ذلك بسبب التميز الاجتماعي، حيث مثلا ما نسبته (70.22%) منهم أكدوا إجاباتهم بنعم وهي تمثل أكبر نسبة في حين قدرت نسبة (29.77%) من المبحوثين الذين نفوا ذلك.

وقد عبر المبحوثين الذين أكدوا إجاباتهم بنعم أن ذلك يحدث بسبب التميز الاجتماعي حيث مثلا ما نسبته (85.86) مؤكدين ذلك وهي تمثل أكبر نسبة في حين قدرت نسبة (14.13) منهم نفوا ذلك.

وعلى هذا الأساس فإن ما يمكن أن نستقرأ من خلال الجدول:

إن ما يواجهه الأفراد من ضغوط اقتصادية واجتماعية في ظروف السكن السيئة قد تجعلهم يمارسون سلوكيات انحرافية وإجرامية كوسيلة لمحاولة التكيف مع هذه الظروف التي تسود محيطهم السكني مما قد يدفع بهم إلى ارتكاب الجرائم لتعويض ما يشعرون به من نقص داخل الأحياء السكنية خاصة تلك الأحياء التي توجد بها فجوة واسعة بين مختلف الفئات الاقتصادية والتي تعاني من تدهور في وضعها السكني وهذا ما أشار إليه كليفورد شو وهنري مكاي حين أكد على أن البيئات الغير ملائمة تعيق الروابط الاجتماعية وتضعف فيها الرقابة الاجتماعية وهذا حتما يؤدي إلى انتشار الجريمة.

وفي المجتمع الجزائري تعد الظروف السكنية من أهم المواضيع الهامة التي تعتم بدراسة هذه العوامل وأثرها على سلوك الأفراد خاصة في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها الجزائر حيث أن سوء الأوضاع السكنية يزيد من معدلات الجريمة نتيجة غياب الخصوصية لكثير من الأسر التي تعاني من اكتظاظ أسري وهذا بدوره يؤدي إلى إحداث توترات أسرية قد تعزز من ارتكاب العنف والجريمة الأسرية، وقد أشار إليه روبرت ميرتون في نظريته.

يلعب التمييز الاجتماعي دورا حاسما في تفاقم تأثير الظروف السكنية الغير صحية على تصرفات الأفراد وردود أفعالهم خاصة في ظل الفوارق الاجتماعية مع التفاوت في فرص العمل. وإذا ما نظرنا إلى المجتمع الجزائري الذي غالبا ما تكون الأحياء السكنية فيه فقيرة وغير منظمة ويسكنها أفراد من ذوي دخل محدود وهذا ما يجعلهم أكثر عرضة للتهميش الذي يشعرونه بالإقصاء وبالتالي يولد لديهم إحباط نفسي مما قد يؤدي إلى اجتماعية ارتكاب السلوكيات الإجرامية.

إن التمييز الاجتماعي قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الأسري حيث تكون الأسر في الأحياء الفقيرة أكثر عرضة إلى التوترات الداخلية والخارجية نتيجة ما يعترضهم من ضغوط على اختلاف أنواعها بسبب تدهور الأوضاع السكنية وبذلك قد يؤدي هذا التفكك إلى ممارسة سلوكيات إجرامية وغير مشروعة قانونيا.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

أيضا أن شعور الأفراد بالتمييز الاجتماعي تفرض عليهم تجنب التفاعل مع الأحياء الراقية التي تتوفر بها مختلف الخدمات الاجتماعية والترفيهية وهذا ما يزيد من العزلة الاجتماعية لديهم ويضيق دائرة التفاعل بينهم.

إضافة إلى أن الوصم الذي يلاحق الأحياء الفقيرة قد يعزز بدوره التمييز الاجتماعي وهذا يؤثر على سلوكيات الأفراد ويدفع بهم إلى احتمالية ارتكاب الجريمة وهذا يعتبر رد فعل على التمييز والتهميش الاجتماعي الذي يتعرضون له مما قد يجعلهم يمارسون سلوكيات تتماشى مع طبيعة التصور النمطي لسلوكياتهم وهذا ما أشار إليه هوارد بيكر في نظرية الوصم الاجتماعي.

جدول رقم (99): يبين استجابات الباحثين حول ما إذا كانوا يعتقدون أن قلة الفرص الاقتصادية في الحي السكني تدفع إلى ارتكاب جرائم الاعتداء

الإجابات	التكرارات	النسبة%
نعم	103	78.62
لا	28	21.37
المجموع	131	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

يبين الجدول أعلاه استجابات الباحثين حول ما إذا كانوا يعتقدون أن قلة الفرص الاقتصادية في الحي السكني تدفع إلى ارتكاب جرائم الاعتداء حيث مثلا ما نسبته (78.62%) من الباحثين الذين أكدوا إجاباتهم بنعم وهي تمثل أكبر نسبة في حين قدرت نسبة (21.37%) منهم نفوا ذلك.

وعلى هذا الأساس فإن ما يمكن أن نستقرأ من خلال الجدول:

إن التأثيرات الاجتماعية السلبية داخل الحي السكني إذا كان تنتشر فيه البطالة والفقير قد يزيد من ردود الأفعال العدائية وارتكاب الممارسات الغير قانونية داخل المجتمع المحلي خاصة مما يخلق نماذج سلبية قد يحتذى بها أفراد الحي فيما بينهم وتدفع بهم إلى الوقوع في الجريمة، وبذلك فإن البيئة الاجتماعية والاقتصادية للأحياء تؤثر على تفاعلاتهم

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

وسلوكياتهم لأن التركيبة الاجتماعية ذات البنية الهشة التي تعاني من الإقصاء والتهميش والفقر والبطالة قد تنعكس في شكل افرازات لسلوكيات عدوانية كوسيلة لتحقيق انتمائهم الاجتماعي هذا ما أشار دوركايم حين أكد على أن تأثير البيئة الاجتماعية والاقتصادية على السلوك البشري وسلط الضوء على كيفية تأثير انعدام الانتماء الاجتماعي والتفكك على احتمالية زيادة السلوكيات العدوانية في المجتمعات التي تعاني من الفقر.

جدول رقم (100): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان ينزعج السكان

من تصرفاتهم داخل الحي السكني

الإجابات	التكرارات	النسبة%
نعم	55	41.98
لا	51	38.93
لا أدري	25	19.08
المجموع	131	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS²²

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذا كان ينزعج السكان من تصرفاتهم داخل الحي السكني، حيث مثلاً ما نسبته (41.98%) منهم أكدوا إجاباتهم بنعم جاءت في الترتيب الأول في حين قدرت نسبة (38.93%) من المبحوثين الذين نفوا ذلك وجاءت في الترتيب الثاني في حين جاء في الترتيب الثالث نسبة مقدرة بـ (19.08%) وكانت إجاباتهم بعدم درايتهم وعلى هذا الأساس فإن ما يمكن أن نستقرأ من خلال الجدول:

إن وجود تصرفات غير لائقة وأفعال مستهجنة داخل الحي السكني قد يؤدي إلى فقدان الطمأنينة والأمان لدى الأفراد داخل الحي السكني وهذا بدوره ينعكس ويؤثر على حياتهم.

كما أن هذا التصرفات والسلوكيات قد تؤدي إلى وصمة عار جماعية على الحي وهذا بدوره قد يدفع بالأفراد إلى الشعور بالتوتر والقلق تجاه استقرارهم في بيئتهم السكنية مما يقلل من درجة الاحتكاك والتفاعل والثقة بين أفراد الحي السكني الواحد وهذا قد يعيق عملية

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

التفاعل الاجتماعي مما يخلق نوع من النزاعات والصراعات الداخلية بين سكان الحي التي قد تزيد من احتمالية ارتكاب الأفعال الإجرامية والعنف داخل الحي وهذا بدوره يؤثر على تدهور العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وهذا ما أشار إليه روبيرت بونتام في دراسته عن رأس المال الاجتماعي كما أن أي تصرف أو سلوك غير مشروع قانونيا أو أخلاقيا يعتبر انتهاك للقيم الاجتماعية داخل الحي السكني.

وعلى اعتبار أن المجتمع الجزائري له من القيم الثقافية والأخلاقية والاجتماعية القائمة على التماسك والتعاون بين الأفراد حيث يعتبر هذا التماسك هو جزء من النسيج الاجتماعي فإن أي تصرفات أو ممارسات للأفعال الإجرامية قد تتعارض مع القيم المجتمعية حتما تؤدي إلى استياء الأفراد داخل المحيط الاجتماعي.

جدول رقم (101): يبين استجابات المبحوثين حول ما كانوا تعتقدون أن خصائص الحي السكني

الذي يقيمون فيه يشجع على ارتكاب جرائم الاعتداء

الإجابات	التكرارات	النسبة%
نعم	91	69.46
لا	40	30.53
المجموع	131	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما كانوا تعتقدون أن خصائص الحي السكني الذي يقيمون فيه يشجع على ارتكاب جرائم الاعتداء، حيث مثلا ما نسبته (69.46%) منهم أكدوا إجابتهم بنعم وهي تمثل أكبر نسبة في حين قدرت نسبة (30.53%) منهم نفوا ذلك، وعلى هذا الأساس فإن ما يمكن أن نستقرأ من خلال الجدول: إن ما تمثله نوعية المساكن التي تتفاوت فيما بينها بين مساكن متطورة وأخرى مساكن هشة قد يؤثر هذا الاختلاف على الصحة النفسية والجسمية والاجتماعية للمقيمين داخل الحي السكني.

أيضا إن هشاشة البنية التحتية للحي السكني قد تجعل الأفراد أكثر عرضة للوقوع في المشكلات الاجتماعية وبذلك فإن التوترات الاجتماعية داخل الحي السكني قد يكون بسبب المستوى الاقتصادي والاجتماعي للسكان لأن ما تمثله نوعية أو جودة الحياة داخل الحي السكني مرتبط بقوة وجودة خصائص هذا الحي وما يحتويه من بنية للعلاقات الاجتماعية بين أفرادها وبذلك فإن الخصائص المشتركة بين أفراد الحي قد تعزز الترابط والتلاحم بينهم بعيدا عن بيروقراطية الطبقة والنظرة الفوقية من قبل أصحاب الدخل المرتفع أو النظرة الدونية تجاه أفراد الحي ذو المستوى المعيشي المتدني.

إضافة إلى أن ما تمثله خصائص الحي قد يؤثر على سلوكيات الأفراد المقيمين داخل الحي السكني وبالتالي يؤثر على شبكة العلاقات بينهم ويحدد درجة التفاعل مع بعضهم البعض وهذا التأثير قد ينعكس على سلوكيات الأفراد مما ينجر عنه الكثير من الجرائم، وعليه فإن ديناميكية البيئة تؤثر بشكل كبير على حياة الأفراد وردود أفعالهم وتصرفاتهم الصادرة عنهم التي تفرز نوع من المشكلات الاجتماعية قد تؤثر على حياتهم داخل الحي السكني وتجعلهم أكثر عرضة إلى التفكك الاجتماعي مما يضعف التماسك داخل الحي وتغيب الروابط الاجتماعية حيث تصبح هذه البيئة أكثر عرضة لتنامي الجريمة والممارسات الغير أخلاقية والغير مشروعة قانونيا ويرجع ذلك إلى فقدان التجانس بين أفراد الحي الذي بدوره يقلل التفاعل ويضعف الروابط وهذا ما أشار إليه روبرت بارك وارنست برجسون في نظريتهم.

وإذا ما نظرنا إلى المجتمع الجزائري الذي شهد نمو سريع أدى إلى ظهور تجمعات سكنية عبر الوطن متباينة ومتفاوتة في مستوى البيئة التحتية بين مختلف الأحياء السكنية، هذا الاختلاف بدوره يؤدي إلى خلق اختلاف كبير في طبيعة الحياة الاجتماعية بين الأفراد، حيث يظهر هذا التجسيد بشكل واضح في الأحياء الفقيرة والمهمشة ذات البنية التحتية الضعيفة والتي تقتصر إلى أدنى شروط الحياة وتعاني من نقص في مختلف الخدمات وهذا بدوره يفرز مشكلات اجتماعية تؤثر على البناء الاجتماعي للأحياء، وعلى هذا الأساس فإن ما شهدته الجزائر من تحولات سريعة أفرز نوع من الفجوة الطبقة بين الأفراد داخل الأحياء

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

السكنية وهذا ما دفع بالبعض إلى التنافس اللامشروع من أجل تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة الجزائرية.

أيضا إن ما يحمله الحي السكني من خصائص في التفاوت الثقافي بين الأفراد يرتبط بخصوصية وثقافة الحي التي تعكس لنا مدى التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد وهذا التباين يعزز الأنماط السلوكية المختلفة التي تزيد من انتشار السلوكيات الغير مقبولة اجتماعيا والتي تدفع بالبعض إلى ارتكاب الجريمة.

جدول رقم (102): يبين استجابات المبحوثين حول موقف الجيران من أفعال الاعتداء تجاههم

الإجابات	التكرارات	النسبة %
تم تقديم الشكوى ضدك	36	27.48
التزام الصمت	69	52.67
الإقصاء والتهميش	26	19.84
المجموع	131	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول موقف الجيران من أفعال الاعتداء تجاههم، حيث مثلا ما نسبته (52.67%) منهم أجابوا بالتزام الصمت وهي تمثل أكبر نسبة وجاءت في الترتيب الأول في حين قدرت نسبة (27.48%) من المبحوثين الذين أجابوا بأنهم تم تقديم شكوى ضدهم وجاءت في الترتيب الثاني تليها الترتيب الثالث والأخير بنسبة قدرت بـ (19.84%) الذين كانت إجابتهم بالإقصاء والتهميش للمبحوثين.

وعلى هذا الأساس فإن ما يمكن أن نستقرأ من خلال الجدول أن:

التزام الصمت قد يرجع إلى الخوف من ردود الأفعال التي قد ترتكب ضدهم في حالة تقديم شكوى أو الإبلاغ عن أي جرم يرتكب، وبهذا فإن التزام الصمت هو وسيلة للمحافظة على البقاء داخل الحي السكني.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

كما أن السبب قد يرجع إلى انعدام الثقة في المؤسسات المعنية مما يفضل الكثير من الأفراد التزام الصمت لأن شعور الأفراد بعدم جدوى التدخل خاصة إذا كانت الاستجابة الرسمية بطيئة أثناء التدخل.

قد يرجع السبب إلى ضعف الروابط الاجتماعية مما يزيد من احتمالية الصمت داخل الحي، أو قوة ودرجة التلاحم والتماسك الاجتماعي بينهم إضافة إلى فقدان التوعية في بعض المجتمعات حول ثقافة التبليغ. وإذا ما نظرنا إلى المجتمع الجزائري الذي تتنوع فيه الثقافات داخل الحي نجده قد أفرز نوع من التباعد الاجتماعي بين أفراد داخل الحي السكني وهذا بدوره يؤدي إلى فقدان الإحساس بروح المسؤولية الاجتماعية تجاه بيئته الاجتماعية مما يقلل من درجة التفاعل بين السكان الذي يؤدي حتما إلى ضعف التماسك وبالتالي التزام الصمت تجنباً للتدخل في شؤون الآخرين وبذلك الابتعاد عن التورط في النزاعات أو المشاكل مع هؤلاء وهذا ما أشار إليه روبرت بارك في نظريته الايكولوجية.

جدول رقم (103): يبين استجابات المبحوثين حول ما كانوا يعتقدون أن موقف الجيران

يتغير بناء على طبيعة الاعتداء

الإجابات	التكرارات	النسبة%
نعم	93	70.99
لا	38	29.00
المجموع	131	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما كانوا يعتقدون أن موقف الجيران يتغير بناء على طبيعة الاعتداء، حيث مثلاً ما نسبته (70.99%) من المبحوثين الذين أكدوا إجابتهم بنعم، وهي تمثل أكبر نسبة في حين قدرت نسبة (29.00%) من المبحوثين الذين نفوا ذلك وعلى هذا الأساس فإن ما يمكن أن نستقرأ من خلال الجدول أن:

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

التغيير يرتبط بثقافة المجتمع وهي القيم الاجتماعية والثقافية السائدة فيه وعليه فإنه إذا كان الترابط الاجتماعي يتميز بالتماسك والقوة فإنه قد يكون موقف الجيران أكثر حدة تجاه الاعتداءات التي تهدد سلامة وأمن الحي، مثل: الاعتداءات الجسمية كالقتل والضرب وغيرها من جرائم التعنيف كالاغتداء على الأشخاص.

كما قد يظهر في مختلف جرائم الاعتداء على الممتلكات مثل السرقة وغيرها التي يرتكبها هؤلاء الأفراد، وهذا ما أشار إليه عبد الرحمن بن خلدون.

وعندما نشير إلى المجتمع الجزائري يمكن القول إن موقف الجيران داخل الحي يكون بناء على درجة التماسك الاجتماعي الموجودة داخل الحي وبذلك فإن ما تتميز به القرى والأرياف الجزائرية أو ما تتصف به الأحياء الفقيرة في المناطق التقليدية التي لازالت تحتفظ بخصوصية المجتمع المحلي قد يفرض على الجيران التعاون لأمن وحماية البيئة السكنية ودرء الاعتداءات في حين قد تكون العكس في المناطق الحضرية وهذا بدوره يؤدي إلى اللامبالاة الاجتماعية تجاه الأفراد مما يقلل من ردود الأفعال الإجرامية تجاه موقفهم داخل الحي السكني.

كما أن الأحياء السكنية الفقيرة ذات الطابع الهش قد يميل سكانها إلى تجنب التدخل لحماية أنفسهم وعلى هذا الأساس يمكن القول إن نوع الاعتداء المرتكب يتحدد بناء على ردود الأفعال المتوقعة داخل الأحياء السكنية في سياقها الاجتماعي والبيئي.

جدول رقم (104): يبين استجابات المبحوثين حول ما إذا كان في اعتقادهم أن معاملة الجيران معهم تتغير بعد خروجهم من السجن.

الإجابات	التكرارات	النسبة %
نعم	78	59.54
لا	53	40.45
المجموع	131	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

يبين الجدول أعلاه استجابات المبحوثين حول ما إذا كان في اعتقادهم أن معاملة الجيران معهم تتغير بعد خروجهم من السجن، حيث مثلاً ما نسبته (59.54%) منهم في حين قدرت نسبة (40.45%) من المبحوثين نفوا ذلك.

وعلى هذا الأساس فإن ما يمكن أن نستقرأ من خلال الجدول:

إن الانعكاسات الاجتماعية التي قد تعترض حياة الأفراد بعد قضاء فترة عقوبتهم ومحاولة دمجهم اجتماعياً في محيطهم السكني قد يعرضهم إلى الإقصاء والتهميش أو التعامل مع هؤلاء الأفراد بحذر وخوف والنظر إليهم كفئات خارجة عن القانون التشريعي والقانون العرفي وهذا قد يشعرهم بالإحباط النفسي مما ينجر عنه ربما العود لارتكاب الأفعال الإجرامية عزلة اجتماعية قد ترسخ تصورات سلبية في المجتمع، وبذلك فإن ما يصيب الفرد من وصمة اجتماعية جراء ممارساته للأفعال الإجرامية داخل الحي السكني يؤثر على شخصيته وعلى نفسيته وعلى العلاقات الأسرية مع أفراد أسرته وهذا نتيجة ما يصدر منه من ردود أفعال، وبذلك فإن ما يسود الحي السكني من قيم معايير هي التي تعزز العزلة الاجتماعية أو تناهض المجتمع وعلى هذا الأساس فإن تأثيرات السياق الاجتماعي والقيمي السائدة في الحي السكني سواء كانت سلبية أو إيجابية قد تؤثر على هؤلاء الأفراد وبناء على هذا فإن ما عبر عنه مفردات الدراسة يبين لنا مدى تسامح الحي السكني مع الأفراد الذين تم قضاء عقوبتهم وتقبل سلوكهم الاجتماعي كوسيلة لمتابعة نمط حياتهم الاعتيادي وهذا بدوره يعزز له روح الانتماء وهذا ما أشار إليه سذرلاند.

وعليه فإن ما يتميز به المجتمع الجزائري من تداخل للقيم التقليدية رغم التحولات والتغيرات الاجتماعية التي أثرت على طبيعة العلاقات بين الأفراد إلا أن ما يحمله من قيم تدعو إلى التماسك والتسامح وإعطاء فرص جديدة لإعادة الاندماج تجعل الفرد يعيش حالة تقبل اجتماعي في محيطه السكني وهذا راجع إلى روابط الانتماء المشترك بينهم خاصة في المجتمعات الريفية ذات الطابع المحلي.

2- عرض النتائج العامة للدراسة:

تتمخض كل دراسة علمية على جملة من النتائج العامة التي تبرز طبيعة العلاقة بين المتغيرات المدروسة، وما أسفرت عنه من نتائج مطروحة جزئيا أو كليا التي عبرت عن أهدافها المنطلقة منها.

وعلى هذا نحاول تقديم أهم النتائج التي تم التوصل إليها على محورين أساسيين، سوف نبدأها بنتائج البيانات العامة ومن ثم نتائج فرضيات الدراسة وهي كما يلي:

- بينت نتائج الدراسة الميدانية بأن (83.96%) من المبحوثين هم ذكور مقابل نسبة (16.03%) من الإناث.
- بينت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة (47.32%) للفئات العمرية لكلا الجنسين الأقل من (30) سنة هي الأكثر ميل إلى ارتكاب الأفعال الإجرامية من الفئات الأخرى التي أقلها نسبة (3.05%).
- بينت الدراسة الميدانية أن نسبة (58.77%) من المبحوثين هم من فئة عزاب مقابل أقل نسبة (00%) من فئة الأرامل.
- بينت بيانات نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة (53.43%) من المبحوثين مستواهم الدراسي متوسط مقابل تساوي نسبة الأمين والمستوى الجامعي المقدرة بنسبة (3.05%).
- أبانت معطيات الدراسة أن المبحوثين الذين تم دخولهم إلى السجن لمرة واحدة مقدرة بأعلى نسبة (72.51%) مقابل نسبة (27.48%).
- بينت الدراسة الميدانية أن نسبة (66.41%) من المبحوثين أقروا أن أسرهم لا يقومون بزياراتهم مقابل نسبة (33.58%) من الأسر الداعمة التي تميل إلى تقديم استجابات عاطفية.
- بينت الدراسة الميدانية أن أعلى نسبة (39.69%) عبرت عن التعنيف كوسيلة عقابية وهذا مقابل نسبة (25.95%) المعبر عنها باللامبالاة الأسرية.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

- كشفت نتائج الدراسة بأن جرائم المخدرات هي الأكثر جرائم انتشارا بين المبحوثين في المجتمع الجزائري المقدرة بأعلى نسبة (39.15%) وهذا مقابل أقل نسبة (3.70%) المتمثلة في جريمة القتل.
- بينت نتائج الدراسة ان أعلى نسبة مقدرة بـ (77.09%) أقروا بأنهم كانوا تحت تأثير مخدر عند ارتكابهم جرائم اعتداء وهذا مقابل نسبة (22.90%).
- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة (61.83%) وهي نسبة مرتفعة تعكس مدى انتشار جرائم تعاطي المخدرات والكحول داخل المحيط الأسري مقابل نسبة (38.16%) الذين نفوا ذلك، كما بينت النتائج أن الغالبية العظمى بنسبة مقدرة بـ (75.30%) من المبحوثين أكدوا أن توتر العلاقات الأسرية هو نتاج جلب الكحول والمخدرات إلى المنزل مقابل نسبة (24.69%) من الذين نفوا ذلك.
- أظهرت نتائج الدراسة أن الطرد من المنزل أكثر انتشارا بين المبحوثين بنسبة (61.83%) مقابل نسبة (38.16%).
- أوضحت نتائج الدراسة ان أغلبية المبحوثين يعتمدون على أساليب غير قانونية أو غير مستقرة لسد احتياجاتهم الأسرية، بنسبة (51.14%) كمصدر للدخل مقابل نسبة (2.29%).
- بينت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة (58.20%) من المبحوثين تستهدف المحلات التجارية مقابل نسبة (11.94%) التي تستهدف الأشخاص أو ممتلكات الدولة.
- أبانت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى بنسبة (89.55%) من المبحوثين يعتمدون على معايير معينة عند اختيار هدفهم اثناء التعدي مقابل نسبة (10.44%) التي تتم بشكل فوضوي.
- كشفت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة (38.96%) حول جرائم التعدي لا تتم بأسلوب واحد بل تتعدد الأساليب وهذا مقابل نسبة (09%).

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

- بينت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة (65.64%) من المبحوثين صرحوا بأنهم سبق وأن ارتكبوا جرائم اعتداء داخل الحي الذي يقيمون فيه مقابل نسبة (34.35%) من الذين أجابوا بالنفي.
- كما أظهرت نتائج الدراسة الميدانية توزيعاً متبايناً لطبيعة الجرائم التي ارتكبت داخل الحي حيث جاءت المخدرات في الصدارة بنسبة (59.19%) وهذا مقابل نسبة (3.48%).
- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة (74.80%) من المبحوثين أنهم اتجهوا إلى تجارة المخدرات بسبب ظروفهم السكنية مقابل نسبة (25.19%) من الذين نفوا ذلك، كما كشفت كذلك أن نسبة (81.63%) من المبحوثين يمارسون تجارة المخدرات داخل الحي السكني مقابل نسبة (18.36%) الذين نفوا ذلك.
- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة (29.77%) من معدلات جرائم الاعتداء تقع داخل الحي مقابل أعلى نسبة (70.22%) نفوا ذلك، كما بينت أن أعلى نسبة مقدرة (43.58%)، هي جرائم المخدرات مقابل أقل نسبة مقدرة بـ (5.12%) وهي جرائم القتل.
- بينت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة (48.09%) تمثل الأغلبية المبحوثين الذين يلجؤون إلى التهديد كوسيلة لتجنب القبض عليهم كاستراتيجية دفاعية هذا مقابل نسبة (1.52%) التي تلجأ إلى الاعتداء القاتل.
- بينت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك وجود مستوى مرتفع من التساهل والقبول الاجتماعي الغير مباشر لمختلف جرائم التعدي لدى الأسر الجزائرية بنسبة (48.09%) من الأسر التي تتقبل الأمر ونسبة (38.16%) من الأسر التي تتعامل باللامبالاة مقابل نسبة (13.74%).
- أبانت نتائج أن أعلى نسبة مقدرة بـ (79.36%) من المبحوثين يرون أن جرائم الاعتداء التي ارتكبوها كان لها تأثير على أفراد الأسرة، وهذا مقابل نسبة (20.10%) لبعض الأسر التي تكون قادرة على التكيف مع الظروف الصعبة.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

- بينت نتائج الدراسة أن غالبية الآباء ليس لديهم سجل إجرامي بنسبة (83.96%) مقابل نسبة (16.03%)، كما أبانت نتائج الدراسة أن نسبة (61.90%) من جرائم الاعتداء التي ارتكبها آباء المبحوثين كانت جرائم المخدرات مقابل نسبة (7.76%) متعلقة بجرائم القتل.
- كشفت الدراسة الميدانية أن أكبر نسبة قدرت بـ (52.38%) التي عبر عنها المبحوثين بشعورهم بالدونية مقابل نسبة (14.28%) ممن عبروا باللامبالاة.
- بينت نتائج الدراسة الميدانية أن أعلى نسبة (76.33%) عبر فيها المبحوثين بأن آباءهم لا يتعاطون داخل المنزل مقابل نسبة (12.21%) الذين أكدوا وجود تعاطي للمخدرات، كما كانت أعلى نسبة بالنسبة للأمهات اللاتي لا يتعاطون داخل المنزل بنسبة (91.60%) مقابل (6.87%).
- توصلت نتائج الدراسة الميدانية أن أحيانا ما كان الضرب الأسلوب المعتمد بين الوالدين بأعلى نسبة (52.67%) مقابل (19.84%).
- كشفت نتائج الدراسة أن هناك نسبة (59.25%) من المبحوثين نفو تعرضهم للاعتداء من قبل أزواجهم وهذا مقابل نسبة (40.74%) من المبحوثين الذين أكدوا ممارسة الاعتداء على زوجاتهم، أوضحت كذلك أن نسبة (72.72%) من المبحوثين كانوا تحت تأثير المخدر عند ضرب زوجاتهم مقابل (27.27%) من الذين نفوا ذلك.
- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية كذلك أن نسبة (66.66%) من المبحوثين أقوالهم بأن زوجاتهم لا يقدمون شكاوى ضدهم مقابل نسبة (33.33%) من كان لهم ذلك.
- أسفرت نتائج الدراسة الميدانية حول الجرائم الأكثر ارتباطا بتوتر العلاقة الزوجية هي المخدرات بنسبة (48.38%) تليها الضرب بنسبة (25.80%) وهذا مقابل أقل نسبة (3.22%) المتمثلة في جريمة القتل.
- بينت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة (42.59%) من المبحوثين يمارسون أساليب تنشئة تربوية غير مرنة، هذا مقابل نسبة (25.92%).

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

- بينت بيانات الدراسة الميدانية أن نسبة لا يستهان بها من المبحوثين لديهم فرد من أسرهم يعاني من الإدمان على الكحول والمخدرات بنسبة (58.01%) مقابل نسبة (41.98%)، كما بينت أن ما عبرت عنه نسبة (55.26%) من المبحوثين حول توتر العلاقة مع الفرد المدمن وأسرهم وكيفية التصرف والتعامل يزيد من توتر العلاقات الأسرية وتشتتها وهذا مقابل نسبة (14.47%).
- بينت الدراسة الميدانية أن النسبة الأكبر (64.12%) أكدوا ارتكاب أحد أفراد الأسرة جرائم اعتداء، وهذا مقابل ما عبرت عنه نسبة (35.87%) التي نفت وجود ذلك.
- أوضحت الدراسة الميدانية أن ما نسبته (80.15%) من آباء المبحوثين على قيد الحياة مقابل نسبة (19.85%) من الذين آبائهم متوفين.
- بينت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة (67.93%) عبروا عن طبيعة العلاقة بين والديهم بالعادية مقابل (32.60%)، كما أن ما بينته النتائج أن السبب الرئيسي للتوتر بين الوالدين بسبب تعاطي المخدرات بنسبة (50%) مقابل نسبة (02%) وهي نسبة مرتفعة.
- بينت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة (32.82%) من موقف المبحوثين تجاه هذا التوتر ينتج عنه تعاطي المخدرات مقابل (9.92%).
- أوضحت نتائج بيانات الدراسة أن أغلب المبحوثين عبروا عن طبيعة العلاقة بينهم وبين والديهم متوترة بنسبة (70.99%) مقابل نسبة (29%).
- وأن سمت توتر العلاقة بينهم وبين والديهم كانت المقاطعة الكلامية بنسبة (43.01%)، وهي أعلى نسبة مقابل أخرى معبر عنها بنسبة (3.22%).
- بينت نتائج الدراسة أن موقف المبحوثين تجاه هذه العلاقة القائمة على التوتر تدفع بهم إلى الهروب من المنزل بنسبة (46.16%)، وهي أعلى نسبة مقابل موقفهم باللامبالاة بنسبة (15.05%).
- كشفت الدراسة الميدانية أن أغلب المبحوثين صرحوا أن هناك اختلاف وتميز في أسلوب المعاملة الأسرية بنسبة (60.30%)، وهي نسبة مرتفعة مقابل نسبة (7.63%).

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

- بينت نتائج الدراسة التي أكد فيها المبحوثين أن أغلبهم لا يتم استشارتهم ومشاركتهم في اتخاذ القرارات بنسبة (69.46%) مقابل نسبة (9.92%).
- أوضحت الدراسة الميدانية التي مثلت أعلى نسبة به (64.12%) أفادوا بأن علاقتهم بإخوانهم هي علاقة عادية مقابل نسبة (35.87%).
- بينت الدراسة الميدانية أن أعلى نسبة صرح بها المبحوثين حول توتر العلاقة بين والديهم وأخواتهم كانت بنسبة (51.90%) مقابل نسبة (48.09%).
- بينت أيضا الدراسة الميدانية أن نسبة (54.19%) من المبحوثين أفروا بأن توتر العلاقة بين الوالدين والإخوة يؤثر على علاقتهم بهم مقابل نسبة (45.80%) الذين أجابوا بالنفي.
- كشفت النتائج أن التوتر داخل الأسرة يتكرر بشكل أكبر بين الأبناء أنفسهم حيث حصلت هذه الفئة على النسبة الأكبر (34.35%) وهذا مقابل أقل نسبة (2.29%) حيث تتماشى هذا التفسير مع النسبة التي أظهرتها نتائج الجدول رقم (50) التي أجاب فيها نسبة (35.87%) حول توتر العلاقة بينهم وبين إخوانهم مقابل (64.12%).
- أشارت النتائج أن نسبة كبيرة من المبحوثين (46.56%) يختارون الخروج من المنزل عند حدوث توتر أسري وهذا مقابل علاقات يسودها الإهمال واللامبالاة، حيث أن ما عبر عنه أقل نسبة (14.50%).
- تبين النتائج صورة واضحة لطبيعة التفاعل داخل الأسر الجزائرية حول كيفية معالجة التوتر داخل أسرهم عند مواجهة التوتر والصراعات حيث أن ما مثلته أعلى نسبة (46.91%) الذين لجأوا إلى الصراخ والشتم وهذا مقابل نسبة (6.17%).
- كشفت نتائج الدراسة أن أغلبية المبحوثين بنسبة (62.59%)، وهي أكبر نسبة يؤمنون بأن المحيط الأسري الغير متعلم يؤثر على طبيعة العلاقات الأسرية وهذا مقابل نسبة (37.40%)، كما بينت الدراسة الميدانية أن نسبة (36.58%) من المبحوثين يروا أن المحيط الأسري الغير متعلم يؤدي إلى ارتكاب جرائم الاعتداء بينما نسبة (63.41%) يروا عكس ذلك.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

- بينت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة (87.03%) من المبحوثين أفادوا بأن علاقتهم بأبنائهم عادية وهذا مقابل نسبة (12.96%) من الذين وصفوا العلاقة بأنها متوترة.
- بينت نتائج الدراسة الميدانية أن أعلى نسبة نفت وجود تواصل وحوار قدرت بـ (61.11%)، وهذا مقابل نسبة (38.88%) كما بينت النتائج أن أسباب عدم التواصل ناتج عن توتر العلاقة مع الزوجة بنسبة (51.51%) وهذا مقابل (18.18%) من الذين عبروا عن الضغوط المادية.
- كذلك ما أشارت إليه نتائج الدراسة حول توتر العلاقة بين الزوجين بنسبة (57.40%) التي أجاب فيها المبحوثين بأكثر من نصف أقروا بوجود توتر في علاقاتهم الزوجية مقابل نسبة (42.59%) التي تعتبر أقل.
- أوضحت نتائج أن أكبر نسبة معبر عنها (58.06%) بتعاطي المخدرات وهي نسبة كبيرة جدا وهذا مقابل نسبة (19.35%) التي عبر عنها بالخروج من المنزل.
- أوضحت الدراسة الميدانية أن الغالبية العظمى من المبحوثين بنسبة (73.28%) كانوا يعملوا قبل دخولهم السجن وهذا مقابل نسبة (26.71%).
- بينت نتائج الدراسة أن نسبة (38.16%) التي تمثل فئة التجار وأصحاب الأعمال الحرة هي أعلى نسبة وهذا مقابل أقل نسبه مقدرة بـ (6.87%) المتعلقة بالموظفين.
- أوضحت كذلك نتائج الدراسة أن الهيمنة الكبيرة لفئة للأجور اليومية بنسبة (72.91%) هذا مقابل أقل نسبة (9.37%).
- كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة (74.07%) من الزوجات الغير عاملات وهذا مقابل نسبة (25.92%) من الزوجات العاملات اللاتي ينخرطن بشكل جزئي في سوق العمل لكنه يظل ضمن أدوار تقليدية أو حرفية.
- بينت نتائج الدراسة أن نسبة (50%) ممن يعملن في وظائف رسمية يفسر لنا إتاحة الفرص التعليمية لهذه الفئة بشكل أكبر مقابل نسبة (14.88%).

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

- بينت الدراسة الميدانية أن نسبة (55.55%) من المبحوثين لا يتشاركون مع أزواجهن في الإنفاق وتوفير متطلبات المنزل وهذا مقابل نسبة (44.44%).
- أبانت الدراسة الميدانية أن نسبة كبيرة من المبحوثين مقدرة بمجموع نسبة (63.35%) ترى ظروفها الاقتصادية أما ضعيفة أو متوسطة حيث أن النسبة الأكبر التي مثلت (37.40%) ذات ظروف ضعيفة ونسبة (25.95%) ذات ظروف متوسطة.
- بينت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك تفاوت في الدخل لدى المبحوثين بنسبة (63.35%)، وهذا مقابل نسبة (36.64%).
- أوضحت الدراسة الميدانية أن نسبة (64.19%) من الأسر الجزائرية محتاجة للإعانة، وهي نسبة مرتفعة مقابل ما دلت عليه نسبة (54.80%) من الأسر التي لا تتلقى ذلك.
- بينت نتائج الدراسة أن النسبة الأعلى المقدرة بـ (54.92%) من أسر المبحوثين تتلقى إعانة من الدولة وهذا مقابل نسبة (8.45%)، وهي الأقل التي عبر عنها المبحوثين بتلقي الدعم من الأقارب.
- أبانت نتائج الدراسة الميدانية أن ما نسبة (41.98%) وهي نسبة مرتفعة تعبر لنا عن عدم اليقين والتردد لدى المبحوثين في ارتكاب الجرائم وهذا مقابل نسبة (25.95%) التي تمثل فئة لا تمانع في ارتكاب الجرائم مرة أخرى مشروطة بتوفير الفرص المناسبة.
- أوضحت بيانات الدراسة أن هناك انقسام واضح في تصورات المبحوثين حول تأثير التعدي على مستوى المعيشة حيث أن نسبة (67.17%) وهذا مقابل نسبة (32.82%).
- بينت نتائج الدراسة الميدانية أن أغلب المبحوثين الذين يشكلون أكبر نسبة (74.04%) يعملون على توفير مصروفهم بمفرهم وهذا مقابل نسبة (25.95%).
- بينت نتائج الدراسة أن أكبر نسبة مقدرة بـ (59.79%) يلجؤون إلى وسائل غير مشروعة مثل التعدي لتوفير مصروفهم وهذا مقابل (40.20%).
- أوضحت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة مقدرة بـ (5.43%) كان بدافع الحاجات الفردية وهذا مقابل نسبة (46.56%) حول الحاجات الأسرية.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

- كشفت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة مقدرة بـ (84.65%) كانوا يقومون بالاعتداء بدافع الحاجة وهذا مقابل نسبة (15.34%) الذين يقومون بالاعتداء بدافع التعود.
- بينت نتائج الدراسة الميدانية أن أعلى نسبة مقدرة (64.12%) هم الفئة الذين يشعرون بالحرج حين ينعنون أسرهم بالفقر وهذا مقابل نسبة (35.87%) من الذين نفوا ذلك.
- كما دلّت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة مقدرة بـ (44.04%) من المبحوثين يتفاعلون مع الإهانة المتعلقة بوضعهم الاقتصادي بردود أفعال اعتداء جسدية، وهذا مقابل نسبة (11.90%) المتمثلة في السرقة ونسبة (00%) المتمثلة في بغياب النزعة القاتلة.
- أبانت معطيات الدراسة الميدانية أن أعلى نسبة مقدرة بـ (75.57%) يكشف لنا وجود علاقة وثيقة بين غياب العدالة الاجتماعية وبين جرائم الاعتداء وهذا مقابل أقل نسبة (24.42%) مقدرة بالذين ينظرون إلى الجريمة كخيار شخصي أو نتيجة ظروف اقتصادية معينة.
- أوضحت بيانات الدراسة الميدانية أن أعلى نسبة (71.75%) عبرا على أن الفقر يسبب تواتر اجتماعي يؤدي إلى الجريمة وهذا مقابل نسبة (28.24%).
- بينت نتائج الدراسة أن أغلبية المبحوثين ربطوا الفقر بممارسة الأفعال الإجرامية حيث يرون أن جرائم المخدرات تأتي في الصدارة بنسبة (63.82%) مقابل نسبة (11.70%) التي دلّت نتائجها أن الفقر قلما يؤدي إلى الاعتداء الجسدي.
- كما دلّت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة مقدرة بـ (79.38%) عبر عنها المبحوثين الذين ارتكبوا جرائم اعتداء وأقروا بأنهم يواجهون ضغوط اقتصادية وهذا مقابل نسبة (20.91%) التي كانت جرائم الاعتداء تحدث لأسباب أخرى مثل الصراعات الشخصية والتوترات الأسرية، كما أظهرت النتائج أيضا أن نسبة (33.65%) هي أكثر من ثلث المبحوثين يرون أن الفقر هو الدافع الأساسي لارتكاب الفعل الجرمي وهذه النسبة المرتفعة، مقابل نسبة (12.50%).
- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أعلى نسبة بـ (58.77%) عبر عنها المبحوثين بالسكن في المناطق الحضرية وهذا مقابل نسبة (41.22%) في المناطق الريفية.

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

- بينت نتائج الدراسة الميدانية أن أعلى نسبة مثلت توزيع المبحوثين حسب مكان الإقامة كانت (53.43%) مقابل أقل نسبة مقدرة بـ (1.52%).
- بينت نتائج الدراسة أن أغلب المبحوثين تعيش في سكن اجتماعي بنسبة (61.06%) وهو نوع من السكن المدعوم من الدولة للفئات ذات الدخل المحدود والفئات الهشة، وهذا مقابل نسبة (3.81%) ونسبة (2.29%).
- أسفرت نتائج الدراسة عن تعادل نسبة التملك القدرة (48.85%) والايجار بنسبة (48.85%) هذا مقابل نسبة (2.29%).
- أوضحت نتائج الدراسة أن أغلبية المستجوبين من المبحوثين عبروا عن عدم الرضا عن المسكن المقدرة بنسبة (64.12%) مقابل نسبة (35.55%) راضين عن مساكنهم.
- بينت كذلك نتائج الدراسة أن ارتفاع نسبة كبيرة من الأسر التي تعيش في غرف صغيرة ما بين (01-03) غرف بنسبة (57.25%)، وهذا مقابل نسبة (16.03%) من الأسر التي تعيش في مساكن واسعة تتكون من (07) غرف.
- كشفت نتائج الدراسة أيضا أن ارتفاع نسبة المبحوثين الذين لا يملكون غرف خاصة قدرت بنسبة (58.77%) وهذا مقابل نسبة (41.22%) الذين يملكون غرف خاصة.
- أوضحت نتائج الدراسة ضعف الظروف السكنية بنسبة (69.66%) حيث أن نسبة كبيرة نفت توفير وسائل الراحة وهذا مقابل نسبة (30.53%).
- كشفت الدراسة الميدانية أن أعلى نسبة من للمبحوثين يضطرون إلى المبيت خارج المسكن بنسبة (73.28%) مقابل نسبة (26.71%)، وأن نسبة كبيرة من المبحوثين يقضون ليلتهم خارج منازلهم حيث أن أعلى نسبة (96.04%)، وهذا مقابل نسبة (11.45%).
- أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن نسبة (70.99%) من المبحوثين يفكرون في الانتقال والعيش في مكان آخر وهذا مقابل نسبة (29%).

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

- بينت نتائج الدراسة الميدانية أن (52.67%) من المبحوثين يروا أن خصائص المسكن الذي يقيمون فيه يشجع على ارتكاب جرائم الاعتداء مقابل نسبة (47.32%) الذين يروا عكس ذلك.
- بينت نتائج الدراسة أن نسبة (68.70%) من المبحوثين أكدوا وجود أشخاص مسبوقين عدليا في حي الذي يقطنون فيه مقابل نسبة (31.29%) أجابوا بالنفي، كما بينت وجود مفارقة واضحة بوجود مشاكل أمنية في الحي بنسبة (43.3%) وهذا مقابل نسبة (16.66%).
- أبانت نتائج الدراسة أن نسبة (75.57%) من المبحوثين أكدوا غياب الإنارة العمومية في أحيائهم مقابل نسبة (24.42%).
- أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة (71.75%) عدم وجود تفاعل بين أفراد أسرهم وأفراد الحي وهذا مقابل نسبة (28.24%).
- كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة (77.72%) من المبحوثين لديهم علاقات مع سكان الحي مقابل نسبة (44.27%).
- بينت نتائج الدراسة أن نسبة (57.25%) من المبحوثين وصفوا علاقتهم بالجيران بأنها عادية مقابل نسبة (42.74%) أكدوا وجود توتر في العلاقة.
- كشفت نتائج الدراسة أن نسبة (64.12%) أقرروا بأن السلوكيات مقبولة وهذي مقابل نسبة (35.87%) التي قد تكون مرتبطة بالظروف السكنية الغير ملائمة.
- بينت نتائج الدراسة الميدانية أن الغالبية العظمى من المبحوثين المقدرة بنسبة (79.38%) يرون أن طبيعة علاقتهم مع سكان الحي كانت عاملا مشجعا على ارتكاب جرائم الاعتداء مقابل نسبة (20.61%) فقط أجابوا بالنفي.
- بينت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة كبيرة من المبحوثين مقدرة بـ (70.22%) يؤكدون أن الظروف السكنية أثرت على السلوكيات الاجتماعية للأفراد داخل الحي السكني مقابل نسبة (29.77%)، كما بينت أن نسبة (85.86%) من المبحوثين يرون أن التمييز

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

- الاجتماعي داخل الحي السكني هو سبب رئيسي في التأثير على سلوكيات الأفراد وهذا مقابل نسبة (14.13%) فقط نفوا ذلك.
- أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة (78.62%) من المبحوثين يؤكدون أن نقص الفرص الاقتصادية في حيهم السكني وهذا مقابل نسبة (21.37%).
 - دلت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك حالة من التباين المجتمعي في نظر سكان الحي لسلوكيات الأفراد حيث أن نسبة (41.98%) من المبحوثين يرون تصرفاتهم داخل الحي في المجتمع الجزائري تسبب إزعاجا للآخرين، وهذا مقابل نسبة (19.09%) غير متأكدين أو غير مهتمين بهذه المسألة.
 - أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة كبيرة من المبحوثين مقدره بـ (69.46%) يرون أن خصائص الحي السكني كانت سبب في ارتكاب جرائم الاعتداء وهذا مقابل نسبة (30.53%) ممن الذين نفوا ذلك.
 - بينت كذلك نتائج الدراسة أن النسبة المرتفعة للمبحوثين المقدره بـ (52.67%) والتي تكشف مدى التطبيع الاجتماعي مع الجرائم داخل الحي السكني وهذا مقابل نسبة (27.48%) الذين يلجؤون للتصدي لهذه الجرائم بطريقة قانونية.
 - بينت نتائج الدراسة حول موقف الجيران من أفعال التعدي التي قام بها المبحوثين أن أعلى نسبة قدرت بـ (70.99%) مقابل نسبة (29%).
 - أظهرت نتائج الدراسة أن (59.54%) من المبحوثين يعتقدون أن معاملة الجيران تتغير معهم بعد خروجهم من السجن هذا مقابل نسبة (40.45%).

3- مناقشة وتفسير النتائج في ضوء فرضيات الدراسة:

3-1- مناقشة وتفسير نتائج الفرضية العامة مناقشة التي نصها "للظروف الأسرية علاقة بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري":

ترتكز هذه الفرضية العامة على تصور سوسيولوجي شامل يرى أن الأسرة ليست فقط فضاءً بيولوجياً، بل هي مؤسسة اجتماعية أولى تُمارس تأثيراً عميقاً في تشكيل شخصية الفرد وسلوكياته، من خلال ما توفره أو تفتقده من استقرار عاطفي، وأمان مادي، وبيئة مكانية ملائمة، وقد بيّنت نتائج الدراسة الميدانية، من خلال الجداول الإحصائية من (رقم 11-104)، أن غالبية المبحوثين الذين ارتكبوا جرائم اعتداء ينحدرون من أسر اتسمت بخلل في أحد أركانها البنوية، سواء على مستوى العلاقات (تفكك أسري، الإهمال)، أو الوضع الاقتصادي (فقر، بطالة، هشاشة)، أو البيئة السكنية (ضيق، اكتظاظ، أحياء مهمشة).

من أبرز ما كشفت عنه نتائج الدراسة أن موقف الأسرة المبحوثين بعد ارتكابهم الجريمة يُعد عاملاً حاسماً في إعادة إنتاج الجريمة، فالنبد، والوصم، وانقطاع الزيارة، يرسخ الهوية الإجرامية لدى الفرد، كما أشار مالك بن نبي إلى ضرورة أن تبقى الأسرة إطاراً للإصلاح لا للنبد، لأنها "الملجأ الأخير للفرد حين تنهار أمامه كل الجدران الخارجية".

كما أن العلاقات داخل الأسرة تُعد عاملاً حاسماً في تشكيل سلوك الافراد فعندما يسود الأسرة الإهمال، والتسلط، والتفكك، تصبح بيئة غير آمنة، مما يولد لدى الفرد قابلية أكبر للانخراط في سلوكيات إجرامية، وقد قال النبي ﷺ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجَّسَانِهِ».¹

وهو ما يدل على أن البيئة الأسرية تلعب دوراً جوهرياً في توجيه الفطرة نحو الخير أو الشر.

إضافة إلى أن الفقر لا يُبرر الجريمة، لكنه قد يكون مُحَرِّضاً قوياً عليها، لا سيما حين يقترن بالبطالة، والحرمان، وغياب البدائل المشروعة، وقد أظهرت الدراسة أن نسبة كبيرة

¹ البخاري، صحيح البخاري، حديث رقم (1358)، واللفظ له. مسلم، صحيح مسلم، حديث رقم (2658).

من المبحوثين نشأوا في أسر ذات دخل ضعيف أو منعدم، واضطروا إلى ترك الدراسة مبكرًا، أو العمل في مهن هامشية، وشكل هذا تقاطعًا مع ما قاله الفكر بن خلدون حين قال: "إذا عمّ الفقر في قوم كثر فيهم السخط، وتفاقم فيهم العدوان".

وجاء في الحديث الشريف حين قال رسول الله عليه أفضل الصلاة والسلام: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكُفْرِ وَالْفَقْرِ»¹.

أيضا لا تقل البيئة المكانية التي تنشأ فيها الأسرة أهمية عن العلاقات التي تحكمها، فقد كشفت الدراسة أن كثيرًا من المبحوثين عاشوا في أحياء مهمشة، وسكنات ضيقة، ومناطق تفتقر للبنى التحتية وانعدام الخدمات، والرقابة الأسرية والامنية مما يجعل التوتر والاحتكاك اليومي مادة خصبة لتوليد جرائم الاعتداء.

ويقول المفكر ببيير بورديو: "الفضاء لا يعكس فقط الواقع الاجتماعي، بل يعيد إنتاجه". بمعنى أن الهامشية السكنية تخلق نوعًا من "الهوية الحضرية المنبوذة"، التي يُعبر عنها بالرفض والعدوانية.

ولتأكيد صحة الفرضية فقد اثبتت نتائج الدراسة، من خلال تكامل الفرضيات الفرعية، صدق الفرضية العامة التي ترى أن الظروف الأسرية بمختلف أبعادها (العلاقات، الوضع الاقتصادي، الإطار السكني) لها علاقة مباشرة بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري، فالفرد لا يولد مجرمًا، بل قد تدفعه سلسلة من الضغوط الاجتماعية والإقصاء الأسري والظروف الاقتصادية إلى التورط في جرائم الاعتداء، لا تعبيرًا عن طبيعته، بل كنتيجة لما تعرض له من تهيش وإقصاء وعوز مادي وظروف بيئية.

3-2- مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الأولى التي نصها "تنوّعت جرائم الاعتداء لدى المدانين بالمؤسسة العقابية، ويُعزى ذلك إلى التهيش والإقصاء، وانعكاسات موقف أسرهم منهم".

- تركز هذه الفرضية على رؤية سوسيولوجية تؤكد أن الاعتداء كجريمة لا يتولّد من فراغ، بل هو نتاج تفاعلات معقدة بين العوامل البنيوية التي تحيط بالفرد، ومن أهمها الإقصاء

¹ النسائي، السنن الكبرى، حديث رقم (9766).

الاجتماعي، والتهميش الاقتصادي، وانكسار العلاقات الأسرية، وخاصة الموقف السلبي للأسرة من الجاني بعد ارتكابه الفعل الجرمي، وقد كشفت البيانات الميدانية، المستقاة من الاستثمارات الموجهة للمبحوثين في المؤسسة العقابية، والتي تم تفريغها في جداول مركبة وبسيطة من رقم (15-41)، عبرت عن تنوع واضح في طبيعة جرائم الاعتداء المرتكبة، منها جرائم اعتداء الجسدي، كالضرب والجروح والقتل، أو جرائم السرقة والمخدرات، وغيرها من واعتداءات ذات طابع الانتقامي.

هذا التنوع يعكس في عمقه عدم تجانس الظروف الأسرية والاجتماعية التي أحاطت بالمبحوثين، والتي اتسمت غالبًا بالتهميش والإقصاء، ويظهر ذلك بوضوح من خلال النتائج الواردة في الجداول رقم (15-16-17-18) والتي تفسر إلى أن السبب وراء دخولهم مرتبطا بظروف عرضية أو استثنائية كالضغط الاقتصادي أو الاجتماعي أو ظروف أسرية وليس نمطا مستمر للجريمة، كما أن هذا يفسر أن توتر العلاقات الأسرية وتفككها يلعب دورا كبير في دفع الفرد إلى إنتاج أفعال إجرامية حيث هذه المواقف قد تزيد من فرص عودة المبحوثين إلى عالم الجريمة، وهذا الموقف السلبي للأسرة تجاه الفرد سواء عبر النبذ أو الصمت أو التخلي يؤدي إلى ترسيخ الإحساس بالعزلة واللاجدوى، وتؤكد دراسة جون وليامز هذا حين توصل في نتائج دراسته إلى أن (72%) من الأفراد الذين لديهم تواصل ضعيف مع الوالدين كانوا عرضة للانحراف في الأنشطة الإجرامية.

وعلى هذا فالنتائج التي تربط بين تنوع جرائم الاعتداء وبين الإقصاء، الاجتماعي وخاصة ضعف موقف الأسرة تجاه المبحوثين حيث يصبح الفرد، في ظل هذا الوضع، معزولاً، مطروداً من دوائر الانتماء، عاجزاً عن استعادة موقعه داخل الجماعة، مما ينعكس على سلوكه ويغذي ميوله الإجرامية، إن الاعتداء في هذه الحالة لا يعكس فقط اختلالاً في القيم أو خللاً في الضبط الاجتماعي، بل هو صرخة رمزية من فرد يشعر بأنه غير مرغوب فيه، بل مرفوض حتى من أقرب الناس إليه، وجاء وهذا في دراسات الشديفات والرشيدي

حين اكد في نتائج دراسته إلى أن الأسر التي تفتقر إلى السلطة التوجيهية لتصرفات أفرادها تكون أكثر عرضة إلى الجريمة.

وفي كثير من الحالات، كشفت أقوال المبحوثين أن أسرهم لم تزرهم في المؤسسة العقابية، أو تعاملت معهم بنفور منذ لحظة دخولهم السجن، مما عمق لديهم الشعور بالخذلان والانفصال العاطفي، أيضا يفسر لنا أن هناك اختلاف كبير في القيم الأسرية والثقافة الاجتماعية من جهة وبين أساليب التنشئة الأسرية من جهة أخرى حيث أن ما أشارت إليه بيانات الدراسة من خلال النتائج المتوصل إليها عبرت عن التعنيف كوسيلة عقابية وهذا يؤكد لنا أن أساليب التنشئة الأسرية القائمة على التعنيف والعقاب يتبع كأسلوب تربوي لتصحيح السلوكيات والممارسات ولكن هذا الأسلوب قد يعزز مشاعر الغضب والإحباط مما قد يؤدي إلى إعادة ارتكاب هذه الممارسات الإجرامية.

- كما تفسر لنا النتائج أيضا أن هناك فجوة في العلاقات الأسرية نتيجة شعور الفرد بالنبذ والكرهية وهذا يزيد من احتمالية الانفصال العاطفي عن أسرته ويدفع به إلى البحث عن انتماءات أخرى مثل رفقاء السوء والجماعات الإجرامية، لذلك فإن ما دلت عليه هذه النتائج يؤكد حدوث حالة انفصال عاطفي بين مبحوثين أسرهم، وهذا التفسير يضاف إلى ما أشارت إليه نتائج الدراسة المعبر عنها باللامبالاة الأسرية وهي تشير إلى أن ربع الأسر تتعامل باللامبالاة وهو مؤشر خطير يفسر لنا مدى ضعف الروابط الأسرية وهذا يمكن إسناده إلى وجود تفكك أسري نتيجة غياب التواصل والاتصال العاطفي وبذلك فإن ما دلت عليه الدراسة الميدانية حول الفجوة الأسرية بسبب العنف واللامبالاة قد تعمق الانقطاع والانفصال بين المبحوثين وأسرهم مما يقلل من فرص إدماجهم في المجتمع من جهة، كما قد يزيد معدل ارتكاب الجريمة نتيجة غياب الدعم الأسري حيث يصبح أكثر عرضة للعود إلى ارتكاب الأفعال الإجرامية أما بسبب الغضب والانتقام أو بسبب البحث عن مصادر إيواء مثل الشبكات الإجرامية، للتأكد من هذه النتيجة يمكن الرجوع إلى الجدول (18-19) الذي يفسر بوضوح أن، درجة التأثير السلبي لهذه الجريمة على

الأفراد والمجتمع، التي تظل محل ربح سريع حسب تصور أغلبية المبحوثين، مما قد يشير إلى ارتباطه بأوضاع اقتصادية مثل الفقر والبطالة، وهذا يوضح أن جرائم المخدرات قد تكون سببا رئيسيا لظهور جرائم أخرى حيث أن الإدمان على المخدرات يؤدي إلى ضغوط مالية تدفع إلى ارتكاب جرائم السرقة، كما أن هذه الجريمة تؤدي إلى زيادة النزعة العدائية مما يفسر انتشار جرائم الضرب والقتل نتيجة هذه الآفة، وعليه يتبين لنا أن هناك علاقة تشير إلى وجود دورة مترابطة بين الجرائم حيث تعمل كل جريمة على تعزيز وجود أخرى في ظل وجود ظروف أسرية تسهم في ذلك وجاء هذا في دراسة وسام محمد النجار حين توصل إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع المخدر المستخدم والدخل الشهري للمتعاطي ومهنته والدافع لارتكاب الجريمة وعدد مرات التعدي.

- وعلى هذا تفسر النتائج أن ارتكاب الأفعال الإجرامية ليس فقط دوافع فردية بل يتأثر بعوامل كيميائية أيضا بسبب المخدرات وهذا يؤكد أن تعاطي المخدرات يعد عاملا أساسيا في تفاقم جرائم الاعتداء، وقد أشار المفكر الجزائري مالك بن نبي إلى ذلك حين قال: "حين يعجز الإنسان عن أن يكون فاعلاً في مجتمعه، يصبح عالة عليه أو متمرداً عليه"، وهو ما يتجسد عند فئة المبحوثين الذين وجدوا أنفسهم خارج دائرة الاعتراف، فاخترت الجريمة كوسيلة للانتقام أو إثبات الوجود، وتتسجم هذه الملاحظة مع ما ورد في الجدول (20) الذي يعكس لنا مدى تفكك الضوابط الأسرية حيث أنها تفتقد إلى الرقابة الأسرية.

- أيضا يمكن أن يفسر أن هناك انتشار لثقافة الانحراف داخل الأسرة وهذا ما قد يزيد من تطبيع الأفعال الإجرامية التي تفرض على الآخرين تقبل أفعالهم الإجرامية بشكل عادي إضافة إلى أن هذه النتائج تؤدي حتما إلى تفاقم المشكلات والصراعات الأسرية وهذه الأوضاع قد تنعكس سلبا على الحياة الأسرية مما يزيد من احتمالية تحول هذه الصراعات إلى أفعال إجرامية خارج الأسرة حيث أن الأفراد الذين ينشؤون في بيئة يتم التعاطي فيها هم أكثر عرضة لفقدان الضبط مما يسهل عليهم ارتكاب جرائم الاعتداء مثل السرقة

والضرب وغيرها وهذه النتائج ليست مجرد مؤشر على الانحراف فردي بقدر ما هي علامة خلل اجتماعي داخل الأسرة.

– وهذه النتائج تفسر التأثير الجوانب الحساسة في التفاعل الأسري سوى كان ذلك من ناحية التواصل أو الاستقرار الأسري والاقتصادي حيث أن أي تصرف غير لائق يؤثر بشكل مباشر على العلاقات الأسرية مما يزيد من حدة النزاعات الأسرية وجاء هذا في دراسة سيد أحمد نقاز حين توصل في نتائج دراسته إلى أن عدم فاعلية الضبط الأسري يفرز شخصية قاسية تتميز بالعنف والعدوانية.

– إضافة إلى أن هذا يفسر انخفاض مستوى التفاهم والتسامح بين أفراد الأسرة وهذا يزيد من تفكك العلاقات الأسرية وإضعاف الروابط بين أفرادها.

إن توتر العلاقات الأسرية بسبب هذا العامل يمكن أن يخلق بيئة محفزة لارتكاب جرائم الاعتداء بدأ من الاعتداء اللفظي إلى أن يتحول إلى اعتداء جسدي مما يزيد من تنامي معدلا الجرائم في المجتمع، ويظهر ذلك جليا في من اسفرت عنه نتائج الجدول رقم (21) والذي يفسر الشعور بالرفض والإقصاء غالبا ما يدفع بالأفراد إلى البحث عن بدائل في بيئات قد تكون مهية للانحراف والجريمة، وهذا ما جاء في دراسة نوري سعدون عبد الله حين توصل في نتائج دراسته إلى أن الصحبة السيئة ورفقاء السوء لها تأثير سلبي على الأشخاص مما يدفع بهم إلى الجريمة.

– كما يكشف لنا مدى الحرمان العاطفي وما قد يصاحبه من توتر نفسي يدفع بهم إلى تعاطي المخدرات وممارسة الفعل الجرمي ويؤكد لنا أن غياب التوجيه الأسري السليم والعيش في بيئة مضطربة قد يسهل انخراطهم في الشبكات الإجرامية، وأن فشل الأسرة في التنشئة الأسرية السليمة، ووجود التربية السلطوية العنيفة حيث أن بعض الأسر تعتمد الأسلوب الصارم في التربية وتتنظر إلى الأخطاء كجرائم وهذا ما قد يدفع بها إلى اتخاذ قرارات مثل الطرد.

- أيضا تفسر النتائج غياب الوعي بأساليب التربية الحديثة التي تفتقر إلى بعض الآليات التوعوية وسياسة الاحتواء والتضامن بدل من أساليب التعنيف التي يمكن أن تلقي بالفرد في عالم الجريمة، وفي هذا الصدد ويقول المفكر العربي عبد الرحمن الكواكبي: "أشد ما يُفسد الإنسان أن يشعر أنه غير مرغوب فيه، حتى في بيته".

وهذا ما وجد انعكاساً واضحاً في إفادات العديد من المبحوثين الذين أقرّوا أن رفض الأسرة لهم بعد الجريمة كان أكثر ألماً من العقوبة ذاتها، فقد دعا الإسلام إلى عدم التخلي عن العاصي، بل دعمه وإصلاحه، حيث قال النبي ﷺ: «انصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا، قالوا: يا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا نَنْصُرُهُ مَظْلُومًا، فَكَيْفَ نَنْصُرُهُ ظَالِمًا؟ قَالَ: تَأْخُذُ فَوْقَ يَدَيْهِ»¹.

وهذا الحديث يؤكد أن الدعم الأسري والاجتماعي للفرد المخطئ يجب أن يكون في إطار الإصلاح لا الإقصاء، من جهة أخرى، تتقاطع هذه النتائج مع ما جاءت به نظرية "الوصم الاجتماعي" لـ "هوارد بيوكر" التي تؤكد أن وصم الجاني من قبل أسرته أو المجتمع يجعله ينخرط أكثر في سلوك الجريمة، لأنه يشعر أن المجتمع قد حدد له هويته، فيبني ذاته وفقاً لهذه النظرة الدونية.

وفي ذات السياق تأتي النتائج الكمية الموضحة في الجداول رقم (22-23-24-25) لتعزز هذا الطرح حيث فسّرت تدهور اقتصادي يدفع بالأفراد إلى اللجوء إلى وسائل غير مشروعة لتلبية احتياجاتهم وهو مؤشر على ضعف الرقابة الأمنية أو عدم فعالية العقوبات في ردع الجريمة مما يجشع البعض على تبني السرقة كخيار سهل لكسب المال، لتبني المخدرات كمصدر للدخل وهي نسبة مرتفعة تؤكد وجود شبكات إجرامية تستغل الفئات الفقيرة والمهمشة حيث يمكن أن يتم تجنيد الأفراد العاطلين عن العمل في تجارة المخدرات، كما أن اللجوء إلى الديون يشير إلى أن بعض من مجتمع الدراسة لا يزالون يحاولون إيجاد حلول قانونية لمشاكلهم الاقتصادية ولكنهم قد يكونوا عالقين في دائرة الاستدانة بسبب غياب الدخل المستدام، مما قد يؤدي إلى حدوث أزمة اجتماعية أخرى مثل التوتر الأسري أو اللجوء لاحقاً

¹ البخاري، صحيح البخاري، حديث رقم (2444).

إلى وسائل غي قانونية عند العجز عن سداد الديون مما يفسر لنا ضعف السياسات الاقتصادية وعدم وجود برامج تشغيل فعالة لدمج الفئات المهمشة في سوق العمل وعلى هذا تؤكد دراسة جيب بولماين حين توصل في نتائج دراسته إلى أن جرائم السرقة والاختلاس والرشوة في تزايد مستمر وهي من الجرائم التي تساهم في عدم استقرار المجتمع.

كما يفسر لنا الجدول (23) أن المحلات التجارية أهداف سهلة ربما بسبب توفر السيولة النقدية أو وجود بضائع يمكن بيعها مما يزيد من تنامي معدلات الجرائم الاقتصادية وجرائم التعدي على الممتلكات بما فيها السرقة والجرائم الاقتصادية بشكل عام بدافع الحاجة وهذا يفسر لنا ضعف الرقابة أو التساهل من قبل بعض الجهات في تأمين الممتلكات العامة، وبذلك فإن ما تؤكد هذه النتائج أن هناك بعد اقتصادي واضح حيث أن البطالة والفقر تدفع إلى البحث على مصادر غير شرعية وقد أكدت دراسة نوري سعدون عبد الله ذلك حين توصل في نتائج دراسته إلى أن البطالة لعبت دورا هاما في إحداث السلوك الإجرامي بما يمثل نسبة (85%).

أيضا بينت لنا النتائج مدى ضعف الرقابة الأمنية والتراخي في حماية الممتلكات، وتنسجم هذه الملاحظة مهما ورد في الجدول رقم (24) حيث عكس لنا أن عمليات التعدي ليست عشوائية بل تخضع لحسابات دقيقة مبنية على محددات معينة حيث أن هناك ظروف اقتصادية صعبة قد دفعت المبحوثين إلى التخطيط المسبق لممارسة التعدي وهذا ما يفسر لنا أن هناك خبرة إجرامية بنسبة عالية، كما يمكن أن تشير هذه النتائج إلى أن طبيعة البيئة التي ينشط فيها هؤلاء تكون مزودة بوعي مسبق بنقاط الضعف في المناطق أو الأهداف المحتملة سواء كانت منازل أو محلات أو أفراد أو ممتلكات، ويمكن تأكيد هذا الاستنتاجات من الجدول رقم (25) الذي فسر أن التعدي القائم على الخداع والعنف الجسدي أكثر شيوعا من تلك التي تعتمد على التهديد المباشر بالسلاح ما يدل على أن المبحوثين يحاولون تقليل احتمالية المواجهة مع السلطات الأمنية وهذا يفسر أيضا وجود بيانات إجرامية متنوعة تختلف باختلاف ظروف الجريمة وطبيعة الفئات المستهدفة وبذلك فإن ما تفسره هذه النتائج يرتبط

بظروف اقتصادية التي لا تؤدي إلى زيادة الجرائم فحسب بل تؤثر أيضا على كيفية ارتكابها، وجاء هذا في دراسة شلير علي صالح حين توصل في نتائج دراسته إلى أن وجود علاقة بين ارتكاب الجريمة وعدم الحصول على عمل، لأن استخدام أسلوب الاستدراج والضرب يفسر وجود جرائم في بيئات فقيرة وتعاني من ظروف اقتصادية على عكس الأحياء التي تكون ذات تفاوت اقتصادي حيث يكون اللجوء إلى السطو مما يعكس وجود جرائم مدروسة.

إن ما تعكسه النتائج الرقمية الواردة في الجداول رقم (26-27-28) تشير إلى أن الحي السكني ليس فقط بيئة ترتكب فيها الجرائم بل أن عدد كبير من سكانه متورطين بشكل مباشر في الجريمة ويمكن أن نفسر ذلك وفق عدة عوامل منها تأثير الظروف السكنية على سلوك الأفراد الإجرامي حيث أن الأحياء الفقيرة والمهمشة اقتصاديا قد تدفع بالأفراد إلى الجريمة لتحقيق مكاسب معينة مثل السرقة والمخدرات كما يمكن أن نفسر وجود قبول اجتماعي لممارسة الأفعال الإجرامية مما جعل انتشار الجريمة شائعا بشكل أوسع داخل المجتمع وقد جاء هذا في دراسة زيكو مصطفى حين أكد في نتائجه إلى أن الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص والجرائم المترتبة ضد الممتلكات هي أكثر الجرائم انتشارا في المجتمع الجزائري.

وهذه النتائج تؤكد لنا مدى الدور الذي تلعبه العوامل البيئية والاقتصادية الصعبة في تعزيز الممارسات الإجرامية وهذا راجع إلى غياب التنمية الحضرية والخدمات الاجتماعية وعلى هذا مكن القول أن خطورة تأثير البيئة السكنية على ممارسة الأفراد، تظهر بوضوح حيث توضح أن جرائم الاعتداء جزء من حياتهم داخل الحي وهذا نتيجة التطبيع مع ممارسة الأفعال الإجرامية كثقافة من الثقافات المحلية كما أن الفراغ الاجتماعي والتفكك الأسري الذي ينتج عنه ضعف التوجيه الأسري مع انعدام الأنشطة البديلة يدفع إلى تعاطي أوسع للمخدرات حيث يتم استغلال الأحياء المهمشة كمراكز لتوزيع المخدرات بسبب انخفاض تكلفة التشغيل وقلة التبليغ عن الجرائم، وأكد هذا الطرح دراسة ماري كلارك التي ناقشت التفاعل بين الظروف السكنية والدوافع للتجارة المخدرات.

وعلى هذا فإن جرائم المخدرات هي الأكثر انتشارا مقارنة بالجرائم الأخرى لأنها مردودها المالي سريع مقابل جرائم الاعتداء الأخرى وهي أكثر سرية وأقل عرضة للاكتشاف مقارنة بالقتل والسرقه، هذه النتائج المرتفعة تعكس لنا أيضا عدة دلالات اجتماعية عميقة تتعلق بالبيئة السكنية وتأثيرها على الخيارات الاقتصادية والاجتماعية للأفراد خاصة في الأحياء التي تعاني من ظروف اقتصادية صعبة وعليه فإن هذه النتائج تفسر لنا أنه كلما زادت الضغوط المعيشية زادت احتمالية لجوء الأفراد إلى أنشطة غير قانونية كمصدر للدخل، وهذا الطرح يتوافق مع دراسة ماري كلارك حين توصلت إلى أن الاندماج في المخدرات يوفر للأفراد فرصة سريعة لتحسين ظروفهم السكنية والمعيشية.

ولتأكيد هذه النتائج يمكن الرجوع إلى ذات الجدول الذي يظهر بوضوح أن ضعف السيطرة الاجتماعية في المناطق التي تعاني من ضعف المؤسسات الاجتماعية وضعف الرقابة الأسرية تكون أكثر عرضة لانتشار جرائم الاعتداء هذه النتائج المرتفعة تفسر لنا أيضا عدة أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية تؤكد على دور البيئة السكنية في تعزيز أو تسهيل تفشي جرائم المخدرات داخل الحي حيث أنها تؤكد وجود قبول اجتماعي نسبي أو ضعف في الرقابة الأمنية والمجتمعية، وقد أظهرت الجداول الإحصائية أن النسبة الأكبر من المبحوثين الذين ارتكبوا جرائم اعتداء بعد سلسلة من التهميش، تعرضوا لما يمكن وصفه بـ "الانفصال الرمزي" عن أسرهم، وهو ما أدى إلى تفكك روابط الانتماء والدعم، وجعلهم أكثر عرضة لتكرار الجريمة أو ارتكابها بأساليب أكثر إجراما.

- وفي ذات السياق تأتي النتائج الكمية الموضحة في الجداول رقم (28-29-30-31)، حيث تفسر هذه النتائج ضعف الرقابة الاجتماعية في الأحياء التي تعاني تردي الظروف السكنية وهذا بدوره يضعف آليات الضبط الاجتماعي يتيح للأفراد الانخراط في تعاطي المخدرات كما أن هذه النتائج تشير إلى أنه كلما كان هناك انتشار واسع لشبكات الترويج داخل الحي السكني كلما زاد احتمالية تعاطيه مما يخلق بيئة مهيأة لانتشار الجريمة والتي تدفع إلى انتشار كبير من الجرائم بما فيها السرقه والقتل وهذا نتيجة طمس القيم الاجتماعية

وضعف الوازع الديني، وعلى هذا الأساس فما تفسره نتائج الدراسة يبين لنا أن الجرائم في الحي السكني تتعلق بالأساس بمشكلات اقتصادية وإدمانيه أكثر من كونها مرتبطة بالاعتداء على الأشخاص وقد اكدت دراسة سيد أحمد نفاز حين توصل في نتائج دراسته إلى أن الوضع الاقتصادي والأمني الذي تعيشه الجزائر وضعف القدرة الشرائية للمواطن انعكس على الوضع الاجتماعي للفرد وأثره على سلوكه، مما يعكس لنا أن هذه الفئة تدرك أهمية فرض السيطرة على الموقف عبر التهريب وهذا الطرح يفسر لنا أنهم يحاولون تقادي تصعيد الاعتداء الجسدي، وهذا يؤكد لنا وجود استراتيجيات متنوعة يتم الاعتماد عليها عند اكتشافهم لارتكاب الفعل الجرمي حيث يعتمدون بشكل أساسي على التهريب والاختباء مع احتمالية الاعتداء القاتل عند الضرورة وعلى هذا فإن موقف أسرهم تجاه أفعال التعدي يفسر لنا غياب التنشئة السليمة وهذا ما يدل على ضعف في التربية وغرس القيم الاخلاقية والقانونية لدى الأفراد، كما تفسر لنا أيضا مدى تفكك الروابط الاجتماعية، كما النتائج تشير إلى أن هذا الجرائم قد أدت إلى ظهور مشكلات نفسية واجتماعية واقتصادية مثل التوتر الأسري والعزلة الاجتماعية، حيث أن تأثير هذا الاعتداء من خلال وصمة العار الاجتماعية التي تلاحق أسر المبحوثين مما يؤدي إلى تدهور علاقتهم الاجتماعية مع الآخرين، هذا التأثير الذي قد يطيل الجانب الاقتصادي مما تؤدي هذا الجرائم إلى تداعيات اقتصادية مثل فقدان المعيل أو تحمل تكاليف القانونية.

- إن ما تعكسه النتائج الرقمية في الجداول رقم (32-33-34-35) يفسر لنا ما يتعلمه الأبناء من الآباء من نماذج سلوكية وأفعال إجرامية عن طريق تقليدهم، كما يمكن أن نفسر ذلك أن أفراد الأسرة الذين ينتمون إلى بيئة أسرية آبائهم مسبقين عدليا خاصة إذا تعلق الأمر بجرائم المخدرات الأجيال وجاء هذا في دراسة شلير علي صالح حين توصل في نتائج دراستها إلى أن ارتفاع معدلات الجرائم مرتبط بطول محكومة المسبوقين عدليا. وهذا في ظل وجود تهميش اجتماعي وغياب المبادرات الرسمية لإعالة هذه الأسر حتما سوف يكون هم الفئة الأكثر عرضة لتبني الفعل الجرمي، هذا والتباين في المشاعر

يفسر لنا مدى الفروقات في الاستجابات النفسية والاجتماعية خاصة المبحوثين عند مواجهتهم لهذه المواقف وعلى هذا فإن نتائج الدراسة تشير أيضا إلى أن الشعور بالدونية يعبر عن مدى إحساس المبحوثين بتدني مستوى القيمة الذاتية وهذا نتيجة ما يصاحبهم من وصمة عار اجتماعية مرتبطة بدخول والديهم السجن وهذا ما قد يجعلهم أكثر عرضة للنزب الاجتماعي والتتمر.

- يمكن أن نفسّر هذه النتائج على أن الآباء يفعلون ذلك بعيدا عن الأسرة وهذا يشير إلى أن الآباء يحاولون إخفاء هذا الفعل الجرمي عن الأسرة، أما بدافع الخوف وتقادي الوقوع في المشكلات الأسرية أو بدافع تأثير ذلك على أفراد الأسرة، فالآباء الذين يدركون أن آباءهم يتعاطون المخدرات لكنهم لا يرون هذا الفعل داخل المنزل وهنا قد يصاحب هذا الإدراك تأثير نفسي واخلاقي يدفع إلى صراعات داخلية، وهذا يؤكد لنا وجود الفجوة بين ممارسة الفعل الحقيقي لتعاطي المخدرات والفعل المعلن عنه لتعاطي الآباء بعيد عن المنزل مما قد يعكس محاولة خلق توازن بين إرضاء رغباته النفسية وصورته أمام أسرته، مما يجعل البيئة الأسرية المتوترة الناتجة عن المخدرات تدار غالبا بالاعتداء الجسدي، وهذا ما يفسر ارتباط هذه النتائج بزيادة احتمالية ارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري، وقد أكدته دراسة محمد حشروف حين توصل في نتائج دراسته إلى أن (76.10%) أكبر نسبة من يقيمون ضمن جرائم المخدرات.

- وفي هذا السياق تأتي النتائج الكمية الموضحة في الجداول من (36-41) لتعزز هذا الطرح حيث فسّرت أن هذا السلوك هو تجريد من مختلف القيم التي لها تأثير سلبي ينعكس على البيئة الأسرية، وقد أكد عبد الله مرقس رابي في دراسته حين توصل في نتائج دراسته إلى أن (56.3%) من الجرائم التي ارتكبت كان لها تأثير بالقيم الاجتماعية على الفرد.

- كما يفسر لنا مدى تجريد هذه العلاقة من مختلف الضوابط والمعايير الاجتماعية، وهذا حتما يؤدي إلى تفكك بنية العلاقات الأسرية وضعف الترابط والتماسك بين أفراد الأسرة التي يتخللها فيما بعد عدم التوازن وفقدان شرعية الأدوار المنوطة، وأن هناك وجود لانعكاس

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

لثقافة الاعتداء على الأسر حيث أن الأسر التي تمارس الاعتداء تتقبل هذا الأسلوب مما يعزز استمرارية الظاهرة عبر الأجيال، هذه النتائج تفسر لنا عدة دلالات اجتماعية وثقافية تتعلق بالعلاقات الأسرية والزوجية والمجتمعية، إضافة إلى بروز نوع من الوعي القانوني حيث أن النتائج التي توضح مدى التأثير القوي للعادات والتقاليد التي تنظر إلى المرأة التي تقدم شكاوى ضد أزواجهم أنه أمر معيب وغير مقبول اجتماعيا مما يجعل الكثير منهن يترددن في هذا القرار هذا التفسير هو تأكيد للقيم المجتمعية التقليدية من جهة أو تفسر الخوف من العواقب في حين يفسر لنا أيضا أن هناك تغيير في بعض القيم المجتمعية للأسر الجزائرية في بعض المناطق.

إن هذه النتائج تفسر لنا أن الإدمان على المخدرات هو العامل الأكبر في خلق التوتر داخل الأسرة والذي يرتبط بالاعتداء الجسدي المتمثل في الضرب مما يؤكد لنا أن الإدمان حتما يؤدي إلى اضطراب في العلاقات الأسرية خاصة الزوجية حيث أن المشكلات والنزعات والإهمال الأسري والاعتداء اللفظي والجسدي تزيد من حدة التوتر جراء هذا التعاطي، جاء في دراسة بن خليف حفيظة حين توصلت في دراستها إلى أن كثرة الشجار بين الزوجين بنسبة (68.51%) أدى إلى حدوث الجريمة.

- كما يفسر لنا بيئة أسرية التي يغلب عليها استخدام العنف كوسيلة لضبط السلوك، وبهذا فإن ما تؤكدته نتائج الدراسة يفسر لنا غياب أساليب التربية القائمة على الحوار والاقناع من جهة وسيادة نمط التربية التقليدية المبنية على العقاب الجسدي الذي قد يكون موروث من الأجيال السابقة من جهة أخرى، كذلك تفسر هذه النتائج ضعف الوعي بأساليب التربية الحديثة مما يخلق نوع من انعدام الثقة والشعور بالدونية لأن الإهانة المتكررة يدفع الأبناء لاحقا إلى إثبات ذاتهم من خلال التمرد أو العنف ومن ثمة الاعتداء، إضافة إلى أن هذا يشير إلى عدة أبعاد ويفسر لنا عدة جوانب منها:

- ضعف الروابط الأسرية من جهة وانهايار الدور التوجيهي للأسرة من جهة أخرى، حيث أن وجود فرد مدمن داخل الأسرة قد يؤدي إلى توتر العلاقات الأسرية مما يجعل أفرادها أكثر

عرضة للخلافات والمشاحنات بسبب التأثير السلبي على الاستقرار الأسري والاقتصادي وبهذا فإن تفسير هذه النتائج يشير إلى وجود خلل في بنية العلاقات الأسرية حيث أن بالرجوع إلى الجداول رقم (40 و 41) نجد هناك ترابط واضح بين الإدمان والتوتر الأسري وأنماط الجريمة حيث ما كشفته نتائج الجدول رقم (40) عن ضعف الروابط الأسرية وما أشار إليه الجدول رقم (41) إلى ارتفاع معدلات التوتر نتيجة أنماط الجريمة المستمرة يؤكد وجود بنية أسرية غير مستقرة وهذا ما أكدته نتائج الجدول رقم (40) أن الإدمان منتشر داخل أسر مفردات الدراسة مما يعزز عوامل التوتر والفقر والاعتداء الإجرامي.

- تفسر لنا حالة من الرفض الاجتماعي من جهة كما يبين لنا مدى المستوى الثقافي والوعي الأسري الاجتماعي المتدني لهذه الأسر التي تتبنى مواقف مشددة تجاه الفرد المدمن وهذا بدوره قد يكون عاملاً محفزاً لارتكاب الجرائم بشكل متكرر، إضافة إلى هذا يمكن أن نفسر أيضاً أن الأسر التي تميل إلى النبذ واستخدام الأساليب العقابية المشددة قد ينتج عنه شخاً في بيئة العلاقات بين أفرادها وجاء هذا في دراسة محمد ناصر القحطاني حين توصل في نتائج دراسته إلى أن المشكلات الاجتماعية تنعكس المجتمع بشكل عام حيث أن الأسرة المفككة وغياب دور الأسرة عامل يؤدي إلى الجريمة القتل.

- تفسر النتائج أيضاً فقدان الثقة والتواصل والحوار السليم، إضافة إلى هذا قد تفسر هذه النتائج مدى تأثير المعايير الاجتماعية المشددة التي تعتبر الاعتداء الجرمي وصمة لا يمكن محوها، وهذا التصرف والتعامل يزيد من توتر العلاقات الأسرية وتشتتها، ولتأكيد هذه النتيجة يمكن الرجوع إلى الجدول رقم (41) يمكن تفسيرها بطرق مختلفة، قد تعكس لنا العنف المعلن والغير معلن داخل الأسرة مثل العنف اللفظي أو الضرب أو سوء المعاملة والإهمال وهذا قد يوفر بيئة خصبة لارتكاب الجريمة حتى وإن لم يكن هناك فرد من الأسرة قد تورط في جرائم اعتداء.

- تفسر أيضاً أن ثلث المبحوثين لديهم أحد سبق له ارتكاب الفعل الجرمي وهذا يبين لنا الامتداد للممارسات الإجرامية في الوسط الأسري وخارجه نتيجة التنشئة الاجتماعية

الخاطئة أو التطبيع على العنف نتيجة تأثر الأفراد بأفراد الأسرة مما يفسر ضعف الضبط الاجتماعي داخل الأسر الجزائرية في تقويم وتوجيه سلوك الأفراد مما قد يسهم في تنامي الاعتداء وتؤكد هذه النتائج أن الاعتداء ليس فقط مسألة فردية بقدر ما له من أبعاد اجتماعية وأسرية.

3-3- مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الثانية التي نصها "العلاقات الأسرية علاقة بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري":

انطلقت هذه الدراسة من فرضية مفادها أن للعلاقات الأسرية أثراً مباشراً في دفع الأفراد إلى ارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري، ولأجل التحقق من صدق هذه الفرضية، تم اعتماد أداة الاستمارة كوسيلة منهجية لجمع البيانات من المجتمع المدروسة، وقد تم تفرغ نتائج هذه الاستمارات في جداول إحصائية بسيطة ومركبة، مكّنتنا من رصد أنماط العلاقات الأسرية وتأثيرها المحتمل في السلوك الإجرامي.

ولا شك أن الأسرة تشكّل الخلية الأساسية واللبنة الأولى في بناء المجتمع، فهي البيئة الأولى التي ينشأ فيها الفرد، ويتلقى عبرها قيمه الأولى، كما تؤسس من خلالها شخصيته الاجتماعية والنفسية، قال تعالى في محكم تنزيله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾¹.

وفي الحديث الشريف، قال رسول الله ﷺ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ؛ فَإِمَامٌ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ...»².

وعلى هذا فإن وظائف الأسرة لا تقتصر فقط على الإنجاب والتكاثر، بل تشمل أيضا الرعاية والتنشئة الاجتماعية، وبناء القيم، وضبط السلوك.

"مرغريت ميد" بقولها: Margaret Mead وفي هذا السياق تشير "أن أسوأ بيت أفضل من أحسن روضة"، وذلك للدلالة على عمق تأثير الأسرة مقارنة بأي مؤسسة تربية أخرى،

¹ القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 01.

² البخاري، صحيح البخاري، حديث رقم (2409). مسلم، صحيح مسلم، حديث رقم (1829)، باختلاف يسير.

غير أن هذه المؤسسة، التي يُفترض أن تكون مصدر أمان واستقرار، قد تتحول إلى بيئة سلبية تعيق النمو السوي للفرد، إذا ما اختلت علاقاتها الداخلية، وكما قال أندريه جيد André Gide: "ليس هناك ما هو أخطر عليك من أسرتك".

فالعلاقات الأسرية المحكومة بالصراع الدائم، والخصام، والتوتر، قد تصبح مصدرًا لتكوين شخصية مضطربة وغير متزنة، وقد أظهرت المعطيات الإحصائية المستقاة من الجداول (42-60)، والتي تناولت طبيعة العلاقات داخل الأسرة، أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين توتر هذه العلاقات وارتكاب جرائم الاعتداء، إذ تبين أن العلاقات الزوجية المتصدعة بين والدي المبحوث، والعلاقات الأبوية المتسمّة بالقسوة أو الإهمال، بالإضافة إلى العلاقات الأخوية المتشنجة، كلها عوامل ساهمت في خلق بيئة أسرية غير داعمة، بل طاردة أحيانًا، للفرد، هذا الوضع ينعكس سلبيًا على الفرد ويؤدي إلى إضعاف عملية التنشئة الاجتماعية، ويشكل عائقًا أمام تطوره البنيوي السليم، وتظهر هذه الإعاقات في سلوكيات منحرفة، تتخذ أشكالًا متعددة، من بينها جرائم الضرب والسرقة والاعتداء الجسدي واللفظي، وصولًا إلى تعاطي المخدرات وبالتالي دخول السجن.

ولا يفوتنا في هذا السياق أن ننوه إلى أن البنية الأسرية، عندما تتأطر في إطار علاقات مضطربة، سواء كانت زوجية أو أبوية أو أخوية، تصبح بيئة خصبة لتغذية الانحراف، فالفرد، لا سيما الطفل والمراهق، يتشرب صورته الذاتية من خلال ما يراه في محيطه الأسري، مقلدًا ومحاكيًا السلوكيات التي تُمارس أمامه، فإن كان الأب مدمنًا أو عنيفًا، صار نموذجًا يُحتذى به لدى الأبناء، في أغلب الأحيان مما يدفعهم إلى تبني أنماط سلوكية مشابهة، كالعدوان، وتعاطي المخدرات، والسرقة، بل وحتى ارتكاب جرائم أشد خطورة.

إن استقرار الأسرة وتوازن علاقاتها الداخلية ينعكسان بشكل مباشر على استقرار المجتمع ككل، وكل خلل في هذه الوحدة يؤدي إلى اختلالات سلوكية وانحرافات قد تتطور إلى ظواهر اجتماعية خطيرة.

ويظهر ذلك بوضوح من خلال نتائج الجداول من رقم (42-60) حيث أن نتائج الجدول (42) بين لنا وجود الوالدين على قيد الحياة يفسر لنا أن المبحوثين لديهم أهم الركائز الأسرية الرئيسية نظريا فقط، وهذا يشير إلى أن وجود الوالدين ليس كاف لمنع ارتكاب جرائم في حين يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (43) على أن استقرار الأسرة نسبي وأن طبيعة العلاقة العادية قد تخفي مشاكل داخلية غير ظاهرة مثل البرود العاطفي وضعف التواصل.

إن التوتر الداخلي قد لا يكون دائما ظاهريا أو ملموسا بل يمكن أن يتخذ أشكالا متعددة مما قد يؤثر على استقرار الفرد وعلى نمط سلوكه، فالعلاقات الأسرية التي تبدو عادية هي في الحقيقة مشوبة بما يمكن وصفه بالصراعات الصامتة، وبالتالي فإن ارتكاب جرائم الاعتداء في ظل وجود الوالدين وعلاقات غير متوترة يعكس خلا في طبيعة التواصل الأسري ويؤكد أن هناك تأثير في التحولات كبرى في بنيتها سوى تعلق ذلك بالوظيفة أو الدور على نمط سلوكيات الأفراد، وأكد هذا دراسة أحمد نقاز حين توصل في نتائجه إلى أن نزاع الوالدين له تأثير على توجيه سلوك الأفراد، ويظهر ذلك من خلال هروب أغلبهم من البيت واندماجهم في إطار جماعات خارج الأسرة لتحقيق ذاتهم ووجودهم مما ساهم انحرافهم وتنمية السلوك الإجرامي.

ويمكن تأكيد هذه الاستنتاجات من الجداول رقم (44-45) التي فسرت ان تأثير النموذج السلبي الذي يوفره الوالدين في حالة الإدمان حيث أن سلوك التعاطي لدى الأبناء يصبح انعكاس طبيعي لما يشاهدونه داخل الأسرة، وقد أكد هوفمان في دراسته حين توصل في نتائجه إلى أن توهن العلاقات الأسرية يؤدي حتما إلى زيادة احتمالية البدء بالتعاطي للمخدرات، إضافة إلى أن هذه النتائج توضح لنا وتكشف عن أزمة تواصل واتصال عميقة داخل الأسرة الجزائرية حيث أن البرود العاطفي وانسداد قنوات الحوار وغياب التفاهم بين الأجيال يزيد من مظاهر وسمة التوتر بين العلاقات الأسرية مما يولد اضطرابات اجتماعية، وجاء في دراسة خليفي حفيظة حين توصلت في نتائج دراستها إلى أن كلما كانت المعاملة من طرف الأسرة بالقسوة كلما زادة تعاطي المخدرات بنسبة (61.5%).

- كما يتبين أيضا أن هناك حواجز نفسية واجتماعية يمنع استخدام الأساليب التوجيهية والتربوية السليمة وهذا ما دفع المبحوثين إلى التفاعل مع مصادر أخرى مثل الرفقاء.
- كما يظهر بوضوح من خلال الجداول رقم (48-49-50-51) حيث تفسر أن التمييز والمفاضلة بين الأبناء أو بين أفراد الأسرة الواحدة ليس مجرد ممارسة تربوية بقدر ما هو انعكاس لمجموعة من العوامل الثقافية والاجتماعية وحتى الاقتصادية التي تحتاج إلى وعي لأن ما تكرسه الأعراف والتقاليد خاصة في المجتمع الجزائري وفكرة التفضيل غالبا ما تقوم بين الأبناء بناء على الجنس أو العمر أو الوضع الاجتماعي وبذلك هذه النتائج تفسر:
- أن أسلوب المفاضلة الذي ينتهجه الآباء تجاه أبنائهم يعتبر من سلبيات التنشئة الأسرية الخاطئة والغير سليمة في مجتمع إسلامي كالمجتمع الجزائري.
 - أن الانعكاس لهذا التمييز بكل أشكاله سوى تعلق ذلك بالرعاية أو الاهتمام أو بالعطاء المادي يعتبر إجحاف في حق الأبناء، ويؤثر على نفسياتهم ويشعرهم بالضعف.
 - كما أن هذا التمييز يؤدي غالبا إلى تمزق شمل العائلة وإلى قطع صلة الأرحام وخلق نوع من الحقد والكراهية والبغضاء والضغينة والعداوة بين الفرد وأسرته.
 - إن المفاضلة والتمييز بين الأبناء حتما يقود إلى زعزعة القيم الداخلية للأسرة مما يولد نوع من الفساد الأخلاقي يوقع بالأبناء في مسالك الانحراف والجريمة.
 - إن هذه التصرفات رغم أنها غير مقصودة إلا أنها تقود إلى زعزعة النفس البشرية لذلك ينبغي على الآباء أن يكونوا أكثر ثباتا في العطاء دون تهميش.
 - إن التمييز بين الأبناء من المسائل التي تثير الجدل داخل المحيط الأسري لما يحدث من تقصير تجاه بعضهم البعض وهذا بدوره يفرز كثير من المشكلات الأسرية كالنزاع والشقاق تفضي هذه الميزة إلى التأثير عن سلوكيات الأفراد الدينية والاجتماعية.
 - إن خطورة هذا الأمر نتيجته غير متوقعة حيث أنه يعتبر من الأسباب الرئيسية التي تدفع بالأبناء إلى ممارسة مختلف السلوكيات الإجرامية بدأ من عصيان الوالدين وقد يصل الأمر إلى ارتكاب جرائم القتل وجاء في دراسة خليفني حفيظة حين توصل في نتائج دراستها

إلى أن نسبة 52.6% من أسلوب المفاضلة الوالدية لدى الأبناء يعكس شعور الآخرين بالإهمال والدونية.

كما تفسر لنا هذه النتائج انه مزال هناك وجود سلطة أبوية تقليدية في المجتمع المحلي والجزائري على حد سواء، هذا يفسر لنا أن التمييز حتما سوف يعزز الإقصاء من اتخاذ القرارات وبعدم الانتماء للأسرة وهذا يؤدي إلى تفشي التمرد والبحث عن البدائل لتحقيق الذات بسبب غياب العدالة داخل الأسرة التي قد يولد نوع من الصراع والتوتر والتالي يؤدي إلى ارتكاب الفعل الإجرامي، وقد اكد ذلك دراسة سيد أحمد نقاز حين توصل في نتائج داسته إلى أن نمط توزيع الأدوار داخل الأسرة في إطار نوعية وبنية العلاقات الأسرية له أثر بارز في توجيه سلوك الفرد.

إضافة إلى أن هذه النتائج تفسر لنا مدى التباين في طبيعة العلاقات الأخوية بين المبحوثين حيث تؤكد لنا النتائج أن العلاقات الأخوية هي إحدى المحاور الأساسية في تكوين الروابط الأسرية والمحافظة على بنية العلاقات، كما تشير أيضا إلى تعزيز التفاعل الاجتماعي وتعكس لنا بنية أسرية متماسكة اخويا ومستقرة وهذا منافيا لدراسة بن شوية منيرة حين توصلت في نتائج دراستها إلى أن الجريمة أثرت على العلاقات بين الإخوة من تحمل المسؤولية تجاه بعضهم البعض، وجاء أيضا هذا الطرح منافيا لدراسة خليفي حفيظة التي توصلت في نتائج دراستها إلى أن توتر العلاقة بين الاخوة يؤدي إلى تمرد عن القيم.

أيضا تفسر لنا النتائج بأن هناك مشاكل تربوية واجتماعية، وهذا مؤشر على عدم قدرة الوالدين على إدارة العلاقات بينهم وبين أبنائهم مع اتباع أساليب تربوية خاطئة.

تفسير هذه النتائج أيضا التحولات الثقافية والاجتماعية داخل المجتمع حيث أن طبيعة العلاقة بين الآباء والأبناء إذا كانت متوترة قد يرتبط هذا التوتر بتغيير القيم الاجتماعية (توسيع للفجوة الجيلية) حيث أن الأبناء يصبحون أقل تقبل للسلطة الأبوية الصارمة وهذا نتيجة عدم قدرة الأسرة التقليدية خاصة على التكيف مع مختلف التغيرات الاجتماعية الحديثة.

لذلك أكدت دراسة بن شوية منيرة حين توصلت في نتائج دراستها أن العلاقة بين الوالدين والأبناء تنوعت بين سيئة وعادية.

كما تشير النتائج أيضا وتفسر فقدان جسور الثقة والتواصل داخل الأسر وهذه المؤشرات قد تؤدي إلى تفكك الأسرة وبالتالي انتشار الجريمة لأن وجود أزمة في بناء العلاقات الأسرية داخل مجتمع الدراسة قد يولد فجوة عاطفية كبرى تزيد من احتمالية تفشي الأفعال الإجرامية داخل المجتمع.

ومن زاوية أخرى تفسر النتائج وجود انقسام واضح في التجربة الشخصية للمبحوثين حيث أن أكثر نصف المبحوثين يعترفون بتأثير هذا التوتر وهذا يدفع بنا إلى البحث وتسلط الضوء على التأثير العميق للعلاقات الأسرية المتوترة على سلوكيات الأفراد.

كما تفسر النتائج أن توتر العلاقات بين الوالدين والإخوة يترك أثرا حقيقيا على العلاقات داخل الوسط الأسري وهذا ما يشير إلى أن التفاعل الأسري ليس فقط مجرد علاقات سطحية بل هو نظام مترابط تتأثر فيه جميع الأطراف وأي خلل يصيبها قد يلحق بأفرادها وهذا نتيجة امتداد المشكلات الأسرية التي لا تبقى حبيسة أطراف معينة مثل الأب والأم أو الأب والأبناء بل تؤثر بشكل مباشر سواء على المستوى العاطفي أو السلوكي، مما يؤدي إلى تآكل الروابط الاجتماعية وإلى النسيج الأسري وهذا يعيق الأدوار الوظيفية للأسرة، مما يفسر أن هذا التوتر هو ليس حالة عرضية بل هو جزء من النمط العام للعلاقات الأسرية وهذا أما بسبب التنافس القوي بينهم أو ربما الفروق في المعاملة الوالدية، وبهذا فإن هذه النتائج تؤكد على أن المحيط الأسري أو العلاقات الأسرية في المجتمع الجزائري تمر بتفاعلات ديناميكية متوترة وهذا يفسر غياب الحوار الفعال وعدم التواصل مما يجعلهم يتبنون سلوكيات أكثر عدائية تدفع بهم إلى الجريمة.

كما فسرت النتائج ضعف ثقافة الحوار الأسري وفقدان مهارات التفاوض لحل المشكلات في المجتمع الجزائري، مع تغييب الوازع الديني وعدم التمسك بالمبادئ الإسلامية والتقصير في عملية الإشراف وفي عملية التوجيه والاعتماد على الأساليب التربوية الخاطئة في عملية

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

التنشئة الاجتماعية وقلة التواصل والحوار البناء وتتجلى لنا مدى خطورة هذا التوتر الذي يحدث بين أفراد الأسرة من خلال طبيعة العلاقات السائدة التي تمثل أرض خصبة تسهم في اللجوء إلى ارتكاب أفعال إجرامية.

تفسر لنا النتائج أيضا أن النقاشات داخل الأسرة الجزائرية تتخذ طابعا انفعاليا، حيث يغلب التصرفات والأساليب السلبية والانفعالات الحادة على الأساليب العقلانية السليمة، مما يكشف أن النمط السائد داخل الأسر الجزائرية يميل إلى الاعتداء اللفظي والجسدي بدلا من الحوار وهذا يؤكد أن هناك بيئة أسرية تتسم بحدة في التفاعلات بين أفرادها، وبهذا فإن الأفراد الذين ينتمون إلى بيئة أسرية تفتقر إلى الحوار ويتعرضون إلى الضرب أو التهديد يصبحون أكثر عرضة لفقدان السيطرة على تصرفاتهم وهذا ما قد يدفع لهم إلى ارتكاب أفعال إجرامية عند مواجهة أي عوائق.

وعليه فإن هذه النتائج تفسر عدة دلالات فقد يؤدي غياب التعليم إلى ضعف أساليب التنشئة الأسرية حيث أن الآباء قد يعتمدوا على أساليب تقليدية تكون أكثر شدة في التواصل والتعامل مع أفراد الأسرة وهذا قد يخلق بيئة أسرية غير مستقرة، وقد أكد نجيب بولماين في دراسته ذلك حين توصل في نتائج دراسته إلى أن أغلب مرتكبي الجرائم هم من فئة الأميين وذي المستويات التعليمية البسيطة.

أيضا قد تفسر النتائج أن سوء فهم الأدوار الأسرية حيث يعزز الهيمنة الأبوية والسيطرة القسرية وهذا قد يزيد من حدة المشكلات الأسرية بين الآباء والأبناء إضافة إلى أن احتمالية الاعتداء سوى داخل المحيط الأسري أو خارجه هو نتاج لغياب الوعي بالطرق الصحيحة للتربية وعدم إعطاء الأهمية البالغة للغة الحوار والتفاهم الأسري وهذا ما قدر يزيد من تنامي معدلات جرائم الاعتداء.

هذه النتائج تحمل عدة دلالات اجتماعية عميقة تتعلق بطبيعة العلاقة بين التعليم وتقني الجرائم حيث أن في الماضي على الرغم من أن الأسرة الجزائرية لم تكن متعلمة بالشكل الكاف إلا أن القيم المجتمعية كانت أقوى وأكثر ترسيخا للعادات والتقاليد والتضامن الأسري

ولعبت دورا هاما في ضبط السلوكيات الاجتماعية إضافة إلى أن التعليم لم يكن العامل المحدد للأخلاق بل كان هناك تأثير قوي للدين والقيم الاجتماعية من جهة والعلاقات القبلية التي تعزز الرقابة الاجتماعية من جهة أخرى هذا التوزيع يفسر لنا عدّة دلالات في بنية العلاقات الأسرية منها:

أن ليست غالبية الأسر تعيش في مأوى من الاستقرار العاطفي والتواصل المقبول بين الآباء والأبناء لكن بقدر ما تعني عادية أي أن العلاقة ليست بالضرورة قوية ومتينة ولكنها أيضا ليست متوترة بمعنى أنها تسير وفق النمط الاعتيادي للأسر الجزائرية.

كما تفسر هذه النتائج وجود مشكلات سلوكية حيث أن غياب الحوار يجعل الأبناء أكثر عرضة للانطواء والانعزال مما قد يولد سلوكيات غير مقبولة تدفع إلى الاعتداء والإدمان، إضافة إلى أن هذه النتائج تؤكد لنا ضعف الرقابة الأسرية، وهشاشة في العلاقات الأسرية داخل المجتمع الجزائري في مواجهة التوترات الزوجية، وفي هذا السياق تأتي النتائج الكمية الموضحة في الجدول رقم (58-59-60) لتعزز هذا الطرح حيث فسّرت النتائج الدور الذي تلعبه الأدوار التقليدية والجنسانية في المجتمع الجزائري، وكيف أن العلاقة بين الأبناء والآباء مرهونة بالعلاقة مع الزوجة حيث تلعب الزوجة دور الوسيط بين الآباء والأبناء، في الحالة الاستقرار وعند توتر العلاقة الزوجية يكون هناك تعطيل لهذا الدور وهذا ينعكس على التواصل الأبوي، وعليه فإن ما تؤكدته نتائج هذه الدراسة أنه عند ما تسود التوترات داخل الأسرة الجزائرية يفقد الأبناء الإحساس بالاستقرار والأمن الأسري مع غياب التواصل بينهم خاصة في فترة المراهقة مما قد يدفع بالأبناء للبحث عن نماذج بديلة خارج الأسرة مثل رفقاء السوء مما يزيد من احتمالية ارتكاب الجرائم على اختلاف أنواعها، مما يفسر لنا أن الخلافات الأسرية هي جزء من حياتهم اليومية.

أيضا تفسر لنا النتائج غياب الانسجام العاطفي الذي يؤدي بدوره إلى فتور المشاعر وتراكم ضغوط الحياة، هذه النتائج تفسر أيضا وجود توتر وضعف في بنية العلاقات الأسرية مع عدم تكافؤ الميول والاتجاهات إضافة إلى ممارسات الضبط الأسري والعنف الجسدي

الذي تتعرض له الزوجة غالبا في المحيط الأسري وهذا يقود حتما إلى انعدام الكفاية الاجتماعية وفقدان الاتساق والانسجام وعلى هذا فإن نتائج الجدول رقم (59) تؤكد لنا ضعف الثقافة الزوجية من جهة والضغوط الحياتية وتأثيرها على الأسرة من جهة ثانية إلا أن هذا التوتر قد يصاحبه زيادة في تنامي معدلات الاعتداء داخل الأسرة وخارجها.

إضافة إلى أن ما تؤكدته النتائج من ضعف مهارات في التعامل مع ضغوط الحياة والاعتماد على المخدرات بدلا من الحوار أو وجود حلول فعالة يشير إلى عدم امتلاك هذه المهارات في إدارة الخلافات بشكل ناجح، إضافة إلى أن ما تفسره نتائج تؤكد انتشار ثقافة الإدمان كاستجابة للمشكلات الأسرية، وأن المخدرات محفز للاعتداء حيث أن تعاطي المخدرات يؤثر على سلوك وتصرفات المدمن مما قد يزيد من احتمالية تصرفه بطريقة عدوانية تدفع به إلى ممارسة الاعتداء تجاه زوجته وابنائها داخل الأسرة وينعكس ذلك على المجتمع. وعلى هذا أكدت نتائج الدراسة صحة الفرضية التي تفيد أن "العلاقات الأسرية علاقة بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري".

فقد أظهرت المعالجة الإحصائية أن التوتر داخل الأسرة الجزائرية سواء كان ظاهريا أو ضمريا يعد عاملا رئيسيا في زعزعة الأسرة الذي يكون سببه ضعف عمليات التواصل والاتصال وغياب لغة الحوار البناء وتقشي المشاحنات الناتجة عن المشكلات الاجتماعية كإدمان وتعاطي المخدرات مما يجعل جرائم التعدي الجسدي تنصدر أشكال المعاملة الوالدية القاسية نتيجة الضغط الاجتماعي والاقتصادي المرتبط بجرائم المخدرات مما يؤدي إلى تفاقم ظاهرة الاعتداءات الجسدية داخل الأسرة وخارجها حيث تؤثر هذه الممارسات الإجرامية سلبا على طبيعة العلاقات الأسرية مما يشعر الأبناء بالدونية وانعدام القيمة داخل محيطهم العائلي، كما أن العلاقات المتوترة بين الزوجين أو بين الإخوة تزيد من حدة النزاعات داخل الأسرة وتدفع نحو مزيد من الجرائم يتضح أن غياب التفاعل الإيجابي واستمرار التعسف والمفاضلة الوالدية والتهميش يؤثران سلبا على طبيعة العلاقات الأسرية ويهيئان بيئة اجتماعية محفزة لارتكاب جرائم الاعتداء إذا كان هناك توتر للعلاقات الأسرية، وتتفق نتائج هذه الدراسة

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

مع ما أشار إليه اميل دوركايم حيث أكد أن "حين تضعف الروابط الاجتماعية التي تشد الأفراد إلى المجتمع يصبحون أكثر عرضة للانحراف والجريمة"¹، مما يفسر كيف يؤدي توتر أو تفكك العلاقات الأسرية إلى ارتكاب جرائم الاعتداء ويؤكد أن الجريمة تقع كنتيجة حتمية لتفكك الروابط الاجتماعية والأسرية وفقدان الضوابط الأخلاقية والتقليدية داخل المجتمع.

أيضا يمكن أن ندعم نتائج هذه الدراسة بما أشار إليه اميل دوركايم حين عرف الانومي بأنه حالة من فقدان المعايير الاجتماعية التي تنظم سلوك الأفراد وعندما تغيب هذه القواعد أو تضعف يشعر الفرد بالضيق مما يجعله أكثر عرضة للانحراف والجريمة"²، مما يفسر كيف أن الاضطراب في العلاقات الأسرية وغياب لغة الحوار داخل الأسرة يولد بيئة خصبة لارتكاب جرائم الاعتداء فكلما ضعفت قواعد التعامل بين الأفراد داخل الأسرة كلما أدى إلى الجريمة، وعلى هذا الأساس فالانومي لا تعني فقط الفوضى الاجتماعية العامة بل تمتد إلى داخل الأسرة، وفي تفسيرنا لنتائج هذه الدراسة أيضا يمكن الاستعانة بما أشار إليه ترافيس هيرشي في نظرية الضبط الاجتماعي حيث أكد أن "الجريمة تحدث عندما تنقطع الروابط الاجتماعية التي تربط الأفراد بالمجتمع وعندما يصبح الالتزام بالقيم والمعايير الاجتماعية ضعيفا أو منعدما"³.

غير أن هذه القراءات رغم اتفاقها تظل بحاجة إلى قراءة قيمية إسلامية للمجتمع الجزائري وعلى هذا يمكن أن نستند على ما ذهب إليه مالك بن نبي حين أقر أن "الأسرة هي الخلية الأولى في بناء المجتمع فإذا كانت مريضة فإن المجتمع كله مهدد بالانهيار الأخلاقي والاجتماعي"⁴. كما يضيف في شروط النهضة "المشكلة لا تكمن في الفرد نفسه وإنما تكمن في الوسط الاجتماعي الذي يشكل أفكاره وسلوكه"⁵.

¹ اميل دوركايم، تقسيم العمل الاجتماعي تر: عز الدين الحطايي، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص184.

² اميل دوركايم، الانتحار دراسة سوسولوجية، تر: سامي الدروبي، دار المعارف، القاهرة، 1973، ص311.

³ Travis Hirschi, Causes of Delinquency, University of california press, 1969, p16.

⁴ مالك بن نبي، ميلاد مجتمع.

⁵ المرجع نفسه.

من خلال هذا الطرح يتبين لنا أن تبني نموذج تكاملي ذي بعد إسلامي في الدراسة لا يتعارض مع التفسير السوسيولوجي الغربي بل يضيف عليه طابع الأصالة الذي يتماشى مع طبيعته المجتمع موضوع الدراسة، وبذلك فإن هذا الطرح لا يفصل بين العلاقات الأسرية وارتكاب الجرائم بقدر ما يرى أن أي خلل في وظائفها يعتبر مقدمة طبيعية لارتكاب الجرائم.

3-4- مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الثالثة التي نصها "الظروف الاقتصادية علاقة بارتكاب جرائم الاعتداء":

انطلقت هذه الفرضية من مقارنة سوسيولوجية واقتصادية تفترض أن الظروف المعيشية الصعبة، والحرمان الاقتصادي، والبطالة، والفقر، من شأنها أن تكون عوامل دافعة نحو ارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري، وقد تم التحقق من صدق هذه الفرضية من خلال جمع المعطيات الميدانية عبر استمارة موجهة للمجتمع المدروس، ومن ثم تحليل البيانات وتفرغها في جداول إحصائية مبسطة ومركبة.

حيث تُظهر النتائج المستخلصة من هذه الجداول (61-79) وجود ترابط بين تدهور الوضعية الاقتصادية للأفراد وارتكابهم لأفعال عدوانية، سواء كانت موجهة ضد الأشخاص أو ضد الممتلكات، وقد أكد أغلبية المبحوثين أن البطالة، وانعدام فرص العمل، وانخفاض الدخل الشهري، بالإضافة إلى التهميش الاجتماعي، كلها عوامل ساهمت في تكوين دوافع عدوانية لديهم تُرجمت إلى أفعال إجرامية في لحظات ضاغطة.

إن العلاقة بين الظروف الاقتصادية وارتكاب الأفعال الإجرامية ليست علاقة سببية مباشرة فحسب، بل علاقة بنيوية، حيث تسهم الظروف الاقتصادية في تشكيل وعي الفرد، ومن ثم سلوكه، وفي هذا السياق، يقول المفكر الجزائري مالك بن نبي: "إن المشكلة الاقتصادية ليست في الأشياء، بل في الإنسان الذي يستخدمها، لأن الفقر لا يكمن في الجيب بل في العقل"، ورغم ذلك، لا يمكن تجاهل أن الفقر المادي، حين يتقاطع مع الجهل

والتهميش، قد يولد مشاعر الغبن، والحقْد الطبقي، والشعور بالإقصاء، مما يدفع بعض الأفراد إلى التعبير عن هذه المشاعر بردود أفعال إجرامية.

ويذهب ابن خلدون في مقدمته إلى أن: "الفقر مدعاة للعدوان والسخط، لأنه يضعف الوازع الأخلاقي ويزيد من دوافع الاستحواذ بالقوة"، وهو ما يتقاطع مع النظرية الاقتصادية التي تفسّر أن الإحساس بعدم العدالة في توزيع الثروة قد يكون محركاً أساسياً لارتكاب الجرائم، لا سيما جرائم الاعتداء.

من جهة أخرى، تؤكد الشريعة الإسلامية على ضرورة تحقيق الكفاية الاقتصادية للفرد، واعتبرت أن الفقر قد يقود إلى الانحراف، فقد قال رسول الله ﷺ: «كاد الفقر أن يكون كفراً»¹.

وفي حديث آخر قال رسول الله ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكُفْرِ وَالْفَقْرِ»².

فالفقر إذاً ليس مجرد معطى اقتصادي، بل هو تهديد أخلاقي واجتماعي أيضاً، وقد ذهب المفكر الفرنسي إميل دوركايم في تحليله للسلوك الإجرامي إلى أن ذلك يحدث حين لا تتوفر للفرد الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف المجتمعية، مما يدفعه إلى استخدام وسائل غير مشروعة، كالجريمة، للتعبير عن ذاته وتحقيق أهدافه، وينطبق هذا على الوضع الجزائري، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن غياب فرص العمل، وغياب الأفق الاقتصادي، والتفاوت الطبقي، يدفع ببعض الأفراد، خاصة الشباب، إلى التمرد على المنظومة الاجتماعية والقانونية. من الناحية الميدانية، كشفت نتائج الجداول أن نسبة كبيرة من المعتدين سبق لهم أن مروا بفترات طويلة من البطالة، أو انقطعوا عن الدراسة في مراحل مبكرة بسبب الضائقة المالية، أو اضطروا للعمل في مهن هامشية وغير مستقرة، وقد صرّح بعضهم أن اعتداءهم كان في بعض الحالات بدافع الحصول على المال أو الانتقام من واقعهم.

¹ البيهقي، شعب الإيمان، ج2، ص486.

² النسائي، السنن الكبرى، حديث رقم (9766).

وينسجم هذا الطرح مع ما فسرتة النتائج حيث يمكن دحض الفرضية التقليدية التي تربط البطالة مباشرة بارتكاب الأفعال الإجرامية لأن هذا يفسر أن الأفعال الإجرامية لا ترتبط فقط بغياب العمل بل قد تكون هناك عوامل أخرى مثل الظروف السكنية أو توتر العلاقات الأسرية أو ضغوط اجتماعية أو طبيعة العمل نفسه.

إضافة إلى أن ما تؤكد هذه النتائج إلى أن نوع الوظائف التي يشغلها هؤلاء ضعيف من حيث الاستقرار والدخل مما يؤدي أو يدفع إلى التعدي كوسيلة إضافية لتحسين مستوى المعيشة، كما أن هذه الأعمال قد تكون ذات طابع هامشي أو غير قانوني مثل العمل في الاقتصاد الموازي أو الأعمال المؤقتة مما يزيد من احتمالية ارتكاب الجرائم، أن ما تشير إليه هذه النتائج قد يرتبط بصعوبة في تلبية الاحتياجات الأساسية رغم العمل وهو ما يطرح تساؤلات حول مستوى الأجور وظروف العمل ومدى كفاية الدخل من أجل توفير حياة كريمة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه الشديفات والرشيدي التي أشار في دراستهم إلى أن معظم من ارتكبوا الجريمة ومارسوا فعلا إجراميا يحصلون على معدلات دخول منخفضة جدا وهذا يرح ان هناك صلة قوية بين الظروف الاقتصادية المتدنية وبين الدافع إلى ارتكاب الجريمة.

أيضا فسرت النتائج ضعف المهارات لدى المبحوثين من جهة ونقص فرص العمل والاعتماد على وسائل غير مشروعة من جهة أخرى وهذا ما قد يدفع إلى ارتكاب الجريمة، إضافة إلى أن هذه النتائج قد تفسر لنا أن هذه الأنشطة غير رسمية أو قانونية مما يزيد من تورطهم في الجريمة وهذا مقابل نسبة العمال اليوميين والعاطلين عن العمل.

تبين أيضا أن هذه الفئة تعاني من عدم الاستقرار المادي وضعف الدخل الفردي لتعويض النقص مما يوضح لنا أن المبحوثين يعملون في وظائف غير مستقرة من جهة وهشة وغير منتظمة من جهة أخرى وهذا النوع من الدخل يجعل الفرد أكثر عرضة لتقلبات المالية والضغوط الاقتصادية مما يؤدي إلى توترات قد تزيد من احتمالية ارتكاب الأفعال الإجرامية، وقد دعمت هذه النتيجة ما ورد في الدراسة السابقة، لعبد الله مرقس رابي حين توصل في دراسته إلى أن طبيعة مهن المبحوثين ومهن الوالدين هي عوامل من الممكن أن تصبح

أسباب الجريمة ويتمشى أيضا هذا مع ما أكدته دراسة شلير علي صالح حين توصلت إلى أن هناك وجود علاقة بين المهن التي تدر دخلا منخفضا وارتكاب الجريمة.

فسّرت النتائج أيضا استمرار النمط الاجتماعي التقليدي في المجتمع الجزائري حيث لا تزال نسبة كبيرة من النساء غير ناشطات اقتصاديا الذي ينظر إلى دور المرأة الأساسي على أنه مرتبط بالمنزل ورعاية الأسرة أكثر من المشاركة في سوق العمل، كما قد تشير النتائج أيضا إلى بيئة العامل الثقافي (العادات والتقاليد) خاصة في المناطق المحافظة إضافة إلى أن عدم مشاركة المرأة في سوق العمل قد يكون أما بسبب نقص فرص العمل أو قلة الدعم الاجتماعي أو عدم التوافق بين بيئة العمل وظروف المرأة، مما يعكس تحررا محدودا وليس تغيرا جذريا في الأدوار الاجتماعية التي تفسر أنه على الرغم ما تحقّقه المرأة من دور في دعم الأسرة اقتصاديا والمساهمة في تحسين مستوى المعيشة إلا أن هذا في إطاره المحدود.

فسّرت النتائج مدى مفاضلة هذه الفئة للعمل المستقل وهو مؤشر على المرونة الاقتصادية ومحاولة تحقيق الاستقلال المالي، حيث كشفت لنا أن فئة معتبرة من النساء يعتمدن على مهارات يدوية مما يشير إلى محدودية فرص الوصول إلى الوظائف الرسمية أو المهن مما يفرض عليهن العمل في القطاعات الغير رسمية.

فسّرت النتائج تحولات في دور المرأة داخل المجتمع ويؤكد الجدول (65) التغيير التدريجي للأدوار التقليدية، من جهة كما يفسر لنا أيضا مدى استمرار التفاوت للفرص حيث تظل بعض الفئات تعمل في وظائف غير رسمية أو منخفضة الدخل من الناحية الاجتماعية مما قد تؤثر هذه التحولات على العلاقات الأسرية وتعد هذه النتيجة منسجمة مع ما توصلت إليه الدراسة السابقة لمحمد حشروف حين توصل في دراسته إلى أن أكبر عدد من المبحوثين ضمن فئة الموظفين أو العاملين في قطاع العمومي بنسبة قدرها (35%).

فسّرت النتائج أن الرجل في المجتمع الجزائري لا يزال هو المسؤول الأول والأساسي في تأمين احتياجات الأسرة المالية وهذا يؤكد لنا استمرار للقيم التقليدية التي تضع عبء الإنفاق على عاتق الزوج، هذا يؤكد وجود عدم توازن اقتصادي داخل الأسر حيث أن أغلبية

الأسر تعتمد على دخل الزوج فقط أو العكس وهذا بدوره يزيد من احتمالية وجود ضغوط اقتصادية، ويؤكد لنا أن دخل الزوج وحده غير كاف لتلبية احتياجات الأسرة وعليه تشير نتائج الجدول إلى أن الأسر ذات الدخل الوحيد هي الأسر الأكثر عرضة للاستغلال مثل العمالة الغير شرعية أو التسول أو غيرها من الممارسات الغير مشروعة التي ترى فيها مخرج لتلبية الحاجات وهذا يعرضها إلى ارتكاب الجريمة.

فسّرت النتائج أن أغلبية المبحوثين يعانون من أوضاع اقتصادية غير مريحة وهذا قد يخلق شعور بالحرمان والتوتر الاجتماعي، وهذا مؤشر واضح على تزايد معدلات الفقر والتفاوت الطبقي حيث تتشابه هذه النتيجة مع ما ورد في دراسة فريدريك بويش حين توصل في نتائج دراسته إلى أن عدم وجود استقرار اقتصادي يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة.

كما يمكن أن تفسر أيضا تأثيرات الأزمات الاقتصادية مثل البطالة وتدني الأجور وارتفاع تكاليف المعيشة، وعليه فإن هذه النتائج المشار إليها في الجدول رقم (67) يؤكد وجود تفاوت في فرص الحياة، بسبب انتشار الفقر وتدهور مستوى المعيشة مما يعكس تحديات اقتصادية مثل البطالة والأجور المتدنية وهذا بدوره يعزز احتمالية اللجوء إلى الوسائل الغير مشروعة مثل السرقة أو الضرب والمخدرات وغيرها للحصول على الموارد، وقد دعمت هذه النتيجة ما ورد في دراسة ماري كلارك حين توصل نتائج دراسته إلى أن (72%) من ذوي الدخل المحدود أكدوا أن الظروف الاقتصادية كانت دافعا رئيسا لدخولهم في جرائم المخدرات.

فسّرت النتائج عدم وجود توازن اقتصادي من أغلبية أسر المجتمع الجزائري تعاني من نقص في الدخل مقارنة بالاحتياجات المعيشية وهذا يؤكد أن هناك فجوة واضحة بين الأجور من جهة وتكاليف المعيشة من جهة أخرى هذا التفاوت يؤكد وجود تباين في الحصول على الفرص الاقتصادية بين أفراد المجتمع الواحد وهي دلالة على ضعف العدالة الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع المدروس مما يؤدي شعور البعض بالظلم والقهر الاجتماعي، ومؤشر على هشاشة الاقتصاد المحلي حيث أن نسبة الأسر التي تعتمد على الإعانات يؤكد أن معدلات البطالة مرتفعة، كما أن الاعتماد على الاعانة بدلا من العمل

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

المستقر يفسر لنا ضعف فرض التشغيل، وتتشابه هذه النتيجة مع ما ورد في دراسة عبد الله مرقس رابي حين توصل في نتائج دراسته إلى أن الفقر والفاقة ونقص الموارد اللازمة لإشباع الإنسان هي عوامل من الممكن أن تصبح أسباب للجريمة مما يدل على وجود نمط مشترك، وأكد هذا الطرح جاء في دراسة الشديفات والرشيدي حين توصل في دراستهم إلى أن معظم من ارتكبوا الجريمة ومارسوا فعلا إجراميا يحصلون على معدلات دخول منخفضة جدا وهذا يؤكد ان هناك صلة قوية بين الظروف الاقتصادية المتدنية وبين الدافع إلى ارتكاب الجريمة. فسّرت النتائج أن هناك اعتماد كبير على الدعم الحكومي مما يفسر ضعف القدرة الاقتصادية للأفراد والعائلات وان هناك ارتفاع في مستويات الفقر والبطالة وهذا ما تؤكده نتائج هذا الجدول حيث توضح أن هناك حالة من الهشاشة الاقتصادية وهو مؤشر على أن القطاع الاقتصادي الخاص غير قادر على توفير فرص العمل الكافية وأن الفقر والبطالة متفشية، إضافة إلى أن آليات التكافل الاجتماعي عبر المجتمع المدني والجمعيات الخيرية لا تكفي مما يعكس لنا غياب الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لدى هؤلاء وهذا ما يجعلهم غير قادرين عن اتخاذ قرار حاسم بشأن ارتكاب الافعال الإجرامية وهذا بدوره يفسر استمرار تأثير التفاوت الطبقي والحرمان الاقتصادي في زيادة معدلات ارتكاب جرائم الاعتداء، وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة محمد ناصر القحطاني حين توصل في نتائج دراسته إلى أن العامل الاقتصادي له دور يعزى إلى أن كلما انخفض دل الفرد كلما أصبح أكثر توتر وعرضة لارتكاب الجريمة نتيجة عدم قدرته على تلبية متطلبات المعيشة.

فسّرت النتائج أن هناك وعي بأن التعدي ليس حل مستداما، وأن هناك وعي متزايد بأن الحلول المشروعة هي الأنسب وأن الظروف الاقتصادية رغم صعوبتها إلا أنها ينبغي مواجهتها، أيضا يفسّر لنا أن عدم تجانس الظروف الاقتصادية بين المبحوثين حيث أن بعضهم قد يكون له دخل إضافي وبالتالي هذه النتائج تفسر مدى تأثير الظروف الاقتصادية على الأفراد.

فسّرت النتائج أن الوضع الاقتصادي الذي تعاني منه هذه الأسر صعب أو أنها ذو دخل محدود قد يكون هذا مؤشر على الفقر والبطالة أو التفكك الأسري مما يزيد من احتمالية لجوء الأفراد إلى وسائل أخرى لتأمين احتياجاتهم حيث أن نتائج الجدول تؤكد أن الظروف الاقتصادية للأسرة يؤثر على سلوكيات الأفراد، وتتشابه هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة ماري كلارك حين توصلت في نتائج دراستها إلى أن الأفراد من ذوي الدخل المحدود يتجهون إلى الأنشطة غير المشروعة بشكل أكبر لتحسين مستوى معيشتهم.

كشفت النتائج انتشار ثقافة العمل المبكر في أوساط المجتمع الجزائري مما يفسر عدم قدرة هذه الأسر على توفير مصاريف لأفرادها وهذا ما يدفع بهم إلى العمالة في سن مبكر لتوفير احتياجاتهم وهذا يشير إلى ضعف الفرص الاقتصادية بسبب نقص فرص العمل وانخفاض الأجور مع تقشي الفقر والتهميش وغياب العدالة الاقتصادية والاجتماعية في توزيع الثروة وهذا يجعل البعض يرى أن الوسائل لغير مشروعة هي الطريق الوحيد المتاح لها مما يبرز مشكل عدم تكافؤ الفرص الاقتصادية، كما أن هذا يشير إلى تأثير الضغوط الاقتصادية في ظل وجود أزمة اقتصادية مثل البطالة ودعمت هذه النتيجة ما وجاء في دراسة نجيب بولماين حين توصل في نتائج دراسته إلى أن هناك فئة كبيرة من الشباب خرج النظام التربوي والاقتصادي تعيش حالة بطالة.

وهذا ما قد يفسر ارتفاع نسبة المبحوثين الذين اختاروا التعدي والوسائل الغير مشروعة، وبالتالي هذه النتائج ليست مجرد أرقام بل هي مؤشر خطير على العلاقة الوثيقة بين الظروف الاقتصادية وتنامي معدلات جرائم التعدي داخل المجتمع الجزائري.

فسّرت النتائج العلاقة القوية بين تعاطي المخدرات كجريمة وارتكاب الجريمة في حد ذاتها وعلى هذا فإن نتائج الجدول تفسر لنا ضعف آليات الدعم والإدماج الاجتماعي للمدمنين مما يؤدي إلى استمرار في دور الجريمة، حيث أن نتائج الدراسة تؤكد لنا أن الظروف الاقتصادية الصعبة تخلق بيئة محفزة لجرائم الاعتداء سواء بدافع الحاجات الفردية (الإدمان) أو الأسرية (الفقر والضغوط المعيشية)، وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة محمد حشروف

حين توصل إلى أن ما نسبته (82.49%) من مجموع وحدات الدراسة عبروا أن دخل أسرهم قبل إقبالهم على جرائم المخدرات لا يتعدى (30) ألف دينار جزائري.

فسّرت النتائج لنا ضعف شبكات الحماية الاجتماعية التي تجعل الأفراد أكثر عرضة لممارسة الاعتداء كوسيلة للحصول على الموارد في بيئة تتسم بالهشاشة الاقتصادية.

فسّرت النتائج مدى تأثير المعايير الاجتماعية والمقارنات الطبقية وهذا ما يجعل الأفراد يشعرون بالتمييز والتهميش بسبب وضعهم المادي، إن ما دلّت عليه هذه النتائج تشير إلى أن الضغوط الاجتماعية التي يفرضها الفقر ويشعر معظم الأفراد بالخجل من هذا التصنيف حيث يؤكد لنا أن الفقر ليس مجرد حالة أو ظروف اقتصادية بل له أبعاد نفسية واجتماعية قوية وعلى هذا تدل النتائج أن الفقر لا يؤثر فقط على مستوى المعيشة بل يمتد ليؤثر على الصورة الذاتية للأفراد وعلاقتهم بالمجتمع، وبذلك فإن الرغبة في تجنب الوصمة الاجتماعية التي تلاحقهم جراء بعض الأفعال الإجرامية قد تكون نتيجة مباشرة لرغبة الأفراد في الهروب من الفقر أو تحسين صورتهم الاجتماعية وهذا يفسر لنا غياب التكافل الاجتماعي والتمييز في المجتمع، وهذه النتائج قد تكون مؤشر على ارتفاع مستوى الاعتداء بسبب الشعور بالإقصاء الاجتماعي.

فسّرت النتائج أن الفقر وحده لا يؤدي بالضرورة إلى ارتكاب جرائم الاعتداء القسوى مثل القتل لكنه قد يخلق بيئة مناسبة لأشكال أخرى من الجرائم الأقل خطورة في ظل وجود إقصاء اجتماعي وإهانة يتعرض لها الفرد.

أيضا فسّرت لنا النتائج أن هناك قناعة قوية لدى المبحوثين بأن الظلم الاجتماعي وعدم تكافؤ الفرص كانا عاملين أساسيين في تفشي جرائم الاعتداء من أجل تحقيق التوازن وعلى هذا الأساس تؤكد النتائج أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة تلعب دور كبير في تقليل أو زيادة معدلات ارتكاب الأفعال الإجرامية لأنه كلما كانت هناك فجوة طبقية واضحة كلما زاد تفشي ارتكاب الأفعال الإجرامية، حيث أن هذه النتائج اثبتت أن التوتر الاجتماعي يعتبر محفز لوجود بيئة إجرامية خصبة وهذا بسبب التفاوت الاقتصادي الذي يولد الحرمان

وتغيب فيه العدالة الاجتماعية مما يشير لنا أيضا وجود مشكلات بنيوية في المجتمع الجزائري بسبب ضعف الدعم الاجتماعي وهذا يفسر لنا أن هناك ارتباط قوي بين الظروف الاقتصادية للفرد وما يصدر منه من سلوكيات خاصة إذا تعلق الأمر بعدم الاستقرار المادي وبالتالي يمكن أن نعتبر هذه النتيجة بمثابة تحذير من مخاطر استمرار التفاوت الاقتصادي حيث أن الإهمال في معالجة الفقر يؤدي إلى تفاقم مشكلات اجتماعية واقتصادية تؤدي إلى تنامي معدلات ارتكاب الأفعال الإجرامية.

فسرت النتائج أيضا أن التوتر الاجتماعي الناتج عن الفقر يؤدي إلى حدوث جرائم اقتصادية مثل الاتجار بالمخدرات والسرقة أكثر من جرائم الاعتداء ضد الأشخاص وبالتالي تؤكد لنا نتائج هذا الجدول أن الفقر ليس مؤشرا بل هو دافعا للبحث عن الربح السريع بمختلف الوسائل الغير قانونية، وأن العامل الاقتصادي هو الدافع الرئيسي في حدوث جرائم الاعتداء مما يؤكد وجود خلل في النظام الاقتصادي والاجتماعي مثل ضعف سياسات التشغيل ونقص المساعدات الاجتماعية وغياب برامج الدعم للفئات الهشة اقتصاديا وهذا يثبت لنا أن الظروف الاقتصادية ليست العامل الوحيد لارتكاب جرائم الاعتداء بل هناك عوامل ثانوية أخرى إلا أنه تبقى الظروف الاقتصادية هي الدافع الرئيسي والعامل الأساسي لذلك.

أثبتت نتائج هذه الدراسة صحة الفرضية القائلة بوجود علاقة بين الظروف الاقتصادية وارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري حيث أظهرت المعالجة الإحصائية ان البطالة وضعف الوضع الاقتصادي يمثلان ظاهرة متفشية بين أفراد المجتمع، اذا تعاني أغلب الأسر من انخفاض الدخل، مما يضطر العديد منهم إلى الاعتماد على الإعانات الاجتماعية التي رغم مجهودات الدولة تبقى غير كافية لسد العجز الاقتصادي الحاصل وقد تبين أن هذا العجز أدى إلى تصاعد معدلات جرائم الاعتداء، خصوصا السرقات التي تستهدف الممتلكات الخاصة، التي غالبا ما ترتكب باستخدام الضرب والتهديد أو السطو، كما أظهرت النتائج مواقف الأسر تتراوح بين اللامبالاة أو القبول بالأمر الواقع نتيجة إدراكهم العميق لضعف الامكانيات الاقتصادية، إضافة إلى ذلك فإن غياب الدعم المالي الكافي من الأسر وعدم قدرتها على تلبية

احتياجات الأبناء يجعل هؤلاء أكثر عرضة للانحراف والانخراط في ممارسات غير مشروعة كتعاطي المخدرات والسرقة لتحقيق أهدافهم الفردية وتتفق هذه النتائج مع الطرح النظري لكارل ماركس الذي يؤكد أن البيئة الاقتصادية الغير عادلة تنتج بالضرورة صراعا طبقياً يؤدي إلى الجريمة ويؤكد ماركس ذلك في طرحه الذي مفاده أن الحرمان الاقتصادي والتفاوت الاجتماعي يفرزان شعوراً بالظلم يدفع الطبقات المهمشة إلى انتهاك القواعد لتحقيق مكاسب مادية، كما تتفق ذلك مع طرح روبرت ميرتون حول الانومي والتي تشير إلى أن الجريمة تنجم عن فجوة بين الأهداف وبين الوسائل المشروعة لتحقيقها مما يدفع الأفراد المحرومين اقتصادياً إلى اللجوء إلى وسائل غير مشروعة كجرائم السرقة والمخدرات لتعويض الحرمان، وبذلك تؤكد هذه الدراسة أن الظروف الاقتصادية الصعبة المتمثلة في البطالة والفقر تعد من العوامل البنيوية الرئيسة المهيئة لارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري خاصة في ظل تفشي مظاهر الإقصاء الاجتماعي والتفاوت الاقتصادي بين الفئات، وتعزيزاً لهذا الطرح فإن مالك بن نبي أيضاً ناقش العلاقة بين الحرمان المادي والانحراف والجريمة حين رأى أن الفقر يتحول إلى بيئة نفسية واجتماعية ممتدة في ظل غياب الوعي حيث يتحول إلى دافع للهدم والتمرد وفي هذا السياق يقول: "ليس الفقر في ذاته هو الخطر بل في القابلية النفسية والاجتماعية التي تنتج عنه والتي تتحول الحرمان إلى انحراف أو عنف".¹

كما يضيف أيضاً أن "المجتمع الذي يعيش تحت وطأة التفاوت والحرمان دون توازن في شبكة القيم يهيئ تربة خصبة للانفجار الأخلاقي".²

انطلاقاً من هذا التصور يمكن القول أن الدراسة تتبنى نموذجاً تفسيرياً تكاملياً يجمع بين التفسير البنيوي المادي الذي قدمته النظريات الغربية وما يطرحه التفسير لقيمي الأخلاقي للفكر الإسلامي خاصة في ظل مجتمع كالمجتمع الجزائري الذي تتشابك القيم الدينية والاجتماعية فيه مع المعطيات الاقتصادية في تشكيل الممارسات الإجرامية الدافعة

¹ مالك بن نبي، ميلاد مجتمع.

² المرجع نفسه.

إلى ارتكاب جرائم الاعتداء، بذلك فإن الربط بين الظروف الاقتصادية الصعبة وارتكاب جرائم الاعتداء، تتكامل فيها الظروف الاقتصادية مع عوامل اجتماعية وبيئية لتشكيل بيئة حاضنة للجريمة، وهذه التفسيرات تدعونا إلى التأكيد على أن محاربة الجريمة لا يجب أن تقتصر على البُعد الأمني فحسب، بل لا بد أن تشمل بُعدًا اقتصاديًا واجتماعيًا يركز على تحسين المستوى المعيشي للمواطن، وتوفير فرص العمل، والحد من التفاوت الطبقي، فلا يمكن الحديث عن مجتمع سليم في ظل الحرمان والتهميش و الاقصاء، ولا عن استقرار اجتماعي في ظل غياب العدالة الاقتصادية، إن معالجة الجريمة تبدأ من معالجة جذورها، وأهم هذه الجذور هو الفقر.

3-5- مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الرابعة التي نصها "للظروف السكنية علاقة بارتكاب جرائم الاعتداء":

تتدرج هذه الفرضية ضمن مقارنة سوسيولوجية مكانية تفترض أن نوعية البيئة السكنية، وما يرتبط بها من عوامل سكنية، وانعدام الخصوصية، وتدني مستوى المرافق، تُمثّل مكوّنًا بنيويًا له أثر مباشر في إنتاج سلوك إجرامي، خصوصًا في الأوساط الهشة والبيئات السكنية غير ملائمة والمهيكلّة، ولأجل اختبار هذه الفرضية، تم اعتماد أداة الاستمارة التي وُجّهت إلى المجتمع المدروس، حيث تم تفريغ معطياتها في جداول إحصائية بسيطة ومركبة من رقم (80-104)، بيّنت وجود علاقة بين ظروف السكن (ضيق المساحة، التكدّس، السكنات الهشة، الأحياء الفوضوية المهمشة) وبين ارتكاب جرائم الاعتداء.

وعلى هذا فالبيت، بحسب ما أكدّه القرآن الكريم، يُعدّ سكناً للنفس والجسد، كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِّنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا﴾¹.

وهو ما يعني أن البيت في الأصل يجب أن يكون مصدرًا للسكنية لا للتوتر، وللأمن ولا للعنف، إلا أن الواقع السكني في كثير من الأحياء السكنية والمناطق المهمشة في المجتمع الجزائري لا يعكس هذا المعنى القرآني، حيث السكنات الضيقة، والانعدام شبه الكلي

¹ القرآن الكريم، سورة النحل، الآية 80.

للخصوصية، وتجاور الأسر الكبيرة في فضاءات محدودة، مما يؤدي إلى احتكاك دائم، وتوتر مستمر، يسهل تحوُّله إلى اعتداء.

وقد أشار رسول الله ﷺ في حديث نبوي إلى أهمية الخصوصية في المسكن، حين قال: «مَنْ اطَّلَعَ فِي بَيْتِ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنٍ، فَفَقَّوْا عَيْنَهُ، فَلَا دِيَّةَ لَهُ وَلَا قِصَاصَ».¹

وهذا فيه تأكيد على أن انتهاك حرمة البيت لا يجوز، وأن للبيت حرمة ومكانة في الإسلام، فكيف الحال بمن يعيش في بيت تنتهك خصوصيته يوميًا بسبب ضيق المساحة أو غيرها من الظروف، وفي هذا السياق، يقول المفكر الجزائري مالك بن نبي: "إن البيئة المادية تُعيد تشكيل الإنسان، وإذا كانت البيئة مشوهة، فإنها تخلق سلوكًا مشوهًا"، فالبيئة السكنية المتهترئة تساهم في خلق نوع من اللامبالاة والانفلات السلوكي، وتفقد الفرد الإحساس بالجمال، والنظام، والاحترام.

وقد أظهرت نتائج الاستمارة أن عددًا معتبرًا من الأفراد الذين ارتكبوا جرائم اعتداء ينحدرون من أحياء سكنية مهمشة، وبانعدام البنية التحتية، وبكثرة المشاكل الاجتماعية، كما صرَّح كثيرون منهم أن ظروفهم السكنية ساهمت في تعزيز شعورهم بالضيق، والإحباط، والرغبة في الانتقام، مما دفعهم نحو الجريمة، وتتسجم هذه الملاحظة مع نتائج الجدول (80-81-82-83)، التي فسَّرت أن الظروف السكنية في الحضر لها تأثير أكثر على الظاهرة المدروسة إضافة إلى أن هذا يدل على أن الظروف السكنية في المناطق الحضرية لها دور في نقشي وانتشار جرائم الاعتداء أكثر منه في المناطق الريفية وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه وجاء في دراسة من زيكو مصطفى حين توصل في نتائج دراسته إلى أن المدينة هي أكثر المناطق تسجيلًا للجريمة بشتى صورها حيث يقدر حجم الإجرام المسجل فيها بحوالي خمس مرات حجم الإجرام المسجل في الريف، أما بسبب الاكتظاظ السكاني أو التفاوت الطبقي الذي يخلق إحساس بالتهميش والإقصاء.

¹ البخاري، صحيح البخاري، حديث رقم (6902).

في ضوء خصوصية المجتمع الجزائري فسّرت النتائج أن طبيعة السكن ترتبط ارتباطا وثيقا بمستوى الدخل الفردي، حيث تدفع الظروف الاقتصادية المتدهورة نسبة كبيرة من السكان إلى الإقامة في مساكن بسيطة، هذا الوضع يفسّر هشاشة البنية الاجتماعية والاقتصادية خاصة في ظل غياب سياسة سكنية عادلة وآليات لضبط الحياة الاجتماعية، والتي تفسر أن نسبة محدودة فقط من المبحوثين لديهم القدرة المالية للحصول على سكن مناسب وهذا يؤكد لنا أن أغلبية المبحوثين ينتموا إلى فئات ذات قدرة شرائية ضعيفة، إلا أن نقص الخدمات وقلة فرص العمل قد يؤدي إلى هجرة بعض الأفراد نحو المناطق الحضرية مما يزيد من الضغط على السكن الاجتماعي، وهذا يفسر وجود تحديات كبيرة اقتصادية على القدرة الشرائية للأفراد من جهة فإن نسبة التملك المرتفعة تعكس لنا استقرار نسبي لدى مبحوثين آخرين، وهذا يرتبط بمستويات دخل متوسط أو برامج دعم سكني حكومي، أما بالنسبة لسكن المبحوثين في مساكن غير رسمية أو عند الأقارب رغم أن هذه النسبة ضئيلة إلا أنها تفسر وتعكس هشاشة اجتماعية لدى بعض الأفراد، وعليه فإن نتائج هذا الجدول تبين لنا مدى تأثير الظروف السكنية على الاستقرار الاجتماعي والسلوك الفردي وهو ما قد يكون له ارتباط بجرائم الاعتداء وهذا قد يرجع إلى التوزيع المتساوي بين التملك والإيجار مما يؤكد أن هناك نسبة كبيرة تعيش حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار وهذا يفسر ضعف الروابط الاجتماعية وزيادة النزعات بين الأطراف بسبب الإيجار.

ويظهر ذلك بوضوح من خلال النتائج الواردة في الجداول رقم (83-84-85) حيث فسّرت أن أسر المبحوثين يعانون من مشاكل في ظروف السكن سواء من حيث المساحة والتهوية والبنية التحتية أو التزود بالخدمات الأساسية كالكهرباء والماء والصرف الصحي، وهذا يشير إلى أن هناك تفاوت واضح في نوعية السكن للمبحوثين حيث أن بعض الأفراد يعيشون في بيئات سكنية أفضل سواء من حيث البيئة التحتية أو الموقع حيث أكدت نتائج الدراسة أيضا أن نسبة كبيرة تعيش في مساكن غير لائقة مما يدل على أن هذه الفئة هي الأكثر عرضة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي قد تسهم في ظهور الجرائم.

فسّرت النتائج أيضا أن أكثر نصف المبحوثين يعيشون في مساكن صغيرة مما قد يشير إلى وجود اكتظاظ سكني خاصة إذا كان حجم الأسرة كبير مما قد يؤدي إلى حدوث مشكلات اجتماعية مثل التوتر الأسري، قلة الخصوصية، زيادة النزاعات بين أفراد الأسرة وهذا مؤشر على وجود ظروف اقتصادية ضعيفة، هذه النتائج تشير إلى أن هذه النسبة الكبيرة من الأفراد يعيشون في ظروف سكنية غير مريحة حيث يفتقرون إلى المساحة الخاصة التي توفر لهم الاستقلالية والراحة النفسية كما أن غياب الغرف الخاصة قد يكون أحد العوامل التي تزيد من التوتر الاجتماعي داخل الأسرة مما قد يؤدي إلى زيادة النزاعات وارتفاع معدل ارتكاب الجرائم وهذا يتماشى مع ما أكدته دراسة محمد حشروف حين توصل إلى أن الأغلبية الساحقة منهم لا يزيد عدد غرف شققهم عن (03) غرف.

فسّرت النتائج مستوى منخفض لهذه المساكن التي تفتقر إلى الإمكانات المالية مثل التهوية والإضاءة الجيدة والتدفئة أو التكيف الراجع إلى تدني مستوى البنية التحتية والخدمات داخل المسكن التي قد تكون مرتبطة بظروف الفقر والبطالة وانخفاض الدخل، وهذا يؤكد وجود فجوة اجتماعية واضحة وتفاوت طبقي بين السكان وهذا ما يؤكد أن الظروف السكنية لها انعكاسات سلبية على جودة الحياة لدى الأفراد، مما يبين لنا أن الظروف السكنية الغير ملائمة قد تدفع إلى البحث عن بدائل خارجية وهذا يؤكد عدم استقرارهم السكني حيث أن هذه النسبة الكبيرة تؤكد عدم كفاية المسكن لاستيعاب جميع الأفراد أو أن الأفراد الذين يشتكون من عدم توفير وسائل الراحة قد يكون أكثر عرضة للمبيت خارج المسكن وهذا ما أكدته نتائج الجدول السابق.

أيضا كما أن هذه النتائج فسّرت وجود نزاعات داخل الأسرة مما يدفع بهم إلى البحث عن أماكن أخرى للمبيت في البيئات السكنية الهشة التي تفتقر إلى الخصوصية وهذا قد يعرضهم لمخاطر تؤدي إلى اللجوء إلى ارتكاب الأفعال الإجرامية، وفي ذات السياق تأتي النتائج الكمية الموضحة في الجداول رقم (86-87-88-89-90) لتعزز هذا الطرح حيث فسّرت النتائج أن هناك علاقة قوية بين عدم الاستقرار السكني وارتكاب جرائم الاعتداء،

حيث أن الأفراد الذين ينامون في الشارع هم أكثر عرضة للجريمة وأن التشرّد أو التنقل المستمر بين الأصدقاء والأقارب قد يخلق إحساس بالتهميش يدفع بهم إلى ممارسة الجريمة مثل السرقة والاعتداء كرد فعل على ظروفهم السكنية، وقد دعمت هذه النتيجة ما جاء في دراسة العيسي فهد بن محمد حين توصل إلى أن هناك علاقة بين سرقات المساكن والمناطق المتدهورة عمرانياً.

فسّرت أيضاً النتائج أن تدني جودة السكن وظروف العيش الغير ملائمة حيث أن ارتباط هذه النتيجة بالنتيجة التي تسبقها حول عدم توفير وسائل الراحة وإصرار البعض على المبيت خارج المنزل يعزز الفكرة بأن المسكن الذي يقيمون فيه غير مناسب للعيش بشكل أفضل، كما أن هذا يفسر وجود مشكلات اجتماعية داخل المسكن حيث غياب الخصوصية أو التوتر بين الأفراد قد يؤدي إلى الرغبة في البحث عن بيئة أكثر استقلالية وراحة، إضافة إلى أن هذه النتيجة قد تشير إلى الشعور بالتهميش الاجتماعي والبيئي حيث أن هذه المناطق قد تعاني من الفقر والجرائم وهو دافع قوي للتفكير في الانتقال وهو ما يؤكد أن السكن أحد العوامل القوية المؤثرة على جودة الحياة والاستقرار الاجتماعي للأسرة.

فسّرت النتائج أيضاً أن هناك تأثير واضح للبيئة السكنية على ارتكاب الأفعال الإجرامية، حيث تفسر نتائج الجدول أن الاكتظاظ السكاني وقلة الخصوصية وضعف البنية التحتية هي مؤشرات تشير إلى أن البيئة السكنية تلعب دوراً حاسماً في ارتكاب الجريمة خاصة إذا كانت غير مهيئة لحياة مستقرة وآمنة، إن هذه النتائج تتماشى مع النتائج السابقة التي أشارت إلى أن عدم رضا الأفراد عن مساكنهم ورغبتهم في الانتقال وإصرار البعض على المبيت خارج المنزل وهذا يؤكد أن الظروف السكنية ليست فقط غير مريحة بل قد تكون محفز لارتكاب الجرائم.

وتتسجم هذه الملاحظات مع النتائج الواردة في الجداول رقم (91-92-93-94)

حيث تؤكد أن الحي قد يكون بيئة غير آمنة تنتشر فيه الأفعال الإجرامية مثل السرقة والاعتداءات وتجارة المخدرات وغيرها من الجرائم مما يفسر لنا أن الحي الذي يحمل خصائص الفقر والعشوائيات يكون بيئة خصبة للجريمة، تفسر أيضاً أن العيش في منطقة يكثر فيها

المسبوقين عدليا قد يؤثر على سلوكيات الأفراد، ويتطابق تفسير هذه النتيجة مع ما تؤكدته نتائج الجدول رقم (91) حول ارتفاع نسبة المسبوقين عدليا داخل الأحياء حيث يشير إلى أن هذه الأحياء ربما تعاني من ضعف الرقابة الأمنية وانتشار أنشطة غير مشروعة قانونيا وتؤكد أن الأحياء الغير ملائمة من حيث البنية التحتية والخدمات قد تتحول إلى بؤر لارتكاب الأفعال الإجرامية، ويتوافق هذا التفسير مع وهذا ما جاء في دراسة موسى سيد علي حين توصل إلى أن هناك انتشار واسع لمروجي ومستهلكي المخدرات في الأحياء السكنية المتدهورة.

إضافة إلى أن قنوات المبحوثين بوجود المشاكل الأمنية لا تلغي مزايا أخرى مثل عدم توفير الخدمات الأساسية أو انخفاض تكاليف المعيشة مما قد يشير إلى تدني جودة الخدمات في الأحياء السكنية حيث أن هذا يفسر إهمال السلطات المحلية لهذه المناطق أو تعرض هذه المرافق إلى التخريب من قبل البعض حيث تكون الأحياء مستهدفة مما يخلق بيئة ملائمة للنشاطات إجرامية مثل السرقة والاعتداءات والمخدرات، إن التخريب المتكرر لإنارة قد يشير إلى سلوك عدائي تجاه الممتلكات العامة والتعدي عليها وقد يكون هذا نتيجة عدة عوامل مثل التهميش الاجتماعي والاقتصادي مما يدفع إلى وجود بيئة محفزة للجريمة، إضافة إلى أن هذا التصرف قد يشير إلى قلة الوعي المدني وعدم الشعور بالمسؤولية تجاه الممتلكات العامة خاصة في الأحياء التي تعاني من التهميش وعلى هذا تؤكد نتائج الجدول رقم (92) أن هناك علاقة بين الظروف السكنية الغير ملائمة وتفشي المشكلات الاجتماعية والإجرامية في الحي مما يخلق بيئة غير مستقرة وقد أكدت الدراسة السابقة لموسى سيد علي حين توصل إلى أن الحي السكني الذي لا تتوفر فيه شروط العيش الكريم وفرص العمل يتوفر على كل مغريات ومسببات حدوث السلوك الإجرامي، وأن سوء التنظيم والخدمات المقدمة للسكان كان عاملا لانتشار الجريمة داخل الحي السكني.

فسرت النتائج أيضا ضعف الروابط الاجتماعية داخل الحي السكني وهذا الانخفاض في التفاعل قد يكون مؤشر على غياب المرافق والأماكن العامة وعدم توفير مساحات تجمع بينهم مما يؤدي إلى ضعف فرص اللقاء والتفاعل بين الجيران، كما أن هذه النتائج تشير

إلى انعدام الأمان خاصة مع وجود نسبة مرتفعة من المسبوقين عدليا في الحي، إضافة إلى أن هذه النتائج تفسر وجود بنية تحتية غير منظمة مما يؤدي إلى عزلة اجتماعية وهذا بسبب التخطيط العمراني السيء، أيضا انعدام التفاعل هو مؤشر على التوتر الاجتماعي والتفكك الأسري حيث أنها تشير إلى أزمات اجتماعية أعمق من الضغوط الاقتصادية التي تؤثر على شبكة العلاقات الأسرية والتواصل مع المحيط السكني.

كما فسرت النتائج التناقض ظاهريا مع نتيجة الجدول السابق رقم (93) التي أشارت إلى أن كثير من الأسر لا تتفاعل مع سكان الحي وهذه الفروق في العلاقات الشخصية والعلاقات الأسرية قد تعكس ضعف التفاعل الأسري ككيان اجتماعي مع الجيران مما يفسر أن الأسر ككل لا تتخبط في الحياة الاجتماعية للحي، أما النتيجة الثانية تشير إلى أن الأفراد أنفسهم خاصة الذكور أو الشباب قد يكون لديهم علاقات فردية مع سكان الحي لكنهم لا يشجعون أفراد أسرهم خاصة الأطفال والنساء على التفاعل أما بسبب الاعتبارات الأمنية حيث أن بعض الأفراد قد يكون لديهم علاقات سطحية مع سكان الحي لكنهم لا يثقون بهم خاصة في ظل وجود مسبوقين عدليا مثل ما أظهرته النتائج السابقة في الدراسة، إضافة إلى أنه قد يرجع ذلك بسبب طبيعة العلاقات الشخصية القائمة على تبادل المصالح والضرورة الملحة المقتصرة في المعاملات اليومية دون أن تتطور إلى تفاعل اجتماعي واسع، وعلى هذا تؤكد نتائج الجدول رقم (93) على وجود علاقة فردية مع سكان الحي لكنها ليست علاقة عميقة وأن البيئة السكنية تلعب دورا ساسي في تشكيل طبيعة التفاعل الاجتماعي بين الأفراد، ويتشابه هذا التفسير مع وهذا ما جاء في دراسة زيكو مصطفى حين توصل في نتائجه إلى أن البيئة الحضرية التي تتميز بضعف الضبط الاجتماعي والعلاقات السطحية بين الأفراد يجعلها بيئة حاضنة للجريمة.

كما تؤكد النتائج الرقمية المدرجة في الجداول (95-96-97) أن التفاعل الاجتماعي داخل الحي السكني يتسم بمحدودية العلاقة وهذه النسبة تتماشى مع نتائج الجدول رقم (94) التي أظهرت العلاقة مع سكان الحي.

وبالرجوع إلى النتائج في الجدول رقم (91) التي أشارت إلى وجود مسبوقين عدليا في الحي التي فسّرت حالة عدم الثقة بين سكان الحي الواحد وانتشار التوتر في العلاقة وأن نتائج الدراسة أكدت لنا أن البيئة السكنية الغير ملائمة لها دور سلبي في بناء العلاقات الاجتماعية بين السكان وهذا يتوافق مع تفسير النتائج السابقة في الجدول رقم (93) التي أشارت إلى أن الأسر لا تتفاعل مع جيرانها وإن طبيعة العلاقة بينهم هي علاقات سطحية قائمة على تبادل المصالح.

فسّرت النتائج أيضا أن هناك تكيف مع البيئة الاجتماعية داخل الحي السكني حيث تصبح السلوكيات مقبولة ضمن الاطار الثقافي والاقتصادي لسكان حي حتى لو لم تكن مثالية وهذه النتيجة تشير أيضا إلى وجود انقسام واضح في آراء المبحوثين حول القيم والسلوكيات الاجتماعية داخل الحي السكني مما يفسر هذا التفاوت في المعايير الاجتماعية أو اختلاف في الخلفيات الثقافية لسكان الحي وهو مؤشر على اعتيادهم على الوضع القائم مما تجعل هذه الممارسات جزء من انتمائهم الجماعي، هذه النتيجة تعكس لنا عدة دلالات اجتماعية عميقة يمكن أن نفسرها من عدة زوايا مختلفة تشير إلى علاقة وثيقة بين البيئة السكنية وطبيعة العلاقات الاجتماعية من جهة وبين انتشار جرائم الاعتداء من جهة أخرى حيث أن دور البيئة الاجتماعية في تعزيز السلوك الإجرامي من خلال ما أشارت إليه النتائج قد تكون قائمة على توترات وصراعات اجتماعية وهذا قد يخلق بيئة غير مستقرة اجتماعيا لأن الأحياء التي تعاني من نقص تضامن اجتماعي قد تكون أكثر عرضة لارتكاب أنماط مختلفة من الجرائم، وقد جاء هذا في عبد الله مرقس رابي أين توصل إلى أن (56.3%) من الجرائم التي ارتكبت كان لها تأثير بالقيم.

فسّرت النتائج أيضا أن ضعف الروابط الاجتماعية والتفكك الاجتماعي الذي قد يسود في الحي يجعل العلاقات بين الأفراد غير متماسكة وهذا ما يجعل الشعور بالانتماء الجامعي يقل، وأن الجرائم المتكررة في الحي السكني قد تصبح جزء من الثقافة المحلية حيث تجعل هؤلاء الأفراد يتبنون هذه السلوكيات من خلال الاحتكاك والتفاعل اليومي، وأن هناك غياب

الأمن الاجتماعي والثقافي حيث أن البيئة السكنية الفقيرة والمضطربة غالبا ما تفتقد إلى الأمن الاجتماعي.

ويمكن تأكيد هذه الاستنتاجات من خلال الجداول (98-99-100) التي فسّرت نتائجها أن الظروف السكنية ليست مجرد عامل هامشي بل هي عنصر أساسي في تشكيل القيم والعادات الاجتماعية داخل الحي لأن البيئة السكنية قد تؤدي إلى تعزيز أنماط سلوكية معينة مثل التعاون والتضامن أو الصراع والتوتر، إضافة إلى أن غالبا ما تكون الأحياء التي تعاني من تدهور سكني مصحوب بمشاكل اجتماعية أخرى مثل الفقر والبطالة وانعدام الخدمات الأساسية هذه العوامل تؤدي إلى التوتر الاجتماعي بين الكل، ويتمشى هذا التفسير مع وجاء ذلك في دراسة موسى سيد علي حين توصل إلى أن سوء التنظيم والخدمات المقدمة للسكان كان عاملا لانتشار الجريمة داخل الحي السكني.

كما فسّرت النتائج أن العيش في بيئات اجتماعية غير مهيئة قد يؤثر على عملية التنشئة الاجتماعية مما يجعل الأفراد يكتسبون سلوكيات من محيطهم الاجتماعي وهذا بدوره ينعكس على تصرفاتهم، وعلى هذا فإن نتائج تفسر لنا أن العلاقة الوثيقة بين البيئة السكنية والسلوك الاجتماعي للأفراد داخل الحي حيث تؤثر الظروف السكنية على نوعية العلاقات الاجتماعية وأنماط التفاعل ويمكن تفسير ذلك من خلال عدة متغيرات مثل الفقر والبطالة وضعف الروابط الاجتماعية مما يجعل الظروف السكنية مؤثر مباشر في تشكيل السلوك داخل الحي، وقد دعمت هذه النتيجة ما ورد في دراسة وسام محمد النجار حيث توصل إلى أن ارتفاع معدلات الفقر والبطالة ساهم في رفع نسبة المخدرات.

كما تتسجم هذه الملاحظات والتفسيرات مع ما ورد في الجداول (101-102-103-104) التي فسّرت نتائجها وجود تفاوتات اجتماعية واضحة بين سكان المجتمع الواحد داخل المجتمع الجزائري، وهذا التفاوت يخلق نوع من التصنيف الطبقي داخل المجتمع المحلي أيضا، إضافة إلى أن غياب التكافؤ الاجتماعي يولد شعور بالتهميش أو عدم التقدير داخل المجتمع السكني وهذا ما يدفع بهم إلى ارتكاب الجرائم وعلى هذا الأساس يمكن أن نقول

أن تفسير هذه النتائج تعكس لنا أن التميز الاجتماعي ليس مجرد ظاهرة فردية بل هو عامل أساسي في تشكيل البيئة الاجتماعية داخل الأحياء السكنية مما يؤثر بشكل ما على سلوكيات الأفراد ويفتح المجال أمام الجرائم كرد فعل على الإقصاء الاجتماعي، وهذا ما جاء في دراسة موسى سيد علي بأن هناك تراخي في سلطة الضبط داخل الحي السكني ساعد على انتشار الجريمة.

فسرت النتائج أيضا ضعف الضبط الاجتماعي فعند غياب الفرص الاقتصادية يضعف دور المؤسسات الرسمية وهذا الغياب يترك فراغ تشغله الجماعات الإجرامية لاستقطاب الأفراد إلى الجريمة، وعليه فإن ما تدل عليه هذه النتائج أن جرائم الاعتداء تقع كاستجابة للضعف الاقتصادي حيث أن هذه الجرائم ليست مجرد سلوكيات فردية بل هي استجابة جماعية للضغط الاقتصادي المفروض داخل البيئة السكنية.

فسرت النتائج أيضا أن هناك توتر اجتماعيا داخل الحي مع وجود اختلافات طبقية أو ثقافية داخل الحي، حيث أن بعض التصرفات قد تكون مقبولة لفئة اجتماعية معينة ولكن مفروضة من جهة أخرى أيضا أن هذه النتائج تفسر لنا أن البيئة السكنية تؤثر بشكل مباشر على طبيعة التفاعل بين الأفراد وأن هناك تباين واضح في الإدراك المجتمعي لهذا التباين قد يكون ناتجا على الاختلافات في الخلفية الثقافية والاقتصادية للسكان أو بسبب غياب المعايير الاجتماعية الموحدة التي تحكم السلوك داخل الحي، ونفسر ذلك من خلال طبيعة الحي السكني وظروفه الاجتماعية والاقتصادية حيث أن ضعف البنية التحتية والخدمات داخل الحي التي تفتقر إلى الإنارة الجيدة والمرافق العامة والمساحات الواسعة تكون أكثر عرضة لارتكاب الجرائم بدون رقابة و يمكن أن تفسر هذه النتائج وجود تزاخم في المساحات السكنية الضيقة وهذا قد يزيد من التوترات.

وعلى هذا فإن ما تؤكدته نتائج هذا الجداول أن غالبية السكان يرون أن الحي السكني ليس مجرد مكان إقامة بل هو عامل مؤثر في تشكيل سلوكيات الأفراد بما في ذلك الجرائم، وبالتالي فإن تردي الظروف السكنية وضعف النسيج الاجتماعي داخل الحي وغياب التماسك

والتضامن بينهم وقلة الوعي بأهمية البيئة السكنية والأمنية ويمكن أن تزيد من تنامي معدلات جرائم الاعتداء داخل الحي السكني، حيث تصبح الاعتداءات أمرا مألوفا أو قد يكون السكان خائفين من التدخل بسبب تهديدات محتملة مع المعتدين.

فسّرت النتائج أيضا وجود نسبة وعي قانوني واجتماعي لبعض من هذه الفئة، وعلى هذا يمكن القول أن الحي السكني الذي يشهد نسبة عالية من الممارسات الإجرامية غالبا ما يعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية نتيجة الفقر والعوز الاجتماعي وضعف الإدماج، مما يؤدي إلى انعدام التضامن بين الجيران وخوفهم من التدخل وعلى هذا الأساس فإن نتائج الجدول تؤكد كيف تؤثر البيئة السكنية الغير ملائمة في تشكيل أنماط التفاعل الاجتماعي مع الممارسات الإجرامية أما من خلال اللامبالاة أو المحاولات الفردية لمواجهة هذه الجرائم.

كما فسّرت النتائج أن الجيران لا يتعلمون جميع أنواع الجرائم بنفس الطريقة بل تختلف ردود أفعالهم بناء على خطورة الاعتداء وأبعاده الاجتماعية حيث أن هناك جرائم قد تعتبر مألوفة في بعض الأحيان مثل السرقة وتعاطي المخدرات مما يدفع بالسكان إلى تجاهلها أو التعايش معها على عكس بعض الجرائم مثل القتل أو الاعتداءات الجسدية التي قد تدفع بالسكان الحي إلى اتخاذ موقف أكثر صرامة سواء بالتبليغ أو المواجهة أو العزلة الاجتماعية لمرتكبي هذا الاعتداء، إضافة إلى أنه قد تفسر كذلك وجود تواطؤ غير مباشر من بعض الجيران مع بعض الجرائم خصوصا إذا كانت الجرائم تمارس من قبل أفراد ذوي نفوذ أو تأثير في الحي وعلى هذا الأساس تفسّر نتائج الدراسة أن ردود فعل الجيران تجاه الجرائم ليست موحدة بل تتغير تبعا لنوع الاعتداء ومدى خطورته على المجتمع مما يؤكد أن هناك تدرج اجتماعي في كيفية النظر إلى الجرائم ومعالجتها وفق للظروف السكنية من حيث الأمن والمستوى الاقتصادي وطبيعة الروابط الاجتماعية بينهم.

تفسّر لنا النتائج أيضا بوضوح تأثير الوصم الاجتماعي الذي يلاحق الأفراد بعد الإفراج عنهم حيث يصبحون عرضة للتمييز والنظرة السلبية من قبل الجيران وهذا ما أكدته هذه النسبة المرتفعة مما يفسر لنا وجود صعوبة في إعادة الإدماج الاجتماعي، داخل المجتمع

الفصل السابع: عرض وتحليل وتفسير النتائج

المحلي، يفسر لنا أيضا انعكاس لمخاوف البيئة السكنية التي تحتوي على عوامل محفزة للجريمة مثل الفقر والبطالة وعلى فإن ما تفسره هذه النتائج أن الانقسامات الاجتماعية داخل الحي السكني بين تقبل ورفض حيث يخلق توترات اجتماعية تزيد من احتمالية زيادة الجرائم وعلى هذا فإن أثبتت لنا هذه التفسيرات أن الأحياء السكنية التي تفتقر إلى التكافل الاجتماعي تكون أكثر عرضة لعزلة الأفراد.

بعد مناقشة وتفسير النتائج المتوصل إليها تأكدت صحة الفرضيات الأربعة التي تربط بين الظروف الأسرية والاقتصادية والسكنية وارتكاب جرائم الاعتداء في مجتمع الجزائري وقد ساهمت مختلف النظريات الغربية التي تم عرضها في الإطار النظري في توضيح كيفية تأثير هذه الظروف على دفع الفرد إلى ارتكاب الجرائم كل من رؤيته الخاصة، إلا أن الاقتصار على هذه التفسيرات المجزأة لا يعكس التداخل الواقعي بين هذه الظروف في المجتمع الجزائري وهو ما يدفع إلى تبني نموذج تكاملي يجمع بين الأبعاد الثلاث بوصفها شبكة مترابطة تؤثر في الفرد والمجتمع معا، وعليه فإن الجريمة في ضوء نتائج هذه الدراسة لا تفسر إلا من خلال تفاعل ضعف البناء الأسري وضغط الحاجة الاقتصادية وتدهور المحيط السكني.

وفي هذا السياق تستأنس الدراسة ببعض رؤى مالك بن نبي الذي أكد في مجموع مؤلفاته منها شروط النهضة، وجهة العالم الإسلامي، هذه الطروحات تتوافق مع المنظور التكاملي الذي تتبناه دراستنا حيث أن البناء الأسري والاقتصادي والسكني ليس فقط خلفية لارتكاب الجرائم بقدر ما هي عنصر فاعل في دفع الفرد إلى ممارستها ومن هذا تقترح الدراسة في تفسيرها لارتكاب الجرائم في المجتمع الجزائري يتطلب تخطي النظرة الجزئية وتبني مقاربة سوسيولوجية تكاملية تبنى على خصوصية المجتمع ومقوماته.

بناء على نتائج الإحصائية المستخلصة من الدراسة الميدانية، يمكن تأكيد الفرضية التي تفيد بأن الظروف السكنية تلعب دورا مباشرا في ارتكاب جرائم الاعتداء داخل المجتمع الجزائري، فقد أظهرت المعطيات أن أغلب مرتكبي الجرائم يقيمون في مناطق حضرية تتيم

بخصائص عمرانية واجتماعية متدهورة، حيث تسود المساكن التقليدية ذات المساحات الضيقة، التي تفتقر إلى الحد الأدنى من الراحة والخصوصية مثل غرف النوم المحدود وغياب الغرف الخاصة، مما يدفع الأفراد إلى قضاء أوقاتهم خارج المنزل.

كما يتبين أيضا أن أغلب المبحوثين يعيشون في مساكن اجتماعية مستأجر غير لائقة للسكن، مما يعزز لديهم شعورا بالتهميش وعدم الانتماء، وأن طبيعة العلاقة بين السكان وإن كانت في ظاهرها عادية، إلا أن غياب المرافق العمومية ووجود عدد من ذوي السوابق العدلية في الحي ساهم في تشكيل بيئة محفزة لارتكاب جرائم الاعتداء، وقد انعكس ذلك على سلوك الأفراد حيث يرى أغلبهم أن خصائص الحس والمسكن تلعب دورا في تشجيع الأفراد على ارتكاب جرائم الاعتداء، وأن هذه الظروف دفعت البعض إلى التفكير في الانتقال إلى أماكن أكثر ملاءمة.

كما أظهرنا أن الجرائم السائدة داخل هذه الأحياء هي جرائم السرقة والمخدرات، التي غالبا ما تمارس بدافع تحسين الظروف المعيشية والسكنية، وتمثلت إحدى أبرز نتائج الدراسة في أن العزلة الاجتماعية الناجمة عن غياب التفاعل الأسري والاجتماعي وتردي الظروف الاقتصادية وما صاحبها من تمييز اجتماعي أدت إلى اضطراب في العلاقات الاجتماعية داخل الحي، وإلى سلوكيات إجرامية هذا ما يؤكد أن الفضاء السكني بكل عناصره البنوية والاجتماعية يشكل عاملا أساسيا ومؤثر في الجرائم مما يدعم الفرضية المطروحة وتتفق نتائج هذه الدراسة مع ما أشار إليه كليفورد شو وهنري ماكاي في إطار النظرية الايكولوجية أن الأحياء الحضرية المتدهورة حيث يسود الفقر والتنقل وعدم الاستقرار تشكل بيئة خصبة للجريمة وما أشار إليه روبرت بارك إلى أن المدينة تتحول إلى منطقة صراع نتيجة التفاوت الاجتماعي ما يؤثر على السلوك وفسر اميل دوركايم الجريمة كنتيجة لاختلاف التوازن الاجتماعي وغياب الضبط في الأحياء المهمشة وهو ما يظهر بوضوح في دراستنا وضمن نظرية النوافذ المحطمة أكد زيمباردو في طرحه الذي مفاده أن الإهمال العمراني والاضطراب في الحي يشجعان على الجريمة وهو ما يتجلى في افتقار مفردات الدراسة للمرافق وشعورهم بعدم الأمن ومن جهة أخرى

ركز سذلاندا أن الأفراد يتعلمون السوك الإجرامي من خلال علاقتهم خاصة مع رفقاء السوء داخل الحي وهو ما أظهرته نتائج العلاقة مع سكان الحي كما بيّن هواردا بيكر أن وسم الفرد يعزز إجرامه ورغم أن النتائج جاءت منسجمة مع ما طرحته هذه النظريات الغربية غير أن هذه التفسيرات الغربية وإن كانت دقيقة في توصيف الظروف البيئية إلا أنها لا يمكن أن تكفي لفهم الديناميكية الأخلاقية والقيمية للمجتمع الجزائري وهذا ما يدفع بنا لتبني رؤية تكاملية ذات طابع إسلامي وفي هذا الإطار يرى مالك بن نبي أن البيئة المادية للسكن ليست منفصلة عن البنية الأخلاقية للمجتمع حيث يرى "الحي السكني ليس جدراناً فقط بل هو مناخ أخلاقي واجتماعي فإذا فسدت قيمه فسدت وظيفته".¹

كما أشار إلى أن "الوسط الذي يعيش فيه الإنسان يصوغ عقله وسلوكه وإذا تدهور هذا الوسط أصبح الانحراف سلوكاً مألوفاً".²

إن النتائج الميدانية التي تم الوصول إليها من خلال هذه الدراسة تثبت بما لا يدع مجالاً للشك وجود علاقة بين الظروف السكنية غير الملائمة وبين السلوك الإجرامي، لاسيما جرائم الاعتداء، حيث تشكّل المساكن الغير ملائمة والأحياء السكنية المهمشة بيئة ضاغطة اجتماعياً، تُضعف من فرص التنشئة السوية، وتُضاعف من احتمالات التصادم والاحتكاك الذي غالباً ما يتطور جريمة، وبالتالي، فإن تحسين نوعية السكن لا يُعدّ ترفاً اجتماعياً، بل ضرورة وقائية وأمنية في الوقت ذاته، ففي غياب السكن اللائق، تضيق السكنية، وتختل العلاقات، وتضعف الرقابة الأسرية، مما يفتح المجال أمام جريمة الاعتداء.

وانطلاقاً من هذا الطرح فقد تبنت الدراسة نموذجاً تكاملياً يجمع بين التحليل الاجتماعي الغربي والتصور الإسلامي الذي يربط بين البيئة العمرانية والقيم الاجتماعية ما يثري تفسير علاقة الظروف الأسرية بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري.

¹ مالك بن نبي، ميلاد مجتمع.

² المرجع نفسه.

خلاصة:

أظهرت نتائج الدراسة علاقة بين اختلال البنية الأسرية وارتفاع معدلات جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري، فقد تبين أن طبيعة العلاقات الأسرية وضعف التواصل وانعدام الضبط الداخلي تعد ظروف أساسية تؤدي إلى هشاشة البنية الاجتماعية وإلى اضطراب البيئة الأسرية كما بين التحليل أن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية -كالفقر والبطالة- تضعف تماسك الأسرة والظروف السكنية الغير ملائمة وتغذي ميول الإجرامية أوضحت النتائج، كذلك أن انهيار النسق قيمي أو وجوده الغير متوازن يسهم في ارتفاع معدلات الاجرام وأي خلل في وظائفه التربوية ينعكس مباشرة كسلوك إجرامي على الفرد وبناءً على ذلك، خلص الفصل إلى أن الوقاية من جرائم الاعتداء تستوجب تعزيز استقرار الأسرة، ودعم دورها التربوي، وتقوية آليات الضبط الاجتماعي والقيمي داخل النسيج الأسري والمجتمعي على حد سواء.

الخلاصة

الخاتمة:

إن الجريمة بوصفها ظاهرة اجتماعية معقدة، لا يمكن في أي حال من الأحوال فصلها عن البناء الاجتماعي الذي تولد فيه وتتمو، حيث تلعب الظروف الأسرية دورا محوريا في دفع الفرد إلى ارتكاب الأفعال الإجرامية سواء تلق ذلك بالاعتداء أو محاولاته، ومن خلال هذه الدراسة التي تمحورت حول "علاقة الظروف الأسرية بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري"، سعينا إلى الغوص في البنية العميقة للأسرة الجزائرية بما تحمله من خصائص اجتماعية واقتصادية وسكنية، واستجلاء مدى تأثير تلك البنية في دفع الفرد نحو الممارسات الغير مشروعة قانونيا لا اجتماعيا ولا أخلاقيا.

لقد كشفت المعالجة النظرية والميدانية أن الأسرة باعتبارها قاعدة المجتمع تشكل مرآة عاكسة لواقع الفرد وأي اختلال وظيفي أو اضطراب في أدوارها أو تغير في أنماطها هي مؤشر على اختلال سلوك الفرد، وتبين من خلال تحليل المعطيات أن هناك علاقة وثيقة ومباشرة بين بعض الظروف الأسرية، كتوتر العلاقات الأسرية وسوء العلاقات الوالدية وانخفاض الدخل والفقر والبطالة وتدهور الوضع السكني والأحياء الغير ملائمة وبين ارتكاب جرائم الاعتداء بغض النظر عن طبيعتها.

ما يلاحظ في المجتمع الجزائري هو أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي مرّ بها المجتمع خلال العقود الأخيرة أفرزت مشكلات كالبطالة والسكن الغير لائق والتهميش الاجتماعي، بالإضافة إلى تراجع الدور الأسري في تأطير سلوك الأفراد كل ذلك أسهم في خلق بيئة محفزة لارتكاب الجرائم خاصة في ظل فقدان الحماية الاجتماعية وهشاشة الانتماء.

لقد أثبتت الدراسة الميدانية التي اتخذت من ولاية الوادي نموذجا، وجود عدد غير قليل من حالات الاعتداء التي ارتكبت في ظل الظروف الأسرية المضطربة، وهو ما يؤكد على أن جرائم الاعتداء لا تتفصل عن المحيط الأسري والاجتماعي للفرد، بل تعتبر في أغلب الأحيان نتيجة حتمية له، وقد عبّرت شهادات المستجوبين من مفردات العينة على ذلك،

وأكدت وجود قواسم مشتركة تتعلق بالإهمال والتمييز والمفاضلة والقسوة والتوتر والمشاجرة وغياب التواصل والحوار وضعف الروابط الأسرية والاجتماعية، وهي كلها ظروف ترتبط مباشرة بخلل في البنية الأسرية التي تقلص فيها دور الرقابة الأسرية والاجتماعية، لا يمكن في هذا السياق تجاهل البعد الاقتصادي والسكني لا سيما في المناطق التي تعاني من تهيش اجتماعي وتغّب فيها العدالة الاجتماعية.

وعليه فإن هذه الدراسة لا تقف عند حدود التوصيف بل تهدف إلى التعرف عن سببية العلاقة بين الظروف الأسرية وارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري.

ومن خلال تحليلنا وتفسيرنا للنتائج المتوصل إليها بواسطة أداة الاستبيان الموجه لفئة المحبوسين اللذين تم إصدار حكم قضائي نهائي ضدهم والتي أسفرت على النتائج التالية: تنوعت جرائم الاعتداء المرتكبة في المجتمع الجزائري من طرف المودعين بالمؤسسة العقابية وموقف أسرهم يعزى إلى (إقصاء، تهيش، طرد، تمييز)

✓ للعلاقات الأسرية علاقة بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري.

✓ للظروف الاقتصادية علاقة بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري.

✓ للظروف السكنية علاقة بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري.

وفي ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، يمكن القول أن معالجة ظاهرة جرائم الاعتداء في الجزائر تقتضي اعتماد رؤية استشرافية شاملة تأخذ بعين الاعتبار التفاعل بين الظروف الأسرية بمختلف أبعادها مع ضرورة الاهتمام بالبيئة الأسرية.

وختاماً تبقى هذه الدراسة مساهمة متواضعة في حقل السوسيولوجيا وفتحا لمسارات بحثية أوسع في المستقبل، سواء تعلّق الأمر بتعميق الدراسة النوعية للعلاقات الأسرية والجرائم المرتكبة، أو بتوسيع نطاق العينة ومقارنتها بمناطق أخرى من الوطن أو خارجه في سبيل فهم أعمق لهذه العلاقة التي تربط بين الأسرة وارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري.

التوصيات والمقترحات:

واستنادا إلى ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن تقديم جملة من التوصيات والمقترحات التالية:

- تعزيز دور الرقابة الأبوية والتواصل الأسري عبر حملات توعوية مع تنظيم دورات إرشادية للمحافظة على روابط التواصل الداخلي.
- توسيع برامج الدعم الأسري للفئات الهشة والمهمشة اقتصاديا لاسيما في الأحياء التي تسجل نسباً مرتفعة في الاعتداءات.
- إنشاء وحدات للدعم الأسري داخل المؤسسات العقابية تستهدف هذه الوحدات.
- إعادة بناء الروابط الأسرية بين السجين وأسرته عبر جلسات دورية بإشراف مختصين اجتماعيين ونفسيين، كما هو معمول به في بعض التجارب الكندية والبرازيلية.
- إنشاء مرصد وطني للظروف الأسرية والجنح العنيفة، يعنى بجمع البيانات وتحليلها دوريا لفهم الترابطات البنيوية بين الأسرة وجرائم الاعتداء كما هو معمول به في فرنسا.
- إدخال مادة التربية الأسرية ضمن المناهج الرسمية لتقوية التربية الأخلاقية والاجتماعية في جميع المراحل الدراسية.
- إعادة النظر في العقوبات السالبة للحرية طويلة الأمد، خاصة القضايا الغير مرتبطة بالجريمة المنظمة والقتل، ينبغي أن تأخذ السلطة القضائية بعين الاعتبار الأثر الاجتماعي الممتد للعقوبة، حيث يعاقب الفرد بينما تترك أسرته دون أي آلية دعم أو مرافقة من طرف الدولة مما يهيئ بيئة خصبة لإنتاج جرائم من جديد في صفوف أفراد الأسرة ذاتها، وبالتالي تتحول العقوبة إلى عامل مضاعف للجريمة بدلا من كونها أداة للردع والإصلاح.
- إنشاء صندوق وطني للتكفل بأسر المحبوسين يقترح على الدولة الجزائرية إحداث آلية مؤسسة دائمة تعنى بتقديم الدعم الاجتماعي والمادي والنفسي لأسر المحبوسين،

- خاصة أولئك الذين يقضون عقوبات طويلة الأمد، وذلك تقاديا لتداعيات التهميش والانهييار الأسري التي تعد من العوامل المحفزة لانحراف الأبناء والزوجات.
- إشراك منظمات المجتمع المدني والجمعيات في تقديم الدعم المعنوي والمهني بعد الإفراج وتجديد ثقافة التأهيل لتقادي الوقوع في الجريمة مرة أخرى.
 - خلق مشاريع استثمار بدلا من منحة البطالة لتوفير أكبر قدر ممكن من مناصب الشغل.
 - توفير تسهيلات في دفع بدل الإيجار للفئات الضعيفة، مما يخفف العبء المالي عن حجم الأسرة.
 - تحديد معايير التصميم للمساكن والأحياء السكنية، مع التركيز على الجانب الاجتماعي (توفير مرافق).

صعوبات الدراسة:

- الصعوبات الإجرائية المتعلقة بطلبات الموافقة الرسمية:
- تم تقديم الطلب الأول لإجراء الدراسة إلى الجهات المختصة، إلا أن الطلب ضاع، مما اضطر الباحث إلى متابعة الإجراءات عدة مرات للحصول على الموافقة، الأمر الذي استغرق وقتاً طويلاً وأدى إلى تأخير بداية مرحلة جمع البيانات الميدانية.
- الصعوبات المرتبطة بتوزيع وجمع الاستثمارات:
- نظراً للظروف الأمنية وحساسية فئة المبحوثين (المحبوسين)، أشرف الأخصائي النفسي والاجتماعي على توزيع الاستثمارات وجمعها، وهو ما تم عبر مراحل متعددة. هذا الإجراء أدى إلى تباطؤ عملية جمع البيانات، إذ كان توزيع الاستثمارات يعتمد على توفر الوقت لدى المسؤولين الإداريين، وكانت الاستثمارات تُسترجع أسبوعياً ليتم تفريغها، مما أعاق السير الطبيعي للدراسة.

- نقص المراجع المحلية المتخصصة:

لوحظ ندرة الدراسات والمراجع التي تتناول التحليل السوسيولوجي لظاهرة الجريمة في المجتمع الجزائري، إذ تركزت غالبية المصادر على النظريات العامة لتفسير الجريمة

دون الغوص في العوامل الدافعة والظروف الاجتماعية الخاصة، مما أدى إلى صعوبة في وضع إطار تحليلي متكامل وسريع للبحث.

- حساسية الموضوع وصعوبة الوصول إلى المعلومات النوعية:

دراسة الجريمة مرتبطة بطبيعة حساسة، الأمر الذي جعل من الصعب الحصول على مقابلات أو شهادات مباشرة من المعنيتين أو من المؤسسات المعنية، نظراً لخوف المشاركين من التداعيات القانونية أو الاجتماعية. هذا التحدي أثر على جمع البيانات النوعية الضرورية لتحليل الظاهرة بعمق.

- التنسيق بين الجهات المختلفة (المحكمة، إدارة السجون، الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين):

تطلب وقتاً طويلاً، مما أعاق الاستمرارية في البحث بشكل سلس.

آفاق الدراسة:

وأخيراً يمكن أن نشير إلى أن دراستنا هذه يمكن أن تكون مرحلة تمهيدية لمواضيع بحث مستقبلية في مجال الأسرة والجريمة، ولذا سوف نقترح جملة من المواضيع يمكن تناولها مستقبلاً، باعتبارها تطويراً واستكمالاً لما تناولناه في هذا البحث:

- "الأثر الاجتماعي والاقتصادي لعقوبة السجن الطويلة على تماسك الأسرة الجزائرية وتحولها نحو الهشاشة والجريمة".

- "من السجن إلى العائلة: ديناميات التفكك وإعادة إنتاج الجريمة في أسر السجناء بالجزائر".

- "المرأة كمعيل بديل في ظل غياب الزوج السجين: التحولات القيمية والأدوار الاجتماعية في الأسرة الجزائرية".

- "غياب الدعم المؤسسي لأسر السجناء كعامل مفسر لتنامي الجريمة الثانوية في المجتمع الجزائري".

- "التحولات القيمية لدى المجتمع الجزائري وعلاقتها بتنامي جرائم الاعتداء والعنف الحضري".

- "الهشاشة النفسية والاجتماعية وعلاقتها بانتشار السلوك الإجرامي في الجزائر".

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: باللغة العربية

أ- المصادر:

1. القرآن الكريم.
2. ابن القيم الجوزية، إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، تح: محمد حامد الفقي، ط2، مكتبة المعارف، الرياض، 1972.
3. أبو بكر أحمد بن الحسين البهقي، شعب الإيمان، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000.
4. أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تح: شعيب الأرناؤوط ومحمد عوامة، ط1، دار الرسالة العالمية، بيروت، 1430هـ.
5. أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تح: مصطفى ديب البغا، ط3، دار ابن كثير، بيروت، 1987م.
6. أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.س.ن.
7. أحمد بن الحسين بن علي (البيهقي)، السنن الكبرى، تح: محمد عبد القادر عطا، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003م.
8. محمد بن عيسى، الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م.
9. النسائي، أحمد بن شعيب بن علي، السنن الكبرى، تح: حسن عبد المنعم شلبي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1421هـ/2001م.

ب- القواميس:

10. محمد بن بكر بن منظور، لسان العرب، بيروت للطباعة والنشر، 1955.

ج- الكتب:

11. إبراهيم أكرم، نشأت علم الاجتماع الجنائي، مطبعة النيزك، بغداد، 1998.
12. إبراهيم عبد الرحمن العقبي، دراسات علم الاجتماع الجنائي، دار العلوم للطباعة، الرياض، 1983.
13. إحسان محمد الحسن، العائلة والقراية والزواج، دار الطليعة، بيروت-لبنان، 1981.

14. أحمد الهاشمي، علاقة الأنماط السلوكية بالطفل بالأنماط التربوية الأسرية "دراسة ميدانية"، ط1، دار قرطبة، 2004.
15. أحمد الهاشمي، علاقة الأنماط السلوكية للطفل بالأنماط التربوية الأسرية، دار قرطبة، ط1، 2004.
16. أحمد زايد وآخرون، الأسرة والطفولة، دراسات اجتماعية واثروبولوجية، ط1، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة - القاهرة، د.س.
17. أحمد سالم الأحمر، علم اجتماع الأسرة "بين التنظير والواقع المتغير"، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت - لبنان، 2004.
18. أحمد مصطفى عبد الله وآخرون، مدخل إلى علم الجريمة، دار البيروني للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2015.
19. إسحاق إبراهيم منصور، موجز في علم الإجرام وعلم العقاب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1991.
20. أسماء بنت عبد الله بن عبد المحسن التويجري، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2011.
21. الامام شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي الرومي، معجم البلدان، ج5، دار أحياء التراث العربي، بيروت، 1975.
22. اميل دوركايم، الانتحار دراسة سوسيولوجية، تر: سامي الدروبي، دار المعارف، القاهرة، 1973.
23. اميل دوركايم، تقسيم العمل الاجتماعي تر: عز الدين الخطابي، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.
24. بدر الدين علي، "عرض عام لتطور النظريات المتعلقة بسببية الجريمة" في النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1987.
25. بوتفوشة مصطفى، العائلة الجزائرية "التطور والخصائص الحديثة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
26. جابر عوض سيد وأبو الحسن عبد الموجود، الانحراف والجريمة في عالم متغير، سلسلة كتب مجلات الخدمة الاجتماعية، الكتاب الثاني، مصر، 2004.
27. جلال ناجي محمد، الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة في دراسة الانحراف الاجتماعي، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، 17/33، أفريل 2002.

28. جمال الدين عبد الخالق والسيد رمضان، الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، بيروت، 2000.
29. جمال معتوق، النظريات المفسرة للانحراف والجريمة، د.ط، دار الكتاب الحديث، الجزائر العاصمة، 2023.
30. جمال معتوق، النظريات المفسرة للانحراف والجريمة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2023.
31. جمال معتوق، مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي وأهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2014.
32. حسن إحسان محمد، علم الإجرام "دراسة تحليلية: التفسير الاجتماعي للجريمة"، ط1، مطبعة الحضارة، بغداد، 2001.
33. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.
34. حمد زايد، لطفي وآخرون المرأة والمجتمع وجهة نظر علم الاجتماع، دار الجامعة الشاطبي، الإسكندرية، 1997.
35. حنان عبد الحميد العنابي، الطفل والأسرة والمجتمع، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
36. خيرى الجميلي خليل، الاتجاهات المعاصرة لدراسة الأسرة والطفولة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1993.
37. الدوري عدنان، جناح الأحداث، الكتاب الأول ذات السلاسل، ط3، الكويت، 1985.
38. ذياب البداينة، رافع الخريشة، نظريات علم الجريمة، المدخل والتقييم والتطبيقات، ط1، دار الفكر، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 2013.
39. ربي النحاس، ظاهرة المخدرات والإدمان وانعكاساتها على المجتمع "دراسة حالة الأطفال في سوريا"، د.ط، الأكاديمية السورية الدولية للتدريب والتطوير، 2012.
40. رشيد زرواتي، منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2004.
41. رمضان السيد، اسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال انحراف الأحداث، دار النهضة للطباعة، الاسكندرية، 1982.
42. الساعاتي سامية حسن، الجريمة والمجتمع "بحوث في علم الاجتماع الجنائي"، ط1، مكتبة الإنجاز المصرية، 1982.

43. سالم سماح سالم، نجلى محمد صالح، مقدمة في الخدمة الاجتماعية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
44. سامية الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، دار المعارف، 1982.
45. سامية محمد جابر، الجريمة والقانون والمجتمع، الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991.
46. سليمان عبد المنعم سليمان، أصول الإجرام القانوني، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.
47. سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.
48. سيد رمضان، إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية-مصر، 1999.
49. السيد عوض، الجريمة في مجتمع متغير، المكتبة المصرية، الإسكندرية، 2001.
50. شبل بدران، التربية والمجتمع "رؤية نقدية في المفاهيم، القضايا، المشكلات"، دار المعرفة الجامعية، الازارطة-الاسكندرية، 2009.
51. شتا السيد علي، علم الاجتماع الجنائي، دار الصلاح، الدمام-السعودية، 1984.
52. صلاح أحمد العزى، دور التنشئة الاجتماعية في الحد من السلوك الاجرامي، مدخل نظري ودراسة ميدانية، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2011.
53. صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي للجامعيين، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة-الجزائر، 2003.
54. الصنيع صالح، التدين علاج الجريمة، جامعة الإمام بن محمد سعود الإسلامية، الرياض، 1994.
55. ضافر صلاح، أسباب تعاطي المخدرات والمخاطر الناجمة عن ذلك، إدارة مكافحة المخدرات في الشرطة الفلسطينية، برام الله، 2016.
56. الطاهر عبد الجليل، التفسير الاجتماعي للجريمة، مطبعة الرابطة، بغداد، 1954.
57. طلال عبد المعطي مصطفى أبحاث في علم الاجتماع، نظريات ونقد، دار هادي، دمشق، 2002.
58. طلعت إبراهيم، لطفي وكمال عبد الحميد الزيات النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.
59. عاطف وصفي، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، دار المعارف، مصر، 1977.
60. عبد الحميد الخطيب، نظرة في علم الاجتماع المعاصر، مطبعة النيل، القاهرة-مصر، 2002.

قائمة المصادر والمراجع

61. عبد الخالق محمد عفيفي، الخدمة الاجتماعية المعاصرة ومشكلات الأسرة والطفولة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1999.
62. عبد الرحمان العيساوي، التربية للطفل والمراهق، ط1، دار الراتب الجامعية، 2000.
63. عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة بن خلدون، ط2، دار الفكر، بيروت، 2001.
64. عبد العاطي السيد وآخرون، الأسرة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.
65. عبد العزيز بوودن، فضيل دليو، الجريمة في المدينة الجزائرية "الواقع وأساليب المواجهة"، ط1، 2021.
66. عبد الغني عماد، علم الاجتماع والبحث العلمي، الإشكالية، المنهج، المقاربات، دار الطليعة، بيروت-لبنان، 2016.
67. عبد الغني عماد، منهجية البحث في علم الاجتماع، الإشكالية، التقنيات، المقاربات، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2007.
68. عبد الفتاح الرشدان نعيم صحنيتي، المدخل إلى التربية والتعليم، ط1، دار الشروق والنشر والتوزيع، بيروت، 1994.
69. عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية "دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري والأسري"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، 1999.
70. عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم العام، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.
71. عبد الله غانم، مجتمع السجن، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1978.
72. عبد الله ناصح علوان، تربية الأولاد في الإسلام، دار الشهاب، باتنة، 1989.
73. عبد المجيد سيد منصور، زكرياء أحمد الشربيني، الأسرة على مشارف القرن 21، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000.
74. عبد المنعم الحنفي، موسوعة علم النفس، مكتبة مديولي، القاهرة، 1995.
75. عبد المنعم سليمان، علم الإجرام والجزاء، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003.
76. عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع، مكتبة الشرق، القاهرة، مصر، 1997.
77. عدلي السمرى وآخرون، علم الاجتماع الجريمة والانحراف، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2010.
78. عدلي السمرى، السلوك الانحرافي دراسة في الثقافة الخاصة الجانحة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992.

79. عدلي محمود السمري، علم الاجتماع الجنائي، ط2، دار المسيرة، عمان، 2001.
80. عدنان الدوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، ط3، ذات السلاسل، الكويت، 1994.
81. عقيدة محمد أبو العلاء، أصول علم الإجرام، ط2، دار الفكر العربي، 1994.
82. علي الشتاء، علم الاجتماع الجنائي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1997.
83. علي مانع، جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
84. عمر معن خليل، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي، ط1، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983.
85. غريب سيد أحمد، السيد عبد العاطي السيد وآخرون، علم اجتماع الأسرة، دار المعرفة الجامعية، 2001.
86. غني ناصر حسين القرشي، علم الجريمة، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
87. فادية عمر الجولاني، اتجاهات الأسرة العربية نحو عادات الزواج، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2004.
88. فارس عبد الرزاق، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
89. فتوح عبد الله، الشاذلي، علم الإجرام العام، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2002.
90. فرج محمد سعيد، البناء الاجتماعي والشخصية، الهيئة العامة للكتاب، الإسكندرية، 1980.
91. فريديريك معتوق، معجم العلوم الاجتماعية، ط1، أكاديميا، لبنان، 1993.
92. قانون العقوبات، وزارة العدل الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 2002.
93. القهوجي والشاذلي، علم الإجرام والعقاب، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1999.
94. لخضر فشيحي زرارة، الجريمة والمجتمع "دراسة مقارنة"، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
95. مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، ط12، دار الفكر، دمشق، 2018.
96. مالك بن نبي، شروط النهضة، ط17، دار الفكر، دمشق، 2018.
97. مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، دار الفكر، دمشق، 2015.
98. مبارك بالنور، العلاقات الأسرية في المجتمع الجزائري بين الأصول التقليدية والحداثة التكنولوجية.
99. محمد أبو زهرة، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، د.ط، دار الفكر العربي، القاهرة-مصر، 2008.
100. محمد أحمد محمد بيومي، عفاف عبد العليم ناصر، علم الاجتماع العائلي "دراسة التغيرات في الأسرة العربية"، دار المعرفة الجامعية، 2003.
101. محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر، 1990.
102. محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

قائمة المصادر والمراجع

103. محمد الغريب عبد الكريم، البحث العلمي، التصميم والإجراءات، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1981.
104. محمد بدوي، المجتمع والمشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
105. محمد شفيق، الجريمة والمجتمع "محاضرات في الاجتماع الجنائي والدفاع الاجتماعي"، ط1، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2007.
106. محمد شفيق، البحث العلمي والخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1993.
107. محمد طلعت عيسى وآخرون، الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين، مطبعة مخيمرة، القاهرة، د.ت.
108. محمد عارف عثمان، الجريمة والمجتمع، ط1، مكتبة الانجلو المصرية، 1975.
109. محمد عارف، الجريمة في المجتمع، نقد منهجي لتفسير السلوك الإجرامي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1990.
110. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979.
111. محمد متولي قنديل، صافي ناز شلبي، مدخل إلى رعاية الطفل والأسرة، دار الفكر، عمان-الأردن، 2006.
112. محمد نجيب حسني، شرح قانون العقوبات، القاهرة، ط5، دار النهضة العربية، د.ت.
113. محمود السيد أبو النيل، علم النفس الاجتماعي، دراسات عربية وعالمية، ط4، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.
114. محمود حسن، الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1981.
115. مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت، د.س.ن.
116. مصطفى محمد بيطار، ندوة تحت عنوان: ظاهرة النشل وأثارها الاجتماعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2009.
117. معن خليل عمر، علم الاجتماع الأسرة، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2000.
118. منصور رحمان، علم الاجرام والسياسة الجنائية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2006.
119. موريس انجرس، رجمة بوزيد صحراوي وآخرون، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2004.
120. نايف بن محمد المرواني، جريمة السرقة "دراسة نفسية اجتماعية"، ط1، جامعة نايف للشؤون الأمنية، الرياض، 2011.

121. نبيل صقر جرائم المخدرات في التشريع الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة-الجزائر، 2006.
122. نسرین عبد الحمید نبیه، سلوكيات إجرامية نراها في حياتنا اليومية، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية-مصر، 2012.
123. الوريكات عايد، نظريات علم الجريمة، دار الشروق، عمان، 2008.
124. وفاء محمد علي محمد، علم الاجتماع الجنائي، ط1، المكتب العربي للمعارف والنشر، القاهرة، 2013.
125. يسرى أنور علي، أمال عبد الرحيم عثمان، علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970.
- د- الرسائل العلمية:
126. أحمد رميته، الجريمة في المجتمع الجزائري من خلال الصحافة الجزائرية، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2011.
127. حمد توفيق، الحاج حسن، أهمية ودور الأمن الحضري في خدمة الجريمة في المدن الفلسطينية "دراسة تحليلية لمدينة نابلس"، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2007.
128. ربيعة رميشي، مشاركة الأمهات الجزائريات في عملية صنع القرار داخل الأسرة، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2005.
129. زيكو مصطفى، العوامل الاجتماعية والاقتصادية والجغرافيا وأثرها على الجريمة في المجتمع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع الجنائي، جامعة الجزائر 2، 2016.
130. سعيدة عزوز، التلفزيون والأسرة الجزائرية، دراسة وصفية في التعرض وعلاقته بالاتصال الأسري، رسالة ماجستير، الجزائر، 2001.
131. شلير صالح علي، البطالة والمجتمع، رسالة مقدمة للدراسات العليا، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، أربيل، 2017.
132. طباش عز الدين، النظام القانوني للخطأ غير العمدى في جرائم العنف، أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014.
133. عبد الله المبارك الزواهرة، أثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، تخصص علم الجريمة، جامعة مؤتة، الأردن، د.ت.

134. العبسي، فهد بن محمد، أثر البيئة العمرانية على النواحي الأمنية في الحي السكني، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض - السعودية، 2000م-1422هـ.
135. محمد حشروف، الشباب وجرائم تعاطي المخدرات في المجتمع الجزائري، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه علوم، تخصص علم الاجتماع الجنائي، جامعة الجزائر 2، 2015.
136. نوري سعدون عبد الله، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة، دراسة ميدانية في مدينة الرمادي، 2011.
137. وسام محمد النجار، جريمة تعاطي المخدرات في محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة، بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الجغرافيا، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.

هـ - المقالات العلمية:

138. خليف حفيظة، الأسرة وعلاقتها بالانحراف والجريمة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 25، جامعة الأغواط، الجزائر، 2017.
139. سيد أحمد نقاز، دور الأسرة في ظهور السلوك الإجرامي داخل المجتمع الجزائري، حليات جامعة الجزائر، المجلد 17، العدد 1 ص 259-283، 2007.
140. الشديفات والرشيدي، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، 2016.
141. شلير علي صالح، البطالة والجريمة في محافظة أربيل المجلة العراقية للعلوم الادارية، جامعة كربلاء، المجلد 14، العدد 57، 2018.
142. علي السعدي عبد الزهرة جبير، الآثار الاجتماعية لجائحة كورونا، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، المجلد 08، العدد 01، 2021.
143. عبد الله مرقس رابي، العوامل الأسرية للجريمة 'دراسة ميدانية'، مجلة آداب الرفادين، العدد 24، 1992.
144. محمد ناصر القحطاني، جرائم القتل عواملها وأثارها الاجتماعية "دراسة ميدانية على مدينة أبها في المملكة العربية السعودية"، 2010.
145. موسى سيد علي، الحي السكني كبناء فيزيقي-اجتماعي وانتشار الجريمة في أوساط الشباب، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 11، العدد 2، جامعة البليدة، 2019.
146. منيرة بن شوية، انعكاسات الجريمة على العلاقات الأسرية في المدينة الجزائرية، مجلة دفاتر المخبر، المجلد 18 العدد 01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2023.

و- الملتقيات والمؤتمرات العلمية:

147. الجزيري إبراهيم بن مبارك، التربية الإسلامية ودورها في علاج الأحداث الجانحين في "أساليب معالجة الأحداث الجانحين في المؤسسات الإصلاحية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1990.
148. شمس محمود عقاد، تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الجريمة مع التركيز على السرقات "دراسة كمية كيفية"، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض، 1999.
149. عبد الله المحيسن وعمر خطاب، تحليل دراسة مظاهر مشكلة العشوائيات في الكويت، المؤتمر العاشر لمنظمة المدن العربية 22 أبريل 1998م، مكناس، المعهد العربي لإنماء المدن، الرياض، 1998.
150. نبيل محمد صادق أحمد، ندوة معالجة الشريعة الإسلامية لمشاكل انحراف الأحداث، أبحاث الندوة العلمية السابعة، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ط2، 1986.
151. ياسين شكيمة، دوافع الجريمة بين المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الفقر في الوطن العربي ورقة بحثية ضمن فعاليات الملتقى الدولي الرابع الموسوم بـ الجريمة في الوطن العربي من منظور الاقتصاد الاجتماعي، يومي 09 و 10 فيفري جامعة الوادي، الجزائر، 2014.

ثانيا: باللغة الأجنبية

A- Books:

152. Alpert, Delinquent boys, the Culture of the Gang, Cohen New Yoek the free Press, 1955.
153. Bongor. w, criminality and economic ennotionns, little brown, 1st ed, 1966.
154. BOURQUA.R, CHAURAD.M et les autres, femme culture et société du Maghreb, Culturefemme et famille, édition Afrique orient, 1996.
155. Claudine CHAULET, La terre, Les frères et L'agreste, Ed.p.u.f. Alger, 1987.
156. Clinard, marshall, b. meier robert ;f, sociology of deviant behavior, 15th ed, cengage learning, 2015.
157. Cressey, Donald, Prsonality, caractristic of criminels, Chicago university, Chicago, 1st ed, 1971.
158. E. Suther Land, White collar crime, N.Y-U.S.A, 1961.
159. Éric Debarbieux, Catherine Blaya, Violence à l'école et politiques publiques, ESF éditeur, issy les moulineaux, 2001.
160. Hanson, Mark; Educationnel, Administration and Organization Bahavior, Oxford.university press, London, 1978.
161. Healy. E and F. Bronner, New light on deleprency, Yal university, 1st ed, 1986.
162. Henri Souchon, Marx et la question du crime, Anne sociologique, 1974.

163. Hoff Man John Patrick, Family Structure, Family relation ship and Adolescent drug use, Atheoretical and empirical examination (delinquency), 1991.
164. Jack, katz the séductions of crime, Moral and sensuel Attractions in D'oning Evil, New York, Basic Books, 1988.
165. Jacky Bourillon, les criminels sexuels, l'Harmattan, Paris, 1999.
166. Jhonson, H, Asystimatic introduction, Kezan Paul, London, 1989.
167. Josef Sumpf et Michel Hugues, Dictionnaire de Sociologie, Librairie, Larousse, Paris, 1973.
168. Joseph vankan, caauses economique de la criminalité, atrock & Cle, imprimeurs- editeurs, Paris, 16, rue de la mediterranee, Leyon, 1903.
169. P. Mann, An approach to urban sociology, Routledge and Kegan Paul Ltd, London, 1970.
170. Ringel François et Emanuel Putman, Droit de la famille, Presse Universitaire ex Marseille, 1996.
171. SEGALEN.(M); Sociologie de la famille, Armandcolin paris, 2002, p05.
172. Travis Hirschi, Causes of Delinquency, University of california press, 1969.
173. Yannick Marec, ville en crise, Les politiques municipales face aux pathologies urbaines, CREAPHIS, Paris, 2007.

B- Scientific theses:

174. Frédéric Puech, Analyse Des Déterminant De La Criminalité Dan Les Pays En Développement, Thèse De Doctorat, Université D'auvergne Clermont I, 2005.
175. Lombard, Françoise, Cours de Criminologie: AspectsSociologiques. Lille, Université de Lille II, Faculté des Sciences Juridiques, Politiques et Sociales, année universitaire, 1999-2000.

C- Scientific articles:

176. Lowrance, Cohen, Richard, machalek, Ageneral – Theory of expropriative Crime An Evolutionary- ecologicaeapproach in Ajs, volume Number 03, november 1988.
177. Mary Clark, The housing and Social impacts of Drug trafficking, journal of Urban Affairs, 2021.
178. Williams John , Family Relationships and Criminal Behavior Disorder, British Journal of Criminology57(4) ,789-811, 2017.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم 01 : استبيان



جامعة الشهيد حمّـه لخضر - الوادي
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية



استبيان

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته
تحية طيبة وبعد :

في إطار إعداد أطروحة لنيل درجة الدكتوراه الطور الثالث في علم الاجتماع تخصص الانحراف والجريمة بعنوان: "علاقة الظروف الأسرية بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري -دراسة ميدانية بولاية الوادي-".

تأتي هذه الاستمارة كأداة رئيسية لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة. وبذلك يسعدني تعاونكم الكريم في الإجابة على فقراتها بكل دقة وموضوعية، إذ تمثل آراؤكم وملاحظاتكم ركيزة أساسية لنجاح هذا البحث وإثراء نتائجه العلمية. وعليه يرجى التكرم بوضع علامة (x) في الخانة التي تعبر عن رأيكم بدقة.

ملاحظة: تستخدم هذه البيانات لأغراض البحث العلمي فقط، وتعامل بسرية تامة بما يضمن خصوصياتكم الكاملة.

مع خالص الشكر والتقدير

الملاحق

البيانات الشخصية:

- 1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐
- 2- العمر: -أقل إلى 30 سنة ☐ - من 30 سنة إلى 34 سنة ☐ - من 35 سنة إلى 39 سنة ☐ - من 45 سنة فما فوق ☐
- 3- الحالة العائلية: - أعزب ☐ - متزوج ☐ - مطلق ☐ - أرمل ☐
- 4- المستوى التعليمي: - أمي ☐ - ابتدائي ☐ - متوسط ☐ - ثانوي ☐ - جامعي ☐

المحور الأول: تنوعت جرائم الاعتداء المرتكبة في المجتمع الجزائري من طرف المودعين بالمؤسسة العقابية وموقف أسرهم يعزى إلى (اقصاء، تهमيش، طرد، تمييز).

- 5- ما هو عدد مرات دخولك السجن؟ - مرة واحدة ☐ - أكثر من مرة ☐
- 6- هل يزورك افراد اسرتك في السجن؟ - نعم ☐ - لا ☐
- 7- ما هو موقف أسرتك من دخولك السجن؟ - اللامبالاة ☐ - التضامن ☐ - التعنيف ☐
- 8- ماهي الجرائم التي تم ارتكابها؟ - التهديد ☐ - الضرب ☐

- الجروح ☐ - القتل ☐ - السرقة ☐ - المخدرات ☐

9- هل كنت تحت تأثير المخدر حين ارتكاب جرائم الاعتداء؟

- نعم ☐ - لا ☐

10- هل قامت بجلب الكحول أو المخدرات إلى المنزل؟

- نعم ☐ - لا ☐

■ إذا كان اجابتك بنعم هل بسبب ذلك يقع توتر علاقاتهم الاسرية؟

- نعم ☐ - لا ☐

11- هل سبق وإن تم طرك من المنزل؟ - نعم ☐ - لا ☐

■ إذا كانت اجابتك بنعم بسبب ماذا يتم الطرد؟

- إدمان المخدرات ☐ - الخلافات العائلية ☐

- سلوك لا أخلاقي ☐ - التحمل المبكر للمسؤولية ☐

12- ما هو الأسلوب المعتمد لسد الحاجات الأسرية؟

- الاستدانة ☐ - السرقة ☐ - التسول ☐

- العمل ☐ - تجارة المخدرات ☐

13- من المستهدفين من الأسلوب الأكثر اعتمادا لسد الحاجات الاسرية؟

- منازل ☐ - محلات تجارية ☐ - أشخاص ☐ - ممتلكات الدولة ☐

الملاحق

- 14- هل هناك معايير معتمدة عند اختيارك لهدفك أثناء التعدي؟
- نعم ☐ - لا ☐
- 15- الأسلوب المعتمد أثناء عملية التعدي؟
- الضرب ☐ - التهديد بالسلاح ☐ - السطو ☐ - الاستدراج ☐
- 16- هل سبق وإن حدثت جرائم اعتداء داخل حيّكم؟
- نعم ☐ - لا ☐
■ إذا كانت إجابتك بنعم ما طبيعة هذا الاعتداء؟
- الجروح ☐ - السرقة ☐ - التعاطي ☐
- القتل ☐ - الضرب ☐ - التهديد ☐
- 17- حول ما إذا كانوا قد تاجروا بالمخدرات من أجل تغيير ظروفهم السكنية؟
- نعم ☐ - لا ☐
■ وإذا كانت إجابتك بنعم هل يتم ذلك داخل الحي؟
- نعم ☐ - لا ☐
- 18- هل ارتكبت جريمة اعتداء في الحي الذي تقيم فيه؟
- نعم ☐ - لا ☐
إذا كانت إجابتك بنعم ما طبيعة هذا الاعتداء؟
- السرقة ☐ - المخدرات ☐ - القتل ☐
- الضرب ☐ - الجروح ☐ - التهديد ☐
- 19- ما هو ردود فعلك حين يتم اكتشافك أثناء ارتكاب جرائم الاعتداء؟
- الهروب والاختباء ☐ - التهديد ومحاولة التخويف ☐
- الضرب والتعنيف ☐ - القتل أو محاولاته ☐
- 20- ما هو موقف أسرتك تجاه أفعال التعدي التي تقوم بها؟
- اللامبالاة ☐ - تقبل الامر ☐ - الرفض التام ☐
- 21- هل أثرت جرائم الاعتداء التي ارتكبتها على أفراد أسرتك؟
- نعم ☐ - لا ☐
- 22- ما إذا كان الوالدين مسبوقين عدليا؟
الأب: نعم ☐ - لا ☐ الأم: نعم ☐ - لا ☐
إذا كانت إجابتك بنعم ما سبب دخولهم السجن؟
- جريمة السرقة ☐ - جريمة المخدرات ☐
- جريمة الضرب والتهديد ☐ - جريمة القتل ☐
- 23- ما هو موقفك تجاه دخول والديك السجن؟
- اللامبالاة ☐ - التعاطف معهم ☐ - الشعور بالدونية ☐

الملاحق

24- هل تعاطي أحد الوالدين المخدرات داخل المنزل؟

الأب: نعم ☐ - لا ☐ - لا أدري ☐

الأم: نعم ☐ - لا ☐ - لا أدري ☐

25- هل الضرب أسلوب معتمد بين والديك؟

- دائما ☐ - أحيانا ☐ - أبدا ☐

26- هل تقوم بضرب زوجتك إن كنت متزوج؟ - نعم ☐ - لا ☐

إذا كانت إجابتك بنعم هل تكون تحت تأثير المخدر؟ - نعم ☐ - لا ☐

27- هل قدمت زوجتك شكوى ضدهم؟ - نعم ☐ - لا ☐

28- هل توتر العلاقة الأسرية مع زوجتك يدفع بهم إلى ارتكاب إحدى هذه الجرائم؟

- السرقة ☐ - الضرب ☐ - القتل ☐

- التهديد ☐ - الجروح ☐ - المخدرات ☐

29- هل تقوم بضرب أبنائك؟ - نعم ☐ - لا ☐

30- هل يدمن أحد أفراد الأسرة على الكحول والمخدرات؟ - نعم ☐ - لا ☐

■ إذا كان إجابتك بنعم كيف يتم التعامل معك داخل اسرتك؟

- تجاهل ☐ - عادي ☐ - توتر العلاقة ☐

31- هل سبق وإن أرتكب أحد أفراد أسرتك جريمة اعتداء؟ - نعم ☐ - لا ☐

■ إذا كانت إجابتك بنعم ما طبيعة هذا الاعتداء؟

- السرقة ☐ - الضرب ☐ - التهديد ☐

- الجروح ☐ - القتل ☐ - المخدرات ☐

المحور الثاني: للعلاقات الأسرية علاقة بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري

32- هل الوالدين على قيد الحياة؟ - نعم ☐ - لا ☐

33- ما طبيعة العلاقة بين والديك؟ - عادية ☐ - متوترة ☐

■ إذا كانت متوترة ما سبب توترها؟

- الظروف العائلية المادية ☐ - الشجار العائلي ☐ - المخدرات ☐

- سوء المعاملة ☐ - الغياب المتكرر ☐

34- ما هو موقفك تجاه توتر العلاقة بين والديك؟

- اللامبالاة ☐ - محاولة الإصلاح بينهم ☐

- الهروب من المنزل ☐ - الشعور بالقلق ☐ - تعاطي المخدرات ☐

35- ما طبيعة العلاقة بينك وبين والديك؟ - عادية ☐ - متوترة ☐

الملاحق

- 36- ما سمة توتر العلاقة بينك وبين والديك؟
- الشتم ☐ - الصمت العقابي ☐ - التهديد بالطرد ☐
- الضرب ☐ - اللامبالاة ☐
- 37- ما هو موقفهم تجاه توتر العلاقة بينك وبين والديك؟
- اللامبالاة ☐ - الهروب من المنزل ☐ - تعاطي المخدرات ☐
- 38- هل يميز والديك بينك وبين إخوانك؟
- نعم ☐ - لا ☐ - أحياناً ☐
- 39- هل استشارتهم ومشاركتهم في اتخاذ القرارات؟
- دائماً ☐ - أحياناً ☐ - أبداً ☐
- 40- ما طبيعة العلاقة بينك وبين إخوانك؟
- عادية ☐ - متوترة ☐
- 41- ما طبيعة العلاقة بين والديك وإخوانك؟
- عادية ☐ - متوترة ☐
- 42- هل يؤثر توتر العلاقة بين والديك وإخوانك على علاقتهم بك؟
- نعم ☐ - لا ☐
- 43- مع من يتكرر حدوث التوتر دائماً؟
- الأب والأم ☐ - الأب والأبناء ☐ - الأم والأبناء ☐
- الأبناء فيما بينهم ☐ - أفراد آخرين ☐
- 44- كيف تتصرف في حالة حدوث توتر للعلاقة بين أفراد أسرتك؟
- الاستياء والخروج من المنزل ☐ - المشاركة في الخلاف ☐
- اللامبالاة ☐
- 45- كيف يتم معالجة التوتر داخل أسرتك؟
- الحوار ☐ - الصراخ والشتيم ☐ - الضرب ☐
- التهديد والتحذير ☐ - القتل ☐
- 46- هل تعتقد أن المحيط الأسري الغير متعلم يؤثر على طبيعة العلاقات الأسرية؟
- نعم ☐ - لا ☐
- إذا كانت إجابتك بنعم هل يؤدي ذلك الى ارتكاب جرائم الاعتداء؟
- نعم ☐ - لا ☐
- 47- ما طبيعة العلاقة بينك وبين أبنائك إذا كانت متزوج؟
- عادية ☐ - متوترة ☐

الملاحق

48- هناك تواصل وحوار بينهم وبين أبنائهم قبل دخولك السجن؟ - نعم ☐ - لا ☐

▪ إذا كانت اجابتك بـ(لا) ماهي أسباب عدم التواصل؟

- توتر العلاقة مع الزوجة ☐ - ضغوط مادية ☐ - بعد المسكن ☐

49- ما طبيعة العلاقة بينك وبين زوجتك؟ - عادية ☐ - متوترة ☐

▪ إذا كانت متوترة ماهي أسباب ذلك؟

- دخول السجن ☐ - التواصل السيء ☐ - مصاريف المنزل ☐

50- موقفك تجاه توتر العلاقة بينك وبين زوجتك؟

- خروج من المنزل ☐ - الحوار ☐ - تعاطي المخدرات ☐

المحور الثالث: للظروف الاقتصادية علاقة بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري

51- هل كانت تعمل قبل دخولك السجن؟ - نعم ☐ - لا ☐

52- ما طبيعة عملك قبل دخولك السجن؟

- موظف ☐ - تاجر وأعمال حرة ☐ - عامل يومي ☐

- فلاح ☐ - عاطل عن العمل ☐

53- ما طبيعة الأجر الذي تتقاضاه؟ - يومي ☐ - اسبوعي ☐ - شهري ☐

54- هل زوجتك تعمل؟ - نعم ☐ - لا ☐

55- ما طبيعة عمل زوجاتك إذا كانت تعمل؟

- موظف ☐ - اجر وأعمال حرة ☐ - أعمال حرفية ☐

- فلاح ☐ - أعمال منزلية ☐

56- هل تشارك زوجتك في توفير المتطلبات الأسرية؟ - نعم ☐ - لا ☐

57- كيف ترى ظروفك الاقتصادية؟

- جيدة ☐ - حسنة ☐ - متوسطة ☐ - ضعيفة ☐

58- هل دخل الأسرة الشهري كاف لسد حاجات الأسرة؟ - نعم ☐ - لا ☐

59- هل تتلقى أسرته إعانة مادية؟ - نعم ☐ - لا ☐

▪ إذا كانت اجابتك نعم من يقوم بتقديم الإعانة؟

- المجتمع المدني ☐ - الجمعيات الخيرية ☐

- الأقارب ☐ - الدولة ☐

60- هل تفكر في التعدي مرة أخرى للتأمين حاجات الأسرة بعد خروجك من السجن؟

- نعم ☐ - لا ☐

61- هل تعتقد أن ممارستك لجرائم الاعتداء يحسن من معيشتك الأسرية؟

- نعم ☐ - لا ☐

الملاحق

- 62- هل يتم تزويدك بمبلغ خاص بك من قبل أسرتك؟
- نعم ☐ - لا ☐ - أحيانا ☐
- 63- هل كنت تعمل على توفير مصروفك بمفردك؟
- نعم ☐ - لا ☐
▪ إذا كانت يتم توفير ذلك؟ - بالعمل ☐ - بالتعدي على الآخرين ☐
- 64- حول طبيعة الحاجة التي دفعت بهم إلى ارتكاب جرائم؟
- حاجات أسرية (الفقر والضغط المعيشية) ☐
- حاجات فردية (المخدرات) ☐
- 65- بدافع ماذا كانت تقوم بجرائم الاعتداء؟
- الحاجة ☐ - التعود ☐
- 66- هل تشعر بالحرج حين ينعنون أسرتك بالفقر؟
- نعم ☐ - لا ☐
▪ إذا كانت إجابتك بنعم كيف تتصرف معهم؟
- السرقة ☐ - الضرب ☐ - التهديد والابتزاز ☐
- القتل ☐ - التجاهل ☐
- 67- هل تعتقد أن تغييب العدالة الاجتماعية دفع بك إلى ارتكاب الأفعال الإجرامية؟
- نعم ☐ - لا ☐
- 68- هل ترى أن الفقر يسبب توتر اجتماعي يؤدي إلى ارتكاب جرائم الاعتداء؟
- نعم ☐ - لا ☐
▪ إذا كانت إجابتك بنعم ما طبيعة هذا الاعتداء؟
- اعتداء على الممتلكات ☐ - اعتداء على الأشخاص ☐
- جرائم المخدرات ☐
- 69- هل واجهت ضغوط اقتصادية دفعت بك إلى ارتكاب جرائم الاعتداء؟ - نعم ☐ - لا ☐
▪ إذا كانت إجابتك بنعم فيما تمثلت هذه الضغوط؟
- فقر ☐ - بطالة ☐ - عدم الاستقرار المالي ☐ - الديون ☐

المحور الرابع: للظروف السكنية علاقة بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري

- 70- ما طبيعة المنطقة التي تقيم فيها؟ - منطقة ريفية ☐ - منطقة حضرية ☐
- 71- ما طبيعة المكان الذي تقيم فيه مع أسرتك؟
- فيلا (منزل حديث) ☐ - شقة ☐ - منزل تقليدي ☐
- قبو ☐ - أخرى (مرأب) ☐

الملاحق

- 72 - ما نوعية المسكن الذي يقيم فيه مع أسرتك؟
اجتماعي ☐ - تساهمي ☐ - ترقوي ☐
ريفي ☐ - أخرى (العشوائي) ☐
- 73 ما طبيعة المسكن الذي يقيم فيه مع اسرتك؟
مستأجر ☐ - ملك ☐ - منزل العائلة (ورث) ☐
- 74 هل تعتقد ان المسكن الذي يقيم فيه لائق للسكن؟ - نعم ☐ - لا ☐
- 75 ما هو عدد الغرف داخل المسكن الذي يقيم فيه مع اسرتك؟
- (03-01) ☐ - (06-04) ☐ - (أكثر من 07) ☐
- 76 هل لديك غرفة خاصة؟ - نعم ☐ - لا ☐
- 77 تتوفر بغرفتك وسائل الراحة؟ - نعم ☐ - لا ☐
- 78 هل تضطر أحيانا إلى المبيت خارج المسكن؟ - نعم ☐ - لا ☐
- إذا كانت إجابتك بنعم اين يكون ذلك؟ - صديق ☐ - قريب ☐ - الشارع ☐
- 79 هل فكرت في الانتقال من مسكنك والعيش في مسكن آخر؟ - نعم ☐ - لا ☐
- 80 هل تعتقد أن خصائص المسكن الذي تقيم فيه يشجع على ارتكاب جرائم الاعتداء؟
- نعم ☐ - لا ☐
- 81 هل الحي الذي متواجد فيه يقيم فيه مسبقين عدليا؟ - نعم ☐ - لا ☐
- إذا كانت إجابتك بنعم ماهي أسباب تواجدهم؟
- ملائم للعيش ☐ - الروابط الاجتماعية والأسرية بينهم ☐
- الارتباط بالحي ☐
- 82- هل الحي السكني الذي تقيم فيه يتوفر على مرافق العمومية؟ - نعم ☐ - لا ☐
- 83- هل هناك تفاعل بين أفراد أسرتك وبين أفراد الحي السكني الذي يقيم فيه؟
- نعم ☐ - لا ☐
- 84- هل لديك علاقات مع سكان الحي؟ - نعم ☐ - لا ☐
- 85- ما طبيعة العلاقة بينك وبين سكان الحي؟ - عادية ☐ - متوترة ☐
- 86- هل تعتقد أن سلوكيات الأفراد مقبولة اجتماعيا داخل الحي؟ - نعم ☐ - لا ☐
- 87- هل تعتقد أن طبيعة علاقتك مع سكان الحي شجعتك على ارتكاب جرائم؟
- نعم ☐ - لا ☐
- 88- هل تعتقد أن الظروف السكنية أثرت على سلوكياتك الاجتماعية داخل الحي السكني؟
- نعم ☐ - لا ☐
- إذا كانت اجابتك بنعم هل يحدث ذلك بسبب التميز الاجتماعي؟ - نعم ☐ - لا ☐

الملاحق

89- هل تعتقد أن قلة الفرص الاقتصادية في الحي السكني تدفع إلى ارتكاب جرائم الاعتداء؟

- نعم ☐ - لا ☐

90- هل ينزعج السكان من تصرفاتك داخل الحي السكني؟ - نعم ☐ - لا ☐

91- هل تعتقد أن خصائص الحي السكني الذي يقيم فيه يشجع على ارتكاب جرائم الاعتداء؟

- نعم ☐ - لا ☐

92- ما هو موقف الجيران من أفعال الاعتداء تجاهك؟

- تم تقديم الشكوى ضدك ☐ - التزام الصمت ☐

- الإقصاء والتهميش ☐

93- هل تعتقد أن موقف الجيران يتغير بناء على طبيعة الاعتداء؟ - نعم ☐ - لا ☐

الملاحق

الملحق رقم 02 : وثائق رسمية



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة - حمه لخضر- الوادي



كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
الرقم: 01 /ك.ع.إ. 2023

يوجه إلى المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
مديرية البحث وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين
تحت إشراف السيد : النائب العام لدى مجلس القضاء بالوادي



الموضوع: تسهيل مهمة

لنا عظيم الشرف أن نضع بين يدي سيادتكم المحترمة هذا الطلب المتضمن رغبتنا في تسهيل مهمة الطالبة : حورية وصيف البيز (طالبة دكتوراه ، تخصص علم اجتماع جريمة وانحراف ، رقم الهاتف : 0669862199 و البريد الالكتروني : ahlamahlam998@gmail.com)

وذلك لأجل إجراء دراسة بحثية تدخل ضمن متطلبات انجاز أطروحة دكتوراه للمعنية من خلال توزيع وثيقة استبيان أو إجراء مقابلة مع عينات من الصادر في حقهم أحكام قضائية .

في انتظار جميل ردكم

تقبلوا فائق التقدير والاحترام.

الوادي في : 2023/03/12

عميد الكلية





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العدل

مجلس قضاء الوادي
النيابة العامة
رقم : 03872/ب ع/23

« محضر تبليغ »

بتاريخ :

نحن : السيد النائب العام لدى مجلس قضاء الوادي ،
بمساعدة السيد : شطي عثمان - أمين ضبط النيابة العامة ،

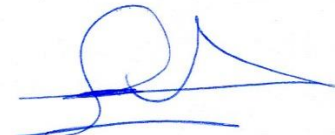
بلغنا السيدة : حورية وصيف البيز_ طالبة دكتوراه ، تخصص علم الاجتماع ، بمضمون
إرسالية المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج- مديرية البحث وإعادة الإدماج
الاجتماعي للمحبوسين- المديرية الفرعية للبحث العقابي المؤرخة في : 2023/03/15 ،
تحت رقم : 2023/75 والمتضمنة طلب الترخيص المقدم من طرفها لإجراء دراسة
ميدانية ، ودعوناها لشرح موضوع الدراسة المراد إنجازها والهدف منها مع تحديد عدد
العينة المطلوبة والمؤسسة محل الدراسة الميدانية .
ولصحة ما دون أعلاه وقعنا على هذا المحضر نحن السيد النائب العام وأمين الضبط
والمعنية بالأمر .

النائب العام

أمين الضبط

الرمعية بالأمر





الوافي بالوافي



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العدل

مجلس قضاء الوادي

النيابة العامة

رقم : 03872/ب ع/23

« محضر تبليغ »

بتاريخ : السابع والعشرون من شهر مارس سنة ألفين واثنين وعشرين

نحن : السيد النائب العام لدى مجلس قضاء الوادي ،

بمساعدة السيد : شطي عثمان - أمين ضبط النيابة العامة ،

بلغنا السيدة : حورية وصيف البيز طالبة دكتوراه ، تخصص علم الاجتماع ، بضمون

إرسالية المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج-مديرية البحث وإعادة الإدماج

الاجتماعي للمحبوسين-المديرية الفرعية للبحث العقابي المؤرخة في : 2023/03/26 ،

تحت رقم : 2023/102 والمتضمنة الموافقة على طلب الترخيص المقدم من طرفها لإجراء

دراسة ميدانية على مستوى " مؤسسة إعادة التربية بالوادي " حول موضوع : " علاقة

الظروف الأسرية بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري " في إطار التحضير

لرسالة الدكتوراه ، ودعوناها للتقرب من المؤسسة المعنية .

ولصحة ما دون أعلاه وقعنا على هذا المحضر نحن السيد النائب العام وأمين الضبط

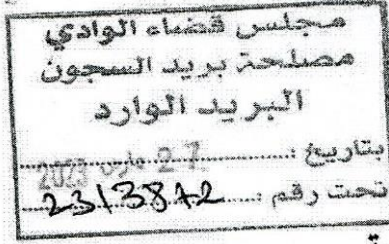
والمعنية بالأمر .

النائب العام

أمين ضبط

الرعية بالأمر

السيد العام
مرباط بسخير



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العدل



المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
مديرية البحث وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين
المديرية الفرعية للبحث العقابي
رقم : 102 / 2023

السيد/ النائب العام لدى مجلس قضاء الوادي

الموضوع : بخصوص الترخيص لإجراء دراسة ميدانية .
المرجع : إرسالكم رقم 3872 المؤرخ في 2023/03/13 .

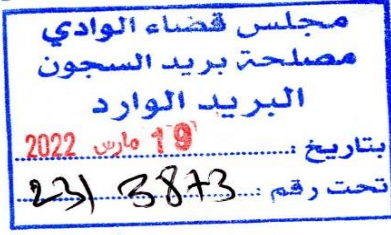
يشرفني أن أخبركم أن الطالبة حورية وصيف البيز حظيت بالموافقة لإجراء دراسة ميدانية على مستوى مؤسسة إعادة التربية الوادي حول موضوع " علاقة الظروف الأسرية بإرتكاب جرائم الإعتداء في المجتمع الجزائري " في إطار التحضير لرسالة الدكتوراه .

و عليه أطلب منكم تبليغ المعنية بالموافقة و دعوتها للتقرب من المؤسسة المعنية .

تقبلوا ، فائق عبارات التقدير والإحترام

عن وزير العدل، حافظ الأختام
المديرة الفرعية للبحث العقابي
زواوي منليمة
تاريخ : 2023-03-26 14:33:23

الملاحق



بالوادي، في: 2023/03/19

السيد: النائب العام لدى مجلس قضاء

الوادي

السيد: أمين ضبط النيابة العامة

الاسم: حورية

اللقب: وصيف البيز

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

طالبة دكتوراه قسم العلوم الاجتماعية

تخصص علم الاجتماع الانحراف والجريمة

رقم الهاتف 0669862199

الموضوع: /بخصوص شرح موضوع الدراسة

ردا على إرسالكم رقم 03872/ ب ع/23 التي تم استلمها بتاريخ 2023/03/16 والمتعلق بدعوتي لشرح موضوع الدراسة المراد انجازها والهدف منها مع تحديد عدد العينة المطلوب والمؤسسة محل الدراسة الميدانية اعلم سيادتكم أن موضوع الدراسة موسوم بـ علاقة الظروف الأسرية بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري.

باعتبار أن موضوع الدراسة يحمل متغيرين اثنين هما :

أولا الظروف الأسرية : هي الحالة الأسرية وتمثل مختلف العوامل والمحددات والظروف الاجتماعية كانت أو اقتصادية أو ثقافية التي تعيشها الأسرة وتتمثل هذه الظروف في العلاقات الأسرية والظروف السكنية والظروف الاقتصادية والمستوى التعليمي للأسرة وما لها انعكاسات تؤثر في تركيبة البناء الاجتماعي .

ثانيا جرائم الاعتداء : تُعد جرائم الاعتداء من الظواهر الاجتماعية المستهجنة ،والتي تهدد أمن واستقرار المجتمعات ،وتعمل على استنزاف المورد البشري، وتعتبر من أهم التحديات المثيرة للجدل والتي أثرت على البناء الاجتماعي، ووجودها يستلزم الوقوف على طبيعتها ، وأهم العوامل الاجتماعية ، الاقتصادية ، الثقافية وغيرها...المؤدية إلى ارتكابها وتتعدد العوامل الاجتماعية، المؤدية إلى ارتكاب جرائم الاعتداء، وبعضها مرتبط بالأسرة ، هذه الأخيرة التي تعيش عدة ظروف تدخلها في حالة من ألا وظيفية وبناء على ذلك جاء هذا الدراسة كمحاولة نظرية نستقصي من خلالها بعض الظروف الأسرية المؤدية إلى ارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري وبذلك

الملاحق

فجرائم الاعتداء ذلك الفعل الجرمي المرتكب والممارس من طرف الأفراد والذي يتمثل في التعدي على الممتلكات كالسرقة بأنواعها الموصوفة والبسيطة وحسب أشكالها المختلفة وجرائم التعدي على الأشخاص والمساس بهم كالقتل والضرب والجروح والتهديد وجرائم المخدرات ويكون قصديا.

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على طبيعة جرائم الاعتداء المرتكبة في المجتمع الجزائري.
 - التعرف على أهم الظروف الأسرية التي لها علاقة بارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري.
 - التعرف على مدى تنامي حجم جرائم الاعتداء المرتكبة في المجتمع الجزائري وهذا من خلال المعطيات الإحصائية التحليلية للمعطيات الكمية المتحصل عليها خلال جمع البيانات.
 - التعرف على طبيعة العلاقة بين الظروف الأسرية وبين ارتكاب جرائم الاعتداء في المجتمع الجزائري
- أما بخصوص العينة فتشمل دراستنا المحبوسين الذين تم إصدار حكم قضائي ضدهم بسبب السرقة بكل أوصافها الموصوفة والبسيطة وحسب أشكالها وجرائم التعدي على الأشخاص وجرائم المخدرات والمحبوسين الذين تم إصدار حكم قضائي ضدهم بسبب التهديد أو الضرب أو الجروح أو القتل وذلك إما بإجراء مقابلة مع عدد من المحبوسين وتكون بذلك دراسة حالة أو بتوزيع استمارة الاستبيان على المحبوسين ثم القيام بجمعها والعمل على تحليل معطياتها باعتبار انهم يمثلون مجتمع الدراسة وتكون بذلك دراسة مسحية شاملة وذلك بالمديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج مؤسسة إعادة التربية بالوادي كنموذج للدراسة

جملہ